



کتابخانه مرکزی و مرکز اسناد دانشگاه تهران

بخش دیجیتال

نام کتاب: رُبْدُ الْبَیِّنِ فِي تَفْسِيرِ آيَاتِ الْوَرَّانِ

مؤلف: —

شماره کتاب: ۴۳ مسئله

اندازه:

تاریخ تصویربرداری: مهر ۱۳۹۰







رشته البیان اردبیلی

۶۳

۳۱۸۱۲۵۳

ح	۶۳	۲
	۶۴۸۱	

۲۰۴۶۴

۲۰۴۱۳

کتابخانه مرکزی و مرکز اسناد

نام ۵۸۱

میکروفیلم شده در تاریخ ۲۹/۱۱/۵۷

شماره میکروفیلم

۶۳

۶۳



کتابخانه مرکزی دانشگاه تهران

از مجموعه نسخه های خطی اهدائی

سید محمد مشکوة



# آیات الاحکام



الاحکام مرحوم ملا احمد اردستانی  
نظامی و زعمی علیهما السلام

۱۱۸۱

مرکز کتب خطی  
کتابخانه مجلس شورای اسلامی  
تألیف و تصحیف  
محقق و تصحیف

کتابخانه مجلس شورای اسلامی  
تألیف و تصحیف  
محقق و تصحیف

۲۰۸۱۲

۲۰۸۱۲



بسم الله الرحمن الرحيم وبه نستعين انه خير موفق ومعين اعلم ان هذا فائدة  
 لا بد قبل الشروع في القصد والاشارة اليها وهي ان المشهور من الطلبة انه لا يجوز تفسير  
 القرآن بغير نص واثر حر قال الشيخ ابو علي الطبرسي قدس الله سره في تفسير الكبير وهم  
 انه قد صح عن النبي صلى الله عليه وآله وعن الائمة عليهم السلام ان تفسير القرآن لا يجوز الا باثر  
 الصحيح والنص الصحيح وروي العامري في الخبر صلى الله عليه وآله انه قال من فسر القرآن براه فاصاب  
 الحق فقد اخطأ قالوا كره جماعة من التابعين القول بالقرآن بالراي كسعيد السبي وسالم بن عبد الله  
 وغيرهم والقول بذلك ان السبجانه نذب الى الاستنباط واوضح السبيل اليه ومع اقوالهم  
 فقال لعلم الذين يستنبطونه منهم واذم افرغ من ترك تدبره والا فزاد عن اعتدافه فقال  
 اظاير برون القرآن ام على قلوب اقفا لها وذكر ان القرآن نزل بلسان العرب فقال  
 جنداه قرأه عربيا الى ان قال هذا وما مثله يعدل على ان الجوز تركت الطائفتين معناه ان صح ان  
 فسر القرآن على رايه ولم يعلم ثبوت امد الفاضل فاصاب الحق فقد اخطأ الدليل وقد روي عن الشيخ  
 صلى الله عليه وآله انه قال ان القرآن ذلول وذو جوده فاحملوه على حمل الوجه وروي عن علي بن  
 عباس انه قال قسم وجه التفسير على اربعة اقسام تفسير لا يعجز احد بحالته وتفسير يعرف العرب  
 بكلامهم وتفسير تعلم العلماء وتفسير لا يعلم الا الله عز وجل فاما الذي لا يعجز احد بحالته فهو ما لم ينم  
 الكافة من التراب في القرآن وحمل دلائل التوحيد واما الذي يعرف العرب بكلامها فهو ما  
 اللغوه وموضوع كلامهم واما الذي يعلم العلماء فهو ما يدل على المشابهة وفروع الاحكام واما الذي لا يعرف احد بحالته

الغيبوت قيام الساعة ثم كلامه اقول اتخذ بي الكلام ان الحيز محمول على ظاهره  
 غير متروك لظواهره وانما يصحح بضمه على اعترافه في اول كلامه حيث قال قد صح عن  
 النبي صلى الله عليه وآله انه بيانه ان الائمة على وجه الله قارخه او تقسيبه التقدير  
 كشف المراد عن اللفظ المشكل والناويل رد احد المختلدين الى اربابنا في الظاهر قيل  
 التفسير على الناويل انتهى الشيء ومصدره وما يؤول العلم امره وما قوسان خبر  
 الاولين فالعني فسر وتبين وجزم وقطع بان المراد في اللفظ المشكل مثل المحل  
 كذا انما يحل المشرك اللفظ مثلما على احد المعاني من غير مدح وهو اما دليل ثقل  
 كنه مضمون وانه اخرى كذلك او ظاهره واجماع او عقلي وبحال المشرك المعنوي  
 المراد به معانيه مخصوصه بدليل بغير الدليل المذكور على قول من فقد اخطأ  
 والجمله المراد في التفسير هو الذي يراه ويغيره هو القطع بالمراد في اللفظ الذي  
 ظاهره فيه وغيره دليل على محجود رايه وميله واستحسان عقله غير ان الله يعبر عما  
 كما يوجد في كلام المبدعين وهو ظ من تتبع كلامهم والمنع منه فاعلا والنقل  
 كاشف عنه وهذا المعنى غير بعيد عن الاخبار والمذكور بل ظاهرها في الدك  
 بنده بالفاخرة يمتا وتبركا ثم تذكر آياتها بسم الله الرحمن  
 الرحيم يمكن الاستدلال بها على راجحة التسمية عند الطهارة بل عند  
 كل فعل الا ما اخرجه دليل بان الظاهر ان المراد بها تعليم العباد  
 ابتداء فاعلمهم فان معناه على ما قاله الشيخ ابو علي الطبرسي رحمه  
 الله في تفسيره الكبير استيعين في الامور باسم الله نعم بان تقدموا  
 بها في اويلها كما فعله الله في القرآن فتقدم به استعينوا باسمه



الحسن وكان المراد في اول اموركم وابتدائها كما يظهر المقام بان تقولوا بسم الله  
فنبغي قوله في ابتداء الاكل والشرب واللبس الذي وغيره كما قاله الفقهاء  
ويؤيد خبر المشهور كل امرئ يبالى ببدء آفته باسم الله فهو ابتداء وعنه خبر  
التشواهد ثم انه يمكن الاستدلال بها على وجوب ذلك الاما وقع الاتفاق  
او دليل اخر على عدم مثل الذبح بالطريق المشهور والاستدلال بان الآيات  
بل الخبر ايضا لما على وجوب التسمية وضع عنه المتفق على عدمه بقي الباقي تحت  
فوجب الذبح الحمد لله رب العالمين والاستدلال بها على وجوب قولها  
عند كل فعل مثل الاستدلال بالا واوله ان يبدء ايضاً مثل الخبر المشهور كل امرئ  
لم يبدء فيه الحمد فهو ابتداء واجزم وغيره مثل ما نقل في الكافي عن الصادق  
عليه السلام انه قال ان الرجل اذا اراد ان يطعم قاصداً بسم الله وقال بسم الله الرحمن  
الرحيم والحمد لله رب العالمين غير الله له قبل ان يصير اللقمة الى فيه وهذا هو  
التسمية ايضاً وليس بعد كون الفاتحة او القرآن مبتداء بالتسمية فالتسمية  
مؤيد ايضاً قال في الكشاف في كون الباء للاستعانة ان الموضع لما اعتقد  
الفعل لا يجي معتداً به في الشرع افعالا السنة حتى يصير بسم الله لقول الله  
كل امرئ يبالى لم يبدء آفته باسم الله فهو ابتداء والالحان فعلاً كما فعل جليل  
فعله بفعله لا باسمه كما فعل النبي صلى الله عليه وسلم في بيانه كونها بمعنى المصاحف هذا انقلوا  
على السنة العباد الى قوله ومعناه تعظيم عبادته كيف ينبغي ان يكون باسمه كقول  
اي في اوائل فعلهم كما هو الظاهر المقام والبيان قال في رر العالمين  
اي موبداً دلاله ان الممكن تعاليمه حاج الى العلم بحال حدوثه ولم يواضع نعم في

الحمد رب العالمين ولا اله الا هو فادراختاروا فيهم فبقية كون العالم  
حادثاً ايضاً فافهم في قولهم الرحمن الرحيم دلاله على العفو والصفح وفي قولهم  
مالك يوم الدين دلاله على التعريف والتبديع انتابت القيمة والمعاد لان الحلف  
اذ علم ذلك برجوه وخاف كما قيل اياك تعبد العباد غايته الخضوع التذلل الذي  
الكشاف وتفسير القاضي وفي مجمع البيان في خبر عن الشكر وغايته فيه انما الخضوع  
باعتبار ان الله مع التظيم وفي كون المراد هنا ما ذكره نامل فان الظاهر ان ذلك  
واجب ولا بد من العباد ويدر على وجوب تخصيصه تعالى بالعبادة اذ حاصل قولها  
تخصص بالعبادة ولا تعبد غيرك فوجب العباد والاخلاص فيهما حتى على الامور  
القول وكقولهم صادقين في القول بالظاهر ان المقصود في هذا القول هو  
التخصيص بالعبادة اي العباد والاخلاص فيهما وهي التسمية فبقية وجوبها فيكون كما  
والا وقصد غيره تعالى بالعبادة واما ان يستعين بذكره على عدم جواز الاستعانة  
في العباده يعني تعالى في شي من الامور الا ما اخرجه الدليل والاول ظاهر والثاني اعم  
فعل في الاول يدل على عدم جواز التولية في العباد مثل الوضوء والغسل على  
عدم جواز التوكيل في شي من العباد او على عدم الاستعانة في الصلوة بالاعتماد  
على الغير مثل الادعي والحايطة قياماً او ركوعاً او سجوداً وغير ذلك مما لا يحصى  
وعلى الثاني يدل عليها وعلى عدم الاستعانة بغيره تعالى في شي من الامور  
السؤال وايضاً يدل عليه انه مذموم في الاخبار حتى نقل عنه صلى الله عليه وسلم انه قال  
لقوم قالوا له اضرب لنا الحية شيطان لا يسلبوا احد شيئاً فاضربوا حية  
وقد فرغوا من السوط وهو راكبتاً وماخذ لم يسأل احد ان يعطيه واذا اعطوا

او تقولون

قال

عاشق



قاموا من محلهما وسلبوا الماء ولم يطلعو من قرب اليه الترسية والحصل  
 ان ذم السؤال في غير الله تعالى معلوم عقلا وتقللا من غير هذه الامة ايضا فعلى  
 هذا يمكن ان يحل على من يرضى الاستغناء مطلقا الا ما اخبره الدليل والتفصيل  
 بالكرامة والتخيم فغيرها او يحل على الكرامة الا ما يعلم بخبره او على التخميم  
 يعلم الكرامة والجواز الله يعلم هذا الصراط المستقيم الا بدلا على هذا الطلب  
 المستقيم الخيرة الله سبحانه سيما اصل الخير واساسه وهو الصراط الذي هو الاسلام قاله  
 المفسرون وقيل انه النبي والائمة عليهم السلام القايون مقامه وهو المورث اعني اعلمهم  
 السلام قاله الشيخ في الطبرسي ثم قال الاول حمل الامة على العموم حتى يدخل فيه  
 ذلك فيه لان الصراط المستقيم هو الدين الذي امر الله تعالى به في التوحيد والعبادة  
 وولاية فراج الله طاعته ولا يخفى المسامحة في التفسير الثاني او عبادة الله تعز قولا  
 دون غيره كما يدعيه بعض الابات مثل قوله تعالى وان اعبدوني في هذا صراط مستقيم  
 فيدل على مشروعية الدعاء بل على استحبابه مطلقا حتى لبيان الامة الذي عليه  
 مثل الدين وعدم تغيره وحصوله من الغضوق عليهم والذين هم الصالحون  
 فيكون تحريضا ونوعيا الى الانقطاع الى الله تعالى مطلقا التوفيق مقم  
 في الامور كلها واعتقاد انه لا يصير الانسان فغدا ويعلم فدون توفيق الله  
 وهدايته اياه فقبول اعنيد بل مسما ايضا ثم اعلم ان في نظم السورة على  
 طريق يعلم الدعاء وهو كونه بعد التسمية والتسبيح والثناء والتوسل بالعبادة  
 كما هو المتعارف وورد به الروايات وايضا في ما رآيت اهدايتهم الى استنباط  
 هذه الاحكام الفاتحة نعم كروا في تفسيرها ما يمكن الاستنباط منها فكانهم تركوا

لظهور

للظهور او لوجودها في غيرها الله يعلم ولما توفقت صحة العبادة على  
 الايمان استر الى بعض الابات التي معلوم منها او ليكن على قدر ما فهم  
 واولئك هم المفلحون وهي سارة الى المتقين الذين يؤمنون بالغيب  
 ويقومون الصلوة ويؤتون الزكاة وما رزقناهم ينفقون اما غيرهم  
 فقط فان اولئك مبتدأ على قدر من متعلق بعقد خيرة وغرر بهم صحة هذا  
 متعلقا بعقد وكذا اولئك الثاني مبتدأ والمفلحون خيرة وهم من حصل الاحكام  
 عند البعض مبتدأ وما بعده خبره والجملة خبر اولئك عند الاخيرين واطمة اولئك  
 وكروا للتاكيد والتفريع والمبالغة بكون الفلاح للمؤمنين الموصوفين  
 بالصفة المذكورة كما ان الفصل يدعيها مع افادته احصاء وكذا الترتيب والخبر واما  
 لغته فانيضا طاهر اذ الهديان هي الدلالة على ما هو مطلقا المطور او الدلالة  
 الصلوة ولعل الثاني اولى والفلاح النجاة والظفر على ما قيل المعنى انه هو  
 الموصوفون هم الذين يصفوا الله تعالى به او المستغفرون وغيرهم وانهم الظاهر  
 بالتقية المطلق وهو الخلاص من النار لا غيرهم واما الدلالة على الاحكام فلما يخ  
 خفايانا انها بدلا على ما هو بالصلوة والعبادة والاعمال بالغيب  
 واقامة الصلوة اي فعلها والمحافظة عليها افعالا وكيفية ووقفا واسما الزكوة مستحقة  
 والانفاق مما رزقناهم الله مطلقا لا من الخيرات وذلك لانه نعمته طمعه طمعه  
 فعل هذه المذكورة او معلوم ان الفلاح الذي هو النجاة والغدا والوصول الى الجنة  
 واجبة فكل من ما هو موقوف عليه واجبها واجبا وكونه مطلقا والتوفيق على ما قبل  
 عن الله ان يثبت عليهم لم يوان لا يزال الله تعالى به ولا يتفقد كماله في التوفيق

حيثهم



بواحتساب جميع المنها وازن الحار جميع المأمورات والامام بالصدق قبل هو الصدق  
 بالغايب الغير المحقق وقيل بما عاين من العباد عليه وقيل بما جاوز  
 عند الله وقيل بجميع ما وجد به الله تعالى او من الله واليه وقيل باليقين  
 والحنان وقيل بصدق الصدوق باليقين والغيث بالقلب ثم واعلم انه ينبغي  
 هنا تحقيق الايمان ثم اذا توقف عليه امور لا يتغير ففقوا الاشك  
 انه مطلق الصدوق في اللغة واما في الشرع فيلزم جمع البيان ان المقر  
 قالوا باجماعهم الايمان بصدق الطائفة منهم من اعتبر الفواضل والنوافل ومنهم  
 من اعتبر الفرائض ومنهم من اعتبروا اجتناب الكبائر كلها كما انه يريد بفعل الطائفة  
 مجموع الامور الثلاثة اعتقاد الحق والاقاربه والعلم بفضله كما قال في الكسائر  
 ونقل القاضي انه من جهة المقر له وجهان للحدوث والخروج من اهل الاعتقاد  
 فهو منافق وفراخ بالاقاربه وكافر وفراخ بالعمل فما هو فاسق عند اهل وكافر  
 عند الخوارج وخارج عن الايمان غير اهل في الكفر عند المقر له واما دليله فليس  
 بعيد الا انه لو لم يكن في الاخبار المذكورة في كتاب الايمان والكفر في القرآن  
 وغيره والكتب المعتمدة في الاحكام حجة على قول الاعرافيه وان المؤمن يخرج عن  
 الايمان حين البغى ثم اذا انما يصير مؤمنا ما نقل في جميع البيان قال اورد  
 العام الخاصه على من يرى الرضا عن الايمان بالصدق بالقلوب والادوار بالبيان  
 والعمل بالاركان وعلم ايضاً علم الايمان قول سقوا وعمل معوا وعرفان بالعقود اتباع  
 الرسول وقيل على ضعف زعمهم عطف العبادات على الايمان في القرآن العزيز وقيل  
 الاخبار ايضاً وايضاً اسناد الايمان الى القلب قبل قوله ثم وقيل مطلق بالايان

او قيل

او ليك كتب في قلوبهم الايمان لما دخل الايمان في قلوبكم وايضاً اقتران الايمان  
 بالخاص في مثل قوله وان طاعتان والمؤمنين اقتتلوا واما الذين  
 امنوا كتب عليكم القتلى والذين امنوا ولم يلبسوا ايمانهم بظلم  
 وايضاً كلف المؤمنين بالعباد واجتناب المنها قبل قوله ثم واما الذين امنوا  
 اطيعوا الله وغير ذلك في الايات ولو كان الاعمال ادخل في الايمان كما هو جميع  
 ذلك فيحتاج الى التاويل والتكلف والاصح ان لا يدخل قطعي المتن وقوى الدلالة  
 ان الخروج عن هذا القطعي لا يجوز الا بالقوى منه او بالمثل وايضاً الاصل في الاستصحاب  
 عدم الخروج عن معناه اللغوي فانه فيها معنى التصديق اتفاقاً على ما قالوا  
 ومعلوم ان الخروج عنه الى التصديق والاقاربه والاعمال يحتاج الى دليل قوي  
 بخلاف التصديق الى خاص فانه بعض افراد معناه اللغوي ولا يبعد ضم الاقاربه  
 اليه باعتبار ان الكتمان للعباد وغيره اذا عكس في الاظهار لا يجوز وفيه ان لا يلزم  
 الدخول حتى انه لو لم يفعل ذلك ما يقع له من موثبات لا يستلزم عدم العلم ايضاً  
 وايضاً باعتبار انه اما مراد في الاسلام واخص ومعلوم اعتبار الاقاربه وفيه ايضاً  
 ان مانع ان يمنع ذلك وهو طاعة العمل غير اهل في الايمان والاخبار الواردة بذلك  
 نحو اهل الايمان الكامل الذي يكون للمؤمن المتقين المتورعين المحققين  
 واما الايمان المطلق عند الاصحاب فهو التصديق والاقاربه بالله وبسليم ويجمع  
 ما جات به على الاجمال ويخصه كل شيء علم كونه ما جات به بالولاية الاحكام  
 والوصاية لاهل البيت بخصوص كل واحد واحد مع عدم صدور ما يقتضي  
 خروجهم عنه والارادة مثل النبي والقاء المصطفى والقاذورات فلتشر



الى ما يدل على كون امير المؤمنين عم اباها وهو غير محصور ونقصه على بند  
 منه منه قوله تعالى يا ايها الذين امنوا من يرد منكم عن دينه فسوف ياتي الله  
 بقوم يجيبهم ويجنونهم اذ لم على المؤمنين عطفه عليهم منذ الذين جمع دليل وجوده  
 على ما التقين معنى العطف والتبني على انهم مع ذلك حافظون للمؤمنين  
 وحامون عليهم هم في حاشيتهم او لمقابلته اغرة على الكافرين شدايد عاليا  
 عليهم غير ان اذ اعلم بحاشيتهم في سبيل الله صفة اخرى لهم وحال الصنيع  
 عطفه في اعز ولا يخافون لومة الائم على حاشيتهم بمعنى انهم جامعون بين الحاشية  
 في سبيل الله والنفس في دينه ذلك فضل الله يؤتيه من يشاء والله واسع  
 اسادة الى ان الاوصاف المذكورة في عطية الله وفضله وهي اسبابه لا يمكن  
 يغيرون وفضل منه وهو كثر الفضل ولا ينقصه عطاء شيء علم بواقع الاشياء  
 يعرفون تحقاق كل احد لا يقدار الفضل والانعام وظف انما في المؤمنين  
 واصحابه الذين اردوا معه بعد صلوات الله عليه في الجهاد ومجاريهم الجمل  
 وصنفين وغيره اذ ما وقع ارتداد قبله ولا بعده الامانة كذلك مع ولات  
 هذه غير موعوده الا فيه واصحابه لان الحزم الذي فعله كان محل اللوم فان الخوارج  
 اهل القرآن والصلح واعاشهم زوجة رسول الله صلوات الله عليه والى معااصيهم  
 ومعوية خال المؤمنين ومعاصيهم فكان محل اللوم ولكن كان لو صحابهم بخافون من  
 لومته اى لا يمان كان لانهم كانوا على الحق فلا يجيبون غير الله مع ذلهم وصغر نفوسهم  
 مع المؤمنين وتواضعهم منهم مشهور حتى نسب اليه الدعاية لكثرة تواضعه وقالوا انه كان  
 فنيا كاحدا في زمان خلافة وليشي في سوق الكوفة وبنادي خلوا سبيل  
 المؤمنين المجاهدين في سبيل الله ولانه الذي ثبت محبة الله له اى ارادة الله

له بالهدى والتوفيق في الدنيا لما يحب ويرضى وحسن الثواب في الآخرة ومحبة  
 الله اى ارادة طاعته جميعها والتخبر عن معاصيها وتوبتها ما روى عن محمد بن  
 تعالى ورسوله وحبته لله وللرسول في خبر الرواية قال الامام نور الدين على  
 بن محمد الكلي المالكي في كتابه فضول المهنة في معرفة الائمة بهذه عبارته فضل  
 في محبة الله تعالى ورسوله له عم وذلك انه صلى النفل في كبر الاحاديث الصالحة  
 والاضمار الصريح في محبة النبي الخاري وسلم وغيرهما ان النبي صلى الله عليه واله  
 قال يوم خيبر لا عطيتن الرواية عدا رجلا يفتح الله على يديه يحب الله ورسوله  
 ويحب الله ورسوله فوات الناس بخوضون ليلتهم ايام يعطاهم قالوا صح  
 الناس عدا على رسول الله صلى الله عليه واله كل منهم يرجوا ان يعطاهم فقال  
 الله له انه على بن ابي طالب فيقول يا رسول الله اريد فقال رسول الله صلى الله عليه واله  
 فارسلوا اليه فاني به فبصق في عينية ودعاه فبرأ حتى كان لم يكن به وجع  
 الرواية فقال صلى الله عليه واله اريد فقال رسول الله صلى الله عليه واله  
 واله انفق على رسله حتى تتراسوا صحتهم ثم ادعاهم الى الاسلام واخبرهم بما يحب  
 عليهم فبصق الله لان يدك الله يدك رجلا واحدا خبرك ان يكون لك حشر  
 النعم قال رضي ففتح الله عليه وفي سلم قال عمر بن الخطاب فاجبت  
 الامارة الا يومئذ فتناورت لها رجاء وان ادعى لها قالت العلاء فتناورت  
 لها بالسبين المهلة تطاولت لها وحشت عليها حتى ابدت وجهي ونصبت  
 لئلا تذكرني قالوا انما كانت محبة عمر لها لما دلت عليه في محبة الله ورسوله  
 صلى الله عليه واله محبة تامل والعلم به في كتابه



الموهبة انتم كلام ورايت ايضا مثل ما نقله في مواضع منها مصابيح الانوار  
 بتغير ما عذر الصالح عن سهل بن سعد ان رسول الله صلى الله عليه وآله  
 قال يوم حنين لا عطين منه الراية غدا رجلا يفتح الله على يديه ويحب الله  
 فلما اصبح الناس غدوا على رسول الله صلى الله عليه وآله يريدون ان يعطيها  
 فقال انزل على نبيي طالب فقالوا هو يا رسول الله يشكك عني قال فاسلوا  
 اليه فقص رسول الله صلى الله عليه وآله في عينيه ما كان لم يكن به وجع عظم  
 الراية فقال علي يا رسول الله اقلهم حتى يكونوا مثلنا فقال انفذ علي رسلك  
 اي رفقتك وليتك والرسول السبي اللزج بخو ذلك حيث لا يتغير الجني  
 والمقصود بتسليم الصلح اقلهم حركته في هذا الخبر واختاره المحقق الجليل  
 واختصاصه بما عدهم كونه في الصحابة ونقض الصلح لهذا فغيرت هذه القصة  
 كالصحة في عدم وجود هذا الوصف في ذلك الزمان الا فيه وكذا لو كان قصة الطير  
 وهي شهوة افسد روية كتب العامة والخاصة فالخطب حوازم في كتاب التايف  
 في آخر الفصل التاسع في بيان انه افضل الامم واخبرنا في ذكر الامم  
 الى قول عن انس بن مالك قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله طير فقال  
 اللهم انني يا خلتك العلي اكمل معي هذا الطير فقلت اللهم اجعل رجلا من  
 الانصار حيا على علي عليه السلام فقلت ان رسول الله صلى الله عليه وآله علي حية  
 فذهب ثم جاء فقال رسول الله صلى الله عليه وآله افتح ففتحت ثم دخل فقال  
 يا علي ما حديثك قال هذه اخبرتك كرات يردني انفسهم انك على حجة  
 قال ما علمك على ما صنعت يا انس قال سمعت عليا قال حبيت ان يكون في عيني قومي

فقال النبي

فقال النبي ان الرجل قد يحب قومه ان الرجل قد يحب قومه وقلم في كتب  
 اخر مثل الفضل المهمة ثم نقل شعره في بيان ان الرجل قد يحب قومه وقلم في كتب  
 محبته لله وللرسول ومحبة الله ومحبة رسوله لظاهره وفي الاخبار والاخرى  
 في ذلك ما يعلم في كتابنا في خطب حوازم في الفصل السادس في بيان محبة الرسول  
 صلى الله عليه وآله والامه والحث على محبة وموالاة ونعيم بقصته وقوله  
 ذلك ما روي في الاسناد في هذا الفصل عن عائشة قالت قال رسول الله  
 صلى الله عليه وآله وهو في بيتي ادعوا لي حببي فقلت فيكم ادعوا لي علي  
 بن ابي طالب فوالله ما يدريه فلياراه فخرج السور الذي عليه من اجله  
 فيه فلم يزل يحبسه حتى قبض ودين عليه وغير ذلك وعدم خوفه لقوته لا اله الا هو  
 ومتفق عليه وكذا كونه اذ على المؤمنين واغرة على الكافرين وكذا ان ينادي  
 قومه بعد رسول الله صلى الله عليه وآله وبقائه عليه لم يعمهم وهو انهم يذكرون  
 الاخبار الكثير ومعلوم كالتسبيح عند الارتفاع وفرد كحكاية احوايج والجميل  
 وصفين وغير ذلك مما هو معلوم في التواريخ وكتب اهل العلم مثل كتاب  
 كمال الدين بن الطح الحاشي وفصول المهمة للملكي والخوازمي قال في الاسناد  
 عن علي بن ابي طالب قال كنت استمع النبي صلى الله عليه وآله في بعض طوافه في المدينة  
 فاستبنا على جدتي فقلت يا رسول الله ما احسن هذه الخديفة فقال لك في الجنة  
 احسن منها حتى استبنا على جدتي فقلت يا رسول الله ما احسن هذه  
 الخديفة قال لك في الجنة احسن منها حتى استبنا على جدتي اقول يا رسول الله ما احسن  
 فيقول لك في الجنة احسن منها فاما خلاط الطريق اعنفتني في اجرة شمس

في بعض طوافه في المدينة  
 ثم روضه الله



يا رسول الله ما عليك قال اضغاث في صدور اقوام لا يبذرونها لك الا بعد  
 فعلت في سلاته فخرجتني قال في سلاته فخرجتني وفي كتاب الخوارزمي  
 باسناده عن علي بن عيسى قال سمعت ابا عبد الله عليه السلام يقول ثلث القاسطين والناكثين  
 والمارقين فاما القاسطون فاهل النمام واما الناكثون فذكرهم  
 واما المارقون فاهل النذر وان يعني المحرورين ونقل في الفصل الثامن  
 في بيان الحق فيه وان مع الحق جداله عليه السلام مع عوف بن قيس في عار وقواصل الله  
 والتمسقتك الغيبة الباغية وانت مع الحق والحق عليك يا عار اذا  
 رايت عليا سلك اذ يا وسلك الناس واذ يا غير فاسلك مع علي ومع الناس  
 انه لن يده ليكم ردي ولن يخرج من الهدى يا عار انه من ثقل سيفي امان  
 عليا على عروقه فله اسم يوم القيمة وشكاه في در وفي ثقل سيفي امان  
 عدد علي فله اسم يوم القيمة وشكاه في در وفي ثقل سيفي امان  
 هذا الفصل عن علي بن عيسى باسناده قال يا عجب اعصم بطنك معوي  
 ونقل ان ابن عباس قال لا تطاع ولا يعصى اى تعصية وانت غي قليل  
 تعصى ولا تطاع وبالحيلة الاضفاف كلها متحدة فيه ويؤيدونها جميعا فيه  
 قوله تعالى مصلا بالان المذكورة انما وليكم الله ورسوله والذين امنوا  
 الذين يعملون الصالحات وتوتون الزكوة ويهملون مع اهل المعصية  
 على انه من ثلثه عليه السلام والادلة على ما فيه ووضايت في المعقولات والمنقولات  
 غير محصورة وليست احكاما كرها والمقصود ذكر نذرها لئلا تنقض هذا الكتاب  
 به فتقوله الطاهر ايات

فغسلوا

فغسلوا وجوهكم وايديكم الى المرافق واسحوا بروجكم وارجلكم الى  
 الكعبين وان كنتم جنباً فاطهروا وان كنتم مرضى او على سفر او  
 جاء احد منكم من الغائط او لامستم النساء فلم تجدوا ماء فتيمموا  
 طيباً فامسحوا بوجوهكم وايديكم منه ما يريد الله ليجعل عليكم في  
 الدين فحرجاً ولكن يريد ليطهركم وليتم نعمته عليكم ولعلكم تتقون  
 تخصيص المومنين بالخطاب لان الكافر لا يقبل الصلوة ولانه المستغ  
 به كافر في التكاليف اذا اتمم الى الصلوة اى اذا اصلته فان الراء  
 بالقيام قيامها والتقدير اذا اردتم الصلوة فقل اذا اتممتها  
 فاستغسل بابه فاقم سبيلك راده تمامها للاشعار بان الفعل ينبغي  
 ان لا يترك لانه يرون فيه يفعل ساقطاً على القصد الذي لا يمكن الا بعد  
 فظاهر الامر الوجوه يجب الوضوء للصلوة بان يغسل الوجه والغسل  
 محو اهل العرفي وفجر اجزاء الماء على العضو ولو كان بالارواقه ان  
 يجري ويتعدى فاستغسل الى اخره وظاهره ما يدل على وجوبه كما قام اليها  
 لان ظاهر اذا العموم عرفا وان لم يكن لغة ولان الظان القيام بها  
 عليه ولكن قيد بالاجماع والاختيار بالمجته وقيل كان ذلك في اول الامر  
 ثم نسخ وقيل الامر فيه للتدريج ورد النسخ بما روي عنه صلى الله عليه واله  
 المائدة اخر القرآن نزولا فاحلوا احلالا واحرموا احراما وفي النسخ  
 تامل الان يقال المراد نسخ وجوب الوضوء على المتوضئين المفهوم عموم  
 فاعسلوا فعمومه منسوخ وليست بتخصيص حيث كان العموم مراداً وعموماً



وكذا في النذر الا ان يبقى النذر بالنسبة الى المتوضيين فيكون المراد من الرجل  
المطلق وكان النذر بالنسبة الى المتوضيين والوجه بان النسبة الى غيرهم غير صحيحة  
ولكن هذا قولان لان الامر للنذر فقط كما قاله في الكشاف وايضا قال فيه  
حمله على الوجه والنذر الغاز وتعمده فلا يجوز في الركن لانه استعمال  
لقط في وقت يغني عنه في المجاز في اطلاق واحد وفيه بل لانه  
مجاز والمجاز غير الغاز ولكن بعيد لعدم القرينة الا ان يريد من كل التفصيل  
فان الغاز ولكن يجوز ذلك بالبيان النبوي كما في سائر الاطلاقات والوجه  
ان المراد من الصلاة الصلوات والذوات وغيرها على انه قال فيه بعضه  
المختص من الصلاة المفروضة عطفها على الرأس في كل صلاة ولا شك  
انه بالنسبة الى الرأس حقيقة في لفظ واحد اطلاقا في إطلاق واحد على  
المعنى الحقيقي والمجازي مع عدم القرينة بل مع الاستثناء فهو الغاز  
وتعميمه بل هذا الاناقض فظهر كون المراد المعنى الحقيقي في الرجلين  
كأنه بعض الصلوات واهل البيت عليهم السلام فاعمل في الآية تدل على وجه  
في الوضوء او غسل الوجه وهو العضو المعلوم عرفا وقد جرد في بعض  
المغني بانه الذي يدور عليه الارباب والوسطى فيها وطوله قصاص  
السعر الى الدفن وهو اول فغل في الوضوء الآية تدل على اعتبار  
النية ولا على تعيين الابتداء لكن اعتبار معلوم ذلك لا يمكن لغير الاحتياط  
بدونها وفعلهم عليهم السلام كان في الاعمال في غسل في اعضا الغسل في الوضوء  
ولا على وجه الترتيب في اجزاء العضو لا يمكن ذلك حقيقة نعم ملاحظة

بجزءه غسل

الوجه

الوجه في جنس ولا على وجوب التخييل مطلقا ويدل على عدمه الروايات الصحيحة لا  
على وجوب المسح باليد لصدق الغسل مع الكل فكلاما دل عليه دليل  
فخرجوا او اجاع يقال به والباقي يبقى على حاله الثاني غسل اليدين والرجلين  
مستفاد من الاجماع والحدود يمكن فهمه من الآية ايضا تبكلف بان يبقى يدهم تقديم  
الوجه لوجود انما التعقيب به ولا قابل بعدم الترتيب ح فان  
المنع فيه لا توجب الترتيب اصلا بل يجوز تقديم غسل الرجلين على غسل الوجه  
وايضا عطف الباقي على الوجه الذي هو مدخول الفاء بعيد التعقيب في كل  
واحد مما مل فيه فانها تدل على فعل المجموع القيام الى الصلوة فكانت  
قالوا انتم توضحوا ولا يدل على الموالاة ايضا وفهم بانها بغير تعقيب  
الكل بلا فصل وذلك غير ممكن فيراعى ما يمكن بعيد فان المراد مجرد  
التعقيب لا بالامهله نعم فهم وجوب الموالاة وبطلان الوضوء بها  
مع حقايق جميع الاعضاء السابقة في الروايات الصحيحة على الاجماع ويمكن فهم ان  
حمل الوجه الى المرافق وان سلم ان ظاهرها كون الابتداء في الاصابع لكن  
انفرد اجماع الامة على وجوب ذلك فيكون الوجها لانه غاية المنى والوجه  
على معناها الفوق لا الغسل بمعنى كونه فتهناه بعد الابتداء لا الصانع  
وانه يكفي في غسل قبله ايضا كالوجه على اي وجه كان ولا يبعد وجوب  
غسل المرفق وان كان غايته وخارجا عن باب المقدمة لانه مفصل وقد شتر  
كانت في الاصول فيقول ان وجوب غسلها احتياطيا غير مناسب  
الثالث مسح الرأس مطلقا بما يصدق فقلا او مدبرا قليلا او كثيرا على اي

فصل في الصلاة  
لا الصلوة  
وعلى تقدير كونها  
مرادة لا غيرها  
الا كون غسل  
الوجه تدل  
مسلم



وجه الان اجاع الاضحا على ما نقل وفعله عليهم السلام خصصه بعدم العلم وعدمه والاصل فؤيد ولا شك في الصدق مع فعله غير متب قائل  
يبقى في البطلان بالماء الجديد اختيارا وجوزه بعض ادرود دليل على الظاهر انه لا يشترط في المسح تحقق اقل الغسل اذ قد يكون التقا  
عليه فانه روايتان صحيحتان دالتان على عدم جواز المفضلة الوضوء باعتبار النية وباعتبار عدم جواز المسح المفسورا او باعتبار بعض افراد  
والندابيل بالماء الجديد وحلتا على التقييد لذلك مع ما فيه وعلى غير الاختيار الغسل مثل عدم ذلك لصدقه والاسم المذكور في الكتاب والاسم والاجاع  
والاصطياط لا يترك وقد منع اكثر من ثلاث اصابع مستحيا باو وجوبا كانه بالاجابة وعرفنا وللزوم باخر البيان وقت الحاجة لو كان مراد اول بيان  
وذهب البعض الى وجوب ثلاث اصابع ولادليل عليه عموم الية والاختيار بغيرها بالجمله لا شك في صدق المسح المفعول الذي لا يوجب الغسل وان  
بمنه الرابع مسح الرجلين المسح كراش في الرواية الصحيحة انه بكل الكف فيحقق معه اقل الغسل المتعارف عندهم ولانه مكلف ساق متقى فان  
من الاخرى كل الظاهر الى اصل الساق ومفصل القدم وهو المراد بالكف في تحقيق المسح بحيث يظهر البطلان على العضو ولم يوجد اقل الغسل  
عليه المغم وهو من ذهب العلماء وكانه موافق لذهب العامة فافهم ودليل الشرايع انك بعد ان يكون احوط وظاهر اذ اقم كون الوضوء واجبا لغيره  
اجماع الامامية واختيارهم وظاهر الية فان قراءه الموصية في ذلك ان عطف الوضوء على المسح فيكون كونه جنبا فاطهر الى ما عتسوا كون  
على رسم الاعتدال غير وهو ظاهر وجرح الجوار صنف خاص مع الاحتياط وهو الصلوة مثلا وان كنتم جنبا فاطهروا الى ما عتسوا كون  
وحيث العطف ولذا ما قاله في الكشف قال المراد بالمسح العطف الغسل واجبا لنفسه لان الظاهر معطوف على قوله اذا اقم فقد مر يا  
الليليل وقد عرفت ما فيه وقوة النص كذلك ان عطف على محمل الوضوء انما هو ان كنتم جنبا فاطهروا او يد عليه الاخذ فاعلم اذا  
وامتاله في القرآن العزيز وغيره كثير جدا وعطف على الوجه فاعلم ان المسح العطف على الغسل واجبا لنفسه وانما هو ان كنتم جنبا فاطهروا او يد عليه  
في مثل القرآن العزيز وغيره كثير جدا وعطف على الوجه فاعلم ان المسح العطف على الغسل واجبا لنفسه وانما هو ان كنتم جنبا فاطهروا او يد عليه  
ي بل هو دليل على ما ذهب اليه اصحابنا المحققون التقادير بان يكون انما يتحقق بتضييق الشروط به وقد مر حوا ذلك الا ان يقي  
العضو الاو في الغسل والمسح غير محدود والثاني منها محدود ولما مضى منها ما عرفت ولنا كذلك تطلب الحاشية وظاهر الية  
الترتيب بينهما ولادليل عليه ايضا والاجاع والاختيار بل الشرايع

هذا هو الوجه في المسح  
باعتبار النية  
وباعتبار عدم جواز المسح  
المفسورا  
او باعتبار بعض افراد

بغيره

اما

على عدم

قائل

ايضا

وان



المنايا اذا تخفض من العموم في الاخبار والايام ايضا على ثقل  
كونه معطوفا على اذا او يؤيد الكثرة ونقمة الاله ايضا وان  
كنتم مريضى كانه عطف على محذوف هو كنتم صحاحا حاضرين قادرين  
اي اذا كنتم الى الصلوة وكنتم صحاحا حاضرين قادرين على استعمال  
فان كنتم محدثين بغير الجنابة توضؤوا وان كنتم جنبا فاغسلوا واما  
يضركم استعمال الماء او مسافرون فلم تقدروا على استعمال الماء لعدو  
او للتضرع او جاء احدكم من الغائط لعله هناك كناية عن الحاجة  
الخارجة من احد السبلين فاومعنى الواد او لا يستتم النساء  
كناية عن الجماع الواجب لغير الجنابة وهو الدعاء حتى تغيب الحشفة  
او دبرا فتيموا صعيدا طيبا اي اقصدوا ارضاطا طيبة ميا  
فا مسحوا بايديكم بعض وجوهكم وبعض ايديكم مبنيا من الصعيد او  
الصعيد بان تضعوا ايديكم على بعض ثم تسمى الوجه واليد او  
التيميم كما ورد في الرواية اي ما يتيمن به وهو الصعيد فلا دلالة على ثقل  
كونه شاعيا فيه على وجوب لصوق شيء الصعيد فيكون تزايا بال  
كانونهم فالايام تدل على وجوب الغسل وان الجنابة موحية له وان  
بل البول والريح ايضا احداث موحية للوضوء وان المرض والسفر  
مع عدم القدرة على الماء موحية للتيميم بدلهما وشرة ما يتيمن به ما يتيمن  
وعلى استراطا طاهرة ما يتيمن به بل اجماعا ختم ايضا بل طهارة الماء  
ايضا في الوضوء والغسل وان كيفية التيميم ان المتيمن ببعض الوجه  
مطلقا وكذا ببعض اليد وان لا يحتاج الى الاستيقاظ والتحليل

بخیر ملک

وان او



ولا كلف بالتيمة ايضا بان يوصل الارض الى جميع البدن او اعضاءه او  
 بل التيمم ايضا وان يطلى يمكن ايصاله بل يكفي مجرد وجه الارض وهو مقتضى  
 الشريعة السليمة من وجهه ليطهر كراهي الذنوب فان العباد مثل الوضوء  
 كفارة للذنوب ولا ينظفكم عن الاحداث ويزيل المنع عن الدخول فمما شرط  
 فيه الطهارة عليكم فطهركم الماء عند وجوده وعند الاعواز بالتراب قال  
 تعالى على ان التيمم رافع في الجملة وطهارة فيباح به ما يباح بالماء ويؤدى ما  
 في الاخبار ويكتفيك الصعد عشرين والنزاح احد الطهورين ورتب الماء  
 ورتب التراب واخذ فيبعد منع اباحة التيمم ما يبيح الماء وانما يجب التيمم  
 انه يزيل التيمم زوال المانع لانه لا يرفع احثا بالجليه نعم يحمل رفعه الى ان يخفى  
 الماء او توجد القدر اذا لا استبعاد حكم الشارع بزوال الحدث الى  
 فانه مجرد حكم الشارع فلعل البحث يرجع الى التقضي فليما مل واللام للعلم  
 ففعل يريده محذوف وهو الامر في الموصفين وقيل الله وليجعل ويطهركم  
 مفعول والتقدير لان يجعل عليكم ولان يطهركم وليس في مفعول وخصف لان  
 ان لا تقدر على اللام الزيد كما قاله لان لا يحقق الرضى قد ايسر  
 قال في شرح الكافية وكذا اللام زائده في لا اباك عند سيدي وكذا اللام  
 المعتر بعد ان بعد فطر الامر والارادة كقوله تع وما امروا الا بعبادة  
 الله مخلصين على انه قال البضاوي ايضا في تفسير قوله تع يرد الله اليهم  
 لكن ان يبين مفعول يرد اللام فزاد لما كيد في الاستقبال اللازم للارادة

والله اعلم

وهل هذا الانفاقض ولتيمم نعمة اي لتيمة بشره ما هو مظهر لادانكم  
 ومكفد لذنوبكم في الدين اوليتم برخصه انعام عليكم بغاية علكم تشكون  
 نعمة تمارسه تع بعد ذلك ذكر النجاة والشافق والعهد الذي عاهدتم  
 بقوله اذكروا نعمة الله عليكم وميثاقه واتقوا به الآية واما الموصفين  
 بكونهم قوامين للثبتهاء بالعدل فاحيى عليهم لك ونهاهم عن حملهم النقص على  
 العدل والمخروج في الشرع باليه الذين انما اكونوا قوامين للثبتهاء  
 شهداء بالانقض ولا يجر منكم شان قوم على ان لا تغفلوا اعدوا هو اقرب  
 للثبتهاء اذا كان هذا مع الكفار فاطنك بالعدل مع المومنين ثم ان التقوى  
 ووعدهم بالانتقال واوعدهم على تركه بقوله واتقوا الله ان الله شديد العقاب  
 ثم اعلم ان في حكاية ابي آدم عليه السلام اشارته الى ان التقوى شرط لقبول العمل وان  
 عليهم بناء ابي آدم بالحق صفة مصدر محذوف اي اتقوا تلاوة قليله من القرآن  
 على من صعد ابل او فرياء اذ قويا قويا باظر في بناء او حال منه والقرآن  
 اسم لما يتقرب به الى الله فربح وغيرها كان المحلوان اسم ما يحكي به ان يعطى  
 وهو في الاصل مصدر وهذا الم يشي مع ان المراد منه اثنان وقيل تقديره اذ  
 قرب كل واحد منها قويا فاما فلا يحتاج الى التثنية فتقبل واحد بها ولم تقبل  
 الاخر قال لا قبلتك وعدة بالثقل بعد عدم قبول قريانه وقبول قريانه احب  
 لقبول الحسد على ذلك ولبقاء ما يريد له قال اخوه هابيل انما يتقبل الله  
 التقيين اي انما احباك ما احباك فعدم القبول عند الله فقبل نفسك  
 لا فقبلت فلم تقبلني فاقبل نفسك لا تقس وفيه اشارة الى ان احسا يد ينفق ان

واتقوا الله ان الله شديد العقاب



يرى حرمانه من تقصيره فيكون الذي له لا يجوز فلا بد ان يجتهد في تحصيل  
 ما صار المحسود محسودا ومخطوطا لا في ازالة خط المحسود فان ذلك  
 يضره ولا ينفع الى سبيل يضره وهو خط وفيه دلالة على ان القبول  
 بشرط فيه التقوى كالفناء قال ك وفيه اشارة الى ان  
 الطاعة لا تقبل الا من مومن تقى وفيه اشكال ولهذا ما شرط الفقهاء  
 فان النفس لا يمنع من صحة عبادة اذا فعلت على وجهها ويمكن  
 ان يقال ان شرط التقوى في تلك العبادة اي لا يقبل الله العبادة  
 الا من التقى فيها بان ياتي بها بحيث لا يكون عاصيا تاملا ان  
 يقصد بها الربا او غير الميطلات او المراد تقوى عن ذنب ينافي  
 تلك العبادة فيكون اشارة الى ان الامر بالشئ يستلزم النهي عن  
 ضده وهو موجب للتفاد وبالجملة بشرط عدم كونها معصية لا مستلزا  
 لها ان الله يعلم لمن بسطت اليك لتقتلني يا انا يا ساطري اليك  
 لا تقتلك اني اخاف الله رب العالمين قال في الكشف كان هذا في اوى  
 وقاسيل ولكنه خرج عن قلمه واستسلم خوفا من الله لان الدفع لم  
 ينجح بعد او تحريا لما هو الافضل قال عليه السلام كن عبد الله لقول  
 ولا تكن عبد الله القائل يمكن ان يقال التسليم غرض وكذا اكونه مباحا  
 وجوبا فان حفظ النفس على ولا يمكن الحاجة التسليم الذي هو فيه بل هو قتل  
 النفس الاية لا يدل على التسليم فانه قال يا انا يا ساطري اليك لا تقتلك  
 فانه يدل على عدم بسط اليد بقصد قتله لا الدفع ايضا وهو ظاهر ويمكن

وجوب الدين من اخذ الآية فافهم يا ايها الذين آمنوا لا تقولوا  
 الصلوة وانتم كاري حتى تعلموا ما تقولون ولا جنبا الاعرابي سبيل  
 حتى تغتسلوا وان كنتم مرضى او على سفر او جاء احد منكم من الغائط  
 او لامستم النساء فلم تجدوا ماء فتيمموا صعيدا طيبا فامسحوا بوجوهكم  
 وابداكم ان الله كان عفوا غفورا اي لا تصلوا الى ايها المومنون  
 والمخاطبونهم الذين يعلمون ما يقولون في السكاري وليس سكران  
 بل لا يعقل فيصح تكليفهم ونهيه عن الصلوة حتى علموا ان يشعروا  
 في الصلوة لا يعلموا ما يقولون بزوال عقلهم قائل وانتم كاري  
 في الشرب وكخوة بحيث ان احلت في الصلوة ما تعرفون ولا تعلمون  
 حتى تعلموا ان الصلوة مع زوال العقل لاصح وهو ظاهر ولهذا اوجب  
 الفقهاء القضاء على السكران وحلته انتم كاري حاله عن فعله لا  
 تقرىوا ولا جنبا عطف عليها اي لا تقولوا الصلوة جنب او بهي وجب  
 منه الجنبية ولم يغتسل مذكرة كان او موفشا واحدا او اكثر حتى تغتسلوا  
 الا الماسكون منكم فانه يجوز صلواته جنب لكن بالتيتم مع تعذر الغسل  
 كما سيجي وقيد العبور لا غلبت عليه لا صياح الى التيمم في السفر وقيل الى  
 لا تقرىوا مواضع وهي المساجد وانتم كاري ولا انتم جنب لان  
 تكونوا عاردين فيها بان تدخلوا فيها في نحو جوف اخو وقال في ان  
 وهو المومنين عن ان جعفر عليه السلام وروى عدم الاحتياج الى قية بالتيتم  
 وجعلت ذكركون الصلوة مع التيمم بعد موبد او كانه يريد لزوم

در ضمن



التكرار وهو غير لازم والقول بحجيم الكون المسجد غير معلوم الا ان  
 يكون للصلوة فيه صرح الى تحريمها حتى وحذف المضاف تكلف وعوم  
 المسجد غير جيد لعدم حواز العيوض في المسجد وان تمت الآية احكام الصلوة  
 فلو لم يكن المراد الدخول فيها لم يعرف ذلك فالتا ان المراد بصدور الآية  
 الدخول في الصلوة وان امكن جعله جنباً باعتبار المساجد بالكتاب  
 تقديره ويحتمل ان يكون المعنى القرب الى الصلوة مطلقاً ومحملاً  
 بالنسبة الى الكون فعلاً وبالبناء الى الجنب الدخول مواضعها  
 ويكون ذلك معلوماً بالبيان ولا يخرج عن بعد الاول بعدد  
 كلم على تقدير عدم صحة الرواية واما على تقديرها فالقول بضمها  
 متعين وفي الآية دلالة على عدم خروج المومن عن الايمان بشرط  
 التحريم فتأمل وفيه على كونه دخولاً في التحريم الذي يعقل اذ علم عدم  
 عقله بعد الدخول في الصلوة اذ في المساجد فيها ويحتمل كون كل قول  
 للعقل كذلك ومنها الاشارة الى ان العقل لا بد ان لا يكون غافلاً حال الصلوة  
 ولا مشغولاً بغيره متعلق بها وكذا على تحريم دخول الجنب فيها اذ في المسي  
 الا المتيهم الى فراوا العابر فيها وعدم حصول وقوع الحدث بالتيهم وان  
 كنتم مرضاً او على سفر يعني ولا يقربها الجنب فيقتل فلا بد من الفكر للصلوة  
 ان يمكن منه فان لم يمكن منه مرضاً بغيره العقل ضرر العبد كذلك  
 عرفاً فيتم لها ولعل التقيد بالاجماع والتحريم الاطالة الاية تجوز التيمم  
 للمرض مطلقاً او لسفول لا يكون فيه الماء بوجه فقيد الاية باية الذين

آمنوا

آمنوا ان كنتم مرضاً او على سفر لا تجدوا ماء فليأخذوا من كل ماء  
 كذلك محاسبين الى التظهير مطلقاً محدثين حدث اصغروا الكبر فتموا  
 واتسار الى مطلق الحدث بالحدث الاصغر بقوله او جاء احد منكم من  
 الغائط الى المواضع التي يغاط فيها فهو كناية عن الحدث الاصغر ولكن  
 في ادخاله فيه تامل فان الظاهر انه يخص من الغائط او كناية عما يخرج  
 عن السيلين البوار والغائط والريح ايضا كما ان اول قسم النساء كناية  
 عن الجماع الموجب للعقل وقد فسروا الروايات وبنوا هذا المحاج  
 وابي حنيفة كالمياشرة في الصوم والاعتكاف ويحتمل كونها كناية  
 عن مطلق موجب العقل لكنه بعيد سيما المرفس لم يجد واعطف على اوجه  
 قيد المرفس والسفر الفاء اشارة الى ان عدم الوجدان يكون بعد  
 الحدث فالعقل لا يكفي وعلى تقدير تخصيص الغائط والكسوة الظاهر  
 كون باقي الموجبات مثل الدماء الثلثة وخروج المني بغير جراح وس  
 الميت وزوال العقل بالنوم والكسوة نحوه حدثاً مرفساً وغيره  
 الكسوة والاجماع والمعنى ان كنتم مرضاً او على سفر فمروا بواحد  
 منكم فليكون او بمعنى الواو كما قلتم تجدوا ماء اي لم تجدوا ماء فليأخذوا  
 الماء بوجه اما العدم او لعدم القدرة على استعماله وحيث يكون حكم عدم  
 القدرة على استعماله بغير ضرورة مرفساً مرفساً عن الآية او مرفساً  
 لا كما فرفقوله فلم تجدوا ثم انحرف في كيفية التيمم كثير والسهو

الظفر

المنزل

بجاء



امهانيا النيم تقارنته لضرب اليدين على الارض ضربة للوجه فتمسح  
 باليدتين فرقصا من تحت الراس الى طرف الانف والاعلى وضربة لليدين  
 فينظرن كل واحد طرفه الاخرى من الزنبا الى طرف الاضبان ان  
 كان يدركن الفل وان كان يدراغى الوضو وضربة احد ودليله  
 غير ظ وقيل ضربة واحدة فيهما والاية تدل عليه فافهم كذا  
 الاخبار المسمى وقيل ضربتان فيها بعض الاخبار ولا يعيد كون  
 الفرق بينهما واحد وانما استجاب الثانية جميعا بين الاول  
 والظانها احوط وتفصيل باقي احكامه معلوم من محله والمشتهور  
 كون الضراويل الافعال فيمكن فهم كونه المسح في الاية فافهم  
 والاحوط ان ينوي عند الفرق المسح وكذا الموالاة في الحكم لا بد  
 كون النيم بالصعيد وهو مطلق الارض ولا يسترط الاضبان  
 فيصير الحجر الملبس الاظهر من مذهب الاصحاب فذهب الى حقيقته  
 ويؤيد اللغة وقوله تعالى صعدا زلزا ولا يافيه ما في سورة المائدة  
 فرقوله منه لانه يدل على كون المسح بالوجه واليد ببعض الارض فلا  
 بد ان يكون شيا على صفة اليد وفر للتبعض لانه يجوز كونها  
 لا ابتداء الغاية لا للتبعض هكذا قال في الكشاف وغيره ويجوز  
 كونها للتبعض مع عدم لزوم لصوتى لما روته اهلها هنا  
 لانه لو كان المراد من اللصق ما كان ملحقا ينبغي تركها ولذا لا يعتبر

الصلوة

اللصق في اليد المسح اليد ايضا فامل وايضا في الاخبار ما يدل على  
 ان المراد بالصعيد مطلق الارض ويجوز النيم بالحجر والمراد بالطيب  
 كانه الطاهر ويحتمل المباح ايضا ففي الاية دلالة على كون الغاية نحو  
 حدثا اصغر موجبا للطهارة الى الوضوء والنيم وعدم استمراره حصول  
 النيم في الحياية فيمكن في غيبوبة الخشعة لصديق الملازمة التي هي الجماع  
 وخرج ما دون غيبوبة الخشعة بالجماع والخبر وعلى كون الجماع  
 حدثا اكبر موجبا للفعل والنيم وعدم احتياج الوضوء من غسل  
 اجنباه ودلالة الاية السابقة عليه اظهر وجوب النيم للحد بالصيد  
 ونفى عنه بالاصل وعدم الدليل على كونه مبيحا واعتبار المشي  
 عرفا والوجه عرفا وسرمان الاول افعال النيم الا ان يؤيد  
 بالنيم بالصعيد الفرق باليد عليه وكون النيم اليد عن الوضوء  
 والفعل واحد فافهم ضربة واحدة فيها وعلى سلطان مطلق السكران  
 للنيم فيجب القضا لانها فائتة ولا يعيد فهم عموم بدلية النيم  
 عن الوضوء والفعل وعموم اما صريحهما به وضع حجر المحققين  
 فحوار الطواف البيت المجنب النيم فانه جنب ولا يجوز دخوله من المسجد  
 الاعيان هذه الاية وليس الدخول للطواف عبورا بعيدا عن الحرم  
 بين العباد او ايضا لمزم المحذور اما عدم وجوب الطواف عليه وعدم  
 تحلله حتى يتمكن من الفل وهو مخرج منع العقل والنقل والاختيار  
 الكثير حجة بانه احد الظهور وانما يمكن عند سبيل الراجح وامة  
 اشارة

بالصيد

على



وان رب الماء ورب الثراب واحد وغير ذلك والكل صريح في  
 العموم فلهذه الاية تسوية ولا يدل على ما ذكره بعد تقدير  
 مواضع الصلوة الامر وان الاول يكون المعنى ولا يتوهم الحجب  
 الصلوة الاحمال السكون تقدم وان المراد على تقدير مواضع  
 الصلوة بلا تبيين معني لا يجوز دخول الحجب غير ظهور ولو بالتيمم المبي  
 الاعاير الاربعة التيمم وهو ظاهر وحيث ما فهم كون التيمم حيا ولا  
 دخول المبي فمعنى ما ذكرناه في الاصله سالا على المعارض فتأمل  
 ان الله كان عفوا غفورا الى كثير الصنع والنجى ووز كثر المغفرة  
 على ذنوب عباده وما امروا الا بالعبادة والله مخلصكم  
 من الدين حنفاء وبعثوا الصلوة ويوتوا الزكوى لعل الما فورت  
 هم الناس المكلفون او الكفار فقط وهو اظهر للفظ والاول  
 المعنى فخلصهم والذين يعقوب وحنفاء حال اخر وتعلموا  
 وتوتوا عطف على العبد والى امر واما ان يعبدوا الله مخلصكم  
 ما يوجب الدين اى الجزاء او الاجر وهى العباد ولا يعبدوا غيره  
 ولا يستركون في عبادة الله وفيها اشارة الى ان الربا شرك فتأمل  
 حنفاء اى ما يدين عن الطريق الباطل الى الطريق الصواب والحق  
 وهو تأكيد لحصر العبادة في الله المعنوم قوله لا يعبدوا كيد بالاحلال  
 وعطف يعبدوا ويوتوا يدل على زيادته الا انهم لسان الصلوة والزكوى  
 واستدل بها على وجوب التيمم في العبادة اظهر من انما يراه ما يراه

في ان

وفى الدلالة تامل ظاهر خصوصاً على ما فسرنا وما امروا الى الكفار  
 في كتبهم نعم يمكن الاستدلال بها على اتيان ما ثبت كونها عبادة مستقيمة  
 على وجه الاختصاص لا غير واما التيمم على الوجه الذى ذكرها الاضحاب  
 فلا وهم اعرف وبدل ايضا على وجوب التقيد وهو واضح والدليل عليه  
 كثير بل يحتاج الى الدليل ولو كيد وذلك نوا القيمه اى دنو الله المستقيمة  
 الحق وتحمّل كون المراد بالدين التقيد اى اتيان العبادة مخلصا واثمة  
 الصلوة واثمة الزكوى هو التقيد بالله الى تقيمه وهى سورة  
 نبينا صلى الله عليه واله وكون الاضافة بيان به وتقدير الله الذى  
 فعله المفسرون لاظهار موصوفى القيمة فانها صفة واما ما قال في  
 مجمع البيان تقدير دين القيمة لانها اذا لم تقدر لكان اضافة التيمم  
 الى صفة فذلك غير جائز لانه يترتب اضافة التيمم الى تقيمه  
 والتمايل اعرف لان الكوفيين يجوزونها والذين لم يجوزوها انما لم  
 يجوزوها مع افادة الصفة لانطلاقها وهو صريح ولهذا يجوز الاضافة  
 البيان به بالاتفاق وعلى تقدير ان تقوم فالفرق بين اضافة التيمم الى الله  
 والقيم غير واضح خصوصاً مع القول بكون الصفة والموصوف غير  
 شتى واحدا فافهم انه اى التمر القرآن كرم صفة اى قرآن  
 حسن مرضى او كثر النفع في كتاب مكنون صفة بعد اخرى او حسن  
 بعد خيرا مستور عن الخلق في نوعه المحفوظ لا يحسب الا المظهر  
 صفة لقرآن او كتابا وخيرا اى قيل يدل على عدم حوا من القرآن

امثلة



لم يشر مطلقا وهو موقوف على كونه خيرا بمعنى الهنيء كونه صفة القرآن او خير  
 ان يتغير بمقوله لا يمسس المطهرون ورجوع صفة اليه القرآن والى  
 التذكير الرجوع الى التكرار يكون وكونه صفة له محتمل واضح مذكور في الكتاب  
 ويكون المراد من المطهرون الملائكة المطهرون والذنوب مع بقاءه بمعناه  
 المجزى وهو ان كونه صفة لقران وحيث ان باعتبار ما كان والاصل ثوبه  
 وليس هنا اجماع ولا خير صحيح والاحتياط واضح الخايس فيه اي سجد  
 قبا وحيال يحبون ان يتطهروا والله يحب المتطهرين وفي التفسير ادلاله  
 على استحباب الجمع الاحجار والماء في الاستنجاء والمباغ في الاجتناب  
 عن النجاسات وان العلم لا يحتاج للعمل في مثل ذلك قائل بالانزوت  
 قال النبي صلى الله عليه وآله يا معشر الانصار يا الذي صغتم فقد تولت فيكم خافوا  
 ان تولت فيهم فيسوءهم بغير علمهم لكن فقالوا تتبع الاحجار الماء فلي النبي صلى  
 الله عليه وآله فيه رجال يحبون ان يتطهروا التي فقد اتى عليكم فطابت نفوسهم  
 على محبتهم وحرصهم على التطهر من النجاسات كحرص المحب على المحبة المحبة الله  
 انه يرضي عنهم ويحسن اليهم كما يفعل المحبة محبة وهو يرضى بالرجوع على فعله  
 العبادات ويدل على حصول الاجر باليسع في عمل الخير في القدامت القريب  
 بعضهم والبعيد حتى الخطات في تحصيل اجر وغيره كدفع الاجار قوله تعالى ذلك  
 بانهم اي المسلمين المحابدين لا يصيبهم ظاء ولا نصب ولا محضه سبيل الله  
 ولا يطهرون موطيا يغيب الكفار ولا يبالون فرعد وثبلا الا كسبهم على  
 صالح ان الله لا يضيع اجر المحسنين ولا يفتقون نفقة صغيرة ولا كبيرة ولا يقطعون

وادى الاكتب لهم النجوى احد احسن ما كانوا يفعلون اي كتب لهم ذلك  
 العمل في الاتفاق وقطع الوادي او كتب لهم به عمل صالح فيدل على استحباب  
 ما يتوقف عليه المستحب على وجوب ما يتوقف عليه الواجب فتأمل  
 ونزل عليكم في السماء ماء ليطهركم به ويذهب عنكم رجز الشيطان فها دلالة  
 على كون الماء طاهرا ومطهرا ويتطهرون به ورفع حدث الجنابة وان كان  
 الاصل من الشيطان ويحتمل ان يادى رجز الشيطان المجل ويدل على استحباب  
 قائل فيه قال في الكشاف رجز الشيطان ورجسه تخيله ووسوسته اليهم  
 ونحوه فيهم في العطش وفي الجنابة وذلك ان الملبس مثل لم يكن  
 المشركون قد سبقوهم الى الماء وتوال المؤمنون في كثرة اغفر تسوخ فيه  
 الاقدام على غير ماء فقاموا فاشتم اكثرهم فقال لهم انتم يا اوصى محمد بنوعون  
 انكم على الحق وانكم تقولون على غير حق ووعى الجنابة وقد عطشتم  
 على حق ما سبق عليكم هو الماء على الماء وما ينظرون بكم الا ان يحكم العطش  
 فاذا قطع العطش اعناقكم مشوا اليكم فقتلوا فاحبوا وساقوا بغيركم اليكم  
 فخذوا حذرنا سيدا واشفقوا فانزل الله مطرا فطهر البلاء حتى جرى  
 الوادي واتخذ رسول الله واصحابه الحياض عذوة الوادي وسقوا الزكاة  
 واغتسلوا وتوضوا وتلبسوا بالمل الذي كان يلبسهم وبني العود حتى تثبت  
 عليه الاقدام والثلث وسوسة الشيطان وطابت النفوس وتوهدت الاعيان  
 ايات اخر قوله انزلنا من السماء ماء طهورا النجى به يلبس وينقى ما خلقنا  
 انعاما واناسي كثيرا وهي دل على اناقة الماء وجواز التفرغ فيه اي تصرف كان

العدة  
الحا



حتى يثبت المانع وقريب منه قوله وانزلنا من السماء ماء الى قول  
 للكلين فيه دلالة على اباقة الماء والتحل والعين والزمون وقوله  
 قوله وان لكم في الانعام لغيره فسقكم ما في بطونهم ولكم فيها  
 كبره وفيها تاكلون وعليها وعلى الفلك يحلون دلالة على ان الانعام  
 بالانعام مثل الابل والبقر والحمير وسائر الانعام وكذا الحلو  
 السمين ويدل عليه ايضا فاذا استويت انت وفرعك على الفلك  
 فقل الحمد لله الذي نجانا من العوم الظالمين وقل رب انزلني منزلا  
 مباركا وانت خير المنزليين ويدل على رجحان قوله ذلك بعد الجلس  
 في الفلك قوله منزلا اما اسم كان النزول او مصدر ايمينا الى انزال  
 مباركا كثيرا الخير والبركة والظا استحسانه مطلق التراكيب ورتبه  
 الروايب ويستحب بعد ركن الدائم تلاوة قوله تع سبحان الذي سخر  
 هذا لنا وما كنا له مقرنين وانا الى ربنا المنقلبون وقوله والحمد لله  
 رب العالمين وسيا لوتك عن المحض قل هو اذني فافترعوا  
 النساء في المحض ولا تفرقوهن حتى يطهرن فاذا نظهرن فأتوهن من  
 حيث امركم الله ان الله يحب التوابين ويحب المتطهرين فيلكنوا في  
 المحاهليه يمشون على نواكح المحض ومشارتهم ونحو السهرن فساتوا  
 عن ذلك فترلت والمحض مصدر كالمسيت والمحي يعني لسيا لوتك الحمد  
 عن المحض واحكامه قل يا محمد انه اذني اى قد زوجتني مؤدلين  
 بقرين للنفر فاجتنبوا النساء في المحض اي محيا معهن الفروج

زمان المحض

زمان المحض وهو من ابن عباس وعائشه والحسن وقناده ومجاهد  
 ومحمد بن رقيق وهو مذنب اكثر اصحابنا ويدل عليه التبادر اليه  
 واعتزاله من اذ المقيم من معاشرين وهو الجاهل في الفروج والاهل  
 والاشحار وبعض الروايات والشهرة والكثرة وسهولة الجمع بينها وبين  
 غيرها بل قيل على الاستحسان والامتناع عن مطلق الدخول بل يطلق  
 الاستحسان منها حسن وعدم القارن بالتفانق واليقيل احوط وقيل  
 اجتنبوا عما تحت الازار فيجوز ما فوقه وهو مذنب اي حنيفه وايي  
 يوسف وكونه مذنبيا لك ففي ايضا كما قاله في جميع البيان عمن  
 طاهر مع انه نقل عن السافعي انه قال اجتنبوا محيا معهن لقوله  
 عليه السلام انما امرتم ان تجتنبوا محيا معهن اذ احضن ولم يامركم باخرجهن  
 عما البيوت كفعل الاعاجم ولم يستند اليهم في الكساف الا الى اي  
 حنيفه واي يوسف ونقل عن عائشه انها قالت يجتنبن شعاع الدم  
 وله ما سور ذلك وانت تعلم عدم فهم هذا المعنى والايه والمجل  
 عليه بعيد موجب للاخبار الذي هو منفي عن التوا ان العذر الا عند  
 الضرورة وليس الا ما نقل محمد صاحب يوسف عن عائشه ان عبد الله  
 بن عمر لما دخل بيته من رجل امراته وهي حائض فقالت تسد ازارها  
 على سفكها ثم ليأمرها ان تسد ما روى يزيد بن اسلم ان رجلا سأل  
 النبي صلى الله عليه واله ما يحل في امراتي وهي حائض قال تسد عليها  
 ازارها ثم تسد ثيابك ما علها ثم قال محمد وهذا قول حنيفه وقد



جاء ما هو اوضح من هذا عن عايشه انها قالت بجنب شوار الدم ولم  
 ماسوى ذلك وانت تعلم بعدت سلم هذه الاسناد ان الاول مقبول  
 عن عايشه وقولها لا يحسن وما اسندته اليه صلى الله عليه واله ولا  
 ايضا ليس بحجبه الثاني غير معلوم الصحيح وليس بعام والشرح ومع ذلك  
 المحل ١٠ يقبل على الاستحباب للجمعين الادلة كما تعلم انه فعله محمد حيث قال وقد جاء  
 ارضى ولا تقربوه من تأكيد لاغترال وبيان لغايتهم وهو موثوق  
 للمعنى الاول اذا نظر في قراءته النساء هو ذلك واما الغاية فقرة  
 التحفيف يدل على انه انقطاع الدم كما هو من ههنا كثر الاحاديث يدل عليه  
 بعض الروايات والجمع بين الروايات والقراءات اذ محل قراءة التشديد  
 وبعض الروايات الاخرى على الكراهية عدم الزحمان المطلق الي  
 حين الغسل التحريم قبل الانقطاع والكراهية بعد الاجتناب الغسل  
 وقراءة التشديد يدل على انه اما الغسل او الوضوء وغسل الفرج  
 بعد الانقطاع ولا من ههنا شافعي ومشافعي وبعض الصحابة  
 وهو ابن بابويه والطائفة ليس كذلك ولا يدل من اجل قراءة التحفيف  
 للجمع ايضا على الغسل المحقق بين القرائين هو يجمع هذا وقال  
 في الكشاف وزهد السافعي الى انه لا يفرقها حتى يطهر ويظهر فتجمع  
 بين الامرين وهو قول واضح وبعضه فاذا تطهر كان يريد ذلك  
 والا فغير واضح اذ ينزغ غايه التحفيف والتشديد منافية ولا يمكن  
 الجمع الا على ما قلنا واستار اليه القاضي وكان في محجبه كذلك مناقشه

سهمه والثاني فمما راجح في جمع البيان حيث قال واختلف فيه اي في  
 غايه تحريم الوطئ فمنهم من جعل الغايه انقطاع الدم ومنهم من قال اذا انقضت  
 او غسلت فرجها حل وطؤها عن عطا وطاوس وهو من ههنا وما اختلف  
 ما عرفت فذهب اهل محنا وسواء عرفت بما قاله معلوم زواله الغسل ولنا  
 في تحقيق هذه الاية مع الاحكام رساله جامع للاقوال والاحكام  
 وتحقيق المقال في ارادتها فعملية على لغتها واما من ههنا في تحفيفه  
 على ما ذكره في الكتاب في تعيينه عن الاية كثيرا ولا وجه له وهو انه ان  
 كان لاكثر الدم فيجوز الى انقطاع الدم وفي قوله الى بعد الغسل اوصي  
 وقت صلوة مع انه بقي حكم الوضوء الا ان يريد بالاول غير الاكثر والعكس  
 وانت تعلم بعد ارادة الله تعالى مثل هذا المعنى عن هذه الاية الاحتياج  
 المخلوق في اكثر الاوقات الى حكمها سيما مع عدم بيان واضح ومعلوم  
 ذلك والا لا كان اختلف لغتها وما يخفى عن مثل السافعي وغيره  
 فالعقل يحزم بعدم امكان ارادة هذا المعنى في هذه الايات بل  
 ولا تقل على الله ما لا تعلم فان الذي يتخيل من استحسان العقل  
 في عدم الاحتياج الى المصير اذا كان الدم كثيرا واحتياج العقل  
 باطل بطلانا واضحا وزيان الغسل فليحججوا وان في الصلوة  
 حرج لا معنى له ويمكن الاعتبار اني احسن مثل كونها حارة المرح  
 او الباردة وكونها في البلاد الحارة او الباردة وكونها قريبة  
 الى سن الصغر ونسب الكبر وغيرها مما لا يتناهى فلا يمكن الجواز



في الاحكام الالهية بتلك هذه الاشياء فاذا نظرنا في هذه  
 اي فحما عوهي فالامر بالجماع لا باجماع بالمعنى الاخص او بالمعنى  
 الاعم فحينئذ الاحكام الاربع هي حيث امركم الله فقبل الطهارة  
 لا وقبل الغيبض عن الشدي والضحى كوقيل في قبل النكاح دون  
 الفجوز عن ابني الحنفية والاول الباق قال الزجاج معناه عن  
 تاجها التي تحل فيها ولا تقربون من حيث لا يجوز مثل كونهم صا  
 او محرمات او معتكفات وقالوا انهم لو اراد الفرج لقان  
 حيث فكما قال من حيث علمنا انه اذا فرج الحائض التي امر الله منها  
 كذا في مجمع البيان ان الله يحب التوابين ويحب المتطهرين اي بالماء  
 وهو عليه سبب نزول قوله تعالى وفيه رجال الاية المشهورة في التوبة  
 والكتايب والمتطهرين في الصفاير كانه بالتوبة ايضا او بانهم يفعلوا  
 ولم يندبروا المطهرات لهؤلاء في المتطهرين كما في كثير من الاحكام او يكون  
 المراد بها التابيين عن الاصول في الحيف والمثرت ههنا عنه  
 انما المشركون نجس فلا تقربوا المس الجرام بعد عامهم هذا النجس  
 رصم ظاهرها صافي المشركين في النجاسة اي ليس لهم الا النجاسة  
 فالخص في النجاسة الى الطهارة اي لا طهارة لهم فقد لا يراى حصر الله  
 تقع في هذه الشريعة النجاسة المشركين اي لا نجس غيرهم وعكس الناس  
 الاية ذلك قال لا نجس الا المسلم حيث ذهب الى ان الماء الذي استعمله  
 المسلم في رفع الحدث مثل الوضوء والغسل نجس فمستفصل في اعتقاده

فذلك

فذلك الماء نجس بخلاف الماء الذي استعمله المشرك فانه طاهر لعدم  
 ازالته حديثه باطل اراد فيه ابا حنيفة فانه الذي ذهب اليه ذلك على  
 هو المشهور وفيه بعض عظيم على ابي حنيفة حيث قال انه عكس ما قال الله  
 مع انه ليس بحجة على ما عرفت ومنه يعلم ان مذهبه نجاسة المشركين نجاسة  
 عينيه كما هو الظاهر المتبادر لغة وعرفا فيجب العمل عليه وهو قد ثبت  
 الامامية وانما عكس حيث نقل في وى انه قال اعيانهم نجس كالكلاب  
 والخنازير وعن الحسن فانني صا في مشركا تو ضاى عن يده  
 فحمد الله على انهم ذو نجاسة لان معلم الشرك الذي هو غير نجس  
 اولانهم لا يتطهرون ولا يغسلون ولا يجتنبون النجاسات كما  
 فعلوا صاعدا لكساف والبيضاوي بعيد في جهة جعلهم بمعنى ذي النجاسة  
 وجعل الشرك بمنزلة مع عدم طهور ذلك ايضا واخراج النوان عن  
 النظر بغير دليل وهو غير جازي عقلا ونقلا وراى القاضي بعد قوله  
 ضم ملايسون لما غاليا قوله وفيه دليل على ان ما الغالب نجاسته  
 نجس وانما تعلم ان عدم التطهر الاحتياط لا يستلزم نجاستهم حقيقة  
 نعم نطق كونهم ذوي نجاسة والاصل في الاشياء الطهارة ما لم يعلم انه  
 نجس فان الحكم بالنجاسة حقيقة لا معنى له في مكانه وجه المجاز ووجه لا دليل  
 فيه او لا يلزم من تسميتهم بالنجاسة مع الغلبة للعلم كونهم نجاسة حقيقة  
 فضلا عن نجاستهم فترجم ما الغالب فيه ذلك لا يلزم صحة اطلاعه عليه  
 مجازا لعدم اطلاق المجاز نعم لو قيل بالنجاسة حقيقة وعلم ان لا دليل لها



الا الغلبة وقيل بصحة القياس قيل بخبرنا بسم ما قالنا ايضا للقياس  
 ولكن لا شك في انها موقوفة خاصة من الغلبة فمن علمتها بالخبر  
 لا يعلم كون كل غلبة كذلك اذ قد يكون مرتبة منها علمت ولم يكن ما  
 كذلك وايضا يلزمه كون المسلم الغالب بدينه فحسب فلا بد من قايمة  
 وحجبا جنتابه وليكن ذلك ثم ان الظاهر المشرك هو الذي اثبت للواحد  
 فهو غير الواحد فلا يدخل الواحد الكتابي ويحتمل ان يجعل الجميع كواحد  
 عزير بن ابي الله الى قوله تعالى الله عما يشركون وقد استدل  
 على شرك كل الكمال ايضا في غير هذا الموضع فتأمل فيه وليست فاذ الامام  
 منها كون المشرك نجسا وتنفع عليه نجاسته فاباشره في العبادات كانه سائر  
 الاشياء بملاقاة النجاسة فقول طعناهم حل لكم براديه الجواب وورد  
 الرواية ويحتمل كون المراد حلية طعناهم في حيث انه لا يصير طعناهم  
 بجحد انه طعناهم كما بل انما يحرم بالنجاسة التي في اهل ومنها كون الكافر  
 مكلفا بالرفع ومنها عدم جواز دخولهم المسجد فربما فان المراد ذلك والنجاسة  
 القربى للنجاسة كما في قوله تعالى ولا تقربوا الزنى والحمل على الحجر والعمر كما فعل  
 ابو حنيفة بعد غير نوم ولا نيا فيه الجزا اعل منعه عن الحج والعمرة لا يضره  
 على المنع في دخول المسجد لا الى حنيفة عليه عزيمة ويمكن فيه تحريم دخول المسجد  
 مطلقا اى مسجد كان ومنها عدم جواز دخول طوائف النجاسات وان لم يتعد طائفة  
 من هذه العلامات للتعليل المفهوم فان عدم دخولهم المسجد من غير نجاسته فكانت  
 قيل لا يدخلون المسجد لانهم نجس والنجاس لا يجوز دخولهم المسجد

كون

كون النجاسة المسجد يورده ويورث وجوب تعظيم تعاريف الله وما  
 روي في قوله صلى الله عليه واله جنبا وشا جكم النجاسة النجاسة  
 فتحت ازالة النجاسة عن المسجد بالطريق الاولى ولكن الآية ليست  
 لا خصا من الحكم بنجاسته المشتركة ولم يثبت وجوب تعظيم الشاير  
 الى هذه المرتبة والرواية ما يعرف سندها فضلا عن ضعفها ولهذا ذهب  
 الاثر الى عدم الجواز مع التقدي لا بد منه ولعل دليلهم الاجماع يورده  
 بما تقدم من تعظيم النجاسة والحمل على التقدي  
 انما وجه التخصيص قد تقدم انما الحرم والمبصر والازلام حرم  
 قيل قد زعموا في غنة العقول وافراده لانه حرم من غير العطف  
 محذوف من حنيفة ويدل به عليه والمضاف محذوف وكأنه قال انما تعاطى  
 الحرم الاية ويحتمل ان يكون خبر عن كل واحد واحد من عمل الشيطان  
 رجس او غير اخو نسب الاية من تزنيتم فاحسبوه بحمل كونه  
 راجعا الى كل واحد من المذكورات او المنهي عنه المفهوم والوجه في عمل  
 الشيطان او تعاطى لعلمكم تفعلون لكن تفعلون بالاجتناب على  
 نهي عنه وفي الاية مبالغه زائدة ووجه شقي في تحريم الحرم الميسر  
 جهة القارة بالاضام الذي عبادتها كفروا والحصة ليس الا الحرم كونه  
 من عمل الشيطان ثم الامر بالاجتناب بعد ذلك في التصدير انما والاشعا  
 بان شاربها لا يفلح ثم التاكيد ببيان ضررها بقوله انما يريد الشيطان  
 وفهنا انتم منه تون وتبعد بالامر بطاعة الله ورسوله فيما امر به



ونهيا عنه والمحذور وغير ذلك فتأمل وفي الآية دلالة على تحريم تعاطي هذه  
 الاشياء المذكورة بالشرع المحذور في نية الخمر عصب العنب المستند  
 وهو العصير الذي يسكن كثيره وتقل عن ابن عباس ان المراد بالشرع الاشربة  
 التي تسكو والميسر القمار بلعبيه والانصاب بالتعظيم والعبادة لها  
 جمع نصيب وهو الصنم والازلام والاستقسام وهي الاقداح والسهام  
 كانوا يقتسمون بها لحوم الجحور في الجاهلية ونوعاته وهو مشهور  
 قال في في الكلام حذف والمعنى شرب الخمر قنأوله والبقرت فيه  
 وعبادة الانصاب بالاستقسام بالازلام حبس الى حيث الى قوله  
 والرجس واقع على الخمر وما ذكر بعدها وفي هذه الآية دلالة على تحريم  
 سائر تصرفات في الخمر الشرب والبيع والشرا والاستعمال على جميع  
 الوجوه والادالة فيها على حاشية الخمر ولهذا قال الصادق ان  
 اسد حرم شرها لا الصلوة في ثوابها فثبت كون الرجس في الخمر  
 في ذلك الاصل مؤيد نعم ان ثبت كون الرجس في الخمر في كل  
 فقط لذلك عليها لكن قال في القاموس ان الرجس ليس القدر ويحرك  
 ويغني الواو ويكسر الجيم واللام وكلما استقدر في العلم والعمل الودعي الى  
 الحسار في السك والعقار والفضية ورجس كفوح وكرم وهايته على  
 علما قتيحا قال في مجمع البيان قال الزجاج الرجس اللغة اسم فعل  
 استقدر في علمه قال في مجمع البيان قال في مجمع البيان قال في مجمع البيان  
 بمعنى الخمر الذي في التهذيب غير معلوم بل كونه بمعنى الخمر شرعي اذا ما فهم

ذلك

ذلك الا ان القدر وكونه بذلك المعنى ظاهر والظاهر بمعنى الماتم او الفعل  
 المودعي الى العقاب والقبائح كاذنية التطهير احتج بكونه خمر عن الميسر  
 وغيره ايضا وان سلم تحريمه بمعنى الخمر بالجمله لادالة فيها على حاشية  
 الخمر وهو ظاهر بل في الاخبار ايضا لاختلافها والجمع بحملها على  
 الفصل على الاحتياط ولو في حملها على كل واحد على النية  
 وثباتك فظهر قبحه في معناه امور كثيرة والمبادر هو الامر بتطهير  
 عن النجاسة موبد بان الكفار ما كانوا يظهرون في النجاسات  
 لا يحسنها وان تجست فظهر بها بالما المطلق لانه المفهوم من التطهير  
 اذا لا يخرج التطهير فذلك على وجه طهارة الثياب ولو بها بالما المودعي  
 لا غير وان صدق بكفي للطهارة في غير عصر ولا ورود ولا عدد الا  
 ما اخرجوه من دليله اجماعا او خبره التفصيل معلوم في كتاب الفروع وان ارد  
 تفصيل الثياب كاقبل وتقل عن الصادق عليه السلام ايضا فيمكن فهم الطهارة  
 ح ايضا لانها المقصود بالتفصيل كاعلم القائل به وفي الرواية تشييد  
 الثياب طهرها قال الله فثيابك فطهرها فيمنع ويحتمل ان يكون المراد  
 التخليط الذي هو الطهارة لغة فان التطايرة مطلقه للشارع بارادة  
 الوسخ ونحوه فظهر وجه الطهارة الشرعية محلنا مل ولكن ظاهر الامر  
 ومعلوم عدم وجه غير الشرعية لهذا على تقدير جعله على الشرع ما حملت  
 على الاعمال ان يكون فيما يحل زالة النجاسة منه مثل الصلوة ام لا  
 بل حقت بالا او فقامل والوجه فاجري حقن الصنم في الجنب



والمحصن ضا في اذ يكون التقديم لغيره قيل الرجز بالضم والكسر الضم  
 والمراد عدم عبادته وعدم تقطيعه والنبات على حرفه فانه صل الله عليه  
 كان بربا منه لم يزل ولا يزال ويحتمل ان يكون المراد اعم فدخل غيره الله  
 عليه واله وبول في اهلله ورعيته او كسره واجهاتيه كما امكن اعم  
 وقيل الرجز هو الغدار المراد من اجتناب رعيته هو الشرك  
 وعبادة الاصنام وغيره في العاصي فطلقا وقيل بالضم الضم بالكسر  
 الغدار فالمراد القايوس الرجز بالكسر الضم القدر وعبادة الاوثان  
 والغدار في الشرك فعلى الاول يكون تأكيد القول وتبنيك فطره وتفسيره  
 له وهو بهذا المناسبة لتكبير الصلوة وطهارة الشياخ على كل بعض اشياء  
 لات الاحبار وقيل معناه اخبر حله الدنيا في قلبك لان راسك خطيئة  
 واذا ابتلى ابراهيم ربه بكلمات فاعلم قال النبي صلى الله عليه وسلم  
 للناس اما ما قالوا فزدني قال لا ينال عهدي الظالمين الانسلا هو  
 الاختيار والامتحان والكلمات هي التكليف السابقة على انقض الاحكام  
 لات مثل ذلك الولد وغيره فتكاليف المذكورة في التفسير قله هي  
 ستمن الخفيفة العشر عشر في الدرر اما الدرر فالضم  
 والاكستاق والزرق وقص الشارب السواك واما الدرر فالجنان  
 وخلق العانة وتقليم الاظفار وتنق الما بطيرة الاستحباب بالما وسخ  
 شراخه نبينا عليه السلام شربة من قبلنا لا ينافي اثبات  
 بعض احكامها لان المراد المجموع فربما هو مجموع والاعام لتساوول

التكاليف

التكاليف اما وعلى ما مر به والامام المتعدي به في افعاله واقواله  
 وهو احد معني الامام في مجمع البيان وفي الكشاف هو اسم فريتم به  
 كالانزال لا يوتز به يعني ما يؤتممون بك في دينهم والذرية هو النسل  
 وفي الحصول في التحصن من الاولاد والنيل هو الوصول والادراك والعهد  
 هو الامانة كما هو الظاهر وفي مجمع البيان وسوال ربي عن ابي جعفر وابي عبد الله  
 عليهما السلام والظلم كانه الفس الذي يصير الانسان فريدا كانهم من  
 اكلت في قافية انما ينال عهدي وكان عادلا بواخ الظلم واذا ظن  
 اذكر المحذور في افعاله والمحاط به في عبادته الم و ابراهيم مفعول  
 ابتلى وره فاعله والضمير المضاف اليه راجع الى ابراهيم وكلمات متعلقة  
 بابتلى و فافاتهم للتعقيب وهو فعل مفعول فاعله ضمير ابراهيم  
 وقيل فالضمير الرب والياء اسم ان وجاعل حين مضاف الى الحاق  
 الذي هو مفعول الاول والثاني اما ما وللناس اما متعلق به او مجرد  
 حال عن اما ما وضمير الا ابراهيم والواو للاستيفان وتحملة العطف على  
 محذوف والتقدير اجعلني اما ما واجعل بعض ذنبي ايضا كذلك  
 وفرايت الله اوزايد لوجود زيادتها في المشت او للتبعيض  
 محذوف والتقدير واجعل او تجعل ذنبي اما ما ايضا على طريق  
 السؤال اما عطف على الحاق في جاعلك كما قاله صاحب الكشاف في قوله لا  
 اعرف له وجه منته لان وجه يصير بعض الذنوب مفعولا اوليا للمجعل الذي  
 اخبر الله تعالى ببعده فيكون فريته قوله فيكون ان يكون البعوض ايضا اما

والتبعيض



مجمل يجعله كذلك مع انه من كلام ابراهيم وواله الامام فكان مقصودا  
 انه نسي الله تعالى ان يجعل البعض ايضا مثله كما قلناه والعمارة  
 وقعت قاصرة عنه ويستدل الغرض كما ترى وقال صاحب الكشاف مثله  
 في قوله تعالى بعد هذه الآية واذ قال ابراهيم راجع هذا المبدأ  
 وارزق اهلك في السموات في امن منهم بان الله واليوم الآخر وكفى  
 قليلا ثم اضطر الى عمل النار فانه قال وكفى عطف على امن  
 كما عطف في قوله تعالى الكاف في جاعلك فرادنا الخيرة ولا ننا فعل  
 فاعلم عهدك والظالمين مفعول ولا شك انه اولي في العكس كما ترى  
 على ما نقل اذ استند الفعل الى العهد اولي فانه النازل لانهم يصلون  
 اليه ونيالونه وان صح ذلك ايضا لانه في الجاهلين ثم اعلم ان صاحب  
 الكشاف استدل بهذه الآية على اعتبار العهد في الامام حيث قال  
 وقال في هذا دليل على ان الفاسق لا يصلح للامام وكيف يصح  
 لا يجوز حكمه وشهادته ولا تخط طاعته ولا يقبل خبره ولا يقدم للصلوة  
 انتهى منه المبالغه في ذلك الماشر اذ عطف على ان خليفه ايضا ما يدل  
 عليه حيث قال كان يعني باخيه في قوله المتصور واستاء لو ارد  
 نيا و مسجد وارادني على عدا جره لما فعلت وعني اني عينه لا يكون الظالم  
 اما ما قوط وكفى حوز نص الظالم للامام والامام انما هو الظالم  
 فاذا انصف كان ظالما في نفسه فقد جاز المشل السابق واستمرى  
 الذي ظلم وايضا فيهم كلامه شرط العهد في القاضي والشاهد

والراوي

والراوي وامام الجماعة مع انه حنفى المذهب كل سواك والظاهر كلامه  
 وخلاف ذلك مشهور عنه والعمول عندهم وفي الاستدلال تامل اذ ان  
 بين الظلم والعداية ثابتة فلا يلزم فترقي مانعة الاول للامام  
 استراط الثاني لما هو موطوعه ولعله يريد به غيره او فهم مع قوله  
 بالواسطه اي كل من يحوز بها الفاسق لم يحوز لغيره العداية يمكن الاستدلال  
 بها على اشتراطها في امام الجماعة بمعنى عدم تجوز امامه الفاسق لصد  
 الامام بانفسير الماضي وان كان المقصود بالسوا خلافه والامام  
 المطلق اذ لا يبعد كون المراد بالعهد ما هو الاعم منها اي ما اجز  
 تفويض اثر الى الظالم فانه غير معقول بل ظلم كما فهم الكشاف ولا شك  
 كون تجوز امامه الفاسق للجماعة تفويض او عظم اليه وقد مر عهد الله  
 وصيته في مجمع البيان حيث قال في تفسير الذين يقتضون عهد الله في  
 الله وصيته وامره يقال عهد الخليفة الى فلان كذا اي امره وادى بسم  
 عليه منع الفاسق من مطلق الامامة كما يظهر من كلام صاحب الكشاف كذا في  
 في القاضي والشاهد والراوي فامل فان الغرض اظهار الاشتغال  
 الالية بما ذكرناه وانما الاعتماد على غيرها من الاباء والروايات اجماع  
 الاصحاب والاحتياط وقال القاضي وفيه دليل على عصمة الانبياء  
 الكبار قبل النبوة فان الفاسق لا يصلح للامام والا لكان يقول  
 ولو قيل النبوة ولعل وجه الدلالة ان فاعل الكبرية وقتا ما يصدق  
 عليه ظالم في الجملة وقد نفى الله العهد الذي هو الامام مطلقا عن

كلمه



صدق عليه ظالم في الجملة وهو طاع على تقدير كون المستحق حقيقة لم يقف  
 به وقتا ما وكذا على تقدير كونه حقيقة حتى انضاف المستحق بالمبدأ  
 فقط فان ذلك ليس بمحرار ههنا صعبين الاول وقد نفى الله العهد الذي  
 هو الامامة عن صدق عليه ظالم في الجملة فحاصل ان الذي انصف او انصف  
 بالظلم بالفعل اي وقتا او بالامكان على الخ لا بين المنطقين  
 لا نبال الامانة وتخصيص دون اخر يخرج عن ظاهره ولا يجوز ذكر الا  
 بدليل بخبر تخصيص مثله وليس وكذا الكلام في الامام والخليفة  
 قلزم في كلامه عدم حواز كون من انصف نفسه وقتا ما نبيا واماما  
 فلا بد من كونهم معصومين فاولا عموهم الى اخي فالكبار على ما نعلم ايضا  
 وهو خلاف قولهم لا ساقم بل خلاف مقتده فانه يعتقد وقوع الكبار  
 منهم مثل باوقع فاولم فانه سمي بالعصا والظلم ايضا في قوله وعصى  
 آدم وفيكونا من الظالمين بل بوقوع الكفر من يعتقد امامته الا ان  
 يؤخذ بالانصاف ويخصص لانه بالنبوة وهو بعيد اذا نظر ان العهد  
 هو الامانة وهي اعلم كما ذهب اليه صاحب الكشاف كما في كلامي  
 ايضا حيث قال وان الفاسق لا يصلح للامامة بعد اثبات العصمة  
 للانبيا قبل البعثة وايضا للعلم الظاهر في الالوية وهي الظلم وكذا  
 استدلال الاصحاب على وجوب العصمة الذي مطلقا للنبوة والامام  
 فكانه نظر الى ان الظلم في الاصل هو انتفاء الحق وقيل وصنع الشيء في  
 غير موضع فقولهم وراسية اياه فاعلم اي ما وضع الشيء غير موضع

ثم

كذا في مجمع

كذا في مجمع البيا او التقدي في حدود الله كما نفى في قوله وفي حدود  
 الله فقد ظلم نفسه وغيره اذا لا شك في فعل الصغير خروج عن الاستفا  
 والطاعة وانه نقض ووضع غير المحل وبعد عن الحد وادخله  
 من الاوامر والنواهي وايضا ترك حكم الله ورفضه لا يتفاوت  
 بالكلية والصغر فانه يكون عاصيا سيما بالنسبة الانبياء والائمة  
 النقص لم يقل بالصغر بل يقول الذي تكلم بغيره وبالجملة الذي  
 نقلته عن القاضي ههنا مع عدم انطباقه على فهمه وبعض خوانين  
 الاصول عندهم مثل مجازية صدق المستحق على انقص من المبدأ  
 والالزم صدق الكافر حقيقة على ايجاب الصحابة وتعلق الحكم على  
 المستحق بتبعية عليه المبدأ الجزاء الانصاف وان احكم خبر وجود  
 العلم مثل آدم العلماء يدل على صدوره عنه بغير رتبة وعلى احرام  
 على لسانه ليكون حجة عليهم وفضلي له عند الله وعند الناس كما هو قوله  
 في غير هذا المحل ايضا عنه وقرعنه ايضا كثيرا كاستنطار اذ انما ملك  
 كلامهم في بعض انشا الله وقد اسررت الربا في مواضع ساجعها  
 ان شاء الله تعالى وهو يسوع اوعا  
 في الحديث عنها بقول مطلق وفيما يات  
 كانت على التبيين كما يامو قوتا مفروضة او موقفة فلا تضيق  
 ولا تخلو بشرابطها وادواتها وسياقي ثمرة الحق فيها ان شاء الله  
 تعالى حاقطوا على الصلوات والصلوات الى سبطي وقوموا الله تعالى

ان الصلوات



كان الامر بمحافظه الصلوة بالاداء بوقتها والمداومة عليها بعد بيان  
احكام الارواح والاولاد ليلتهم الاستغفار لهم عنها والوسطى  
ثانيتها الاوسطا والوسطى البدين او الفضل وفهرها بعد العموم  
للا تمام حفظها لافضليتها قبلها في الظاهر وهو المروي عن النافس  
والصادق كذا في مجمع البيان وفيه العشر الرواية عن صل الله  
عليه واله سفلونا عن الصلوة الى وسط صلوة العصر قبل لكل واحد  
في الصلوة الخمس وحمل جسم ظاهر وقيل هي مخفية مثل ليلة القدر  
واسمها الاجابة واسم الله الاعظم لان لا تخموا بالكل غائبة الاحتمال  
ويذكرها التفصيل في الكل فهي تدل على جواز العمل المعين لوقتها  
جزم بوجوده مثل ليلة القدر في العدد واول رحمتها  
مع عدم ثبوت الملأ وقصره بذلك في الاخبار فلا شرط في جزم  
في النية وهذا جاز التوهم فيها ليلة التكم فافهم وقوموا الله في  
الصلوة ذاكون الله في قيامكم والقنوت ان يذكر الله قايما وقيل  
كانوا يتكلمون في الصلوة قنوت او قيل هو الزكاة وكف الايدى والبصر  
كذا في الكشاف قال في مجمع البيان وقوموا الله قانتين قال ابن  
عباس معناه داعين والقنوت هو الدعاء في الصلوة حال القيام  
وهو المروي عن ابي جعفر وابي عبد الله عليه السلام وقيل طاعتين  
وقيل خامستان وقيل ستان في الذكر انفس الدعاء فانه اعم  
والاصح بالانستطوان الدعاء في القنوت فانهم يجعلون

القول  
رودة

القول افضله وليس فيها دعاء فدللت الآية على وجوب محافظه الصلوة  
خروجها ليس اجبه منها اجماعا بقى الباقي تحت العموم فلا يبعد الاستدلال  
على وجوب القنوت فيها وفيه تامل لاحتمال معان اخوها و عدم ثبوت كونها  
بالمعنى المتعارف عند الفقهاء واحتمال كونها مخصوصا بالوسطى كما قيل  
ولانه امر بالقيام فهو امام قيام حقيقي او كتابي عن الاستغفار بالعبادة لله  
تغ في حال القنوت فالواضح هو القيام حال القنوت لا القنوت  
وان احتمل وجوب القنوت ايضا اذ على تقدير تركه وجد المأخوذ  
وهو القيام حال القنوت فوجوبه يستلزم وجوبه لكن وجوب  
غير معلوم القابل وعلى تقديره يكون مشروطا اي ان يتم ففهموا  
والاصل عدم الوجوب وهو قد هبط الاكثر وانه ليس روايتي تعلم النبي  
صل الله عليه واله الصلوة الاعلى والصادق عليه السلام حادين عيسى عنها  
في الروايات فالاحتياط في تعبد ويمكن حمل الآية عليه فتأمل  
ولا تعدن عينيك الى ما صنعنا به ازواجه منهن زهوه الحق الدنيا  
لنفسهم فيه ورزق ربك خير وابقى وامر اهلك بالصلوة واضطجع عليها  
لا تسلك رزقا نحن نرزقك والعاقبة للمتقوى اي قبل انتم مع اهلك  
على عبادة الله والصلوة واستغنوا بها حاجتكم ولا تهتم بما  
الرزق والمعدن رزقك يايتك من عندنا ونحن نرزقك ولا  
نساك ان تزرق نفسك ولا الهلك ففرغ اليك الامر الاخير  
وعن عروة بن الزبير انه كان اذا راى ما عند السلاطين

الحق والصدق  
والصالح  
والعادل  
والجواد



الآية ثم نبادي الصلوة الصلوة وحكم الله وعن بكوف عبد الله المرواني  
 كان اذا اصابت اهل خصاه قال قوتوا فقلوا هذا امر الله رسوله ثم يتلو  
 هذه الآية ثم ظاهر الآية وجوب امر اهل الصلوة فقط ولعل المراد  
 جوبها على الامر بها ايضا وترك الظهور اذ هو ما مور بالبر عليها وعدم جعل  
 طلب الرزق كالتعاين ذلك مع الاية ثانياً في عند الله ما يحتاج اليه  
 هو وانما في غير سبب كسب لا يخلو كسب الاكتمام وكونه مظهر  
 دايماً وكون رزقهم مانعاً فيحمل المضمون من كسب الرزق بالكلية والتوجه  
 الى الامر بالمعروف والنهي عن المنكر في الصلوة والامر بها وعدم تكليف  
 برزق نفوسهم اليه ويكون ذلك في خصايصهم بحمل العموم ان توجه  
 اليها غير مثل توجه اليها كما في ايات اخرو ولهذا قيل من كان على الله  
 العلم كان الله في علمه وقال بعض الفقهاء طالع التقى لا يحتاج الى كسب  
 للرزق فانه بايته في عند الله غير كسب حيث لا يحتاج في جميع البيان  
 وامر ما محمد اسلم بيتك واسلم دينك بالصلوة وروى ابو سعيد اخذ ربي  
 قال لما نزلت هذه الآية كان رسول الله صلى الله عليه وآله ياتي باطله  
 وعلى عليهما السلام تسعة اشهر عند كل صلوة فيقول الصلوة الصلوة وحكم  
 الله انما يريد الله ليذهب عنكم الرجس اهل البيت ويطهركم تطهيرا ورواه  
 بن عتبة باسناده بطرق كثيرة عن اسلم البيت عليهم السلام وفيهم مثل  
 ابي برزة وابي رافع وقال ابو جعفر عليه السلام امر الله تعالى ان يخص  
 اهل بيته من الناس ليعلم الناس ان الله عند الله منزلة لئلا يفت للناس

فانهم

فامروهم مع الناس ثم امرهم خاصة بهذا لعل ان المراد بالكلية في شخص  
 به من اسلم الله دينه ايضا واصطبر عليه اي على فعلها وعلى امرهم بها  
 وعلى شاق ذلك لان كل رزق لا يخلقنا ولا ينفك بل يخلقنا والعباد  
 واداء الرسالة وضمنا رزق الجميع نحن نوزقك الخطاير للنبي صلى الله عليه  
 عليه واله والمراد به جميع اي نوزق الخلق جميعهم لان الرزق لهم ونفعهم  
 منتفع بهم فيكون وابلغ في الاقتنان عليهم العاقبة لتقوى اي العاقبة  
 المحمودة لا جعل التقوى واعلم ان هذا التقوى لا ينافي رواته اي جعفر  
 عليهم السلام وهو الظاهر وان خلاف الظاهر وان ظاهرها اختصاصه بعدم  
 الرزق وانه برزق وكذا اسلم بيت لا كل خلقه فانه لا يفهم كعدم فهم اهل  
 دينك من اهل البيت بل يدل على وجوب الامر بالصبر عليه ولا يبعد فهم  
 الامر بكل المأمور والصبر على التكليف الشاق وجعل الرزق مانعاً  
 عنه وعدم الاعتداد بالدينيا وجعلها محمودة وكون التقوى على العاقبة  
 المحمودة قد اخرج المومنون الذين هم في صلواتهم حاسون  
 في جميع البيان اي خاضعون متواضعون متذللون لا يرفعون  
 ابصارهم عن مواضع سجودهم ولا يفتخرون بميثاق ولا شأنا لا يروى  
 ان النبي صلى الله عليه وآله رأى رجلاً يعيث بالحنينة في صلواته فقال  
 اما انه لو خضع فليم يفتخ جوارحه وفي هذا لا لعل الخشوع  
 في الصلوة يكون بالقلب والجوارح اما بالقلب فيؤمن بفرع قلبه  
 بجميع لها والاعراض عما سواها فلا يكون فيه غير العبادة والمعبود

في



واما بالجوارح فبغض البصر والاقبال اليها وترك الالتفات والعيث  
وفما ذكره غرض البصر مطلقا مثل اذ المستحي النظر الى موضع السجود  
حال القيام الى اخر ما هو المشهور نعم ورد غرض البصر حال الركوع في  
رواية حماد وفي رواية زرارة النظر الى يمين الرجلين وحمل اليد  
على الثانية بانه اذا لم ينظر الا الى يمين رجله فلما غرض بصره ويحمل  
العمل بهما كل واحد من الغرض والنظر مستحيان تحديرا وايضا كون  
الاقبال اليها من الجوارح غرضا مطلقا وفي الكسافي الخشوع في الصلوة  
خشنة القلب الزام البصر موضع السجود لعل مراده حال القيام  
وبالجمل النظر انه حضور القلب وتأثره وخوفه وطعمه ونظره في التوجه  
بالكلمة الى الصلوة والى الله بحيث البكاء والاضطراب في القلب واستعمال  
الاعضاء الظاهرة على الوجه المذكور وترك المذنبات مثل العيش  
بجسد وتباليه والالتفات يمينا وشمالا بل النظر الى غير السجود والقيام  
والتمطي والتشاور والفرقة وغير ذلك مما بين في الفروع وورد في  
الاصول يعني لا يفعل المكروهات ويفعل المندوبات في الصلوة والذين  
غرض اللغو معصون واللغو لا يعني كقول او فعل اللغو في الصلاة  
وما توجب المرأة الفأوه واطراحه يعني ان يترك في العبادات  
يشغلهم عن النزول ولما وصفهم بالخشوع في الصلوة استعمل الوصف  
بالاعراض عن اللغو ليجتمع الفعل والترك لتأخر عن الانفس  
ها فاعدا تباين التكليف وانت تعلم ان الخشوع في الصلوة كان مطلقا

على الفعل

على الفعل والترك وترك اللغو اي مالا يعني مطلقا فعلا كان او تركا  
فترك ترك ما يمنع ايضا داخل في الاعراض عن ذلك لا يترك المباحات  
ايضا فعلا وترك ما في حق ذلك الاشتغال بالعبادة دائما قبال فقلت  
على التخييل الخشوع بمعنى المقدم فيها حتى كاد ان يكون له خسر عظيم  
في الايمان اي في كماله فذلك على استحباب بعض الافعال الصلوة  
البغض على الاجزاء وتفصيل يعلم من الاخبار ومذكور في الفروع وكذا على  
الترغيب بالاعراض عن اللغو بل نفهم وجوبه كدحيث ان له خلا في  
الايمان اي في كماله وقارنه بفعل الزكاة وترك الزنا ودلتنا ايضا  
ان فعل الزكوة وترك الزنا كدحيث قال عاطف على الذين والذين  
هم للزكوة فاعلون والذين هم لفروجهم حافظون الايم الراد بالركوع  
هنا المصدر فيكون مثل ما توار فاعل المضارع باضافة الفاعل الى  
الاحداث كما هو المتعارف من ان يقال من فاعل هذا يقال زيد والله  
او خلق الله قوله والذين هم على صلواتهم يحافظون في مجمع البيان او يغفون  
او غفرتا ولا يضيعونها وانما اعاد ذكر الصلوة تنبيها على عظم قدرتها  
وعلو مرتبتها عند تعالى اولئك هم الوارثون معناه ان تركها كان  
الصفات واجمع في هذه الخلاله هم الوارثون يوم القيمة  
منزل اهل النار من الجنة فقد روي عن النبي صلى الله عليه واله قال ما منكم  
فراحد الا له منزلة من الجنة ومتر في الجنة ومتر في النار فان ورجل  
النار ورثا من الجنة منزلة وقيل ان معنى الميراث هنا انهم يصيرون

من الغفلة كما في قوله تعالى ولا يلهيهم الايمان ولا يحصل لهم اللغو

جمع ضا  
اي غفلة



الى الجنة بعد الاحوال المتقدمة ونيتي اموهم اليها كالمراث الذي يصير  
 الوارث اليه ثم وصف الوارثين فقال الذين يرتون الفردوس  
 هم فيها خالدون الفردوس اسم فراسم الجنة وقيل هو اسم راض  
 الجنة وقيل هو جنه محضه قال في ذكر الصلوة هنا مكررا بل  
 لانها تختلفان اذ وصفوا اولها بالخشوع في صلواتهم واخرها بالمحافظة  
 عليها وذلك لان لا يسهو عنها ويودها في اوقاتها ويعتبر اركانها  
 ويوكلو انفسهم بالاهتمام بها وبما ينبغي ان يتم به اوصافها  
 والصفات وحديث اولها بالخشوع في جنس الصلوة اي  
 صلوة كانت وحديث آخر التعداد المحاط على اعدادها وهي الصلوة  
 الخمس والوتر والسنن المرتبة مع كل صلوة وصلوات الجمعة والعيد وال  
 الجنازة والاستسقاء والكسوف والخسوف والصلوة الضحى والتهجد  
 وصلوات التيسر والجمعة وغيرها من النوافل اي وليك الحاصل  
 لذلك الاوصاف الوارثون الاحقاء بان يسهوا وارتادوا من عذابهم  
 ثم ترجم الوارثين بقوله الذين يرتون الفردوس فجاء لفظة جوارحه  
 لانهم لا يخفى على الناظر معنى الارضيات من سورة فريم انت الفردوس  
 على ما ذكر الجنة وهو البستان الواسع الجامع انواع الثمر وروى ان الله  
 عز وجل بنا جنه الفردوس لثنية فذهب ولثنية فضضه وجعل خلاها  
 المسك الاذفوف وراية لثنته خرسك فذكرى وعوسق فيها  
 فرح سيد الفاكه وجيد الرحيان فيفهد لاله على الرغيب في

لبنان

الصلوة

الصلوة بالمعنى المتقدم وان لا يدبر محققا فطمة جميعها حتى يكون من حيزه  
 ارت الفردوس والجلود من المتصف بها بخلاف الخشوع فانه يكفي في الوارد  
 ايها كانت كاذبة وان جميع ذكره الصلوات من عيوب الصلوة الضحى  
 فانها عين عندنا في دليل الصلوات الخمس والوتر  
 وفيه ما يتقن الصلوة لدلول التمسك الى غنى الليل وقوات  
 العجز ان قوت العجز كان مشهودا في الليل فتجدي به نافعة لكسح  
 يبعثك ركنها ما محمودا في ف ذلكت الشمس غابت وقل رات  
 وروى عن النبي صلى الله عليه وآله انما في جبرئيل لدلول الشمس فضح في  
 النظر واستغفر من ذلك ان الانسان يدرك عينه عند النظر اليها فان كان  
 الدلول الزوال فالله جامع لاوقات الصلوات الخمس والظلمة ذلك كل  
 يدل عليه اللغة والرواية التقدم وكذا روايات الخاصة ولكن متوقف في ذلك  
 على كون الغنى غير دخول اول الليل بل الظلمة الشديدة وهو خصوص الليل  
 كما يدل عليه بعض الروايات الخاصة فيفهد لاله على الوتر في وقت جميع  
 الصلوات الخمس على الاجمال فيخصص في بعض الاخبار والاجماع  
 على الوجه المتقدم المطاف مل فالله الكساف والغنى والظلمة وهو  
 وقت صلوة الغنى وفيه احوال حيث عدم معلومية اخذ الوقت  
 بل والله ايضا وقال فيه ايضا وقران العجز صلوة العجز هي  
 وهو القراء لانها ركن كما سميت ركوعا وسجودا وقتها لعل  
 بالركن هو الواجب الذي يتركه تبطل الصلوة لاسمها ايضا كما مضى



الصحاح مشهور ان شئ من ملائكة الليل والنهار وهذا ان فعلت في اول  
 وقتها ففيم اشار الى الملائكة في فعلها اول الوقت وعند بعض الفقهاء  
 ليس الوقت الا الاخر في جميع الصلوات المأتم وفي فعلها في اول الوقت  
 فهو مقدم عليها وتحرى في خروج عن النص الجوهرا فاما في الاخر فيكون  
 في الاول ففعل قوم زوالها والموافق في جعفر واي بعد الله عليها  
 السلام ومعنى لدنك الشمس عند لوكها وقيل غسق الليل سواء اوله والليل  
 غوايبها قيل هو انقضاء الليل عن اي جعفر واي بعد الله عليها  
 قوم فاصحابنا بالايام على ان وقت الظهر من موع الى اخر النهار لا يحسم  
 اوجيب اقامة الصلوة ووقت لوكها التي غسق الليل وذلك يقتضي ان  
 بينها وقتا ولم يرضيه الشيخ رة ابو جعفر قدس الله روحه في قوله  
 الاول هو وقت الشفق وقرى ان الاول هو الزوال امكنه ان  
 يقول ان الراد بيان وحى الصلوة المحس على ما ذكره الى ان كان وقت  
 صلوة واحدة واقرى ان يمكن الاستدلال بالايام على ذلك في سعة  
 الوقت على الوجه المشهور بان يقال ان الله سبحانه وتعالى جعل  
 لدنك الشمس هو الزوال الى غسق الليل وقتا للصلوة الرابع  
 الا ان الظاهر والعصر مشترك في الوقت والزوال الى غسق الليل الوقت  
 والمغرب والعش الاخر مشترك في الوقت والمغرب الى الغسق  
 وافرد صلوة الفجر بالذكر في قوله قران الفجر في الايام بان جواب  
 الصلوة بيان اوقاتها وبوبه ذلك رواه بالاسناد عن عبيد

البيز

زاره عن

الى وقت اضطرار الظلم الذي هو روع وجب الحقيق  
 للذين يتاملون في ذلك هو وقت شمس طار لا في غير هذا

زاراه عن اي بعد الله عليه السلام قوله تعالى اقم الصلوة لدنك الشمس غسق  
 قال ان الله فرض اربع صلوات او وقتها في الزوال الشمس انقضاء الليل  
 ومنها صلواتان او وقتها في غروب الشمس غسق الليل الا ان هذه قبل  
 هذه والى ذلك ذهب الرضوي علم الهدى قدس الله روحه اوقات الصلوات  
 وهذه الرواية موجودة في الاصول ويوجد غيرها ايضا وثمة في كتيبه  
 وقاربها وقال الزجاج ان في قوله قران الفجر فائدة عظيمة بل ان الصلوة  
 لا تكون الا بواحدة لان قوله اقم الصلوة واقم قران الفجر قد امر في ان  
 يقيم الصلوة بالقراءة حتى سمعت الصلوة قرانا فلا يكون الا بقولان فيم  
 كما في قول الكشاف حضور صافي قوله وقتها فانه ليس شروع الا في  
 بعض الصلوات عند عدم ما للوتر والصبح وجزء مستحق فاما في قوله  
 الليل فتجد الآية دليل على صلوة الليل وانقضاء صلوة الله عليه السلام يمنع  
 في التماس فيه اتم الصلوة طرفي النهار قبل ان طرفي النهار  
 وقت صلوة الفجر والمغرب وقيل غداة وعشية وبها صلواتا الصبح والعصر  
 وقيل والظهر ايضا لان بعد الزوال طمعت وسبب اعند العرب فيقول  
 على سعة وقتها في الجملة وينبغي ادخال العشاء بين ايضا ولما فرغ  
 الليل قبل العشاء بين وقبل اتي ساعات في الليل وهي ساعات الغروب  
 عن اخر الليل لنهار وقيل زلفا في الليل اي قربان الليل واما في هذا  
 التفصيل يعطى الصلوة اي اتم الصلوة واقم زلفا في الليل اي في  
 واقم صلوات سعة بها الى الله فوجعل في بعض الليل فممكن ان يكون اشارة

فيها صلواتان او وقتها  
 في الزوال الشمس انقضاء الليل  
 ومنها صلواتان او وقتها في غروب الشمس غسق الليل

هي ام



الى صلاة الليل المشهورة ان الحسنة يذهب السياتي على وجه  
 تكفيره مكفوا الذنوب بالطاعات فهي صريح في وقوع التكفير وكذا غيرها من  
 الآيات والاشعار واللفظ يعني ان الطاعة موجبة لتوكل المعصيات  
 كذا في الجاهل بسبب لطفه ان الصلوة تنهي عن الفحشاء والمنكر ذلك  
 ذكره للذين ان ياذكروا في استغفارهم الى هنا عظم المسكن ثم جمع  
 الى ذلك التذكير بالصبر بقوله اصبر فان الله لا يضيع اجر المحسنين  
 على الحث والتخبر والزينة على الوعظ والاعتناء على الطهر الاصل  
 وسوط فسيان الله حين تمسحون وحين تضيحون والحمد  
 في السموات والارض عشيائا وحين تظهرون سئل ان عباس بن محمد  
 الصلوات المحمدي القرآن قال نعم وقوله هذه الآية فالتسبيح تسون  
 صلوة المغرب والعشاء حين تضيحون صلوة الضحى وعشاء صلوة العصر  
 وحين تظهرون صلوة الظهر ويحتمل ان يراد بالاول المغرب وعشاء  
 العشاء وتظهر من الظهرين وغير ذلك قيل ان يراد بالغيب المغرب  
 والعشاء وتبين العصر وتظهر من الظهر فقط وعشاء عطف  
 على حين فيكون ولم الحمد معترضه ويحتمل عطفه على التسبيح ولكن  
 يبعد في فهم الصلوة ويحتمل ان يراد من الحمد الصلوة الا انه في الصلوة  
 في السموات غير ظاهر وعطف العشاء وحين تظهر انصاعا الى السموات  
 غير مناسب وحين تظهرون مشعر عطفه على الاول وترك حين في عشاء  
 كانه لعدم محي الغفلت اصل فاصبر ما يقولون في سجدة الحمد

ركب

ركب قبل طلوع الشمس وقيل غروبها معناه في الكساف فكانه قاصدا  
 بعد صلوة الطلوع الشمس يعني صلوة الفجر وقيل غروبها يعني الظهر والعصر  
 لانها واقعت ان في النصف الاخير من النهار في فريادالة على وجه  
 الصلوة الثلث وسعة وقتها وعدم اختصاصها بالوقت  
 قال لقول ان وقت صلوة الفجر الى الاسفار والتنوير كما هو قول  
 بعض اصحابنا غير واضح وكذا اختصاص الظهر بالوقت كذا العصر  
 بالوقت وقتها وسوط بناء على تفسير التسبيح بالصلوة واما على الاحتمال  
 يكون المراد من التسبيح حقيقة فلا دلالة بل المراد من التسبيح  
 على تسبيح نعمه وتزكيتهم هذه الاوقات الشريفة وفرائد الليل  
 وفي اطراف النهار لعلمك ثم حتى قدم الظفر هنا على الفعل على الاول  
 لانها تمام بفعلها ليل لا لعدم شغل الفجر ولانها استحق تحمل كون  
 في معنى في وايدانية وقوله في الكساف وقد ثابوا التسبيح آداء الليل  
 صلوة الغنم وفي اطراف النهار صلوة المغرب وصلوة الفجر على التكرار  
 ارادة الاختصاص كما اختصت في قوله حافظوا على الصلوات والصلوة  
 الوسطى فقد عطف الفجرين ويحتمل ان آداء الليل ارادة صلوة الليل المشهورة  
 ايضا او مطلق الصلاة تدلنا فانها عبادة مطلوبة حسدا وارادة  
 نافذة الفجر ايضا وكذا في اطراف النهار ايضا كمال العمل والرجحان المطلق  
 فتأمل وسبح كبر ركب قبل طلوع الشمس وقيل الغروب  
 وفي الليل في سجدة وادبار السجدة اي سجدة ركب قبل الطلوع وقيل







حتى يصلوا العسا الاخر قال اني نزلت فينا معاشر الانصار  
 كنا نضل المغرب فلا نرجع الى رحلتنا حتى نصل مع النبي صلى الله عليه واله  
 صلوة العشا وقيل لهم الذين يصلون ما بين المغرب والعشا  
 الاخر وهي صلوة الاوابين وقيل هم الذين يصلون العشا والعجزة  
 جماعة يدعون ربهم خوفا وطمعا فرغنا يا الله وطمعنا في رحمة الله وما  
 رزقهم الله فيفقدون في سبيل وطاعته واعلم ان صلوات النبي صلى الله عليه واله  
 فانه فرضه ريات الدين مع الآيات الدالة عليها في غاية الاجازة فكان  
 تركها البقي ولكن ذكرنا بعض الآيات في ذلك البيان الوقت وبعض النوايد  
 الاخر في القبلة وفيه آيات قد نرى ثقل وجهك  
 في السماء فقلو لي قبلة ترهبها في وجهك طر المسجد الحرام حيث  
 ما كنتم قولوا هو حكم شطره وان الذين اتوا الكتاب ليعلمون انه الحق  
 وبهم وما الله بغافل عما تعملون الروية هنا بمعنى العلم والقبلة نحو النجوم  
 في الجهات والقبلة هي للعبادة للقداد على المشاهدة على سبيل العبادة للعبادة  
 الجهة على ما هو المشهور الرضا هو المحبة التولية هو التميز والشرع والشرط  
 هو الجائز والخو والجهة الحرام هو المحرم كالكتاب بمعنى المكتوب والحق هو  
 التي في وضع القبلة هي السهون بعض الاشياء المقصود ان الله تعالى يقول للنبي  
 الله عليه واله انا قد نرى تدور وجهك في جهنم السماء اي توجهك نحوها انظر  
 نحو القبلة النازل منها نحو كل الى قبلة تتجهها وتستشوق اليها الا انك  
 الصحيح التي في نفسك ووافقت في كل شئ الله وحكمته وهي قبلة ابيك

نزل

ابراهيم

ابراهيم عليه السلام وادعى الى الايمان لاننا في حقهم ومطافهم فلنعطيك  
 القبلة المفضية ثم سبها بقوله قول اي فاجعل ثولتي وجهك حيث  
 المسجدين سمعت واحرافه نحو المسجد فيه القتال واخراج المنجي للصيد  
 وباقي ما يحرم على المحرم يعني اجعل قبلك التي تتوجه اليها للصلوة وغيرها  
 تلك الجهة ثم اشار الى وجهك على كل خلف في كل مكان بقوله ترجع  
 ما كنتم قولوا هو حكم شطره ولعل في التبعية نحو المسجد النبوي والآيات  
 على سبيل ما انقلبه وانها الجهة الواسعة لا البيت كما سئل عن اختيار  
 المسجد الحرام مع انها اذل للباقيين كون المحرم قبلة للبعيد كما قيل  
 على انه يحتمل ان يكون المراد الحرام ويكون التعبد عنه باسم الله في اجزائه  
 فيكون تسمية الكل باسم الجزء او على ان حكمه حكم المسجد وهو التعظيم  
 ويؤيد وصفه بالحرام ويحتمل ان يكون التبعين البيت بالمسجد  
 تسمية للجو باسم الكل فيكون القبلة للقرية تسمية للبعيد جهته  
 كما هو مذاهب اكثر الاصحاب وعلى التقادير لا تفاوت في القبلة المتعينة  
 للبعيد فانها ينبغي انما على العلامات الموضوع بها شرعا على ما ذكرنا  
 الفقهاء مثل جعل الحوي خلف الملك لا يمن وهو مجمع الكنف والعقد  
 وقال المحقق الثاني وهو الكنف وذلك غير ما يحبس للغم والشرع  
 والدليل واما على القدامات التي يتوهم كائنها انما لكل اقل من جهة  
 هي اليمن والجنب لا اخذ للتوجه الى القبلة المعينة في الاموال المعينة  
 على الوجه المقرر في العلامات المتعينة له اما دليل تدعى او على كائنها اليه

للعرب

واحد



وقد ذكرنا ما بناه تاريف كثيرة لها وكاد ان لا يكون واحدا منها سائلا مع  
انه لا اعتداد بتحقيقها اذ الواجب استعمال العلامات فقط وليس  
واقعة النص حيث لم يتحقق لم يحذر لنا التوجه الى القبله وسواها  
ظنتم انه قال في مجموع البيان ذكر ابو اسحق التلعفلي عن كنانة عن ابن عباس  
انه قال البيت كله قبله وقبله البيت الباري البيت قبله اهل المسجد  
قبله اهل الحرم والحرم قبله اهل الارض وهذا موافق لما قاله اهلنا  
انا الحرم قبله فمنا وعن الحرم في الافاق انتهى لعلمه بوجه بعض  
الاصحاب هو ان يمتنع وقد ضعفه المتأخرون اذ قيل بعض الروايات  
الغير الصحيحة وتدل على كون القبله هي البيت وله صحته ان كان في افادتها  
تأمل الا انها تتم بضم امور اخر مع انه يترجم من الصفح عن القبله اذ ارادوا  
الحرم الا ان ثوابه الحرم في التراجع في القرية يستجوز الشيخ قدس سره  
التوجه الى البيت التوجه الى الحرم مع العلم بانهم غير موافق للبيت وكذا السيد  
على انه ينبغي ان يقول من خرج يد من ثأى وايضا كون الباب  
فيلم للبيت غير واضح ولا مطابق لكلام اهلنا بل ايضا فكلام ابن عباس  
غير واضح ولعل الاسناد اليه غير صحيح ومحمول الا فضليه وايضا امر القبله  
على ما فهمه من قوله اذ لفته مع اتهام الشارع ببيان احكام شيوخه سيما  
الحللا واسم حيا وليس يفتي بل فيه رسم وقناعه يادني ما التوجه المنا  
الى جهة البيت كما يفهم من كلام بعض اهلنا من قبل المحقق الثاني في  
لا بد من حصوله من اوتين قايدين في الخط الخارج من بين يمينه للصلي

اعلم

لادته

الحج

الواصل

الواصل الى الخط الذي هو الوجه مع انه ما فهم من الخط الجهتين  
وكلام المذكور في ان لا يجوز الا تخاف ولو قليلا واما قوله الا فظاهر  
اذ الآية الكونية غاية الاجمال اذ في عرف ان نحو المسجد نحو ما  
ورد في المدينة الشرفه فاذا علم ذلك هناك بيان فتلان ابن فهم حال  
جميع الاتفاق مع الاحتياج الى كل صلاة ليلا ونهارا اذ انما لم يصلح وان  
والاحتضار والدفن والاستحاضة الجلوس والدعاء والتخريف في  
الحللا وغير ذلك وليس من الاخبار الا ان الاخير واحد في سب في نهاية  
ما يكون من ضعف السند فانه قاله عن الطاطري وغير واسطة  
عن جعفر بن سماع عن علي بن رزين عن محمد بن مسلم عن ابي عبد الله عليه السلام  
قال سالت عن القبله قال صنع المدي ففاك وصل وطريقه اليه  
غير واضح وهو ضعيف جدا على ما ذكره والطريقه جعفر بن سماع  
وهو ايضا ضعيفا واخر في الفقيه غير اسناد قال رجل للصادق  
عم اني اكون في السفوح ولا اهدي الى القبلة بالليل فقال ان عرف  
الكوكب الذي يقال لها جدي قلت نعم قال اجعل بينك واذ كنت  
في طريق الحج فاجعل بينك وبينك وسما مع ما في سندها في غاية  
الاجمال كما ترى واستغنى الحكيم العالم ان يكلف مثل هذا التكلف من  
الساق هذه الادله فقط واما ما يدعي عدم الضيق في بعض  
الاخبار اصبحت مثل قولهم عليهم السلام بين المشرق والمغرب قبله

الجهتي



كان يظفر قولهم تعالى ايضا وله المشرق والمغرب الآية على الظ  
 وان كان سترى الاو المفصلة تفويض امر القيل الى علم الهيئ  
 فعلى تقدير التام فذلك ايضا علم دقيق كثير المقدمات على ما فهم  
 فرسان اهل العلم ولا يكون الوصول الى التحقيق به الا مشقة كثيرة في  
 زمان طويل والمكلف ايضا بعيد عن الشرع وقوانينه ولطف وكونه  
 شريفة سهلة سيجى التفويض الى تقليد اهل ذلك العلم ايضا بعيد  
 عدم تقليدهم مع عدالتهم ليس قوانين الشرع اذ الطائفة لا بد من الاتفا  
 الى قول بعض الحكماء الذي لا يعلم اسلام فضلا عن العدا له وان امكن  
 وجوده ويعلم عدالة مع علمه فغير اخذ من تقدم من الحكماء فهو  
 نادر جدا ومع ذلك لا يحصل العلم بالبيت بل ولا ملكه بل ولا الخدم  
 ايضا نعم يدعى بعضهم القلة عليه مع وجود الآيات كثيرة بحيث  
 لا يمكن استحصالة الاعتدال السلطان ومع ذلك كيف يمكن في  
 البوادي والقرى التي لا يعلم عرضها وما رصدها في البلد المقتصد  
 ايضا فانهم يثبتون عرض البلد في موضع معين في البلد فلو سطا  
 البلد فيبقى ماية البلد في تفاوت فلا يبعد التخييل مع انه في  
 الاصل تخييل اذ التحقيق على ما يظهر في كلامهم ما عسى جدا  
 بل لا يمكن لعدم مساعدة الآلات على انحاء الاختلاف فيما  
 والاختلاف بينهم ايضا في المسائل والتمشيطات نعم قريب ذلك للمهرم

في الجمل ولكن لا يسمى لا يغني خجوع وايضا ما تعرف وجه فهم الاحكام  
 مشرقا لا اعتدال ونقطة العلامة العراق مع ان الطائفة قبلتهم  
 ليست قطب الجنوب كما يظهر من المظاهر في مكة وتعيين الحد خلف  
 المكتبة مع انهم يقولون حتى كونه علامة هو واقع في النقط  
 الشاهلية التي توافق خط نصف النهار والقطب فيكون حيز بين القطبين  
 فكانه بالنسبة الى بعض البلدان وايضا جعل النجم الصغير الذي بينه  
 ونير الفردوس قطبا لكونه عند ما يظهر في كلام العامة ايضا  
 على ما رأيت في حاشية علي المحرر غير واضح على ما سمعت في بعض اهل هذا  
 العلم الذي هو غالي الذي لا ينظر الى اليوم في هذا العلم بل يقول ان  
 القطب قد بين من الحد جندا وايضا شاهدته كما قال في نظرت  
 وعلمت علامة ورأيت هذا النجم الصغير يحرك كثيرا ويعطو ابرة  
 كبير وحرك الحد كانت فليلك حيا وادارة قل فدائرة تلك النجم  
 كثيرة ورأيت كما كانت في اول الليل الى نصف تخيلا ثم تبين  
 ان لمحرك فليلك وايضا كلام اكثر الاصحاب خال عن تخمينه قطبا و  
 رأته الا في شرح الاشارة لان زين الدين رحمه الله ثم جعلهم فضيل  
 قبله خراسا مثلا مثل قبلة العراق كما كلفه بعيدا ايضا لانه  
 شرقا بالنسبة الى الكوفة فمكة مع انهم يقولون ان قبلتها بقبيلته اذ ثبت  
 بالنوازل خلق المعصوم بتلك القبلة والعجيب ان في الحد في الكوفة



خلف المنكب اخلف الكتف كما قال المحقق الثاني وجعل قبلة كل  
واكبر بلاد النجيم على وضع الحدي خلف الكتف وغير ما كان على غير ذلك  
ذلكم الله الظخفاف وان ما فعله بعد جدد احضوا في خراسان  
الله يعلم والله المشرق والمغرب من ما تلووا في حجة  
الله ان الله واسم الله المشرق من الله متعلق بقدره من الغرب  
عطف على الفاء للتدريج وايضا المكان وما زاده كما في حجة ما  
تضمن الشرط وهو نفعل فيه لتلووا وهو فعل شرط خذونه  
بالجزم فقام ثم الجواز حرام الله شياؤنا ثم ظرف لغيره والحمد لله  
والمقصود على ما فيهم من الكشافي ان البلاد والارض المنقشة الى المشرق  
اي النصف الذي فيه محل طلوعها والغرب النصف الذي فيه محض غروبها  
كلها ملك بعد فني أي مكان فعلكم التولية بمعنى تولية وجوهكم سطر  
الحجرام دليل قولهم فلو وجوهكم سطر الحجرام حيث قالتم فلو  
وجوهكم سطر فتم حرام الله أي ثم جهته التي جعلها قبلة لكم فلو لم  
ان تجعلوا وجوهكم اليها احببنا لكم او فتم ذاته تعالى يعني عالم بما فعلتم  
فيقبل انكم وبشيبكم ما انما كنتم في الحجرام وببيت المقدس يعني انكم  
اذا منعتم ان تصلوا الى الحجرام او في البيت كما في الآية السابقة  
وهي في اظم الآية فانها قبلها بلا فصل فقد جعلت لكم الارض مسجدا  
فصلوا في اي بقعة واي جزء منها اردتم فان الكل لله وافعلوا التولية

في وجهها

اولا وجوهكم سطر المسجد فان ذلك ممكن في كل مكان وليس محض وجهه كان  
دون مكان ويريد ان يدفعه بذلك وهم من يؤمنهم عدم امكن التوجه الى  
جهة واحدة فجميع الامكنة ان الله وسع الرحمة يريد التوسعة واليسر  
لعباده عليهم مصالحهم فان المصلح الى صله المصلح في ذلك هو حاصله في اي  
مكان وحصول السرايا والبركة فيسخر من الاخصص في الاضواء ولا  
بالنوافل مطلقا او حال السفر كما فيهم فسيار التفسير اما التفسير ففعل  
كان اليهود انكروا تحويل القبلة الى الكعبة بيت المقدس وقيل تركوا  
في النطوع على الواصلة حيث توجهت حال السفر قال في مجمع البيان  
ثم قال هذا مروي عن ابي عبد الله عليه السلام روى جابر انه قال بعث النبي  
صل الله عليه وآله سرية كسب فيها واصابت اظلم فلم تفرز القبلة  
فقال طائفة منا قد عرفنا القبلة هي هنا قبل الشرا فصلوا  
وخطوا خطوطا وقال بعضهم القبلة هي هنا قبل الحنن فخطوا  
خطوطا فلما اصبحوا وطلعت الشمس اصبحت تلك الخطوط بعين  
القبلة فلما رجعوا فرسوا ناسا الي النبي صلى الله عليه وآله عن ذلك  
فكسبت فاتوا الله تعالى هذه الآية وقيل كان المسلمون فيهم حيث  
شاوروا في صلواتهم وفيه تركت الآية ثم نسيت بقوله تعالى فوالآية  
ونهم فرواثة جابر انه لا يحل الصلوة حال الهجرة الى الكعبة حجاب  
واحد ويكفي الظن الى جهة وان لم يكن تعلقا شرعية وان  
العلم قبل الفعل ليس شرط بل اذا حصل الظن وفعلوا وكان موافقا

سائرهم

كان محض الظن



لفضله كان محمداً لا يحتاج الى الاعاده كانه فيهم عبارة الاصحى واما الحكم  
المتفق الاية بناء على الاول فهو اياحه الصلوة في أي مكان  
كان وعموم الوجه الى المحدث ارام واما ما يستفاد من ظاهره ما قبل  
التمام فهو عدم اشتراط التعميم مطلقاً وتعميد بحال الضرر  
او الناقصة على الواحدة من الماتر وغيره لكن يحتمل عدم الناقصة فامل  
في قدسنا آخر للصلوة وفيه مات

يا بني آدم قد انزلنا عليكم لباساً ابي خلقنا لكم بتديرات سماواتنا  
نازل في نظره قوله تعالى وانزل لكم في الانعام وقوله وقولم واتزلنا  
الحديد فاشار الى ان الامور السماوية مثل المطر خلا في حصول  
اللباس وقد يكون اشارة الى الرتبة فقط فان حصول اللباس كان  
بامر الله وحكمته فكان عالياً فصارت اذ لا في الاعلى الى الاعلى بوارى  
سواء كنتم ضفة لباساً بغير عورتكم روى ان العرب كانوا يطوفون  
بالبيت عزاء ويقولون لا تطوف في ثياب عصىنا الله فيها ورسا  
عطفهم على لباساً وهو لباس النجمل قري الاول اشارة الى وجوب  
العوثر باللباس مطلقاً لقوله بوارى سواء كنتم فانه يد على قبح  
الكشف وان السرور اذ الله تعالى وفي الثاني استيجار النجمل  
باللباس ويكفي فهم استمر كما كون اللباس مباحاً لان الله تعالى لا يمن  
ما عطا الحرام ولما من التقوى اى خشية الله والامان اولاً بغير  
به العيادة والخشية والموافق كالصوم والشراء وطلق اللباس

الذي ينبغي به من الضرر كالحرق والبرد والمخرج مبتدأ اذ ذلك غير خبره بان  
يكون ذلك مبتدأ ثانٍ وخبر خبره والجمل خبر ليا من اود ذلك صفة وخبر  
خبر اى لباس التقوى المأربى خبره وقري بالصفة عطف على لباساً كان  
يريد على الاخير لباس تقوى على الحر والبرد والمخرج والقيل دون اللباس  
الذي لا يورثه او يتحمل به فاللباس ثلاثة قد امتن الله تعالى على  
عباده بخلقه ووجع في ذلك خبر تامل ويمكن كونه تامل وعلى كونه خبراً  
لانه يحصل له السر والمقطع غايات الله لعلهم يتذكرون يا بني آدم لا  
تقتربنكم الشيطان كما اخرج ابويكم من الجنة بغير عذاب ليا سها  
ليربها سواء لهما انه بكم هو وقيل له رحمت لا ترونها ان جعلنا  
السايطن اولى بالآدم من اللومنون الى ان انزل اللباس في ايات  
الله ليتذكروا الانسان ويتعظوا وصى الى بني آدم ان لا يتبعن الشيطان  
ويتلبس به لانه يوقعه في ذنب ويجعل قوله النار وتزع ليا  
ويبدع عورته كما فعل با بوسه وانتم تراءهم ولهم لا يرونها فاحذر كل  
الحذر منه ولا بد من عدم الغفلة وقال ان الشيطان هو اولياء  
الذين لا يؤمنون فلا كوز للمؤمن ان ماخذهم وتبوا واذ افعلوا  
فاحشوا قالوا انا وهدنا عليها اباؤنا واسلامنا بها كان المراد  
بالعشمة الذنب الفاحش قال تعالى فاعلم مثاهيه في القبح  
والعشمة كعبادة الصنم وكشف العورة افعلوها يعقذرون بالجمع  
باتباع الاباء وان اسامهم بها فود الله تعالى بان قال قل ان الله

الحق والبر  
مخلاتهما فخذ  
المرء الى  
اللباس عظم  
ثم انشأ بول  
ذلك



بالحسنيين اي يفضله فينبغي حلا ولا تسرفوا على الاسراف الحرام ثم اكد  
ما تقدم بقوله قل فخرتم زينة اسدي قل يا محمد ما حرم الله زينة  
اي الامور التي خلقها الله لزينة عياده التي اخبر الله لعباده خلقها  
لعباده واخرجهم من النيات كالقطر والكائن وفواحيون كالصبي  
والصفوة لا والطيبة والوزق المستلذات والمأكول والمشروب واللباح  
فغناه داله واضمح على ان الاسما خلقت على الاباض دون الخويج فخرنا  
كأخرجهم في الكسوف او البيرة في قوله تعالى هو الذي خلق لكم ما  
في الارض جميعا اي لا تنفعكم جميع ما خلق فيها بل هي وفيها كما دل عليه  
العقل فلا يصح الآن العقل والنقل على ان الاصل في الامور الالهيه  
وغيره بما يجيب الى الدليل فتأمل قل هو للذين امنوا اي الطيبات ثامن وما  
للمؤمنين مع متاركه الكفار لهم في الحق الذباها الصم للذين تخضع  
يوم يوم القيمة في الحق الذبا متعلق للذين ويكمل بانوا  
فخاصه حال عن ضمير الطيبات في متعلق للذين ويوم القيمة ظرف  
لخاصه ثم اشارت اخرى الحصر المحر كما الاضا في بقوله قل  
انما حرم زى الفواحش الفواحش زاد محشيه وقبحه وقيل ما يتعلق  
بالنور وما ظهر منها وما بطن حبرها وسرها والام اي ما وجد الاثم  
تعليم بعد تخصيصه وقيل شوب الخمر والبنى الظلم والكبر تغير الحق  
متعلق بالبنى موكوله وان نشره كوا بابه مالم يزلوه كسطا فانكسر تحكم  
بالشركين وتنبه على وجب اتباع البرهان حيث يفهم انه لو كان على

5.



الحيوان والانس والنبات والارض والسموات والجنات والجنة والنار والجهنم والبر والبحر والسموات والارض والجنات والجنة والنار والجهنم

الشرك برهان لوحي لا ان البرهان عليه محال وعلى تحريم اتباع ما لم يدع  
عليه برهان وان تقولوا على الله ما لا تعلمون بالا كما في صفاته  
والافضل عليه واسناد الامور الغير الصادرة عنه الى الله تعالى  
فيها ان الحكم في المسلم كذا مع انه ليس كذلك وان الله يعلم كذا او لم يكن  
ويحذف الغشوة والعضا بغير الاستحقاق وينوط ومعلوم وجود  
محرمات غير هذه المذكورات فهي ترك النظا ومخصوصها واحصر  
اضافي فتأمل حرم عليكم الميتة كانه اسارة الى بيان  
المستثنى الذي اشار اليه بقوله الاياتي على من المحرمات المتلوة الميتة  
والنظر انها كل حيوان فارقت الروح فغير تذكية شرعية ولو باخراج  
المسلم السم من الماء حيا واخذ الجراد كذلك يحتمل ان يكون  
المراد كل حيوان فكلوا اللحم حين حيوته وفارقت الروح فغير تذكية  
شرعية فيكون التحريم في هذه الميتة خاصة كما ينطسوق الالة  
ونظ لنظر الميتة مشرانا ما لم يحل فيه الجميع منها لا يكون حراما  
ولذا استثناه الاحياء مؤيدا بالااجاع على النوا والاختيار يمكن  
ان يقال التبادر في تحريم الميتة تحريم الكل كما في الدم وحكم الجنين  
وان شئت تحريم جميع انتفاعاتها فيكون بغيرها ويحتمل فهم ايضا  
ولذا قالوا يحرم جميع الانتفاع بالميتة لان العيش بالتحريم وتقدروا الامر  
الحي لا يلزم الاضمار والرجح بلا منزع اذ لا فرق بين الحيوان والنبات

و

لكن فيها

وتجديد على عدم جواز لبعده الميتة في الصلوة وغيرها دفعت ام لا كما  
يدل عليه الاخبار بالااجاع الاحياء والدلالة في الالة على نجا الميتة  
فما مل وسوق في الميتة في نعمة الالة في كسار الاطعم ان شئت الله تعالى  
والانعام خلقها ذوق في ضائق ومنها يكون  
الالة عند الله تعالى نعمتها خلق الانعام للانسان المشتمل على الذوق  
ولها ما يدق في غير الاكسبية والملايس للاخوة وشعرها وصورها  
ووبرها ونافع اخر لهم مثل الركوب واللين والحرق واكل لحومها  
وغيرها ثم تعد نفع اخر بقوله الله جعل لكم في بيوتكم ارجاس من بيوت  
الماخوذة ما يتخذونها فرج الحج والمدبر وفيها سكناء الى ما سكن  
النفوس ويطلق اليه من مسكن وموضع لتسكنون وفي جعل لكم في  
جلود الانعام يعني الادم بيوتنا فالركب وكوزان يتناها  
المتخذ في البرد والصوف والشرفانما حيث انها ثياب على جلودها  
يصدق عليها انها ماخوذة وجلودها فتا مل في تستحقونها  
قبابا وحفا ما يحف عليكم حملها في اسفاركم يوم طعنكم  
اي وقت اريحاكم في مكان الى اخر ويوم اقامتكم الى الوقت  
الذي تغزلون موضعاً تقيمون فيه لا تسفل عليكم في الحالين  
فواصوا فيها وسمي للضمان واوبارها للابل واستعارها لكم عند  
اثانها لافضل انواعها فمناج البيت والفرش والاكسبية  
اي سلقه يتفقون بها ويتخذون بها الى حين الى يوم القيمة عن



الموت قبل الى وقت الموت يحتمل ان اراد به موت المالك وقيل الى  
 وقت البلى والفتا وفيه إشارة الى انها فانية فلا ينبغي للوفا  
 ان تختار بها كذا في مجمع الباء والاول بعيد والله  
 جعل لكم ما خلق ظلالا لئلا يجعل لكم ما خلق في الاشجار والانبية  
 ظلالا لئلا يشعروا بظلمة ما في الجحيم والرد وجعل لكم الجبال اثباتا  
 مواضع لتسكنون بها فكيف وثقتهم بما دون البسما وجعل  
 لكم سورايل فيضاً من القطر والكتان والصوف ثياباً  
 الحر ترك الرد لان ما بقيه بقي ما اختاره على الرد لان الخاطئين  
 اهل الجحيم وليس لهم الرد الا قليلا فالحفظ عنهم الله عندهم  
 وقيل ان الحر يقبل دون الرد ويحتمل ان يكون الرد يمكن دفعه شيئا  
 مثل النار والذوق في البيوت بخلاف الجحيم كما قيل دروع جوشن  
 تقبلكم باسم الله الطعن والفرح في الجحيم ويدفع عنكم السلام  
 اعدائكم وفيه دلالة على اناجته هذه الامور ونحوها ولاحظ  
 فتأمل يعرفون نعم الله ثم نكروها في الكساف قيل انكاهم  
 النعمة هو قولهم لو لا افلاان ما اصبحت كذا البعض نعم الله وانما  
 لا يجوز السكوت بخلافه اذا لم يعنفها فانه والله وانما احواها  
 على يد فلان وجعل سببا في نيلها فيدل على محرم هذا القول  
 بل قريب الكفر ويدل عليه بعض الاخبار ايضا فلا بد من الاحتياط  
 والاحتياط

اسمه وسعي فخرها او لكل ما كان لهم ان يدخلوها الاخافين في الدنيا  
 خزي ولهم في الآخرة فداير عظيم المنع هو الصد والحيولة قال في  
 مجمع البيان الظلم اسم ذم لا يجوز اطلاقه على الانبياء والعصوة  
 كانه التقدير وظلال العود والخروج عن طاعة الله تعالى والسعي هو  
 الكسب الفلان يسعي على عياله اي يكسبه له ومنه الوقوف والزك  
 والخزان هو الدم وفلا استفهام الانكاري متبادر واطمأخض  
 ومساعد المفعول الاول كمنع وان ذكر مفعول الثاني ويحتمل ان  
 يكون في محذوف عن ان لان حذف حرف الجر عن ان قياس يجوز  
 ان يكون مفعولا له بخلاف المضاف الي كراهته ان تذكر كذا في  
 الكساف ومجمع البيان ولا بد عليه ان يعيد نحو من المنع المعلق  
 والمقيد لا المطلق فيعلم ان حوازي في الجملة لانه نهاية ما يغفر  
 منه انه منع لا ذلك لا يكون اظلم من نوحه فهو اظلم ولو ذكر فلا  
 يحتاج الى انها للمبالغة فيكون المبالغة اقل من المنع للكراهة  
 وزاد في مجمع البيان احتماكون المذكور يدل على مساعد بد الشئ  
 كانه يقول ليس احد اظلم ممن منع ان يذكر في مساعد الله فخر اسمه  
 بعلى علاقة الاشكال مثل اشكال الطرف على المطروق والتقدير  
 اظلم ممن منع الناس مساعد الله كراهية ان تذكر او ذكر الله وقى  
 جعل مساعد ممنوعا كما وقع في الاحتمال الاول فسلح فيتم القول  
 بخلاف المضاف وواقعة المضاف اليه مقامه فكان الاصل حتى ذكر



مساحد الله فلابد ما قيل ان منع بعضي مغولن ولا يمكن ان يقدروا  
 الا الذكرياته المنوعه على ان الذكر ممنوع منهم والناس هم المنوعون  
 والمقصود بحسب المنع ذكر الله في المشايخ مسجدا كان وما في ذكر  
 كان وان كان سبب التروافا فاما بان كان الترواف في الروم من غير عتوا  
 في بيت المقدس وخرتونه او في المستوطن حيث مغوار مولانا الله صلى الله عليه واله  
 ان يضر المسجد المحرم عام الحديتية فتأمل ولا يبعد ان يرد به  
 مطلق العباده لظهور العلم وتدل الآيه على تحريم السعي في خرابه فيجوز  
 ان يراى الطريق الاول في ذكر السعي بالجران بعد المنع اشتعارا بان  
 يكون السعي في الذكر فيها تحريما والعباده فيها تعميما فدخل الذكر  
 فيها في تعميم المساجد واماد لانه تنه الآيه على تحريم دخول على الكفار  
 كما قيل فليست بطريق معناها التي عن علي الكفار وعلينهم فدخلها  
 اذ قد يكون معناها كما هو الظاهر ما كان لا ينبغي لهم الدخول في نفس الامر  
 ولا يلحق لهم ذلك الاغائب واذا في المسكن والخراج لهم وصار الامر  
 الآن بالاعتناء في الواقع ما يستحق الدخول الاغائب وذليل  
 وهم يتعدون ذلك ويميقون المسلمين في الدخول كالدخول عليه ايضا  
 اخبرناهم في الدنيا اخرى ولهم في الاخرة عذاب عظيم وعلى كون ذلك  
 الدخول فيها هو الخوف في الدنيا واعطاء الجزية من يدوهم صانعون  
 ويكون العذاب العظيم في الاخرة استناده الى عذاب يوم القسم  
 وهو عظيم اي عظيم نفوذ بانه منه قيل في الآيه احكام ما عرفت انها  
 بل ان

بل لم يظهر كون بعضها حكما في نفس الامر مثل وجوب اتخاذ المساجد  
 كفاية ووجوب عازة ما استهدم منها ووجوب شغلها بالذكر ونحوها  
 كل واجب كفائي عتيا فتأمل وهو اعلم انما يعبر عنه  
 الله فراض بانه واليوم الاخر واقام الصلوة واتى الزكوة ولم يحش  
 الا الله فعلى ان يكونوا من المهتدين فيها حقت عظيم ونز عظيم بل  
 على تعميم الجمل وان لم يشا ناكثيرا عند الله حتى انه لا بد من انصاف  
 فاعلم بهذه الاوصاف الجليله والافعال كعدم فينبغي ان يكون السعي  
 فمن يقيم الصلوة ويؤتي الزكوة ولم يحش الا الله فقد عمده تعميما  
 مرضيا والمراد بالمبالغة والافعال تعميما او مطلقا للشارع من كل  
 موسى ويزيد عليه ثوابه الذي قوره ولكن قد يكون فيه الزيادة لظهور  
 وانصاف فاعلمه بالافعال الحسنه ولا بعد في ذلك لهذا قيل  
 حسنات الابوار سيئات القريين فكانه استاده الى ان الموت  
 الكامل لم يستمر شيئا من العبادات بل يجعل غير الله معروفا حتى لم يحش  
 ما يملكه في الانس الجسد ويجعل خوفه وطيعه محض ارضه تعالى ومنع ذلك  
 برحانه ان يكون من المهتدين ثم انه قيل بجمل كون المراد بالتعميم هو المساجد  
 باصلاح ما يستهدم ونزيبها وازالة ما تكونه النفس من الكفر بها  
 فانه روي عن كثر مسجد ابيوم الخليل المجمع واخرج في الزاير مقدار  
 ما يدر في العين غفر له والاستباج فيها روي ان من اسرع في مسجد  
 سر حاتم نزل الملائكة وحمل العرش يستغفرون له فادام في ذلك المسجد

والصالح



وتحتمل ان يكون المراد شغلها بالعبادة مثل الصلوة والذكر وقراءة  
التوراة وتجنّبها في افعال الدنيا واليهود اللعب وعمل الصنائع الحديث  
فانه روي الحديث في الحديث الحسنات كاتاكل النار لحظ قبل المراد  
اللاهوت الحديث وايضا قد ذكر ان منع المشاغل من العبادة فيه  
تخفيف على اطفال السجود ويمكن ان يكون المراد طاهرا ولا  
يعز في ذلك لوجود الدليل عليها كما عرف مع امكان العهد عرفا ورعا  
وان لم يكن لغة وعرفا عاما الله يعلم حقيقة الحال وسنابات اخذ  
تعلق بالجد ذكرنا اية منها وافهموا وجهكم عند  
مسجد وادعوه فخلص له الدين اي توجهوا الى عمادة الله مستقيمين  
غير عادلين الغرهارا وقيامها نحو القبلة في كل وقت سجودا ومكانة  
وهو الصلوة او في اي مسجد من الصلوة وانتم فيه لا ما هوها  
حتى تعودوا الى صاحبكم فيجتمعا استخراج صلوة النبي على ما قيل  
فما ملتم امرهم بالدعاء عند كل مسجد مخلص له ذلك وقته لا على  
الحج على الدعاء في المساجد ما اياها الذين امنوا لا تتخذوا  
الذين اتخذوا دينكم هوى اولعابا للذين اتوا الكتاب من قبلكم  
والكفار اولياء وانفقوا الله ان كنتم مؤمنين يعني الذين يتخذون  
دينكم لهم اولعابا هوى او يتخسرون دينكم فاهل الكتاب الذين  
لا يصح ولا يجوز لكم اياها المؤمنون ان يحبوهم وتوكلوهم ويكون بينكم  
وسيتهم محبة ووداد وان تكونوا اولياء لهم ويجعلونه اولياء لكم بل بينكم

وهم

وسيتهم النقصاء والقتال فان محبة الله لا تجتمع مع محبة عدوه وانفقوا الله  
في مواليتكم اعداء الله ان كنتم مؤمنين فان الايمان يعاند موالاة اعداء  
الدين ففيه اشكوا شعرا بعدم جواز موالاة الفساق والمعاصم معهم  
بحيث يشعروا بالصدقة فانهم واذا نادى يمشي الى الصلوة  
اتخذوا هذا ولعبا ذلك انهم قوم لا يعقلون اي لا يتخذوا الذين  
اذا نادى يمشي الى الصلوة اتخذوا مصاداة الصلوة اي الاذان هو ذا  
ولعبا اولياء قيل كان رجل من البصري اذا سمع اشهدان محمد رسول  
الله في الاذان قال حرق الكاذب يعني الموزن فدخلت خادمته اي  
جارية بنات ليلته وسوايم فتطايروا منها شرارة في البيت  
واخترق هو واولئك لعنه الله قيل فيه دكا ليل على شوت الاذان  
ينص الكتاب بالتمام وحده وفيه تامل اذ فيه دلالة على ثبوت الشرع في  
الكتاب لا على انه كان في الشرع ذلك ما ثبت بالكتاب فلا يعقلون  
لما كان لعنه وهو وهم وافعال السفها والجهلة قال لا يعقلون كما لا يعقل  
لهم في مقامات الصلوة وفيه ايات قد استدلت على  
وجوه القيام والنية والتقوى بقوله تعالى وقوموا الله قانتين وفي اياته  
لما تامل لا يخفى وكذا استدلت على وجوب تكبير الاحرام المشهور على الوجه المتقول  
بقوله تعالى وكبر تكبيرا وبقوله وركب فركب في دلالة خفا فافهم  
واستدل بوجوب القراءة حتى السورة ايضا بقوله تعالى وفي الرابعة فافهم  
ما تيسر من القرآن وبقوله تعالى فافهم ما تيسر منه في تمام الاستدلال ايضا



تأمل يعلم التأمل في تقديره مع تأمل في الآية وتفسيرها وقد فسرت الروايات  
 بصلوة الليل وهو طسوق الكلام أو تلاوة القرآن في الليل أو مطلقا  
 استحبابا أو وجوبا بحفظ العجز وغيرها والمخاطب هو صلوات الله  
 مع طائفة معهما وأما القرآن في الصلوة فلا يقرهم فتأمل  
 أي الذين آمنوا ركعوا واسجدوا واعبدوا ربكم وافعلوا الخير لعلكم تفلحوا  
 ليس شأنا لعل استحباب السجود عند قولها بل وجوب الركوع والسجود  
 كأنه في الصلوة وعبادة الرب في الصوم والصلوة والحج والقرو وغير  
 ذلك ثم أمر بفعل الطاعات مطلقا مثل صلة الرحم وفي الشك في صلة الرحم  
 ومكارم الأخلاق وافعلوا ذلك كله لعلكم تفلحوا وانتم راجعون إلى الله  
 طامعون فيه غير مستغنيين ولا متكبرين على أعمالكم وفي عظيم غلام  
 قال قلت يا محمد روي في سورة الحج سجدتان قال نعم فلا تقواهما  
 وإن استنشدت فلا تدعوا مع الله أحدا قيل المراد بالسجدة  
 الأعضاء التي يسجد عليها أي يقول صلى الله عليه وآله وسلم أمروا أن يسجد  
 على سبقة أبواب الأعضاء وقد روي ذلك عن أبي جعفر عليه السلام فالغنى هنا لله  
 أي خلقت لأن يعبد بها الله فلا تشركوا معه غيره في سجودكم عليه تأملوا  
 أنها الأعضاء البهية كالأقدام لعلها تتخضع لله تع فلا تنفصل عنها  
 مع الله غيره وقيل المراد بتباعد الأركان كلها لقوله صلى الله عليه وآله وسلم جعلت  
 لي الأرض سجدا فلا يعبد فيها غيري وقيل السجدة الحرام غير المسجدة لانه قبلها  
 السجدة وهو يعبد الله يعلم فعل السجدة جمع سجد بالفتح مصدر أو المراد

عالم

يجب السجود لله فلا يفعل غيرا فبفتح باسم ربك العظيم وشكرا  
 اسم ربك الأعلى روي في طريق العامة أنه لما نزلت الأولى قال النبي  
 صلى الله عليه وآله وسلم اجعلوها في ركوعكم ولما نزلت الثانية قال اجعلوها  
 في سجودكم وفي طريقنا عن الصادق عليه السلام أنه يقول في الركوع سبحان  
 ربّي العظيم وفي السجود سبحان ربّي الأعلى الغرض من واحد والثناء  
 فافهم والرواياتان يدلان على كون الذكر الخاص فيها ولكن بخلاف  
 سجدة وبدل غيرها على زيادته وهي بقوله كما شئت في الأصوات وكذا  
 أجزاء مطلق التبعيض مطلق الذكر وذلك غير بعيد فالاصطباط  
 قولها ثلاث مع زيادة وسجدة ولا يحتمل صلواتها في الخافق  
 بها وابتغى به ذلك سبيلا فالجمع البيان في معناه أو أحدها أن  
 معناه ما ساعده صلواتك عند من يؤذيك والخافق بها عند من يلمسها  
 فنكر عن الحسن روي أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم كان إذا صلى فخر في صلواته  
 فسمع المشركون فسموه وأذوه فأمروا سجدته بترك الجهر وكان ذلك  
 يمكن في أول الأمر وبه قال سعيد بن جبير وروي ذلك عن أبي جعفر  
 وأبي عبد الله عليه السلام والخافق بفتح فانه لا معنى لقوله ولا تخافق  
 بها وابتغى ولعل الرواية عنها غلط وتؤيد نقل خلافه لعلكم  
 أو الخافقات محمول على عدم حديث النفس بحيث لا يطرأ الخوف والافتقار  
 على وجه الاستيعاب في نودى ويستمع فقامروا بها أن معناه لا تخش  
 بدعايك ولا تخافق به ولكن طلب به ذلك سبيلا والمراد بالصلوات



الدعاء لا يخفى بعده فان التبادر منها الصلوة الشرعية وان الافق  
في الدعاء مطلوب قال الله تعالى ادعوا ربكم تضرعا وخفية وفي موضع آخر  
وحيفكم دون الجهر من القول وفي الاخبار ما يدل عليه كثير قالها ان  
معناه لا تجهر بصلواتكم كلها ولا تخافت بها كلها وابتغ نيزك سبيلا  
بان تجهر بصلوة الليل وتخافت بصلوة النهار ليكن التبايع والجماع في  
الغرضية والقيام للنافل ايضا بعيد وغير مفهوم مع انه لا بد من فعل صلوة  
الغجر في الليلة وصغير العت والاضيرة والمغرب في النهار وهو لا يهتم  
بوجه وابعها لا تجهر به انما يتقل به من يصلي قريبا ولا تخاف حتى لا  
تسمع نفسك عن الجبانى وقرب منته ما رواه احمد بن حنبل عن ابن عبد الله  
السلام قال الجهر بما رفع الصوت سديدا والمحاففة ما لم تسمع اذ تك  
وابتغ نيزك سبيلا اي قواة وسط بين الجهر والمخافت فتمت هذا هو السداد  
فالمنهي هو الجهر العالي جدا بحيث يخرج عن كونها قاربا في الصلوة والافق  
الحق بحيث يلحق بجهر النفس يخرج عن القواة فلا يجوز الافراط ولا التقصير  
بل كحسب الوسط والاقتصاد والعدل ما بين الافراط والتقصير ولكن  
علم ان السبب فيه اختيار بعض هذا الوسط في بعض الصلوات  
بالجهر في اجمل الوجوه في الصبح والى المغرب والعشاء وجميع النوافل  
الليلية والافق في غير هذا ولكن كون ذلك على سبيل  
الوجوب غير معلوم الدليل اذ لا دليل على وجوب التفصيل المشهور  
ويؤيد علم الاصل والرواية الصحيحة ظاهر الابه وخفا في الجهر

والافق

والافقات وبيانهم في الرجل يحث بعد فراجه او الافق  
يسمع القريب تحث لا بعد فراجه اريد بعد افقاته وان كان  
ما يسمع القريب بل البعيد ايضا وفي المراه لا يسمع الا الجني  
غير معلوم الماخذ مع عدم الوضوح والبيان فان فيه خفاء فمكن  
حل الرواية المجمل في الجهر والافقات على الاستحياء للجمع كما هو مذهب  
علم الهدى في الانتصار الى ما يعلم بحقيقة الحال والصواب وقال في الثالث  
بصلواتك بقراءة صلواتك على حذق المضاف لانه لا يلبس من قبل  
ان الجهر والمخافت صنفان يقتضيان على الصوت لا غير الصلوة  
افعال واذكار وكان رسول الله صلى الله عليه وآله يرفع صوته  
بقراءته فان اسمعته المشركون لغوا وسبوا فاما ان يخفى في صوته  
والمعنى ولا تجهر حتى يسمع المشركين ولا تخافت حتى لا يسمع منك  
وابتغ نيزك الجهر والمخافت سبيلا وسطا بينهما مع عدم ظهور  
لا يوافق المسلم اذ ليس ايماما مورا باسما ع خلفه بل مورا  
في بعضها يترك اجمل وفي بعضها بعدهم وذهب قوم الى ان الابه  
منه بغيره يقول ادعوا ربكم تضرعا وخفية وابتغ السبيل  
مثل لانتقاء الوجه الوسط في القواة فيها ما تقدم مع زيادة  
لزوم العلم انه غير لازم لا كان الجمع قاصلا  
ان الله ملاطمة  
صلواتك على النبي يا ايها الذين امنوا صلوا عليه وسلموا تسليما اي قولوا



الصلوة والسلام على رسول الله او اللهم صل وسلم عليه في الكساف  
 معناه الدعاء بان يكون صلواتك عليه وسيلك وفي رواية كعب الاصب  
 قد عرفنا السلام عليك يا رسول الله فكيف الصلوة فقال صلوا اللهم  
 صل على محمد وال محمد صليت على ابراهيم وال ابراهيم طاهره وحب  
 الصلوة والسلام عليه في الجملة فيحتمل ان يكون الصلوة هي خبر الشهد  
 والسلام حال صيوته وقد يكون واحداً ويكون مندوباً كما سئل  
 عليه اخرج الصلوة بقول السلام عليك ايها النبي ورحمة الله وبركاته  
 او يكون بمعنى التسليم والالتحاق كما قيل او يقصد بالسلام المخرج عن  
 الصلوة فيحتمل وجوب الصلوة عليه كما ذكرنا دل عليه بعض الاخبار  
 وبالجملة لا ينهم وهو باق في ذلك قال في الكساف الصلوة عليه واجبة قد  
 اختلفوا في حال وضوئها فمنهم من اوجبها كما جرى ذكره وفي الحديث  
 ذكرت عنده فلم يصلي على فدخل النار فابعده الله هذه مروية  
 فخر قن ايضا مع غيرها وروى انه قيل يا رسول الله ارايت قول  
 قول الله تعالى ان الله ولا يكتبه يصليون على النبي فقال ع هذا من  
 العلم للكنون لولا انكم سالتوني عنه ما اخبركم به ان الله ولا يكتبه  
 يصليون على النبي وكل من ملكه فلا اذكر عند عبد الله فضيلة على  
 الا قال ذلك للمكان عفو الله عنه وقال الله ولا يكتبه هو اما لا يكتبه  
 الملكين ام لا اذكر عند عبد الله فلا يصلي على الا قال ذلك للمكان

كذا

ذلك

لا يغفر الله

صحيح

لا يغفر الله كذا قال الله ولا يكتبه جوابا لذكر الملكين امين فيهم فقال  
 تجب كل من وان تذكر ذكره كما قيل في السجدة وتسميت العاطي يكتبه  
 كل دعاء في اوله واخره ومنهم من اوجبها في العزم وكذا قال في اطاها  
 الشهادة بين من والذي يقتضيه الاحتياط الصلوة عليه عند كل ذكر  
 لاورد من الاخبار انتهى والاخبار من طرفنا ايضا مثل الاول  
 ايضا موجوده مع صحة بعضها ولا يشك ان احتياط الكساف احوط  
 واختار في كذا العرفان الوجوب كذا في كذا وقال انه اختيار الكساف ونقل  
 عن ابن بابويه وانت تعلم انه لم يفهم اختياره ولكن اختيار الوجوب في  
 مجلس مره ان صاع اخرا وان صاع ثم ذكر تجب ايضا كما في تعدد الكفار  
 بتعدد الواجب اذ اختلفت الافلا ولا يلزم دليل عدم الوجوب  
 الاصل والشهرة المستند ان عدم تعلية المؤمنين وتركهم ذلك  
 مع عدم وقوع تكبيرهم كما يفعلون الآن ولو كان لتعليل فتايم قال فان  
 قلت فما تقول في الصلوة علا غيره قلت القياس يقتضي جواز الصلوة  
 على كل مؤمن لقوله هو الذي يصلي عليكم وملككم وقوله وصل عليهم ان صلواتك  
 سكن لهم وقوله صل الله عليهم اللهم صل على ابي اوفى ولكن للعلم تفصيلا  
 في ذلك وهو انه ان كانت على سبيل التبع كقولك صل على الله على النبي واله  
 فلا كلام فيها واما اذا كان افرد غيره فراهل البيت بالصلوة كما يرد هو  
 فكروه لان ذلك صار شعرا لذكر رسول الله ولا يوجب الى الا تمام



بالرفض ولا يخفى ما فيه فان ما ذكره برهان لا قياس والبرهان من العقل  
والنقل كما بآؤ سنة كما فعله ومثله قوله وبشر الصابرين الذين اذاصابهم  
مصيبه قالوا الله وانا اليه راجعون اولئك عليهم صلوات من ربهم  
ورحمته فانه يدل على ان صلوات الله على من يقول هذا بعد المصيبة  
ولاشك في صدور ذلك عن اهل البيت بل غيرهم ايضا فان اثبتت  
الصلوة من الله فيقول بذلك لهم وهو ظاهرا اقضا جواز  
مطلقا بل الانفراد بخصوصه فلا مجال للتفصيل ولا ينبغي جعله  
شعرا له ايضا صله الله عليه واله ولا في ذلك مانع ان لا يطلع  
معنا الحكم بكونه ثابتا بالبرهان العقلي والنقلي كما بآؤ سنة  
من الترغيب والترهيب بالامر بالمعروف والنهي عن المنكر <sup>صلى الله عليه</sup> <sup>سبب</sup> شعرا له  
جعلهم في ذلك صله الله عليه واله ومنعهم لغيرة صله الله عليه واله ومع  
ان كون اهل بيته مثله في هذه الحال مما لا قصور فيه كما هو عند  
الاجتماع وانما شعرا الرضا لانهم فعلوا ذلك وترك غيرهم لغيرة  
وجهه والافق مقتضى البرهان ومع ذلك لا يستلزم كونه شعرا  
لهم ومتداولا بينهم تركه ولا يلزمهم ترك العبادات كذا لا فانها  
شعرا لهم وبالجملة لا ينبغي منع ما يقتضي العقل والنقل جوازه بل  
استحبابه وكونه عبادة بسبب ان جماعة من المسلمين يفعلون  
هذه السنة والعبادة فان في ذلك تعصب وعناد يخفى وليس  
فيه تقرب الى الله تعالى وطاعة لمرضاته وعمل لله وهو وظ لا يناسب  
من العلماء العمل بالله ولهم امثال في ذلك كثيرة مثل ما ورد في

تسليم القبور ان المستحق هو التسليم ولكن شعرا للرفض فان التسليم  
خير منه وكذلك التثني باليمين وغير ذلك ومنه ذكر على بعد قوله صلى الله  
عليه وعلى اله وتذكر ان لا يصح عليه السلام مع انه مرغوب بغير نزاع  
وانما كان النزاع في الافراد فانهم يتركون الاصل ويقولون  
صلى الله عليه والعجب انهم الاصل حديث كعب الاحبار حديث سأل  
عن كيفية الصلوة عليه صلى الله عليه قال صلى الله عليه صل على محمد وآل محمد  
كما صليت على ابراهيم وآل ابراهيم الى اخره فتأمل بل يدعي ان اداء  
الله ورسوله حرام موجب اللعن ايضا قوله ان الذين يوذون الله  
ورسوله لعنهم الله في الدنيا والاخرة واعتد لهم عذابا مهينا ويدعي  
تحريم اداء المومنين اي المسلمين استحقاقا وجباية  
ينبغي ذلك وسيجبه قوله تعالى والذين يوذون المومنين والمومنات  
بغير ما اكتسبوا اي بغير جناية واستحقاقا سيجب ذلك فقد اختلفت  
واثنا مبينا ويدعي ان النفوس وبوالايمان بالامور والآثار  
عن المفاسي والقول السيد اي قول احقا عدلا موجب لا صلاح  
الاعمال وغفران الذنوب قوله تعالى يا ايها الذين امنوا اتقوا  
الله وقولوا قولا سديدا يصلح لكم اعمالكم ويغفر عنكم ذنوبكم والمراد  
اللسان في كل باب لان حفظه وسداد القول من الخير كله والمعنى  
راقبوا الله وحفظوا سنتكم وسدد قولكم فانكم ان فعلتم ذلك  
اعطاكم الله ما يوفقكم الى الطيبة فيقول حسناتكم والايات عليه



وفرقة سبائكم وتكفيرها وقيل اصلاح الاعمال التوفيق في المحي بها  
 صالحة مرضية  
 في النسخة ما وفيه ايات  
 فصل لربك انحر قبل المراد صلوة العيد فيكون دليل على وجوبها  
 ويكون تنصفاً من السنة الشريفة ولويدع وانحر على العقد من المراد انحر  
 الابل كما قيل ويمكن ارادة ذبح ما ذبح ليدخل الساه وغيره اي صل صلاة  
 العيد واذبح اضحتك ويكون المراد الهدى الواجب او يكون وجوبه  
 مخصوصاً به صلى الله عليه واله للاجماع المنقول على الظاهر على عدم  
 على انتم بل هي سنة مؤكدة للاخبار المذكورة في محلها وان نقل الوجوب  
 عن ابن الجنيذ في البروكس قال وروى الصدوق خبرين بوجوبه على الواحد  
 واخذ ابن الجنيذ بهما وقيل المراد صلوة العجى بالشعر وذبح الذي يعني  
 وقيل المراد الصلوة مطلقاً وجعل نحو الصلوة الى القبلة فيها وهو كناية  
 عن استقبال القبلة فيها فكانه قيل صل الى القبلة ويجعل كون  
 المراد رجحان فعل الصلوة لله مطلقاً واذبح له ويكون التفضل  
 بالوجوب والهدى من الروايات واذبح في جمع البيان اخباراً دالة  
 على ان المراد رفع اليد بالتكبيرات في الصلوة الى محاذات نحو الصدور  
 وهو اعلاه كالنحو وموضع الصلاة قال في القاموس هي رواية عن  
 يزيد قال سمعت ابا عبد الله عليه السلام يقول في فضل اركب اخر هو  
 رفع يديك هذا وجهك ورواية عبد الله بن سنان عن عبد الله بن  
 مثلهما ورواية جميل قال قلت لابي عبد الله عليه السلام فضل اركب اخر  
 فقال

فقال سيبه

فقال سيبه هكذا يعني استقبال يديه خذ وجهه القبلة في اقتراح الصلوة  
 وفي رواية مقاتل بن حسان عن الاصمعي عن نياتة عن ابي الحسن عليه السلام  
 قال لا تركت هذه السورة قال النبي صلى الله عليه واله لجبرئيل ما هذه السورة  
 التي امرني ربي بالبيت بخبر ولكن ما ركع اذا عرفت للصلوة ان ترفع  
 يديك اذا ركعت واذا اركعت واذا رفعت راسك من الركوع واذا سجدت  
 فانه صلواتنا وصلوة الملائكة في السموات السبع لكل شيء ذنبه وان ربه  
 الصلوات رفع الايدي على كل تكبير قال النبي صلى الله عليه واله رافع الايدي في  
 الاستكانة قلت وما الاستكانة قال الاستكانة هذه الالة مما استكانوا  
 لربهم وما سقرعون وقال في جمع البيان بعد اوردن التعليم الواحد  
 في تفسيرها فيكون المراد مطلق الصلوة ورفع اليدين الى هذا الوجه  
 واتخذ حال تكبيرهما ويكون مستحي كما هو رأي اكثر الاصحاب وبوده الاصيل  
 والستر والاهتمام بالآية وبعض الاخبار الدالة على ان التكبير صحيح حال السجود  
 الطويلة فانه ترك فيها رفع اليد في تكبير السجود كجلوس السجود على  
 عدم وجوبها لانه في تمام التعليم وكان في صحيح علي بن جعفر عن ابيه موسى بن  
 جعفر عليه السلام قال علي الامام ان يرفع يديه في الصلوة ليس عن ان يرفع  
 يديه في الصلوة والظاهر ان لا يرفع يديه في غير التكبير قال في تفسير محمد بن الحسن  
 في هذا ان فعل الامام اكثر فضلاً واستدراكه ففعل المأموم وان  
 كان فعل المأموم ايضاً فانه فضل على ما بيناه ان يرفع يديه في المأموم في  
 المصنف والرواية الاخيرة فانها تدل على انه في رتبة الصلوة وانه في الترفع



والخضوع فيها ومعلوم وجوبها فانما زائدان على الاصل والاحكام على رسول الله صلى الله عليه واله فقلت اعوذ بالله السميع العليم من الشيطان  
ان لا يترك فانه نقل عن السيد الشريف وجوبه كما انه لما تقدم في رواية ابي جهم فقال الى قل اعوذ بالله من الشيطان الرجيم هكذا اقواله جليل  
عبد الله بن سنان فانما صحح التذنيب ولرواية اخرى صحيحة بحمل عن القلم عن العوج المحفوظ هذه الآية الشريفة بانها ان الامور لا  
ارادة السيد بالوجوب استحباب فانه قد يطلق ذلك عليه بوجه انه  
ما نقل عنه وجوب التكبير من غير وجوب الرفع به مع عدم وجوب وجوب  
فذلك شرط ولهذا قال السيد رحمه الله كان قائل بوجوب التكبير ايضا لان  
بوجوب التكبير مع استحباب الاصل وفيه تاويل معلوم ويدل على عدمه ايضا  
بعض الاخبار ويمكن استحباب التقوذ بالله واخذ العود من الشيطان  
والجن والانس وسحرهم وفعليهم في العودتين ايضا يمكن استحباب  
الاستغفار والتوب الى الله تعالى مع عدم العلم بحصول الذنب فلما بعد  
الفعل المستحب في ضرورة النفس وفيها استغنم الله بفهمك  
واذا قرأت القرآن فاستغفرب الله من الشيطان الرجيم لما ذكره العمل الصالح  
فيلزم ان يكون العمل الصالح في ذكره او ان يكون هو موطن الآية ذكر الاستغادة  
من الشيطان اللعين عند تلاوة القرآن اشارة الى ان الاستغادة  
في حلة العمل الصالح اي اذا اردت قراءة القرآن فاستغفرب الله من الشيطان  
الرجيم قرآن يوسوسك في قلبك فيسبك ان تقول اعوذ بالله من الشيطان  
الرجيم وعن عن ارادة الله بالقرآن للظهور والساد كما يقال اذا افطمت  
فقل هذا الدعاء واذا اكلت فقل هذا غسل يدي والمواد قبله كقول  
واذا اقمتم الى الصلوة فاعلموا الاية ومن عبد الله بن مسعود قال قرأت

ساركو

والخضوع فيها ومعلوم وجوبها فانما زائدان على الاصل والاحكام على رسول الله صلى الله عليه واله فقلت اعوذ بالله السميع العليم من الشيطان  
ان لا يترك فانه نقل عن السيد الشريف وجوبه كما انه لما تقدم في رواية ابي جهم فقال الى قل اعوذ بالله من الشيطان الرجيم هكذا اقواله جليل  
عبد الله بن سنان فانما صحح التذنيب ولرواية اخرى صحيحة بحمل عن القلم عن العوج المحفوظ هذه الآية الشريفة بانها ان الامور لا  
ارادة السيد بالوجوب استحباب فانه قد يطلق ذلك عليه بوجه انه  
ما نقل عنه وجوب التكبير من غير وجوب الرفع به مع عدم وجوب وجوب  
فذلك شرط ولهذا قال السيد رحمه الله كان قائل بوجوب التكبير ايضا لان  
بوجوب التكبير مع استحباب الاصل وفيه تاويل معلوم ويدل على عدمه ايضا  
بعض الاخبار ويمكن استحباب التقوذ بالله واخذ العود من الشيطان  
والجن والانس وسحرهم وفعليهم في العودتين ايضا يمكن استحباب  
الاستغفار والتوب الى الله تعالى مع عدم العلم بحصول الذنب فلما بعد  
الفعل المستحب في ضرورة النفس وفيها استغنم الله بفهمك  
واذا قرأت القرآن فاستغفرب الله من الشيطان الرجيم لما ذكره العمل الصالح  
فيلزم ان يكون العمل الصالح في ذكره او ان يكون هو موطن الآية ذكر الاستغادة  
من الشيطان اللعين عند تلاوة القرآن اشارة الى ان الاستغادة  
في حلة العمل الصالح اي اذا اردت قراءة القرآن فاستغفرب الله من الشيطان  
الرجيم قرآن يوسوسك في قلبك فيسبك ان تقول اعوذ بالله من الشيطان  
الرجيم وعن عن ارادة الله بالقرآن للظهور والساد كما يقال اذا افطمت  
فقل هذا الدعاء واذا اكلت فقل هذا غسل يدي والمواد قبله كقول  
واذا اقمتم الى الصلوة فاعلموا الاية ومن عبد الله بن مسعود قال قرأت



فيها قائل قال في جمع الباء والاستعاذه استدفاع الادنى بالاعلى  
 المنفرد والتدليل وتاويله مستغنى عنه في موضع السطران عند قوله  
 لم في السلاوه في الزلل في التاويل في الخطو والاستعاذه عند التلاوه  
 مستغنى عنه واجبه بلا خلاف في الصلوه وخارج الصلوه فحلبها على الاحتياج  
 بعيد الا ان الظاهر كان احتجيا بها في اول كل ركعه وما رايته قايلا متافكا  
 ضمن الدليل مثل الاجماع وان فعل واحد وقراءة واحدة مع انها تصريحية  
 في النجوم يستلزم كل ركعه فتأمل في في الاخبار ايضا طاهرة في الاحتياج  
 في اول الركعه فقط حيث ذكر غير قائل وبالحمل المسئل لا يخرج في اشكال  
 ان نظر الظاهر لانه فان ظاهرها الوجوه والاحتجيات اياها وما يجد  
 قايلا فانهم حلوهما على الاحتجيات اياها واخرها غير الركعه الاولى في سائر  
 الركعات للاجماع ونحوه قاري وانما هو ان الاحتجيات في كل ركعه على  
 ان الصلوه يستعيد في كل ركعه لان الحكم المرتب على شرط يتكرر يتكرر  
 قياسا وهذا بعيد الا قوله قياسا لبطلانه وعدم ظهور الاصل والعلم  
 بالتكرار والعموم للقياس على النجوم العرفي المفهوم من مثل هذه العباد  
 عرفا كما في قوله تعالى واذا قمتم الى الصلوه ايات متعده  
 بالها المنزل قم الدليل ان قليلا نصفه وانقص منه قليلا اورد  
 عليه قول الزاوي ترتيبا اصل المنزل بترتيب اذ غم الساء في الزاوي كما هو  
 المشهور في المنهج اي قم الدليل اياها المنزل بالتيات او بعبارة النجوم  
 للصلوه في جميع الليل وان القيام بالليل كناية عن الصلوه بالليل وقار في جمع

البيان

البيان انه عبارة عن الصلوه بالليل الا قليلا منه وهو نصفه  
 فنصفه يدل عن قليلا كما هو الظاهر قلته بالنسبة الى جميع الليل  
 وانقص وزد عطف على قم بتقدير قائل ونقص منه وعليه للنقص  
 او قليلا فنصاه قم واستغنى بالصلوه نصف الليل او اقل منه  
 او ازيد منه واليه هذا اشار الصادق عليه السلام علي ما نقل  
 من مجمع البيان قال في القليل النقص وانقص من القليل اورد  
 عليه القليل وبعد كون نصفه يدل لامن الليل لتوسط الاستثنا  
 بين البديل من البديل مع الالتباس بل ظهور خلافه ولزوم لغوية  
 وانقص منه لانه بعينه معني قوله قم نصف الا قليلا لاحتياج اليه  
 العذر بان قيل وانقص لما سببه اورد كما قال في مجمع البيان او  
 انه يحسن الترديد بين الشيء على البت وبينه وبينه خيره على التحخير  
 كما انفرد به وصاحب كنز العرفان وكلاهما مطلق بعيد عن خصا  
 كلام الله مع خصوص الثاني لان مرجعه الى التحخير بينهما قال يا  
 او نصفه يدل من الليل والاستثنا منه والظهير في منه وعليه لا قل  
 من النقص كالثالث فيكون التحخير بينه وبين منه كالربع والاكثه  
 منه كالنصف ولا يخفى ما فيه من لزوم لغوية الاستثنا فانه ينبغي ان  
 يعالج قم نصف الليل وانقص منه ومن ان الاقل ليس مدنيه معينه  
 حتي يقال وانقص منه اورد عليه ليرصل الى الربع والنقص وهو  
 وكذا كون المراد بالا قليلا قليلا من الليل وهو لعل العذر  
 والمرضى بعدم ظهور كون الليل للاستغراق وعدم الاحتياج



لا الاستثناء للاحتياج لا التمكن في الاستثناء والمبدل وفي  
 أو نقص أو زور ولا يسعي في هذه السورة من قوله ان ربك  
 يعلم انك تقوم ان يتمكن ان يكون هذه الآية استناده الى وجوب  
 صلواته عليه صلى الله عليه واله كقوله ومن الليل فتسجد  
 به نافلة لك اي يجب عليك التسجد وهو الصلوة بالليل زيادة علي  
 علي باقي الصلوات مخصوصة بك ونيتك علي ما قيل ويكون  
 ويكون المراد بالترخيص المفعول من قوله تعالى في آخر هذه السورة  
 فاقروا ما تيسر من القرآن وقول فاقروا ما تيسر منه التحفيف في  
 الوقت لا إسقاط الصلوة بالكلية علي تقدير المول من القرآن  
 الصلوة واما علي تقدير حملها علي القراءة فقط فيلزم السقوط بالكلية  
 فيمكن حملها علي عدم القدرة فتأمل وعن ابن عباس يكون مندوبه علي  
 علي لانه دليل الاختصاص من الإجماع وظاهر الآية الا خبر مع الاصل  
 ان ربك يعلم انك تقوم ان في اي اقرب واقل من ثلثي الليل ونسبة  
 وثلاثة وثمانون علي ان في اي شيء اي تقوم نصف الليل وثلاثة وثمانون  
 الجوع علي ثلثي اي اقل من نصفه واقل من ثلثه وكذا يقول طائفة من  
 الذين معك نقل في جميع البيان ورواية انه كان علي ابن ابي طالب  
 عليه السلام وابا في رواية الليل والنهار يعلم مقدارهما فيعلم  
 القدرة الذي يقومون فيه وهو القادر علي ان القدرة بر العلم  
 بحيث يوافق ما اراد النفس والنافع والزائد علم ان

لن

من يخصه علم انكم لا تطيقون احصاء الوقت المقدر علي التحقيق والادوية  
 علي ذلك سهل فاقرب عليكم اي خفف عنكم ولا يلزمكم عقابا وانما علي  
 وذلك لا يلزم التاييب بل رفع الذنب والنعيم في ترك ذلك عنكم كما رويها  
 عن التاييب فاقربوا بالتوبة لانهما فدللت علي سقوط العقاب فاقروا ما تيسر  
 من القرآن اي اقروا في صلوة الليل مقدار ما اردتم واحببتم بالمعنى المقدم  
 وغير من الصلوة باللذة لانهما خيرا الصلوة وتبطل الصلوة تركها عمدا  
 كما تيسر بركوع والسجود عنها قال فين وهو قول اكثر المفسرين كما ان  
 المراد بنصف الليل صلوة الليل باجماع المفسرين الا ما سلم فانه قال المراد  
 قراءة القرآن في الليل فكانه يريد الاشارة الي ان يقول ان قيام الليل  
 هو الصلوة فيه ينبغي ان يقول المراد بقوله هو هو صلوة الليل وقال  
 فيه نصا والنظر ان معنى ما تيسر مقدار ما اردتم واحببتم وهو ما يقرئ  
 ارادة التحفيف ولانه التيسار في ذلك فقد ظهر ان لا يمكن الاستدلال  
 ما تيسر ونحو لانهم لما طيل الاذكار فقد ظهر ان لا يمكن الاستدلال  
 بنحو علي وجوب السجود علي ما هو المشهور كما استدل اليه في جملة فتذكر  
 واستدل اليه اذ ارادوا التحفيف بقوله علم ان سيكون فيكم قرض واخرون  
 يضربون في الارض يتبعون ففضل الله كان المراد بالقرض في الارض  
 السفر للتجارة ونحوها ما يحصل به المال او لتحصيل العلم والحج او الزيار  
 او صلة الرحم وكما لله في المشي والسفر وقد ورد آيات كثيرة في الغيب



على التجارة فطريق العام والمخاصة مذكوره في محالها فافق في قال  
عبد الله بن مسعود ايام جليل شيئا الى مدينه من مدين المسلمين  
صاير محتسبا فباعه بغير يوم كان عند الله بمنزلة الشهداء  
ثم وراءوا اخرون يضرهون الآيه واخرون يتقانون في سبيل  
الله هذا اخرون المقاتله تمنع من الصلوة بالليل فاكل عند التحف  
ولمذا رتب عليه التحفيف قال تعالى فاقروا ما تيسر منه اى القرآن  
تاكيد للحكم المتقدم وعلى كل تقدير لا ينبغي ترك بالكلية فمكمل الله  
بمنه الاما على وجوب الليل على النبي صلى الله عليه واله والاشهاد  
امته في الجملة سواء كان في محل الليل او يعصم ولا ينبغي الاقل ثلثه  
عشر ركعه مشهوره ولا يشرط صحة البعض البعض ولا يلزم فعلها  
كلها بل يكون تخيرا في الليل والبعض الذي يطلق عليه الصلوة وكل فصل  
ويقيم عن سقوطها سفر او مرضا ايضا وذلك مفهوم الاضمار  
الايجاع ايضا ويحتمل ان يكون صلوات الليل في المقدار المتقدم وقتها  
ثم نسخ الوصية الاية بقوله ان ترك الآيه تنحصر في دور البقاء  
عليه صلى الله عليه واله بالايجاع ويقول تع في الليل فمنها الآيه  
وان يكون منجبة ثم خففه رخصه في سقوط تاكيد ذلك المقدار  
مطلقا خصوصا عند الاغذار ويحتمل ان يكون المراد بقوله  
قراءة القرآن بالليل احيانا بالاقراءه بالقرآن مستحبه مطلقا

مضمون

في الليل ويدل عليه الاخبار في العام والخاص وان قيل ان قراءة  
القرآن واجبه كفايه للحفاظ في الصدور لبقاء الاحكام والعجز  
واذ له اصول الدين فيجمل عليه فيلان القيد في يصير افاضل  
فان جمع البيان ثم اختلفوا في القدر المستحب لليل المراد منه  
الآيه فقال سعيد بن جببر حسن آية وقال ابن عباس مائة  
ايه وغير الحسن فمراميه آية في ليله لم يحاجم القرآن وقال في  
قراءة مائة آية في ليلة كتب في القائلين وينبغي ان يكون المراد  
ما يصدر في عليه ما تيسر لا فتره وكما زاد وهو احسن فان زاد في  
الحسن حبيب وما ورد من المقدار في الاخبار على التاكيد روى عن  
الصادق ع انه قال قال رسول الله صلى الله عليه واله من قرأ عشرين آية  
ليل لم يكتب من الغافلين ومن قرأ خمسين آية كتب من الذاكرين ومن قرأ مائة  
آية كتب من القانتين ومن قرأ مائة آية كتب من الخاشعين ومن قرأ ثلث مائة  
كتب له قطار من بره والقطار ثلثة عشر شقال من الذي صبر في الحال اربع وعشرون  
قراة الصلوة حافظ ليل احدوا كبرها ما بين السماء والارض وقال الصادق عليه السلام  
من قرأ في المصحف مع ليله وفتح عي والديه ولو كانا كافرين ثم انه ينبغي القراءة  
من المصنف كما دل عليه الخبر وان كان حافظا وعنه عليه السلام رخصه في الليل  
لرسول الله صلى الله عليه واله في المصنف نظر والمصنف في ليس بنظر  
الشيطان وقال السخري عن عمار قال قلت لابي عبد الله عليه السلام جعلت فداك  
اذا سقط القرآن على ظهر قلبه فقرأ على ظهر قلبه فصل او انظر في المصنف قال



اقراءه وانظر في المصحف بما افضل مما علمت ان النظر في المصحف عباده  
 وكل ذلك من عهده الواعي وقال في اداب المعلمين للمحقق ضايف نصير الزبي  
 فوس السدرو ص ان قراءة القرآن افضل لقول النبي صلى الله عليه وآله  
 افضل اعمال اني امرت به الا القرآن نظر واصفا قد حصل الفلح بالاستنباه  
 بين الحروف مثل الصاد والظا وغير ذلك وينبغي ان يقرأها مستقبلة قوم  
 استحباب الاستقبال ومطهرة وواعدا اذا لم يكن في الصلوة وقاما فيها  
 للتأديب لما قال في عهده الراعي وتكرار علم الم كانه الصادق عليه السلام  
 لانه لعدم تقاضي كل حرف بقراءة الصلوة فاما ما روي عنه وقاعد  
 حسن حسنه و متفحص في غير الصلوة كسوء عتروا حسن وعمره  
 عتروا حسنات اما اني لا اقول المرصوف بل له بمان عتروا وبالام  
 عتروا بالم عتروا وبالر عتروا واصفا عن الحسن بن علي عليه السلام قال  
 من قرأ آية من كتاب الله عن رجل في صلوة كتب الله له بكل حرف مائة  
 حسن فان قرأها في غير صلوة كتب الله له بكل حرف عتروا وروى عن ان النزه  
 قايما في صلوة صنعها فيها حاسنا الرواية لعدم الشك في المذكور  
 في عهده الراعي فيدل هذه على كون الصلوة قايما افضل حتى الوتر وقبيلته  
 في محله وادله قراءة القرآن كسيرة وسرا بلها مذكورة في حلها والعرض  
 هذا الاستدراك فيها جملته وينبغي ان يكون بانسب قيل قال الله تعالى فويل  
 اورد عليه وركل القرآن ثم قيل روى عن امير المؤمنين عليه السلام في معناه  
 بيته بيان ولا تقرأ هذا الشعر ولا تقرأه ثم ازل ولكن اقرأه في العيوب

الناس ولا يكون هو اعلمكم اقر السورة في اقول شقوا على هنيئكم كما قيل ان يكون  
 حيث لو اريد المسامحة بحروف الكلمات لعله لا يروى في قوله رسول الله صلى الله  
 عليه وآله عن عائشة في الكافي وقيل البيان وكلمته استخارة لا يتم بالخير وانما  
 يتم ان يجمع الحروف ويوفي مقام من ساء الحركات وكلمته استخارة الله ما قبل  
 في معناه ان البيان افعلت وادله الحروف وعن ابي عبد الله عليه السلام قال اذا امرت  
 بآية فيها ذكر الجنة صلا الله الجنة وان اردت بآية فيها وكل فان فتقودا كك  
 بآية فيها فان قيل هو ان معناه على قوله ولا قوله ولا تقتر لفظا ولا تقدم قول  
 وكلامه المراءى في الوجوب لا الاحتباب وروى ابو بصير عن ابي عبد الله عليه السلام  
 في معناه قال هو ان تكثر منه وتحسن صوتك وروى عن ام سلمة انها قالت  
 كان رسول الله صلى الله عليه وآله يقطع قراءته آية آية وعزائش فار كان يركل  
 الله صلى الله عليه وآله واكثر ما روي في معناه يدل على انه  
 مستحب فهو موعود بكل مقام الشئ على الاحتباب قائل ويؤيد استحبابه قوله الله  
 قوله انما سئل عنك في الاقبال يعني سئل في عكس القرآن وجه الشئ كون الاطعام  
 الشا فيه سماع رسول الله صلى الله عليه وآله وانه كان يعمل ما روي عنه ويبلغ  
 ويحمل الاذي فيه ولما فيه من قيام ويجاهده النفس وتخل الرحمة او انه يقول في  
 الاذخ في ميزان الاعمال الفلح وقمائه او انه قد روي بان فتعجل عظم ان تاتى  
 اهلا من القسراتي تقوم وتنشأ في القيل للصلوة او القراءه في اسد وطاة  
 اي كلفه وسقم واقوم فتبكر اسد مقالا وقراءة كحور القلب ثم اشار في  
 اقر السورة الى وجوب اقام الصلوة المنقوصة المقررة وان كونه كذا في قوله



واما الصلوة واتوا الزكوة والى القرض المعروف او مطلق الاتفاق في سبل الله  
 لم يطلق الحنات في فهم بقوله واقضوا الله قرضه حسنات على وجه حسن معروف  
 حاله الا الذي والله والربا ما يتقدموا لا تسكن من ضمن من يطلق الا الحنات  
 كدوه عند الله هو ضرا او اعظم احب ما موصول فممن لمعنا الرط مبتدا  
 مع صلة وتبذره ضمير مبتدأ الخبر. وهذا مفعول الاول للجد او عند الرط وهو  
 فصل من مفعول الاول ومفعول الثاني هو ضمير افكاه وهو شرط الضمير وهو  
 كون ما بعده مرفوع لا ان ضمير الاستعلاء لا ان معناه ضمير ما توجزونه الوقت  
 الوصية واليه اشار في ما روي عن عيسى العابد قال قلت لابي عبد الله  
 اوصني فقال لا تجحدك وقدم زادك وكن وصي نفسك ولا تقتل نفسك يعني  
 انك بما يصلي او من مطلق ما تدرك اتفاقه وفعله من التقربات والطاعات  
 والاستعلاء بين نيل المعرفة ولهذا لا يعرف بالقدم مع انه قد يوصي مع كون ما بعده  
 كثره ايضا المراد الباب واعظم عطف على ضمير واجبر عين عن نسبة ومكان  
 ما عنده ضمير واعظم قال كى هو تأكيد وفضل وفي التركيب فضل او يدرك  
 فيه انه يلزم تأكيد الموصوف بالرفع وبليته عنه وقال في مجمع البيان اوصف  
 كما فيه ان المستور الضمير لا يوصف ولا يوصف ثم اشار الى وجوب الاستغفار  
 والتوبة بقوله واستغفروا الله في جميع الاحوال فان الانسان لا يخرج من تزييد وتقصير  
 وذنب دأبا ان الله عفو رحيم وسيل وهو لا يستغفار يعني كى عليك ذلك  
 فام فمفعول كى فانه سائر لذنوبكم وصوركم عليكم فلا تنكوه فقلت  
 على وجوب الاستغفار واستغفروا الله وان لم يستغفروا بالذنوب فكيف استغفروا

التوبة

التوبة هو دأبا من خير شعور صدقوا الذنب ويدل على قبول التوبة ايضا  
 في افعالهم متقدمة وتعلق بالصلوة وفيه ايات واذا ايسر  
 بتوبة محبوا باحسن منها اوردوها ان الله كان على كل شئ حسيبا قال  
 مجمع البيان التوبة التوبة التوبة السلام على من توبه اذا سلم قال في القاموس  
 ايضا التوبة هو اللوم قال في مجمع البيان المعنى اذا ايسر توبة محبوا  
 ما حسن منها امر الله تعالى السليم برب اللوم على السليم باحسن ما سلم الله  
 مؤمنا والا فليقل عليكم لا ينسب على من كفر فقولوا باحسن منها للمسلمين  
 وقوله اوردوها لاهل الكتاب عن ابي عبد الله فاذا قال المسلم السلام عليكم  
 فعلت وعليكم السلام وركعتا او بركعة فقد حبيت باحسن منها وهذا  
 من الله وقيل ان قوله اوردوها للمسلمين ايضا الى قوله وجزا قولي لما روي  
 عن النبي صلى الله عليه وآله قال اذا سلم عليكم اهل الكتاب فقولوا وعليكم وذكر  
 علي بن ابي حمزة في تفسيره عن الصادق ع ان المراد بالتوبة في الآية السلام  
 وغيره من السب وذكر الحسن ان رجلا دخل على النبي صلى الله عليه وآله فقال  
 السلام عليكم فقال النبي صلى الله عليه وآله وعليكم السلام ورحمة الله وبركاته  
 آخر وسلم عليه فقال السلام عليكم ورحمة الله فقال النبي صلى الله عليه وآله وعليكم  
 السلام ورحمة الله وبركاته فجاءه آخر فقال السلام عليكم ورحمة الله وبركاته  
 فقال النبي صلى الله عليه وآله وعليكم قبيلا رسول الله زدت الاول والثاني  
 في التوبة ولم ترد شيئا فقال انه لم يبق في من التوبة شيئا فرددت عليه مثله  
 وقال في المحرور على انه في السلام ويدل على وجوب الجواب ما باحسن منها

التوبة



وهو ان يرد عليه رحمه الله فان قال له المسلم ادوبك ما وهى التهام واما رد  
 شد لما روي وقيل الرواية المتقدمة الا قوله ومنه فلو قيل او لسو يد من ان  
 المسلم يحسن التهمة ومن ان كفى تمام وهذا الوجه على التمام وصيب السلام  
 مشروع فلا رد في الخطبة وقراءة القرآن وفي الحمام وعند قضاء الحاجة وكذا  
 والتيمم في الاصل مصدر صياك الله على الامتثال من الحيوة ثم استعمل الحكم والوعا  
 بذلك فيقول لكل فخطب في السلام وقيل المراد بالتيمم العظمى واوصى الثواب او  
 الرد على المنبر وهو قول قديم لك في وقايف الاحكام مسما ان يقول  
 وعليك السلام ورحمة الله اذ قال السلام عليكم وان رد به وبركاته اذ قال  
 ورحمة الله ونقل الرواية المتقدمة فقد يكون الرد وتفسيره ان ويبلغ ايضا  
 ان الرد باليمين صاع التيمم الغالبة المتعارفة من المسلمين بعد دفع ما كان متعارفا  
 في الحال عليه وهى السلام المتعارف بينهم فالجمل عليه اوصيا من الجمل على العطف فيجوز  
 او ردها كما قال الشافعي في القديم لانه خلاف المتبادر والاصل عدم وجوب  
 عوض العظمى ووجوب رد حال ردوها من موم سرقا حادلا يكن الايجاب  
 بمثل هذا الاستعمال وكذا جعلها على السلام وعلى كل بدلها نقل عن تفسيره على ان  
 نعم لوصف الرواية المتقدمة في تفسيره بكن كلها على الرجحان المطلق لا الوجوب  
 اذ انظر عدم العمل بوجوب تقويض كل رد واهسان وهو معلوم من الروايات  
 ايضا قائل وكذا جعل كل تيمم بالسلام وكفه مثل صياككم ومساكم وكذا  
 لعدم التبادر ومعها السلام وعدم الوجوب والاصل عدمه وليس يلزم من الآية قائل  
 بنفسه ولا تيمم الحائض والاسلام ستمه وبالجملة الذي يتبادر من الآية السلام للمعا

بين المسلمين وهذا الاصل في وجوب رده فهو على الالة وعينه غير طاهر كونه  
 من اذ اجاب فكون بالاصل والامتناع لا هو لا يترك وانما الذي اكل صبيته صوته راف  
 في الحرف بالقول انما المقدره موجب وجوب الرد مثل السلام فقط كما هو متعارف  
 بين بعض الناس بخلاف الجوف في جابن لصرف التيمم عليه ايضا على ما خبرت  
 وكذا عدمه للاصل وعدم كونه متعارفا سريعا وعرفا عاما وعدم العلم بكونه  
 في الآية لانه غير صريح في القوم لاها ممل وان كان طاهرها عام عرفا فكل  
 الظاهر وجوب الرد بالصل او بالاحسن كليا لا خلافا فيه وحل عليه الاجبار  
 ايضا فالامراء والخبر حذر ان لا ياتوا ايضا فورد على ما ليس من كل صم  
 ويدل عليه القائل فلو ترك يات في ذمة مثل سائر الحقوق وهذا موبى لغوية  
 حقوق الله من قائل وليس بعيد لانه المتعارف والطلب من المسلم عليه ايضا  
 كس الاسماء وهو لمن مواضع الدين من بعض الاخبار التي هي في وجوب الاسماء  
 وانه كفى ان كفى نفسه كس لا يسمع المسلم الا ان يكون لها ما والافكار ايضا  
 فها هو هم ان الوجوب كفاي وظاهره ان رد خلافا للوجوب العيني لانه المتبادر  
 من الامر الذي للوجوب لانه اذا اخطأ ب كل واحد منهم وجوب عليهم عدم ذلك  
 مستوفى عن البعض فبعض السخا لكن الظاهر ان الامام على ذلك ولانه اما سلم سلاما  
 واحدا فليس له الا عوض واحد ولكن الظاهر انما يسقط بقول من كان ذلك في المسلم  
 عليهم ويكون ذلك حكما باجواب فلا يستقط بر من لم يكن كذلك فلو مضى البعض  
 من الجماعة لم يرد على من مضى ولا يسقط عنه بر غيره وايضا لو رد عن الكل ولو  
 كان ذلك خلافا لاسقوط عن الجماعة لانه قد ورد عليهم ولربما ان ادب الادب



على غير ما يقع في غير العلم ويمكن ان يقال فلو لم علمهم وهو داخل ومقصود  
 ايضا بالسلام مكان المسلم اوصى بالرد لجا، بطلان برين عوضه بواجب وعين  
 واجب مكان ما اتي بالوجوب او انه لما قصد اليه من غير العلم فلهذا سلم على من لم يظن  
 وجهه قما هو وانما لو سلم غير البا لعلنا انما بقصد الحق وقوله هو الاله وهو  
 رده كالباقى وقيل لا بد لعدم كونه مطلقا وافعاله شرعية وشروطه المطلقة والشرعية  
 غير ظاهرة ولو قيل ان افعال الصبر شرعا هو الظاهر والواجب فقول  
 الا صياط واضح ثم انه معلوم ان وجوب الرد انما يكون في السلام المبرور وكذا  
 ان الصوم المبرور عيني فصل المانع من الرد حال الخطب والفتنة والحجامة و  
 الحلا فان الظاهر استجاب ذلك كله ومشر وعينه الا ان يكون ثواب اقل  
 من بعض الافراد الا انهم ان ثبت كراهة السلام في هذه المواضع يعني كونه  
 من وجوه عدمه ويكون الجواب مخصوصا بالسلام والارجح لعدم الرد ولكن في  
 الآتي العموم ولهذا قيل بوجوب رد سلام الاجنبي مع القول بالتقديم قما  
 والظاهر ان كراهة هذا المعنى لا ينافي الاقل ثوابا من رد آخر لما قال بعض الاصحاب  
 ان كراهة في العبادات الا بهذا المعنى وظاهر الاصحاب الوجوب كليا عفاة  
 بالاجماع وعموم العرفي المنع من الآتي والرواية ونوده ما اورد من الرد  
 في الصلوة مدخل على المسئلة ونحوه بل الوجوب اذا العلم نفى عنه فبما فلو لم يرد  
 وهو مدكور في الرواية الصريحة بسلام عليكم يتقارن السلام فالظاهر هو الوجوب  
 قما هو اصطلاح ان الظاهر الرد بالسلامة لقول السلام عليكم اذا قال المسلم من غير  
 اشكال ونوده الرواية للتقدم وعلى الظاهر والظاهر انه لا يرد عليكم السلام بتقديم

المبرور عدم اتفاوت من العلم وانما حين ولا يقوم في الرواية المذكورة في رواية  
 وكذا بالاشكال والتعريف وسلاما لا يرد وكذا في الرواية وانما الاضطرار  
 فصل بضم ووجه واحد وركعتين مع عدمها في الاول وان الانسان ممنوع في الرد عليها  
 بظاهر الآية وغيره ولكن خصص الاخص بالمسلم كما قيل ان معنى الآية ان الاخص  
 المسلم والمسلم للظاهر والكتابي خلاف الآية والاصل عدم وجوب المعوضين  
 فكلاهما في المسلم يجوز والاخص حسن وفي الكتابي يمكن المثل لما تقدم في الرواية  
 مع احتمال خصص الامر بالمسلم فلا يرد في الكتابي ايضا كما لم يرد لعدم حسن  
 عليهم بل في الفضل وعدم المحبة لمن حارب امر ورسوله وينبغي تنبيه ما في الآية  
 الرواية مثل وعليك قتال فانه ذكر البعض ان السلام على الصليح مستحب وليس بوجوه  
 كانه للعموم وانه اذا سلم على من رد ولو تركه يمكن ان يطل صلوة ان كان وقت  
 السلام مستحقا لا بد كذا اذا كان الصلوة كالقراءة فان ذلك كلام لغوي في الجواب  
 فيكون كلاما اجنبيا معنيا وانما في العبادة مطلقا كما ثبت في الاصول واست  
 علم عدم صراحة العموم ولهذا قيل بان كراهة في الخلا والامام معارضة وعلى مدرسه فالقول  
 هو مقتضى ما على افعال الصلوة ثم بوجوب المراهة في القراءة مثلا فورية وعلى تقدير  
 وجوبه قد يكون مساويا وبين المراهة وعلى مدرسه ان كان نعم مع  
 الكلام عن ان الامر بالنسبة مستلزم للمعنى عن صفته انما هو وقد حققناه في وصفه  
 ثم انه على مدرسه ذلك سعي ان يكون النهي شاملا للمعنى ايضا اذا استعملت الرواية  
 الا ان يرد فيبطل الصلوة مطلقا الا اذا علم عدم امكان رده ولم يستغل قبله بشيئا فانه  
 الا ان يقال لا بد من الجواب الا ان يرد وتبطل فلو تعارضوا سقط وجوب الرد وتبين



الا شتغال بها فصح ان الاول وايضا فيبقى ان يقول بالبطالان مع عدم اذا  
 تكلم بذلك 2 وقد عكس ان مرد السلام من غير ابطال للصلاة بان يصح حتى يصل  
 اليه الراد فظاهر المراد ثم ان كون الكلام الاضني مختصا 2 الصلاة لا يستلزم بطلان  
 لانه متى مطلق اذا انشئ في العبادة معناه ان يكون المنى نفس العبادة فيبطل 2 وحقه تكلم  
 الا انما 2 الصلاة 2 الكلام اجنبي منى عنه بان عرض كالصنيع لم يدل على البطلان في  
 لو تكلم بكز واصب منى عنه وانتهى بذلك ولم يقدركم 2 وقته مطلقا ذكر الجزاء في بطلان  
 يبطل الكل من جهة ترك الجزاء لا من جهة ان المنى في العبادة يبطل في الصلاة المذكورة  
 على معنيتك المنى عن كماله حين ترك الرد لو عاد بعد 2 وقت ما فات  
 المولات التي مع شرط واعداد ذلك الكلام لم تبطل صلواته الا ان يثبت ان الكلام  
 اجنبي حرام ومطلقا وانما قرأ أو كثر أو ذكر غير ثابت بل 2 التي ما يدل على  
 اختصاص ذلك بغير القرآن وكذا الواقع بالاذن المستحب قبل جهاذا  
 كل ان صلواتي وسئلكم ومحاماتي في رب العالمين لا شريك له وبذلك  
 امرت وانا اول المسلمين على المراد بسلكي سائر العبادات فهو نعم بعد تخصيص  
 وصلا اجازي والمرد بالحياتي والمات العبادات الواقعة حال الحيوة والحيات  
 بعد الموت بالوصية مثل التدبير او كون نفس الحيوة والموت يثبتي العبادة حاله  
 له والحيوة والمات خاصة لا لا يتقرر عليها ولا يفعلها غيره وبذلك امرت  
 ان يقول المذكور وبالاخلاص 2 الامور التي في نفسها وقد استنبط منها اليه  
 ووجود كون العبادة مثلا فعينه فيهم بالمعنوم تولى الشرك الظن مثل عبادة  
 الاصنام والكواكب والنحو وهو الربا والسهم وسكل ادخال قصد حصول الثواب

كتاب الزكوة وفيه ايجاز الاول وجوبها ومحلها وقسمها الى  
 ليس الزكوة تولوا وجوبها قبل المشرق والمغرب ان لم يكن  
 والفقهاء المفسرين على خلاف المشرق في الصلوات والقبلة  
 مضافا اليه سائر ما لا يكون الخطا فيمكن  
 ان يكون الخطا لا يتركه فانهم ما اكرهوا  
 الخوض في امر القبلة حتى حولت زاد على طائفة  
 ان الربوا السوء لم يقتلته فاليهود عن ان الربوا  
 التوخم قبل المشرق الى سائر المشرق والقبلة قبل  
 المشرق قال الله تعالى ليس ان ذلك بل المشرق عليه  
 هو من ارض ما بين الامم فمنها المضاف مخدوف  
 اولي فجعل الزكوة في ارض ما بين الامم فوافق ليس الزكوة  
 باليه وجميع صفاته في العلم والارادة والقدرة  
 الصفة التوخم والسمو اليه والعبادة واجبة وجميع  
 باليه قال في مجمع البيان في ذلك علم مراد بالامان  
 الا بكم وفيه حذرت العالم الخ وصدق يوم القيمة حق  
 وفيه الحسنات والعباد والحسنات والنشر والميزان ونظاير  
 الكتب وجميع الامور الواقعة فيه وصدق بوجود الملكة  
 بانها حذرت يوم القيمة يوم مرون وبذلك المشرق  
 وصدق ذلك القدر بالانبياء بانهم ينفون في الله تعالى  
 وانهم معصون في الدين وصدقوا بالانبياء وانما المشرق



على أمن ان فاعطى المال مع حبه الى امره احب اليه  
 عنه ص لما سئل عن الصدقة افضل وان توتيه فانت  
 صحيح صحيح فاعطى العيش وتحتى العيش او على حبه  
 لوجهه والقرية بل الله وهذا انما في جمع الباعين عليه  
 المرتضى والى ما يقع الله احد وهو نكاح انكساق في الفهم  
 او حياطة واثار والجور والوفور الغنى كرامة المعطى  
 او قرابة النبي فانه ورد التوارى العظمى لا عطاوا القرام  
 لانه تصدق وصله الرحم وكذا اصل قرابة رسول الله فانما  
 تصدق وصله رسول الله صلى الله عليه وسلم والى الله لا  
 يبلغ ويرافى الحيوان ما ليس ام كذا اقله في جمع الباعين  
 وفيه ايضا فيجوز ان يكون معطوفا على القرى فيعطى المارة  
 تكلفهم لانه لا يصلح ان يصل الى الف لا يعقل او يكون  
 على ذوق القرى فيعطى المارة انفسهم فلا غنى القرى طاروا  
 ومنع اعطاء المال لما طفا كسبا المارة غير طاروا الان يكون  
 الواجب وكذا يستل اعطاء لكل تكلفهم حبه لا يكون ولا  
 فيسعى الاعطاء للولى ولا يبعد الاعطاء على تقدير عدة التواضع  
 عليهم وهو الوطى انفسهم عليهم غنى بعد عدم العرف فاعطى المارة  
 لم تنفعه اعطى ما قاله واما السيل في القطع بسفره على اهل  
 غير قادر على الرواح للاله وان كان غنيا لانه ولعله شرط  
 عدم قلته على الصدق فانه الذي يملكه يسير ويحق والى اهل

الفقر

الفقير الذي سأل فهو اخفى المسكن والطان الفوسط  
 في الجميع على تقدير الاعطاء والى حبه وترك لعدم  
 الاشياء كما قاله في ذوقه والى اعطاء المارة  
 المارة فان كانت في العبد والامام وتعلق بطلبها والى  
 تحت الشراء او المكاتبين فقط والاولى والى والى  
 وكذا البرير فاقام الصلوة بحدها واولى وقابلها  
 الشراء المعين فاما ويرافى الزكوة مع الزكاة  
 فاما انفس عطف على امن كما قبلها والموفون انهم الموفون  
 بعدهم فهو من سيداء تحذوف الى الذين ذكروا واصحاب  
 البرير الذين يوفون بما عاهدوا الله ويمكن ان يعطى  
 والى الذين انفسهم لا يعطى بماله كما عاهدوا الله  
 الصابرون انفسهم الى الحاسون انفسهم ما كره في الباعين  
 والى الذين انفسهم لا يعطى بالعلم وحده الباعين  
 الصابرون قتل العدو او الله والى الله والى الله  
 الصابرون كما ان الموفون مرفوع بالمجد ولكن وجود الواو  
 فاعطى الموصوف بالمجد والمرفوع به لانها صفتان في  
 ان يكون الموفون عطف على طاهر او كانه استثنى في  
 الصابرون عطف على اقرانهم والصابرون معذور  
 الصابرون عطف على اقرانهم ولكن لا الواو اخذ المصنف  
 بعرضه الى تقديره في الاخرة كما عاهدوا الله  
 الموفون عطف على اقرانهم



امن واخرج الصار من مضمون الاضطرار والاضطرار  
 الفضل القوي الشايد وقهر الصارون وقهر الموقر  
 والصارين اولئك الذين صدقوا الله وصدقوا بالاضطرار  
 المتقدمة هم الذين صدقوا الله فيما افعلوا وعاشوا وصدقوا  
 القتال اوهم الذين صدقوا افعالهم بناتهم وهم المتقون  
 بغيرهم عن نواحيهم وسائر القربا وعلى القربا والمقربا  
 المملوك ويحتمل ان يكونوا من القربا من القربا والواحدة  
 والمقدور والاضطرار وانوا الزكوة اسارة الله او يكونوا  
 ملائكة الله المخلصين لا والبيان المصروف والناحية لبيان  
 البعد فقط او يكونوا الذكر على هذا الوجه والتمسك بالانعام  
 فاما في جمع البيا والاية دالة على حوز اعطاهما الزكوة  
 الموقر غبطة عند الاعتبار بحضرته وعظم الصدق  
 واليقين في فعل الخد كونه وذكركم انهم غفروا عنهم  
 واعلم ان ليس الاله دالة على حوز الزكوة ولا على حوز  
 شي في المذكور لا تغفها غيبة وتكررها على الامور المذكورة  
 فيعلم ان حوز موضع آخر في كان فيها احكام بعدد ما  
 مؤان هذه الاحكام بغير غيرها مفصلة ولكن ذكرتها  
 لمساكنة في عدمنا القربا كواستقامتها على قوا حتى  
 تاتي والاية حلفه الملائكة الا ان اية بارها والاعمال  
 صرحا وضمنا فانها بكتبتها وتوحيها بجملة وتلك الشا  
 صرحا الاعتقاد والمعاني وتلك الشا بغيرها  
 الا وركب قوله من ان الاله بنسب في الثاني بقوله

واي

٥٨ واي الى لقوله وفي الزكوة والى الثالث بقوله واما الصلوة  
 فخرها وتلك وصفت المستحق لها بالفضل تطلب اليه  
 ايمان واعتقاده وباليقين باعتقاده وفكرته للخلق  
 وتهدى لفعالهم ونقاصها وكان الله ان يقولهم في عمل  
 هذه الآية فقد استكمل الايمان فيها وفيه دلائل على  
 اعتبار الاعمال في الايمان كماله الثاني وقيل للمسلمين  
 الذين لا يؤمنون الزكوة وهم بالآخر لهم كافرون  
 فيها دلالة على حوز الزكوة على الكفا لاية نه من  
 ان لا يصف بعد ما يتا الزكوة وخلا في ثبوت الوتر لهم  
 ولكن علم في الاجماع وغير عدم الصم منها لا بعد ان لم  
 علم الاجماع سقوطها عنهم بالاسلام ويدل على انهم  
 الاسلام بحرف قبله واما دالة الله على كونها  
 كافر فيها كتحققا في هذا اسفارهم في قوله وفيه  
 هم كافرون فانهم يدركون كافر الموقر لعدم الاية وذلك  
 لم يكن الا مع الاستحالة بالنصر والاجماع ولكنها كلفنا  
 فيلقوا الابهاء وفي الاية فان كانوا كافرين بالاحكام  
 فيما ملقوا بالعلم والذكر بكون الذم والقسم والاضطرار  
 في سبيل الله فيسبهم بعد ان لهم يوم يجرى الحساب  
 الموقر في الارض ولعل المراد منها حقيقة لعدم ثبوتها  
 ولا تنفقونها ما ان للمقرب ولعل الضمير للمقرب والاموال  
 او فعل واحد في الذم والقسم والناحية ما فصار القسم والاعتبار  
 التعدد والكثرة وقيل للقسم والاعتقاد فربا وفيهم كل الذي

التوبة  
سورة



بالطريق الاول والآخر يستدقق في معنى الرطوبه وفساد  
 مع الماء بل يوم يحتمل ان يكون غطافا بقوله فليس وان يكون  
 صفة عذرا او انهم ان كان يوم يحل وظرف لها واقتضاه  
 الاعضا لان الجبهة كانت في الاعضا المقادير المتوالية  
 والجنون عن الايمان والاشياء والظواهر غير المتكلمة  
 فلا يثبت في الكبرياء بل في غير ذلك فمما لا بد ان يكون  
 الاية بقوله يقولون لهم خذوا حذركم هذا ما كنتم والظواهر  
 في حكم الكثرة وعدم الاتفاق في غير ذلك في يوم والامانة مع  
 ان الرطوبه عدم الفسخ فيحتمل ان يكون الكثرة وعدم الاتفاق  
 عن عدم الزكوة فيكون في الاية اشارة بحمل الرطوبه الزكوة  
 وبما يتأخر النص في القدر يخرج وبما يخرج منه علم الاجتماع  
 والاحياء ويدل عليه الخبر عن اهل البيت عم والتفصيل في  
 الكتب الفقهية فليطلب فيها ويدرنا بعد ذلك الاية على  
 ان عدد الشريعة التي في الاية بعد احكام الجهاد والاعلام  
 قبول الاتفاق على الزكوة والكفار بقوله فلو لم يوافقوا  
 طوعا او كرها لم يتقبل شكرهم قطار للكفار والافانم  
 طوعا وكرها وادى في عدم العبور والمراد باليقين هو الكفر  
 حاله في يومه واما ما فيهم الاية وقال الله المراد بالامانة  
 هو الجحلا الاثبات والطلب فيكنا دلاله على عدم قبول ما  
 يعتبر فيه التوبة منهم فمما في صحة وقوله ويدل على ذلك  
 وقوله يقول العباد كمالا وكريما قوله ولا يؤتون الصلوة

الاولم

في قوله لا يؤتون الصلوة  
 في قوله لا يؤتون الصلوة  
 في قوله لا يؤتون الصلوة  
 في قوله لا يؤتون الصلوة

الاولم كمالا ولا يتقون الاولم كمالا وهو في حق العباد  
 المكون عليها مثل الصلوة جراد الكون التي تأخذها الامانة  
 فمما لا بد الا ان يقال انه يؤخذ في الظاهر وكلف فلو لم  
 لم يتق به الاية بل في عدم سقوط في الدنيا انهم كمالا  
 كلامه خلاف ذلك فمما لا بد ذلك مثل الزكوة والاحكام  
 غير بعيد حيث انهم في الناس يمكن اخذ منه في وراثة  
 وتشفاع النبي منهم فمما لا بد في ظهوره سواء الاية غم  
 يقوم مقامه في العبادة المحضة المحاصير الاخلاق في عدم  
 السقوط الامع وجوده فاحصل هذا الاية والاعطاء  
 عن التكليف في الظاهر عدم حواجز تكليف من اهل  
 كماله في الامور فمما لا بد في الرابع وهو اهل حواجز الامور  
 في حكم صفة المنفعة التي في قدره في امواله فمما لا بد  
 في كماله في قدره في كماله في كماله في كماله في كماله  
 عن الضد في الاعطاء فمما لا بد ان يستدرك في كماله  
 في قدره في كماله في كماله في كماله في كماله في كماله  
 وعنه في كماله في كماله في كماله في كماله في كماله في كماله  
 وجوبه مثل الزكوة والكفر فيكون اذ اعطاه اعتبار الكسب  
 والاخراج الثاني في كماله في كماله في كماله في كماله في كماله  
 الاول في كماله في كماله في كماله في كماله في كماله في كماله  
 النبي في كماله في كماله في كماله في كماله في كماله في كماله  
 وغرضه في كماله في كماله في كماله في كماله في كماله في كماله  
 عليه وسلم في كماله في كماله في كماله في كماله في كماله في كماله

القول

الصلوة











فيمثل الواجب الذي يكون المخرج في الكسب تجاها الذليل  
 وفيه بعد الثالثة فانما القوي غم والمكسب والميسر  
 ان يعطى حق يولد الحق في القوي صلبه الرحم بالنفس والمال على  
 الوجه الذي يملكه يلقى ويحتمل وجوبه الا في تخصيصها  
 بالابوين والاولاد لا في احوال الاجماع واختلافهم هو المكسب  
 وان السبل يحملان يكون التلوم وبالميلق اذ ان السبل  
 وابن السبل وقيل معناه با فاعطى ما يحق وجوبه وقوى  
 قوايتك التي جعلها الله لهم <sup>في الاموال</sup> <sup>من الاموال</sup> <sup>من الاموال</sup> <sup>من الاموال</sup>  
 سعيد وعنه انها لا تزلت سلمه الام على النبي ثم اعطى فاعطى  
 عم قد كاتس له التها وسوا المروي عن ابي جعفر وان عليه عم  
 وقيل انه خطا في وقعه والمراود بالذي قرأه الرحم وسوا  
 يصله الرحم بالماء والتفصيل المكسب والمسا في المحتاج  
 ما فرض الله لهم في ذلك كذا راء اولاً فيتمثل ان الاموال  
 ويكون المراد اعطى انفس الواجب الابوين والاولاد في التلوم  
 المكسب والسبل ونحو ذلك ما يجب اجماع ونحوه والرحم المطلق  
 فيمثل اصل الواجب المندوبه للاقرار وعنه فيمثل التفضل  
 والسياسة غير هذا ذلك في الذين يردونهم الله واولئك في التلوم  
 ان يعطوا الحق ونحوه فيمن يريدها الله دون الرأى والسلم  
 فانه شديداً يريدها واولئك في الذين يردونهم الله الفايوزون  
 يتوارى بهم والفرقة وما ايتهم في رتب التلوم وهذا الرأى  
 قولان احدهما انه باحلال التلوم لوط الرجل العظيمة او يدير العدة

ليشتر

ليشتر اكثر منها فليشتر امر ولا وزر عليه غير انهما في طائفتين  
 وهو المروي عن ابي جعفر غم والقول الاخر الرأى المجمع  
 يكون كقولهم نحو الله الرأى او روى الصدوق في قوله يردون  
 وجه الله ولا اذله على شرط ان لا يملكه الاتفاق فكأنه انهم  
 فابهم الرابع انما الصدقة للفقراء فيها دلالة على وجوب  
 المروى وهو من غنى في علمه اللام للاختصاص في الجملة لوط المطلب  
 والتعلق لا المكسبة لا مصل عدم المكسب كون اللام لا مصل  
 الرأى وفي سبل الله فان في ليس المكسبة لنداءها الا انما على  
 بيان المصروف والاختصاص لا المكسب والاطم البسط على جميع  
 الاضمار وفي التلوم منهم ونزول المال في الاختصاص بغيرهم بغيرهم  
 بل لا يعطى بعضهم في التلوم <sup>في التلوم</sup> <sup>في التلوم</sup> <sup>في التلوم</sup> <sup>في التلوم</sup>  
 لا العتق ونحو ذلك لا يجوز توارى المكسب في التلوم والاختلاف  
 الاجماع على الاط والمراود من القفا او المال كمن ساء واحداً على  
 للمالكين لا فائدة منها للمعنى الاسواء والمراد بالصدق  
 قوة التلوم ولغيره الواجب تفضيلهم لوط الصدقة والتلوم  
 هو الذي يجمع التلوم ولا يشترط فيه الا العمل بظاهر التلوم في  
 الطائفة من الفقهاء التي يعطونهم بعينها المكسب التلوم  
 يشترط فيها في الاذلة في الرأى المراد بالصدق التلوم  
 في التلوم وتعلقه بارتباط البعض كونهم تحت التلوم وتفضل الكسابة  
 وظاهر الامم خلاف ذلك وينبغي ان يعطى الامام او المال في  
 الكسب بعد الشر او يحمل التلوم في الشر او الغارم به التلوم  
 علمه دين وليس عتبه وظاهر الامم عدم شرطه في التلوم

سورة



ان العقل اذا كان له ادراك  
الصدق والاشياء

الاشياء

ولا يجوز وجودها جميعاً ولا ان يرفع احداهما بالآخر والى  
الباقى بطريق الطارى او لا في ارتفاع الطارى لقيام الباطن  
والخلاص لا يجوز ان يرفع الطارى لارتفاع الباطن فيمنع  
اولاً ان لا يرفع لغيره ولا يجوز ان يرفع الباطن لارتفاع  
وبانياً علمه قدم ذكر ابطال ارتفاعها وثالثاً التفتت الى  
المعروف وبالعكس وطريقان الصدق كقولنا رابعاً الى ما  
يحتمل الثاني والطارى على الثاني الاول وهو ان لا يرفع  
الكفر بالاثبات وبالعكس هو صريح القرآن والاختيار في علمه  
بل وجوده الاحباط مطلقاً فيها وسأولاً ان هذا بالحقيقة  
بطلان استحقاق الثبوت والعقارب الاحباط فاعلموا ان  
ان الخلاص ليس بحكمه فانه ليس بطريق الاحباط لانه انما هو  
الاستحقاق وانما ان الاحباط ليس على تقدير الاستحقاق الشرعي  
وما اطلبه في ابطال الاحباط مطلقاً وقد كان لطلب ذلك  
ينبغي ان يقولوا لا يرفع الباطن بالطارى كما يقتضيه  
ودليله ولا يصح الدليل احضار المسمى وهو ظاهر فاعلموا  
اننا نعلم ان الاستحقاق العقل اصلاً ان دليله في الشرعي  
ايضاً فان القابل لم يدع الاستحقاق عقلاً او غير مشروع بل يدعي  
العقل بحكمه بغير دليل وجود الايمان الكسوف الذي علمه ذلك  
والقرآن فيكون ذلك فاعلموا ان الاستحقاق لغيره وبما كسبه  
ذلك كونه حجة لا لا سلم مدعى ان ذلك الاستحقاق لا علمه

بغير  
الاشياء  
الاشياء  
الاشياء

والاشياء

ع ٩

ولا يستعاض بها في اثبات الواجب العقاب  
ليست اسبغة استحقاق في غير تقدير العقاب فاعلموا  
في ذلك وهو ان تقدير العقاب ليس اختياراً فوات في  
هذا العلم فان الايات والاخبار يستحق بها العقاب  
العبد ايها المسلم يامر ويمنع لا استحقاق العقاب  
لا حتماً لا يتفضل فلا معنى للعقاب بغير استحقاق  
وسقط في الحقيقة لا معنى لتقدير العقاب في تقدير العقاب  
ولا لعدم استحقاق التوارى العقاب بالعلم وهو ان  
السلطان وسائر القضاة الحجة والاشياء  
كالحق في الاشياء وان ما يدعى الاحباط فاعلموا  
والاعمال وما يرفع فاعلموا ان الله يعلم ما يعلم  
الاشياء او بطلان العمل شرار حكمه انما هو  
وتجربوا ويحارون على ذلك العمل على تقدير الاستحقاق  
على تقديره لا يتفضل في ان الظاهر ان الله اعلم  
اخفاء الصدق مطلقاً وبدل علمه بعض الروايات  
انهم مثل هدية السوط في غضب الرزق وطلبه  
كما ظن الماء الساود وتوقع سبعة ايام في البلد  
وقوله عن سبعة نظم الله يوم لا ظل الا ظله الامام  
العدل وصحابته في عبادته الله مع ورعهم واليه  
مغلقين بالسجدة بعد الله ورجلان يحيايان في الدنيا  
علمه في رعايته ورجل وعنه امرأة ذات منصفه فقال  
انها في رعايته ورجل وعنه امرأة ذات منصفه فقال  
تفهم بعينه ما تتفق سماعه ورجل وعنه غايها الى حد



في الخلق ففاضت عيناه والمهتدون الصغار الاظهار  
 2 الغرض اول سبب في المال الطاهر قلن في الحق  
 لرفع ثمة عدم الوقوع وبعد عن الربا والان شفع القاس  
 في عدم الاخفاق في غير ما التمس الربا والمروءة انما  
 ان صدق القول اخفاها افضل وانما الموضع فلا بد  
 الربا في ثمة السبع باخفاها في اظهر افضل وباراه  
 في جميع السبع على ابراهيم بمكان للالصاء قال  
 الزوم الزوم يخرج علامة تدفع علامة وعبر الزوم فيها  
 سوا فهو افضل فان شئت سمعته او سمعته من غيره  
 وتفصيله وانما على علمه ومعلومه هو الربا في الزوم  
 المعروفه كافي سائر العبادات الموقوفة ولهذا اشترط في  
 النية عنه ولو كانت النية كانت مختصة بهم التاليف  
 سورة انما في الاخر وفيه ايات الاوالة ما تنفقوا فيه  
 فيها على الاتفاق في غير ما كان المار ان ذلك تنفق  
 لا للمنفق عليه وانما في نية الاجراء في الدنيا  
 واخره لانها ايات الامم بالنفق قوا وما تنفقوا  
 النية في نية فانه العاقل الذي احسنه في  
 نفق في احد بالنفق او عمل ما تنفقوا منه للفقير او كفي  
 غير المبتدع في نفق في النفق او لا بالانفاق  
 الذي هو خير اذ ان يبين المنفق عليه انما انفاق عليه

حذر

خير فقال للفقير احتمل ان يكون الفقير هو الفقير الى  
 للفقير اخيرا او سمع كون ذلك للفقير كاصقاه اي قد  
 ليس لهم نفقة الا فيسلا وقوم واحصر والنفقة تبتل  
 الله بعض نفقوا انفسهم الكسب والنجاة وغيرها للفقير  
 للجهاد او لطلق العباد لا ينفقون على الرواح  
 في النجاة والاكلا لا يستغفرون للجهاد والعبادة مطلقا  
 في النجاة على حالهم اغناهم عن نفقة وعدم وسواهم  
 جملته لا ينطبقون على الجمل افسروا او صلبه في الذين  
 او حال وكذا في نفقهم بعلاماتهم والنفق  
 وصفة الوجه كان الخطا في سوا الله صم وكل في  
 تيا لم في شأنهم ولا بالنفق العاقل كافي الى الجاحا  
 اما مصدق ان الاخاف سوا انما في سوا السوال بحيث  
 لما لم يستول حتى يعطيه ولا ينفق الا باعطاء في  
 بغير محلق في النفق لا بالنفق انما بالنفق  
 فلا بالنفق في النفق وبلغ وقيل المار في النفق  
 والاخاف جميعا وتقرظ طام العرش في هذا الكتاب  
 لو فهم ولا لا ينفقوا في نفق سوا انما في النفق لا بالنفق  
 بسوا ولا بالنفق في نفق سوا انما في النفق لا بالنفق  
 بل للنفق في نفق في نفق في نفق في نفق في نفق  
 في نفق في نفق في نفق في نفق في نفق في نفق







للقول ان الله به والظفر اموالهم جميع الاموال ودر علمه  
 القول ايضاً وكان معنى الآية الاتفاق في النهار  
 وعلمانية وكذا في الليل وعلى حصول الترتيب في ذلك  
 للالاتفاق مطلقاً والمبالغة في ذلك في عدم تركهم  
 جعل شي ما في الاقوال اما لئلا او نهاراً وكذا  
 العلانية وبالعكس في ما لا ينفك في قولهم تعالى  
 عندهم ان ذلك بالاتفاق وفي الوان الغزو والار  
 السوفى اما ما لم ينفك في قولهم ان العبد لا  
 يستحق شي ما يعلم باطله ونجته الاجر والتمتع  
 وان ذلك امر بالاتفاق وانما لا خوف عليهم في اموالهم  
 ولا هم يخشون فيه مع علمهم في ذلك انهم لم يترددوا  
 فيه كما لو لم يعلموا الايات والاختيار في حكمه وبالحكم  
 عند الله اليوم سلمته تعلم في الدين من وجهه لا ينجيه  
 للاراشاد وقع ذلك المنفق المذكور ان في ذلك  
 كلم بالاتفاق المذكور في الاتفاق امر اعظم  
 عند الله وان الله اتماما الى الفقر او في الاختيار  
 ما يد علمه الثالثة لو لم ينفك في اموالهم  
 طلب الجوار وانما لو لم ينفك في اموالهم  
 جمع اليه في قوله والتفق الظاهر في الامانة والكونها

٩٧ اخراج التي عن ملكه سبيع وبقية وصله وغزوه وقد غلبت الوف  
 على اخراج ما كان في المال من غير اوزق ولعل المراد بالوالدين  
 اعم من كل من يواسط او يلا واسط او عقيقه او غلبه  
 اقرار المنفق عنهما واليتيم طفل الاله والكنيسة  
 تقم الزوايا السيد في المنفق به ما اذا انفقوا بعد  
 وذا جنة وبما علة لفظ واحد ينفقون ينفقون وما في  
 متفقته لمعنى الشرط وانفقته صلتها في بيان ما في  
 العابد المحذوف فملوا الذين خبر سيد المحذوف في مجموع  
 وصح دخول الفاء لتضمنها معنى الشرط قال في الجمع  
 انها تلي في معنى الجمع وكذا شيخنا في انما الكسب  
 يا رسول الله بماذا الصدق وعلم في الصدق وقا في الله  
 هذه الآية والمعنى يسئلونك يا محمد اي شي ينفقون  
 كان المراد ما ينفقون على وجه كما في قول المنفق  
 عليه ايضاً والقرينة انه كان في سؤاله وان المنفق  
 وانهم قد كلفوا الجوار في انفق كلفا ما ينفق  
 والمنفق عليه لانه ما ان كل ما انفق في حق من اذن  
 انما المنفق لا بد ان يكون خيرا ان لا فهو قد ينفق  
 العلم بما سمى خيرا وانما في طرف الله لا احد في الجوار  
 ان يقال انه ترك المنفق في المنفق مع ان السوفى  
 المنفق للمساكين لان الله هو بيان المنفق عليه في  
 السوفى عن المنفق فان ان شي كان فهو ان قال



في الكشاف عن السيد بن شيخ بعرض الزكوة  
 واعترض عليه القاضي انه لا ينافي الزكوة في شيء  
 والظان المراد انها كانت نازلة في الزكوة ثم نسخت  
 بيانهما بآية الزكوة ولهذا البت فرض الزكوة في كل طرفة  
 بيان المفروض ويؤيده ما قاله في جمع البيان وهو ان السيد  
 الاية واردة في الزكوة ثم نسخت في بيان مصارف  
 الزكوة فالمنافاة حاصله بالمتعارف الاتفاق على الواجب  
 مع عدم جواز اعطائها اتفاقا فاحتمل ما قالوه كذا  
 بعض الافراسيهم الاولاد فما يمكن حملها على الزكوة  
 الواجبة المتعارفة الآن فممكن حملها على الاتفاق  
 الواجب اعم من الزكوة والنفقة الواجبة للوالدين او  
 يكون المراد بطلان الاتفاق الواجب في المندوب  
 والواحد المندوب يكون اعم والواجب يكون مخصوصا  
 بغيرهم او يكون المراد بالاتفاق المندوب لا غير الله  
 يعلم بما ارادة الرابع سئلونك ماذا استيقنون ان  
 انكم نصبا الفم عن من الجوع والشيء صلى الله عليه  
 عن النفي في الجهاد او الصدقة وتحمل الامم ايها  
 يتفق فكل العفو او اتفق العفو وهو افضل عن  
 الاله والعباد او التفضل عن العفو او الواسط

فغير

فغير اسراف ولا اتقية وهو المروي عن علي بن عبد الله  
 او اتفقوا عن قول السيد بن شيخ عن الباقر ع قال في شيء  
 الزكوة وبه قال السواد اطيب الماء افضل كذا  
 في مجمع البيان ولا يترك في بعد الفسخ لانه خلاف  
 الاصل والمنافاة غير ظاهرة الا بالناويل قال في الكشاف  
 العفو يقتضي الجهد وهو ان يتفق بما لا يبلغ اتفاقا  
 منه الجهد واستقراغ الوسع يقال للارض السلام للعفو  
 وعن النبي صلى الله عليه واله ان رجلا اتاه ببيضة من  
 ذهب فباعها فبعض المغازي فقال خذها مني صدقة  
 فاعرض عنه رسول الله صلى الله عليه واله فاناه من الحجاب  
 الا بغير فقال صلى الله عليه واله فاعرض عنه ثم اتاه من الجانب الاخر  
 فاعرض عنه فقال بآياتها بغيرها فخذها مني صدقة  
 بل خذها الواصية لك او عقرت قال بجوابه بما لم  
 سلم بصدقهم ويجلس يتكفأ الياسر انما الصدقة  
 ظهر عنى ولا يخفى بعد هذا الخبر انه بعد خلقه صلى  
 الله عليه واله ذلك فغير ذنبه وعينه في القاع البقر لكل  
 وايضا في الاخبار ما يدل على نفي الصدقة عن جسد وجميع  
 والاخبار التي تدل على مواساة الاخوان والتوسيم  
 فيما في ذلك ويكفي في ذلك فعلا المؤمن واسلم بيمينه صلى الله عليه  
 حتى ليت سلا في وقوله ويورون على انفسهم ولو كان بهم خصاصة



اي حاجه ولكن بوافق الاول ولا ينسبها كل الباطل  
 ومثل خبر الصدقة ما ايقظ غنى ولعل وجه  
 الجمع اعتبار الاستحسان فكل من يقدر على الصبر  
 ولا يجترع الصدقة السوال وارثا لمخدوعا  
 ما يصدق به بجهده افضل وفلم يكن كذلك فلا او  
 بالنسبة للعباد والابلاء وعدمهم الله يعلم كذا بين  
 الله لكم الايات والحج في امر النعمة والحر والحر  
 المذكورين في صدق الله او يطلع احكام الشرع بيان  
 مثل هذا البيان لا يبين لكم الايات والادلة التي تور  
 الدين والدين فلكذلك صفة لتفوقوا بظهور  
 لكي تفكروا في اتوريتكم ودينكم وتفهون بها وحتما  
 ما هو الاصل وانفع لكم مثل الحق على اي وجه تفكر  
 في الدارين فيؤمنون القابها والكبرياء تفوقا ويحيى  
 ان يكون اشارة للقول كنهها الى ينفذ الى الشفاء  
 في عقاب الله في الاختم والنعمة في الدنيا هي الاختار  
 الشفع القليل القابل على العقاب العظيم الى ما اياه  
 الذين امنوا التقوا اما رزقناكم وقبل ان ياتي يوم  
 بيع فيه والاخلد ولا شفاعة والكافرون في الظالمين  
 الى اتفقوا بها الذين امنتم محمد وما جاء في مكان  
 حصصهم لانهم المتفقون فان التقات ايهم

مكلفون

59 مكلفون بالفروع على المذهب الصحيح فكان امر والحياب  
 باخراج النعمة مثل الزكوة ونفعها للعباد الواجبة  
 ضرة المال الحج ومن سد جوعه المثل وبالحكمة تجمع  
 الواجبات المالمه قبلت علو حود الاتفاق في التحمل  
 وحسن بين الاجماع في الواضع المعينة في بيان اناني  
 يوم النعمة الذي لا يكون فيه بيع اهل الحق في الدنيا  
 فانه بالاتفاق في الدنيا والقوة العظم والقاط  
 العقاب الاليم والاخلد اي ولا تحب خسر بغيره اخلد  
 واجبا ولم يرد له وكم علة لذلك في اخلد يومنا الا  
 المتفق كما قال الله تعالى الاخلاء يومئذ بعضهم لبعض  
 عدو والا المتفق ولا شفاعة هناك الا ان رضوا او  
 اذن لهم الله ان يشفعوا لهم كخط ما في ذلك اذ قد لا ياذن  
 الرحمن لكم بالشفاعة ولم يكونوا افراسها او لم يشفع لكم  
 وشارك بالاتفاق مع الظالمين فبعد عن تارك الزكوة  
 بالكافر للمبالغة كما يبين تارك الحج فيه فهو اذ كفر  
 فان الله غنى والعالمين انهم خسر انظروا فيهم  
 للمنافع والاشارة لكل كالا لاهتمام بحال الاتفاق  
 ويحتمل ان يكون بهذه حكمة مستقلة ويكون النعمة الا  
 بان الكف ظل عظيم كما قال الله تعالى ان التواكل  
 عظيم لانه ظلم على نفسك الكافر كما ان غنى العباد  
 والوقوف في الشفاعة الا بغير بالحقية وان يوم



هم الذين ظلموا انفسهم لا الله ظلمهم وكمثل ان منهم ان  
 ترك الاتفاق وظلم لكن الظلم ظلمات عظيم وهذا  
 بالنسبة اليه ليس ظلم بل محتمل ان يكون الاتفاق  
 سائلا للواجب والندب كما قيل وليس كذلك بعد  
 امر يعلم ان مثل الذين يتفقون احوالهم كمثل  
 حبة اذ شئت سبع سنابل في كل سنبل ما فيه  
 والله تعالى لم يرد او امر واسع علم ان مثل حبة  
 الذين كمثل حبة او مثل الذين يتفقون مثل زارع  
 حبة اخرى سبع سنابل في كل سنبل ما فيه  
 يعني ان التفقة في سبيل الله اي الجهاد او مطلق  
 الذي يستحق صفته واسمها يغفلون في اي فعل  
 هذه الزيادة لم يرد او انه زيد على هذه التي  
 واسم واسع علم ان هو لا يقتضي علمه باستقلال  
 والزيادة لا اختلاف المتفق وقدر اتفاقه وتعبه  
 في حصيلته فثبت ما لم يعلم وحاله ويمكن ان  
 يكون هذه باعتبار التفصيل والتميز والاعتبار  
 التفاوت في حال المتفق على الامور والاختلاف في حال  
 المتفق عليه مثل اضطراره وصلاحه وقرائته وكذا  
 وطريق الاتفاق فيكون سواي لا يكون صافيا فلا

ينافون

يمكن ان يكون  
 اعتبار الاتفاق و...  
 ما يختار

٧٥  
 ينافون فحاجب الحجة فاعترض اسئالا واعلم ان هذه  
 وما قبلها وما بعدها فلا يأتى المتفق مدركا للغير  
 والتميز في الاتفاق وانما لا يرد كونه حال الصالح  
 وخالفوا في الربا والمزاج الا انه وانما يتطلم ان  
 قوله تع الذين يتفقون احوالهم كسبيل الله لا  
 يتبعون ما اتفقوا بينا ولا اذ لم يأتهم احدهم  
 بهم ولا خوف عليهم ولا هم يحزنون الميزان يعني ما  
 عاينهم اليقين ان يكونوا في السبيل او لا فلا يرد  
 ان يتطاولوا وعلمهم برفع ما اتفق عليه وبالحجة  
 معلومان وما ذكرناه لغرض افرادها وهي تدبر  
 الاجماع والافراد كما نوضح في الاخرى سيجي وفيه  
 تأمل سيجي ولا يبعد انها كما يطلان الاتفاق بطلان  
 غيره ايضا والاشياء ما ياتيها كان متلفضا حجة  
 شخصي وتعلمه وتخلصه من جهة وتقطعه وره الغيبة  
 وتعرفه واستعمال الخلق الحق بغير ما في الحق فما نقل  
 بالنسبة والمكافاة قد علمه وبالحجة جميع ما يمكن ان  
 يعادها ما وقع بها للاجر والحاصل ان مقتضا  
 الامور الموجبة للتفقة الا ان كثير من الناس  
 يذكر غيره احسانه وعدمه بصنيعه وهما على ما







بعد شدة فزالت على الغنيم التي منها الخمر الأول  
وخصف الاتفاق به عم على الثاني كما يقول  
الصحاح وخصف الاجز اليه عم لمن ساعده في  
المر على التات وعلا وهو الننون واصلاح  
ذات نية فطلقا وهذا قد يكون واجبا ويا  
الامر بالمعروف والنهي عن المنكر اذ كان خلافا ترك  
واجبا ان اراد احد الخصم ذلك وقد لم يستحبا  
للمعروف عدم كرهه وحصوله فغنى عنه عظمه وحسنه  
بليغ في اصلاح الخلق والمواصاة والله اعلم  
غير هذا الاية والاختيار مخونه بذلك بحسب لا يمكن  
الخروج عن عمدة ذلك الا لمن وفقه الله فاوليا به  
واختياره ببالغ في التفرغ والخشوع والخوف حتى  
انه يعلم منه ان الايمان لم يحقق بدون العمل عند  
ذكر الله لقوله تعالى انما المؤمنون الذين اذا ذكر الله  
وجللت قلوبهم لذكر الله ويحتمل ان يكون المعنى الخوف  
والطمع عند ذكر الله وتوابعه وتتم عقابرة الاسماء  
والانتهاب والارتجار فيحتمل ان يكون ذلك طائلا  
الايمان فيكون المراد انما المؤمنون الجاهلون في الايمان قال  
في الدليل عليه ولما لم يكونوا صفا في الدليل  
تأمل فان جفا حوت يكون معقولا مطلقا في كذا

لخصم الجليل كما ذكره اربعة مملوكين شرط لطلق  
الايمان فان شرطه فهو الامر والنهي عن المنكر  
والطمع المتولد والخوف والعقار كخوفه في  
واذا ملك عليهم اياته زادت ايمانا عن ايمانه  
ايه فاما آية اسم العالم على الله وصفاته زادت ايمانا  
وهذا دليل على قبول الايمان الزيادة والنقصان  
ويذكر على انه لا بد من التوكل في الايمان فهو على ايم  
توكل على الله اذ ذكر اسم كقوله وعلى هم متعلق  
بمتوكلين لا ينفقون ايمهم الا الله اسمهم ولا يحزنون  
ولا يحزنون الا الله ولتختتم لهذا المحنة وما افاء  
الله على رسوله منهم ارجا الا ان يوافوا الله اعباده واجمع  
واعطاه اسمهم ولا هم في الكفار وجعل فيهم  
ما اوقعت عليه اي فاجرتهم على حصيلتهم وهم  
الوحيد وهو ربة السموات والارض والارض والسموات  
عليه وانما من علم ارجله والمعنى ان ما خول الله رسوله  
اموال من النظر في لم يحصلوا بالعتا والعتا ولكن  
الله لم يسطر له على فزيت الله على طرسي قدس  
ولكن لم يسطر له على ما في ايدهم كما لم يسطر له على ايد  
في الامر فمؤثر اليه فهو حبيب بعض انه لا يوفق العتال  
التي لم يسطر عليها واقتضت غنوة وقد اذ كانه ظلموا الله  
فزلت كذا في ذلك فيه تأمل اذ سيحج حتمه فليس امر











فان ظاهرها انها خبر يكونه ما من وجعله المعنى الامر يعني ولكن  
 يكونوا قد دخلوا في الاستغناء عنه ليعبر به انه قيل معناه ان  
 دخله عارفا بجموع اوجهه الله عليه كان است يوم القيمة العقاب  
 الدائم ويؤيده ما روي في الكافي في الاثرين من عبد الله بن  
 قال استغنى الله عن غيره وجارده فدخله كان است البيت في ذم  
 فان دخل الحرم في الناس حرم الا هو في خط الله ووجهه في الحرم  
 والطريقان مسك لوان يباح او يودي حتى يخرج من الحرم  
 كواحد من الحرم وفيها لا يملكه لغيره من الحرم في الحرم  
 في الآية بل ذكر الحرم فاعلم ان الله است في الحرم في الحرم  
 عمرا جعل الله في الحرم في الحرم في الحرم في الحرم في الحرم  
 وغيره في الاثرين في الحرم في الحرم في الحرم في الحرم في الحرم  
 ابراهيم في الحرم في الحرم في الحرم في الحرم في الحرم في الحرم  
 ابراهيم في الحرم في الحرم في الحرم في الحرم في الحرم في الحرم  
 او راجع الى مكة فارد الحرم الارادة لا يخرج بعد بان ارادة الحرم  
 باطلا لا في الحرم في الحرم في الحرم في الحرم في الحرم في الحرم  
 فاعلموا ان هذا الحكم ولبس لا يملكه لغيره في الحرم في الحرم  
 الفاسق فاعلموا ان الظاهر في الحرم في الحرم في الحرم في الحرم  
 مع الاحكام في الحرم في الحرم في الحرم في الحرم في الحرم في الحرم  
 الناس لادته وهو في الحرم في الحرم في الحرم في الحرم في الحرم

الله في هذا قطبا في سببه كانت وعدم شمول هذه الادلة  
 له للاختصاص في الآية بان لا يكون هذا الحكم اصلا او اخيرا غير  
 والاصح في الحل لظاهره في الحناية المحمية للحرم والتعريف لا يقال  
 الاستدانة ونحوها انها حناية نعم الحرة موجودة في الحرم  
 الضعيف ومع ذلك يمكن حملها على عدم القطع لا اخذ المال فاعلموا ان  
 الظاهر في الحرم في الحرم في الحرم في الحرم في الحرم في الحرم  
 بعدم الاعطاء بالحكمة فالنقص الذي لا يملكه لغيره في الحرم في الحرم  
 بانه يعطى ولكن لا يجوز ولا يصير غير ذلك لغيره في الحرم في الحرم  
 علم ما مر قنائل الترانة ان الذين كفروا وصدروا عن سبيل الله في الحرم  
 في الحرم في الحرم في الحرم في الحرم في الحرم في الحرم في الحرم  
 يكون المعنى ان الذين كفروا وصدروا الان في الحرم في الحرم في الحرم  
 والتعريف في الحرم في الحرم في الحرم في الحرم في الحرم في الحرم  
 الطاعة في الحرم في الحرم في الحرم في الحرم في الحرم في الحرم  
 فيه وان يخرج من الحرم في الحرم في الحرم في الحرم في الحرم في الحرم  
 جعلناه للناس واد العاكف للعلم الملازم للمكان في الحرم في الحرم  
 والباد الطارئة لاد على المكان في الحرم في الحرم في الحرم في الحرم  
 صلته وهو في الحرم في الحرم في الحرم في الحرم في الحرم في الحرم  
 العاكف في الحرم في الحرم في الحرم في الحرم في الحرم في الحرم  
 للناس في الحرم في الحرم في الحرم في الحرم في الحرم في الحرم  
 والخبر في الحرم في الحرم في الحرم في الحرم في الحرم في الحرم



بما لنا به صلة له لا يغفلوا ويحتمل ان يكون مغفولا بآياتنا متعلقا  
 بآيات جعلناه مستقرا بعيد النسيان وسواء بالنفس  
 استوى العاكف فيه والبادي فيهما فاعلاه وفي صورة الجمل  
 الصغر وصغفه غير مسلم كما يرى في محله ويكون العاكف مبتدأ وخبر  
 وتام بقية السور لا تستوفى ان المطلوب منها هو السور  
 والمساو ولو طوافاته ويحتمل ان يكون الجمل بدلا او عطف بيان  
 جعلنا الناس معنا ما يشاء على كون المراد بالحق الحرام كسائر  
 احرف اجزائه ولهذا قلنا اسرى بعد هذا الحرام ان السور  
 فستعمل طائفة المستحقين جعلنا الحرام متروكا بعيدا عن  
 لم يحضر بعضا به دون بعض فيكون المقدم فيه والطارف مستوفى  
 بل سائر التفريق ولا يتكلم احد ولا يكتفي اولى من خارجاته الخرج عن  
 فزاله الذي سكت في قوله لا والاقواق العام فلهذا انما والامر  
 التي للمسلم كافة وفتمت عنوه وهذا يكون التوسيع الى سائر  
 التي باقول سوا العاكف فيه والبادي فانه لا شك في ان حكمه هو الرها  
 فتمت عنوه للفقهاء مستوفى بها الناس العاكف والبادي بمعنى لا يتكلم  
 ولا يصح بيعها نعم التوفيق اولى بها فادام فلما بعها رها فادامها  
 وله التصرف فيما يخصه كالعراق والحبش والعلما على ايدى حارث واما  
 عن بعض الصحابة فان كراء دور ملك حرام فلما قلناه لا لاننا  
 سواء

سواء ولا لان ملكها او الحرم مسجدك نقل بعض المحارقات  
 بعيد بل لا يفهم له معنى للزوم بخبر الحائض والنكاح المتعة  
 في المسجد وغير ذلك في الفاء وهذا يحتمل ما تقدم وبقول المسلم  
 الان في البيع والجار ونحوها اذ يحتمل انما باعتباره كحصة  
 مثل العمل في لا حصص عليه الحكم بملكه ولا بالحرم يحتمل ان يكون  
 جعلناه قسمة لصلواته وغيرها مثل الانوات والذبح في تنكا  
 كجبه الطواف فيه وصلواته فيه فالعاكف والبادي فيه سواء  
 ونحوه ولو يد ما نقل ان المستحقين لا يتبعون الحرام عن الصلوات  
 في المسجد كرام والطواف بالبيت ويدعونهم اربابهم وولائهم قوله  
 فقل لا اله الا الله على التوبة كقول السجدة لم يعد له في البيع  
 العباد او السجدة كرام كما في قوله في اطلعه في بيعه بعد الله وورد  
 فيه اي في المسجد الحرام كان المراد الحرام بالجماد نظير في ذلك في الحاد العزول  
 عن القصد بها حال الان قرا فان اكل منها حلالا في محله وبعوله  
 متروك لئلا يؤول الى تساؤل كان قال وفرد فيه في اعداد لا في قصد  
 ظاهرا يعني ان الواجب على من كان فيه ان يضبط نفسه في كل طريق  
 السداد والعد في جميع ما يملكه ويقصد وهذا الحاد في الحرم متروك  
 التماس عن عمارته وفيه الاحتياط وقيل قول الرضا في المانع والملك فيه  
 اجماع حيث ما ظهر من هذه العاقلية ان معنى الاحتياط في كل  
 بل لا الحاد فانه على من قال نعم الحرام ان المقدم قوله في حرامها  
 يعلم فكل الذنب مطلقا ويكون مطلق الذنب فيه كسائر موعودا به



العقاب الباطن ان يكون للملأ ان حال كونه ملأ بالحاد  
 بل ملأ بالظلم ايضا فان العذر عن القصد يحتمل ان يكون  
 حجة معقول مشروعة غير عداوان في باب الرأي بحسب المعنى  
 في الظلم وتقصير الزيادة فيه وظهوره ليرتب عليه نذوقه فتمثل  
 ان الباقي الحاد زائده تقدره وفرد في الحاد او الباقي بظلم  
 التقدير ونقل ابياتا الزايدة وهو محل التأمل او بعد كون البا  
 زائده لم يظهر كونها للتقدير بظلم بل جعلها للملأ والحال كما قلناه اولى  
 ايزيد عدوانا عن القصد حال كونه متلبا بالظلم قال في الحاد  
 العذر عن القصد لغة واختلف في معناه فهناك قيل هو التبرك  
 وعبادة غير الله عز وجل فكانه قال وزيد فيه ميل عن الحق وان يعبد الله  
 ظملا وعدوانا وهذا هو معنى الملأ والحالية وقيل هو الاخلال  
 للحرام والكور للنام عن الزعماء في الضمان فجا هذا زيد كان المراد  
 بسخا لالحرم اعتقاد حواجزه وعدم كونه راد اجرة بحسب تعظيمه من احكام  
 عليه في حرم القصد وقيل هو كل شيء لا يملكه حتى يتم الحرام فيه لان الزيادة  
 اعظم وقيل هو دخول كل غير حرام عطف نذوقه في غلب الهم حواجزه  
 وعبره ان زفول ذلك فخره عدايا جميعا والتفكير في نظرية والمجمل  
 معلوم ان شئنا استمع وكذا الاستفاد بعض الاحكام مثل ما  
 فيه موجب للعدا للملأ فكذا كبره من الزيادة في هذا حال  
 القصد والحرام فيه في حرام بل كبره في تعارضه بل هو محل الحاد ملك  
 او السجدا غير ان كل الحرام بهذه المتابعة مع احتمال كونه لا يعلم  
 محسوسا

محسوسا قال في وجوب ان يحدوف اليد لا يحول الحظر  
 عليه تقدر ان الذي كثر واديدون عن المصالح التي لهم  
 فخرها اليهم وكل من ترك فيه ذنبا فهو كذلك حتى ان  
 يقول عن سبيل من المصالح وقيل في قوله وطهر اي ابراهيم  
 سبي الى البيت الذي هو القبله على الظلم للظاهر القايين  
 والركن السجود ولا اله الا هو من ان لا اله الا هو  
 ادخالها بطلعا وفيه ما ملن وجوه ذنوبه ما قال في مجمع  
 البيان وطهر سبي في الشرك وعبادة الاوثان عن فساد طهار  
 بالقيام في التعمير وقيل القايين في الصلوة عن عطا واذن  
 في الناس ان ناديا ابراهيم منهم بالحج بان يقول حجوا اليها التلويح  
 او عليم بالحج وورد انهم قد انا قيسا اليها الناس حجوا بيتهم  
 وعن الحسن انه خطا له ولله امر ان يفعل ذلك حج الوداع العجا  
 اعلم بوجوب الحج في ذلك التلويح على الاحكام وهي وعلى الاول لا بد  
 انضمام ان ليس هذا لغرضه وانما هو اجتماع التلويح مع انه علم في البيت  
 ابراهيم عما تذكراه يكون التلويح الا ان شاء الله تعالى وقام  
 وعلى كل حال من ركنه ما فعل كل التلويح فطوفه على الا ان يفتك  
 قيل حاله لا ورلما بالان والفتاوى لا اله الا الله عن انهم انما فعلوا  
 ملكه المرو للفتاوى الا ان الله صفة لكل قايين لا اله الا الله عن الجمع  
 كونه حقيقة ولا اله الا الله وكل في عميق ان طوفوا بعد ذلك بهدا  
 متتابع بهم ان يحضروا طوافهم اليه فافترقوا في ذلك التلويح لانهم ارادوا  
 متتابع محض هذه العبارة دينية ودينية لا يوجد عن غير العبارة



وفيه النافع التاجر وقيل التاجر من الدنيا والآخر  
 التاجر في الآخر وقيل من نافع الآخر ومن الغنى والمغنى  
 عن سعد بن المسيب وهو المروي عن أبي جعفر الباقر عليه السلام  
 ان فيه آدالة على غير الحج مطلقا بل يزعمون ان  
 الركوز ولكن يفتد بقوله مع واستطاع الكسب لا قد  
 فست يزداد والراحلة لاجتماع الاحياء على ما نقله الامام  
 فجل جلاله في شيا مع استطاعته على الركوز في الحج  
 على الحج المطلق الواحد المذخور ولعله تقدم حاله  
 بافتتاح المسح على الركوز في الروايات المختلفة فذكر في محله  
 مع التوفيق منها قال في رد المحتار جدير عن ابن عباس  
 انه قال البنية ياتي حجوا فتركه مشا حتى جعوا الربابة  
 فاني سمعت رسول الله يقول للحاج الركاب كل خطوه لها  
 راحة سبعون حسنة وللحاج الماشي كل خطوه خطوه بها  
 من حسنة الحرام فذكرنا الحرام قال الحسن عليه السلام في آدالة  
 على تفصيل الحرام على غير ما ذكرنا في الحديث في بعضه وذكرنا  
 في ايام معلومة في كنى عن الحج والذبح فذكر اسم الله لان اسما السلام  
 لا ينقلون عن ذكر اسم الله اذا حجوا او ذبحوا فذكر اسم الله لا ينقلون  
 هذا عن ابي عبد الله عليه السلام في حديثه قال في حديثه  
 والاحور في قال في حديثه عن ان الله اعلم ما يتقرب به الى الله  
 ان ذكر اسم الله في كل خطوه في الحج مذكور في الحديث

وقوله على ما رزقهم فيهم من الانعام ولو قيل الشجر واليابس  
 معلومة فيهم من الانعام لم يرد في الحديث والروايات  
 والايام المعلومة ايام العشر عندنا في حنفية وسوقوا الحنن  
 وقضاه وعند صاحب ايام الحج القيد وملكه والذبح  
 والحي تحققت هذه الايام الاربع فلا معنى لقوله لا يحسن  
 المواذ كراسم الله على الذبح والمخفوف كما ورد في قوله على ما رزقهم  
 وورد في بعض رواياتنا وقول بعض العلماء ان المراد به الذكر المسمى  
 يوم العيد واما يوم التشرية وفيه اختلاف في هذه الايام في الذكر  
 فيها فذكر في ايام العشر وقيل في المعلومة للحج على ما هو في الحديث  
 التي في اخرها والعدد ايام التشرية من الحج فذكر في ايام التشرية  
 يوم الحج وملكه والعدد واما ايام العشر من غير ما روي عن  
 ارجع غير ما ذكرنا في الروايات فان كان الذكر منها ايام التسمية  
 في قوله على ما رزقهم فيهم من الانعام ان عاذ في قوله على ما رزقهم  
 في الايام والبقوة والنعمة وهذه الايام تحققت بذلك ولا شك ان الايام  
 هو الحق المروى في قوله على ما رزقهم ولكن ينبغي ان يقول يوم  
 الحج واما يوم التشرية في الايام التشرية في يوم التسمية وبنينا  
 فان العيد ليس به ايام التشرية على ما هو في الحديث وفيه في الرواية  
 كذلك لقوله تعالى في الايام التشرية في الايام التشرية في الايام التشرية  
 عم التفتت في عقيب من عشر صلوات اولها صلوات الظاهر في يوم الحج  
 يقول اسم الله في كل خطوه في الحج مذكور في الحديث في الايام التشرية  
 الحمد لله على ما رزقهم من الانعام في قوله على ما رزقهم من الانعام



بهمة في كل اثبات اربع في البر والبر في بيت الانعام وهو الاول والذين  
 والضمان هو التزام بالاكل منها والاطعام على وجهه نيا ويطرح  
 مرقا وغيره بقوله فكلوا منها من الانعام واطعموا ايتوا  
 لشيء منها وتحمل بالبر في الاكل بل هو انما حذفت القول  
 وتبادرت الذمة للبر بتقديم وهو النعم الذي هو الماكول منها بالبر  
 اي الذي اصابه بولس في شدة الجوع والعوى وفيه لو لم يكن  
 لكنه الفقير هو الذي اضعفه العسر وعدم المونة كان التمسك  
 وعدم باليقين هو الجوع والعوى فقر الماسة دلالة على جوعه الذي هو  
 في إطلاق الحج فخصه بالتمتع والقران الواجب الذي فيه كان له الاحتياج  
 والظاهر ذلك لم يكن اذ لم يحضر بالمسحور فاما وعلى جوعه التمسك  
 على الذبح لقوله وتذكروا اسم الله اذا التقدر وتذكروا والام للجنوب  
 فقوله ارحمهم وغيره بالاستحسان بعد وعلا كون ذلك في الامم  
 مفسرات بالبعد وتكون توفيرا وعلى جوع الاكل وهو التصدق  
 على الفقراء في الانعام المذكور في الامم لظفر الجوع كحاجة وتكون بتقديم  
 ولا يماخر بقوله لم يقصوا انفسهم فتمكروا تمام الاستدلال على التمسك  
 تقسيم هذا التمسك الى اكل والتمتع والصدق بالتمتع على الفقير  
 والامم بالامر للمعروف وسبق ان يكون فقرا به على وهو الاكل والصدق  
 وكان كل من قال بها بالتمتع المذكور وما توفى وجهها لقوله انما  
 سور الامم وقار به من هذا الاكل باقية ونذكر في بابها

تجوز

وتقول تجوز الصدقة حيث قال بعد الحكم بان الاكل نذير  
 واطعموا النازي الفقير فما مل وكلهم وقوله في الامم بالاكل  
 منها امر باجته لان اكل الحاصل عليه كان الاكل مذكورا  
 ويجوز ان يكون في الماينة فمساواة الفقراء بولس ومن  
 استعمال التواضع وفيه استحباب الفقير ان ياكل المخرج  
 احبته بقدر التمسك وقد عرفت دفعه ما سبق ومعلوم  
 دلالة ما ذكره على يقين كونه للاجته وللندرة هو مظهر  
 امكان ذلك الاحتمال في دفعه بما يقتضي الوجوب فما لم يكن  
 في قوله ينافي ان الاول الحكم بان الامر للاجته ثم تجوز النذير  
 وتعليل بقوله الفقهاء بالنذرية المذكورة يجوز كون النذير  
 مع ان كونه للنذر اقرب فكونه للاجته غير جسد النذرية عليه  
 عند الكل وهو مظهر في ذلك الثالثة استحباب اكل بقدر التمسك  
 فانه ظاهرة كونه والامر بالاكل منه وهو ظاهر في الجوع  
 بالاستحسان كالفعل العلامة وعجزا مشكل لان ظاهر الاوجه  
 الاكل والاعطال الفقير وكذا قوله تعالى فاذا وجبت حقوقها فكلوا  
 منها واطعموا الغناغ والمعة وهذه ايضا ما يدل على التمسك  
 المستعمل ان يكون المراد باطعام الغناغ الصدقة على الفقير  
 وباعطاء المعة الامم والامر للمعروف ولكن في ذلك مشكل ولو كان  
 فكل من وجوب الامر به واعطى الباقي للفقير الباقي الغناغ  
 والمعة لكان القول به جيدا وانما قلنا بما هو مقتضى الآية  
 وما احفظ الان الاجتهاد والظان لادلاله فيها انه على المشهور



تم ليفضوا التفتة في قضا التفتة قطار والاطفار  
الايط وفيه لم يلواف في الاحرام فقله طر وأخذت  
واستعمل طيب وقيل معناه ليفضوا التفتة في كل ما  
عسا في ابن عمر قال الزجاجة قضا التفتة كناية عن الخروج من  
الاحرام للزحاح او المراد به قضا التفتة في الاطوار وعبر في الزحاح  
الشعر بار وحم كان وليوفوا نذره وليطوفوا بالبيت  
العتيق ويحتمل ان يفعل ما وجهه عليه السلام بالزحاح وهو كان  
منعافا ان ينفذوا اعمال البر فحجمهم ولا خصوصية اياهم فانه  
يحسب انما التفتة مطلقا ويمكن ان يكون كونه مكانا شرعيا  
وزوايا كذا في بعض النسخ الا اعمال الحرام وبالموافاق  
تلك لازمة لذلك فيدل على صحة وقت التفتة وافضلته المكان  
والزمان قال ابن عباس هو يخرج من نذر او التفتة  
ما نذر وافر اعمال البر ايام الحج وما نذر وان نذرهم الله حج  
بمقصد قوا وان كان على الزحاح نذر مطلقا فالافضل ان يني  
بما ينسأل ويحيطوا بالبيت الذي في الاحرام وهو القبل من حيث  
لانه اول بيت وضع للناس وقيل عز ذلك انهم وقيل المراد طواف  
الزوايا وقيل طواف البيت وحكمه ما نذر وقيل طواف الزوايا  
وحكمه التحلي لاراء الطلاد حيث كان الكلام في الحج وانه ذكر  
بعد التحليل والذبح ويمكن ان يكون الزحاح في نذر التفتة  
فانهم

فانهم ذلك خرسا محذوف من الامور ان ذلك في اي  
هكذا امر الحج وانما نذر وفريضة حراما الله منوا في التفتة  
خير الله عنده في الاخرة واحرمه ما لا يحل بغيره وجميع كل ما الله  
عز وجل بهذه الصفة فمنها كل الحج وعزم فيحتمل ان يكون ما في  
جميع التكليف يحتمل ان يكون خاصا كما يتعلق بالحج وعن نذر  
الحجها شغل للتعصم الاحرام والمسجد الحرام والبلد الحرام والاشهر الحرام  
والحرم حتى يحل فينفي تعظيم الحرم بغيره جميع وهو مشغل بالعبادة  
ومعنى التفتة العلم بانها واجبة المرافاة والحفظ والقيام بها  
واحلت لكم الانعام يعني جميع الانعام حلالا الا ما ينهي عليكم اية  
تحريم مثل قوله في سورة المائدة حرم عليكم الميتة والدم وحمل الحنظل  
وما اسهل الغرابه والخميرة والموقودة والمبردة النطيحة وما  
اكل الا مما ذكرتم وما دمج على النصف الآية ومحوها وحاصل ان  
استدقوا حلالكم الانعام كلها الا ما استثناه في كتابه فحتمل ان يجعل  
اعم من الاية يعلم انه حرام بالوجه كان البناء وقولان وكلامه حرم  
وكونه نذر محاذقوا على سدوده وانما ان يحرم ما الله الله  
كثير من عبدة الاوثان البهائم والاسنة وغير ذلك وان يحلوا  
بما حرم الله سبحانه كاحلالهم اكل الموقودة والميتة وغير ذلك فكذلك  
في ذلك على الحكم المذكور فيها واحتسبوا الرخص والاثوان في  
الحج حسبوا الرخص والاثوان في نبيانية ورواها ايضا ان



ان الكلف طرخ والزهد وسائر انواع القمار ذلك فهو غير  
 واضح وكان للموتن معنى اخر بعد قوله حقيقة او محازا  
 وقيل انهم يلطون الاوثان بدما قرايسهم فسمى بذلك  
 واجتنبوا قول الزور وهو الكذب وقرأ صلى الله عليه وسلم  
 وسائر الاقوال الملهمة وروى الامين بن حم عن زكريا  
 انه قام خطيبا فقال يا ايها الناس عدت شهادة الزور  
 بالله وراى في قريته ثم قرأوا اجتنبوا الوجه الايسر  
 انه قد جمع في النبي شهادة الوتر وشهادة الزور فقال الزور  
 شهادة الزور وقيل هو الكذب البهتان وقيل قوله هذا  
 حلال وهذا حرام وغير ذلك فافتراسهم في تلكا حقا على تعظيم  
 حرمانه واحدا في عظمها استعمل الامر باجتناب الاوثان وقول  
 الزور لان بوجدانه ونفى الشرك عنه وهذا القول اعظم حقا  
 واسبقها خطرا وجميع الشركه قول الزور في قرآن واحد وذلك  
 ان الشرك في بار الزور لان المشرك ذاع ان الوتر يحق له العبادة  
 فكانه قالوا اجتنبوا عبادة الاوثان التي هي ايسر الزور  
 واجتنبوا قول الزور وكل لا تقربوا شيئا منه لئلا يراه القبح  
 والسرير وما ظنكم بشي في قسلة عبادة الاوثان وبشي  
 الاوثان حراما وكذلك الحجة في الامام عطاء بن النسابة  
 انكم كانتون بطبا علم عن الراس فاجتنبون فقليلكم ان تقولوا  
 عن هذه

وا  
 ع  
 ا

عن هذه الاشياء مثل تلك النفرة وبه علم هذا المعنى بقوله من  
 علم الشيطان فاجتنبوه جعلوا العلم في اجتنابها من حرام الراس  
 يجتنبون وفيه هذا المعنى كلف لا يخرج عن قوله فافهم فافهم  
 على ما فيها من الاحكام على كل الاقوال فلا يحجج بالبرهان بها ولكل  
 امه جعلنا ان شرع الله لكل امه تنكها بدبا يبتكونه لوجه الله  
 وعلى وجه القربة وجعلوا العلم في ذلك ان تذكر اسم لقوله المذكور  
 اسم الله على ما رزقهم فسموا الانعام ففهموا ايضا دلالة على ذلك  
 وذكر الاسم عليه وكذا في غيرها ايضا والبدن جمع بدنه وهو البدن  
 جعلنا ما لكم فرشعا لله فاعلام سريرة التي شرعها الله واصفا  
 للاسم الله تعظمها فيها خيرا من نافع الدنيا والآخر لان في احتياج  
 الى الدنيا شرها وتلاطمها كبرتها فاذكروا اسم الله عليها وذكر اسم الله  
 عن ذكر التسمية عند الفرحا غير من صواب وقايمان ولهذا قالوا  
 مخربا قايمة قد صنفون اسمهم وارجلهم فاذا جيت وقعت جنوبها  
 على الارض اربابت بالبحر فكلوا منها واظعموا منها الفانع الذي يفتح  
 عما يعطى والمعد الذي يعترىك ويسالك ان تعظمه قدس التي فيه  
 الكفا في انواعه وافعاله وشي في احكامه وفيه ما لا اول ولا آخر  
 والعم لله فان احصيت في اسفالكس ولا تحلقوا راسكم  
 حتى يبلغ الله محله فمن كان من يفت او من اذى فزاعا  
 فقديمه وصيام او صدقة او شكر فاذ انتم في شئ بالعمه لا يحج فافهم



والله في كل مضيا من تلك الأيام في الحج وسعة إذا جمع تلك كائلا  
ذلك من تلك الأيام حاضر للحج والتمتع وأتقوا الله وأعلموا أن الله  
شديد العقاب المراد بالحج والعمرة معناه السوء المتبع  
عند الفناء ولما أفواي مخصوص معلوم فالغرض وأما  
معنى يتوابعها ما من مجموع تلك الطوائف جميع الناس وما يذكر  
ما فيها كما ذكر في ترك مجموع البان إلى المراد الاثنان هما  
الأعمال بعد السوء فنها ونون قرينة اقبح الحج والعمرة  
والألفاض وقيل إنما هي أن تحرم بها فروع الله أو تفرد لكل  
منها فإني ذكرتها ولما لا تشترط فروع دين أو أن يكون  
حلالا وفراجه الصحيح أن الأحكام المتناقضات في الحج وفي سنة  
عمر بن ذئبة قال كنت كل إلى عبد الله بن عباس لم يصب ما في علي  
وبعضها مع إلى العباد وجاءت بها إلى بلال بن رباح قال  
الله نعم والله على الناس حج البيت ما استطاع إليه سبيلا يعني الحج  
والعمرة جميعا لأنهما فروعان والسنة قول الله تعالى الحج  
والحج لله فلهما ما هما إذا هما وانقضاء ما سبق الحرفين  
وسأل عن قول الله تعالى الحج الأكبر يعني الحج الأكبر فقال الحج الأكبر  
الوقوف بعرفة ومنه الحج والعمرة والعمرة والوقوف بعرفة  
معناه اقيموا لها لغيرها فيها وهو المراد من قوله تعالى الحج

وعن

وعن عبيد بن جبير ومروق وسدر الله بن أبي حمزة  
الحج والعمرة دين وأفعلا بهما له خاصة لا انتشارا معهما وتمازج  
أرادته وتوابعها فليل في النية فعمل هذه التفاسير كما يتوابع  
الأيام على وجوب الحج والعمرة ابتداء وان لم يكن شرع فيها أو لظن  
أنه الاختلاف عندنا فيه ويدركه الاختيار فيه وعلم وجوب العمرة  
ففيها ما فهم وجوب النية فيها وفي سائر العبادات القابل  
بالفعل كما هو ذلك فإني قد دفع بها قول الخلفاء قدم وجوب النية  
وعدم وجوب العمرة وأما ذلك التمازج على أيام الحج المنذور وإنما  
الحج الواحد الفساد والعمرة كذلك كما قيل فقلت لو صح أن لا يكون  
نورا بعد وجوبها في الفساد بدليل وجوب أصلها وأصل عدم  
الباقي في الافاد والأصل بقاء وكلف الأسماء مع قطع النظر عن  
التفاسير التي تقوت وجوب أيامها بعد السوء فيفيد وجوب  
أتمام كل منها بعد السوء فيها أنها أو مع الافاد مع لا يدل على  
وجوبها أصالة وقيل السوء والعرف صاحبها في قولنا الحج  
والعمرة لله يتوابعها ما من كانت بمناسكها وأما  
لوجم الله فغيره تعالى ولا نقصان وسلم أن الأمر بما هما  
أمر بأدائها بدليل قرآن فقرأوا ما فرغوا منها فاعلموا أنها غير طاهرة في ذلك  
والفراغ غير ثابته وسلم أيضا أن الأمر للوجوب في التمتع فأنه الوضوء  
لوط واحد بمعنى الوجوب والذهب سلفا فغسلوا الغار وبعثه  
فلا يكون وقفا فان قلت فغيره دليل على وجوب العمرة قلت ما يتو



الا امر يا ايها الناس لا تدلج ذلك على كونها واجبة او تطوع غير فقد  
يؤمر يا ايها الناس بالتطوع جميعا الا ان نقول الامر يا ايها الناس  
بالتطوع فانه لا فرق او اقموا الحج والعمرة والامر للوجوب اصله الا ان  
يذكر فيه خلافه او لا يثبت في قوله فاصطادوا فانتصروا  
فان ذلك لا يدل على وجوبه بل على كونه تطوعا او اجبا  
ذلك فنقلنا في هذا الموضع على قولنا هو واجب او تطوع  
رسول الله صلى الله عليه وسلم في الحج والامر بالامر  
صالح الجهاد والعمرة تطوع وقالوا لا يدل ذلك على وجوب  
الحج والعمرة فقلنا في حق من فيها فانه لم يثبت في قوله  
فانما يقربان في الذكر فقلنا في الحج والعمرة تطوعا  
قالوا في حديث الحج والعمرة يكتوبن على امهات المؤمنين  
نسك بان الحرف في المكتوب قوله امهات المؤمنين او امهات المؤمنين  
او لا يغير الظاهر كونه حلا في الخبر الذي نقله ومنع حمل اللفظ على  
الوجوب والندب معا وقالوا انه الغار ونحو ذلك مما هو  
حمله على ما لا ينبغي بل هو الظاهر فان ظاهر الامر بالامر  
بعد التردد وانما اراد الله بقوله ما هو الامر يا ايها الناس  
انه منافع المؤمنين الذين ذكره او لا ويؤخذ على انه يتعدى الى  
الامر بالامر قطع عن معناها بعد القول بذلك المعنى في نفسه

عل

وحمله على المجاز عند الذين اخبروا الذين بها غير معلوم الصواب ولا  
ظاهر الدلالة بحيث يقتضي ترك القاطع بسببها اذ من  
من وجوب الحج لا يدل على نفي مطلق الوجوب لانه يقتضي ذلك كذا  
الايمان بالعمرة جبر الاينفي وجوبها مطلقا وكذا الحج جهادا او  
تطوعا لا صلا التطوع وجوبا لا يكون فقل وجوب الجهاد مع انه لا يكون له  
ان يكون عمرا بعد فعل الحج مع عمرة مفز او قارنا او متعاقبا  
لا في عمرة اخرى غير التي لا بد منها مع الحج فقدموا وجوبه في  
مقارنتها بقول ابن عباس وغيره وبالحج ترك القرآن القاطع لا يمكن  
الا بقاطع اما فحيث المتن او الدلالة واما الحجة عن المعارضة  
بقول ابن عباس وغيره انها غير موحدة اذ قد يكون ذلك رتبة الدلالة  
سنة النبي صلى الله عليه وسلم لا يستلزم الوجوب وكذا السليم غير مكتوبة مع انها  
مكتوبة بانهم يحجوها باعتقادهم وفيهم سنة ولان لم يثبت في  
الحج النبي صلى الله عليه وسلم وبه لا يطرع قول عمر عند قوله ليس في خبر ابن عباس  
انها مقارنتان في الذكر او القارن يورث بينهما بل انهما قارنتان في  
السبع وسوط وايضا لم يثبت في المكتوب وهو ايقظ ظاهر  
فانه من رتبة عليه وانما يقال بعض النبي صلى الله عليه وسلم والعرض اقيم  
انه سلك الوجوه حيث قالوا وانما ذلك حلا للارض من فاحا عن كون  
اسم الله تعالى ما قلناه فانه سلك الدلالة على الوجوب وسوط اخذ في افساد  
هو المنع كالتعدد والاصداد قالوا في الحق حصر احواله على ما لم يرد عليه قال

عل



ابن السكيت احصر المض اذا انصرف الف او فحاصره رديا قال  
 السدح فان احصرته ثم قال وقد حصر العدو ويحصره اذا اقصوا عليه  
 فاضا قوا به وحاصروه في حصره وحصره الرجل في محصوره  
 ما احصرني يولي واحصرني ضواي جعلني احصر في الوعر واليساب  
 حصرني لشي واحصرني احصرني علم انه في الاصل المنع التي تطلق  
 سواء كان المانع المضرا والعدو ولكن الظاهر اقل من قوله وانزل  
 في الصدك يثبت قوله تع فاذا اسلم ان المراد به هنا ان يثبت العدو  
 وقوله حتى يبلغ الدمار محله يدعى انه بالضر اذا انما يكون المض  
 عناصي بنا واما حكم الصد العدو وعند اصحابنا قالوا هو الذي  
 يوضع الصدك في النقم ونقل ففعلهم ذلك في محله وهو الحكم  
 ما قالوا وحملوا الآية على بلوغ الدمار موصفا بحال ويصح في حلاله  
 اوجر ما كان من قبله قالوا في تعبيد لانه يصير لفظ حتى والبلوغ  
 لغوا في المحل المحصور الاجام في الزاوية او الممانعة في الضيق عفا  
 استند اليه او تضمنه في تعبيد لانه يثبت في ذلك المكان  
 احيى في فلا في شيا وفي الدمار في زمانه من ساقا للبعث تحقيق  
 عنده فيما في الاول وان يكون في المحل الموصوف في علمه الاكل الذي  
 ورد على النبي في الحكم على انه بناء في حصره في احسنه بناء على المارق  
 الحكم على ما قالوا واما اصحابنا فكانوا يحلونه في حصره في المض  
 وما سكت في الترتيب ولا يحلونه في حصره في ساقا للبعث في حصره في حصره

ايض وان لم يكن منع العدو من كونه المحصور ويجعلون مكان الدمار  
 العدو موضعهم وزمانه زمان ارادة النبي قبل ان يقاتلهم  
 ذلك باسم الصد سواء كان في الحج او العمرة في المض من يوم الحج  
 كان حاصرا وكذا العلم التي وعدت فيها ان كان تعمي افلا يثبت  
 في البعث لانه ممنوع في الوصول الى محل المذكور فيضا فغندته في  
 بينهما نكح ويعني ايض مثل حصول التحلل في المصدور في خلاف  
 الاصل حتى ان الحكم حصل للنبي هم والاصحاب في احدية في  
 الحفا في الحال التي حتى بطرق طوافهم فيغفر الا ان لا يحصل  
 المحصور في الحال التي حتى بطرق طوافهم فيغفر الا ان لا يحصل  
 المض في حصره في شئ من ذلك وعلى ذلك في الاحكام في الشك  
 والمختصة مثل وجوبه في التحلل بالذبح واجبة في حصره في حصره  
 التقصير في حصره في حصره في حصره في حصره في حصره في حصره  
 بالاية المذكورة والادلة فيها يدعى حصره في حصره في حصره في حصره  
 في حصره في حصره في حصره في حصره في حصره في حصره في حصره  
 المصدور المحصور في حصره في حصره في حصره في حصره في حصره في حصره  
 الدمار واصحابه في حصره في حصره في حصره في حصره في حصره في حصره  
 التنا في حصره في حصره في حصره في حصره في حصره في حصره في حصره  
 اصحابه في حصره في حصره في حصره في حصره في حصره في حصره في حصره  
 يوم النبي في حصره في حصره في حصره في حصره في حصره في حصره في حصره  
 في حصره في حصره في حصره في حصره في حصره في حصره في حصره في حصره  
 في حصره في حصره في حصره في حصره في حصره في حصره في حصره في حصره  
 في حصره في حصره في حصره في حصره في حصره في حصره في حصره في حصره







حتى ينفذ النسي في الروايات بالبرية او لم ينفذ الرواية واخرها كما وقع في  
 السكا في فانها فاعلم ان المصنف علم وسواء الذي كان الحصر  
 فان لم يقبل باليقين فالمعنى على ما تقدم في الرواية فاقسمه بالحق  
 بالبرية او التعميم بعد ذلك من جهة ما واراد في الاحلال او نطقها  
 هو الطواف واللفظ على الثاني يكون الاحلال بالبرية او جيا  
 راد التحلل ام لا وعلى الاول على تقدير الارادة والثاني هو المفهوم  
 فظاير الالام والاول هو المفهوم وظلام الاصل فاعلم او فان  
 علمك او فاذبحوا او اسجدوا او اجلسوا للتحلل بالبرية او  
 نوع كان الذي اريد او يفرق ان ساء اى فتحلوا اذ اخلصتم في  
 المدر فماذا يستد اجزة محذوف او غير مستد محذوف فاعلم  
 محذوف والجملة اخرى احصره ويحتمل كون المصنف الطلوع كان في اللغة  
 المصطلح عند من قبله من التقدير والاحكام في كمن يطلع المدي  
 محله ان يفتي في كل من يذبح في محله ان كان النفع بالعدو  
 كما وقع في الحديث فترك في الباب لوقوع في الحديث وطهرهم وبيان  
 بالاحياء كما في سائر الايات او كحل بلوغ المدر محله التامة  
 حصوله في محله في العدو ومحله الصدوق في الرض نام ويكون  
 ذلك لان استفاد او الاخبار مع انه غير بعد في الفقه لانه  
 العمل على عدم البعث في العدو وغالبوا ليعتبروا في الاحكام  
 وروى عن النبي الذي يحل لا يحل افا من لا يحل هو او الاحرام  
 عن النبي صلى الله عليه وسلم في الحديث الذي يحل ولا يحل ويصاح

ذبح او نحر فيه بمعني عدم التحريم فلا ينافي في الجواب في ذلك المحل ولكن كان  
 محله بالبرية ومن يوم النحر ان كان محله بالبرية فالحل الذي هو اقول من احصا  
 به الاحلال اطلق واريد منه ذلك او يكون بمعناه يعني لا يحلوا  
 ذلك الوقت ويعتبر غيره ايضاً بالمعيار او يقتدر ولا يقبل شياء  
 محرمات الاحرام ولقد الاول وقرن ثم اعلم ان هذا الحاشا الاول  
 المدر واجب على المتبوع مطلقا او مطلقا بالارادة ان يحل الطواف  
 الاول فيجب الذبح والتحليل ايضاً وتقيد بغير الالام بقول النازية  
 التحلل كما استبرأ اليه غير الوجه الثاني بل هو مخصوص بصورة  
 وقت الاحرام بقوله حلني حيث حبستني او يطلق الظاهر الثاني  
 لعدم التقيد في الالام وعدم ثبوت المحض من جهة الاستراط المدر عليه  
 اذ قد يكون فائدة من حصول التراب او غير والاولى به التمسك  
 وهو يقتدر عنه لعدم جرحه عن الالام لا يقتضي ولا يقتضي وهو فهم  
 ايضاً وقرئ في حرمه من حرمان الذر ما وثق بقرينه كتابه بالبرية  
 الفقيه سئل الوعد بالبرية على الذر يقول حلني حيث حبستني فقال  
 حل حيث حبس الله عز وجل قال اولم تقروا ان شرط الاستراط غير المح  
 وكذا في حرمه من حرمان الذر ما وثق بالبرية بالبرية بالبرية  
 بشرط دالة فاعلم سقوط المدر مع الشرط ويدر ولكن يقتدر  
 بالالام ويؤيد عدم السقوط بدون الشرط بالافاض على الطواف  
 محمد بن مسلم في فاعلم ان عبد الله بن ابي قال القارن يحرم وقد قال  
 لا شرط للحل حيث حبستني قال يفتي مدره فلما سئل منع في قال  
 قال ولكن مدره قبل ما خرج منه فانها دالة على عدم السقوط  
 وفيها دالة ايضاً على عدم اجز التمتع غير القرآن فلا يصح العدول مطلقا







الوهم في الخبر كما فيكون محيزا للبعث والذبح كما  
 كما هو متبع لها كقيد المنقولة الذبح وان احتمل الجمع  
 والقارن وغيره بان يكون البعث واحدا من الاول  
 الذبح في الثاني ولكن الظاهر بعيد لان الالباب يقتضي  
 في بعض الحاج والمعمية القارن منها وانما ينفذ في فعل  
 محدد كما قيل في الفقهية بآثار المحرمان كما في آيات  
 بدنه ونحوها في مكانه وكذا الحرام القطع والواحد القارن  
 من كلف سد القارن عن هذا ام لا طاهر الا انه ذلك في البعث  
 الاخبار كما في محرم زنا وغيره مما لو لم يوجب  
 او حرم الاثنت وورد به رواية في محرم في قوله الفقه  
 فيحمل الذبح على وجوب السوف في نفسه والافاظ  
 ان الواحد يكتفي كما في التامح سلك في تقييد هذا الحد من سرك  
 التمتع او صرف كل على الفز ام لا كبت في الظاهر  
 ملكا له للاصل وانما وجبت الذبح وهو لا يدركها في الاثنت  
 ان الغرض في ذبحه حصول التمتع للفقراء لا حرما للذبح والكون  
 بدلا من التمتع بالحيوان ولهذا لم يوجب في سرك ولا في سرك  
 لكن مع نية الاصل في نفسه وفيه المقصد في النية والصدق  
 بالباقي العاكر لو ظهر خلاف المواعيد بان يترك نية ذبح  
 الذبح اصلا او ذبحه بعد علمه فالظاهر عدم في هذا الظاهر  
 بالاحكام

بالاحكام حصولا في البلوغ فابيض طهره بعد وبعده  
 ظاهر الالباب والاخبار مثل محرم في علة بار الزناريات  
 الهندية واخبار المحرمات قال فيها وانما اعتقدوا في المعوا  
 لم يضر ان كانت آيات الله مع تلكها مقصود وزعم واقفي وانما  
 نفي الالباب بعينه وجود في محرم يعوس من عمار الفقه  
 بار المحرمات ان يحل على عدم حصوله في محرمات لا يوجب محرم  
 لكن يحل عليه بغير هذا احرام ان لم يكن ذبح اصلا ويكفي  
 عن محرمات الاحرام اما وجوب البعث او صدق باق محرم  
 الوجوب في خبر البعث والافاظ في غير ذلك فقيم كما هو  
 ظاهر الاخبار في وجود الالباب بعد البعث في  
 الرواية الصحيحة ولقطة الان اذا بعث في غير الصحيح في عدم  
 وجوب كفارة بمعنى ما صار محرم لا بد من الاثنت عليه  
 مع العمل بالاسم ولكن لا يفعل بعد ما سافر الا ان  
 حتى يبلغ مثل ما كان وليس بعيدا لانه والاحكام اذا كانت  
 كونه الالباب حتى يبلغ الحد من محرم في نفس الامر ولكن يتغير بالظن  
 ما لم يعلم خلافه فبما في الحاد عن تعلق هذا الحد من الام لا  
 فيقر محرمات بعد العلم بالحد من البعث في ذلك من الجند



خلافه وظاهر الآية مع ان يخرج ولكن لزوم الحج والضيقة والمنع  
 السهل يدل على منعه من الحج وكذا المعصية ونحوها ولا  
 بعد ان يقال في حجة لان وجهه هو انهم بنو هاشم بن عبد مناف  
 ثم انه قال في المحصول ان الله قال في سورة مائدة فان لم يجدتم  
 صام اي يذبح الذي يذبح ولانهم يحرمون ذبائحهم صام بدل  
 ويحرمون يكون الصوم له ويدل ايضا عليه في سورة مائدة في التوبة  
 قيل فان لم يجدتم ذبائحكم فليصوموا كل يوم من الغار  
 لعل قال بالفرق واما مقدار الصوم فيحتمل عام لانه بدل الذبيحة ويكون  
 الصوم ان الله اوكتة او ما يصدق وهو ان لا يصدق  
 المذابة والاول احوط واحوط منه اليقاضي تحقيقا واثباتا  
 ما احرم في احتمال الاستفاد لا العموم المعزى كما يقول الاصحاب في ما  
 وهذه الحجة على وجوه اخرى في مكانه المحصول الذي في كتابه  
 التحليل الثاني عشر سئل ان المحصون بالبرق او جاز في كل من يخرج من  
 العدو مثل ما يكون في الجاهل والفقير والضعيف والظواهر الطائفة  
 لعموم الآية وبعض الاخبار وان كان في البعض فخرج بان المحصون  
 في حجة البرق المذكور في زيادات في التذنب بعد اخبار المحصون  
 من البرق والكا والبرق والبرق والبرق والبرق والبرق والبرق  
 ان في حجة البرق والبرق والبرق والبرق والبرق والبرق والبرق

والطبيب

والطبيب فقال نعم فجميع ما يحرم على المحرم وقال ايما بلغك قول الي  
 عبد الله نعم وحلت حلت حبثني بقدر الذي قد نزل علي  
 قلت اصلحك الله ما تقول في الحج قال لا ابدان في فاني قال قلت  
 في خبر زعم المحصون والصدود بها سواء قال لا قلت فاجزي عنك  
 حين ذكروا المشركين فصرحت فقال لا ولكن اعلم بعد ذلك فكل  
 تقيدتها بعد ذبح الهدى والبعت للحج ومع ذلك سعى الحكم  
 بحل النساء وغير طوافه فحما لفا حكم المحصون الا ان يحلها  
 عليه على الاحتياط وهو غير بعيد مما لا يلهي لكن الظاهر  
 ما ذهب اليه احد الاصحاب في المحصون تلك على غير المشروط  
 عليه كانه ظاهر فيه ولا بعد اقراره من ذلك في خصوصه  
 المحصون للحج بعد البقاء تحت المحصون الظاهر والبرق والبرق  
 في المضرك في بعض الروايات وظاهر عبارات الاصحاب ان التغيب  
 واردة في غير المنع بالعدو وحيت فويل ذلك وبالحكم هو احسن  
 لان الاحرام ثابت والحج فانه شك في بقاء ذلك من غير البرق  
 والضيق المنع عفا واستمر عام بموت المحصون لغيره بل عرفه فاقبل  
 ولا يحقرانه ففهم من هذا الخبر ان البرق من المحصون والمصدود وانه  
 لا قضاء للعموم اذ لا وقت له وكذا في الحج وان الاشتراط من حيث  
 في الحمله في غير محل وان الاشتراط لا ينبغي تركه فياخذ بالتأثير  
 قال بعض الاصحاب ان الحمل المذكور في الحج يفيد عدم فواته فاذا صبر  
 حرقا في الحج فعليه التحليل بان يتقرب منه في الحج للبرق او انه يتقرب



فغير شيء واختار على الخلاف عندهم واذا احضر عنها ايضا فمحلل عت  
 العم بالمدبر وظاهر الابه واخبار الحصر عام عن بعد ذلك  
 والروايات الدالة على وجوب العم على وفاته الحج على قدر صحتها  
 وتكتم دلائلها غير الدالة على محل النزاع بحسب تخصيص الابه والاحتياط  
 الصريح فقلت في شرط تخصيص الكتاب ثالثه فتذكر الرابع  
 عند انه لو لم يحل والنحو فادر كالحج بالوقوف الحجري بمحلل كالحج  
 ذبح بديره ان كان الحصر فيه وان كان العم فكل ذلك واما اذا افات  
 الحج في الاول سبع جوار التحلل بالمدبر بناء على ما قلناه في العموم  
 الابه والاختيار وعلى ما يفهم فقولنا الاصحى بحسب التحلل بالمدبر  
 كما قاله في الدرر لما واه معونه من عمار الصحاح في الفقه في باب وفاته  
 الحج في غير ابيه من قال فادر كالحج فمحلل كالحج وقالوا بما قال  
 او يوفى بتمتع فدية وفاته الحج فمحلل كالحج وعليه الحج فاما ويمكن  
 تخصيص بغير المحلل بالابه واخبار الحصر وعن العكس الضم وفيه الاحتياط  
 مع كثرة الرأى لكن في الاحتياط ما لم يعلم ان فيه ايضا عن داود الرقي  
 صحى قال كنت مع ابي عبد الله ع في اذيعاء رجل فقال ان في ما  
 قد نوا وقد فاته الحج فقال رسول الله العافية ان ان يهر يهر  
 واحد منهم شاه ويخلق وعليه الحج فاما ان يضربوا بالادب ان  
 (ما هو اصله) فمضى امام النبي صلى الله عليه وسلم فخرجوا الى وقت الصلاة فصاروا  
 منه واعمر وان ليس عليهم الحج فاما في ذلك فاعلم انهم هم وجوب العم

وراد  
 رواه  
 في

غير النقيب

على النقيب فيمكن جعلها على المحققين وفيها امور اخر فاما الى ما عساه لو لم يحل  
 وكقوله فاته الحج وقد ذبح بديره قال في الدرر الاحتياط بالابه وحده  
 قلت الظاهر هو الاول لكن ينبغي مع التخصيص ونسب التحلل بالابه فان قلنا  
 وبعض الروايات المتقدمه صحيحة في باب اذ ان الحج البتة  
 في اخبار الحصر ان حصر عن ان قدم مكة وقد نحر بديره فان عليه الحج  
 فابر والعم ان قدمها بغير الذبح ووقوف محلل الحج فقلت في الابه  
 مع عمه في القابل على الظاهر السداد عن سائر تحقيق الحصر  
 تحقيق بالنسبة الى النقيب معا في الحج والظاهر عدم التحقق بالنسبة  
 فقط فلو ان حصر عن عرفه فحصل له وقوف المشا ووقفاه حصر  
 ويدل عليه ما ورد في الصدوق في الفضائل بوجهين في باب الحج  
 المذكور في زيادة الحج والتبذير بعد اخبار الحصر او في باب الحج  
 في الكلام انصرف في اخبار الحصر قال في الباب الاول اعلم ان حصر في حصر  
 في حصر طالماله يوم عرفه قبل ان يعرف فبعث به الى مكة فحضر  
 يوم النحر حل سبيل كين يصنع قال الحق فيقول حج ثم يفرق كين  
 في حج ويحلق ويذبح ولا شيء عليه قلت فان حل عنه يوم النحر كيف  
 يصنع قال هذا قصد ودع الحج فان كان حصر لم يمتنع بالعم  
 الحج فليطه بالبيت بسوء على اسمي بسوء على اسمي ويذبح شاه  
 وان كان حصر لم يمتنع فاذن عليه ذبح ولا حلق ولا حكا ولا شيء عليه  
 وذلك وان كانت في الصدق لكن الظاهر عدم الفرق بينهما في ذلك







فلا شك في حقيقة انهما يتحققان عن المحصول كذا في عدم التوقف عنهما  
 في فقط بل عن الطوائف ايضا سواء كانا قبل التخل او بعد لما مر في المحصول  
 الاصل وعدم العلم بتحقق موجب وعدم التوقف في الظاهر فان  
 عدم الفرق في هذه الاحكام بينهما واما حكم المصدود فان قلنا  
 بدخول الائمة كما استرنا العلم وقا في جمع البيان حيث قال وقولان  
 عصم فيه قولان احدهما معناه ان منع جوف او عدوان من  
 فاستغن عن ذلك عن ابن عباس ومجاهد وقصار وعطاء بن رباح  
 عن الحسن عليه السلام وفيه بحث تقدم وما رايته رواية اصلا لعالم فبعد  
 الاصل فلا بحث في وجوبه في المدر على النظر وان لم يفرق بينهما  
 فلكذلك ايضا لسبب الاحرام وعدم العلم بالجلد الا بالذبح فيبقى بدوهم  
 على المنع ومع تحقق كاسوا النظر في ذلك الصار واللباس فيستر الله  
 والهم فما فعل في الحديث كاد عليه صحوة فعوه نوحا وايضا قال  
 يوحى في نفوسهم عمار في الحقيقة وقال الصادق ع المصدود  
 ينحاز بنهما في المكان نظر ان فيه وهذا كما يدعي في وجوب المدر  
 على المصدود ويدعي على جواز التحريم المصنوع كما ذكرنا في الاصل  
 اذ قال في الامم ح وايضا في علو وجوبه في المدر على المصدود في رواية  
 في الكافي باخر عن ابي جعفر ع قال المصدود يذبح عند صدق وجوبه  
 فيا في الشرا والمصنوع المحرر كذا رواية حرمان فيه عن ابي جعفر ع قال  
 رسول الله ع من هذا ما كذب به فصر وحل وحل لكنه لم يصر في حيث  
 الا انه علم بان الاصل في توبيخها وان كان في ذلك الاحتمال

بمثل

بمثل وايضا فيها دالة على عدم الترتيب في التحريم والتفصيل في الترتيب  
 لغرضها وللاحتياط واما وجوب التحليل او التفصيل كما اختلفوا  
 الاصل في مثل الترتيب في الدور في دليله غير قط والعلم بان  
 في جامع الفارق وظاهر الاية مع ورود ما يدل على  
 حتى نول الله الاية التي تدل على عدم مع الاصل في التحريم  
 منها وايضا طاهر بقصر الروايات فاذكر فيه الحلق او التفصيل  
 ذكر في المدر على علمه وايضا تدعيه ما ورد في صحيحة نوحا  
 في بيان فعله صلى الله عليه واله يوم تحريمه نوحا واصل اذ طاهر  
 الاطلاق بالبحر فقط نعم في رواية حرمان المتقدم ما يدعي في  
 ذلك لكنها غير صحيحة ولا صحيحة في انه فعل على سبيل الوجوه  
 بدليل الباري نعم الاحتياط يقتضيه والاستحباب غير معتد ولنا  
 في وجوبه في المدر في المكان الذي صدق فيه ناهيا فان كان  
 طاهره صحيحة معوية ورواية نوحا ح وجوبه فيه ولكن خلوهما  
 عنه وجواز الذي يوجب وجوبه للمصلحة المحصورة في صحة معوية  
 مع عدم نفعل طاهره ح وجوبه فيه علم الوجوه في ان  
 قلنا ان الاحلال بالمدر واجب لا يجوز تركه الا انما يثبت في  
 ولا يبعد جواز فعله في منزله ايضا بعد ان رجع اليه كاحكام المدر  
 ويعلم وكلام شيخنا الذين في شرح الترائع وجوبه في المكان الذي  
 صدقتم الظاهر انما في الترائع انما في الترائع انما في الترائع



عدم الفرق بين الشرط وعدم وجوده وحول نقد الذي لو كان  
 حوكان واختار بين شيئين وان اختار البعض عدم التداخل  
 البعض الآخر التداخل من الزنى الذي لعدم الدليل لا نقدر  
 على اذ المحرمات نذبح بديا وهو عام بل الظاهر الذي  
 الحوزة كما هو وجوب الحج في المال بلع لا يستلزم عدم مع  
 وكذا العزم وغير ذلك في الاحكام التي نظر بالمال واما الحكم  
 فيما لو اختلف فعل الاحكام لو حصل احدهما بعد حصول  
 التحلل بالاول فلا يثبت وان احتمل وجوب الحلق او التقصير  
 نقدر عدمها لو كان الاول الصد واما لو اختلفا معا فلو  
 ذكرناه في الجزء مكان المنع فيها لا بعد وجوب اختيار حكم الحصر  
 لم نوجب الحلق او التقصير على الصد ولو جوزه لانه محققا لما  
 وجوز افعال الصد فيه والاحتياط ويحتمل وجوب احكامها معا لثبوت  
 لكنه بعد اذ ان الظاهر ان الغرض من التحلل والتذوق للزنى هو ازالة  
 التحلل في استئثاره بذلك البعد لو كان التبعين والاحصاء  
 في المكان والتصدق في غير الصد ولا يمكن ان يحوطوا على ما  
 لوجود توجب الحلق والحلق والتبعين الاحتمال وعدم تحلل النفس حتى  
 يطوف ويحتمل كون الامر كذلك لو سارع في بعض افعال احكامها حصل  
 الاخر قبل اتمام اوله لسرع اصيله والظاهر ان العمل بالاول  
 لوجوده اوله واستقراره وعدم حصول الاخر لانه متوقف بالاول خلا  
 تحقق

يتحقق المنع في الثاني وهو لو اذ المرض الذي لا يقدر على الذبح  
 للزح مثلا اذ اصيله عدو يمنع عن الذبح لانه لا يقدر  
 انه منع العدو وقد تحقق فيهما ما في قول الذين  
 لاصح الاحصاء والصد فالاحكام تغلب الصد لانه  
 المحتملة ويحكم الحنيفة وتظهر الفائدة في خصوصيات والاحكام  
 الاخذ بالاحكام في احكامها ولا فرق بين عروضة او باقية  
 بل لو عرض الصد لغير المحصور والاحصاء بعد ذبح المصدور  
 فلو كان حيا لكانت قوتى فيما لم يذبحه فانه وفما ذكره نظر  
 ما فيه فانه ان الاحكام المشتركة بينهما لانه في الكسب الفقيه  
 وكذا المختصين والفرق بينهما فلا يميز ذكرها فانه يطول ولكن ذكرها  
 مسلم فانه نعم به البلوى فذا لم يطلعه العلم فتكون عن شي  
 وهي ان اذ افعالها في ما يسطرحه فتلزم الطواف عند او فاعلا  
 على الوجه المجرى وتلزم ترك الوقوف عند او جهلا او وقف بعرف  
 وغير شئت الدليل وعنها ما يفتى في وسبقه على الاحرام وزرع  
 للرسالة يمنع قطاع الطريق عن الذهاب لانه حكمه وعدم حصول الرفعة  
 والدليل ونحو ذلك هو صدق في حال نذبح المصدور في حاله لانه لصد  
 عليه بعد وجوبه لاعتق منعه انه ما يقدر على الذهاب للزح المنع  
 عن الطريق ولو في هذا باق فان الاطلاق يترك المصدور في المنع  
 بالعدو بعد الاحرام وعرضه وكيفية منعه عن فله فقط والوقوف



قبل دخول مكة وترك شي من المناكح وخروج منها مع لزوم عدم عليه  
 هذا ليس كذلك بل هو مباح ان قطاع الطريق لا يمنع عن النكاح  
 بل لا يفتى بانه وكذا غيره من الموانع وانما ترك النكاح والعرف  
 كان يتيسر له اما عدا او جهلا حتى الامر له ان يفعل او لا  
 ما نجد عن ما وصود المانع العدو ويؤيد لا يكون له الميل اليه اسلا  
 اما لعدم قلة او عدم تقدم وايضا هو جائز سنة والمفروض  
 هو في الطريق وصود ويجعل الجرح في هذا في مثل هذه المسئلة  
 متكل ولا يلازم ينبغي ان يار التفتت او الخلق بعد الذي اقيم على  
 من به وايضا يجب ان يفتد في غير الا ان يقوا ذلك الاصل والظ  
 انه اخذ في نظام الدرس حيث قال لو وطن انكس في العدو ورضي  
 نذا فانما ستمحلل بالعدو ان لم يخفق الفوات والافعال والوعود  
 في العموم الفوات فصد عن اتمامها تخلص ايضه وكذا لو قلنا يتفكك  
 احرام التمس بالفوات وعلى هذا الوصار لكل بلد ولما تخلص وتفتت  
 العود في مقامه خوف الطريق فهو مباح ودفع التخلل بالذبح والتقصير  
 وانت بعد ان كلام الله في كل لا يدعي عليه ان كلام في صدقة غفر له وجوز  
 العموم الفوات فصد عن اتمامها فصد عنه ولم يخلو وخرج  
 يله فدخل في المصدور في العموم وانما على تقدير الحاقه بان المصدور وانما  
 لمحق المصدور في العموم لو قلنا بان حكمه في فواته انما يفتل المصدور  
 كانا وغيره ان يعين بان يستقل بغيره ايها او يستقل بغيره في  
 افعلها

افعلها لتفصيل فاذا حصل له صدق او حصر عن افعالها ما في الجاهل  
 بشرط ان يقصد ذلك بحيث لو لا المانع لكان لا يفتد في  
 السرفح جانبته ولم وعدم التخلل حتى يخفق النفع الا ان يكون  
 علما لا طين فقامل وانما لو ارتفع العدو بالمال لا يفتد في  
 منها وان قلنا بعدم وجوبه اصلها كما راجح واليه ودفع الصد  
 لفعل العدو منها وتقصير في لو جهلا لعدم اقل ما يفتد في  
 سيما في الجاهل وقيل انما يفتد في لو جهلا لعدم اقل ما يفتد في  
 وجوب العرض على فواته انما يفتد في لو جهلا لعدم اقل ما يفتد في  
 عن الفقيه عن ابن عباس ع قال فرار من خوفه فافتد في الج  
 واما فوات او موزة او فتمتع فقدم وقد فاته انما يفتد في  
 وفيه كدلالة على ان الجاهل المسمى ولو كان افطر اكله وعلمه  
 صحيح على النظر وهو على الاشتغال في غير احتياج للالتفات بل  
 ويتفهم اليه عموم ادله الصدقة العمومية فانه يفتد في فواته  
 النظر والاختار انما على الذي قدمه بعد مضي زمان الجاهل  
 وهو غير كاف في الجاهل فانه يفتد في فواته فانه يفتد في  
 لانه وان كان فلهذا ونسب اليه بالصدقة عليه انما يفتد في  
 والجرح في غير احتياج ووجه لان الله عز وجل لا يفتد في  
 الجاهل الفاسد بعد هذا منظره وقد يكون له الدوام والصدقة  
 اعلم به هو الظاهر لان العسر والمضر اما تفكر في كان في فواته







قال اذا احضر الرجل فبعث يهديه فاذا رآه قال ان يحضره فانه  
يخرج شاة مكان الذي احضره فيها ويصوم او يصدق  
فانه كالبني والصوم ثلثة ايام والصدقة نصف صاع لكل من  
هذا ايضا يدل على الاول الا انه في المحققين خلافه ولو نظر  
الاية ايضا لانا حملت على الاعم كما مر لعموم اللفظ والنزول  
والظن عدم القابل بالفرق ثم ان الظاهر الاول اكثر اختيار  
وصحة الخرج ثمة رواه فانها منقولة في الكتب لا يرفع  
سها عن رواية الثاني لاني ما رايت الا في التهذيب في اول التهذيب  
على قدر كونه ثابته بعد في الجملة وبقي الصحيح في الكتب  
على ان رواية الثاني مثله على خوان الاكل في الكفاية للمحققين  
الظن والمقرر وعلى القصة ينبغي ان لا ينبغي وانما كونه في كل واحد  
مد كما هو المطلوب الاول زيادة فائدة وهو التحذير ان كان  
والثاني ان كان في واحد وان الاول هو المحقق والاولى في  
منه بطلان فذهبنا الى ذلك على ذلك كما قيل في كتابه من  
وخصه كفاية من زهد النعام وبني عليه ومع العجز فيكون  
ويصير ثمانية على البر ويصدق في كل شك وان ولو عجز فقام على  
مدى بوب وان عجز صام ثمانية عشر يوما فان العجز في كل  
بالثبوت والعجز في كل واحد في كل واحد وانما في كل واحد  
الحجزة مع القوت والاولى ان يقال في ثمانية عشر فذلك هو

١٠٢  
مدافكو التجنب بعد المنقذ لاعدد الاسداد كما ذكره وانهم  
الاصد والاعتناء مع الاول بقى مناسى وسوان ظاهر الامة  
هذا الحكم في كل من يقع بغيره من غير ان يمتنع عنه المحرمات  
على ما تقدم وقضى الامة وحصله في اللسان واللسان في نفسه  
القاضي في كل من يقع له الحق قوله في فاذا اتمتم ان فاذا اتمتم  
الموانع في العود والمضطر وكل ما توكل في محرم اللسان وفي نفسه  
القاضي والكت في انتم الاحتصار او كنتم في حال امن وكنتم  
فيه الاحتصار بالجنب المنع المطابق المضطر والعود واخفى كما هو  
منه من الحنفى وفي القاضي المنع بالعود كما هو من ذلك والكت في  
على ما في ظاهره ان الاول اولي الا ان ظاهرا للوعظ وانتهى الى  
في الجملة كما استرنا فيما سبق وغير بعد حملنا على ما وافقنا  
اللعن فقد مر واما المتن فكل من في اللسان في محرم اللسان فان  
اختلفوا في امن وكذا عدم الحوز وفيها من حيث هو في الصم  
امن في كل من رايه القاضي قوله في حال امن وسعة العجب  
انه مع تحصيل الاحتصار بالعود وحمل امنه في ذلك فان ذلك  
فكان في ذلك في واخذت تقليد من غير كذا لان في غير العن  
الذي ذكره في اللسان في في ذلك والتحصيل انه اذا احصروا وامتنعوا  
وكنتم في حال امن قادرين على الحج فمن امتنع ان يمتنع وامتنع  
بالله وامتنع في الحج واستناعتهم باليوم للوقت الحج استقام  
بالعرب في ذلك فكل الاستقاء بقوله اليه بالحج وبعد اذا حل







فعل الذي يتفعل على الذي ايض فلا يبعد سماعه تخرج الصحاح  
 بوجود الدليل في الجملة وكذا العنصر ما كان وما كانت شروط الذي  
 محتمل واما زمان الانتقال الى الصوم فهو زمان فو محل الذي  
 لا يخطر بالبال قبل التمايل ولكن في قولنا في سابع ذراحي زمان  
 مع ذلك ايض غير بعيد عنهم في سابع ذراحي زمان  
 محل والظاهر عدم الخلاف فيه دلل عليه الاخبار ايضا واما قوله  
 بعد الجوع قليل والبناء على وجوب المذبح اجرام المذبح ظاهر  
 على ما نقله في المذبح وهو بناء في وقت ايض فيه عن الخلاف ادراك  
 المذبح في الحرم المحج للاختلاف في تحريم الصوم قبل اجرام المحج  
 اذا انظر في وقت التمتع بالعمرة الحج وصار في وقت الاية ينظر  
 زمانه وايض الظاهر ان وجوب الصوم انما تحقق وهو يوجب  
 العجز عن المذبح فلو كان في وقت قبل وجوبه فانظر في وقت الصوم  
 حتى ياتي زمان المذبح وقرينة كانت في وقتها هو وقتها في وقتها  
 لعدم المحل وايض قول الاخير السقوط الصوم وتعيين المذبح في وقت  
 ذراحي ولا يصح بعيدا عن خلاف الاية على ما يفهم من المذبح الصوم  
 في الحج يعني في حكمه وكانهم حملوا على ايام وهو طول ذراحي وذلك  
 وفي الاخبار ما يدل على سقوطه غير بعيد ولكن الانتقال الى الذي  
 يحتاج للدليل فلو علم اجزاء او اجزاء يتاخرها واما ان فلا بد  
 تكون في وقتها الا انهم قالوا ان اقام في وقت فليست ايام في وقتها  
 او مضى شهر في وقتها للاخبار ولا بد من كونها واقعة في الحرم على انهم

الرصوع  
 سبع

شان

شان الصوم بما الواحد او وجد المذبح بعد الصوم فانظر في  
 للمابة والحج وحلها في محل على التذبح قوله في وقتها في وقتها  
 ان الصوم يتم في اليد عليه بحيث لا يفسد الواب عن ايام مبدله وهو  
 وهو يروي عن ابي جعفر عليه السلام في التهذيب وقيل ذكر الوقت للمابة  
 كما يحفظ الحجاب وقيل لا دفع لكونه كونه الواب ويحذف الواب في قوله  
 في غير هذا المحل وقيل يحصل علم ان اجالي وتفصيل ذلك في وقتها  
 التمتع عندنا وعندنا في حقيقته واصحابه لان الحرام في التمتع وهو  
 عنه كالمذبح والصوم اذا عجز عنه كالمذبح كالمذبح في وقتها  
 يجوز التمتع لانه لا يملكه ايض ولكن لا يملكه المذبح ويكون التمتع  
 ممدد ولا يلزم عدم الوقت من اجزاء على التمتع او المذبح او الصوم  
 وهو من انظر اول الاية في التمتع وتخصيصه بغيره في وقتها  
 في وقتها في وقتها في وقتها في وقتها في وقتها في وقتها في وقتها  
 الى التمتع عندنا في حقيقته لانه لا يملكه ولا يملكه المذبح ويكون  
 واصح اذ ظاهر الاية عدم التمتع فقط لان القرآن ايضا في وقتها  
 فانه في التمتع اجزاء الحكم على الاية لا العكس ايض فيها وجوبه  
 على من تمتع او قرب فلهذا في وقتها في وقتها في وقتها في وقتها  
 منها بخلاف التمتع والافاق وذلك في خلاف ظاهر الاية وغير واضح  
 الدليل والصحيح والاصح عدم وجوبه في وقتها في وقتها في وقتها  
 والتمتع فرض في وقتها في وقتها في وقتها في وقتها في وقتها  
 فقدر زمانه واربعة في وقتها في وقتها في وقتها في وقتها في وقتها







ساعة كذا منها ومنه في جميع البيان وسئل يقول صلى الله عليه وسلم  
يوم العيد وانما جعلت في جزء منها وفيه تأمل واضح اذا التفت  
نماطاً لانه جعل في المكان المستظلل للردية ويوم الجمعة  
طريقه الزمان لفعل الاستلزام وقوعه في كل ذلك الزمان غافلاً  
في المكان مثل قولك هلست ببلد كذا او في بيت كذا او في محل كذا او  
كذا ما لا يتناهى فيها نحن فيه جعلته في الحج حراماً ووقته كذا  
قال فان الحج لله في الحج وهو في هذا المقام ظاهر في الغنى  
ففي الاول ما سألني بخلاف الثاني نعم لو قيل يقول تعالى وقبلي  
سنة كذا كان مسلم في المصحح على كونه قد بينا في فيه ظهور  
دونه فان المبدأ منه لا اقل حتى يعجز افعال الحج وان كان  
وقال تعالى ومنى قال وذر العقول وتسع ذراحي بكلمة التي عنينا  
والعشر عند الحنفية وذو الحج كونه مائة في نداءه وان المأذون  
وقت احرامه ووقت اعماله ووقت كونه او ما لا يقتصر غيره والمأذون  
فان ما كثره الحرم بعينه ذراحي وابو حنيفة وان هو الاحرام  
قبله والافعال مستلزمة ووقت فعلها الظاهر لا يصح بالاحرام  
للو وقت يتحقق فواته فان الوقت في المأذون الا ان يكون  
عند كونه ما انما يصح بعينه المأذون في الحج والوقت في الاحرام  
العموم لجميع الناس غير الحج في هذه النسخة انما يتناول ما كان

وايضاً كونه الاحرام بالعموم عند مالك الاستلزام القول بان طول  
ذي الحجة كل شهر الحج بمعنى ان لا يحصر فيه فلا يكون فيها القبول والقبول  
كما قاله وقت قالوا وجهه ان العموم غير صحيح فيها عند عمر بن الخطاب  
فخلص الحج للحج في هذا الحرم وعن عمر انه كان يحلف الناس  
بالدعم ونهاهم عن الاعتناء به فان الطواف سنة في وقته  
لا كونه وقته غير في نفسه نعم لو كان حراماً عند مالك كان فاسداً  
في الجملة مع ان قول عمر لم يرد في قول الصحابي لم يحرم وايضاً لا وجه  
لقوله وايضاً من الناس لفعل مكره لا يجوز فلعلم ان عند عمر  
لكنه لا يصح وجهها لقول مالك فكان في قول صاحب اللسان قالوا  
استأذنتك هذه الامور حيثما استأذنتك وايضاً قد وجه كلام مالك  
بما استأذنتك بقوله وقالوا العلى في وقتها وهو حرام في  
طواف الكعبة للآخر الشهر وهذا مودعاً ما قلنا وهو انما خلاف  
كما هو الظاهر وان لم ينظر كونه وجهاً له الا بقوله ووجه وايضاً يجوز  
الى حنفية الاحرام بالحج فكل من اختلف في الاحرام وقوله بالكلية  
لا يتحقق ولا يخرج عن المخالف اذ ظاهره ما عدهم حراماً انما الحج  
في غيرها قالنا الذي ذكره السبعاوي وبعض ما ذكره في اللسان  
ليقبله اسلم من فرضه انما هو حيث يقع الحج فطلقا الحج المستحب  
وعنه كحتمه ولا سيما فقله وسفله وانما ما يقع وحرم  
عليه محرمات الاحرام بالنفس مطلقاً او بالاعتقاد او بالتكليف  
اذ كان سائلاً عما دل عليه صحيحه ومعه المتقدم فدل على ان  
التبليغ اجملة وان الاحرام لا يتحقق الا بها خلافاً لبعض الفقهاء



بدونها وانما ليس بركن كما نقلناه عن الدكتور وقال في جمع البيان  
 لا يعيد وقلت ايضا على اخر التلخيص مطلقا احدهما للفقار  
 فضعف خلاف بعض الاصحاب في تعيد احدهما للفقار بعين  
 التلخيص للغير ونبهت وقلت ايضا على وجوه اخرى ثم لا بعد  
 بقاءه بالاحرام كما هو في كتب الاصحاب فان لم يعم على  
 ما ذكره الفاضل في تعيده ولا يعيد لانهما على وجوه اخرى  
 حج التمتع بالشرع في غيرهما لانه قد ذكرنا في الجمع التمتع  
 ثم قال من فرض اي فوضه مطلقا بالاحرام فوضه على الاصل  
 ولا يعيد فوضه في غيرهما لانها تارة تسمى واحدا فانهم  
 المشرك في العمل في كل واحد من تلك اصابعه لانه لا يرد  
 احرام في هذه الشروع في وقوعها في عدم واحد بخلافه  
 البعد في غير الابدان في ليل اخر وقلت ايضا على عدم صحة احرام الحج  
 الا في هذه الشروع في التمتع ايضا فلا رقت اي الاجزاء والافق  
 ان لا يكون في الاجزاء اي قول لا والله وبلا والله محققا ومنفردا  
 على الظن كاذبا وصادقا هذا هو المستحسن في الاصحاب وعليه الروايات  
 في الحج اي في تلبس البقاء والحج ووضعه على الوجه المذكور ويحتمل  
 ان يكون المراد فلا يحسن ايضا في الكلام كما هو الرقي في اللغة  
 كما في بعض فلا يحسن او فلا يحسن في الكلام وصاحب الكتاب  
 ايضا ولكنه بعيد لدخوله تحت قوله ولا فسوق بالمعنى الذي ذكرناه  
 ولا يعيد

ولا يعيد حمله على الجاء وما يتبعه من احرام في الناف في الاحرام قبل  
 التمتع وغيره حتى العقد والتهادة عليه كما هو المذكور في التلخيص  
 بعاونه الاخبار وقال ايضا ولا خروج عن حدود التلخيص  
 وار تكارا المخطوطات بل في فلا رقت ايضا بالمعنى الذي ذكرناه  
 المخطوطات ايضا ليلاليزم التخصيص بفعل المحرمات ودخول كل واحد  
 ايضا وفان في في نفسه والفسوق والخروج عن حدود التلخيص  
 هو السبيل والتميز بالالفاء وكما تارة ان لا ان التخصيص  
 ليس بديد والتعمد او في توكيدك وان موافق للغير فانه في اللغة  
 الخ وبعثنا الطلسم كما قاله في جمع البيان وكان الفاضل هو من قال  
 وترك التلخيص ايضا فليس يحدد وعلى التبادر بحرم ما كان منها  
 حراما مطلقا في حال الحج لتأكيد المباح في تحريمه كما ان في  
 وما كانت مستقيمة في نفسها ففي الحج ايقه كل احرام في الصلوة  
 والتطهر بقراءة القرآن والتطهر من الصلوة وكسبته لعل  
 المراد الفضا المحرم الا ان يكون ذلك مطلقا في ما عدا الفاضل  
 وصاحب الكتاب في قوله في نفسه الاحوال الامراء مع خدم  
 والرفقة كان المراد لا حضور ولا سائر الاغصان على  
 جهة المحام كما ذكره في مجمع البيان ونسب الخاني عيازي  
 سجود واخرى قبل ايضا في نفس الاحوال وانما لا خلاف  
 ولا شك في الحج وذلك ان فرت كانت كالفسوق في سائر الاعمال  
 فسوق المستوفى الاحرام وسائر التلخيص فيفسوق بعرفه وكانوا



يبتغون الشرف فيقدون الحس وبغيره ونه اخرى ولكن هذا  
المعنى هنا قرأه الاول بالنصب بمعنى النهي والثالث بالرفع  
بمعنى التحسين ففعلهم فرف وقال كذا في معنى التثنية على قصد النهي  
لما لفته والدلالة على انها حقيقة بان لا يكون بمعنى اراد النهي  
من هذه الالفاظ في ايام الحج وذكرها بطريق النفي للدلالة  
على نفي الجنب والحقيقة المفيدة للجمهور والمبالغة للتاكيد والاهتمام  
بعدم وقوعها فلا تنفي الجنب وهو جليل كسني على الفتح وفي الحج  
متعلق بمفهومه موجودا او جازيا او محلا او اجزاء الشارح  
ان في الحج والعابد محذور ففعله او يرفق بمعنى لا يرفق ويؤجر  
ايضا والباقي عطف عليه مع تكرار التاكيد في كل الكلام بالرفع  
والعنى واحد وانما ايضا الا ان لا يحسن له وليس كسني  
لعدم حوز الرفع لكونه تكم ففعله والعنى ايضا كما لان  
النكاح في سياق النفي تعيد العموم فادوات العموم كانهن  
في حمله فنقول صاحب مجمع البيان بان دلاله الرفع على العموم لان  
يعلم في المحذور انه ليس في رقت واحد لكنه جميع ضرره في الحج  
الا ان يريد ان لا يكتسبه النفس اضره واكد وما يتفعلوا  
فخر يقلم الله امره وما يتفعلوا في نوع في الجنب هو كالحج وغيره  
وسواء كان فعلا او تركيا ولا يبعد إطلاق الفعل  
باعتبار الكثرة وغيره ويدل عليه ذكره بعد النهي في رقت وغيره  
وتنكيره في رتبته الله المتصف بجميع صفات الكمال العلم والقدر

والقدرة والعدل في وضع علم بالعمل المستحق للجزا كان الجزا  
مبالغة زائدة في عدم قوته وتوفيره وحسنه على فعل الخير  
بعد النهي كما ان في تنكيره وذكر ما الموصوف للجمهور والاهتمام  
تم البيان وذكر لفظ الله المستحق لجميع الصفات والدلالة على ذلك  
وقال في حقه الله على الخير عقيب النهي عن ان لا يتفعلوا  
القيح في الكلام المحسن ومكان الفوق البر والتفوق مكان  
الجذل الوفاق والاحلاق الجميلة اذ يجعلوا فعل الخير  
عبارة عن ضبط انفسهم لا يوجد بينهم ما لا يوافقهم ويضيقهم قوله  
نفسا وتزود وافان خير الزاد التقوى ارجعوا زادكم من الاجرام  
اتقا القبايح فان خير الزاد اتقاها بها والنعم اول الزاد  
لعلكم التقوى وهو كما فعل الطاعات ونزل المعاصيات فانه  
خير الزاد اي خير وكل زاد ولا يبعد جعل الخطاب للجمهور المحلفين  
وكانه ذكره هنا لان الحجاج لا بد ان ياخذ زاد السفر قصرا او قنطرا  
الزاد للامر البعيد حق واول ويرجعوا خذ به انه النفي وانتهى لما  
ياخذ الزاد فستكمل عليه فام ياخذ خير الزاد فانه لو اخذ ذلك الزاد  
ولم ياخذ التقوى لم يكن بالجموع اما ظاهره في الدنيا ما ان تقوى في الدنيا  
سريعا فيبقى بلا زاد وحقيقة في الآخرة فلا يبعد ان يكون  
استان للزاد والزيادة للمجاويز والمائل والمستند والركب  
ما يجتاز اليه المجاوز بحيث لا يصير تملكا كالمسافر والفاصل بينهما



والاعتماد على امر الزبير والراد الحقيق دون غيرها والمطعم  
القاني الذي من غير التلطف مع وجوده لاحتمال عدم  
الحال وقيل تريت في اصل التمر كالتواخي ولا يتعدون  
ويقولون نحن نتوكلون فيكونون كلا وعلا لا يقل  
على التام فامر وان تزودوا وتتقوا السوا والاشقى  
عليهم وانقوتون اي انقوتوني وخافون كخوف البيا والاثق  
بالكسر وهو كثر من ان عاقبك او اتقوا معاصي التي هي سبب  
العقار وانقوتوني فيما اترككم به ونهيتكم عنه المجمع واحد  
يا اولي الالباب لا تدعوا العتول كمن العقل باللبان لا يطلع  
خا اضم لبلال انت اعقله وبه يفوز بالسداد كلها  
وخضعت الخطا لانهم الامم لا تدعوا فان قصته العقول الله تقواه  
فكان فيكم شقاسة لا عقل له وسوءه من العقل والنقل  
وفيه تأكيد آخر ويحذر على التقوى وان لا يكون المعق من  
هو الله حجة فان التقوى فان التقوى ان المكن لله كل يقول  
بل على البين والحق وهو يعصود او التمر عن كل شيء  
وهو يقتضي العقل الجرد العلم والتميز فلا يضر الخطا  
به بدونه الساكنه من علمه حيا ان يتقوا فضلا عنكم فلا  
تقسم فرقات فادركوا الله عند المجد الحرام وادركوه كما يدركون  
وان كنتم

وان كنتم من قبله الضالين اي ليس عليكم ذنب مخرج وانتم فان  
تطلبوا الخذوف خروا الحجر وان من سائرهم بعد منقوب  
ينزع الحافظ وفضلا لا يتقوا اي عطا ورزوا بالتحريم  
فيل كان المسلمون النجاشي في الحج والاسلام لرغم ان الحج  
الحج وهو فعل الحجاب عليه فرفع الله سبحانه بهذه الامة لانهم  
وقيل كانوا يتقون الاجرم في الحج فرفع ذلك فعل التقدير  
صريح في عدم المناقاة في الحج والتجارة واتخذ الاجرم  
انه مناف للاخلاص والاشكاه فانه يقصد بفعل الحج القرية ليس  
خارج عنه كحصيل المار فان العمل الذي لا يخرج الاجرم من الاجرم  
بداخل الحج وليس بعبارة بل قد يحصل التواخي الاجرام كما يقصد  
كحصيل المعاش الواجب او البذر او يوحى لله في الحج وغيره كما يحصل  
المار والتواخي عليه الروايات فان التواخي بعبارة قوله على  
مستوع وبانه لو لم يسرع لم يفعل ولكن حصول القرية المعصية  
مشكل منافا بل فانه لا يخذل في بعد سوية بالنفس تقضي القرية يكون  
غير الذر اعني بعض الاصحاب في غير هذه الصلح انما هو بعيد  
الحصول فان فعلها بعد الاجازة فيكون لليق فقط اذا حصل  
سعي حيث وجب فعلها بعد عقدا لاجازة فانه فعل من الحكم  
المستفاد من الامة هو جواز التجارة والاجرم والذكر مع الحج  
وقيل لغناه لاجتماع عليكم في طلب المغفرة وقال في مجمع البيان



الاول بور عن ابينا عليهم السلام والثاني عن ابي جعفر فلا يبعد حمل  
الاسم فاذا افضت غزوات لم يرفع عنها بعد الاجتماع فيها من  
نصف الماء اذا صببت بكثرة واصلا افضت انفسا في ذوق الفعول  
لحدوث دفع البصر الى دفع نفسها وعرفات جمع عرفه على  
لا في المخصص كقولها وانما تون مع غيرها الصف للعلم والنائب  
لان ثبوتها تنور العالم وهذا التنوير غير متوقع في غير ذلك المنوع  
عنه هو تنوير التمسك في انما يمنع من الكسب لان منعها تابع للتنوير  
ولما يمنع المتبوع لم يمنع التابع اية بالبر لو الاول في سلك الجمع  
بغيره او في غير العاقل وقال في ورايه ان تاهل البيت  
بل في الاصح علم الجمع ولد سنانا مقدم لان المذكور يمنع من  
كافر النسب وغيرها والظاهر حكم الثاني جار عليه لندرجها  
الضم الموثق ويصوبه ولو باعتبار تعانها وسر الارض المخصصة  
او انها ما يفرد بها ويريد عليه الا في فقط فاعلم واما ذلك الموضع  
يعرفه او عرفا فيقبل لانه في لابي ابيهم ولما راه قال في وقتها  
جبر على يعلم الناس في هذا الموضع قال عرف في قبل الادم وخوا  
تعارفها بعد ان تعارفوا وقبل ان الناس يعارفون بها  
وقبل ان يراهم في المنام ذبح ولده وتغلبه انهم من الله لم لا وراه  
ثانية قسم اليوم الاول يوم الروية والثاني يومه وهذا يقيد يوم  
لا المكان فيقسم وجه المكان اية قاصم واما وجه الموضع الاخر المشرق

قط لانه علامته للنسك والعبادة ومعلم للحج والدعاء والصلوة  
والسبب عنده وتسمي جميع لانه جميع فيمنه من العباد  
او تجمع انفسهم والمردفة لان جبرها قال في علم اذ لا وادى  
مخو في المازن ولا وادى في نفسه واما في صفة الجرام بحسب  
والجمل المراد منها الوقوف والذكر في بعضه من غير ان  
وهو قوس منع محدود في معرفة ومنى وانما سمى ذلك اية  
ابراهيم عمنى هناك لان يعطى الله فداءه بكم كان الله  
الله عز اذا افضت الى اذكروا الله السجدة والتكبير والتسبيح عليه  
والدعوات او صلوات الله والعبادة واذكروه طهروا  
الله بالشك وان شكره بغيره اياكم فان شكره بغيره  
الله واذكروه ذكره انما كان بغيره الله واذكروه  
المسألة فيمنه فاصبحت او كافر وان لم يبق الله في  
او قبل بغير محمد صلى الله عليه واله وهو بعد لقطا ومعنى ان افاضت  
اي الى اهل البيت والاطاع المناسك فان من تحفه في المنفعة واللام  
من التاكيد في الفارق من النافية والتحفة او منها او من الرتبة فقلت  
نظامها وقوة في اي اللون في الجملة كانت الا في قسمها  
والا فاضت منها في اللون في قائل وهو الوقوف وهو في الاية وهو  
نزيه ومكانه في النسك وعرفه وقوف المسكين لانه اذا المراد الا فاضت  
فعر في المسكين فيهم وذكر ايد فيهم ولا يمكن ذلك دون اللون وهو  
للمراد بالوقوف منها وبوايه فتدبر الاحياء ومعلوم انها والحكم



ودان انما علو وجور الذكر فيه ولكن اكثر الامور على استحقاق الذكر  
 وجور شئ غير الكون مع النية فحينئذ ان يكون كناية عنه فان فعله  
 مع النية ذكر الله وعلو المعنى في العت فلا بد لعل وجور هذا انما  
 هو محمل قوله فاذا ذكر واعلم ان حجاب الذكر لا بد عنه الماتوع في ذلك التحمل  
 والاختصاص يقتضي ذكر الله تعالى فيه بالتبليغ والتكليف والتثنا الحميد  
 بالما فوق على ما هو المذكور في محله ذكر هذا المنسج في كتاب العبادات  
 وتلزم كون المراد بالذكر المفعول والعلة وجور فيه وليس  
 بحسب اذ يدل على عدم ما في صحتي محمد بن مسلم في ان الالف  
 عم قضا المفعول في لفظه قبل المضاف ومنه العلة بالالف  
 وكذا في صحتي امير المؤمنين ع في عبادته لا بان يصلي  
 الرعا المفعول اذ المسمى بوجه وكذا في صحتي الان راو جوب  
 العت فقط فكان الاخبار الدالة على وجوب اذان  
 واقامته فيه وجواز نية التافاع عنها محمول على النية  
 القول بموجبه الذكر والتثنا والتكليف سواء لفظا وكذا في اختيار  
 ايض وفوقه ان الراجح وظاهر كلامنا في الصلاة في السجود وظاهر  
 كلام السيد استبان على الاعراض على الاستدلال بالامام المذكور على وجوب  
 وقوف السجود بان المراد بالذكر مدح عبادته والكون فان الذكر بدون  
 غير ممكن بان الالف يدل على وجور الذكر وانتم لا تقولون به بانه لا يشغ  
 ان يقول وجور الذكر لفظ الالف واحكامها في الخبر ويروى الامر بالذكر  
 يقتضي وجوب التعمد في المكان المحضو والذكر جميعا فاذا دار الالف على ان

الذكر

الذكر مستحب عز واجبا اخر جهناه والظا وبقي العاقبة فيه تاما  
 اذ وجوب التعمد انما كان معنويا فوجوب الذكر قائم واذا  
 علم على الاستحباب لدليل انما لو وجوب التعمد امره على وجوب  
 وهو لا يتم يمكن ذلك لو قد شئ ويكون وجور التعمد مع ما في  
 ذلك الشئ او جعل الذكر التعمد في النية والفتاوى في ذلك  
 على وجوب التعمد في المسجود عليه التعمد المفعول قوله اذ ذكره  
 كما سلك مثل الذكر على ان يكون شئ كراعه واقعه وكذا في وجوب  
 المسجود عليه حتى يلزم منه وجوب التعمد به وبذلك القول في وجوب  
 وقوف السجود لا يشغ في المكان كما ذكرناه بل الاجماع على ان اللفظ  
 ويشغ في اللفظ القول بوجوب الذكر لظاهر الالف والاختصاص مع عدم  
 دليل صريح للمنع من ذلك في هذا الذكر مستند في علمه وجوب التعمد  
 والتصلو على النبي صلى الله عليه واله في الموقف كما هو من ذلك  
 في النسخ فانه يصح في الالف والاختصاص والاختيار ان الذي انشده  
 في النسخ عليه غير صحيح بل لا دلالة فيه لعل عدم الوجوب لظاهر ما هو  
 في النسخ حيث تقدم فاحتمل انما اذ جعلها ما لو فثبت بلفظ وجوب  
 الذكر في الدعاء انما هو من النسخ في الاجزاء المستعمل في النسخ  
 لموافق غير الدعاء في العلم لانه لا ان عليه سبحانه وانما قال وقد  
 اساء قلبه تنقذ الله على ان امره التوفيق لعل الدعاء لا يدل  
 على عدم وجوب الذكر وكذا لعدم شئ عليه لا يستلزم عدمه والحمد لله  
 رواه عامر بن عبد الله عن ابي عبد الله ع في اوليت لا اني عبد الله







فمن الناس من يقول ربنا انتا في الدنيا وما في الاخرة فخلق  
 اية اخرى ومنهم من يقول ربنا انتا في الدنيا وما في الاخرة  
 حرقنا عذاب النار واخرى ولكم نفسا كبوا و  
 سويح الحكا ان اذا فوغم فعباد انما الحجة والاعمال  
 منكم وهو يطلق على العباد اطلاق المصدا المفعول او يكون  
 بعينه المصدا اي اذا فعلتم افعالكم التي تامة عباد او يكون  
 اسم مكان اطلق عليها او يكون المضاف محذوف اي عباد  
 فاعلموا انكم فاذا ذكرنا الله كذا كذا اياكم ان ذكرنا ان ذكرنا كذا اياكم  
 فكذا كذا في علم النفس المفعول فطلق محذوف او كان  
 الكافي بمعنى مثل اسم مضاف او حرفا متعلقا بغيره  
 الذكر وانما مفعول كذا كذا اي يكون ذكر كذا ما ساو  
 لذكر اياكم او انما كذا كذا اعل ذكر اياكم ذكر كذا كذا  
 استدركه يكون في حق كونه ذكر الا في جهة اخرى فهو دفع التوهم  
 وان كان بعدا كما في قوله طار زبد فاستأفاهم ويحتمل جعل  
 الذكر بمعنى الذكر كذا كذا في قوله مجرور اعطوا وعلما الذكر  
 على فقد جعل الذكر بمعنى الذكر كذا كذا اعلما وعلما انفس  
 بمعنى او كذا كذا قوم كذا كذا او مفعول كذا كذا اياكم او  
 انما مفعول كذا كذا وعلما كذا كذا او كونا كذا كذا البضاي  
 والكتاب في مجمع البيان ههنا فان الظاهر كذا كذا البضاي  
 بعضه غير بعيد في غطف على اياكم والمراد بالذكر هو العكس  
 والذات بقية او يكون الانسان للحيابة الدعاء مطلقا في تلك

الاماني السنية والقرآن علما ذكر في مجمع البيان ما روي عن ابي جعفر  
 عم انهم ان قرئت كانوا اذا فرغوا من الحج يجمعون  
 فاعلموا اياكم وتذكرون ابايكم القديم وابادهم الحجة فيهم الله  
 ان لا تذكروا في حقكم في هذا الموضع او ان تذكروا في  
 علي كذا ان تذكروا الله الله واعدوا الاية وشكروا الله  
 والاية لا اياهم وان كان كذا كذا لان الله اعظم وانما  
 عندهم الحق لان الله كانه هو المنعم بملك المات والمفاخر عليهم  
 اياهم وقيل ليعلموا فاستمعوا بالله وافرغوا اليه بغير العبي  
 لان الله في جميعهم ويستقل بذكره فيقول اياهم في الناس قالوا  
 هذا تفصيل لهذا كذا في الناس من يترك تفصيل لا يطلع كذا الله  
 الامانة الدنيا وتكثر بطلبه من زيارته والمراد به الحج على الارض  
 والارصاد اية ارجع اعطاه في الدنيا وما هو الا في الدنيا  
 فنفسيان فيهم مقصود على الدنيا فطفح او ما لم يطلح حكا  
 والا اول اول كذا كذا في دعاء في الم فاعلموا الدنيا فطفح  
 تلك المواقف السنية فالارضية عظمها يا يسالم المؤمنين فيها  
 في الدعاء الذي رغب فيها فقالوا فيهم فيقول ربنا انتا في الدنيا  
 يعني اعطنا الصم واللفا ووفيقا في الدنيا وفي الارض  
 والرحم وقيل فيهم الدنيا وقيم الاخرة وعن ابي عبد الله ع انها  
 الرزق والمعارف من الجن والانس والدنيا وزهوان الله و  
 وقيل الما في الدنيا وفي الاخرة الحنة وزود عن النبي صانه قال  
 اوتي بك يا رسول الله ابراهيم وادريه من نفسه على امره







ايام التشرى وحمل الاول على الجواز وهو بعيد فان حمل الواجب  
على الجواز سيما اذا حمل السنة الموكدة بالنزلة الرفضة كما فعله  
الشيخ في التذنيب عن نفوسهم وكذا حمل على إطلاق التليين فقلنا انما  
نفسه فكيف بعد النافله كما اشار اليه في ايضا والخبر عن  
بعضهم في نفس بعيد حذف وحمله على غير هذا التليين المشهور  
على الاحتمال الصحيح في رد القيد الدال على عدمه في النافله ايام  
التشرى بعيد وحمل الوعيد ايضا هذه الاية والاختيار  
الذي يجزى عن ابن موسى عن ابي عبد الله ع قال بالنسبة عن الرجل  
ينسى ان يترك في ايام التشرى قال ان نسى حتى قام من موضعه فليس عليه شيء  
وذلك لا يدل على عدم الوجوب بل يدل عليه حيث عدم الشيء بالثبوت  
اذ عدم وجوب الشيء عليه اذا نسى استلزم عدم الوجوب وهو ظاهر  
في سند ايضا ضعيف والقول بالوجوب على العبد وان كان  
القابل به قليلا مثل السند وابن الجني وكن يروى في تاريخ  
الحج والتذنيب في الصحيح عن جعفر عن ابي نوسه جعفر عليه السلام  
قال بالنسبة عن التليين ايام التشرى ولو اجمد هوام لا قال النسبي  
فلا شيء عليه من ذلك القول الا سيما في كل من المشهور والاختيار  
الاول على الاحتمال فيما ملئتم الظاهر في الروايات المتقدمة في التليين  
المذكور فيها وما ذكره في ذلك انما الاحتمال بل ذكره في ذلك كما في القيد  
والدفع في التليين والارشاد وغيره ودليله غير واضح في بعض  
مخبرين عن احدنا عن قاض السنين عن التليين بعد صلواته فقال  
سئبت انه ليس في وقت يعني الكلام فانظروا قوله يعني لا يجوز

عن محمد بن يعقوب الكليني في العباره مجمل يحمل عقيبكم صلوات  
سئبت او كم من سئبت كبر التليين المعلوم او لفظ التليين  
وغيره كذلك في التليين بها التناوب فيما هو المحقق في امل وايض  
ورد في بعض الروايات في تليين عيد الفطر فلو انما سئبت  
النقاش عنهم مثل ما تقدم الا في رواية اخرى في امل  
الحج في بعضهم بن عمر عن ابي عبد الله ع لم يترك الفطر في  
الفطر كما يليك العشر فلا يفتد ان يكون المراد بهذا  
الحج الاشارة الى قول تليين عيد الاحج على ما نقلنا في الفطر  
ويكون ليلته الفطر وصحته اشارة الى ما بعد الفطر  
ليلته العيد وعقب الصبح وصلوة العبد كما هو المشهور ويكون  
المراد باليوم الغاسر وما بعده فبذلك في محل لا يخرج  
الرفضة جواز الفطر الاول في اليوم الثاني في ايام التشرى ولو  
الثاني عشر والافضل ان يفسر في الفطر الاخيرة اليوم الثالث عشر  
وسواء ايام التشرى اذ الفطر الاول الايدان ينزل بعد  
العمل في الغزو ويعذر في جاز ذلك اليوم فلا يجوز التفريل  
الاول وان عازر الوجع في ذلك الا في الاختيار الدالة على ان  
المراد بطلوع الشمس في ذلك الا في الاختيار الدالة على ان  
في ان ما في محمل من دراهم عن كانه الصاع فيقدم  
عم في الحقيقة وقا كان اني في يقول في شارة في الفطر  
التي انما في في الفطر في الفطر في الفطر في الفطر في الفطر



النهار للمعروف الشمس وعرضها وان قال بعض الصحاح بحسب  
التأخير عن الزوال لطاير بعض الروايات الى اعل الاحكام  
فلم يجمع الاخبار فثبت التأخير عن الزوال للاحتياط وظاهر  
بعض الاخبار والاولى تأخير التفرغ الثاني واما الدليل على  
ما قلناه فعدم جواز التفرغ الاول والا بعد الزوال وقبل الزوال  
وان اقام للمعروف لا يجوز تأخيرها في غير وقتها  
في ذلك من صحيح يعقوب بن عمار عن ابي عبد الله عم قال اذا  
تفرغ في التفرغ الاول فاني شئان فثبت عليك ثبت بما قلنا  
باسندك قال او قال اذا جاء الليل بعد التفرغ الاول فثبت  
فليس ان تأخيرها حتى يصح وايضا في صحيح يعقوب بن عمار  
عم قال اذا اردت ان تتفرغ يوم فليس لك ان تتفرغ في وقت  
وان تأخرت الى اخر ايام الشهر لوقته يوم التفرغ فلا عليك  
عنه ان تفرغ في وقت قبل الزوال او بعده الى غير ذلك من الاخبار  
مسكنا في حديث النور عن ابي عبد الله عم فقال فيهما اليوم الثاني  
فلا تتفرغ حتى تفرغ في وقتك في كل يوم من ايامك عم قال ان  
تفرغ في يوم فلا تتفرغ حتى تفرغ في وقتك في كل يوم من ايامك  
ياث ولم يفرغ واما في بعض الاخبار ما يدل على جواز التفرغ قبل  
الزوال في التفرغ الاول مثل روايته عن ابي جعفر عم قال لا بد  
ان يفرغ الرجل في التفرغ الاول قبل الزوال وروايته ابي بصير فارسلت  
ابي عبد الله

ابي عبد الله عن الرجل يفرغ في التفرغ الاول قال ان يفرغها  
بينه وبين ان تصف التفرغ في كل يوم من ايامك  
وعنه ما وجدناها في بعض المصنفين واما كون افضل التفرغ  
فلا ذكره الاحكام في حصول عبادته كاملا في تمام الايام  
ولان الظان التفرغ الاول خفيف وقال النور ان تأخير  
وبيننا افضل كما يقال ان اعلنت الصلوة وان اسرعت  
وان كان الاكبر احرس وافضل والظاهر الاية هو جواز التفرغ  
اي وقت اراد وقد عرفت الخفيفين في الاخبار والصحاح  
الاخبار ايضا على الظن والظان من ذلك في انهم جواز التفرغ  
بعد الزوال اذ لا يجوز الرجوع الا بعد الزوال ومعلوم عدم جواز  
التفرغ الاول ايام الا بعد الرجوع في وقت القامه جواز التفرغ  
في الاول قبل طلوع الفجر عن ابي جعفر ونقل عنه انه جواز  
الرجوع قبل الزوال وبعده من وقت الاحكام وظاهر الاية  
ان الخروج قبل اكمال اليوم بعد التفرغ فيها لا قبل فقوله  
اي خفيف بعد ذلك في انهم ترك الرجوع في اليوم الثاني الا ان  
يجوز الرجوع في الليل والجملة الاية محمد فابله للحاكم  
ما يصح ان يكون دليلا كالروايات الصريحة التي فيهم  
حججهم انهم اي الذين ذكر في الخبر او الاحكام انهم في يوم  
انهم لانهم الحاح على الخفيف المتفرغ يعني انهم في يوم  
فليس للسبب اذا التفرغ في غير هذا احد المتفرغين  
الملك وفيها في اخبار يعقوب بن عمار في التفرغ في العبادات







عليه في معرفة ما هو في دار قال ينبغي ان تعلم ان يومنا هذا  
 غدا الصدقة تنقضي اليوم الثالث فيمكن حلها على الاحباب  
 ويكون ذلك بعد اوجماع البيان ان الله يعلم وانتم لا تعلم  
 احسنوا باعمالكم الله واعلموا انكم اليه تحشرون اي  
 تحقروا انكم بعد موتكم جميعا في يوم الذي يخرجكم من قبوركم  
 عن اعمالكم فيبين لكم كل شي وكنتم عنه تكفون وتريثت ان الله  
 وان جعلنا البيت مثابة للناس وامنا وانخذلنا فثقل  
 ابراهيم يصلح وهذا اللام ابراهيم واسمعه ان الله اسما  
 للطائفة والعائفة والكون في البيت في اللغة والبيت  
 والمنزل والمراد من البيت الحرم اعني الكعبة والمقام بها الحج  
 الذي يتبارك الله في تبارك مقامه ومثابا اذ اخرج او وضع  
 القوارير بنا لور كبح واعتناء كذا قال الله تعالى في سورة  
 في تبارك الله او لا فاعلم الاستحقاق للبار بالعباد  
 عليه في الامانة كبره فان العوان العزير من يومه من جبراه  
 بما كانوا كتم يعملون وقيل لا يوجد صفة في المصنف لم يكن  
 فيها ما يدرك عليه كذا الاحقاد النبوية والامامة  
 المتوارثة بل العقائد التي يدرك عليها فقاموا الطائفة الدار  
 حول البيت والعائق المعتم على النبي اللازم هو التوجه  
 رالك واليه يجمع ناهي والبيت مثابة مقرر جعلنا وامنا

عطف

عطف على سبابة ولفظ من متعلق بمتابة او بمقدور صفة لها واتخذوا  
 يتقدروا قلنا اتخذوا عطف على جعلنا وصل يفعول اتخذوا  
 وقد تحتمل التبعيض متعلقا به بمعنى جعلوا بعض المكاني القريب  
 من المقام او نفس يصل او للمائدة او للتبدي وكونهما زيد  
 احسنوا والعمد هنا الامر كما مر به قال القاضي امرنا  
 ولعل المقام كون البيت معسدا فيمكن فيه وجوب عبادة غيره  
 ولعلها تكون الطواف وصلوته وباقى المناسك انما اذا لا فاق  
 بغيرها وكونه موقوع امن فيمكن فيه وجوب جعله كذلك فلا فرق  
 لمن التما إليه من الحناه خارجا فيه كما قال الزهري وابو جعفر  
 على ما نقل عنه القاضي ولكن فنهما ما مل اذ يمكن كون السبابة  
 بمعنى المرجع واما بمعنى اذا امن في العذرات الامم فان  
 الحج يحل قبله على ما نقل وبمعنى ان لا يتعرض له بالحجارة ولا لا سلم  
 بالاذن تحل بحسبهم ذلك يحتاج للترسيخ فان استقامت  
 مطالبه الامم والامم تمثل منها بعيد مع انهم يقولون بذلك  
 اذا التما الى الحرم ولانهم في الامم الا الملتحق بالبيت الان  
 يقال الملتحق بالحرم بلحق بالبيت او يقال انما المراد بالبيت  
 هو الحرم لانه المنزلة والمقام والمرجع لكنه بعيد لان الاحباب  
 ما يدرك عليه والاختيار يستدل على انه المقام والامم وكان  
 لا اختلاف عندهم فيه ويدرك عليه وقد علمه كان امنا كما يجي



وكذا قوله تعالى اجعل هذا بلدا عبدا و لكن في الدلالة ما مل  
فما مل الا ان لم روايات غيبية ولو ان الصلوة المخصوصة  
في المقام المخصوص وكان المراد به ما هو المتعارف والمعلوم  
للصلوة الا ان الحق في الصلوة فيه وهو عليه بعض الاجتهاد  
ايضا او حمله الحرم فيكون من المقتصر ولو ان المراد بالصلوة المخصوصة  
وهو المقام الا ان فقهه وجوب صلوة ولو انها في المقام وفيه  
ركعت الطواف فيه انما وجوبه غير ثابتا عليه الاجماع والادب  
ايضا واحيانا تطهير البيت على اربعة واسمعيه للطائفتين  
حواله والمراد بهين وللعائفة والمعتكفة بالعتبة  
المتعارفة للاعتكاف والمصلية للاضيق والادب في الوضوء  
بعض الاصحاح فيه وحواله الى النبي صلى الله عليه وسلم  
وعنه ما وكذا في قوله تعالى انما المشرقة الابح وهو تعظيم  
شعرا لله وقوله صلى الله عليه وسلم اجنبوا اماكن النبي صلى الله عليه وسلم  
مشكل لان حواله الى الله عليه وآله في البيت على تقدير ان يكون  
النظر من النبي صلى الله عليه وسلم فان احتمل تطهيره من المصنوع بغيره والاعمال  
احتمال الجمع وقد يكون التفسير السليم في قوله تعالى على من شئت  
ان اكلمكم الاصل بوجه وقد مر في البيت في انما المشرقة  
تعظيم شعرا لله بوجهات بار وجوب الازالة بطوافه في يوم  
ومحرمه كاستدراكه بكونه وكان تطهيره بالاجابة المتقدمة  
لا خلاف فيه ولا دليل على غير القامته ان الصلوة المخصوصة

وتغير

بغيره

في شعرا لله فخرج البيت او اعلم فلا جناح عليه ان يطوف بها  
وخرطوع خيرا فان الله تعالى اعلم بها كما ان عبد الله تعالى  
في المسجد الحرام وبها الا ان ذلك ان معروفان هناك فالحج  
هو القصد لغة وشروعا قصد البيت على اليوم المخصوص من  
اليوم والمعم له الزيادة في ذكره عازيا ربه كذلك في جمع شعرة  
وهي العلامة بار بها في اعلام فصار كالحج وتعداته والحج هو  
الميل الى الحق والطواف هو الدور ان حواله الى النبي صلى الله عليه وسلم  
بما مل الرتبة وقيل للتطوع هو التعبد بالنافله في الطواف  
الانقياد والمراد بالكر من ان الذي يحرم بالكر من حجاب  
شأنه اجمازا كما لو اقبلها فان ثنا الله وانما في هذه  
على الطاعة في الشكر وتعملا معاملة ان في مكانه نشأ  
واصله يطوف بطواف قلبه الماء طاء وادعته ونصحه  
اما لانه صفة تصدق في اي تطوع اخر اوله ان قائم  
تقام المصداق الله اي تطوع حرم تحذف المضاد وانه هو  
تقايمة اعربا بغيره او ففعلوا تطوع فانه يفتقر بعض فعل او  
الما في طائفة والغير انما في معاملة عباد الله فالذكر في او  
فلا يخرج ولا ميل الى الحق بل الباطل هو في هذا على الطريقة  
المتقولة في الشارع وفي اني خير زائدا على وجهه عليه وآله والجمع  
والاعم فان الله يحرمه ولا يقسم فانه محذور محرم في البيت  
وبغير الخرافات في حازن بها وان لا يفتقر الى عدم اياته وفعله



خير اطعنا لذلك لان كرمه يمكن الاستدلال به على جواز الوادع في  
الطواف والسعي على التواحيب والموظف به جميع الخيرات والعبادات  
حتى تكرار الصلوة والقيام والحج كما هو العادة في المناسك  
الميات فصار له على كون السعي بينهما عبادا لانه قال في شفاء  
اسرار محل العباد والذين يظهرون ان تلك العبادة  
الطواف والسعي بينهما ونحو الحج والايام لا ينافي الوجوه  
لا يثبت فيه وكيفية ثابتة بعين واختيار وهذا اللفظ المتع  
بالاخر لعدا المسكن كذلك على ما روينا انه كان عليها اقصا  
في الحياض والى ما كانوا يطوفون بها ويحجون الاضحية  
ذلك انما قيل في حق تلك التباطل والى ما كانوا يعبدون  
ولما انكسرت الاضحية نازلك ولكن ما كان لها علم  
فتخرجون عنها ما كانوا فكلت بعد فخرج عنهم ذلك وانما يقولون  
وعلم الله ان يعلم ان يتكلم الخبز وانتم ان تكون المنفعة  
ان كرم من خلق الله الى ما علمه فكل من كرم فطوع وفعل  
الذي هو الطاعة يعني ان يفتقر في حقها خيرا او احسانا او احسانا  
اجرم له عليه وقد علم ذلك فكل من كرم فطوع يعني الطاعة  
واجبة او مذوبة لا اله الا الله فله خالصه فانه في الماصلة والطوع  
الاتقاد كما هو متحقق في النفل والواجب وانما هو مذكور  
وكيفية كما يقول به اصحابنا في الحج والعمرة مطلقا فبانتظام  
للارادة

للارادة رتبة في النبي والائمة ثم ولعله اجماع الطائفة فيه  
واجب ما ذكره انما فتحة على ان الرتبة يتوابع العلم والارادة  
اسمها فكل اسم علمه كلف العلم السعي في حق علمه كلف  
كذا في رتبة رتبة فتعلم انه لم ير على سوي الوجوه وانما كون  
ركبت بحيث لو لم يمد فليطالع الحج والعمرة فلا دلالة فيه فليس  
يدل على انه واجبه لا بد له فتقول اني حنفية انه واجبه  
لانه يقال علم الوجوه فكل حكم والاختلاف وقوم اخرين  
فيك على الحج والايام انهم للحج ان الظرف الحيز انهم في الحج  
فيكون المراد بانها فرشتها وانما بانها علامات العبادات  
وهي السعي بينهما وانما الاحتجاج انه صدقوا حجة عليكم فقولها كما  
روى في اية النقيان المقصر صدق عليكم فاقبلوه وسلكوا حجتكم  
ان ترد عليه صدقنا في الحج بل يقتضي ان عدم القول فيجب  
بالايام وان لم يعمل بوجوبه بالايام فلا يضر لما استدلنا به من ادله  
الوجوه وهي كسرة فرخمة عدم الخلاف عندنا منتقيا وكذا نقل  
في مجمع النبا عن ابن عباس والرواية حنفية انه رطلع والطا  
بغير الرتبة فكل من كرم في ذلك والعاقل انه واجبه عند حنفية  
وسنة عند جماهير فكل من كرم في الحج والايام سنة وكذا في الحج  
محتمل القول فلا احتجاج فانه في حق التخصيص عند اكلامها وانما يعلم  
عدم دلالة التخصيص على السنة ولعله وجه ان الظاهر في الحج هو التعميم  
معه كون المعنى انما هو علم الحج ان يكونه سعي الله وغير ذلك



فيكون سنة او انه علم عدم التحريم في نفي الحرج والاصل عدم التحريم  
 والكراهة وقد علم كونه عبادة فثبت الاستحباب وبلغ  
 المراد بالشمس تعلقا عليها او اراد من سنة لفعل  
 وان لم يرد على الاحتياج ما اورد القاضى بقوله  
 لان نفي الاحتياج يدل على الجواز الداخلة معنى الاحتياج فلا  
 يدفع ويؤخذ وقد فهم ما ذكرناه ايضا فانه التاكيد لقد  
 صدق رسول الحق بل دخل المحرم ان شاء الله فثبت  
 رؤسكم ومقتضى مقتضى ما يقصد من ان من روى ما الى  
 عما بالاشياء بدفع القوم من روى خلافه حيث ثبت  
 بالحق ان الثانية الكاين الاحكام وهو مقتضى المبدأ القوي  
 جوارح محمد وروايت تعلق الروايات بما نقلت  
 او صفة لمصلحة هذا ان هذا ما قلنا بالحق وتتم ان  
 يكون قسما اما سم الله تعالى او ينقض القاطن لخلق هو  
 في محمد وعلى الاولين وعلى الاخرين بالحق بان الله  
 تعلمنا للعباد لمعلقوا مواعيدهم بالشيء حتى لا يحصل اختلاف  
 واخطا لم فعلوا الله عليه والى الاحكام اعنت حاله انهم ان  
 خالفته تخلف حاله اخر رؤسكم مقتضى مقتضى مقتضى  
 وطائفة تباين خلق المحرم بعضه خلق وبعضه مقتضى مقتضى  
 على عوارض الخلق والنفوس في الجملة هو المسلك المحرم لعل الله  
 الاعلان باجودها من روى مطلقا هو لم للطوائف لا فيهم

عن العم

عن العم مطلقا بها ولا وجوب احدها على سبيل الحقيقة مطلقا  
 كما هو المشهور من هذا الاكثر لغوم الروايات والاصل والانتفيل  
 كما هو مقتضى البعض وهو يقتضي الحلق للامس والضرورة  
 احتياجا لبعض الروايات وخلقها من غير العوض بعد التفضل الاكثر  
 ما يرد على التفسير على الاستحباب وتحقيقه في الفقه فاقول ان  
 الاستدلال في النوع الثالث استنباطا واحكاما من الروايات  
 وفيه ايات الاولي يا ايها الذين امنوا لا تقتلوا الصلوات حرم  
 قتل منكم بعد اقراره بقتل او بغيره حرم قتل من بعد اقراره  
 بالغ الكليم او كفارة طعام من الكراوية وعدة من الصلوات  
 وباللهم عن الله عما سلفا فاعاد فثبت الله من الله عز وجل  
 ذو انتقام حرم جميع قتل المومن المحرم ان يلقى الموت في القتل  
 احرام والمراد بالصيد بها الحيوان ببر كسبه بالاصول فثبت  
 لا يبيح غير المقتضى فانه لا يبيح الا بغير كسبه بالاصول فثبت  
 في الممنوع بالصيد فانه لا يبيح الا بغير كسبه بالاصول فثبت  
 قتلها مطلقا للمحرم والممنوع من القتل في المحرم كان المحرم  
 العقود في روى الله الحريم بل العور وقيل في محله الممنوع لانه  
 والساد ولا الزهر وقت تامل التحريم لبعض غير المحرم لانه  
 والارث والنفقة والزوج والقتل بالاحكام والاحكام  
 ان يرد بالقتل ما هو المراد للزوج او الامم منه في القربى

الاصول  
بوجه



بش تحرم الصيد مطلقا قتلها واصطيادها واغلاها واشاره  
 ودلالة بالاجماع والاختيار ويمكن ادخالها في الاية بتكليف بعض  
 قتل منكم شعرا ذكرا ان تحرم وحرم عليه قتل الصيد  
 ميتا ما قتل في النعم او فاعليه او فاعليه او فاعليه او فاعليه  
 فروع بالابتداء ثم اولا يخرج بها والفاعل مضاف لمرسله وقل  
 ثلها وقل صلته والعايد مفعول المحذوف وفاعله من فروع  
 النعم ما قتل اي كذا قتل ما يمايل قتل الصيد النعم و  
 صلا كرفع وحر او التثنية فهو صفة حر الا بهام بالتثنية  
 بالاضافة ثل ما كرفع ويحكم به صفة مثل فظاهر ان المراد بـ  
 في الجملة في الجملة لبيان المثل بالنعم لا في القيمة كما هو ثابت  
 في حقيقته ولا بد من حكم به واعدل منكم على كون المراد القيمة لان  
 انما يلية الخلق ظاهرا للحد في الجراح للحكم العدو لان النوع  
 قد تشبه وتماثل بعضها بعضا فيحتاج التحريم للحكم العدو في  
 قدره ويجوز اعدا على تقدير الاستنباه قتل ان قتل صيدا  
 وما علم قتل العدو العلم به في الحكم العدو والحكم لا بالقيمة  
 والبس كالتعويض ثم الاية كقول المراد القيمة الحقيقية والقيمة  
 فرد لا حكم على كونها في القدر والقيمة لان تكريم القيمة الا في  
 الاخرى فقط كما لا يتصور عدم قتلها في قتلها في قتلها في قتلها  
 اسقاط قول كرفع وحر ونحوه ونحوه ونحوه ونحوه ونحوه ونحوه

لدينا

سما اذ قلنا اطلاقه على الحيوان او كفارة طعام كذا عدل  
 مسا ما فانه كالفرخ فان اعتبار الاول هو نفس الجواز والمثل  
 في الخلقه لانها قيمة ولا انها صفة في الخلقه مطلقا وليس  
 كذلك اذ قال ابو عبد الله يكون قيمة قتل الصيد المقتول او الخوف ياد  
 وفيه ما يقتضيه اعتبار العدو المقتول والراوى وانما لا بد  
 يكونا والمسلم واليكفر العدو في قتلها وفيه ما يقتضيه  
 المراد الحكم ولكن المقعد ياباه وانما ان يكره اليهودي  
 والاطلاق الحكم على الشهادة غير مقتضية على عدم اعتنا حكم  
 المحاكم مع الشهادة بل يكره من الشهادة باعتبار في الوضع  
 اليهودي يحتاج للرد على اعتبار الحق مع ما في مثل الدعوى على  
 الميت فانه سدا حيا او فاعليه او فاعليه وبالجملة  
 لان اضافة لفظية ومعنى بلوغ حكمه بالجزيرة بقاء القيمة  
 ان كان في كفارة العزم وشعره اية العزم وبني ان كان في كفارة  
 الحج للرواية بل للاجماع وانما ان فخر الدخ لا يكره الا بد  
 القصد به لان عظم ما قتل فلا يفضل القوم في القتل والذبح  
 ولا في التبادله للوجود الاطعام وللحجر وكانه لا يعلق عندنا  
 وعندنا لا كره عندنا في حقيقته بل في الذبح اخذنا ظاهر الاية  
 المقتضية من البراه الاقلية او كفارة طعام ما كثر غطاه جواز  
 على تقدير الاضافة اليها من عدمها وكون طعام بها او  
 حريتها محذوف في نفيها في يقوم الجواز الذي هو المثل ونفيها



ثم نعلم ان الاوسط ما يطرأ وهو الترتيب والاولى هو كماله  
 نقصه من الاكبر ونور الادل في كل ما قاله الاحكام الا  
 ظ والظاهر ان كونه للاجماع والاختيار او عدل في ما مضى  
 فاسا ووطعام ما كان في يوم لكل ما يولد النجوم او الفصول  
 البرص يوم على الطعام كل ما كان في يوم ما كان في يوم  
 يجوز في الحكم ذلك في الخبز او الطعام او الصوم في ذلك  
 نفي فاعلم ان وعاقبة حكم حرمة الاحرام عفا الله عن قتل الصيد  
 محررا على ما مضى الكفار او مع التوبة فقطع العجز في المرة  
 الاولى وقبل ان يمسك في الحايطة او قبل التوبة فانه لا حاجة  
 للالعفو لعدم النية في عام فبينما انتم في رعا الله لقتل  
 الصيد بعد ان قتلتم ذلك ثم انتم من بعض امرئ من عقوب  
 عنه كفارة وغيره بل لا بد له من الانتقام فهو قاتل لقوله  
 عفا الله عما سلف انما عدم سقوط الكفار في يوم او في  
 قتل معذرا اذ لا شك في جواز الحية وليس باليهل ان يحسن الا  
 فينتقم الله منه وهو لا ينافي ان يكون الجمع من الانتقام وهو الكفار  
 لعظم الذنوب ويكفي ظاهرها العفو في كل ما مضى من النعم  
 لعدم المنافاة ولكن ما يبادر الى الابد لان الانتقام فعلا للكل  
 وايضا في محلي الجلب عن ابي عبد الله عن ابي الحسن ادا قتل الصيد فعليه  
 جزاؤه ويتصدق بالصيد على من كان عاد فقتل صيدا اخر

لم يكن

لم يكن عليه جزاؤه ويتصدق الله منه والعقوبة الاخرى وتحمل على  
 بقية رتبة الامة الرواية وروايت من امر عن بعض اصحابه عن  
 ابي عبد الله عن ابي عبد الله اذا اصاب الحرم الصيد فاعلم ان  
 فان اصاب ما فيه خطا فعليه الكفار ابد اذا كان خطا  
 اصابه معذرا كان عليه الكفار وان اصابه ما فيه معذرا  
 فهو من يتصدق الله منه ولم يكن عليه الكفار يد لان على الصيد  
 ع وكذا روي انه حفص الاعرج عن ابي عبد الله عن ابي عبد الله  
 المجرم الصيد فقتلوا له هذا صيد فقتلوا انما  
 فان لم تقم فقتلوا ان الله يقتل من يقتل النعم فان  
 لا فاحكموا عليه جزا ذلك الصيد ولا انتم لعل انتم قاتل  
 وقتلوا انتم يقتلوا الصيد يقتلوا انتم يقتلوا انتم يقتلوا  
 ان اهل الحرم يقتلوا الصيد يقتلوا انتم يقتلوا انتم يقتلوا  
 وصيد الحرم يقتلوا الصيد يقتلوا انتم يقتلوا انتم يقتلوا  
 قتلوا الصيد يقتلوا انتم يقتلوا انتم يقتلوا انتم يقتلوا  
 والحرم وطعام اهل الحرم يقتلوا انتم يقتلوا انتم يقتلوا  
 الاضطهاد ورمي اهل الحرم بالاضطهاد والانتقام به  
 او بالاولى الحد بالثاني اليافس القدر بوجهه فاعلم ان  
 تمتع الحاضر في نفسه لانه يقول له وكل ما عطف على  
 كل امرئ وكل امرئ يتزودون فقتلوا كما يظنون حد من حد  
 على حد من حد من حد من حد من حد من حد من حد من حد من حد  
 على الحد من حد من حد من حد من حد من حد من حد من حد من حد  
 حله لكونه من الحرم الصيد فقتلوا انتم يقتلوا انتم يقتلوا



على التحريم مطلقا لاجتماعهما واختيارهم وكذا ما قيل في الحرام على  
 الكل لانه بمنزلة الميتة عندنا لا تفرق ما دام متحيا من حراما الى حراما  
 قد علم ان الصيد بقصد البر لا مطلقا فكانت الماوى  
 فحمله ميتة بقوله اخلت لكم صيد البحر وبمفهوم قوله صيد البحر  
 وللصيد كما وتفصيله عن هذا المجلد انما اشار الى النقود والحق  
 فاما الذي ذكره الاجماع والحق والاعظم البيت بانه المباح  
 وانما قيامه للناس استغناء لهم وسما للمعايشة ومعاذتهم بكون  
 به الخلق من فيه الضعيف وكذا في النحر ويوجب المباح وكذا  
 ان الشجر حرام والصيد والقطيعة يتولى بيعه وانفقوا الله الذي فيه  
 تحشرون جعل الله الكعبة البيت الحرام قياما للناس والشجر  
 الحرام والهدى والقلايد وتفسيرها سياحة الثانية ما بها الذين  
 امنوا لا تخلوا شعائر الله ولا الاشجار ولا المذبح ولا القلعة ولا  
 البيت الحرام يبيعون فضلا منكم ورضوا ان يكونوا اهلها  
 ولا يبيعون شيئا من قوتهم على الله على الحرام ان يفتوا ولا يفتوا  
 محرمات الله ولا يفتوا ولا العكس لان مقتضى هذه الآية على  
 بيتا تحل الشعائر على العالم الى حدود الله واوامره ونواهيه  
 وقيل في ارضه وقيل في جميع شعيرة اعلام الحج ومواقعها لا يفتوا  
 تركها فاسد الله علاما فقتلوا وقيل لا اذن لهم ليقولوا  
 بغير شعائر الله في ديارهم ولا الشعائر الحرام لا يفتوا الشعائر الحرام  
 بالقتل كذا وبالكتابي يريد جميع الاشياء الحرام ولا العكس لا يفتوا الله

لا الله

من الكعبة او مطلقا جمع بعدة كبرى في جميع حدود البرج القامبا الى  
 تخلوا ذوات القلايد في الحدود مجمع قلايده ومن يفتوا  
 الهدى عظامه لكونه يد يد من القلايد وغيره وذكر الهدى في القلايد  
 بعد ذكر الهدى لانها اشرف الهدى فمنها في القلايد او لا في  
 ضمن الشعائر ثم في الهدى ثم في القلايد ثم في الهدى ثم في القلايد  
 ويحتمل ان يكون المراد بقتل القلايد جعلها غير حلالا لغيره فيعتقد  
 مشرعها او استحبابها وعدم اعتقادها والتصرف فيها ان كان  
 يملكه ولم يفتها او يكون المني عنها للمباح عن الله عن القلايد  
 في الهدى في نظيره ولا يبعد من زينة ولا امر البيت الحرام ولا على  
 المتصرف لهدى البيت والحرام انهم يبيعون فضلا منكم  
 بطريق البيت التوارق والفضل وضاهة فتم في الهدى في كل ان يكون  
 المراد بالفضل الزينة في التجارة والدينا وبالهدى وضاهة في الهدى  
 او كلاهما في الهدى وعلى الاول فائدة الحلال الاشياء لا على الجمع  
 والمبالغ فيه فترفع عنها يحتمل جواز التعرض له فصار فيه عكس  
 الثالث كونها نكاح غرض ويحتمل ان يكون للكل ان يفتوا وان  
 قصد به حرمة الدنيا لا الاخرى لا يفتوا في حرم البيت فكيف  
 اذا كان مقصودهم الاخر فهو بالغ ويؤيد ان قيل في زينة الحج  
 وحجاج الهامة بحج البيت الماتة الماتة ان يفتوا في البيت  
 كان غنيمتهم الخطر من شعيرة وكذا في استاق روح الهدى وكان  
 قصد به حرمة الدنيا لمكانة في زينة وفوقه قال لا يفتوا في قوله  
 واقتلوا من اهل البيت يفتوا في زينة وهدوهم والهدوهم امر عظيم



وحيلوا بينهم وبين النجس الحرام ما يدور على منع الكفار عن دخول  
 الجرام فلو كان ثمة تركيزان فيهم واحد الله وانما المكون  
 فيهم فلا يقرىوا الملائكة وفيه انه يحتمل ان يكون المراد من  
 التضرع من جهة ان يقصد به نية التحريم للرا ان يصلوا اليه والحمد  
 والاضحى الذي لا يحصى في الكفار فيه فلو كانوا يصلوا الى شخص  
 او يكون المريد اليه فيكون من صفات التضرع ولو لم يكن بالشيء  
 بل العام والخاصة المفردة ان المائدة اخبرنا انك قد علمت ان  
 فقامل وبالجملة الظاهر في التوفيق من المصطفى المطلق الامام  
 مثل ان تقدم في حال الذكوة في الواقع ذلك وان كان ذلك في الآخرة  
 لا انه يحتمل ان يكون ذلك في الدنيا فيكون في الدنيا فيكون في الدنيا  
 نعم اذا وصل الكفار الى موضع لا يحتمل ان يكون في الدنيا فيكون في الدنيا  
 فقط فيكون في الدنيا فيكون في الدنيا فيكون في الدنيا فيكون في الدنيا  
 اذن انما هو للاصطحاب بعد ذلك في الامام المانع الذي لا يحتمل  
 نقول لا تقتلوا الصديقين وانتم تعلمون وهذا لا بد ان يكون الامام بعد الخط  
 مطلقا في الدنيا فيكون في الدنيا فيكون في الدنيا فيكون في الدنيا  
 لو لا ما في الدنيا فيكون في الدنيا فيكون في الدنيا فيكون في الدنيا  
 من بعض من هو في الدنيا فيكون في الدنيا فيكون في الدنيا فيكون في الدنيا  
 في المنع او الفاعل والآخر فيكون في الدنيا فيكون في الدنيا فيكون في الدنيا

صددكم

صددكم عام الحديس حذروا من الجرام وقلوا على الشياطين  
 وبيان لم يقرىوا الملائكة وفيه انه يحتمل ان يكون المراد من  
 يحرمكم وليس المراد ان يخرج احدكم من مكانه فلو كان في الدنيا  
 انما هو في الدنيا فيكون في الدنيا فيكون في الدنيا فيكون في الدنيا  
 للانتقام منهم كما فعلوا انهم في الدنيا فيكون في الدنيا فيكون في الدنيا  
 من واحد الى اثنين كذلك في الدنيا فيكون في الدنيا فيكون في الدنيا  
 بالعفو وما يوعى الامم بالامر او يحلف الله في الدنيا فيكون في الدنيا  
 بوضع بعضا على الآخرة او يحلف الله في الدنيا فيكون في الدنيا  
 ويحتمل ان يكون امر بالمعروف والنهي عن المنكر في الدنيا فيكون في الدنيا  
 ولا تعاوونوا على الامم والعذر للمنفعة والانتقام والاطمان  
 المراءى الاعانة على المعاصي مع الفضل على الوجه الذي لا يحتمل  
 كذلك من ان يطلب الظالم العصيان في الدنيا فيكون في الدنيا فيكون في الدنيا  
 او يطلب منه العلم للقيام بطلب في الدنيا فيكون في الدنيا فيكون في الدنيا  
 معونة غافلا في الدنيا فيكون في الدنيا فيكون في الدنيا فيكون في الدنيا  
 للظالم العاصي في الدنيا فيكون في الدنيا فيكون في الدنيا فيكون في الدنيا  
 في طاعة الظالم وغير ذلك مما لا يحصى في الدنيا فيكون في الدنيا فيكون في الدنيا  
 شر ان يكون في الدنيا فيكون في الدنيا فيكون في الدنيا فيكون في الدنيا  
 خيرا او الحسنة في الدنيا فيكون في الدنيا فيكون في الدنيا فيكون في الدنيا  
 وعليه الامر في الدنيا فيكون في الدنيا فيكون في الدنيا فيكون في الدنيا



المعاون على التمسك بالفاعل في الخلق كالماء في الخلق  
 الدار على الخلق كفاعل وقيل ايضا ان النقص لو تعاقبت عليه كثرة  
 الاثر لم يزد في دفعه بعد التصديق كمن يملك ثوب الثمن فيمنع  
 نقصان شئ عن صاحبه فصار وانفقوا الله ان الله العاق  
 في الخلق وعنه يا حجتنا في جميع من المعاون على الاثر وعنه  
 الانتقام بغيره من الحق التام واذ قال ابراهيم راجعا الى  
 بلدا منسا وارضوا اليه من التمسك في امن منه في اليوم  
 قاروا كرفا من قلة لا ينظم الى هذا التمسك في المصطفى  
 دلالة على جواز الدعاء بكونه موعودا في هذا العلم في الظاهر ان  
 ابراهيم لا يفعل الدعاء بكونه العلامة وبالرؤى واليوم  
 واليوم الاخر حيث جعل من هذا العلم مطلقا فانما كان وعنه  
 الا اذا كان كذلك لا يصدق العلم كافر ايضا فطلقا كالمعروف  
 وكفر فامنع قليلا ان فينا قليلا ونويدة بقاتم في الدنيا  
 او سماعا قليلا ونويدة في الدنيا وكل ذلك قليلا في التمسك  
 الاخر فكيف نأمن من هذا التمسك ويعنه من سقوط اعتبار  
 عند الله وفيه شعار لعموم الخلق فطلقا فيمكن  
 اعطاهم سور ما ثبت من الزكوة وعلية الاضمار وما ذكر  
 في ما التوفيق والوصايا وما يحاذرهم فان اردوا جوارحهم  
 فمعهم في عطاء غيرهم الى هذا الشهاد في الدروس في العلم ان

الام

الاله التي بعدتها اعنى واذ رفع ابراهيم القواعد في السجود  
 رشا تقبل منها انما كانت من العلم ان يقولان وينا وقدر  
 به خلع جالسه في قايلا واما فقرا في القواعد في القواعد  
 به ان رشا انتمت على هذا التمسك كمنع لدعائنا في علم  
 بمصالحنا وبناتنا ان هذا التمسك كان الا في العلم في  
 فيدوبا ووعودا بعد الفراغ في العباد كما قال في جميع الباطن  
 فيهم شجار الحقيقة وعنه من الاثر في الفراغ في جميع العباد  
 وانظر في الاله التي بعدتها اي رشا في جعلنا سلك في رشا  
 مسلم في رشا سلكنا ونه غلبنا انما كانت التمسك في جميع  
 تنبؤ في الاله عا جوار التوبة وطلب قبولها في غير لانها مقصود  
 وقد طلبنا الا تخاف دلاله على وان العلم في العلم في العلم  
 اما بعشائر الزيادة كما قال في في المعنى فينا خذ احصا واذ  
 لك في اعتبار الاستمرار في العلم في العلم في العلم  
 مسلم في مقصود فينا كما جعلتنا فيما مضى ان تقفنا  
 وتغفل فينا الا لظاف التي ندعوها في التمسك في العلم كما قال  
 في جميع الباطن فالرفق هو في العلم في العلم في العلم  
 والاقرار في جميع اوجيبه وسواي في العلم في العلم في العلم  
 المقبول واستدل بقولان الذين عندهم العلم في العلم في العلم  
 دينا في العلم في العلم في العلم في العلم في العلم في العلم  
 والايان عند محايينا في العلم في العلم في العلم في العلم



يؤمنون بالغيب لان عندنا خزائنه وما ننزله الا بقدر معلوم  
 وما وعد عندكم من عندنا صابرا وقد ذكرنا انما يقضي في غير  
 يؤمنون بالغيب فلما لم يزلوا يعجزون ادعوا للذين هم قال  
 القاصي وخضيا بعضهم الى بعض الذين هم لقد جعلنا في قول  
 في ذر بيتنا امه مسلم لكل المستعصم لما اعلمنا ان في ذر بيتنا علم  
 وعلمنا ان الحكيم لا يفتني الا تفاق على الاغلام الاقبال  
 الحكم على السرفانه ما تولى العاشر لذلك فلو ان الحكمي  
 كنه الدنيا انه وفيه تامل اذ يفهم فقول ظلم انهم اخذوا السلام  
 خلافا للظلم وهو الكفر والفسق فلما لم يلق بها الايمان والعلم  
 وفقول وعلمنا ان الحكمي الحرام الاخلاص وعنايه الاعمال الحكم  
 بحيث لا يمكن مع الاتفاق عليه لغيره فليس يظلمونه بل مع  
 فلا الحكم مع بعد هذا المعنى الفهم ويمكن ان يكون مطلقا  
 الكل كل واحد من هؤلاء من روع النوع الكل على وجهه من  
 تعلم وقصد العلم بذلك التقدرا بان يفقد معرفته ويعتبر  
 عياله وبقا النوع وكذا ان الحامي وغيره فيقصد بقا النوع  
 ومعاونته بعضهم بعضا النوع بعضهم لعماد آخره الاعمال  
 مثل طلب العلم وغيره فكلوا الاخلاص الاقبال العلم على وجهه  
 سواهم الظان يقول يقتضي عدم الاتفاق ولعلم التراجع  
 مع لفظي وليس هذه الايات في الاحكام ما يعتد به  
 واعلمنا ذكرنا تبعا لم لا ياب

كتاب الجهاد والايات المتعلقة على النوع الاول وجوبه وفيه الاول  
 كتب عليكم القتال وهو كرم لكم وعسى ان تكرهوا شيئا وهو خير لكم  
 وعسى ان تحبوا شيئا وهو شر لكم والله يعلم وانتم لا تعلمون  
 اي فرض الله تعالى ووجب عليكم الجهاد مع الكفار والحال ان ذلك  
 شاق عليكم فاطلق المصدر على المفعول للمبالغة بمعنى انه محال  
 لطاعتكم وصعب عليكم وجهه ان البشر خلق على ان يحبوا  
 والنجوى والميتلذات والجهاد يتنافى ذلك كله او يكون بمعنى ان  
 كرمنا لكم قتال المكلفين الامر به او يكون بمعنى الاكره مجازا انهم كرموا  
 عليه لانه مستقته مثل حملته امره كرمها ووضعته كرمها وعسى ان  
 تكرهوا معناه تكرهوا شيئا في الى ان بالنظر الى الطبع وهو خير لكم انما  
 كما تكرهون الجهاد لما فيه من الحياطة بالروح وهو خير لكم لان الجهاد اصل  
 الحسين اما الظفر والغبية مع ثواب المجاهدين اما الشهادة والجنه في الحيا  
 من غير انتظار للقيام كما هو مشهور في الشهداء وعسى ان تحبوا شيئا وهو شر  
 لكم لانه ينفكم عن السعادات الدنيوية والاخروية وكذا جميع التكليف  
 والعبادات القريبة والمنهاهي المبيده المهلكة والله يعلم مصالحكم ومنافعكم  
 وما يضركم وما ينفعكم فمنعكم عن المفرات ويرغبكم في المنافع والنوايد وهي  
 مخفية عليكم بظاهر نظركم وما تعلمونها قلنا تدرىكم وكثرة الشروا

انما ان يكون الجهاد كرمنا لكم قتال المكلفين الامر به او يكون بمعنى الاكره مجازا انهم كرموا عليه لانه مستقته مثل حملته امره كرمها ووضعته كرمها وعسى ان تكرهوا معناه تكرهوا شيئا في الى ان بالنظر الى الطبع وهو خير لكم انما كما تكرهون الجهاد لما فيه من الحياطة بالروح وهو خير لكم لان الجهاد اصل الحسين اما الظفر والغبية مع ثواب المجاهدين اما الشهادة والجنه في الحيا من غير انتظار للقيام كما هو مشهور في الشهداء وعسى ان تحبوا شيئا وهو شر لكم لانه ينفكم عن السعادات الدنيوية والاخروية وكذا جميع التكليف والعبادات القريبة والمنهاهي المبيده المهلكة والله يعلم مصالحكم ومنافعكم وما يضركم وما ينفعكم فمنعكم عن المفرات ويرغبكم في المنافع والنوايد وهي مخفية عليكم بظاهر نظركم وما تعلمونها قلنا تدرىكم وكثرة الشروا



التي تستر بها الكسل الذين يزينون عذرهم ولو ازم البشري التي تعكسها  
 فهي صريحة في وجوب الجهاد على الاجمال والتفصيل مبني على كسب النفس  
 الثانية يسئلونك عن الشهر الحرام فقال فيه قل قال فيه وصعد  
 سبيل الله وكفر به والمسيح الحرام واخراج اهل مكة من البيت  
 والفتنة استدر الفتل ولا تالون بقاتلوكم حتى يردكم عن دينكم  
 وفر يرد منكم عن دينه فميت وهو كافر فاولئك حبطت اعمالهم  
 في الدنيا والاخرة واولئك اهل النار هم فيها خالدون اي سئلونك يا  
 محمد على القتال في الشهر الحرام هل هو بايزام لا والبالون اهل الزك  
 على جهة التعيين على المسلمين باستملائهم القتال في شهر رجب بناء على  
 زعمهم الحقيقة كايهم في سبيل الله وقيل ان يكون المسلمون يعلموا  
 الحكم فقال بل عن الشهر يدل الاستحالة اذ الزمان متمثل على ما فيه  
 قل ان القتال في الشهر الحرام ذنب كبير وائم عظيم لكن الصدقة سبيل الله  
 اي المنع والحج وغيره والعبادات كانت فعلون والكفر بالله  
 وصدا المسجد الحرام واخراج اهل المسجد الحرام من الحرم ما حرام ما حرام  
 فكم حتى يهاجروا الى المدينة الكبر اعظم ذنبا ووزرا عند الله  
 فصد نكته وعصوفه مبتدأ وكفر كذلك عطف عليه والمسجد الحرام  
 كذا نكته يصد ويحتمل عطفه على سبيل الله وفيها قصور لان حذف

الثاني المضاف

المضاف وانباء المضاف اليه مجرور رابع كونه الموقوف المعطوف  
 قليل بل غير معلوم الوقوع والفصل بين المجرور وما يتعلق  
 به بالمعطوف عليه بعيد وقيل عطف على المجرور في ما به  
 ان وكفر بالمسيح الحرام ففقط على المجرور من مادة الجار وهو ما يزيل  
 واقع في القرآن العزيز من قوله تعالى ان الذين به والارواح كجرا  
 فقوله في اي انه ضعيف باطل فانه من السنة المتواترة في اخبار  
 الفضلاء ايضا واقع فينبغي القول به اذ لا دليل على نفيه لا عقلا ولا نقلا  
 ذكره من انه يلزم العطف على ما هو كقولهم لا يصح دليل على كونه  
 يلزم تاويل الآيات والاشارة والكفر بالمسيح عدم اعتقاد كونه عبدا  
 والفتنة اي الكفر فانه فتنة في الدين الكبر الفتل الذي وقع في الشهر الحرام  
 في المسلمين لان الزلزلون بقاتلوكم معنى ان القتال بقاتلوكم ايها  
 المسلمون دايما حتى يرجعوكم عن دينكم ان قدر واعل ذلك  
 وفربته وحر المسلمين ودينه ولم يبق حتى مات على الزناد  
 فاولئك صارت اعمالهم باطلة كان لهم من ولم ينتفعوا بها  
 في الدنيا والاخرة وسمى الهدا حبيط لانه في الاصل كذا اذا  
 اكلمه الناس بلحنها الفاذ في رطنها ويقال حبيطت الابل بحبيط  
 حبيط اذا احبها به ذلك قاله في مجمع البيان وقال فيه اي معناه  
 انها صارت بمنزلة عالم يكن لا يذعنهم اياها على خلاف الوجه



لان اجبالا العباد والباطالة عبادة عن وقوعه على خلاف الوجه الذي  
 يستحق به التواب وليس المراد انهم استحقوا عمل اعمالهم  
 التواب ثم حبطت لانهم قد دل الدليل على ان الاجباط على هذا  
 الوجه لا يجوز اقول المشهور بين الاصحاب ان من سئل عن الاجباط  
 والتكليف باطل وقد ادعى عليه الاجماع وقد استدل عليه في الحديث  
 سلطان المحققين بوجوب العقل ونقل اما العقل فهو انه لا معنى  
 لكون ذنب قليل تحبط لعبادة عظيمة وبالعكس حتى لو فعل  
 الانسان دائما جميع العبادات الى قرب موته ثم اذ فعل  
 اذني صغيره يبطل تلك بالكلمة ويستحق به العقاب الدائم وبالعكس  
 وبوظاير البطلان ومنه ينعكس المغزله واما استحقاقها  
 بالساوي وابقاء الزيادة كما هو في بعض الاخرين فلما  
 يدل دليل العقل عليه واما العقل فهو مثل من يعمل مثقال ذرة  
 خيرا يره ومن يعمل مثقال ذرة شرا يره وفي دلائلهم تأمل  
 اذ من فعل خيرا واستقطب به عقاب يصدق انه رآه وبالعكس  
 وشكارة وبالحكمة الاخبار والابا مضافه في وقوع الاجباط فانكاره  
 لا يمكن فلا بد من التاويل لوصح عدم حوازه والتاويل الذي  
 في مجمع البيان غير واضح اذ لا معنى لوقوع الفعل على وجه  
 يستحق فاعلم التواب المودح الا لا يثبت على الوجه المأمور

سر

سر عا يعني الايمان به مع جميع شرائط العتق في صحة  
 حين الفعل وقد فرض الايمان على هذا الوجه ثم ارشد  
 ومنع هذا الايمان في جميع الصور التي اطلق عليها الاجباط  
 بعيد ومعلوم ان عدم الارتداد فيما بعد ليس شرطا صحته  
 الفعل حين القاعم ذكره القاضي بطلان عند الاصحاب  
 الا ما نقل عن الشيخ الطوسي انه يبطل الحج بالردة وصدق  
 ويدل الالية انهم على ضعفه وعلى تقديره انهم لا ينبغي توقفه على التق  
 كما يظهر من مجمع البيان والظاهر ان هذا التاويل انما يصح على ان  
 المسلم ما يرتد ولكن ذلك غير واضح وايضا انه ما يحكي مما اذا  
 كان اجباطا بعض الاعمال الدينية بالبعوض مثل ان شرب الخمر  
 يحبط كذا او كذا او التزنا كذا او كذا او ان الصلوة كذا وقت  
 كذا او كذا او الحج كذا او كذا او غير ذلك مما لا يحصى فلا يبعد حمل قول  
 الاصحاب بطلان الاجباط والتكليف على الذين ذكرناهم  
 في الاول وادعينا ظهور بطلانها وان ارادوا غير ذلك فغير صحيح  
 الدليل كما عرفت نعم يمكن ان يقال لا استبعاد فيما نحن فيه  
 ان يستحق الانسان توابا ويكون وصوله اليه موقوف على عدم  
 صدور منافعه عنه في الردة او يكون العقاب على الاما سوطا  
 لا استمراره واستقامته به ويكون الاجباط عبارة عن عدم ذلك



فقلت الاله على تحريم القتال والجهاد في السائر الحرام وتحريم الصلوة  
 عن سبيل الله وما عطف عليه وعلى التحريم الرغب على القتال  
 وعدم جواز الارتداد وعلى ان الاحباط بالردة توفوق على  
 الموت عليها كما هو في ذلك افعى فذهب الحنفية وسوانه  
 الاحباط مطلقا وان رجع ذكره في خلاف ظاهر الآية  
 سيما في القول المفهوم كما هو فيهم وعلى قول توبة المرتد  
 حقت قبل الجلود بالاعمال بالموت على الارتداد والكفر وهو  
 اعم من الفطري فلا يبعد القول بقبول توبة الفطري ايضا معنى  
 صحة عباداته واستحقاقه الجنة دون خلود النار كما هو مقتضى  
 العقل لانه مكلف بالعبادات والايمان وهو يدونها  
 محال على الله تعالى ولا منافية عدم سقوط بعض الاحكام مثل العقل  
 بولي كشرعي واما النجاسة فيعبد الا ان يقال بالنجاسة  
 واما بالنجاسة فيكون ظاهرا اذا لا معنى لنجاسته مع صحته  
 عبادته المشروطة بان كان نجسناه الا ان يقال ان الاله  
 نزلت في اوائل الاسلام وما كان هناك من فطري وقيل  
 في سبب نزولها انه بعث رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم  
 في السنة الاولى من الهجرة النبوية في سنة الفيل  
 في السنة الاولى من الهجرة النبوية في سنة الفيل  
 في السنة الاولى من الهجرة النبوية في سنة الفيل

انتم

انتم واستأقوا العير وكان فيها تجارة الطاييف وكان ذلك  
 في غرة رجب وهم يظنونهم فجادوا بالاحسن فقاتلوا  
 استحل فجد الشرا الحرام فقتل ذلك عن اصحاب الرسول عليه  
 ما يبرج حتى نزل توبته فقتل ورد رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم  
 واليه العير الاسارى وعن ابن عباس لما نزلت اخذ رسول الله  
 الغنم وهي اول غنمه في الاسلام والبايعون لهم المشركون  
 كتبوا اليه بغير او تشييعا وقيل ان تحريم القتال في الشهر  
 الحرام وعند المشرك الحرام نفوذ بقوله تعالى فاقبلوا التمسك  
 حيث وجدتموهم وقابلوهم حتى لا يكون فتنة وهو صلواته  
 الاحيرة للناس حكمه تامل اوله في كل مكان في كل مكان  
 وفي الاولى بالنسبة لثاني كذا ذكر بعد التمسك التخصيص  
 النسخ وانتم بعد احكامها ما فيه فلا يكون نسخا قال  
 في مجمع البيان وعندنا انه على التحريم فيمن يرى لغيره حرم  
 ولا يستد ونافيا بالقتال فيكون التحريم مخصوصا  
 بهذين بدليل واجماع او خيرة تركنا تفصيل احكام القتال  
 لوضوحها في الكتب الفقهية مع عدم الاحتياج اليها ولقد  
 تركنا اكثر الامارات المشتملة على بعض احكام الجهاد ولكن  
 ذكرنا البعض منها للاصحاب ولتفضل العوائد الباكنة  
 وجاهدوا في الله حق جهادهم فهو خير لكم والله اعلم



من جرح يدا على جوارحه الجهاد وعلى نواصي الضرر والحرج كما يدل عليه  
 وان تعقل ايضاً ولكن فيه اجمال الرابعه وقالوا في سبل الله  
 الذين يقتلونكم ولا تغتدوا ان الله لا يحب المعتدين اي قالوا  
 الكفر في دين الله وطريقه الذين يمتنعون لكم لتقتلوا الله عليه  
 ان قالوا بهم لا اعلام كلمه واغراض دينية حتى يسلووه ويرجعوا اليه  
 امور واقتال الرجال الذين يقتلون على القتال عاده دون  
 النساء والصبيان والشيوخ وقيل المراد قتال اهل بيته الذين  
 حاربوا المسلمين من قبل وذلك موافق لما قيل من سنة الاية  
 حيث قيل انها نزلت في صلح الحديبية وقد كان رسول الله صلى الله عليه وسلم  
 والملاحين هو واصحابه في العام الذي ارادوا فيه العمرة  
 وكانوا الفا واربعماية فصاروا حتى نزلوا الحديبية فقتلهم  
 المستركون عن البيت الحرام فخرجوا اليهم بكونهم حجاجا  
 المستركون على ان يرجع في العام المقبل ويحلوا له مكة فلكم  
 ايام فيطوفوا بالبيت ويفعلوا ما يشاء فرجعوا للمدينة فلما  
 كان العام المقبل تحضر النبي صلى الله عليه واله واصحابه العمرة  
 القضاء وخافوا ان لا يفتح لهم المستركون وان يصدوا عن البيت  
 الحرام وتقاتلوا بهم وكره رسول الله صلى الله عليه وسلم قتالهم في الشهر الحرام  
 وفي الحرم فأتوا لاسم الاية اي قاتلوا الذين يقتلونكم دون

الذين

الذين لم يقاتلواكم وقيل معناه الكفر كلهم وان لم يقاتلوا المسلمين  
 فانهم يصدون قتال المسلمين وعلى قصد ولا تغتدوا باياد القتال  
 او يقتال المعاصدين او المفاجاه فخرجوا دعوة للاسلام او القتل  
 الذين لا يجوز قتل المشرك او قتل النساء والصبيان وغيرهم بالجهل  
 لا تغتدوا بالجهل ان الله لا يحب المعتدين ولا تريد لهم الحزن  
 بل يريد ابطال الشر ليهب قتل الآيات على وجه القتال في  
 الجمله وعدم حوازل التقدي والظلم ولا يبعد نعم بحيث  
 تشمل وجوب القتال مع المخاد بل يقاتل الانسان على ما له  
 ونفسه وتحريم التقدي في اذلاله والتفوق عدم جواز مقاتله  
 من لا يريد ذلك وتركه هرباً في سائر اذكاره الكتب العظمى الى  
 واقتلهم حيث تقتلهم وخرجهم من حيث اخرجهم والفتنة  
 اشد من القتل ولا تقتلهم عند المسجد الحرام حتى يقتلوا فيه  
 فان قاتلوا قاتلهم كذلك جزاء الكافرين قيل نزلت في بطون الصحابة  
 قتل ابطال الكفار في الشهر الحرام فغير المؤمنين فقتلوا في سبيل  
 ان الفتنة وهو الشرك اشد واعظم من قتل المشركين في الشهر الحرام  
 وان كان غير جائز ثم امر الله ووجه قتال الكفار حتى يصدوا  
 وادركوا في الحلال والحرام وغيره الا ما يخرج بالخصيص  
 واصل الفتنة الحذرة ادراك النبي صلى الله عليه وسلم من المعنى القلبية



واخر اجمع منكم في مقابله اجماعهم المستعمل منها واخر ان الفتنه  
 الى المحنة التي يفتن بها الانسان في الاخراج من الامل  
 والوطن استند في القتل او ان سركهم في الحرم استند  
 عليه التناول او ان صديقه المسلم في الحرم استند في قتلهم  
 اياتهم ولا يستندونهم بالقتل في الحرم حتى لا يلزمكم استند  
 حرمه الحرم فان استندواكم بالقتل في حرمهم فان التوال  
 عليهم حيث ابدوا انهم وانتم تجازون وقد يكون قتلهم  
 به يمس ولا يلزمكم بقتل الحرم وتسل هذا الحرم اجماعهم  
 بالقتل في الحرم واخر اجمع منكم كما قاله الفقهاء انهم  
 في ذلك حيث قالوا لا يجوز اسكانهم في جزيرة العرب  
 لا يجمع في جزيرة العرب ثمان وكان لهم غير ذلك اخبار  
 المسند في الفتنة فان انتهوا فان الله عفو رحيم  
 ان استغفوا عن الذنوب والقتل والاخراج وما يوافق  
 الله يغفر لهم ما اسلفوا ويرحمهم فذلت على قول التوبة  
 وقيل العداية لان التركة الذي هو عظم منه يقتل التوبة  
 عنه فالطريق الاولى كذا في جميع البياض وقية ثامل  
 فانه على بعض التفسير والاحتمال ومع ذلك كل باب  
 القتل العمد حق الناس وان ورد فيه الخلو في انذار  
 وهو يميل القاتل فيهم فلا يلزم من سقوط سقوط لان الله

والوطن والاسلام والدين في حرمهم من غير  
 وعلازم وبنواهم عن حرمهم

قد ينفوا

قد يسقط حقه بالتوبة ولا يسقط حق غيره الا ان يكون  
 المراد بعد الخروج عن الحق الذي للمقتول يقتل توبته  
 فحتمه فغل الحرام العظيم وحقق ما يدل على قتلها  
 بغير اياتهم ثم من الوجوه انه اخرج بعد ما وقفا بولهم  
 حتى لا يكون فتنه ويكون الدين كلم الله فان استندوا  
 عدوان الاعلى الظالمين فبين الله غايه وهو القتل  
 بانها عدم الفتنه الى التورث وتكون الطاعة والانقياد لله  
 فوط فان استغفوا عن الكفر واعنوا بالاسلام وقيل  
 فلا بعدوان ان الله اعفوه الاعلى الظالمين الى عقوبة القتل  
 والاخراج في الدنيا وعقوبة الاخرة بالثبوت وغيره على  
 الدوام الاعلى الظالمين الكافرين المقيمين الظلم والكفر  
 وقتها انباء ولا يعلم عدم حوار القتل بل التوبة وغيره  
 فلا يجوز استغفارهم ايض بعد الاسلام ولا اخذ ما لهم من  
 من العقوبات واخذ المال وغيره السادس من الحرام  
 ما شتم الحرام والحرمات قصاص من اعتدى عليكم فاعتدوا عليه  
 بمثل ما اعتدى عليكم واتقوا الله واعلموا ان الله مع المتقين  
 ان الحرام هو الذي فيه يحرم القتل ويحرم الحرام  
 وهو ما يحفظ ولعل المراد به شتمه والقدرة وهو من  
 عام التحريم لا شتم الحرم اربعة ثلثه سرور واحد فرد



بانه لا حقيقة لذلك ولا يقولوا لمن اتى اليكم السلام اي حياكم بحجة السلام  
وقوي السلام اي استسلم لكم وانقاد فلم يقا لكم فظهر لكم انه من اهل  
ملككم است موثنا اي لا يلبس بكم حقيقة وانما استخفوا من القتل يفتنون عرض  
الحياة الدنيا اي المال والمتاع الذي لا يخالده فان جميع متاع الدنيا عرض زائل وقيل ان  
الدنيا عرض صاخر ومنه العرض المقابل للجوهر فمذاهب كثيرة اي في مقدارها تتباين وروى  
ان اطعموه نيامكم وقيل معناه ثواب كثير لمن ترك قتل المؤمن كذا كنتم من قبل اي كنتم اعداء  
كم الله وقيل لا اله الا الله محمد رسول الله فحليتم فمن الله عليكم باظهار دية فظهرت  
بعد التماس من اهل الشرك فبا عليكم قتل وتبكم فقتلوا اعداءكم للكيد بعد ذكره والكاينة  
بعد ذكره ان الله كان لم يزل ايعا يعلون خيرة اعلوا قبل ان يعلون ولا يغفر عليه ان قصم ليس الا  
ابغوا عرض الحياة الدنيا والمنهوا عنها نزلت في اسامة بن زيد واصحابي بعينهم رسول الله  
صلى الله عليه وسلم فلقوا رجلا قد ابلج الغنم له الرجل كان قد سلم فقال لهم السلام عليكم  
لا اله الا الله محمد رسول الله فبرزوا اليه اسامة فقتله وساقوا غنمه وفيها دلاء على قبول الايمان  
من قال لا يقطر من غير تعذر انه مكره او فاصد لذلك وهو حقيقة لا وعدهم الحسن بل اسامة  
الامور بالطرق الاول ويدل عليه كرم التمسك بالسنة والاجماع وعلى عدم الجحالة الامور  
ما قصصه من السعة والكرم والعمل بالابدية الثابتة والتوقف حتى يظهر حقيقة  
الامر وعدم العمل بالظن الى اكمال غير الناس الذي لا يدرى الكفاية والاملاء وايضا  
يدل على عدم اعتبار الدليل في الايمان وعلى عدم اعتبار العرف في معرفة الحق لصدقه محمد

النهاية

الشهادتين بل القول به بانه ليس بمؤمن من منى فافهم واعلمها بتدل  
على عدم الموازنة في الدنيا بمثل هذا القتل ولكن القواعد <sup>التي</sup>  
تقتضي الدية والكفار على ما تقدم في الآية المقيدة ان الخطا يقتضي  
ذلك ولا تستكان ذلك خطأ فكانه منى عنه في اول الاسلام لعدم  
جراه الكفار وعدم اعتناء المسلمين عن القتل والقتل او  
ان الدية سقطت لعدم وارتدت او كان عاجزا عن الكفارة  
او اداها او ما كانت واجبة بعد قال اي وقيل في البيت  
المقداد مبرجل في غنمه فاراد قتله فقال لا اله الا الله فقتله  
وقال وقد توفرت باهلك وما له وفيه دالة على صحة ايمان المكره  
فان المجتهد قد يخطئ فان خطاؤه مغتفر انتهى وليس صحيح  
فانه لم ينظر كونه مجتهدا او معلوما ان كل من فعل شيئا خصوصا  
مثل هذه الامور ليس مجتهدا لم يعلم صحة الايمان غفيرة الله  
يريد بها كونه مانعا وخاف الدية وايضا لم يعلم كونه فان  
الا ان سوي الكلام يدعي انه يعلم لو لم يوفى لقتل ولو طاهر  
الكفار يقابلون ويخوفون بالقتل والضرب والنهب لئلا  
انهم لو اسلموا القتل طاهر المذنب نفس الامور ايضا اذ اخبار اعتقاد  
وعلى اقلها وهو طاهر الثاني ان الذين تودهم الملك كما لا يخفى  
والضارعة فيكون هوهم كذا في احد الناس ويؤكد الاول



ولكن لم طمع وتوقع عفو قطعاً لا طمع غيرهم فالله ولي  
 ان ترك المجرم مع العقوبة كره وادى كبره حين فرض الله  
 واستثنى العاجزين ويمكن ان يكون مخصوصهم بمثل قوله  
 الله عليه واله لا يخرج بعد الفسخ ان كان متواتراً والاولى  
 جعله مخصوصاً لما وقع في وقت لو قيد بفرض المجرم لا يحكم  
 للشي ولكن تكون مجمله غير مبنيه الا بمقتضى وقار في  
 الاية دليل على جوب المجرم في موضع لا يمكن ان يحل فيه من  
 اقامة امر دينيه وفي وقت بعد دليل على ان الرجل اذا كان  
 في بلد لا يمكن فيه اقامته امر دينيه كالحكم لبعض الكسباب  
 او علم انه في غير بلد اقوم كحال الله وادوم على العبادته  
 عليه المجرم في حق النبي علم من دينيه والرضى للارض وان كان  
 شراً من الارض لم يستحق حبس الجنة وكان رفوق ابيه ابراهيم  
 وبنيه محمد صلى الله عليه واله في الدلالة حجتاً فانها معتدلة  
 بكون المجرم في نفسه كما يقتضيها في الدنيا ناس من اهل  
 مكة اسلموا ولم يهاجروا حين كانت الجرم في نفسه وقوله في ظاهري  
 انفسهم يعني لو توفون حين لو تم ظالمين انفسهم فالوجه معتدلين  
 يموت وتتم ظالم ترك الجرم الواجب صارت كسباً لموافقة  
 الكفار ومساعدتهم وترك اظهر الاسلام بل اظهر الكفر

كالهم

كما فيه من سوتها وفروني ويمكن ان يكون مع عدم  
 اعتقاد جوازها وحليتها حيث صار الحكم باوهم من  
 وسائط نصراً وذلك ليس الا فيما يكون كلفاً وحليماً  
 غايته ما يفهم منها وجوب المجرم في مادة خاصة بسبب خاص  
 فلم تعلم ان كل مجرم واحد وكل يترك لما ظالم الا ان يقاس  
 بالسحر اجماع العلم وانما ثانياً في الفرع وانما في ذلك فلهذا  
 ان ترك هذه الجرم كبره وفيه ما يقتضي من المبالغة التي  
 كادت ان لا توجد في غيرهما وكيف يكون غيرهما كذلك مع انه نقل  
 ان لا يخرج بعد الفسخ فابقي ذلك الحكم وعلى تقدير ذلك لا  
 على الاول فما يحمله كلف يدعي لالها على الثاني ما يحمله  
 كما وعلم الح وانه كذلك قال وحقت وما صرح به الحق في الفرض  
 لان لفظ حقت بمعنى الاول والآخر هو الشايع والكنى  
 وهي حقيقة فيه ولكن البضايك في الجرم بالوجوب وكانت  
 نظير للقياس فالله لا علم بقدر امكن آخر اجماع القياس  
 وصحة لائتم عند اصحابنا حيث لا يقولون به وكانت لذلك ما  
 ذكره في ان لو يورد حوار الحقيقة بل وجوبها فيعلم بها وبهم  
 في بلادها من غير اظهار شعار الاسلام ونظر علماء فيها  
 على وجهها لو لم يما شوط المعصية عدم المذوم فيما ورد به  
 المفسر في خصوص الحقيقة كاللكن وعمل الرجلين نعم لوال

المع  
ان عدم دعوى



الامور لعدم اظهار الاسلام ولو لم اظهار الكفر والمواقفة  
 معهم في ذم الشرع وساعدتهم بحسب الغفار منهم وان لم  
 يعلموا الاية لفعل والنقل ويمكن فيه منها ايضاً بالقياس  
 والحاصل انه اذا علم ان الكون حرام لعدم امكان فعله  
 وقولنا يجب عليه مطلقاً وليس مجرد فيه وليس ما فيه  
 العتية وليس بدليل بحيث لا يعاقب بالكون فيجب الغزار الجرم  
 بل محل يتكبر فيه ذلك لكن ابيات ذلك مستكل لان كل الواجب  
 متروك بالامكان وعدم المانع والضرر مع عدم الامكان وجوبها  
 للحجب ذلك الامر بل يكون حراماً فلا يعلم عدم جواز الكون  
 في ذلك الحوزة السفر للمحل المقتسم والى محل ياخذ في الاول  
 بفعل اختياراً الا انه معلوم في بعض الامور كمثل الكون في محل لا  
 يتمكن فيه فعل الصلوة مع امكانها في غير ذلك المحل مع القدرة  
 اليه وقد علم من كلام بعض الاصحاب تحريم السفر يوم الحجوة لاداء  
 مع وجوبها ان كل ما يوجب سقوط الواجب فهو حرام وفيه بعض  
 الاختلاف في غير الرواية المشبهة على انه وقع تحريمه في كل يوم  
 فيها الا بالبيع فعال عليه التمسيم به ولا يعود الى اصل الله الارض  
 التي توثق اسمها ولكن ما قالوا هم بل منقوض في الرواية محل  
 التامل اذ حوزة التمسيم والذهب لا يوضع لا يكون في الما لا يوضع  
 الا ان يقال التمسيم بما يباح او لا وبالذات مثل الراتب في حوزة

التمسيم

وكذا

وكذا الذي يثبت تلك الارض وانما اذا استبان عمداً دون الايجوز  
 التمسيم الا اضطراراً لمثل البيع او يحل على الاستحباب لا يثبت  
 ان القرار لم يكن له مانع وسبب راجع من المبدأ الذي لم يمكن من  
 اظهار جميع احكام الايمان والاسلام والى بلد يمكنه ذلك  
 بل لو علم انه فيه اولى كان له في اولى وكان له في ذلك انما نقل  
 عن التمسيم قد ذكر ان يجب الغزار في بلد التمسيم ان صح محل الوجوب  
 على الاستحباب او على الوجوه المتقدمة بالوجوب في بلد تامل  
 ثم انما نقل في جواب المهاجرين في سبيل الله بقوله وفي حوزة وفسم  
 مهاجرة الى الله ورسوله ثم تذكر الموت فقد وقع اجره على الله  
 وكذلك الذين هاجروا في سبيل الله ثم قتلوا او ماتوا الزهراء الله  
 رزقاً حسناً وان الله له وحز الرازقين والطاهر كل من سافر  
 في طلب امر لمصرعات الله فهو مهاجر في سبيل الله عليه بعض  
 وظائف الاضافة فلهذا خصوص الجهاد في المهادنة في بلاد الشرك  
 في طلب العلم داخل في فضل وكذا زيارة الائمة عليهم السلام بل  
 الذهاب لزيارة الرعم وزيارة الاخوان في الله سبيل الله  
 ويحوز ذلك بوظاهر قال في حوزة ما قالوا كل يوم فلفرض في حوزة  
 طلب علم او حج او جهاد او فرار من بلد يرد فيه طاعة وقتهم  
 او زهد في الدنيا او اسفار رزق طلب في حوزة الله ورسوله  
 وان ادرك الموت في طريقه فاجر على الله والطان هذا حق وليس



سورة النحل  
 محض من العجم في آية وخرج بل في جميع الآيات الواقعة في آيات  
 سورة النحل  
 الحجة استرنا الله المستألفين بالعبادة الذين استوا إلى أرضي  
 واسعة فأما في فاعبدون في معنى الآية المولى المسمى  
 له العبادة في بلد هو فيه ولم يمشي له امر دينه كما يجب عليها جرة  
 بل يدينه رآته فيه اسم قلبا واضح ونبيا والكثرة عبادة  
 واحسن وعاد عن رسول الله صلى الله عليه وآله في دينه  
 من أرض إلى أرض وان كان شبرا من الأرض استوجب له الجنة  
 وكان رفيق إبراهيم ومحمد صلى الله عليه وآله وعلما وقلبا في  
 المستضعفين يكتسب الذين تول قوتهم المكن أرض الله واسعة  
 فهاجروا فيها وانما كان ذلك لأن امر دينهم ما كان يستتبع  
 ظهرا في الكفر في دن بين نعم انه لا عذر ترك طاعة الله بالعبادة  
 الآية فاهربوا من أرضكم إلى بلادكم أو إلى بلادهم  
 عبادتي وقال ابو عبد الله عليه السلام اذ اعطى الله في أرض  
 أنت فيها فخرج منها إلى غير ما فمكنت ان يستدل به عن  
 العجم في دار الكفر التي لا يقبل على اظهار شعائر الإسلام ولا على  
 عمل العجم في الدار التي تكون كذلك فمائل إلى الرأفة والذين يهاجروا  
 في الله أي تركوا منازلهم ونواضعهم في حق الله ولو جازع بعد  
 باظلموا أي من بعد ما ظلمهم أعداؤهم مثل المشركين وغيرهم لفتوتهم  
 في الدنيا حسنة أي لنسكتهم في الدنيا ببلد أحسن مما خرجوا

سورة النحل  
 الآية في آيات  
 الآية في آيات  
 الآية في آيات

في هاجر واعنه والجزا الاخره اكبر اعظم واحسن اعظم في الدنيا  
 لو كانوا يعلمون أي الكفار ان الله كرم لها جرم آخر الدنيا  
 والاخره ليرغبوا في دين الاسلام وتركوها من الموضع ما جازعهم  
 اذ لو علم المؤمنون ذلك الجمع وما أعد لهم في الجنة لازدادوا  
 سورة الاحزاب  
 صورا وحصا على انتم كالدنيا الذين صبروا وعللهم  
 يتكلمون لهم الذين صبروا على المهاجرين والمجاهدين ونزل النفس  
 في سبيل الله وتوحي المجاهدين لهم الذين يتكلمون على ربه لا  
 على الغير فمن الله على كبار المهاجرين او جوبها عن دار الكفر والخطأ  
 لو ظلموا او اودوا ولم يتمكنوا فاقامة لوازم الدين وعلى  
 كثره الاجر في ذلك على الصبر المتكلم هو ظاهر وان كانت  
 في حق جماعة تختلف بعد مهاجرة رسول الله صلى الله عليه وآله في مكة بل المدينة  
 بلال وصهيب ومن ان صهيبا قال للمشركين ان انا رجل كسبان  
 كنت معكم لم اتفكم وان كنت عليكم لم اضركم فخذوا مالي ودعوني  
 فاعطاهم ماله وهاجر إلى المدينة ووالله له وان المراد بالجنة هي المدينة  
 والمهاجرة عنها من مكة حرم الله الذي هو محرم لكل القلوب فكيف يعلق  
 من كان مسقط رأسه لعموم اللقط وعدم التخصيص بالرسول  
 فتولف وغدا والذين هاجروا هم رسول الله صلى الله عليه وآله وهاجروا  
 فغروا بدينهم لرايه لبقوله وقيل لهم الذين كانوا يحبون سيرة محمد



بعد بجهت الرسول صلى الله عليه واله وكل ما خرجوا بغيره فرددوا  
 منهم بلال وصهيب وخيار وعمار يحملون سنانا النبي  
 لا حصول المراد منهم الخاف وان طائفتان من المؤمنين  
 استلوا الحجج والتدليل باعتبار المعنى فاصحوا استنها بالفتح  
 والطلب لا حكم الله فان تعنت تعنت احدكما على الاخرى  
 فقاتلوا التي تبغي حتى تفي الامر الله حتى يرجع حكم الله فان طائفتان  
 فاصحوا امينها بالعدو واستطوا اعدوا في كل الامور ان الله يحب  
 المقاتلين العاديين بل على وجوب المصالح من المؤمنين وان اذ  
 لم يصطالحوا في قتال الظالم منها حتى يرجع عن الظلم لا امر الله  
 ويدل عليه ايضاً قوله انما المؤمنون اخوة وحيث انتم اتفقتم  
 اصروا واحداً بالامان الموحى لجميع الالوه وهو تليد وتبرير  
 للامر بالاصلاح ولذلك كرهه فقارفاً صلحوا بين اخوتكم وضع  
 الظاهر فوضع الصبر مضى فاللما رى للمالفة في العقوبة كما تحفظ  
 وحفظ الاثنين لانها اقل من ان يقع بينهما ما يوجب الصلح في التفاق  
 واتقوا الله في مخالفة امره وحكمه تعلمون على تعويلكم اذا  
 يا ايها الذين امنوا اذا جاءكم المؤمنات مهاجرات فامتنعوا منها احكام  
 منها اذاجات امران في الكفار بل المسلم اذا دعيت للاستام تحجب  
 تخبر فان علم انها مسلم لا يجوز ارجاعها الى الكفار ومنها ان الكافرة

التي

التي املت ليشبها لال للكنف وبالعكس ومنها انه يحصل الفرقه  
 بمجره الجمع ولا يحتاج للال الطلاق ومنها وجوب المهر الذي  
 اعطاه ومنها انه يجوز نكاحهن للمسلمين مع ائمتنا الميراثيين  
 ذلك شرطاً بل ولا ذكره استاراً لئلا يظن ان الكافر المهر الذي  
 على زوجها من بيت المال وان مجرد الجمع كافيه ولا يمنع التزوج  
 الا بقوله لا الكفر ومنها عدم جواز تزويج الكافرة كالمطلق  
 منقطعاً واداماً حرية وكتابه وفيه تفصيل في تزويج الكافرة  
 ومنها طلب الذي اعطيت ان ذهبت منكم امران في الكفار كما كانوا  
 يطلبون منكم اذ اجابكم امران منهم كتاب الامر بالمعروف والنهي  
 المنكر وفيه آيات منها وتلك مفصلة تدعون الى الحق بامرون  
 بالمعروف ونهي عن المنكر واولئك هم المفلحون ولتكن جماعة  
 بعضكم من بعض كما هو الظاهر تدعون ذكر باعتبار حلاله على  
 جماعة في الذكور وان حلت النساء في تغليب الخراف الذي  
 او مطلق الامور الحسنه وعاد عقلاً والمعروف ونهي عن المنكر  
 فيكون مجمل التفصيل ويا مرون بالمعروف والنهي عن المنكر  
 يكون للرجحان مطلقاً اعم في الذكور والوجوه فيمنع عن  
 المنكر خلاف الطاعة فكونها مكرهاً وجراً ما يكون الوجه في  
 الذي سبق في الامر بالانكسار وهو هذا الفلاح في الامور  
 والناشون المفهوم وقوله واولئك هم المفلحون باعتبار المجموع

كتاب الامور  
 في الامور



وبعض الافراد ومحمّل تخصيص الامر بالواجب والتميز بالحق ما يكون  
 صريحاً في الوجود وما يقتضيه الوجود في تراكم المعنى في وجوده  
 في الكثرة القدرية والتميز كبر في الحق في الوجود عيناً وكفاً  
 والا اولاً منه في ذلك كونه الحق عن كونه عقلياً او نقلياً والظاهر  
 كفاً في كاسو طاهر بهذه الامور وكون الغرض هو ان يرد على الغرض  
 والبعض على الطاهر ليرتفع القبح ويقع المأمور في الحق والادليل  
 في العقل يدل على الوجوب مطلقاً نعم يمكن كونه واجباً عقلياً  
 في الحيل وعلى ظاهره فمحمّل معنى ترتيب الذنب على الترتيب في سواها  
 ظاهر فممكن القول بان عقله والامر له على ذلك كونه مباحث  
 تقع في هذه السور كمنه حجة اخرى للناس بامور بالمعروف والنهي  
 عن المنكر الامر ان وجدتم خير حاجة فخلوكم او اخرجه من العدم  
 الوجود لتأمر بالمعروف ونهوا عن المنكر فتسرون بان الحجة  
 الامر بالمعروف والنهي عن المنكر الايمان بالله فبما ان الله  
 يامر بالعدل وهو الانصاف والوسط في جميع الاعتقادات والافعال  
 والاقوال وعدم التفریط والافراط والميل الى احد الجانبين فلا  
 يكون اعتقاده في حق الله تافضاً ولا فوقاً ولا يجوز ان يعتقد به  
 الشرك والافراط والانصاف بالصفا الفاضل والاضاف بالنهي  
 وكذا في الامام وكذا في العباد لا يجعلها ناقصة الوظيفة  
 ولا يجمع فيها فوق عينه الى راع وبالحكمة لا يخرج عن الشريعة

المرتبة

الشريف والارحم من الغفر وهو التفضل وتفضل من جامع  
 لكل خير الاغنى مستغنى في التبع ومحمّل العبادات قبل  
 انه احسن في الطاعة وهو ما يحل كونه فيفضل النوافل والكيفية  
 كما قال الله عليه والم الامر ان تعد الله كأنك تراه فان  
 لم تكن تراه فانه رآك واستأدى الغرض في ان الله يامر باعطائه  
 الاقارب محبة من الله صلة الرحم وهو تخصيص بعد التعميم فلا يتم  
 بل الامر الله كذا في قوله لا المودة في القربى ولذا في قوله  
 في قوله الحسن المرد عن ابن جعفر انه قال نحن هم كأنه استأدى له ذلك  
 ونهي عن الفحش والافراط في متابعة القوة الشهوانية كالزنا  
 فانه يبيح بالافراط في اتباعها والمنكر ما ينكر على  
 فاعلم في جميع المعاني بعد تخصيص البعدي لا اعتقاداً ولا اعتباراً  
 على الناس والجموع والتكليف لا يميز بين الكفر قبل الفحش ما يفعله  
 الا ان في نفسه البعدي ما لا يظن لغيره وقبل العبد الشؤم  
 السريرة والعلم والامر بالعدل والامر بالعدل والامر بالعدل  
 ان يكون العلم والامر بالعدل بعضه لعل تذكره في معناه  
 بعضه الله بما في هذه الالة الشريفة في تكريم الاخلاق و  
 الامر والامر بالعدل في بيان جزاء الشر على ما يعطون وتذكرون











المناسب ويظهرون الغيظ عطوا على سيقون قال في مجمع  
 البيان اصل الكلم شدة راس القوية عن بلما تقول  
 كظمت القوية اي ملاها ماء ثم شددت ياءها  
 وفلان كظم فكم يوم اذا كان محسلا خريفا ولو اذا  
 كان محسلا غضبا لم يفتقر والظام القيامة التي  
 تجرى تحت الارض كيف يتركها املاها على الارض  
 وفي غرض الحديث لا ان يفسد انه راي النبي صلى الله عليه  
 وآله اني كظم قوم فتوضوا على قدامه والفرق بين  
 الغيظ والغضب انه هذا كرهنا وهو ارادة العقاب  
 المستحق بالمعصية ولعنه وليس كذلك الغيظ لانما يحا  
 الطبع منكره ما يكون والمعاصي ولهذا يقال غضب الله  
 على الكفار ولا يقال اغضبهم لانهم وكان في التبعية عدم انقاد  
 الغيظ وترك العمل بفضائه بالكلم بالمعنى المذكور اشارة الى  
 حزم من منه اصلا ولو قليلا فان المطلق شدة راس القوية  
 بحيث لا يبين شي منه شي اصلا والالم كحيل الغرض بل هو  
 الما ويبل ما تحته وحرب فتأمل وكذا العفو عن الناس هو  
 عدم عقابهم بما يستحقونه بفعلهم ولكن ينبغي ان يكون  
 له نفع وحسب الايول الابطال الخدود والمقررات الشرعية والرب  
 فيها ووافي ن روي عن رسول الله صلى الله عليه وآله قال لا ي  
 في اي قليل الا فرعون الله وقد كانوا كثير افي الالم الى رحمت

وفيه دليل

وفيه دليل واضح على ان العفو عن المعاصي منصوص  
 اليه في ان لم يكن وقال النبي صلى الله عليه وآله ما عفي جز  
 عن نكلم قط الا اراده الله به عز او الله بحسن  
 والمحسوس المنعم على غيره على وجه عار وعجز وجهه القوي يكون  
 ويكون المحسن هو الفاعل للافعال الحرة وهو الطاهر  
 والبر لا يبعد كونه اشارة للموصوفين المذكورين  
 كانه قال والله نجهم فغيرهم يدل على كونه ذلك حسن  
 اليه وعدم الاختصاص بذلك الاوصاف فدل على تحسبه الله  
 نعم لهم وهو فوق اعداد الجنة لهم فدللت الام على كون القوي  
 والالتفاق وكظم الغيظ والعفو عن الناس الاحسان  
 الذي يحسن العقل وبينه التسرع عبادات وقربان  
 وكذا آية آية اليها بمنزلة عظيم عند الله وهو طاهر ويدر  
 عليه الاخبار ويحيد العقل ايض في حزم الله كظم غيظه من غير الكفا  
 والعفو عن الناس واهم والاحسان اليه ملك الاتفاق عليهم  
 اتفاق وكظم وعفو حال عن وجهه في فلا يميز مع امر الناس  
 الصغفان به وكونهما محبو باعده ثم قال في ن ما جاء فيه من  
 الاخبار ما رواه ابو امامة قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله من  
 يفتقر على انفاذه ملا الله قلبه رضاء وفي خبر اخر ان الله  
 عليه السلام يوم القيمة انما ايمانهم قال روي ان جارية لعنوا الحسين

نفي الظاهر  
لأنه لا يميز



عليها بالجمع جعلت تكسب عليه بالانتماء للمعلوم فقط لا يربط  
 فيه بما فتح فرفع راس التثنية فالت لم الجارية ان الله يقول  
 والكاظمين الغيظ فقال لها قد كظم غضبي فالت في العاقبة  
 عن الناس قال قد غنيت الله عنك فالت والله يحسن قال اذني  
 فالت جرح لوجه الله وخطبه المراد به دلالة على عدم اليقين بالنعمة  
 وهو ضرر وقد روي مثله عن الحسن بن علي عليه السلام انه جامع بين  
 طينج للضيق وهوهم عليه السلام فوقع الفرق فندى عليه السلام  
 فنظرا اليه فقال العبد الخ الله يعلم حيث جعل رسله فيل يعني  
 عرضها السموات والارض كعرضها ولكن البصر عن مطلق المقدار وهو روي  
 ونقل عن ذلك الاستحالة في ان او انه لما علم ان عرضه الذي هو روي  
 في الطول عرضا في غير المساحة علم ان طولها ايضا يكون اما ان يكون  
 اما كونها مع ذلك في المساحة فلهذا المراد يكون بعضها فيه ان يكون  
 البعض الآخر فوقه او يكون الواحدة منها او فوقها او يكون  
 غير متبوع استوعا وهو ظاهر كما قيل ان النار تحت الارض فيكون  
 دليلا على ذلك اما قالوا وظاهر الآية انها مخلوقة وكذا النار  
 يدرك عليه بعض الاخبار وقوله الاصحاب ووجه به الاستبعاد  
 في بعض ما يله وقال ان الجنة مخلوقة وتكون مستتبها الملائكة  
 عند الاله على حجاب المساحة بل الطاعة والانفاق والبر  
 حسن الخلق والظلم الغيظ والعنف عن الناس والاحسان مطلقا  
 كما وردت به آيات كثيرة مثل العرف بل كل احد فان كان في  
 والامانة

لولا لافانته من اجله والذين اذ افعلوا او اطلوا انفسهم  
 وذكر والذين استغفروا الذنوبهم وغفروا الذنوب الا ابد  
 ولم يصبروا على ما فعلوا او هم يعلمون اولئك هم الذين يغفروا  
 من ربهم وجنتا تجري من تحتها الانهار خالدين فيها لا يملون اجر  
 العاملين والذين اما عطف على المتقين كما قاله في ربي  
 او على ما عطف عليه مثل الكاظمين الغيظ ان الجنة اعد للمتقين  
 والذين اخرجوا فلكون بعد المتقين والنايبين وهم يكونون الغرض  
 الاصل في خلق الجنة فلا ينبغي كونها لغيرها انهم بالمتبع كما ان النبا  
 معه للكفا روي خلقها في ايض فقول في ذي الاله  
 قاطع ان الذين آمنوا عملت طبقات متقون وقايون  
 وصعدون وان الجنة للمتقين والنايبين منهم دون المصيرين  
 خالف في ذلك فقد كان بر عقله وعاند ربه باطل لما قلناه  
 وغير ما يدل على جوارحها فيهن في الالات مثلا ما يدل على  
 العفو والتفضل والاحسان والمغفرة لمن يشاء وغير ما  
 يحرر وسائر ما يدل على جوارحها فيهن في الالات مثلا ما يدل على  
 خوار العام والخاصة للابن في طود النار من طود النار واما قوله ولم يمت  
 وضوءه بعد وان ما ذكره من ان كل من كفر لم يحيط لما قبله واما باطلان ذلك  
 قوله تعالى اولئك جزاءهم كالجزاء فان ذلك جزاءهم فذلك على ان الجزاء هو  
 العمل الموجب له فوطا فيضوه به فلا تدرى ان عدم دخول غيرهما في الجنة



وعفو او كظا للغيظ التي هي مجبوبة لله تعالى وتحرر على ما  
 عباده فيبعد ان يمنع نفسه القينات الكاظمين  
 ترغيبه العبد الضعيف الذي لا انتقام كالمخلوق والطبع  
 له على ان ليس له لاله الا بجهنم ضعيف كالمخلوق والاسوار واليد  
 قال الله سبحانه في سورة الحديد يا ايها الذين آمنوا انذروا  
 عصبها كعصب السما والارض اعدت للذين آمنوا بالله ورسوله  
 فعلم ان ذكر المقتل لا انتقام او غيره لا لله وانما هو في آخر  
 وهو الذي لم يبق ولم يبق باعلا او جاعلا الا ان يسمى تارك  
 التوبة مطلقا بصره والظلمة لا يمكن كونه عطف على الذين  
 اي اعدت للمقتل الذين كذا وكذا والمقتل الذين كذا وكذا  
 ولا ينافي صدور الذنب مع التوبة وعدم الاضرار بالهوية  
 بالتقوى قبله وبعد افعه وانما يصدق او لا يكون  
 مبدء اتانها وحرارته بالتاوعف فجزء والجملة الثاني في الحق  
 خبر الاول ويحتمل في كل الفاعل في قوله ذكر الله سبحانه  
 مطلق بالصدق عليه ذكر الله والتوبة كاف وان بعد بالفضل  
 او مع فضل كثير قالوا الما بالفاضة الزنا وبالظلم بعد ان  
 وغيرها او الفاضل الكبير والظلم الصغير او الفاضل العبد  
 والظلم القول ويحتمل كون الفاعل اظلم على الغير بمصروف  
 الله تعالى ومعنى ذكر الله ذكر واعقاب الله وعندهما تقوى

نحوها

نحوها وعفو او كظا للغيظ التي هي مجبوبة لله تعالى وتحرر على ما  
 عباده فيبعد ان يمنع نفسه القينات الكاظمين  
 ترغيبه العبد الضعيف الذي لا انتقام كالمخلوق والطبع  
 له على ان ليس له لاله الا بجهنم ضعيف كالمخلوق والاسوار واليد  
 قال الله سبحانه في سورة الحديد يا ايها الذين آمنوا انذروا  
 عصبها كعصب السما والارض اعدت للذين آمنوا بالله ورسوله  
 فعلم ان ذكر المقتل لا انتقام او غيره لا لله وانما هو في آخر  
 وهو الذي لم يبق ولم يبق باعلا او جاعلا الا ان يسمى تارك  
 التوبة مطلقا بصره والظلمة لا يمكن كونه عطف على الذين  
 اي اعدت للمقتل الذين كذا وكذا والمقتل الذين كذا وكذا  
 ولا ينافي صدور الذنب مع التوبة وعدم الاضرار بالهوية  
 بالتقوى قبله وبعد افعه وانما يصدق او لا يكون  
 مبدء اتانها وحرارته بالتاوعف فجزء والجملة الثاني في الحق  
 خبر الاول ويحتمل في كل الفاعل في قوله ذكر الله سبحانه  
 مطلق بالصدق عليه ذكر الله والتوبة كاف وان بعد بالفضل  
 او مع فضل كثير قالوا الما بالفاضة الزنا وبالظلم بعد ان  
 وغيرها او الفاضل الكبير والظلم الصغير او الفاضل العبد  
 والظلم القول ويحتمل كون الفاعل اظلم على الغير بمصروف  
 الله تعالى ومعنى ذكر الله ذكر واعقاب الله وعندهما تقوى

نحوها

وان قيل ان  
 التوبة  
 واجب  
 عفو



الصفة وهو شئ البره وقال ايضا لم يعمد اعل المعصية لم يواظبوا  
 عليها ولم يلزموا كذا وفي رواية لم يعمدوا اعل ففتح فعلهم غير  
 مستغفرين فالذي فهم منها ان الاصرار هو المداومة  
 والمواظبة والاوام على الفعل فلو فعل مرة او مرارا  
 في اوقات لم يكن مصرا وان كان في عزم العود لا ذكر وهو  
 بعد ان الظاهر ان ذلك في وقت واحد للعدا والمعمد  
 المعنى للنفور ايضا فانه اعم من ذلك ويمكن الفهم منها ايضا انه  
 ترك التوبة حيث قال لا غير متغفرين فارد ابا الاستغفار والتوبة  
 تغير الاصرار في المتيقن يكون مصرا ونحوه ايضا بعد اذ  
 يلزم عدم التوبة من الكفر والضعف ان لا يعجز الاعم التوبة  
 ويكون بدورها فاسق غير عدو الحار ان المستحقين التوبة  
 ان الضعيف ويعجز المعنى للنفور ايضا لانه احضر لا يعجز  
 يكون المارد هو الماظة على التوبة او التزم عليه بان يراجع التذكر  
 فهو متأكد للمعنى للنفور وقواعد الفهم والمعنى المتعارفين  
 يعلمون حاله ان يعلمون الخطية الكون كما غير ما بينوا وانهم  
 يعلمون الحجة في انها خطية وهي علم حادثة وفيه للمعنى لا للنفور  
 وهو ظاهر فالله دلت على تحريم الفاحشة والظلم ولو علم  
 بان يخرج نفعه ونقصه بل يستمر في تحريم الاصرار وتحريم  
 مغفرة الذنوب الا فرادته والتمسك على طاعة نفسه بل هو حرم  
 وجوب التوبة وجوب مقتولا على الله بالعلم لا التقم ويكون

بدونه

الجاهل

الجاهل مغفورا بل الساهر ايضا وان التاييد الذي يمكن لا ذنب له كما ورد به  
 الاخبار فيكون عدل الجرح والتوبة تقبل شهادته بعدها بالافضل لانه قريب  
 المتقين وعطف عليه بل يحفل كونه نكاحا قتلناه ولانه بعد من شهادته  
 من شهادته تقا بالمغفرة وما بعد ما فنام ولا يحتاج الى ضم العمل الصالح الذي  
 هو مذكوره في بعض الآيات بعد التوبة ومذكور في بعض الكتب ايضا مع عدم  
 ظهور معناه فقوله الشيخ قدس سره ثبت اقبل شهادته وتك غير بعيد الا ان تعريف  
 العدل بالملك لا لانه فان تحقق ذلك مجزئ التوبة بشك بعد العلم بها  
 فيمكن كون العمل الصالح اشارة الى حقيقة افتنا مل وكيفية الدوام على التوبة  
 وعدم الاصرار على الذنب واردة على مطلقا اي على مثل تصديق فليس  
 او صلوة على النبي صلى الله عليه واله واعلم ان الظاهر انه لو فعل احد صغير  
 ثم انقضى عنها لم يخرج عن العدل ولا يحتاج معاشرته والخروج عن حق المنكر  
 الى العلم بتوبته ولا يكلف بذلك على ما ذكرناه من معنى الاصرار والمعنى الاول  
 الذي نقلناه عنهم بخلاف الثاني فان العزم والعودة مرة اخرى شرط وجوب التوبة  
 وصيرورتها كبيرة والاصل عليه بخلاف عدم التوبة فان الاصل حقيقة وجوبه  
 انه لم ينقل تكليف فاعل المعصية بها بعد توبته وانتهائه عنها لا فعلا ولا قولاً من  
 العلماء والفقهاء بل ظاهر كلامهم انه لا يجوز توبته بل ذكر انه فعل ذنبا بعد الانتهاء  
 وهو كذلك لانه ذكره فاعشته له وشبهها غيبة له نعم يمكن المنع واطهار علم  
 العود على مثله لو علم منه العزم على ذلك على ذلك الجمله بانه معصية او علم مع عدم  
 المبالات بفعل مثاله وان التكرار ليس لكونه منهيا بل عدم البياض ونحوه والظ  
 انه يحتاج الى التوبة فعل الكبير فمجرد ذنبه وانتهائه عن التوبة لا يكفي حتى يعلم  
 التوبة والندم ولعلم يعلم له يقط وجوب الامر والهي بدونها ولكن ينبغي

تأخر في



الملاحظ العام في هذه الحجة لا يحصل له الا في غير الحق  
 وتعد الترتيب والاختصاص لا تشبه النفس الباطنة  
 كما هو معتبر في سائر العبادات والاعمال فمما رغب  
 فيهم لنت لهم قالوا الباء متعلق بملت واما زايده  
 اي ما كان لينه لهم الا برغبة في السعي ربط الله على قلبه  
 وتوقفه بالموقف على ان نعم لهم بعد ان خالفوه  
 لانهم سبواهم وتكرار الخ البراءة في تقرير ما عليهم  
 على وجه التفقه واللفظ في بعضه وتواضعهم  
 فتجاوزة عنهم وعدم موافقتهم انما هو حجة الله سبحانه وتعالى  
 حيث جعل لينه من الخلق في ذلك على ان حسن الخلق انما  
 هو عطاء الله ولا يحصل الا بتوفيقه وليس العبد مستقلا  
 وليس مقتضى فهم كسائر الامور الموعود به وبوظاير ولو  
 كنت فظا غليظ القلب لا اتفوضوا فهو لك ان لو كنت  
 حافيا لك لاسي الكلام فاسي القلب صعبا غير ان لم توفوا  
 وخلقوا وحولك فاسي ايك ولا يحاد لواء عهد وعدا فلا  
 يتم لك الامر فنه اشارة عظيمة لا فائدة من الخلق ظاهرا  
 وباطنا فاعف عنهم واستغفر لهم وحمل ان يكون المراد  
 منه وفردك للذين لا يعفون عنهم فابعد فيهم فحققتك  
 فلا تتأخذهم بها وان تستغفر لهم الله فيما بينهم ومن الله  
 يستغفرهم باستغفار الله ولا تقرب منهن بحد ذنوبك والجار  
 بل اصلح حالهم من خلق وشرورهم في الامور عمل انما الدنيا

والحرب ونفا العدو في مثل ذلك يجوز ان يستغفروا  
 يستغفروا بيدهم وقبالتهم والعدو ويحتمل ان يكون الجرح  
 اظها والذين في اللطف لا العمل برأيه وقولهم لان  
 راي على الله عليه والمصوابا على به لانه رايه وانه صواب  
 والذين خطا تم واطهر واما صوابا عندهم ايضا فالتأويل  
 لا تتلزم العمل برأيه والاعتناء به في ذلك فلهذا  
 في متاخرة الناس صا وروى وخالفون بل في ما فائدة  
 الا في اعراسهم اذا وقع امر السوء وتطبع لقلوبهم وحياتهم  
 لهم واطها واعتبارهم وحسن المداواة والخلق بهم كما في  
 الدنيا من المتأخرة كما في الاحياء وايضا فاذا عرفت فتقول  
 على الله ان الله يحبس المتوكلين في الملو اذا او طنت نفسك  
 على سعي بعد التامل والتورك فتقول عليه وفي نظام امر على  
 ما هو اصله والالتفات في الغمان ما هو ملاحظ لا يعلم الا الله  
 لا انت ولا انت ووراك يعني لا تعتمد على رايك ولا رايهم وفلك  
 ولا فعلهم وان احببت الحق بذلك بل ان فعلت ذلك لم تنفد  
 ان الذي لم يوصل لك تفعله فحصيل ذلك انما هو يستسلم  
 رايه لك والها بك عليه واعلام بانه الاصل حتى لمقت وما  
 هو الاستاد وكان الذي اقتضاه وانما امر عرق فان  
 الاصل لا يعلم الا الله وانما انت اليه وكلت نظام الامور  
 الذي تحب ما تفعل واما في نفس الامر لا يعلم الا الله  
 فالذي يجب في التوكل عليه صلى الله عليه واله وعلى غيره كما يدل



عليه ما بعد ما وغيره حتى ان في بعض الآيات لا  
 لا توكل الايمان له كقوله على الله فتوكلوا ان كنتم تؤمنون  
 هو التوكل بهذا المعنى يعني بتوكل الامر لله والاعتقاد  
 الذي تفعله قول لا وفعل او بجد صوابا لا يجب فعله بل  
 انما هو بغاية الله تعالى وتوفيقه له اياك انما انت تفعل  
 ما يظهر كونه مشروعا وانما ذلك مع اعتقاد ان احكام الحق  
 والصواب انما هو بتوفيقه تعالى وبشهادته فليس كالحق  
 فيه دخل الا بطريق الالية والمحملة والمفاعلة فكان هذا  
 معنى التوكل الواجب الذي فسره باننا اظهر العجز  
 والاعتماد على الغير في التوكل على الله هو تفويض الامر اليه  
 والتفقه بحسب تدبيره واصله الامكان في فعل ما يحتاج اليه  
 يستند اليه فمعنى جعل تفويضه الوكاله لانها على الكفاية  
 والتوكيل هو التوكل عليه بتفويض الامر اليه يعني جعل تفويضه  
 كالعزول المندرج في فعله مثلا ان في الجهد للرزق او رزق فوض  
 الامر لله بمعنى تعينه ان رزقه الرزق والمال والرزق هما  
 يفعل به يفعل الله في الفعل والمستعمل عليه والحافظ للكل البعد  
 والمال تحت قلة فلو لم يوفق لم يحصل له سعي في الرزق والحاج  
 الا التوكل بالجملة التوكل بحقيقة منه تعالى والامر له بتفويضه  
 والاصح قرأته فيتمتع على الله لا على نفسه ويعتقد ذلك فليس

التوكل

الواجب

الواجب لا يفعل شيئا أصلا ويتوكل عليه بان يرد الرزق  
 والرزق في غير عمله وقولنا متوكل على الله لانه واجب  
 او يرد الرزق بغير طلب كذلك او يرد المال العدو  
 والفتنة عليه بغير قتال والتدبير في ريد الخفا عن  
 لا يخفى عنه ما يفعله علم بطليبه له او تفويضه على الزعيم  
 ولا يفعل بل يقول لا الله يحفظ وانا متوكل عليه لان الفعل  
 والسعي انما يطلب به واجبه بعض الاول كما توكل في الفاء  
 النفس في التملك حرام وان الله تعالى لا يفعل شيئا ذلك  
 غالبا الا بالاسباب التي تكلف العباد ما نعم فافعل ذلك  
 لما سبب اليه من الاشياء والاول لما ان اراد فاذ اعلموا  
 ذلك فله ان يفوضوا اليه بالحكمة كورده في الاحكام والنية  
 بعض الائمة عليهم السلام في عدم ردهم عن الرشد وقوله انما لو تفويض  
 الله الشخص تفويضه على احد الاسباب كقول الله فلا يقاوم فاعلم تفويض  
 غيرهم ولا يحكم قوتهم كلها فاورد ان التوكل على الله هو ان لا يخاف  
 احد اعرض الله وعلما ان عزم الله لا ينفذ ولا يسئل احد شيئا  
 ويقطع عزمه تعالى كما انه ما ول ما فلكناه فانه النافع والفاد  
 على دفع الضرر وان اراد النفع ينفع وغيره ما في وكذا الضرر كذا  
 على دفع العدو وضربه او انه لا يخاف عزمه خوفا يوقع في الحمايت  
 وترك الواجب وكذا يعتقد ان عزمه ينفع وينفع فيها كذا كذا قيل  
 مثل ذلك انما هو في الخوف على ما في الفرج بما هو في النسيان



بالآية الشريفة والسند الكريم وغيرهما من الآيات والأخبار التي هي ما  
 مثل ما ورد في وصف المؤمنين وما أتى ذلك أن الألفان مختلف  
 ضعيفا وبالطبع يخاف ما يؤذي ويضر ويريد ويميل لما  
 ينفعه ويستتبه ولهذا أكلوا ما أتى بالطلاء وتركوا المعصية ولهذا  
 كان بعض الأنبياء يخافون من الماعداء ويهاجرونهم فكم  
 العظمة المودعة المسترخية وخاف موسى على نبيه وعلية السلام خصاه  
 حتى قيل لا تخف وتقل أنه بعد ذلك أحسن بكم وغير ذلك وكذا وجبت  
 العقوبة وبالجملة عدم وجوب التوكل بهذا المعنى المذكور في الطواغيت  
 بل معلوم كونهم حراما إذا كان حملوا والدعاء في المهلكة فلا بد من التوكل  
 أما بما مر من وجوب أو تحصيله على بعض الوجوه والأحوال والأزمان  
 كما استدلنا به أن الله يحب المتوكلين في حق النبي والولي<sup>عليه</sup>  
 والمنفقطين والواكفين أمورهم للطف وتيسير ثم قال في هذه  
 الآية دلالة على اختصاصه بنبيه صلى الله عليه وآله بما كان من الخلق في حق  
 الأفعال والوجوب صلوات الله عليه وآله أنه كان الجمع التام للوجوب  
 المتوقع فكان أدناه من التواضع وذلك أنه كان مرفوع التوب  
 وتخصيص الفعل وترك الحمار ويعلق الناضج ويحيي عصفور المذموم ويكس  
 على الأرض ويأكل على الأرض ثم في الآية أحكام نقلنا بها الأحكام  
 فمن وفي الآية رغبت في المعقول المسمى ثم على الاستغفار من ذنوب  
 بنهم وعلى ما ذكره بعضهم تعضا فها هو فيهم فالأمر ومنه عن العظام  
 في القول والعظم والحق في الغفران وعما للالتوكل عليه وتوكل في الأمور  
 البية وفيها أقيم دلالة على القول باللفظ لأن كجانه بيه على أنه لو لا رحمة

المبيع اللبغ والتواضع ولو لم يكن كذلك لما أجابوه فيه من أن الأمر  
 المنزه تنقيه عنه وعن سائر الأنبياء وما يحرم من محرماتهم في حق  
 على الخلق وهذا هو جيت نهم انهم عن الكبار لأن التنفير في ذلك  
 انتهى كلامه رحمه الله وهو كلام كاشف يريد بالترغيب الاستحسان للمؤمنين  
 القول بالوجوب على الظاهر ما كان واجبا عليه فيهم صلى الله عليه وآله  
 ويحتمل الوجوب وكذا الحق في الاستغفار والتمسك به ولهذا في  
 يعقوب بن يوسف عن أخويه واستغفروا لهم وكان يريد منهم عن  
 الخطا في التجرع فانه على الاستحسان في حصول الأذن المحرم عدم  
 حصول الغفران المطلوب إذا كان فعلا وأمر أو ناهيا وديعاه  
 التوكل الوجوب المعنى المتقدم أو الاستحسان بالنسبة إلى بعض الأفعال  
 فيما لم يأت من تأمل بهذه الآية مع ما تقدم من أنه كظم الغيظ ففهم أن  
 كظم الغيظ والمداورة خلق الله حصولها على الرضا والعداء  
 الذين يريدون إرشاد الناس في مومته عظيم البصل لها الألف  
 وفتح الله وأسار في فتح المعنى الأول في تفسير الآية إلى بعد  
 وهي أن ينصرفكم الله فلا غالب لكم وأن تخذلكم في ذلك الذي نصركم  
 من أعداء وعلى الله فليست كل المؤمنين لما أمر الله بحاجته تنقيه عليهم  
 بالتوكل من معنى وجوب التوكل على فعال أن ينصرفكم الله فمن ناوكم  
 فيقدر على غلبتكم وإن كنتم من ناوكم وقدرتكم أن تخذلكم أي  
 يمنعكم نفوسكم من غلبتكم ومن أعدائكم لمعصيةكم الكاه فلا يقدرون  
 أحدا على نصركم والها عايدة للآية على العمل بالظن والمعنى على حذف  
 المضاف أي في بعد هذا لأن الله والطائفة لا يحيا في الحذف



كما قال في من بعد هذا انه او هو فقولك ليس لك في ذلك  
 في بعد فلان تريد اذ اجاب وزنه ويحتمل ان يكون المراد بكل  
 على الله الاتكال عليه وتقويض الامور اليه تحقيق ترك العمل والاعتماد  
 بغيره في الامور ولكن لا كلمة بل بعد فاعلم ان في النوع به  
 مثل البر من العبد ووجهها انك انظر او علم الله او  
 صمد ثم الاتكال عليه المعنى بمعنى عدم سقار شي فاذ  
 خاف عود الاستعانة بالله في غير الله في ولا الاستعانة  
 من الزواجر والنجس ولا يتقرب من الاستعانة والاعتماد  
 من دفع الضرر الموثوم فالنفع القوي الواجب ولكن في حقيقته  
 ستر عاين هذا المعنى في المنة تركه في فعل محرم او ترك واجب  
 غير ظاهر فمما يحل الا اذا الاحتمار على الرجحان المطلوب في كل  
 فانه قد تضمنت هذه الامة القينية على فروعهم ام في حق  
 ان يفرع في هذه العلم وقد صحت الرواية عن الصادق عليه السلام  
 انه قال عجبتم لخوف لا تفرع الى فعل حسنة الله ولو فعل  
 وحل فاني سمعت انه سبحانه بعد ما فانقلبوا صغرة وكرامة  
 الامة روي عن ابن عباس انه قال اخبركلام ابيهم عن جابر  
 في النار حسنة الله ونفع الوكيل وقال نبيكم معكم في بلادهم  
 يريد الامة قوله تعالى الذين قال لهم الناس ان انتم قد جمعوا  
 لكم حسناتكم فزادهم ايمانا وقالوا حسنة الله ونعم الوكيل  
 فانقلبوا صغرة في الله وقيل في المسألة الامة والنفس غير  
 بعيد زينة الانعكاس بعبادة وتفضل وعلم المسألة حسنة

الله

٢ سم والرواية هي في بيان فعل عدم اخضاعه لجماع  
 السابقة وعدم دخلة الزيادة والرواية موجودة في الفروع  
 ولكن ما عرفت محبتها ونبوا واولاد الله في خوفه سبحانه  
 ولا تخافونهم وخافوني ان كنتم مؤمنين على عدم الخوف من غير  
 الله والخوف عنه فقط مطلقا لان المراد على في التفكير  
 عدم الخوف في الجهاد والكفار بعد وعد الله بالثبوت  
 والعلم عليهم والخوف في ترك الجهاد وغيره فيا ملو منها  
 وقد تزل على القرآن ان اذا سمعتم ايات الله بطريق  
 اي يتكبرونها وتستر بها ان هي الخيفة واذا للشرط ولكن  
 وتستر بها لان عن المفعول والحكم شرطه فلا تقدر انهم  
 حتى يخوضوا في حديث عنهم في اوتها وغيره صفة حيث لم يكن  
 في الالهيات والحكم قائم مقام فاعل تر ووضوئه من المؤمنين  
 عن محال المعاندين والمستهين وقت اطيها والعناد والكفر  
 والاستمالة بالامات الله في الامة ان قلبه على الفارق وعدم  
 المحال عنهم او في الكفر والاشتراك وان رضى الله عنهم  
 المحال عنهم الماصي في الفعل سلا الفاعل في الفعل  
 ان كنتم تحبون الله فلتكونوا في محبة المحال مع حب  
 الكفر والاشتراك ولا يبعد في محبة تلك المحال في كل  
 فان حيز في محبة الله على كبرها وعدم الفرض في كل



في ونفى كانوا ارضين بالكفر كانوا كفارا لان الرضا  
 بالكفر فثبت دلالته على حواش انكار المنكر مع القدر على ذلك  
 وزوال العذر وان غرت كبح القدر عليه فهو محط اليقين  
 ايض دلالته على محرم مجال الفياق والسيد عزمي حتى كانوا  
 قال جماعة من المفسرين كوفي ذلك اذا اكمل جماعة بكترة فيضك  
 جلبهم فليخط الله عليهم وروى العباسي بتمتاده عن  
 علي بن موسى الرضا عليه السلام في تفسير هذه الآية انه قال اذا سمعت  
 الرجل يتحدث الحق ويكذب او يبيع في امله فقم عنه ولا تقعد  
 انظروا لايه حواش تجالسهم بعد ذلك عدم انصافهم وان كانوا  
 كفارا او ستمت من لقولهم حتى يحفظوا الى متى سرعوا في طرقت غير  
 الاستزاء لانه غاية للبحر قال في ففلا تأس ان يحالهم فلا  
 يحرم مجال العياق في غير وقت الفسوق بالطريق الاولى وهو  
 خلاف المشهور في القدر فانه يقولون يحرم بالاعتقاد الرابع  
 ووجه الاعتراض عنهم لتحريم الميل اليهم محبتهم وكودتهم ولا ينبغي  
 عنه ولكن يمكن ان يكون حتى يحفظوا على الله في الاعتقاد  
 معهم حتى يتركوا ذلك فان اكلوا من عندهم قد يكون شيئا لذلك  
 قد يريدون ان يعيظوا المسلمين فانه لم يكونوا معهم في فعلوا وقد  
 يكون اكلوا من عندهم بوجوب الذكرا لاهم فيريدون ان يقيم ذلك  
 فيكونون وسهرن بايات الله واليه اشرع قوله في الاستبوا  
 الذين كفروا ففسدوا الله عدوا لغيره وهذه صريح في عدم  
 جواز فعل سباح بزوجا بكونه موقفا اليه لاهم ونحوه فلا يعمل

ان الهم

شيئا

شيئا يلزم منه ذلك في شرب الهمم وغيره مثل سكرهم وب  
 اصباهم اذا كان موقفا اليه صلى الله عليه واله والايه  
 عليهم السلام والمؤمنين وهو طاهر عقتلا انهم والمراد بانزل  
 ما هو المذكور في الانعام بقوله واذا رايت الذين يحضون  
 في اياتنا فاعرض عنهم حتى يحضوا في حديث عنهم واماميتك  
 الشيطان ولا تقعد بعد الذكرى مع القوم الظالمين وان  
 ان في الشيطان انه من مجالسهم فلا تقعد عنهم بعد ان ذكرت  
 قبل النسيان فعمل الله اضعف الشيطان المحرم عاداته في فعل  
 النسيان عند الاعراض عن الفكر وكونه الشيطان طاهر  
 ان الحظرات صلى الله عليه واله ويحتمل ان يكون فصل فاصحي  
 يلجاء او يمتنع عدم الاحضار ولو جهم اليه الفعل انشاء فلا  
 بد على ان الشيطان الانبياء قال في ان قال الجبائي  
 وفي هذه الآية دلاله على بطلان قول الامامية حواش النقية  
 على الانبياء والايه وان النسيان لا يجوز على الانبياء  
 تعلم انه لا يدل على عدم حواش النقية فانه ما طلقه بحون  
 تفصيلها بعدم الخوف والضرر وعدم الفقد مع انهم لا يجوزون  
 النقية على الانبياء وقد عرفت حكاية النسيان في قد  
 حوزة لغتهم غير الاحكام وقد فصل في ذلك القدر في ذكرهم  
 مفصلا انهم في ان حجت قال في جواب الجبائي وهذا القول  
 غير صحيح لا يستقيم لان الامامية انما يجوزوا النقية على الامام



للقول واما الله هو والنسب فلا يجوز وما عليه فيما  
يودونه عن الله نفع فلما سواه فقد جردوا عليه  
ان يمشي ويسير واعنه يالم يورد ذلك بل اخذوا العقل  
وكيف لا يكون كذلك وقد جردوا عليه النوم والاعماء  
وما في قبيل السهو وهذا يدل على عدم الخلاف في ذلك عند  
الامامية فبما مل في وجهه حتى فيها ما يحتمل ما قلناه  
والمراد بالحق صريح الايات الكفرية والاشتراكيات  
فهما مان الاثنان بدلان على اجتناب الكفار عن كفرهم  
بل الفارق حال فسهم لانهم ما هم جوا بان المراد الذي  
نهم الكفار بل الذي يجوز في الاما لا يجوز فهو فلا يكون  
فقط فقط وان كان ظاهرا لانه الاولى بد اعراض  
الكفر فبما ان يتدوا ان يظهر اخيرا ان احسن لميلاف  
القول والفعل بالنسبة واحر اليكم بل اعلم او يحق  
ان تفعلوا ذلك سرا وخفية او يعفوا عن سوء اي  
عن اساء اليكم مع العذر على الانتقام والاحقر والم  
بالقول بالسوء ولا يادني فذلك وافون فان الله كان  
عفوا قد ير اصفوا مع العذر على المكافاة فانه يعفو  
مع ذلك فلو كانت فانتم مخجلون لل عفو فينبغي ان  
تفعلوا ذلك بالطريق الاولى لانكم ان عفوت عفتهم ورحمتهم  
وهو ظاهر عقلا وسرعا وعذرا ان يتدوا او اليكم بغير

فقا

ما فيه

ما يفهم منه ذلك مع وضوحه والتعليل فيها حيث ان  
العفو بعد ما حصل له في الانتقام جلا على كماله  
كما اشترنا اليه ايها الذين امنوا لالت الواعظ شيئا ان  
يقول لكم تسوكم وان في الواعظ حجة من القرآن بعد علم  
الشرطين صفتان لا شيئا قبل الا لكثرة  
ما يلزم رسول الله صلى الله عليه واله عن تكليف شاقة  
عليكم ان اقامكم بها فيحكم كما في حكمه سراقة وان الواعظ  
عنه في ما ان الواعظ وما دام الرسول بنظره ثم يتكلم  
التكليف الشاق فيقولون بها فتقضيون انفسكم كعقوبة  
الله بالشرط فبما عفا الله عنها تمكن كونها صفة اخرى  
اي لالت الواعظ الا شيئا التي عفا عنها ولا يوافقون عليها  
ولم تكلفوا بها وروى انه لما نزل قوله على الناس حج المشرك  
سراقة من ما لك كل عام فاعرض عنه رسول الله صلى الله عليه واله  
فقال لا اولو فقلت نعم اوجبت ولو وجبت لما استطعت ولو تركتم  
لكفرتم فافركوا في ما ترككم فقلت قال الحاج السويدي  
بل ينبغي البناء على الظاهر وترك التدقيق المخبر وقد تقرر ذلك  
في حكاية الدعوى كما هو مذكرة في محلها ويحتمل ان يكون  
المسئلة المقصود في السؤال لالت الواعظ عفا فقلت فيها  
ولكن لا تعود واقطاع بها ان السؤال المتقدم بل السؤال

تكليف



ثم طلقنا من الاشياء التي تظن ان نظار ان ظاهرها سوي  
 للعين حرام لا تظن ان الله يحكم ان يكون للامر  
 بغيره من الشرطية ولا شك في الاحتياط احوط والله  
 غفور رحيم انما جعل العقوبة ما تظنون وتعتقون  
 عن كبره قد سلكنا قوم من قبلك الضمير للمنفوق  
 قيل وقيل متعلق بالاولى ليس له صفة القوم والاحكام  
 عنه لانه ظرف الزمان لا يكون صفة جهة والاحكام  
 عنها ولا خير عنها وفيه تاويل اذ ليس المعنى الا ان يكون  
 وصفا للقوم ولا متعلق بالسؤال قيل قد ترسلنا  
 ذكره يمكن تاويل القوم حيث يوجد منه تعني  
 ولا يكون جهة محضة مثل الموجودين في ذلك الزمان  
 ثم اصحوا بها كافرين بسببها خفيت اما امر واما سألوا  
 مجرودا او متكررا متعلق بكافرتين وفي الآية وانما  
 استأخر لئلا ان الحاصل معذرة وان عقاب العالم اعظم  
 فانهم ما جعل الله في حجة ولا سببا ولا واسطة  
 ولا حرام رد وانكار ما استند به اهل الجاهلية وسوائهم  
 كابوا اذا ابحت الباقية عندهم على الظن اخرها ذكر  
 بحر واذا بنا الى يقينها وظلوا بسبيلها فلا تركوا التحل  
 وكان الرجل منهم يقول ان سقيت قناني سائبة فحقها

لا تظن ان الله يحكم

كالبحر

كالبحر في تحريم الانتفاع بها واذا اولت شاة اتي  
 فهي لهم وان ولدت فهي لاهلهم وان ولدت بها واصلت  
 الا اني اخاف ان لا يذبح لاهلهم الذكر فاذا ابحت من  
 صلب التحل عني انظن حرموا اظهرها ولا منعوا سائر  
 فواته ولا امرهم وقالوا قد عصى ظهري ومعى يجعل ما شئ  
 ووضع ولذا بعد من لا يقول واحد هو الحريم وما  
 عطف عليه وفرايد ولكن الذين كفروا يفترون على الله  
 الكذب انهم لا يعقلون اني لكفار يفترون على الله  
 الكذب يجعل الحلال حراما والعكس يقولون الله جعله كذلك  
 ولا يعرفون الحلال من الحرام والمبيح من المحرم والامر عزم  
 ولكن يعقلون اجهلهم ولا يسمعون العقل كما انهم  
 فر قوله واذا قيل لهم تعالوا الى ما نزل الله والى الرسول  
 قالوا احسننا ما وجدنا عليه ابونا او لو كان ما وسم  
 لا يعقلون شيئا ولا يفتنون الواو للحا والهم  
 دخلت عليها انكارا للفتل على هذا الحال اي احسنهم  
 ما وجدوا عليه ابواهم ولو كانوا احملهم فضائل المعنى  
 الا قد انما يصح عن علم انه مهنت عالم وذلك  
 لا يعرف الابا كبح فلا يكون غيركمها في العقيدة علم ان في  
 هذه الايات دالة على ان تحريم سبي تحريمه بغير سبي



حرام وان كل ما يحول الا ان علمه قد خرج من اخرج ما عن  
 الانتفاع لقوله وفعله لا يخرج بذلك عما كان وان جعل  
 ذلك في مقابلته نعمة مثل شفا عن مرض ما لم يكن عليه  
 دليل شرعي يثبت وجوبه وان جعل ذلك في علمه انتفى  
 بغير دليل او شرع علمه بالكد وان العلم بالعلم غير جاز  
 مقابل الدعوة للهدى والارادة في مطلق ما لم يكن  
 العقل ممتد فيه على جوارحه مع العلم انه ممتد فيه  
 جوار العلم في الجملة وذلك غير بعيد عن حقيقة  
 لا يعلم انه ممتد وان من استعده لذلك لا بد من العلم  
 المستوع والمفكر بهاد وممتد وفي اتباعه هذا  
 ورشد وحقه من خارج عن العقل المذموم بل عن العقل  
 فانه حقيقة ما يولد له لا فرق في اتباع الدليل  
 بين ان يكون المشع شخصاً او غيره ولقد اقالوا العقل  
 فتوا قول الغير في دليل على القول ان العقل لا يثبت  
 بل تقليد المحققين بل تقليد بل انما كان المحقق  
 نفسه تدل على انما يقال له التقليد بمعنى آخر غير المعنى الذي  
 هو مذموم وغير محقق في تقليد المحققين بل واجب بعد

وجود دليل على ذلك كما جهلنا المجهد وهو ظاهر  
 في الامور وهو المراد بالتقليد المذموم فلو كان الامة  
 وامثالها والذين لا يجوزون مذموم كما يدعي عليه قوله تعالى  
 تقف ما لیس لك به علم وامثالهم لا تتكروا تفعل الا  
 ما تعلم جواز ان فالمراد بالتقليد في غير دليل فانه التقليد  
 وبه يحكم بوجوب التقليد وجواز العلم بالظن وعدم  
 العلم بالظن والتكليف بالعلم ان العلم بالظن يحجب  
 الاستشهاد والتقليد ويراو بالتكليف بالعلم ان  
 الظن الى صلب من دليل كالمجتهد لا يحمل ما يقيد الظن وجواز  
 التقليد على الفروع والتكليف بالعلم وعدم جواز الظن  
 والتقليد على اصول الكلام كما هو المشهور لا بد  
 عليه لعدم الفرق نعم لو لم يثبت ان لا بد من الاصول  
 في العلم اليقيني في جميع ما يملك وفي الفروع يكون ظن  
 الظن بل في ذلك هو مشكل فيخص بعض الظن  
 دون بعض بحسب الاول ويلو بفرق ما اول لا ما  
 قلناه على اننا قد ادعينا حصول العلم بالتقليد  
 في الفروع وغيره اذا كان عن دليل التقليد المعصوم

وعدم جواز عدم  
 جواز الظن  
 بالظن



كما قالوا للمجتهدين انه نقول هذا ما افني به المفتي وكل ما  
 افني به المفتي حق واوجب العمل ومقدم الاول معروف  
 والباقي ما يثبت بالبرهان وبالعرض انهم فالنتيجة علمية  
 فتأمل وقولهم ان يتبعون الا الظن وانهم الا  
 يتبعون بول على عدم العمل بالظن في الاصول لا الفرق  
 الذين يثبت علم الظن لان معناه علم ما في ان يتبعوا  
 الاظنه انهم شركاء للذين انهم الا يحسدون ويقدرون  
 ان يكونوا الشريك في تقدير ابطاله لان صدر الالام  
 دل على انه صلاية شئ للرؤية فان قولهم الا ان يثبت  
 في الشئ وفي الارض وما يتبع الذين يدعون زور  
 الله شركاء ان يتبعوا الظن وانهم الا يحسدون وفي  
 ويدل على عدم جواز تقليد الجاهل والمفتول ومثوبتها وبها  
 للمجتهدين قولهم ان يهدي كل الحق احق ان يتبع اقل الله الا  
 ان يهدي يعني ام الذين يهدي كل الحق حقيقة بالاتباع والتبعية  
 فالحق يعني اصل الفعلا ام الذين لا يهدي بنفسه ولا يهدي  
 غيره الا ان يهدي غيره فالاول على قواه يهدي يهدي  
 الدال وفيه الماء او كسرها لان اصلها يهدي فليس لها  
 دال او ادعت فيها وحركة العا بالفتح بقدر فتحها اليها  
 بحر امر يهدي الحق

للمفتي

للفتا وبالكسر لا لفتح ال كين وعلى قراءة التحقير فان يهدي يهدي  
 كثير والمارة على قراءة التحقير فقط فانه يهدي المفتي بنفسه وهو كثر كقوله  
 باللام والاسنما على سبيل الامكان يعني معلوم ان الهادي بنفسه حقيقة لا غير  
 فانكم كيف تكون يعني ما يكون الا بالحق لو انصفت اى معلوم ان الهادي بنفسه  
 احق بغير الحق فيمكن ان يهدي بهما على وجوب اتباع الله على اتباع الافضل فيما  
 هو افضل به دون المفضل احضروا اذا كان بيز وهذا العلم والافضل وان  
 كان المفضل واليا هو يكتفيان في العلم بما علم العالم والافضل بالتعليم فيخرج  
 منه عدم جواز تقليد الجاهل والمفتول على تقدير وجود الافضل وان  
 كان اوزع وهذا قال به بعض العلماء وقال تقدم الافضل في  
 الصلوة وكذا الرواية ويمكن التمسك به وان سلم ان الالام  
 في منع الكفار من اتباع الاوثان دون الله كما ذكر في  
 ون فان سبيل المورود ليس يخص بل المدا والاعتماد على  
 ظاهر اللفظ كما هو الحق المستقيم في الاصول ولا شك في عموم  
 اللفظ وان العالم والافضل يهدي بنفسه بل ظاهر ان  
 يهدي انما في غير الاوثان لعدم قابليتها للتدبير ونحوها ويمكن  
 ان لا يخرج عدم جواز الاجتهاد للفقهاء الامام حيث يدوران  
 على كسب العلم وانهم تعالى وكذا عدم الاجتهاد في تدبير على  
 الاخذ بالتعليم منها بل عدم جواز الاخذ بالظن مطلقا بغير القدر  
 على العلم ويدل عليه وما يتبع التزم الاظنه ان الظن لا يغني  
 عن الحق شيئا قال في المراد بالالكسب جميع الكفار المذكورين سابقا  
 قال في ان يهدي بالحق اى او المراد من يهدي منهم لا يمكن  
 وتظهر كلف بالتقليد الذي فيها بامل اذ اطلاق  
 الاكسب على الجميع بعيد ولا بد لكل من يهدي يهدي بنفسه

انما جاء في  
 انما جاء في  
 انما جاء في



مجرم بذلك فكان المراد غير القليل الذي هو نادر جدا ولا اعتداد  
 به أصلا ووجوده وعدمه سواء وان للبعض حزم الا ان ذلك لا يمنع  
 ان المجرم بمعلوم البطلان وفي غير دليل باطل الا انه يمكن ان مراد  
 ان الاكثر يظهر العلم والاعتقاد مع ان ليس العلم الا الظاهر ان  
 المراد بطريق الاجتهاد والافعال الباطل فان الكل ان كان لهم  
 ظن لكنهم لم يثبت اجتهاد وقياس فاما في نظر بل مجرد تقليد الاباء  
 وكان مراد من قد يتوهم فظاهر لانه انما يدعى على المنع والعقل الظن  
 واتباع مطلقا لظاهر قوله ان الظن لا يغني فان المتبادر منه  
 عموم فان كان معزدا محال بالادام ليس للعموم على الظاهر ان كان  
 الكلام مع الكفار بالبنية المعتقدات بل اصول الدين ورفع الظن  
 في مثل ذلك فلا يجوز العود والتعويل عليه لانه دليل اقوى واسا  
 دلالة على الجواز من دلالة على المنع كما ثبت ذلك في المسائل  
 الفرعية اجتهاد او تقليد او العقل في لزوم الخروج والفوز للمفتي  
 بالعقل والنقل والمكلف على الاطلاق وبعض الاباء والاختار  
 بل بالاجماع اذ قد انقضت القائل بفتح التقليد في اجتهاد  
 عينيا الا ان يقال الاجتهاد علم فان دليل العقل قطعي ولكن في  
 القول بمسألة التقليد يفهم بامل فتأمل فيها ويمكن ان يقال المراد  
 بالظن ظنهم المتقدم فيكون الالف الدام عوضا عن المضائق اليه  
 فتدبر او يقال ان الظن لا يغني في العكس الغرض اذ كل المطلب  
 علما لا يقوم الظن مقام وهو ظاهر فاما قوله بوجه الاجتهاد

كان المعنى ببعضهم بل على تحريم الاستكبار والتكبر وما يدل عليه  
 كثير من شريعتهم من التكرير الى سنين طويلا من ترك  
 الدنيا على الناس يوم القيمة ادع الى سبيل ربك ان ادع بما تجد  
 في الاسلام بالحكمة ان بالبعالة الصبي المحكم ومن البرهان  
 الوضعي للحق والبرهان للشيء وقال في كتابه من الله ومنه  
 او بالقران وقيل بالمعروف لم يتب الا في افعال والاخلاق والمواعظ  
 الحسنة هو الصواب عن القيمة على وجه الرغبت تركه والتركت فعله  
 وفي ذلك كفاية العقل ما يوجب الخشوع وجاهد لهم من كل امر  
 ظاهر بالقران وجهن ما عندك من الحجج وتقدم الحكم الراسخ  
 في الموطأ الحديث ايدعهم اليه بالمعقود الظن التي تغني وتعرف انما  
 تنفعهم ورفعت يجوز ان لا يدعها بالقران لما ادعهم بالكتاب الذي  
 هو حكمه ولو غطيه سنه وتحمل اراد مطلق الدليل الاقناع كما مر  
 وان راو منها حرف العلة والجزات فيكون الاول مقدما عقلا والآخر  
 محسوسا وجاهد لهم بالتي هي احسن اي ادعهم بالقياس الحكيم الذي هو  
 ايراد معذرات مسكلمة لخصم وان لم يكن حجة ان حجة طرق الجادل  
 والتمجس والممارات بحيث لا يكون فيها مكاره ولا اعيان بحيث  
 لا يفيهم الخاطيء لا اعراض وتتم ولو يقولون انهم كانوا العادة  
 بينكم لم يستنبطوا العلم والطلبه ورواها عن غير حق من مقتضى  
 بطون حجة حتى تزدل سمعهم لا بالكتاب كونه والمكان ولورد  
 بالصياح هو انه لا يحتاج الى الجواب في غير ذلك ولا يحكم تكون

سورة النحل



في غاية الرفق واللين غير قاطم ولا تعنيف فان ركب اعلم  
 بمن ضل عن سبيله وهو اعلم بالهدى من اى احد يعلم الخير  
 ان كمال طوبى الحق المطيع له والقابل للحق والمنكر للظن  
 الذي لا يورث فيه شيء فيجازى كلا بعلمه وليس عليك الاما بعدد وليس  
 عليك الهداية اليه في وقت ركب اعلم بهم فمن كان منهم من علم  
 كفاة الموعظة القليلة والضحمة البيرة وفي الخبر فيه عجز عن  
 الحيل فكانت تفرق عنه في حدود يارود وفي هذه الآية ان  
 جواز المماراة الحسنة واليوت وبيان الحق بطريق الحق والبيان  
 بل قانون الميزان الثلثة الاقسام المقبولة في هذه المماراة والخطا  
 والقياس المحكي في ذلك ان القياس لا يجوز ان يغير بقول ومنه ما  
 ما ذكره من ان الله في قوله وما علمناه النورانية في قوله  
 قيل وكذا السقط والاحتياج في الحق عن الموقر والقول ان  
 ظاهر فانه مما يتوقف عليه القياسات فصار الميزان يقول  
 بالكتاب كذا قيل فنهى دلاله على حوار المماراة الحسنة  
 دون المظلمة وكذا سورة الكهف فلانما رفته الامراء ظاهرا  
 كاد عليه الاخبار والكثرة قبل الامارون فان التوفرا لا يارى اعادتها  
 الله والى الله عن اماله والواقي قوله نعم وما كنا نقدر حتى يغيب  
 رسولا ولا لعل عدم كون الحق واليقين عقلي لا لانه في نفسه  
 في الاصول من عشرة اوجه وقلت بل فيها دلالة على كونها عقليتين  
 او سوفا لبيان ان ليس هذا القياس فالزم على قول قيل ليعتد الرسول

وبيان

وبيان قبح ذلك القبيح له وان ذلك العقاب غير جائز عند العقلا  
 بل هو كمن يقوم وقبحه او للعاقب اعراض بقول لا دفع له بان  
 يقول لولا ارسلت الكتاب رسولاً وهو غير الحق واليقين العقليتين  
 وان ليس ما يفعل وان كان في حقها وان لا يصح الا ما في حق اليقين  
 الا قوله لا تفعل ولا تح الا قوله افعل وهو ظاهر والا فلا معنى  
 في قوله لولا ارسلت وكان عقابهم معقولا لا لا معنى للحق واليقين  
 فتأمل قالوا المشاوي او بعض نوم قال في وفيه دليل على عوز  
 الاجتهاد والقول بالظن العالي وانهم لا يكونون كذبا وانما جاز  
 ان يكون خطا وفيه تأمل انهم ان يظنوا عليهم رجموا او يعيد ولم  
 في ملتهم ولن تفعلوا اذا ابدوا في وقت او دخلوا في ملتهم بالكره التعنيف  
 ويصير حكم اليها والعود في معنى الصبر والكره في كلامهم يكونون ما عبت  
 افعل كذا يريدون ابتداء الفعل ولن تفعلوا اذا ابدوا ان دخلتم في  
 دينهم في ان قيل من اكره على الكفر فاطهر فانه مفعول فكيف يصح  
 الاية فالحجوا يحوز ان يكون في ذلك الوقت كان لا يحوز البقاء  
 في الظاهر والكفر بمعنى الوافظ باللسان وان لم يكن بالقلوب  
 ما توما وكافر لا انفع الايمان بعده وفيه بعد عقلا ونقلا  
 فالاول اسقى وظاهر الآية كما قاله في ان نصرتهم للملتهم لن تفعلوا  
 ابد اعني اجبتاكم بعد تكليفه لولا انكم فقيه دليل على عدم قول  
 توبة المرتد فتأمل في محتمل التعيين بما دسمتم كنتم في دينهم غير راجع



للادين الحق وهو ظاهر في امل ولا تمارقهم الامراء واطهار الى  
 فلا تجادل اهل الكتاب في شان احبار تلكم الاجد الاطهار  
 غير متفق فيه وسوان نقص عليهم اوحى الله اليك في فلان  
 غير تحيلهم ولا تعيقهم في الرد عليهم كما قال وجعلوا له نبي  
 احسن منه ذلك على جواز الحق والحد في العلم بطريقه الحق  
 وعدم جواز لا على ذلك الوهم الرضي الحق في محضه لما دل على النبي  
 عن ذلك في الحق بحججه مثل الامار فان المؤمن لا يمارى ويطهر  
 واذا قلنا للملائكة اسجدوا لادم فسجدوا الا ابليس كان يعوج  
 فسوق عن امر ربه في وقت كان في الحق كلام متناقض جازي  
 التعليل بعد استثناء ابليس الى احدين كان قابلا قال يا ادم  
 اسجد فقال كان في الحق فسوق عن امر ربه والغال للملائكة  
 جعل كونه في الحق سببا في فسوقه يعني انه لو كان ملكا لم يكن  
 سجد لادم لم يسفوق عن امر الله لان الملائكة يعصون امر الله  
 لا يخوف عليهم حق على الحق لا انهم قال لا يسبقونه بالقول  
 وهم يامرهم بعلوهم ومعنى فسوق عن امر ربه خرج عما امر به  
 السجود والوصار كافر ابليس ربه الذي هو قول سبحانه  
 اسجدوا لادم هذا معني على من يدعي العقل انه كل من يفتقر  
 فانطباعه معني الاله تفوق لبيك امر ربه فتر الامر به  
 فسوق وهو ذنبه في حق الطاهر في حق العقاب في حقها دلاله

علاوة

محمد بن الحسين

على كون الامر للوحى كما في قوله تعالى في الاعراف ثم قلنا  
 للملائكة اسجدوا لادم فسجدوا الا ابليس كان يعوج  
 قال يا منوعك لا تسجد لادم لانك لانه حيث وضع عن ركي السجود  
 الامور به يجوز ترك الامر وهو حلال مستدلوا به وهو ظاهر  
 بقى متنا سوال سوان طاهر الا انهم كون ابليس غير ملك  
 وقد صرح في تفسيره به ولم يكن داخل في الامور في باب ولا  
 في باب الاستثناء ولا في باب المعنى الذي فيها التسوية فيمكن ان  
 يقال انه كان داخل فيهم وانما عبر بالملائكة ليعلم ان  
 ملكا ولكن لم يكن كائن في تلك الملائكة لا نقض ربه وقد عصى به  
 فكانه ليس بملك بل احسن ولم يثبت كون كل ملك يعصوا  
 الله يعلم قوله لا قولنا لست احطاب موسى يرون  
 بان يكافا كرمون ويكلفاه بالايان بالله ولكن يقول  
 لست بلام ايمان رقتا به في الدعاء والقول ولا يقول  
 له في ذلك قبل بعثه كنهه وكنته ابو الوليد وقيل  
 ابو العباس فيل ابو البهي قال في قوله وفي هذا القول  
 دلاله على وجوب التسوق في الدعاء لله في الامور  
 كما هو اسرع للقول او بعد التسوق فلا بعد في قول  
 التعليم والمباحث العلمية وغيرها في قوله وهو ظاهر  
 وفقنا الله واياكم كذلك قال في القول لست بحقوله



تسائل لك ان تتركى واسديك لى كى فتحتى لانظايرى الامكنه  
والمشورى وعضى بافيه الفوز العظيم وقيل عناه عداه  
شا بالايوم من بعده وملك لا يتزع منه الا بالموث  
وان يبقى له لذه المطع والمشرى المنكح للحيه موبى  
ونرا فى ن واذ لما دخل الختم فاعجبه ذلك وكان لا يطع  
امراؤى بهامان وكان غائب فلما قدم بهامان  
بالندى عاه اليه وانى بعد ان قيل منه فقا بهامان  
قد كنت ارى ان لك عملا وان لك رايانيتا اثرت  
وتريدان تكون مروبيا وبينا انت تعقد وتريدان  
تعقد فعليه عن رايه فى الواقع صدق بهامان توكان  
لم عقل بايت اوى كى مثل هذا الامر فان بهامان  
ايضه لم عقل وقال ايضه فى وقت وقيل لا يجبهاه كما يكثر  
والطفاله فى القول كاله من حق ترسيه موسى ومايت  
لم فى مثل حق الابوى والاوال احسن فان لطفه وكره ونادى  
عباده تقيضى الامر بالبلطف والى الكلام ولا اوب  
للايمان لا الحق لم تقيضى فامل ثم قال لعلم الرزجى  
لما اى اذ بهما على حياء لكما وطعما وباشى الامر  
مباكر فى رجو او يطع ان لو تير علمه ولا يجيب عيه

لهو

فهو يجتهد بطوره ويكتد بافضى سم يولج هذا الاسلوب من  
التاديب فى دعوىه لى الايمان نهايه شفته تبا عباد وكما ان تمام  
بايمانهم باختيارهم وخلاصهم فرعقابه وتقدم لم لينتفوا به  
فى الامر باليقول اليك مع النظر بالرجا حتى لا يضر فى الدعوى  
كما يتى ثم علمه بقوله تذكر وتامل فيبذل النصف فى نفس  
والاذعان للحق او يحشى ان يكون الامر كالصفى فحجر  
الطهارة لى الملك وكذا قال فى ن وكان يحى من معاذ يقول  
يذا رفقك بمن يدعى الربوبية فكيف رفقك بمن يدعى العبودية  
قال فى ن وجدوى امر التامع لعلم بانه لن تومر الزام  
الحكم وقطع المعذرة ولو اننا اهلكناهم بعذاب من قبلهم لقالوا  
ربنا لو لا ارسلنا اليك رسولا فبينوا اياك بغيره المبانيه كاهل  
ولطهاره التفتة والطف والبطا دعوى انه لا يوجد الكيف  
الا الكفر فان ليس من القبح الا شرعا بل قول لا عقل ولا عقل  
وهو ظاهر واعلم ايضا ان فى قول موسى معارضه فرعون لسحر  
السحرة داله واصح على كون الح والبق عقل وطلان  
الحام الانبياء عليهم السلام وعدم حكم الجوارى من نحن نقول يجب  
عليك الشط سواى تنظر ام لا سطر وان شرط المكلف بالعقل  
واقكان المعرفه لاحصول العلم مكلف به لكل مكلف والادار  
وهو ظاهر وهو فى ايات شتى مثل ولقد ارسلناك بالبين



سوره انبيا واي قال اجتنب الاله وذا النون اذ ذهب مغاضيا اى  
 اذ كثر ما محمد بن يوسف بنى وقت ذهابه عن قوم حبر صفاق  
 خلقه من وعظهم ودعوتهم وعدم الغناظهم وقبولهم حال التوهم  
 مغضيا اى اغضيه بمغافرة لم خوفهم تركوا العذر عليهم  
 عند مغافرة وقوى مغضيا ويحتمل ان يكون بمعنى بغضيا لم  
 ايقم معه مع انه ظن ان ذلك يجوز له حيث ما فعل الاله فهو  
 بغضيه ولعل كان الاول الى الصبر وانتظار الاول الفرج  
 من الله فما صبر فظن ان لن تغدر اى ظن ان الله مع ما قدر  
 عليه وما فرض له المعاقبة والمؤنيق عليه اوطن انه لم يفعل  
 الله معه فعل القادر ولم يستعمل قدرته في عتابه كخطئه بالله  
 او مثل عدم فعله تعالى ان كان جازيا له بمن لا يقدر عليه فهو  
 تمثيل واستعارة قاله في قوله وقال في ظن ان لن  
 نصيق عليه فمائل وهذا مروي عن الائمة عليهم السلام قال الجراح  
 ضيق الله عليه الطريق حتى جاء الى كربلاء فخرج فذوقه  
 فاستلغته السمكة قبل استقامته وتقدره افظن ان لن  
 تغدر عليه فنادى اى ذى النون اى الظلمات اى ظلمة بطن  
 الحوت الذى لم يلعبه حوت اخر فضايرت ظلمات وظلم الليل  
 او سدة الظلم فكانها ظلمات كثيرة ان لا اى بان لا اله الا  
 انت اى لا اله الا الله فان معنى اى وفي الاول ما تقدمه سبحانه

سوره انبيا  
 وان كان الحوت لا يملك  
 ان يغفر له

المنة

انى كنت في الظلمات اى ذى النون وجد منه الظلم قاله على سبيل  
 الخسوع لان جنس البشر لا يمتنع منه وقوع الظلم ولم يكن  
 في بطن الحوت علة لجملة العقوبة لانه اعداؤه والبغى له بعد  
 الله بل على وجه التاويل فان يجوز المكلف غيره كالصبي لعين  
 العبد وكنت في ظن فاستجيبنا له ونجينا له والتموه وكذلك  
 بنى المؤمنين اى ليت يخصهم به بل بنى كل يوم من سبيل  
 دعاء عن النبي ص ما من مكروب يدعو بهذا الدعاء الا اجبت  
 وصريح في قوله تعالى وكذلك بنى المؤمنين في وقت عجز ما يحتاجه  
 والله الا اقراره على نفسه بالظلم ففى هذه الآية سر فقه دلائل على  
 الرقيب المحرم على الصبر والتحمل وعدم ترك الذكر والوعظ  
 وعدم ترك الامر بالمعروف والنهي عن المنكر والمدايعة في ذلك جدا وكبرا  
 لعدم الامر وعدم ترك الامر الله به الا باذنه لا بظن عدم التأثير  
 فينبغي عدم ترك الامر بالمعروف والنهي عن المنكر في ظن عدم التأثير  
 كما هو المستودق انه يحتمل اصابته عذاب عقاب عظيم لذلك  
 كما هو يذير النون ثم قد دل على انه لا بد ان يكون الانسان على  
 حق وعظيم اذ فعل به عم ما فعل مع كون فعله ترك الماوى مع ظن  
 ان فعله كان لله فكيف الظلم بنا الا ان يكون من جهة عدم  
 الاعتداد بنا فاحتملنا وانفسنا فنفوذ بالله فذلك ايضا  
 وعلى الرقيب على الاقرار بالذنوب الظلم وان له وحدا في تجاينة



الدعا وعل كبريائه الاية الشريفة عند الكبر و دفع الغموم  
كما ورد به الروايات عن اهل البيت عليهم السلام فائدة نقل  
ان حيا في الانبياء لهم اسمان ذو النون وتونس اسير  
وليعقوب عيسى ومسيح محمد واحمد ذو الكفل والياس قنبر  
ذو الكفل هو زكريا وقيل يوشع بن نون وكان تسمى بذلك  
لانه ذو الحظ ف ائمه والمجد ود على الحقيقة وقيل كان له  
صنف عمل الانبياء في فانيه وصنف ثوابه وايضا يد على  
استجابة الدعاء والرحم لو قال الان ان في دعائي يا فضل  
ابو علي السلام وابو اي اذكره اذ نادى وقت نزاه ربه اني باني  
مسنى الضرب في كل سبي او بالقرن الثامن في فريز وال  
وانت ارحم الراحمين الطوبى لرسول حيث ذكر نفسه بحسب الرحمة  
وبه بغاية الرحمة ولم يصح بالمطلوب فاستجاب بقوله يا حبيبا  
له فقلت ففنا ما به خضر ائني شاه اهلهم ومثلهم ففهم رحمة فغندنا  
وذكر كبر العابدين فوجع للابور الصلحة واعطى الاموال والاوال  
كالكائنات بل اكثر من سوطي الشفاير ويد على تحريم الافرا على الله  
بانه لم يستر كما بعلا او ولدا او زوجا وحوز بذكره كذا على تحريم  
الحق بعد العلم به فطهر عنده ففدل على تحريم المحادله في الحق وانكاره  
الحق اذ كان في هذا خصه ورنسفه والمجادل والمراءى حتى يحصل بطلان  
ما يمكن ان يوجه كلامه ويركف كلام خصه كما هو المتعارف في زماننا

سنا

سورة العنكبوت

سنا قوله تعالى واطلهم على افرى على الله كذا او كذا بالحق  
لما جاءه اليهم جميع سوى للمكافئين استقام انكار فكاين  
جعل المجادل الذي يرى الحق في بد خصه وبشكله والاصدق  
والمغترى على الله كما فرضا مل في رب اي لاطالم اظلم اضباب  
لل الله عالم بقله وعبادته الاضنام وغيرتها او كذا بالحق اي القرآن  
وقيل بحمد طم وعمل العوالم كما هو الظاهر والذين جهلوا  
اي جهلوا الكفار في ابتغاء رضائنا و طاعتنا او جهلوا  
انفسهم هو انما خوفنا وقيل معناه اجتمعوا في عبادتنا  
رغبة في ثوابنا ورغبة في عقابنا لئلا يندم منهم سبلنا المصلح  
قوانيا عن ان يعاصروا قيل لتوقفهم لاذربوا الطاع وليراد  
ثوابهم وقيل معناه والذين جهلوا في اقامة السنن  
لئلا يندمهم سبيل الحجة وقيل معناه والذين يعملون بغير  
لئلا يندمهم بل لا يعلمون وان ايدع المحسنين باليقين والمقام  
في دنياهم والتوابع المغفرة في عقابهم وبانته التوقف للعمل  
والعلم ووصية لقمان لابنه انه لا تشرك بالله ان انك  
نظم عظيم واقام الصلوة في اوقاتها و اطاع امر بالمعروف وانه  
عن المنكر واصبر ما اصابك فيها او في الدنيا مطلقا وعلو راجحة  
منه الامور بل وهو بها والاصبر ايضا بمعنى تحمى عدم الرضا والظلم  
ما يوجب سخا الله ووصى الله تعالى بربيع القمان ولعله تركه لكونه

لولا انه ذكر



اما الإشارة لانه لا بد من ذلك ايضا وان وصيته مثل وصية الله  
 تعالى في وجوب الاتباع وقد بالغ في ذلك حيث علم الوصية  
 بهما وما تضمنه بشي دون آخر ويحتمل ان يكون المراد شيئا من  
 موضع آخر وصيته في الوصية بهما بال شكر لله الجود والكرم  
 باقتبال الاوامر وترك المناسك وشكرهما بالبر والصلة والطاعة  
 فكانما استيقظ الله في وجور الطاعة والشكر واداء الحقوق  
 فالنقد في وصية الانسان بنا وبوالدين ثم فسر بقوله  
 ان اشكركم ولو بالدين فان فسرته فان المعنى وانما الانسان  
 بي وبوالديه اي قلنا له اشكركم ولو بالدين ففيه زيادة  
 بالوالدين لا يمكن فوقف ذلك ان جعل الوصية اليها وصية اليه  
 وشكره شكرها وغير ذلك الذي ذكره خصوصاً جليل الامور  
 لكثرة حقوقها واستقامتها بقوله حمله امه وبناتها وبن  
 وبه حمله حاله معتق وعطف عليه وقضاه في عامته من صنعها  
 او ثقلها على ثقل فان الحمل كلما زاد وزاد ثقلها او ثقلها  
 وكذا رضاع طول الحولين فانه في حبل شفاقة زائدة مع ان  
 في تلك المدة ومعنى فضاله في العاوية يعطى له في انقضاء الحق  
 وبعد مصنها فيدل على ان الحولين غاية الرضاع ولا يكون  
 فوفهما فلا يكون محررا ايضا ولكن يجوز الاصحاح رضاعا  
 او تدرج بعدتها للاختيار والاجماع والاحتياط في الاول

ويمكن

ويمكن حمل ذلك على الضرورة نعم يحتمل الاول بقوله والوالدان  
 بر صغيرا لا بد من حولين كما يمكن ان اراد انهم الرضاع  
 ثم أكد بالمبالغة في ذلك الوعيد بقوله والي المصير يرجع  
 المطلق وانما ذكر لي ولها والعاصي وكافرا النعمة والعاقب اليها الى  
 فلجاري كلا يعمل وبما يستحقه ثم بالغ مرة اخرى كما هو كثر  
 الاستشهاد اي تطعمها الا في الكفر حيث قال فان جاهدك  
 علم ان تشرك بي ما ليس لك به علم فلا تطعمها اي يذللها  
 في ان تعبد غيري وتشرك بي معي يعبدوا غيري فلا تطعمها  
 في ذلك فان ذلك طاعة فيما ليس لك به علم فان العلم محال  
 فانه محال فاستار نعمة بغير العلم وقلة اشارات وجوب  
 متابعة العلم وعدم متابعتها يعني لو كان له علم في هوش  
 الشريك كان اجاز او يجب عليك تبعيته الوالد في ذلك  
 فكيف غيره ولكن ذلك محال والدمعة اخرى بعدة نفعها  
 في الدنيا معروفة فانه مع كونها كالفرد وحدها في كبرك  
 لانه كل الاحياء يعتمدا على سئل معها تعرفوا حينا خلق  
 جميل واحتمالها يصل اليك منها وبر وصلة بها يقتضي  
 العرف والحسن بحمل في الدنيا مع قطع النظر عن اجرها وافعل  
 بهما ما يرضيكم الكرم والمروءة والاحسان واشبع في ذلك وغيره  
 سبيل في تعلم ان له رجوعا وصحرا اليه وكيفية ان  
 العاقبة التي هو سبيل المؤمنين لا يسيل الكفار وزاد ذلك



يقول فانيكم بالكنتم تعلمون وبالجهد فيها البتة  
 الكثر من ان يبين الامر في نفسه قوله ولا يقل لها ان  
 فقد ذكر اسم الاله في الفروع وقهور الرضا في عاين الكثر  
 الامانيت بدليل وعدم كون ما زاد رضاء عما يحال بعدم  
 كونه ستر عاين المحرم انما هو الشرعي فيما مل فقول الى من  
 ان مدة الرضا فيكون شهرا باطلا فانه محال في ظاهر الدين قائم  
 وطول رجع من قوله صاحباه وقال لا يقول الشافعي والاصحاب انه حلال  
 وكون مدة اقل من ستة اشهر بضم قله تعالى وحله وفضاه لثبوت  
 شهرا فانك اذا افرحت الحولين الكالمين من ثلثين شهرا للرضاء يبقى  
 ستة اشهر للحمل في النار ووجوب شكر نعمة المنعم منه طاعة الوالدين  
 وبرها وتكرام العقوق وثبوت ذلك بالنسبة الى الكافر وعدم  
 منابغته في اي شيء كان فانهم ومن وصية ولا تصغر خدك للناس  
 اي ولا تقل وجهك من الناس كبيرا ولا تعرض عن تكلم استخفافا فاف  
 اي اقبل على الناس بوجهك تواضعا ولا تقولم شق وبعك وصفتي كما قيل  
 المتكبرون من قبل هو ان يكون بينك وبين الان شيئا فاذا  
 لقيته اعرضت عنه ولا تخش الارض من جابر او خيل الله اي لا تفرح  
 من جاء او يكون مرحا لا فال مصدره في الناطق ويجوز ان يكون بينك  
 مفعولا له اي لاجل المرح والاشراك يمشي كثر امه الناس كذا الكفاية  
 وسماح به نوى او نحو قوله تعالى ولا تكونوا كالذين خرجوا من ديارهم بطرا  
 وسرا والناس ان الله لا يحب كل مختال فخور اي متكبر فخور على الناس في حال

مقابل للناسي من حيا وكذلك الفخور للصغير من كبر  
 كذا في ف وخر وصيته ايضا وما قصد متين  
 واعطف من صوته بك ان انكر الاصوات لصوت  
 الحية في اي اعد في حية يكون شيئا من بين  
 رائد ديب التماوت بين اي المصن الذي لا حركه  
 لهم او الصيغ من العجا ولا تثبت في السطار قال  
 الله من عسر المشي تزينها المؤمن واخف من هو بك  
 وانقص منه فان انكر الاصوات اس اخف منها يا ايها  
 المنفوس الكثر عن عذر الاصوات بوقوع الحما وقيل  
 الاصوات هو الحما وصدق الاصوات بوقوع الحما وقيل  
 الا ان الله تعالى اعطا الحكم ونقل وصيته بحسب دل على  
 وكذا في قوله والوصايا في كل ما يدل على الحرمة فيها كونه  
 ظاهرا ان امر لقمان ابنه يا ابا القاسم امه في كلام الله تعالى وكلام الرسول  
 زيد من علي ع انه قال اراد طوبى المحرم من الناس ومنهم  
 بالجميع كما سبهم لانهم في قوله تعالى او لم يكن كالانعام وروى عن  
 ابي عبد الله ع ان العظماء في النعم القيس والرجل يرفع صوته  
 بالحدث رفعا فيحيي الا ان يكون داعيا او يفرق القرات



فيدل على عدم صحة رفع اليد والقرآن مطلقا  
 مع قوله ادعواكم تضرعا وغنية دون الجهر القول  
 بالعدو والاصار قبال ويدعي ان القول لا يثبت  
 بالامور في الانتهاء عن المعاصي والقول لا يثبت  
 على الامور في اصلاح الاعمال وغفران الذنوب قوله  
 واتقوا الله وقولوا قولا سديدا يصلح لكم اعمالكم ويغفر  
 لكم ذنوبكم والمراد حفظ الناس في كل باب لا يحفظ وكاد  
 القول رئيس الجهر في المعنى اتقوا الله وراغب في حفظ  
 السنتكم وبتد قوله ان فعلكم ذلك اعطاكم الله غاية  
 الطلبة في تقييل شئناكم والامانة عليها في مطوعة بجانكم  
 وتكفيها وقيل اصلاح الاعمال التوفيق في المحي بها فانكم  
 مرضية في قوله يا ايها الذين امنوا لما تقولون ملائكة  
 كرمعت عند الله ان تقولوا ما لا تفعلون معناه لا اله الا الله  
 على ان هذا القول صفت عظمه كانه حقيقة ومن كل عظم وهو  
 استد البعض بها لغة في قوله كثيرا على القول في قوله  
 العلم به فدل على القول الواعظ مستظا والظلاله  
 كما هو المشهور في ان لا يكون المنع في القول من عدم  
 العلم بغيره بل انما عليه ذلك نفسه وهو في علة ما يطهر  
 فلهذا

هذه وعن بعض السلف انه قيل له حدثنا نفسك قيل  
 له حدثنا فقال يا مروني ان اقول لا افعل فافعل فافعل  
 اسدوان يكون المراد والهي عن قول العمل لا يعلم معنى قوله  
 بشي وفي نفسه عدمه فدل على تحريم خلف الوعد لا مطلقا  
 مع احتمال الاطلاق فقامل اعلمنا الله وياكم عنه ووفقنا للعلم  
 والقول والعمل كتاب الحاشية في علم فقهنا  
 الاول البحث عن الاكساب يقول مطلق وفيه ايا الاول في الارض  
 مرد فاتها والقينا فيها رواي وابعدنا فيها في كل شي موزون  
 وجعلنا لكم فيها معايش في شئ من رزقنا وان من شيء الا  
 عندنا خزائنه وما ننزله الا بقدر معلوم اي وحسنها وباركنا  
 ووصفنا فيها ما يرضونها وليكنوا فيها وجعلنا لكم فيها في الارض  
 ما تكسبون من الزرع والنبات والثمار المطعم المتكرب  
 والملايش سائر ما يوجد في العالم مما يقوم به معيشةكم  
 الطيوع والحيوش وما في الهواء والسماء وما يدرك الا بالبين  
 وقبله الصرق في اسباب الرزق هذه الحيوم فدل الاول المطاوعة  
 جموعه بمعنى ما يباحش به فعل الثاني بمعنى العمل به  
 لعدم الجهر فيه ولبعد هذا الوزن وفلست لم رازقين قيل  
 معطوف على عملكم وهو النصيب انم يفعلون لم لجعلنا اي  
 جعلنا معايش الارض لكم وفلست لم رازقين في الاول والاولاد



والعبد الماء بل والدواب ايضا الذين تحبون انكم ترزقونهم تخطون  
فذلك ان الرزق سواء شغفانه يوزق هؤلاء مثل ما يوزقكم  
فقطنكم انكم ترزقون باطلا فليس هو حرك ذلك بقاء على حال  
بعض الجبال انهم يظنون انهم الرزقون بل يظنون ذلك ويمنون  
على هؤلاء ويقولون لو لم يكن لما قدم على المعية فبعضهم لا يميز  
على بطلان ذلك عدم المنفعة في ذلك كمال الله واشارة الى ان المعنى للمنة  
والالتوقع الكافي والاشارة في مقابل ذلك فان كل ذلك رزق الله عليه  
استار في بعض الاخبار عن بعضهم عليهم السلام قال البعض احيى الماد كراته  
يدخل عليه الضعيفان والاخوان ويطلعهم الله ان الله انما عليك قال كيف  
ذلك وانا اطعمهم طابح والله المنفعة على قال نعم لانهم باطلون رزق الله الذي  
رزقهم ويحصلون كل التوارك الاجر ويحتمل ان يكون رزق الله الموزون  
ايضا فانهم قد يظنون انهم رزقونهم ثم اعلم ان في جعلكم منفعة لا  
يجعلنا تاملا وايضا في ستم داخل فيكم الان يخصص الخير فيكم  
انه احد رزقه او يظن احد انه رزقه او يظن يكون الذكر بالخصص  
للاستماع للربوبية المتقدمة ولا داخل الدواب فيا مل فحتم ان  
يكون معطوفا على المعية في الله الباطل الذي في غير حركات  
المنفعة الا ان يكون بالنسبة لبعض فيهم مثل الاولاد والانتظار  
في حبيته الاستعانة في المعية فامل وفيه تعلل في العقول على  
غيرهم على تقدير اخفياهم من كماله من يقول ان رزق الله لا يوزن  
العطف على معاني محلا مملو ويحمل العطف على الضمير المحرور فيكم ولم

يثبت

يثبت اقتناع العطف عليه في عباد الجار وقد جوزوا الفراء  
وانتدوا في ذلك نقله في مجمع البيان وخويز الكوفيون في حرك  
الكسوة عار المنفعة في وقت والرضى فيلذلك قوله تعالى  
وكفروا به المسجل الحرام ولبا لونه الارحام بالجر في قوله وادليل  
على عدم عقله ولا نقله حتى يضعف فراه حجة بالجر مع كونه بائنا في  
كافعله في ويتركب التحولات المعنى ضرورة ان لا يتقدر  
حواجزه لا يعلم تقدمه كاهل الرضى على انه يصير الزمان لفظا  
وهو طو والتقدير لغو الحسب المعنى ولم يثبت المنع للفظ قوله صلى الله عليه  
واله من مستفيض بحيث لا يمكن الكار في الاخبار وكلام الامام العجائب  
وفي الاية دالة على ايجابية التمكن في الارض مطلقا بل التفرقة فيها  
مطلقا حتى يمنع من يد ويد على ان خلق الامور والاشياء الموزونة  
اي المقدر بقدر تنقيصه المصالح للامان واباحة كل ما خلق لهم  
كاول عليه العقل اي نعم قد يحرم بعضه له ليعقل بان يكون ضارا  
مثل السموم المخلوقة لغرض اخر للامان او نقل اية او خبر او اجاز  
وان على تحريم بعض الاشياء كالميتة والدم والحكم الخنزير وعلى ايجابية  
اكل ما يثبت في شير وحرث ما يصلي بها وساكر الاستغناء الا ان  
يخرج يدليل فيما مل فان من سبي الاعداء اخرا منه وما تتركه الاعداء  
معتوم قبل المعنى وما من سبي يتنفع به العباد الا ونحن قادرون  
على الجاوة وتكونه والانعام به وما انقطعت لا بمقدار معلوم  
نعلم انه مصلحة فخر الخزان مثلا لاقدارة على كل عبادة فيها



دلالة على ان المخلوقات مباحة للانسان فالاكل مباح حتى في الاصل  
 عقلا ونفلا وهو ط الثاني ما اياه النار كذا ما في الارض  
 حلا لا طيبا ولا تتبعوا خطوات الشيطان انه لكم عدو مبين  
 قال في مجمع البيان الاكل هو البلع عن مضغ وبلع والذوق المضمض  
 وما اشتههته ليس ياكل ولا يحل ان يكون الحايض في افعال العباد وطيبا  
 يعني طاهر او كل شئ به وفيه شئ تطيب به فهو المستحب  
 وفيه هو المستند وفي مجمع البيان ان الخطوه بعد ما يرد في  
 الناس خطوات الشيطان اماره والعدو وهو المباح عن الحية  
 لا الشئ وحلا لا اما ضفة مصدرة في اي كذا حلا لا او اسما  
 فنقول كذا او اما حال عن ما في قما وطيبا حصة حلا لا او اسما  
 في الاعراض من اما بتفضيه اذ لا ياكل كل شئ في الارض كما قيل في ترك  
 او بيان في الحلال او ابتداءه متعلقه بكونه اكل الحرام المراد  
 الاكل مبتداء في جميع ما يمكن اكله وهو ط ومعتاد على النظر في الغيب  
 والتحريم على الاكل او اباحة بمعنى عدم التحريم الا على ما في الارض  
 في جميع ما يخرج من الارض في الارزاق التي ياكلها حال كونه خلقا  
 وطاهر او لذية او بعيدا عن الشئ او لانه حلال طيبا في المذكور  
 فلا تنافي بينه وبين نفسه عنه كما في مجمع البيان ان غير سببا  
 تركها انها تركت في حقيقه فاني عامر بن ضعفتة وفيه يذبح فانهم  
 حرموا على انفسهم في الحمر والافنام والحيث والاسنة والوسيلة  
 فنهاهم الله عن ذلك فيكون كذا الوجوه في ان لا ياكل او في اعتقاد

حس

حرام الاجتناب وتحريم اتباع الشيطان في افعاله  
 لانه مبعد للامانة عن الحية ومقر له ليرتد وكونه مبين  
 ظاهر فيه عند ذوي البصائر منهم لانه بين عداوته لهم  
 لهم بل انما هي ترك الطاعة وهو ط فاني قدوة يكون طاهر  
 منها وفي مجمع البيان في بيان خطوات الشيطان بعد نقل  
 الاقوال وروى عن ابي جعفر الى عبد الله عن ان من خطوات الشيطان  
 الحلف بالطلاق والندم المعاصي وكل من غير الله وهذا يدل على  
 تحريم الامور المذكورة حتى لا يكون الحلف بالنبي حراما حراما الا  
 ان يوحى به ما اخرجه الدليل وليس له نعم صحة الحنة غير طاهر فلا يثبت  
 التحريم لكن الا هو ط الاجتناب هذا حين الاستدلال بما في حجة  
 اكل كل شئ في الارض لكل احد حتى الكفار والعصاة الا ما حرم  
 الدليل في العقل والنقل فدل على كون الاستيا العبر المضرة على  
 الابطاح وهو اخطا الما كذا تغير معتقد الحق حتى الكفار بعد  
 العقول بواسطة فضعف منع البعض كما مر لكن هذا يدل على بعض  
 التراكيب وهو جعل حلا لا مفعولا له او حلا لا يمانا تركه فاجعل  
 لا على تقدير جعلها حلا لا مفعولا له وفي بعضه حال عن حلال  
 وسر ويمكن الاستدلال ايضا بما حرم الاستيا المذكورة في الرواية  
 لو صحت واما دلالة الاستيا على تحريم متابعة الشيطان فمصرح وكذا ما في



وكذا ما بعد كل عدو في الله والدين كما يظهر العلم وقوله  
 انه لكم عدو وذلك معلوم واضح اذا كان المبتغى معلوم  
 التحريم والاجتناب للذكر ولعل الاية على ما مخصوصه بغير المعلوم  
 القائل في المعلوم فلا يبعد استدلاله بما على عدم جواز ما يوجب  
 اعداء الدين فيما لم يعلم جواز فلا يجوز الصلوة وحملهم وسماح حكمهم  
 ونقل الرواية عنهم وغير ذلك مما مل التالفة كلو وطيبا باردا  
 ولا تطفوا فيه فيجل عليكم غصني ورجل عليه غصني فقد اوى الى ابو  
 وتر لنا في السماء مباركا الاله وغيرها والايات التي تدل على اباحة  
 الاستبوا بالحقيقة لا دخل لها في الكسفة كذا ما وانما ذكر البعض  
 للمبتغى بعض القواعد وان لم يكن كسبا الثاني في المبتغى استباح  
 التكنيف وفيه ايات قبل الاور قال اجعلني على حرام الا ارضاني  
 حفيظا عليهم ولا تنال على ما يحرم التكنيف غير ظ الباطنة سماعا للكتب  
 الكانوز للشيخ في ذم جماعة السجدة المشقة وعمن علم هو الرسول  
 في الحكم ومهر البغي وكسب الحجام والسجل وعمن الكلب وعمن الحمر  
 ومن البيت وحلوان الكاسر والاستغفار في المعصية غير الصبي  
 والسند وبعض ما فيه معدود في المكرهات الثالثة ولا تكرر بوقتها  
 على البغاة ان اردن كحضنا لبتغوا عن ضرب الحيوة الدنيا ومن  
 يكرهه فان الله فبعد اكرهه من لعفور رحيم ولا تكرر ما فيكم  
 انما ماكم على الزنا ان اردنا كحضنا لغفنا وتردحيا لبتغوا اي لا

سورة

ق

نوف

ن

تكرر ما يطلب متاع الدنيا اي ما يحصل فكبير وسورة الزنا ومن  
 اولادهم ومن يكرهه من في بحر من على الزنا فان الله فبعد اكرهه  
 عفور لا تكرر ما فيكم رحيم بهن ويحمل تلك المبتغى بعد التوبة فان المكره  
 ما ذنبنا من اذ لا ذنب مع الاكره عقلا ونقلا فلا يحتاج الى كون  
 الله نوع عفورا رحيمنا من فسا مل اي مطلقا ان فيه ما دلالة على  
 تحريم الاكره علا لزي نابل تحريمه وتحريم اجرة فهو حرام مطلقا  
 كان ان اردنا كحضنا لبتغوا لبتغوا انما لا يفيد الاكره انما قاله  
 البضاضا ولا اعتبار بمفهوم ارادة التحصن لا بمفهوم طلب عرض  
 المتغيا فلا تدل باقية الاكره بدون ارادة التحصن ولا عليها كنع عدم  
 طلب عرض حيوة الدنيا لان المفهوم على تقدير اعتبار انما يعتبر  
 اذا لم يكن للتقيد وجه اخر كقول عدم الحكم في المسكونة من يتجو  
 وبمين في محله وقد مر ايضا ومنها السجل في الواقع كسب التقيد  
 بل نقول ان مفهوم منها فان تحريم الاكره منتف على تقدير عدم ارادة  
 التحصن لان الاكره منتف مع عدم ارادة التحصن ولا يلزم جواز دالته  
 على تقدير ما كان الاكره انما يعتبر المفهوم عدم المعارض الاقوى  
 ولاست كل ان الاجماع منطوق الكتاب السجل على ما يحرم مطلقا  
 فهو مردود بها وفي كانت ابا واهل الجاهلية ساعين على ما يكرهه  
 وكان لعبد الله من ابي راس النفاق من جواز ما يكرهه من على  
 البغاة وضرب غلبن خراب فشكلت ثنتان منهن للرسول الله

مكرهوا



فقلت ولكن بالفتى والفتاة عن العبد والامة وفي الحديث لا يقبل  
احدكم فتاى وفتاى ولا يقبل عبد من وامى فان قلت لم اجمع  
ان اردن تحتنا قلت لان الاكراه لا يتأتى الا بالمرادة المتحصنة  
وامر الطاعة المراتبة للبيعا لا لا سيما في كراهيها ولا امره اكرهاها كان  
ينبغي ان يقال امر غير الكراهية لا يسمى كراهيها ولا امره اكرهاها المستعمل  
فقال ثم قال غفور رحيم لهم اولتن اولهم ولهن ان تابوا واصححو  
والاولى من اولهن ولهم اولهم ان تابوا فاقول بعد الاكراه كان  
ما اعتبرته الشريعة من اكراه يقبل او بما يخاف منه كالتلف او ذهاب  
العضو فمن عفيف او غيره حتى يسلم والا تم وريما عصفرا احد  
الذي تغدر فيه فيكون امة وهذا جواب عن استحالة عدم الذنب الاكراه  
فلا معنى لكون غفور رحيم بالنسبة الى كراهيها ولا يابى به وان كان خلاف  
الظاهر ان المتبادر نفى الاكراه تطلق والغفران عنه على تقدير  
قال بي غفور رحيم لهن اولهن ان تابوا فاقول للظاهر والقراءة  
ابن مسعود وزيد اكرهاهن من غفور رحيم ولا يرد ان المكروه  
غيره فلا حاجة الى المغفر لان الاكراه لا يتأتى الا بالمرادة المتحصنة  
حرمة المكروه العبد واجب عليه الغفران فيه ان يكفى ان المكروه غير اية  
لعدم من الغفران اليها فانه لا معنى للمغفرة مع عدم الذنب ولا شك  
انها ليست امة بالنسبة لاجماع بل العقل وقد سلم انه لا يندفع  
بعدم انصافه لم يالذات لوجود الذنب في العاقل فيمكن ان يبق

غفور

ويمكن غفور لهن باعتبار ان حصولهن ميل الى التائب بعد الاكراه  
فان قيل لا يمكن كراهيها يغفر الله الذنب الناسي فعلى وجه  
به بعد اكرهاهن او غفور لهن في سائر الذنوب شبهة  
الزنا او يكون لا انقطاع كما يقول المعصوم اللهم اغفر لي قتال  
او انه غفور رحيم حيث تجاوز عن عقاب المكروه عليه كالمضطر  
فهو قوله تعالى فمضطر غير باغ ولا عاد فان الله غفور رحيم  
الرابعة يا ايها الذين امنوا انما الحرام والميسر الانصاف الاربعة  
قد مر فتذكر الخاف لم يسمع الا على وجه ولا على الاخرى  
ولا على المرضي ولا على انفسكم ان تاكلوا او يوتىكم لرفقكم  
تعلقون اني لم يسمع بولا وجرح وصيق في الامور فانه مغفور  
ولا عليكم ايها المؤمنون حرج وصيق واتم ومنع والتابع  
والاكل في بيوتكم بيوت عيالكم وزوجاتكم وبيت المرأة كبيت  
وبيوت اولادكم لان بيت الاولاد كبيت الاباء واموالهم كانوا لهم  
ويدين عليهم ما روى في قوله صلى الله عليه واله انت وما لك لا يسلك  
عند حصونه ولدمع والدم وهو اصل الله عليه واله ايضا ان اطيعنا  
ياكله المرفوق وان ولدك وكنته لذلك ما ذكر بيوت الاولاد  
وذكر بيوت الاقارب في محمل ان يكون المرفوق لهم بطريق الاولى  
وذكر بيوت غيرهم بقوله او بيوت اباكم او بيوت امهاتكم او بيوت



احذوا انكم اوتوا اعمالكم اوتوا عاقلكم اوتوا اهل بيوتكم اوتوا اهل بيوتكم  
 اوتوا ملككم ففاحكم قبل بيعناه اوتوا بيوت ما ليكم اوتوا المفايح  
 جميع مفتوح وهو ما يفتح به لان ما زال العبد فلو ما كان  
 فيكون ما ملكته بمعنى بيت المالين فكانه لانه من البيت  
 فيمكن جواز الاكل في بيت المملوك وتوفيل بانه يملك فمامل  
 وقيل انما الرجل اذا كان له عليها قيمه وتوكل يحفظها لم  
 ان ياكل في منزله حيطه وتستر من ثمنها تسليته والمفتاح  
 كونها في يده وحفظه فالمراد بما ملكته كالحايط او الماسية التي  
 سماحت يد اوكيل والحافظ والراعي وهذا هو البيت  
 فيجوز الاكل لهم وقيل اذا ملك الانسان المفتاح فهو خازن فلا  
 بأس ان يطعم لست البيوت بعد تملك اى احد فانكم والعبد يكون  
 واحدا وجمعا وكذا الخلق والعبد والعبد هو الذي يملك  
 في مودته وقيل هو الذي توافق باطنه باطنك كما وافق ظاهره  
 ظاهره قال ابو عبد الله عمه هو والله الرجل في بيت عبد يبيع  
 فياكل طعامه بغل ذنبه وروى ان عبد تقي للربيع ختم وحمل  
 بتركه واكل طعامه فلما عاد الربيع المنزله اخبره به جارية فترك  
 فقال ان كنت صادقة فانت حرة وفي عن احد بالبراء  
 الضحاك ولعنهم المبدلين وكان الرجل منهم يدخل ارضه بنية

وهو غايب في الجارية كيم فياخذ ما يشاء فاذا حضر لا يها  
 فاجرة اعتقها سرورا بذكره عن جعفر بن محمد في عظم حرمه  
 الصديق ان جعله اسير في الاسر في النقة والانباط وطرح  
 احسنه بمرته النفس في الاب والابن والابن ولعل ذكر الاسر  
 استارة بل وحوله في الاله اما في بيوتكم او بمفهوم الموافقة ثم قال  
 وقالوا اذا دل ظاهر الحال على رضا المالك فام ذلك مقام  
 الاذن الصريح وربما كبح الاستئذان وتقل كن قدم اليه  
 طعام فاستاذن صاحب في الاكل منه فيه استارة لكن كسب  
 جواز الاكل بعد عدم جواز التصرف في مال الغير اذ من  
 عقلا ونقلا وهو حقل الرضا بقونه الابوة وغيرها وهذا  
 المقدار قد يفيد علما بالرضا وذلك كانه مع انه قد يقال  
 يكفى الظن بل لا يحتاج اليه فان الله قد جوز وهو سبب  
 فمائل وقار في هذه الرخصة في اكل مال القربايات  
 وهم لا يعلمون ذلك كالحرم لم يدخل حايطا وهو بيع  
 ان يصيب ثمنه او ثمنه في ثمنه لغنه وهو عطاء ان لا يرب  
 في ثمنه بوسعته على عبادا ولطفاهم وغيرهم  
 عن ذنابة الاخلاق وصيقا العطف قال الجبالي انا لاله  
 مسوخته بقوله لا يدخلوا بيوت النبي الا ان يؤذن  
 لكم للطعام غير ناظرين اناه ويؤذنهم لا يدخلوا بيوتهم



الا يطيب نفس منه والمروء عن ائمة الدين عن ائمة والبول  
 لا بأس بالاكل لولا وفوت من ذكره الله تعالى في حقهم  
 وقد خافهم من غير اسراف وانت تعلم ان حصول الحرام  
 لمن دخل حيايطه انهم فعل النامل وما يجوز بعض الاحباب  
 ومن جوزه ما قبله بالجايح ولا بالحايطة بل قال لما روى عنه  
 وغيرهما ان اكل تنها فانما رايته جواز من سبب اللب  
 وانما لا منافاه به الا بئس حتى تكون ما بها من وجوه وهو  
 ظ وعدم صلاحية الحرام للناس حتى اظهر وان المروي عنه من  
 وان كان قد حرام الذي في ياروي عنه غير ظاهر في الآية  
 ياطا به تبادل على عدم منع الا بدفع عدم الاسراف والتضييع  
 كما في غيرها ولكن حمل ذلك على ما عليه من تخصيص الآية في الحرام  
 به وايضا ظاهره منع استراط الادن بل عدم الاستطاعة  
 ثم اعلم انه يمكن فهم حوار فيكون ادنى في الاكل بالموافقة  
 كما اصلوا فيهم ووجوه لما يورثهم اذ لم يكن فيه احد  
 يجعله سببا في الصلوة على نفسه وفي لباسهم غسل  
 والوضوء بآيهم وفي سويتهم وهو في كونه والظن والايام  
 انه يكفي عنهم في عدم الرضا بل ظلمه في شايها كوا  
 الاكل مع طهارة انهم الا انه لا يجد التقييد بذلك  
 فيصح ذلك عقلا وقولا وان المراد من الاظلاله

ذلك

ذلك حيث انما ذكره نطقه الرضا والاذن الله يقول  
 في هذا اكله انما يكون اذا علم ضا صاحب البيت ان  
 او قوته ولذلك قصص لولا فانما يوتا والتبني بينهم  
 او كان في اول الاسلام فتنة فلما احتجوا بالحقيقة  
 به علم ان لا قطع سرقه مال المحرم باطل فانما اذا علم  
 ضا صاحب المال يحرم الاكل في سوت في نفسه الاسلام  
 وغيرها والتقييد بقصد فالنسخ بعد ذلك لا يعني  
 له لعدم المحرم على ان القرينة لا تأكل الاذن وغالبها لا  
 العلم ولا استبعاد في الشرع فاذن الشك مع عدم العلم  
 برضا صاحب الاحتمال كون القوابة والهدية موجبة لذلك  
 وابتعد ذلك احتياجا في الحنفية فان لا دلاله في هذه الآية  
 على ذلك اصلا ونو كانت فيها دلاله فيكون في هذه الآية  
 لا في المحرم فيا مل جميعا او استثنائا في لباس في الحنفية  
 في متفرقتين قيل قلت في نيتي من عمره في كانه كما لو اخرج  
 ان ياكل الرجل وحده قويا فقد فستقل نهاره لا دليل  
 فان لم يجد من يوكم اكل ضرورة وقيل في قومه في الاضمار  
 كانوا اذا نزل بهم ضيف لا ياكلون الا مع صبيته وفيما يحرموا  
 عن الاجتماع على الطعام لا ياكلون الا في الاكل في رادق



بعضهم على بعض في معناه لا بأس ان يأكل الغني من البقي  
 في بيته فان الغني كان يدخل على الفقير في ذرية  
 او صداقة فيدعوه الى طعام فيتخرج بهما  
 الوجوه ان ليس المقصود الاكل في سوت المذكورين  
 جميعا او اشتراكا كما هو ظاهر الآية فدل على جواز  
 الاكل وحده بل عدم شيء فيه فانتقل الى الاخبار ان  
 في المعونة من يأكل من امة وحده يمكن ان يكون معناه  
 لا يسطر منه المحتار ما يسهل او يكون غير الاطعام  
 فجميع الزاد مكره بها اذا الاكل وحده مكره بها وذكر الغني  
 للبيان كما لنا من حسن والايه يكون للجواز فظهر ان  
 قد فالان اخذوا في اريد على الاعمال على كل حال  
 احدهما ان المعنى ليس عليكم في مواظبة ج لانه ما نوا  
 من حرم في ذلك من قولن الاعمال لا يسطر في كل طعام  
 والاعمال لا يمكن في كل حال لا يسطر في كل طعام  
 وثانيهما ان المعنى اذا اريد في قوله المرفق السيف  
 المغايب ويحتمل ان لا يأكل من امة في بيته ويعطى  
 التي فيه كانتا يذبحوا لولا ان سوت الزاد واقاربهم  
 المذكورين

المذكورين في طعنهم وكانوا يحرمون غن ذلك وقيل قد  
 يتحمل المؤمنون ايض الحرج في ذلك فتفي ذلك عنه وقيل  
 هذه الوجوه يكون ان يأكلوا معتمدا على قوله ولا على اسم  
 وحرج بعده ورابعها ان المعنى ليس هو لاد جرح في ترك  
 الجهاد والتحلف منه لانهم معذورون وج يكون المحذور  
 ان يتركوا الجهاد يكون احراز قوته فيكون اول الكلام  
 ترك الجهاد والتأني في الاكل وفيه لا تصور فيه لاسرهما  
 في نفى الحرج ومثال ذلك ان يستغنيك سافر عن الاطعام  
 في رمضان وحاج مزة وتقديم الحلق على الخ فقلت على  
 المسافر جرح ان ينظر في اكل الحجاج ان يقدم الحلق على الخ  
 ولو كان على ترك الجهاد مذكورا كان تملك فكانه للفقير  
 ويحتمل ان يكون المعنى ليس هو لاد جرح مطلقا فيما جرحا عنه  
 مثله قوله ذلك في الفحش فاذا علمت بيوتنا في منة اليه  
 لا اكل نأبه وابال على اسلمها الذين هم كلك دينا وقراءة وظاهر  
 اعم اي بيت كان فأي شخص كان ومثلا لا يكون عليه شيء  
 فالحرج فيه بل لا يخرج عن سوت اسلموا على انفسهم ان ليس بعضهم  
 على بعض كقولهم اقلوا انفسهم وقيل معناه فلو اعطى اسلموا  
 في غيا لهم وقال ابراهيم اذا دخلت بيتا ليس فيه احد فقل  
 السلام



السلام علينا وعلى عباد الله الصالحين وقال ابو عبد الله  
 وسلمتم الرجل على امره البيت حتى يدخل ثم يردون عليه  
 فهو سلامك على انفسكم حجة فغند الله ان هذه حجة حياكم  
 الله الله تعالى عن ابن عباس في قوله علمها واسترحها لكانتم  
 كانوا يقولون نعم فيها حاتم وهذا الحجة بقوله فقال بباركة  
 طيبة التي تسمونها كثر خيركم وطاب اجرهم وقيل يوتى حسن  
 جميله عن ابن عباس وقيل انما قال بباركة لان تعني السلام  
 عليكم حفظكم وسلمكم الله والافات فهو دعا بالسلام  
 الدنيا والاخرة وقيل طيبة لانها طيبة العيش بالواصل  
 وقيل لانها في الامم الحرة والتوار القوية كذا كما بين  
 لك هذه الاحكام والافات من ايدى الامم الدائم  
 على جميع ما يتبعكم به لعلمكم تفعلون اي تفعلون فاعلم انكم  
 في ان حجة فغند الله ان تاتيه بانه مسرور فلهذا اولان  
 التسليم والحقه طلبة لامة وحياة للمسلمين والحي عند  
 الله ووليتها بالبر والطيب لانه دعوة يومك الى خير مما  
 بها فلهذا زيادة في طيب التي ترقى فوكه وقالوا ان لم يكن  
 في الاستلزام فليقبل السلام علينا ورضا السلام علينا  
 وعرفنا الله الصالحين السلام على الله والبيت ورحم الله وعن  
 ابن عباس

ابن عباس اذا دخلت المسجد فقل السلام علينا وعلى عباد الله  
 الصالحين حجة من عند الله وانتصبت حجة بكونها من  
 معنى تسليمك لتوكل بعدت جلوسا والنظر ان مراد اذا لم يكن  
 في المسجد هكذا ايسر والافعال المتعارف وحتم العوم والظ  
 فقيتها وجوز السلام حين دخول بيت ما حلت على الاحباب  
 للاجتماع على عدمه وكذا في الكتاب بايات لها فاسم  
 به ثم ان ربك للذين عملوا السوء بجهالة خطا لهم اي يا  
 محمد ان ربك الذي خلقك للذين عملوا العصية السيئات بجهالة  
 في موضع الحال اي عملوها جاهلين غير عارفين بالله وبعباده  
 او غير متدبرين للعاقبة لغلبة الشهوة عليهم وفيها بداعي  
 الجهل فانه يدعون للبيعة كما ان داعي العاقل يدعو للحسن وقيل  
 بجهالة هو ان يعجل بالاقدام عليها وبعد كف للتوبة منها  
 او بعد العالم بمنزلة الجاهل حيث لم يعلم يعلم فان العالم  
 بالسيئات والقبائح مع فعلها هو والجاهل سواء بل هو عما  
 ثم تابوا فذلك العصية من بعد ذلك فاصبحوا انما هم واقفا لهم  
 ان ربك من بعد ما اى بعد التوبة بهذه تاييدها قبلها وفي كون  
 بعد بها مع الصبر لاجل التوبة اشارة الى ان الاصلح عباد  
 عن تمام التوبة بالاخلاص وعدم العود بوجه واظهار انها لم يحل  
 الصالح ليعلم انه يحتاج بعد التوبة للغفران وغيره من اصلاح العمل

منهم



الملائكة وانحطاط النفس فاضيق الجناح للذي كان  
 حاتم للرجود على معنى واحضض الجناح الذي ولد والرجود  
 ويحتمل ان يجعل لذه جناحا خفيفا كما جعل للسمكة ايدا  
 وللقره زفانا عبالغة في الدلل والمواضع بها قال في  
 واذا وصفنا العرايس انا بالسهره وترك الاما قالا  
 منوها فضل الجناح وقال ابو عبد الله عم معناه لا تمل  
 عينيك في النظر اليها الا برحمة ورافة ولا ترفع صوتك  
 فوق اصواتها ولا يدك فوق ايديها ولا تقدم قدماها  
 من الرحمة في حيز حركتها واعطفك عليها لكي لا تفسد  
 اليوم للفران افقر خلق الله اليها بالاسم قال ولا تكلف  
 بالخشوع والرحمة كما اذا لبى العائنان رجما رحمة الما فاعمل  
 ذلك جزاء لرحمتها عليك في صغرك وتربيتها لك ربك اعلم  
 في نفوسكم في ضمايركم وقصد البر الى الوالدين واعفوا  
 ما يجب كما في التوفيق ان يكونوا اصالحين فاصدق الصلوة  
 والبرية وطلعت منكم في حال الغضب وحنق الصدق وغز ذلك ما  
 لا يخفى منه البتر فضله فيجي تودر للادب الوالدين ثم تبت الى الله  
 واستغفرتم منها فانه كان للافا بيب عفو رافا فانه عفو  
 للتواضع عنه تهدد عل ان يصير اولد له كرايته واستغفرا  
 عند صديق الصدق من عذبتها وفيه تشديد عظيم وبالحكمة فيه

في نفوسكم في ضمايركم وقصد البر الى الوالدين واعفوا ما يجب كما في التوفيق ان يكونوا اصالحين فاصدق الصلوة والبرية وطلعت منكم في حال الغضب وحنق الصدق وغز ذلك ما لا يخفى منه البتر فضله فيجي تودر للادب الوالدين ثم تبت الى الله واستغفرتم منها فانه كان للافا بيب عفو رافا فانه عفو للتواضع عنه تهدد عل ان يصير اولد له كرايته واستغفرا عند صديق الصدق من عذبتها وفيه تشديد عظيم وبالحكمة فيه

بالماء

بالماء كبره وسبح في سورة لقان زبادة تاكله وبالماء في  
 الاذن بها وفي الاخبار ايضا بوجود قناتها وروغنه من  
 رضى الله في رضى الوالدين في سخطه سخطها وفي رواية  
 اخرى قال في مخاطبا لابن سبيح انت وما لك لا يسرك انت وما لك  
 لا يسرك يستلم بوجود في الاخبار الصعبة اهل البيت وفيه عن  
 ص انهم وعفوق الوالدين فان الجحيم يوجد رجبها في فرق النعام  
 ولا تجد رجبها غاف ولا قاطع رخم ولا شيخ زان ولا حمار اذاله  
 حبله ان الكبر يا دله من الجاهلين اورور ايضا وفيه في ان يفعل  
 ابا ر مايت اء ان يفعل فلن يدخل النار ويغفل العاق بارت اء  
 ان يفعل فلن يدخل الجنة والرواية في ذلك فيها وفي غير ما كثير  
 قال في ف قال الفقهاء لا يذهب اليه بل البيوع واذا بعث اليه فيها  
 بجملة فعل ولا يباوله الجمر وما خذ منه الا اذا شر بها وعن ابن عباس  
 اذا امر ان يوقد تحت قدمه وفيها لم الخبز راو قد سئل الفضل  
 بن عياض عن بر الوالدين فقال ان لا يقوم لاحد منهما عن كسل  
 وسيل بعضهم فقال ان لا ترفع صوتك عليها ولا تنظر تنذر اليها  
 ولا يراينك في الفة فطامه ولا باطن وان تفرم عليها وادعولها  
 اذا ما ناولان تقوم محذرة او اذا هما في بعد ما فقر النبيهم ان من  
 ابر البر ان يصل الرجل اهل وراية ومنها رواية الحسن بن محبوب  
 عن ابي ولاد الكناط قال سألت ابا عبد الله جعفر بن محمد عن  
 عن قول الله عز وجل وبالوالدين احسانا ما سئل الا احسان  
 فقال الحسن ان يحسنه ما وان لا يكلفها ان يسلك ما  
 يحسان اليه ان كانا مستغنيين ان يقولوا ان قالوا البر



حتى تنفقوا ما تحبون ثم قال عم اما ان يبلغن عندك الكبر  
احداهما او كلاهما فلا تقل لهما اف ان اصغر اكل ولا تنهرنهما  
ان صرباك وقل لهما قولاً كريماً والفقول الكريمة ان تقول  
لما غفرا الله لكما فذاكى منك قول كريم واغفر لهما جهنم لذر  
في الرحم وسوان لا تلاء عيبك في النظر اليها ويتنظرا  
اليها رحمة ورافة وان لا ترفع صوتك فوق اصواتهما ولا  
يكن فوق ايديهما ولا تقدم قدراهما وهذه صحيحة الفقيه  
في نوادر الكشاف في كبر في التقية ايضاً فيها فاحذر في التذير  
فقد عرفت ما ذكر في الكافر اخباراً كثيرة مثل صحيحة المي ولاد  
المقدم ورواية محمد بن مروان قال سمعت ابا عبد الله عليه السلام  
يقول ان رجلاً اتى النبي صلى الله عليه وآله وسلم فقال يا رسول الله اؤضني فقال  
لا تشرك بالله شيئاً وان حرقك بالنار وعذبك الا ولديك  
مطهر ووالدك فاطعها ووالدك فاطعها وورثها حين كانا  
او يستين وان ابراك ان يخرج فرايتك وما لك قال فاعلان في ذلك  
في الامتحان وعين منصفين خازم عن ابي عبد الله عليه السلام قال قلت  
ايها الاعلى افضل قال لا الصديق لوفها وترانو الذي في الجهاد  
في سبيل الله وعن درستي ان منصور عن ابي الحسن عليه السلام قال  
سبأ كل رجل رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فاحق اليه العمل ولده قال ان لا يحميه  
باسمه ولا يمسي يمينه ولا يحل قبله ولا يسبك ولا يحل يمينه  
من خلا وقال قلت لابي الحسن عليه السلام اذ عولوا الذل اذا كانا  
لا يوفون الحق قال لا ادع لهما ولا تصدقنا وان كانا حقيقين  
الحق فذاريهما فان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال ان الله يعطيني ما ارجو ولا ينفقني

ورواية جابر عن ابي عبد الله عليه السلام قال اتى رجل رسول الله  
صلى الله عليه وآله وسلم فقال يا رسول الله اني راغبت في الجهاد وانشيط قال فقال  
له النبي صلى الله عليه وآله وسلم فحي ايه سبيل الله فان كان تقدر فكن حياً  
عند الله ترزق وان غبت فقد وقع امرك على الله وان  
رجعت رجعت فحيته والذنوب بك ولدت قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يا  
ان لي والدين كثيرين يزعمان انهما ياتان بي في كرباء  
خروجي فقال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ففرج والدين فواتك نفسي  
بيد لانهما كبرياء وليك جن من جهادك ورواية محمد  
بن مسلم عن ابي جعفر عليه السلام قال ان العبد لم يكون باراً بوالديه  
ثم يموتوا لم يمتوا ولا تقضى عنهم ديونهم ولا تستغفر لهم فيكفرت  
الله عاقباً وانه لم يكون عاقباً لهما غير بارهما فاذا ما  
قضى دينهما واستغفر لهما فيكفرت الله عز وجل باراً  
والاخبار في ذلك كثيرة جداً ثم لا شك في ان العقوق  
كثير من عودتها في الاخبار التي يذكر فيها الكباروف  
مترق العام والخاصة ذكره الكافي في بابا في ذكر العقوق  
على من بعد ان عود في الكباروف في اخبار كثيرة منها رواية  
حديد بن حكيم عن ابي عبد الله عليه السلام قال لا ذنبي للعقوق اذ لو  
علم الله شيئا لم يوز منه الا ان الله عز وجل عبيد الله بن  
المعتمد عن ابي الحسن عليه السلام قال ان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم كن باراً  
واقض على الجنه وان كنت عاقفاً فاقض على النار ورواية



يعقوب بن عيسى عن ابي عبد الله ع قال اذا كان يوم القيمة كرس عظم  
 فراعظته الجنة فوجدت بها وكانت له روح فسيرته في عظامه  
 الاصف واحد قلت فمن قال العاق لو اديه ورواه شيبان  
 بن عمير عن ابي عبد الله ع قال في نظر للابوية نظرا قس  
 وسما ظلمات لم يقبل الله اصلوه وفي رواية عن ابي عبد الله  
 ع وفي العتوق ان ينظر الرجل والديه فيحذر النظر اليهما  
 وفي رواية عبد الله بن سليمان عن ابي جعفر ع قال قال ان  
 ابي نظر الى رجل ومعه ابنه عيسى والابن منك على ذراع  
 الاب قال فاكله ابي فقتله حتى فارغ الدين ويدل على تحريم  
 العتوق بان يدل على تحريم قطع الرحم وهو ظاهر بل يدل العقل  
 ايض عليه وبالحيلة العقل والنقل يدلان على تحريم العتوق  
 وبغيره وخواتمة الوالدين وطاعتهم في الآيات والآثار المتقدمة  
 وصحابة بعض العلماء ايض قال في كتابه والوالدين احسانا  
 امر قضي بالوالدين احسانا او اوصى بالوالدين احسانا او  
 واحد وخض حال الكبر ان كان الواجب طاعة الوالدين كل  
 حال لان الحاجة اكثر في تلك الحال وقال لا تفقهوا في كتمان الله  
 منع الولد عن الغزو والحما وما لم يتعين عليه بتعيين الانام  
 او هجوم الكفار على المسلمين بضع ضعفه ونقصه نحو الحديث  
 ستره بغيره وكما عرفت في الحما ويترك سائر الاسفار والمجاهدة  
 والمندوب في الواجب للكفاية مع قيام فرض الكفاية فالسفر

البلد

لطلب العلم ان كان لمعرفة العلم العيني كاتبا الواجب وما  
 يحكي ويمتصع والنبوء والامامة والمعادم الفقيه لا يفتيها  
 وان كان للحصول الزايدة من علم الفرض العيني كدفع الشك  
 واقامة البراهين المروجة للدين زيادة على الواجب كان  
 فرضه كفاية فحكم حكم السفر في مسائله في العلوم الكفائية  
 كطلب التفتة ان كان هناك قيام بفرض الكفاية في كل  
 وهذا في زماننا فرض بعد فان فرض الكفاية في التفتة  
 لا يكاد يسقط مع وجود ما به تجهيد العالم وان كان السفر  
 في العلوم المادية مع عدم وجودها توقف على ذلك بعد كل اذ لم  
 يحذر في ذلك وتعلم ما يجب في الية بحيث اوكد الزيادة بعد  
 بها لذلك بالوجود استا وبحث يسبق بلوغ الدرجه التي  
 يحكي فيها سبقا بعدا به والا اعتبر انما العلم ومنه تعلم  
 وخواتمة بعضا حتى يحكي عليه ترك الواجب الكفاية في الكبر  
 مخصوص بالسفر فيحتمل ان يكون غيره كذلك اذا استعمل على كفاية  
 والحاصل ان الذي يظهر اخراته على وجه علم حوائز ذلك  
 ستر عاقل الشهاده علمها مع انه في ذلك يقول  
 لان قبول الشهادة عليها كالتفتة لعقوف وحرمان كافر من البحث  
 ويظهر في الآية وطاعتها يجب ولا يجوز مخالفتها ان يكون



انتفع له وبصر باله دنيا او دنيا ونجح عن ذي اسالة وقفا  
 منه ولا يتيق بجالم بحيث تذيب العقل لا يعرفون الحق  
 ان لا يكون كذلك ولا حاجة له في ذلك فلا جرم لم يحتمل  
 العموم الا ما اخرج الله به بحيث يعلم الجواز شرعا لا جمل  
 ونحوه كذا في التواحيب العينية المفردة والمجمعة  
 جوازها معقولا واعلم فاعلم الواجب وزك المعصية للزوجة  
 وغيره فان ذلك واحد الطعموم ذلك في الولد والوالدة السيد  
 في قواعد فاعلم تتعلق بحقوق الوالدين لا يملك ما يورث  
 او يحل له ان يكرم او يحل له ان يورث وان يورث لا واثم  
 السراياح بغار ذنبا وكذا السراياح فيل يجوز سف  
 التجار وطلب العلم اذ لم يكن مستيفا التجارة والعلم بلديها  
 كاذرناه في بانه السائل قال تعصم عليه طاعتها في كل فعل  
 وان كان شهية فلو امره بالاكل لاكل بها في حال عيونه شهية  
 اكل لان طاعتها لا يجبره ترك الشهية في السائل لو دعواه في فعل  
 وفيه خسر الصلوة فليأخر الصلوة وليطعمها لما قلناه الوانع  
 له من الصوم جماعة الا في ان ليس لها من الصوم مطلعا في  
 بعض الأحيان لما نسب عليها في الغفلة كما سئل في طلم الدين في الفاس  
 والصبح

والصبح الخامس ما منعه فاحكامه ومع عدم التغير في حال  
 قال رسول الله ابا يعلى على النجوة واجهاذ فقرا سلف  
 والديك احد قال نعم كلاهما قال لا تنس الا جوف الله فقال نعم  
 فان رجوع الوالد من غير صحتها الى امر المأثور ان لها  
 منعه في فروع النكاح فاعلم فاعلم في الغيرة اوطن لانهم  
 كالجهاذ المنعوق منه السابح قال لبعض العلماء لو دعواه  
 في صلوة منها فله قطعها عما هو عن رسول الله ان امرأة  
 نادت ابنها وهو في صلوة فالت عليه فاجابها فقال يا امي  
 واصلو ففعلت الاموت حتى ينظر في حوضه الموصات  
 الحديث في بعض الروايات انه قال لو كان جرحا فقتلها  
 لعلم ان اجابته انه افضل في صلوة وهذا الحديث يدل على  
 قطع ابنها فله لاجلها ويدر بطريق الاول على حرمة التلصص عينية  
 الوجه فيه اكثر واعلم وهو كانه يرد منه القطر اليها والاشارة  
 الساف كوا لا در عنها وان كان فليلا بحيث لا يوصله الولد  
 اليها وينع عنه في الرضاياح خطا فته السامع ترك الصوم  
 نذبا الا باذن الارب لم اقف على نص في الام العاشر ترك  
 البينة في العمل لا ذنبه انما ما لم يكن فعل واجل وترك  
 محرم في الغفلة على فاضل ان يقال لو كان في غير النكاح  
 عن الحلة الا باذنه تبين ان الوالد لا يوقف على الاسلام

اي حرم تنظر  
 لا دلالة اليها  
 الاول في ترك  
 على عاتق  
 المولى



معقول تعود علينا الان بوالديننا وان  
 على ان تشركي باليكين به علم فلا تقصدا  
 في الدنيا معروفا او ترضى منه لا على الفهم  
 في الامر بالعصية معك قوله عم لا طاعة لمخلوق في عصية  
 الخالق فان قلت ما تصنع بقوله تعالى ولا تعبدوا  
 ان تتركوا زواجهم وهو ليس الا بالاب وهذا منع من الزواج  
 فلا يكون طاعة واجبه فيه او منع من المباح في كل  
 المستحق قلت الله في الزواج ولو سلم الشك والتمسك  
 في ذلك بتحرر الفضل والوجه فيه ان الله عز وجل  
 والمصونين وادفع من افعاله التهور والخوف مما لا يوقوع  
 في الحرام وقطع سبل الخيل لسلطان عنده بالنيكاح واداء  
 الحقوق واجبة على الاباء والابناء كما وجب العود في  
 الجملة النكاح في حق من تركه بغير نص في نفي او دينون  
 ومثل هذا لا يحل طاعة الا بوجوه ويمكن احتياض الدعا بالحق  
 بغير الكاف من الان رادوا الدعاء بالحق في جوابها  
 بان يوفق كما ان الله تعالى في ذلك من الايمان فما بالواطلا  
 ان ليس لادى الحاصل لها بحجج من الحقوق مثل الشك

عليها

عليها لقوله تعالى والوالدين فيقبل ثلاثة عليها  
 القول بوجوبها عليها مع عدم القول لان القول  
 تكليفها بعد ذلك وان قال انه يعفى واما ما لا يباح  
 بالمستحق فلا يجوز بدون اذنها لصديق العفو في الدنيا  
 قاله الفقهاء واما فعل المندور في انطوائهم من اط  
 الا في الصوم والسنن على اذكاره وحقيقة الفقهيات  
 في الفريضة والمسكين والارامل واليتامى  
 المندور كما في اخوان السبلط وكان السبلطان لرب  
 كغدا سيجي تنعم ما تعرضت عنهم اي تعرضت بولا  
 الذين امرتك باذاعتهم عندهما يلتمس اكل لا تك لا حق  
 شيئا تعطهم حيا من ردهم بغير شيئا يفتا ورجع في  
 زجورها لطلب الفضل في ربه التي تقدر مع الاعطاء  
 وتحمل ان يكون مفعلا بحيا السرطا اي ان تعرض عنهم  
 قللهم قولهم لا يسوا الا بغير رجعة فزرك ارا طلب وجهه ايتي  
 ترجو ما جسد عليهم او متعلق بالسوط اي وان تعرض عنهم  
 رزقهم فزرك ترجوا ان تفتح لك فتم الرزق الرجعة من لهم  
 من احملا وعندهم عدة حتم وكل له قولها لئلا  
 وفيها مبالغة في المبالغة والسؤال هل يتبع ان لا يكون  
 الا تعدد الزوجان مع طلبه ثم مع ذلك لا بد من القول بالمحيد



اعد لان عودهم ملتهم ما انزل الله وقد ذكرنا مثله في قوله  
 هم فيها خالدون اما ملكا ربك ثم قال وهذا اني تأديت الله  
 لنبيه حين مات اليهود لعزس بالوفا على الروح وعلى اصحاب الكهني  
 وذين القرين في الوفا فقال اسوي عذ اخبركم ولم يستبين  
 عليه الوجه حتى نوا عليه ذلك كذبة فترس فظاهر بانه يحرم  
 الاخبار ببقوله في المستقبل الا ان يقارنه بقوله ان ساءلكم  
 على احد الوجوه والغاية به غير معلوم فيجوز ان يكون في غيبه  
 عم او ميتا او يكون النهر للكرامه والسادس ما اورد في  
 وهذا اني تأديت فاما اما السيفه فكانت في اهل  
 في البحر فاردت ان اعلمها وكان وراهم بكل ماخذ كل عصب  
 حوار عن قوله اخرتها تتفرق اسلمها لاصلمه انه قال الخزانة  
 خرفت السيفه اخذت لوجنت من تحتها لان من يد بها كان بها  
 ماخذ كل سيفه عصبيا فلوراثها الملك محرفه ثمرها وصيلها  
 اسلمها بقطعة تحت فانفقوا بها قالوا واد انما بغير القدام  
 وهو لغه حات في الاشعار والاصال اذ لو كان بمعنى الخلف  
 لكانت السيفه بعدت الملك فاما ماخذها وقيل يحتمل كون  
 الملك طريقه عند الرجعة وعلم الخضر وعلم غيره وهو بعيد  
 ويحتمل ان يكون الملك في خلفهم في البحر انهم فتخذوا علم  
 انه يستفاد في هذا ورافاته الجدار وخوانه حوار الكهنة  
 في مال الغني اذ اعلم انه او في عنده ومنه اجابة دار الغايب

ركنه  
 اسره

اذا كان

اذا كان اولي وكذا بعض ما ليكم ومع بعض اسمايه المشرف  
 على السلف ونحو ذلك ينبغي ان يبين في الحاشية مقدم  
 لا بعد لاحاد المؤمنين المؤمنين في كذا كذا الآية ولانه  
 احث ما نوربه والفاعل محسن وما على المحسنين  
 وكذا اما الاطفال والمجانين والسفهاء وذي الاطفال  
 اخبار صحيح مخصوص بها ونزل عليه ايضه ولا تقربوا الى البيت  
 الا بالثياب احث في قوله فماتوا وتذكروا علم ان ذلك من خصوص  
 بشوع موسى فخصر علمها لم وان كان سر في قلبها لم يحرم  
 لئلا ان سوق الاسم هو على كون الحكم معقولا وان العقل يقتضي  
 ذلك موافق للشرع فلا خصوصية له بل هو دون ذلك  
 فاصل ثم ان في حكمته ما عني اخرج دلالة على امور اخره في القول  
 والقول في حوار قتل خضر لدفع مفسده وتصلح اخرى  
 وقال في ت وهو يدل على وجوب اللطف كما هو من ساد فيه  
 لعل ثم قال انه يجوز لكل احد ولكن هذا مع العلم والعلم  
 انما يحصل للانبياء فلا يجوز لغيرهم وان كان محتمل ان  
 يغير المفضل ويراقه بالعقل ولكن مع عوصن الملم فلا يجوز  
 وانه يحتمل ان يكون المصلحة ودفع المفسده في العقل لا في  
 بوجه اخر وغير ذلك فقل السيفه لئلا يبي موسى عم وجوان  
 ليسناد موسى عن حشر النبي كذا القدر خرف السيفه لغو القدر  
 وقيل النفس النورية القوية وحلف الوعد والحل يحل بغير كذا



ذكره فاملوا فيه فان فيها سيطر واستعمال الالاديه العلم  
 والمعلم وقد ير السعيد الثاني وجوبها خمس كثر في  
 ادراك التعليم فليجمع اليه المريد فالسلام عليكم استغفر  
 لكن في الاله التي قال امرتهم ذلك وعلا اليه وسلم عليه  
 على حوائج التعليم على الارز والكدع والاشفقار له وان لم يكن  
 مسلما وان طردوا كولد فقتل من ما كان يعلمون التعليم  
 وما منع سوعا فجازا او يكون الدعاء يتوقف الاسلام  
 فيغفر له بعد ذلك فيدعى على الاول وما كان دعاء ابراهيم  
 الا عن موعدة وعدها فليست الاله فكانه يقول وعنه ابراهيم  
 وقال استغفر لي في ما قصير لم انب فاضح النار ترك  
 لكن فاعذ الاله بقتضى عدم التور كون ازر اياه فقبل  
 كان عجم وقد سلم اليه وبوده باذنه في الغابو اذ راسم  
 علم ابراهيم وابا ابوه فكان اسم تارخ وقال فيه في الحاء  
 وفضل الدنيا تارخ كادوم ابو ابراهيم كليل عم ان الذي يحون  
 ان تسع في الدين الفواهم غوار الهم في الدنيا والاخر  
 في القابو في الفاحش الزنا وبالسند فتي في الدنور وكما ان الله  
 عنه غو جرد في النجس والفاخس ما افراط في كعبه الذي يكون  
 يسوع الفاحش وظهر بها وقصدا استغفار واستغفار اليه  
 تقضي اليه ووزن يفتون ويظهرون الرتاو الفاحش في الدين  
 امنوا بان يفتوبوا اليهم وبعد قوم بهالهم عذاب الهم والدين  
 باقامه

سورة

ابراهيم  
 ازرعهم  
 وابوابهم  
 تارخ

التور  
 سورة

حسب الرز  
 والمصل  
 اليه

باقامه المحد عليه السلام في التور والان اراد بالجماع وفي الاخر  
 هو عذاب النار فلهذا دلالة على تحريم القصد المحرم الا ان راولي  
 كما في نحو ولا تقربوا او اراد استماع الفاحش المحرم في  
 والمجربا في المومنين واستماعه الذنور فاعلموا انهم تعلموا في الفاحش  
 وانهم لا تعلمون فاعلموا في الدنيا على ما دل عليه الظ  
 والله سبحانه يعاقب عما في القلوب من حيث الاستماع ولا ياتل  
 اولوا الفضل منكم والسعة هي الا تخلف وفيما لو سمعوا فبذلك  
 ايها اللومنون ان يكونوا اول التور في المساكن والمهاجرين في  
 سبيل الله ان علم ان لا يعطى هؤلاء المذكورين بل يعطى فاعلموا  
 فيكونوا التقدر ان لا يتوبوا وحذروا ولا يوفوا ولا ياتل بعلي  
 لا يفتقر الا ان الهم وان كان بينهم سحنا وخيانة او فو بها  
 فليعودوا عليهم بالعتو والصنع وليفتلواهم فليمارحون ان يغفل  
 الله بهم مع كثرة خطاياهم وذنوبهم وهو يعني قوله وتغفوا  
 وليصيحوا الاتخون ان يغفوا الله لهم والله عفو رحيم استغفار  
 ما يصح ما يصدر منه في اذ عار كما اسم الافتقار عليه في  
 مع جماعه والمناقض وقد ذكره في تفسيره ان الذين جلاوا ان افك لا  
 فلهذا الاله ترك في شان رطل وكان ابن خال له الى بكر وكان  
 فقير او فقرا في المهاجرين وكان ابو بكر يفتق عليه فلهذا قرط  
 ما قرط الى بكر ان لا يفتق عليه ولما تركت فقرا ابو بكر يارب



ان ينفق الله لي عاد ابو بكر لئلا كان فانفق على ما كان  
 ينفق عليه وقال والله لا اتزعها ابدا وفيه قيل تركت  
 في ابي بكر وتقبل ما في من على ما تقدم وقيل تركت في سيم  
 كان في حجر ابي وحلف لا ينفق عليه وقيل تركت في جماعة  
 من الصحابة فاستموا ان لا ينفقوا على رجل تكلم به في الافك  
 وفي الآية دلالة على عدم جواز الخلف على ترك الاعطاء  
 ولو كان المعطى عليه فاسقا واجرا اياها فلو عد في  
 القرآن الكريم بجزء ما اكلت كل يوم فاية الافك وعدم  
 انعقاده على تقدير وقوعه واعتقاده انما لفاته جوعا  
 فالنظر لما في نفس الامر من اعتقاده انما لفاته جوعا  
 لا المولى ان كان ذلك هو حيث لا احسان الله له وترك تركه  
 موجب تركه ولا يبعد استغاده عدم الخلف في اخيه وعدم  
 انعقاده في كل ما ثبت انه جوعا واحسان وعلى جميع الاحكام  
 وفيه ترغيب جميل على الخلق وعدم ترك الاحسان للامانة  
 وهو ظاهر في قوله ونعم ما قال ولكن في داعي الانحياز  
 وترك الاستغفار بالمكافاة للمعنى على جواز الاتفاق على النفاق  
 بل الكافر وانما لا خصوصية للوثب ولا للمسلمين ولا المهاجرين  
 في سبيل الله بل كل واحد كافيه للاختلاف كما ينظر في الآية قال  
 في تفسيره نوابه كان في المهاجرين من جعلهم البدرين ثم قال في

فقه

فقه على دلالة الآية بحسب ان يقع المعاصي ثم يبدل  
 وصرح به الفخر الرازي في تفسيره فلو انك عدت كون  
 الصحابة كلهم عدولا وكذا ادلت على عدم بقوله لكل  
 المهاجرين فان مرط كان معهم مع انه حلف ولعل  
 غيايب عظم الدنيا والاخرى وغير ذلك فما ودر في هذه  
 الايات الشريفة للفتنة على بابين فما ودر في مدحهم  
 مخصوصا او مشروطا بسلامة العاقبة او قول التوبة  
 وهو طوعا وعدم قبول كل المهاجرين والافاضة على ان  
 الرمي بالزنا كسرها وفيها مبالغة زائدة في الحرمان والعنف والصنع  
 وعدم ترك الاحسان والاتفاق ولو على المسمى حيث  
 الله ايا بكر فعدم انفاقه بالمعنى على من قد فتن  
 انفسه زوجته رسول الله وقذفها ما وعد التار وان الله على  
 النفاق في ملعون في الدنيا والاخرى وله عذاب عظيم  
 قال في قوله ولو فتنست وعيدك في القرآن لم يحد  
 اغلظ ما في قوله افك عاتية وبين في قوله المبالغة في قوله  
 كسرا وانما ما وقع في حق عبدة الايمان فله وفيه ان  
 ذلك لعظم شأن رسول الله وفضله وجاه عظيم عظمة  
 الله وعنفه وكيفية فاتهم ثم لم يمتدح ان في الآية كسرا  
 ايضا لفصل ما ودر عن الخلف واليمين على ترك الاحسان  
 للزور في الآية والمساكين والمهاجرين في سبيل الله في بيت



وقع منهم واساءة بالنسبة اليه ولا يدل على افضلية ابي بكر في اربعة  
 عشر وجهاً على ما توهمه الغزالي في تفسيره الكثير وقد بينا  
 في رسالة علي حده وليس هذا لئلا يندفع من بعض كلام  
 اجمع المفسرون على ان المراد بالوا الفضل ابو بكر علم ذلك  
 بالتواتر وانما يدل على ان ابا بكر افضل الناس بعد رسول  
 الله صلى الله عليه وآله لان الفضل المذكور في هذه الآية اما في الدنيا  
 واما في الآخرة لانه بعد ذكره في موضع المدح فانه بعد قوله  
 في آية نفع في الدنيا غير جائز لانه لو كان كذلك لكان قوله نفع  
 تكراراً فمقتضى ان يكون المراد منه الفضل في الدين فلو كان غير  
 مساوياً له في الدرجات لم يكن هو صاحب الفضل لان المساوي  
 لا يكون فاختلافها انتبها عالم الفضل مطلقاً غير معتد  
 بشخص دون شخص وحيث ان يكون افضل المخلوقين في العمل  
 في حق رسول الله صلى الله عليه وآله فيبقى معمولاً في حق غيره بعد اعطائه  
 فان مقتضى الآية ما ذكرناه وهو غير محقق على قوله نفعه بالاسم الكلام  
 وليس بهاد لانه على ما ذكره وما ذكره في ذلك ظاهر الرطلان فانه ليس  
 في مقام المدح وعلى تقديره لا بعد في ذلك في هذا المقام وعلى تقدير  
 كون الفضل مخصوصاً بالدين لا يلزم كونه افضل ويجوز المساواة  
 ان يكون فاختلافاً وعدم تفضيل الفضل بالاسم لا يستلزم  
 افضلية عن كل خلق وهو ظاهر وان لم يتم لانه على افضلية  
 بعبارة وسائر الالفاظ وهو باطل وناقض لاول كلام وايضاً يلزم  
 اذا قيل زيد اولو الفضل يكون كذا في منطق فاعلم وان غير

مجمع

مجمع عليه كون المراد به ابا بكر فانه نقلت ان انها ترتب جملة  
 في الصحابة جلفوا ان لا يقصد قواعل رجل تكلم بشي في الافا غني  
 ابن عباس وغيره وان لا تواتر وان ذلك ليس في كمال الاجماع  
 الاجماع والتواتر دون شرط القناد وعلى تقدير التسليم ان  
 الدلالة على افضلية الجمل فضلاً عن جميع المخلوقين لا شك  
 في عدم اختصاصها بابي بكر لقراين لقطبة ومعتوبه وان سلم ذلك  
 في حق ابي بكر وسطح فان الدار على عموم اللفظ في لزوم كل واحد  
 وسعه يكون افضل جميع المخلوقين فيكون اكثر المخلوقات افضل  
 الكل ويكون الاكثر فضولاً وفاضلاً وصادقاً ووضح وان  
 يبين نعم غاية ما يمكن ان يقال يدعي ان افضلية تارة رجل  
 الفضل على امر الدين والسعة على الدين كما قاله البيضاوي  
 مع ان الظاهر والتبادر في هذا المقام هو الفضل في المال  
 والسعة عطف بيان له وذلك في القرآن العزيز غير ان التكرار  
 ليس بسبب ذلك بل كماله كما قاله كعب بن جعفر من فضل هذه الآية الزينة  
 التي اراد الله تعالى بها حب المومنين على الايمان بالنفس للمسي  
 ودفع آفة الحسد وترك المكافاة والانتقام طبعاً في المغفرة والعفو  
 عنهم كما اشار بقوله ولعفووا وليصفاي الا يكون ان يغفر  
 الله لكم مع جميع اولى الفضل وجميع اولى الغنى والمساكن والمهجرين  
 في سبيل الله وليس ذلك الا تقوية عزة الحكيم تعالى بذكر ان يستفاد



منها منة الى بكر حيث حلف عنى عن ذلك وعوت وانه  
 بالعفو والصفح ثم عوت ان من يفعل ذلك لا يجب ان  
 يعقوب له وفي الحج ارضه انه ذكر ان ابابكر افضل من  
 علي لان اهل بيته لم يمتن لوجه الله بطريق التواضع  
 والعباد بخلاف انفاق ابى بكر فانه واهل بيته هذا  
 فان انفاق ابى بكر لو صح ما فعل وجهه الطهونة  
 لقرايته وانه لو سلم اية وما لاهد عنه فربما تجرى  
 لا تدر عليه ايضا نعم تذكر ان ما كان عليه واحد من  
 نجرى الا انه فقل ليس ولو جهة بخلاف ما فعل على  
 قال الله عز وجل يقول تع انما اطعمكم لوجه الله ولو لم يكن  
 مثل هذا الكلام الا التعصب والتزول عن الحق وما يجد  
 لم يعتنا الله به علم فان اردت تفصيل ما ذكره وما ذكرناه  
 فارجع الى تفسيره والى ما ذكرناه في الرسالة الموقوفة  
 والصلوة والبر المرحوم والمائب وتلك الدار الاخرى بحفظها  
 للذين يريدون علوا في الارض ولا فسادا ولا عيبا للمتقين  
 في تلك تعظم بها دار الاخرى والجنة وتختل بها بعض  
 تلك التي سمعت تذكرها وتفكر فيها ولم تعلق بكونها ترك  
 العلو والفساد ولكن ترك زاداتها وميل القلوب اليها كما نزلوا

سورة النور

تركوا

تركوا الا الذين ظلموا فقلق الوعد بالركون وعمل على  
 ان الرجل ليحسب ان يكون شراك تعلم اجود من شراك  
 بفعل صاحبه فبذلك خلت بها وعن الفضل انه في اهلها  
 ثم قال في بيت الاماني ههنا وعن غير بن عبد العزير  
 انه كان يرددها حتى قبض في نعلوا الى نجرى او بكرة  
 عن عباد الله استكبارا عن عبادته ولا فسادا الى  
 عملا بالعامي قيل هو الدعا الى عبادة غير الله وقار  
 حكمه نواخذ المال غير حق ويعلم منه عفا عنه ذلك فافهم  
 والا والعباد ولا بعد عيوبهم كافهم كلامهم لانهم  
 لو لم يكن في نفوسهم خصما وحسدا تسلط على المسلمين ما كان  
 يريد ان يكون شراك تعلم اجود من شراك بفعل صاحبه فهو  
 حجة حقية بعبادته وخاله وحسده ونفسه وعذبه لانهم  
 يريدون نفسهم شيئا حسنا فقط لانهم لو كان كذلك كان لا  
 يريد الا العزير والاشرف والنفوس ولو طامع فافهم ووصيا  
 الان ان اولادهم شيئا اي امرنا الا ان ان يفعلوا الله  
 وفي الاذخر في الجنة واليهما ولو كانا كافرين انهم ليعتقوا  
 ونسلي قولهم وصاحبها في الدنيا معوزا وان جاهدك  
 على ان ترك في اليك لم علم فلا تطعها وشبهه على عدم  
 اطاعتها في المعاصي لو ارادها لان كل حق وان غظم انظما



وتنزه او احسن تركه وبالجملة هو الذي يحده العقل الحسن  
 والى غير تركه وهو مقتضى القول للعقل والاسم يدل على  
 تحريم الامور المذكورة خصوصها التصرف في مال اليتيم  
 عن التمسك به لعدم الفرص ولذا عد خصومه في الكبار  
 واليتيم غير البالغ الذي لا ارب ويمكن اذ حال غير الرقبة  
 بل ان تركه لاحتمال ان يكون معنى حتى يبلغ السن يبلغ  
 سنة وقيل حتى يبلغ ويصير بالغاً وسواء كان كفو بالغ  
 والا اولاد لمكان الظاهر ان غاية التمسك للفرق ولو كان اوتى  
 الا ان يكون باذن الولي وعلوم انه بعد مجزى البلوغ لم ينه  
 المنع عن التصرف ان كان باذنه ايضاً لعدم الرشيد والفرق في  
 ماله مطلقاً بلونه وبدونه حرام بل ان تركه وبلغ ويدر الهم  
 على جواز التصرف ماله ان كان له فليس كان عند الانسان  
 ما يتلف ماله يجوز حفظه بأي نوع كان واذا خفف تلفه لم يجز  
 واقرضه في ماله من السهولة والرهون ان لم يوجد احسنه وان  
 يعبر عقاره وان يعبر ويحفظ الخراج نحو ذلك ويدر على اختيار  
 ايضاً ولذا قال الفقهاء بذلك وجوز ان يكون بعض العود والتمسك  
 الوص على قدر عدمه بان يجعل الخاتم وصياله في ذلك فاذا لم يكن  
 الحاكم ان يفعل ذلك في الجمل الاول مقدم فان لم يكن فالوصي  
 فالحاكم فالعود فيمكن جواز الاستراضة وتسلم التمسك اليه ونحو  
 ذلك وجعله بمنزلة الوصي فتأمل وامان كان في يده ماله في التمسك  
 اليه يمكن كفاية كونه اميناً موثقاً بنفسه بل مطلقاً في حفظ

وما هو يقيناً احسن عدمه لعموم الالبه ويؤيد كذا من  
 الالبه في القرآن العزيز وموافقة للعقل وهداية  
 حسنة والاحتيال لا يترك بدل عليه اية الامانة التي  
 فيها من حكاية الجفرو وموتى عليها لم تحت ولا تحت العقل  
 بغير الاذن فلهذا حرر السفيه واقامه الجدار ونحو ذلك  
 وسوق الجواريد على عدم اختصاصه بذلك بغيره ووافر  
 وهو وظ ويؤيد العقل وح لا يعد جواز التصرف  
 مال غير اليتيم ايضاً اذا كان احسن كان محتوناً او غيباً  
 ويكلف ماله ونحو عقاره ان لم يوجر فهو جازاً بقصر العود  
 وكذا دوابه وبعض الالة التي تلف تقيناً او تنفق بحجم  
 كل عاقل ان يبيع او احرارته او يصر به ماله العاقل كان  
 الله تعالى يوصيها بالبعد عن ضرر ونحوه مع تعريض رضى  
 فيه كل عاقل ويؤيد كونه مقدراً ولا يلزم له وشغلون جواز  
 ذلك عن المشايخ ولكن في الاحتيال العام بل انما احتار  
 لما كان ان اتكن وتسلم ماله للبيد امين على وجبة ذنبه من  
 والجمله فمراعاة الامر وليكمله بعض الالبه مثل ما علم المحسنين  
 وسبيل ولا على انفسهم ان ياكلوا الالبه اذا كان المتفق في رضى  
 الالبه جواز الاكل ولو لم ياكلوا الالبه اذا كان جازاً في ملك  
 هذه التصرفات بالبرهان الاول ويؤيد ايضاً ما في الاخبار ان المؤمن



اخ المومن وان يحول نفع كنفه وماله وعرضه كماله وعرضه فقط  
 واذا فوا الكيل والميزان بالتقطيح عطف مثل ما تقدم اى كذا  
 الكيل والوزن بالعدل والسهولة كان شكلا اردفه بقوله لا يظلم  
 الله نفس الا اوعها ان الاما ليعها وتقدر عليه فخرج من صنف  
 فذلكم الحمد تحصيل الحق وما وراؤه ذلك معفو عنكم واما هذا  
 فينتهي ان يعطى زائدا ولا يخذ ناقصا ومع الشك لا يمكن  
 فربك الميزان الكيل والوزن ومع عدم او مطلقا الرغم  
 وزخيف جانب الكيل والوزن لان الزيادة فطره من اسهل حيث  
 ما يعطى الثمن غالبا وانه العادة الاكبر واذا قلتم في حكومتهم  
 بل مطلقا فاعدلوا فيه اى استعملوا العدل والحق في ذلك القول  
 ولو كان المقول ذا قرنى اى قرابة القابل بل لو كان نفعه فغير عا  
 يضعه في الدنيا فان ذلك نفع لم يحقيقه وان كان بحال الظ  
 يرى انه مضر فغير دلاله على وجود الشهادة على الافار مطلقا  
 حتى الا يا والامها وتوكلها وتعمد الله سئلها بغيره ان  
 او قوا للتأكد والمبالغة للحصر المستفاد اى كذا انفاذ ما عهد الله  
 للكم المكلف لا غير لا يضر للغير ويجعله معارضا وبتركه به فعبا  
 دلاله على وجود الانفاذ بالشروط والعهود والتدور والعقود  
 والامان بجميع ما اقر به في العمل بالعدل في القول والفعل وايضا  
 الكيل والوزن وغير ذلك وكثير من هذا ولا يعطى على المناهي

كما في ذلكم اى جميع فاقدم اوجها الا انفاذ بعهد الله فانه  
 يعمل على ما تقدم ونزاد ما وصاكم الله به بحفظ العمل  
 بمعصاته لعلكم تذكرون وجاء تذكركم الله وعقابه  
 وتوابعه فتعطون به وفيه تأكيد بالغ وان هذا امر طي  
 مستقما يحتمل ما تقدم وقيل اشارة لا ما ذكره في هذه  
 السورة فانها باسرها في اثبات التوحيد والنبوة  
 وبيان الشريعة وتوابعها فتعقوه ولا تتبع السبل  
 الاذيان المختلفة التابعة للهوى فان مقتضى الحق واحد  
 ومقتضى الاسماء تختلف لا اختلاف الطبايع فتعرف  
 بكم فتعرفكم عن سبيل الذر وهو اتباع الحق واقتنا الربا  
 ذلكم الا اتباع او الصراط المستقيم وصاكم به لعلكم تتقون الفضل  
 والتعرف عن الحق ولا تتركوا كل الذين ظلموا اى اعتلوا  
 للفرج بعد منه الظلم وقتا ما ادنى سبل فان الركوب هو السبل  
 القليل كما لا ترقى برههم وقطعهم ذكوتهم واسدائهم فان  
 فعلته فتمت النار موكونكم التهم فاذا كان بالسبل اليسير  
 منه وقبلا ما ليس بظلم فاما جليا النار فما ظنكم بالسبل الكبير  
 المهم والظالم نفعه والظلم قالى ولعل الاية ابلغ ما يقتضيه  
 في النهي عن الظلم والتهديد عليه وخطاب الرسول ووجه  
 في النهي عن الظلم على الاستقامة التي هي العدل فان  
 الرذال عنها بالسبل لا احد طرفي افراط وتفرط فان ظلم



على نفق وغيره بل ظلم في نفسه وهذا الكلام مغرابة في نظر الظلم  
 بطلان الذنب كما في قوله تعالى وفي سورة الحديد وادعهم  
 ظلم نفق ولكن يمكن تقييده بالكبير فصار في قوله  
 الذين هم متساوون للاخطا في مساواتهم والافتقار اليهم  
 ومساويتهم وحجالتهم وزيارتهم وعدا ههنا والوقت  
 لمعالمه المنتظمة لهم والكثرة في ايامهم وفي العشر في ايامهم  
 وذكرهم بما فيه تعظيم لهم وبما يملق قوله ولا تتركوا فان  
 الركوب هو الميل اليك قوله لا تتركوا ظلموا الى الذين  
 منهم الظلم ولم يقل في الظالمين ثم نقل عثمان الموقف  
 في الصلوة لما قرأ الامام هذه الآية فيها وسئل عن سب  
 الغائب فقال اذا كان هذا حال المالك لا الظالم فليقل  
 به ونقل ايضا كتابه صديق للرئيس الله لما خالط الظالم  
 وبالغ في ذلك فيه اخذ بالظالم وذكر امير المؤمنين  
 عافانا الله وابال في الفتن فقد اصبحت كما ينبغي كنت  
 عنك ان يدعوك الله ويرجك ومنها لم يكن ذلك اخذ الله  
 الميثاق على العلماء ومنها واعلم ان الربا ركن من ركن  
 ما احتمل انك انت وجملة الظالمين واهل بيتك من يوك  
 ممن لم يود حقاً ولم يترك باطلا ومنها ما ايسر على الناس  
 حيث ما حرموا عليك ومنها انك قد دخلت في  
 وثني زادك فقد حضر الفريد منها وما يخفى على الله فرسما

في الارض ولا في السما نقل الاخبار في ذم الاختلاف لا في  
 الظلمة قال سفيان في جهنم واد لا يسكنه الا القوا  
 الزايرون للملوك وغنا الاوتراعي ما من شي انفس  
 الله في ارضه في عالم يزور ظالموا عن محمد بن سنان الزيات  
 على العند احسن من قاري على باب مولانا وقال رسول  
 الله ص وقد عا الظالم بالحق فقد احب ان يعصى الله  
 ارضه ويوبى ذلك ما رضى عنه ثم بطرق المعامه والجاهه  
 كما في اختلاف ابواب السلطان فصار حواجج الاخوان  
 وكلام فظ في ان المراد بالظالم هو عالم اجور وذلك عن  
 بعيد لانه المتبادر من ظلمه انفسه فلا يعدل في قضايه  
 واصلم الى هذه الرشيه وماروي في اخبارنا مثل ما ذكر في  
 الفقيه في باب حله فيناهي النبي ص انه قال في بيع سلطانا  
 جارا او محققا فضعه طعنا فيه كان قريشه في الكار  
 وقالهم قال الله عز وجل ولا تتركوا الذين ظلموا الا  
 وقال عمن يولي جارا عاصيهم كان قريشه بها جاف  
 في جهنم ويجعل الظلم على الغرض طلقا او مطلقا الظلم  
 للموجب لخطه كما هو وقال في ان لا يميلوا الى الشركه  
 في بيعك فترك عن ابن عباس وقيل لانه اسوا الظالمين  
 السدي وابرار زيد وقيل ان الركوب للظالمين  
 المعنى هو الدخول معهم في ظلمه او اظهار موالاتهم قايما  
 الدخول عليهم ومحال لهم ومعاكهم دفعوا اليهم فحاجاتي



عن القاضي وقريب منه ما روى عنهم عن ان الركون هو المودع  
والرضي والطاعة له الا والعبود والتأني فربنا  
ان المراد هو حكمهم ايجوز معلوم ان محال الطم لم يرفع عنهم  
جائز عقلا ونفلا ويحتمل ان يكون المراد الميل للطلوع الظلم  
فخصت الظلم كافر الله الاشارة ولهذا قالوا ايجوز خروج من  
يحق الذم كوجه اخر يوجب لا يستلزم مدحه على القيمة كقول  
عليه العقل والجمله المراد بالميل الغم في المنع عن الميل الى الظلم  
والظلم خصوصها على ما ذكره في في وفي واللا يلزم كون الميل  
الى بعض اكابر الصحابة موجبا للميل الى النار لانه قد وجد  
منهم الظلم والكفر قبل الاسلام والاسد كالمعنى  
الاية على اشراط العدالة في الوصي في حق الزكوة والحق  
وعدم جواز اعطاء عتق للغير العدل للوصي وهو ظاهر  
فعم يمكن الاستدلال بما على تحريم احتلاط الظلم ومما  
ووجوب التفرغ عنهم وحبسهم مطلقا خصوص صاحبكم الجور  
في سائر خصال الظلم والذين لا يوطئ عقلا في وجهه لا يملك  
الشريعة وفقتنا الله واوليائه للاستقام وعدم الخروج عن الطاعة  
ارسله معايرتة ويلعب اناله كما فلقون استجاروا اليهم  
في اللغو وقد اجاز لهم في ذلك على عدم تحريم اللعب مطلقا الا ما  
تقتضيه تحريمه خصوصه لان يقال انه مخصوص بشدة نعمهم اذ است  
حجية شدة قربنا او يقال المراد اللعب الخاص هو الاستباق

والاستعداد

والاستعداد حتى يتقودوا انفسهم لتساو العبد وبذلك لا  
ذهبتا استيق كما قال في وقت ولكن لا يحتاج اليه لما  
تقدم فاحتمال احتضا صحت الا باجم يدبهم ولا لا قول  
حتى يتقودوا على ان في باجته الاستباق تاملا الا ان  
يريد الاستباق بالفرس ونحوه ولكن الظاهر ان المراد  
هو الاستباق بالاقدام فيحتاج لاجعله خصا لص  
دين يعقوب عم قال ان اراد به اللعب المباح مثل  
الرجي والاستباق بالاقدام وقد روي ان كل لعب حرام  
الا لثمة لعب الرجل يعقوب وقد روي انه لم ينعى ظاهر  
وفي المستثنى والمستثنى منه تاملا وفي قصر الروايات منع  
يعقوب ايضا صبه على اخوته معللا بانهم يكرهوا الكفا  
دلالة على جواز قصر الروايات وانها قد يكون قصد عدم  
القبض ولو كانت على ما روي عنهم من تحض في ايل قبل  
في قوتهم بها جعلني على خراسان الارض اري ولتجران  
ارضكم اري جعلني وتبلا وحالما على ملكك اني حفظ علم  
امين احفظ ما استحقظني عالم بوجوده البقر في كلام على  
حوار مدح النفس في كثرة ما سبق فلهذا في لغز من كل معمل  
التولية ايضا الاحكام الشرعية واقام الحدود واسط  
العدل ورفع الظلم وبالحكمة الامر بالمعروف والنهي عن  
المنكر وعلم حوازل طلب التولية والقضا وحكام الحق اذ اعلم  
انه قادرا على اجراء الاحكام والامر بالمعروف والنهي عن المنكر على



هي عليه كاذكره الفقهاء بل قد يجب حيث علم عدم حصول  
 ذلك لا يطلبها لنفسه والعقل لا يوجب ولا يحلج للمنة  
 الاية مع انه فرع حجية شرعية فقلنا وقها عن النبي  
 صبه وعلم يعلم مع انه كان مستقلا لا عالما ولا نبيا  
 وقرض في غيره بحيث يكون عالما بخلو توليته عن جميع  
 المفاسد فزنته وغيره لا يخرج من بعد اذ تجدان في كل  
 الحكم والتسلط على الناس بحسب الدين وبالجملة كل  
 ذلك اذا كان معلوما عنده انه يفعل انشاء في حقه  
 كما فعله في نفسه بامر الله لا شك في جواز ذلك وجوبه في  
 جعله التام في حاله لاجنه لياخذ في التذات والتمسك  
 وعلمه ونحو ذلك في الامور على جواز انما في الاستعمال  
 التوهم اذ ذكر في التفسير انه عم وري ولكن لكل ما تقدم ولعمري  
 الصريح ولان ذلك كان بحكم الله تعالى كقولك كذا  
 ليوسف فيجوز ذلك لغيره فيما سلك الفارق فلا يجوز في  
 عدم منع يوسف ويعقوب ابنايه وركل استنائه وحالهم  
 حتى ضاع عليه الفول في باب واحد فعلا دخلوا في التوهم  
 دلاله او حتى على جواز ذلك فتأمل وفي نفسه ما علمه ووعاها  
 لهم دلاله واضمح على ان العنوج حسي وصاحبه مدح وخطا  
 عقلا ونقلا كما يواكب مقتضاهم ثم في تركه في اعلام  
 ابيه وياراهم لتركه لفران مع قلته عليه دلاله على  
 صفة الرعي بمثل ذلك كان ذلك بامر الله لمصلحة يعلمها

الله

الله فلا يباشر له انقل في قرآنه لما دخل اياه قرآنه  
 القدر الطيب قال يا بني ما اعطاك عندك بهذه القرطيس وما كنت  
 مل بها في احوال الامر في جبريل قال او ما تسلم قال انما تسلم  
 اليه مني فاساله قال جبريل اسامري بذلك لتوكل افان  
 ان ياكله الذئب قال فها لا خفتني فيه دلاله على التوكل وعدم الخوف  
 الا من الله خصوصا الانبياء والاولياء ونقل في انهم  
 ان سبب خشيته انه في شأه فقام بياهم فليكن والاطمئنان  
 استرى جارية فباع ولد بها فبك حتى غبت وفيها يقرب  
 ويصرف عدم دلاله واضحه على جواز البكاء على مفارقة الاحباب  
 ولهذا بكي نبينا ص على ولده ابراهيم وقال القليل يفرغ والعرض  
 ولا تقول يا سيخط الرب قال انما نبينا في الصباح والليل وطول النهار  
 والصبر ونمروق الشيا كما يفعل الجهال ومن عن الصوفى في  
 وعند الحزن لا يبكا فكون البكاء على الميت فامور الدنيا بحيث  
 الصلوة به كما قاله الفقهاء ما مل ثم في جود ابويه له دلاله على حلي  
 السجدة لغاير الله بكنز التفتيح للعبادة فيه ما تقدم على انه قد يكون  
 شكرا لله لاله كما قاله في وقت انهم قتال انما تذكر اولو الالباب  
 اي انما يقط وتعرف ما تقدم الذين عملوا على فضائل عقولهم فتنظروا في  
 والمبرور عن قتال الله الا في معارضة الوهم الذين يودون بغير الله  
 قبل عباد الله باعتدوه على نفسه والتهاد في رويته واستدانه على انهم  
 الشك والوابل وبعيد العموم لا يقتضون في كلا وتوهم على انفسهم



المواتيق بينهم وبين الله والعهود النذور والايام وغير ذلك من خلقهم من  
 الافاريق والتفوق والشروط وسائر ما قرئ فيهم فهذا تقدم بعد  
 تحصيله ويحتمل ان يكون معناه واحدا ويكون الثاني كناية الاولى  
 قال في انما ذكر الميثاق اندخل جميع الايام والتواريخ لفظ العهد  
 ليدل على ان ذلك خاص فيما بين العبد وربه واجزايا ما بينه وبين العباد  
 في الميثاق كذلك في الوجوب والذم فيمكن جعله دليلا على وجوب  
 الوفاء بالعهود والشروط والوعود والذين يصلون ما بين  
 الله به ان يصلوا الارحام والزيات من في التذمة على  
 مولاه ولدا في عباد الله عم قال كنت عند ابي عبد الله ع حضر الوفاة  
 فقال اعطوا اخي الحسن بن علي بن الحسين الاقطر سبعين دينار  
 قلت له اعطى رجل حلة عليك الشفاعة قال ويحك ما نفع الوفاء  
 قلت بل قال سمعت قول الله تعالى الذين يصلون ما امر الله به فويل  
 ويخشون ربهم ويخافون سوء الحساب فهداه الله على صراط مستقيم  
 وعوان اعطاه الفسق والافلاساء والطائفة جارية  
 وصلواته رسول الله ص ورواية القسيسة النائية بالقرآن من قوله  
 مع الامود في الغزى واما المؤمنين اقموا بالاحياء المتطافين  
 والاحياء بالاسماء عليهم الطاف ونصرتهم والذين عنهم الشفاعة  
 عليهم النصيب وطوبى المؤمنين وبنفسهم واقفا على عبادة  
 برضا الله وتوحيدهم وبنفسهم مراعاتهم في الحزم والجرم والرفق  
 في السفر وكل ما يتعلق بالدين بسبب الله والديارهم وعن الفضل

كقول

بن عياض ان جماعة دخلوا عليه بمكة فقال لمن انتم قالوا من  
 قالوا انتم اعدوا كونا فاحسبتم واعدوا ان العبد الحسن  
 الاحمر كله وكانت له دجاجة فاساء الله له بكره الخبيث  
 كله من قريته فبالعنه وهذا دليل على ملاحظة صلة الرحم والاخوان  
 والحيوان وفي الاخبار الحث على ترك مع ما لغيره من هذا الكثر  
 ويخشون ربهم ان وعيده وما يرتفع على عصاة العفوات  
 ويخافون وعيد الجفوة صرود الحاسنة على المؤمنين  
 نقى كثر ان يحاسب كافر الاخبار قبل ما روى عنه من انه قال وهما  
 قبل ان يخشوا والاحياء في الوعد والوعيد عن بعض من قال  
 الضميمة قال الراوي اوصني فقال اعد جهازك من قدامك  
 وكن وصي نفسك ولا تغفل عن بيعت الله بما يصلحك روي عن الحسن  
 عن محمد بن عثمان عن ابي عبد الله ع لما استقضى حرا من عده حقة  
 وحسابه شكى اليه عذابه ثم فقال له مالك ما جئت قال جئت  
 فقال لي عليه شي فاستقضيت منه حق قال ابو عبد الله ع اخبرني  
 عن قول الله عز وجل ويخافون سوء الحساب الزمان يحور عليهم او  
 نيل لا والله ولكن خافوا الاستقصاء والمداقة والذين هم واعل  
 الطاعة واحسن المعاشي ما تكررهم النفس في الخلق المواتق  
 وجههم قبل طلب التواضع وطلب المرافعة واستلالاتهم  
 مخلصا لذلك لا تغض ارجل راء وتعلم ان يقال يا اهل  
 على البلا وما احمل وليلا شئت اعدا لقلوبهم حسن على الله  
 لما عاده في مرضه وقام اليه بجلد لست شئت اراهم اني لرب الله



وان الحى من سائر هذه القصيد واذا المشية ان اطلق بها  
 الفيت كل تيمم لا تنفع وان رالت في الطوار والحق ان يغوا به  
 ان السمانه فيما فعل اكثر لانه اظهر انه صنفه لما تجدد لعدم  
 السمانه وفيه غير السمانه وعدم حياء واذا حصل في البيت  
 فابى ونصير ما مطلق فيما يصير علم والمصايك النقول الاصل  
 ومن في التكاليف انقضاء وجه زهر لا ينال الا صبر واحمل للوزار  
 واوفى عند الرزاق لا ليلنا بعل بالجنح ولا لالت الاعداء  
 كقولهم بجلد ملك اسمنه اربهم ولا لانه لا طاب له الهلع  
 ان الحرج ولا مرد فيه للغاية ونقل غرام وار وكل عمل جوه  
 يعز عليها فعمل الموع ان يتوسلها ما لم كان حسنا عند الله  
 والالم يستحق التواضع وكان فعله كما فعل الله انهم لم قد يكون  
 معا قبله بالفعل بل قد يكون شر كما قيل في الريا فالفعل  
 ليس كما فعله فيها ذلاله على الرغب بجميع القبادات والضرر  
 جميع المقتضا في الافعال والترك والافعال وغيرها وعلى حجب  
 النسبه والاخلاص رزقا وايامه واقاموا الصلوات ففعلوا  
 على ارجح المامور وقيل داموا على فعلها وانفقوا في سبيل الله  
 وجوا او ذبا ما رزقناهم ان من الحلال المذبح كذا الارزاق  
 والانفاق ومنه اذ احرام لم يكن له يدعى ومنه سائر الله تعالى  
 في تقيصه ان الله لم يرد قد دخل فيه الانفاق والواجب على النفس  
 والزوجه والابوس والا اولاد والزكوات والصدقات والاحسان  
 والمندوبات ففعلهم الاقارب الاخوان ومطلق يعرف بالمال بيت

سرا وعلايته ان لا يلاحظ هذا عند الناس وينبغي ان يكون  
 في الخلوه والسبد بل يفعله لله سرا وعلايته واجبة كانت  
 او تزدرب ولا يخرج ان لان التخليص اذ قد عرف ان المذبح  
 على النسبه والاخلاص وهو امر قلبي لا يخص به ولا احفاء وقد  
 الرى في الاحفاء اكثر في الجهر وتحت ان تكون المراءى للعلم  
 القصيد في قولهم والذين يتقون اموالهم بالليل والنهار سرا وعلانية  
 مع قولهم لم يمتنع حينئذ صم عز وجه التقصير في الليل والنهار والسر  
 والعلايه وكتم التقصير للواجب الذنب كان في او يكون للواجب فقط  
 والتقصير بالنسبه لا في كبره فان له مال والى فلم يعرف به كافرا في  
 وليا يجيدون ويدرون الختم الله يدعون بفعل الطلوع المعصيه  
 عن ابن عباس يدعون بالحسن الكلام ما يروى عليهم فسمى غيرهم وعن  
 الحسن اذا ضربوا اعطوا واذا اطلقوا اعفوا واذا قطعوا وصلوا والى  
 هذا اشار في الاخبار عنهم عليهم السلام ما قطعوا ونحو ذلك وقيل  
 اذا ذنبوا تابوا وقيل اذا ارادوا مشكلا امر او غيره وكتم ان يكون  
 اشار الى التكفير او اللطف مثل قوله تعالى ان الصلوات تنهى عن الفحشاء  
 والمنكر وان يكون عافيه لدفع جميع القبايح على الوجه الحق ومقابلته وقد  
 بالحسن الجليل او لتكليم عبي الدابر عافيه دار الدنيا وما ينبغي ان يكون  
 عافيه لاسهلها فان الاخرى هي عبي الدابر مشهات وهي الخيمه التي تعد  
 المنقون والحلم جزر الموهولات ان رفعت بالابناء وان جعلت  
 صفات لا في الالهيات فاستيناف لما استوجبوا بتلك الصفات



جنات عدن بدل فرعتي الدار او سدا جزاء خلقها والعدون  
 الاقام ابن جنات لم يموتوا فيها وقيل هو طبقات الجنة وورثها  
 فراياهم وانزاجهم ودرابهم وصلح للدخول منهم عطف على المرفق  
 في يدخلون ويحتمل ان يكون كمنعوا المعنى في صلح المجلود منهم  
 والمعنى انه يلحق بهؤلاء كان المراد به المخرج من الكافر والتقليد  
 لان مجرد الان لا ينفع بل لا بد من صلاح في العمل وهو الايمان  
 وليس المراد الصلاح الكلي والافلاحتاح للدخول الى الاول ايضا  
 يدخلون فيهم فطاهر الاية ان يتصور ان الصادق هؤلاء الاول  
 هذه الصنف وفيها دلالة على ان الطاعة تنفع المطيعين وهؤلاء الاية  
 ان تغرب ان يقع لهم فكيف مع الشفاعة الطاهرة هؤلاء الاول العبد  
 ولان الشفاعة يدخلون هؤلاء الصنف والملائكة يدخلون عليهم وكلان  
 ان في ابواب الجنات او ابواب الفتوح والتحق قايمة سلام عليكم  
 مبشرين بالهدى ما يحسن في فتح عتي الدار يا مغلق بعليكم السلام  
 او تحذون او هذا ما يحسن وما يصدره او وصوله بصرته ولا تترن  
 عينيك كل ما مقتنابم ارجا منهم ان يرفع عينيك لا فاعتكنا الكفار  
 وانعتا عليهم امية الا في النعم من الاولاد والاموال وغير ذلك من سواها  
 الدنيا فانها في موضع الزوال والفتنة مع ما يستحقها من الحسرات  
 وعلى هذا يكون ارجا من وصول العمل والمراد به الاشياء والآصال  
 وقيل ان معناه لا ينظر الى ما يتبعهم والتم الى من اشياء ان بعضها

شؤون المحر

يعق

بعضا فانها انعتا عليك وعلى استعبدك انوار النعم ومن النبوة  
 والقرآن والاسلام والفتوح وغير ذلك كثر واوضح ما استقام  
 وقيل معناه لا تنظر في ولا يعظم في عينيك ولا اعتدما لولا  
 مقتنابم اصنافا من المستركت والافلاحتاح اصنافا يكون  
 ارجا على هذا معقولا انهم من اولادهم على الرقة في الدنيا  
 فحرم عليهم ان يمد عينيه اليها وكان رسول الله ص ما ينظر الى ان يترك الدنيا  
 ملكنا فرت وعلى هذا على تقدير وجود الهادي يحرم على الله ايضا ذلك  
 الا ان يكون في حضايتهم وليس يعلم ولا مشغول في حضايتهم المراد  
 بالنظر التي النظر الراغب الطامع فيه كاصح به وقت ويحتمل ان يكون  
 على وجه الحد والسلب عن غيرهم وحصوله في غيرهم في غيرهم عليه  
 وعلى الله في غيرهم فاقبل ولا تحزن عليه اي على كفا في ريشهم  
 ما امنوا او ريشهم العذار ولا تحزن عليهم بما يصرون اليه من  
 عذاب جهنم ودلالة هذه ايضا على تحريم ذلك على الله فكل ما تقدم  
 وتقرينه قوله ولا تأخروا بها وافه في ذكر الله وقوله واخفض خدك  
 للمؤمنين اي الف لم جانبك وارفق بهم تداعل وجود ذلك على الكل  
 كما تقدم واما قوله واصدع يا قوم اي اظهرهم ولا تخفهم خوفا وفتنة  
 لان الله يعصمك من الناس فانظر الى هذه حضايتهم اذ يحس على غيرهم  
 في محملها او تحمل على غير محملها واما التي غيبا للشيخ فهو عتيان الله  
 وتحذير عند ضيق القلب والجوارح والكون في الدين يمدون  
 وحده ويتوجهون الى الله بالجوهر والكون على العباد لان  
 ليس المستعمل في يد عليه قوله في بعد ذلك ولقد علم انك يضي



صدقكم بما يقولون فمجدد ريكو كن فرا حدين واعلم ريكو حتى  
 يا نيكو الميعت لير الموت فانظ انم لنسخص صله عليه السلام  
 وعباد الرحمن منذ احبهم باحي في اخر المودة وليكحرون العن  
 الي الذين يمشون على الارض هو فاصفه لعباد الرحمن او حزم  
 واولئك مستاءات لرب عباد الرحمن ويجزون الحجرة فن في غنم  
 هذه الاضافه للثمن والتشريف بزيادة افضل عبادته كما تقرر  
 ابني الذين يطيعونه وانما راض عنه فلانا او يكون نوحنا  
 بان تغيرهم ليسوا كذلك فعباد الذين هم عبادهم وتوهم راضهم  
 المذكورون والموصوفون بالصفات المذكورة منها المشي على الارض  
 هو نواهيهم فيكون حاله او شيئا منها اصفه بقوله اطلق  
 محذوفه هو انكسنة والوقار والتواضع قال ابو عبد الله  
 هو الرجل يمشي بسجته التي جيل عليها لا سكله ولا يمشي وقيل  
 معناه علماء وحلاء لا يمشون وان جيل عليهم عبر الجرس وقيل  
 اعفاء انقياد عن الضياع واليون الرق واللبس  
 الحديث اجمع بينك هو ناما وقوله صله عليه السلام الموتون  
 هم منون ليمون والمثل اذا غا حوك فمن في معناه اذا  
 عاشر فياسم والمعنى انهم يمشون بسكينة ووقار وتواضع  
 يضربون باقدامهم ولا يحفظون ببعالهم اسرا وبطرا ولدنهم  
 كره ليعلموا الركوب الاسواق ولقوله ويمشون في الاسواق  
 كذا في قيل علم من جو فيه التجسس غير ما ينف في الون بالمعنى

حرام على بعض الجموع ولا يمشي في الارض رجا ومنها اذا خطبهم  
 الجاهلون بما يكذبونه او يقتل عليهم قالوا في جوابهم سلاما لينا  
 في القول لا يثاب بلونهم بمثل قولهم في الفحش وقيل قولهم الموت  
 عن الائم والايذاء واليها منكم ومثا رركم لاجل شيا ولا شر  
 ولا يحاكمكم ولا يمشيكم ليما فاقتم ذلك السلام بتمام النبيل ولا  
 ينافيه اية القتل كتنسج فان المراد هو الاغضاض عن الكفر  
 وترك مقابلةهم في الكلام والمراد بالجهل منها الرواية الادب  
 وسوء الرعة فيدل على مروجيه مقابلهم الجاهل ومنها  
 والذين يسيون لربهم سجدا وقياما في التبتوتة خلاف  
 الطلوع وهو ان يدرك الليل نمت او تم وقالوا في قراسف  
 القرآن في صلواته وان قل فقد يات سجدا وقياما وفيه ايهام  
 وبعد والقائلون غير ظاهرين ثم قار وقيل بالركعتان بعد  
 والركعتان بعد الغت والظاهر انه وصفهم باحياء الليل كله  
 او اكثر من ثمانين نطرا صايبا وببيت قايما والظاهر  
 ورايهم كتحقق الاكثر في الليالي والليله اذ الكل تعيد في كل  
 مشكل وتلعبون بالروحان مثلا حق كما تد عليه بعض الاخبار في ريد عليه  
 قوله يا ايها الذين آمنوا في الليل الا قليلا بصفه او تنقص قليلا او من  
 عليه وفي الذكر ان الاطباء يحصل بعضي اكثر الليالي وفيه التوف  
 اذا فعل في اكثر ذلك تعال اليه فغدا ذكر فالمراد انهم يصلون في  
 الليالي يسجدون فيه وفي وقت ينبغي ان يسجد ويقام فيه يقولون  
 ويسجدون فيها جميعا واحد وقام ويحتمل المصنف لهما في قيلوا حيث  
 القيام للرومي وكفخص التبتوتة لان العبارة بالليل اخر رابعه







بضائع لم اتهموا بالشرك وغيره وهم مخلدون في النار  
 الا انما يات المؤمن الذي يعمل عملا فانه يبذل الله سيئاته حسنة  
 التي هي سيئاته بالتوبة ويثبت مكانها الحسنات والطاعات والتقوى  
 كذا لا يشهدون الزور ولا يجلبون ولا يحضرون مجالس الخطايا  
 ولا يقرئون بها وصيائهم لذتهم لا رقت الله بالاطلاق والرجوع  
 به شرك فيه ولذلك قيل في القرآن لكل عالم تسعة اشياء  
 مشتركة فاعلم في الائمة لا حصونهم ونظرهم دليل الاضحية وهو قوله  
 لان الذي سلط على فعله لم يوحى من النظارة في النظر وعنه اليه  
 ويحكم ان يكون لا يشهدون شهادة الزور اي لا يكذبون في الشهادة  
 فحذف المضار في الائمة المضار اليه مقام واذا هو باليقين والكرامة  
 اللغو كل ما ينبغي ان يلقى ويخرج والمعنى واذا هو بايصال اللغو المتعلقين  
 به مردوا عن غيرهم فكل من بين انفسهم عن التوفيق عليهم والحق فيهم قوله  
 واذا سمعوا اللغو اعرضوا عنه واذا ذكروا بايات الله اي اذا سمعوا  
 بها اكلوا عليها حسنة على اسماءها واقبلوا استمعوا العلم بها المستعملين  
 بها كما لا ضم والاعمى يدعون ويقولون في دعائهم ربنا تب لنا وارزقنا  
 وذرنا ما كنا نعرفه عن الارزاق والارواح والاولاد وارزقنا  
 واعقابا يكونون قرة اعين لنا نسرتهم فتكون عملهم الطاعة والتقوى  
 وما اعتبروا به واصولنا للثبات اما ما وان يكونوا للثبات المتعلقين  
 للثبات محال الطواغيات ما لا تصفونهم فيهم في العلم والعمل وذكر موجبات  
 الجزاء العظيم المذكور يقولون نعم اولئك الذين الآيات وما يحل الآيات التي ترفع

والله

سورة

دالة على ارجحية هذه الاوصاف الجوهرية وان لها دخلا في كل الآيات  
 مثل مردوا باليقين كراما ومجونا الصفا القبيحة الشكر والارادة  
 فلا بد من الاضفاف بالاولى في ترك التواني وانه الموفق في قوله  
 والذين يتبعون الغاوين المذنبين في كل واحد منهم وانهم  
 يقولون ما لا يفعلون دلالة على كون الصفقة ذم وكذا انما  
 السعير او يدل عليه الاخبار ايقظ حتى وردا عاوة الوضوء لفرقة  
 ما زاد على تلكه ايات الا ان يراد ما هو الباطل منه وفرفت  
 السعير استند ويتبعهم الغاوين جنهم ومعناه انه لا يتبعهم  
 على باطنهم وكذلك وقضوا قولهم وما هو عليه الهية وتميزت  
 الاغراض القدح في الآيات ودفع في الاستحقاق المدح والاستحقاق  
 منهم الا الغاوين قال سفيان ويؤيد التحصيل وهو الاستحجار  
 عن العلماء والصالحين عن الائمة عن والظاهر انه اذا كان مستملا  
 على النصيحة والحكم والمباح والحق والمراة والمدة لا يهل البيت  
 عم لا يندم ويدل عليه قوله نعم الا الذين امنوا وعملوا الصالحات  
 وذكر في الله تبارك في استثنى السعير المؤمنين الصالحين الذين  
 يكثر في ذكر الله وتكاد في القرآن وكان ذكره اغلب عليهم السعير  
 واذا اذنا السعير في قوله في توصيد الله والتقاء علمه والحق والاعظم  
 والاذا الحسن في رسول الله صلى الله عليه وسلم والصلح الآدمي وبالآيات  
 به في المعاني التي لا تليق بها يذنب ولا يسلبون ثباته  
 ولا ينقصه اي ويدل عليه على ذم الخوف في الامور عن علم وكذا  
 القول في السعير وهو في يوم حيا وملك عليه الآيات والاحياء ويرد  
 علم وجوبه في الفرج في الدنيا قوله نعم لا تنزع ان الله لا يحسن



وكنا فليعضنكموا قليلا وليسكنوا كثيرا ففت وقد كان لا ينجح  
 في الدنيا الا فرضي بها واطمان اليها فاما في قوله الا حرم  
 وتعلم انه مغاير في ما قيل من قوله لم يحسنه في قوله بالقرع  
 وحسنه في قوله لم يحسنه في قوله لم يحسنه في قوله لم يحسنه  
 ويتخذها من اولئك هم غدايتهم في وقت اصفاء الله  
 لا الحديث معناها بالبين وهي الاضافة بمعنى في وقت اصفاء الله  
 ويجوز ان تكون الاضافة بمعنى في وقت اصفاء الله  
 الناس في قوله بعض الحديث المذكور في قوله في وقت اصفاء الله  
 كل ما اطل اليه عن الخبر وعما يقتضيه وهو الحوديد نحو المسما  
 بالاساطير والاحاديث التي لا اصل لها والحدث بالحر اوان  
 والمضاهة في قصور الكلام وما لا يسمع من كان وكان ويحق  
 الغنى وتعلم الموقر وما اشبه ذلك في حديث النبي في الجمل  
 بيع المعنى ولا تراوهم ولا التجار فيمن ولا امانة وعنه  
 من جمل يرفع صوتهم بالغفاء الا بعين الله عليه سلطان احداهما  
 على هذا المنكبا الاخر على هذا المنكبا فلا يزالان يضربانه رجلها  
 حتى يكون هو الذي يسكنه ويقتل العسا سبعة للملحظة  
 للمرقة للقلب الغفاه من هو في كل ما في الفوقها ونحو  
 اذ لا تغني له شعا قيل هو جميع الصور المطر وما اعتزم  
 المطر بعضه الاصل ان يحرم ما في كل ما في الفوقها ونحو  
 فهو حرام الا ما استثنى مثل الحرام فان مقتضى احسان الجميع  
 والطريق الغفاه هو المحم فقط وما تروى والا فحرم الكل

والاحتماء

يعنى

والاحتماء في ترك الكل في قوله بالمراد بالحد من المنكر  
 كما جاء في الحديث الحديث في المسجد ياكل الحنات كما ياكل اليهم  
 في قوله واكثر المفرد من المراد بهما الحديث الغفاه وهو قوله  
 عباد الله من سجد وغيرهما وهو المروى عن ابن جعفر والى عبد الله  
 وابي الحارث بن عامر قال منه الغفاه وروى ابنه عن ابي عبد الله  
 انه قال هو العطش الحق والاشترائه للقول ففعل هذا فانه  
 فيه كل شيء عن سبيل الله وعن طاعة في الاطمان والاطمان  
 والمعارف ويدخل فيه التحريم بالقران واللغو فيه وكل هو ولو انا  
 الكاذبة والاساطير الملصقة عن القران والظاهر انه يدخل فيه القصاص  
 والحكايات السابقة الذين لا يدين تحتها بل جميع الاشياء التي ليس  
 بعبادة فامل وتكون فو كمن بالبحر في قوله ولا الا في قوله  
 من جمل فافذ الذي ينكح وبينه عداوة كانه ولا عمن وما يلقها الذين  
 صبروا وما يلقها الا ذو حظ عظيم في قوله يعني ان الحية والرفقاء وان  
 في انفسها فخذنا بالجنة التي اوحى من اخذها اذا اغرقتك سمه  
 فادفع بها السم فزد عليك فروع عداوة ومباركة حلالها  
 اليك اسوة فلك ان يعقوب عنه وانما من حسن مكان كانه  
 اليك مثل ان يترك فتمتدح ويقتل ولذا في قوله ولله  
 عذوه فانك اذا فعلت ذلك انقل عذوك المثل في قوله في  
 الحية مصافاة لك ثم قال وما يلقها هذه الحية في قوله في قوله  
 الاستكفاء بالاحسان الا اصل الصورة والار حله في قوله في قوله  
 فالحية يحتمل كون لا زايده والمعنى ليس بمشايير ومن عدم الغفاه

السجدة  
سورة



يومية والآخر يوم الاول واما يتعدك في الشيطان فاستعد الله  
 اي منه وسوا جميع العلم واكد العلم بتلك الحجة بانه ان منعك  
 وصرفك الشيطان عن تلك العلم المحرر الجليل الاخر الفطري فانه عدو  
 يمنع عنه فاستعد منه فانه يدفع عنك وقتها جزاء عنك  
 فتلكها فمن عني واصلي فاجز على اسم والمعنى انه يحيا اذا قولت  
 الاساءه ان تقول بعبادته عن زاده فاذا قال له احرك الله  
 يقول احرك الله عن النبي ص اذا كان يوم القيمة تادى سادى  
 كان له على اجر فليعلم قال فيقوم خلق فقال لهم ادخلوا الجنة  
 بحسب السجود قراءة كنز الاله وقرأ آية الليل والنهار وادخلوا الجنة  
 لا تشكوا ولا تلهي ولا تقربوا من النار فليعلم ان الله لا يترك  
 عباده من فان استكبروا فالذين عندهم يسبحون له بالليل والنهار  
 ولا ينامون بالنفس والافعال وقيل تعبدون لقوله لا تشكوا  
 فيه تأمل فان هذا الامر لا يدل على وجوبه عند قوامها وهو ظاهر  
 وقيل لا ينامون وهو ذهب الاكثر لتمام المعنى ولا انما اصل  
 عدمه هو عدمه كتحقق بالافعال ولعل الفعل لا يحيط اذ هو  
 فورا بالجنس بهذا المقدار من الجنس لا احسا طغى وعلم  
 كونه لا يحيط بالجنس وجعل لكم العقل والاشياء كونه  
 على ظهوره كونه كونه حذر القوم الاول والاولى لا يخلو  
 لتبوءوا على ظهوره طاهره مختصه بالانعام وكتم العموم  
 على ظهوره كونه وهو العقل والاشياء كونه كونه كونه اذا  
 المتوهم

سورة الفاتحة

استوتهم عليه تكوار الالباب الغم وتقولوا سبحان الذي سخر لنا  
 هذا وما كنا له مقرنين واليه ترجعون وروى في اخبار  
 اسرار البيت عليهم السلام قراءة هذه الآية وبعدتها الحمد لله  
 عند الركوع وكذا آية كسم الله بحجها في السجدة ومعنى كونها  
 اسم عليهم ان يذكرونها في كل يوم معرفتها بصلواتها بحجها  
 عليها بالانبياء وهو ما روى عن النبي صلى الله عليه واله انه كان  
 اذا وضع حجره في الركوع قال الله فاذ استوت على الدابة قال  
 الحمد لله على كل حال سبحان الذي لم يقوله المنقلبون وكبريلما  
 وسبلت اوتوا اذ اركب السفينة قال الله بحجها في الركوع  
 ان ازل لغفور رحيم وعمر الحسن صر الله عنها انه كان في حجاب  
 دابة فقال سبحان الذي سخر لنا هذا فقال الله بحجها في الركوع  
 امرنا قال الذي ذكره انتم ربكم كان قد اغفل التمسد فنهكه عليه  
 وهذا من امر الله لا ادرك الله وحافظهم على حقيقة حليها  
 جعلنا الله والمؤمنين منهم وسائرهم فقرنهم بطيعة  
 المنقلبون ان احصون لآله كونه ولما كان تركها قد نزل الله  
 فقاموا ان يذكرها ويحفظوا انفسهم كاللذات الراجعة لله  
 والفرع عدم الغفل عن الله في كل حال واللام في هذا العلم هو ان  
 ركوب الانعام وانما الغفلة عن الله على عبادته واستحضار ذكره في الله  
 بعد الوصول اليها والتكبر عليها واستحضار ذكره في سبحان الذي  
 لا اخر بعد الركوع في العاقبة الحمد ودر غير انجاس من مفتح



السجود بانظارهم لكثرة قوله سبحانه علامته في حروف  
 خاتمة السجود منهم الخ وفي قوله يا ايها الذين امنوا لا تقبلوا  
 بغير اذن الله ورسوله في كل مستعار مما بين يديكم من المتعبدات  
 والمعنى لا تقبلوا امر اقل ان يحكم الله ورسوله فيه ولا يحكموا  
 بامر من امور الدين قبل علمكم بانه بغيره الله ورسوله فلا تقولوا  
 ولا تفعلوا شيئا على انه امر من امور الدين الا ان تعلموا انه  
 مما قاله الله تعالى ورسوله فذل على حرم الفعل والقول غير علم  
 لعلمه يريد العلم بعلم الظن المعقول في الكفة او بول ذلك العلم  
 كما مر في اورد على عدم حوازي المؤمنين وحرمة قوله يا ايها الذين  
 امنوا لا يسخر قوما في قوما الا ان يكونوا خيرا منهم ولا انساء وتساء  
 على ان يكون خيرا منهم اي لا يسخر بعض المسلمين لبعضهم الا ان يكونوا خيرا  
 الا اولها على الثانية على المسلمات للوقوع والكثرة او قد يكون  
 المستحقة خيرا عند الله خيرا في حروف ظاهر ان القوم مخصوص بالظاهر  
 كالنبي بالمرءة وخيرا في القوم من المقاتلة ولا يلزم ان يقتلوا  
 لا تعذبكم بعضكم فان المؤمن من الكفر واحدة والامر بطعن بالسائق  
 ولا تتنازروا بالانذار ولا تدعوا بعضكم بعضا باللعن السوء ولا  
 رض من بعضكم لبعض في بعض السوء في انتم القسوة وقد  
 اتفقا ان يدينوا بغير الايمان والفق فلا تطلق على المؤمنين او غير  
 بعدم الاجتماع بينه اقل فلم يمتد عاتق من فاولئك انتم  
 الظالمون بوضع العصا موضع الطاعة وتقرض القسوة للعدايل

يا ايها

يا ايها الذين امنوا اجتنبوا لئلا فظن اي كونوا على اعيان  
 منه وانما ذكر الكثرة لحياط في كل ظن وتيا مل حتى يعلم انه من  
 اي قبيل والظن فان منه ما يحجب بقاءه كالظن لا فاطم فيه  
 والتعليل وحسن الظن بالله وما يحرم الظن في الالهي والنبوي  
 والاعمالات وحسن الظن بالله فاطم في الظن في سوء بابه والمؤمنين  
 ومباح كالظن في امور المعاش ان بعض الظن انهم يقلل للامر  
 والاثم الذين الذين يحق العقاب ولا يحسوا ولا يحسوا  
 عن عوارض اليك الاخبار كثيرة مثل لا تتبعوا دعوت المسلمين  
 فسمع عوارضهم تتبع الله دعوتهم حتى ينفهم ووجود بيت ولا يفت  
 بعضكم بعضا الى ما يذكر بعضكم بعضا بالسوء قولوا وفعلوا اشارة  
 ولغاية وحرما وبالحكمة من ما يفهم قوله من حين سئل عن الغيبة ذكر  
 اخاك بالخير فان كان فيه فقد اغتصبه وان لم يكن فيه فقد بتمه لعل  
 المراد بالذكر اظهار ما يكرم بالذات او غير كما ذكره العلماء وصرح  
 به في الروايات ايجاد حد ان ياكل لحم اخيه ميتا يمثل ما يقال  
 المغتصب عن عرض المقابر على وجه من قبيل الغيبة الاستغناء  
 المعنى والاشهاد دلل احد فانه للتعظيم وتعلق المحبة بغير غيبة  
 الكراهية ويمثل الاغتصاب لكل كمال الاتيان وهو الذي يحكم الاح  
 الميت وتقف ذلك بقوله فذكرهم في كبره او تحقيق ذلك في المعنى  
 ان مع ذلك في غير علمكم فقد كرامته ولا يمكنكم انكار كرامته



وانتصار ميتا على الحمار والجم والاف وانقوا الله ان الله  
رحيم لمن اتقى ما اتقى عنه وتار عما فوط منه وكان في قلوبهم  
بعضكم بعضا استار الله لوجهه الكافر والمقني خبيثا  
المؤمن انقلبتم على اعقابكم ياتوا من غير الله ولا عليكم انتم  
غيركم لا يدري الله شيئا منكم ولا يبينكم فقل للمؤمنين  
اذكروا الله في ما فيه لكم كذا في الناس في ما ان الله  
الناس من فيكم فاني فيكم لذكركم فاما الله الذي انما  
فذكر وانتي وجعلتكم شعبا وقبائل لتعارفوا ان اكرمك عند  
انك في المعنى انما الحكم التوفيق لما يريكم على عود قبائل  
يعرف بعضكم بعضا فلا يعزب عن اعينكم ان الله لا ينفخ في الايات  
والاجساد وتدعوا للتقوى والتقوى في الايات  
التي بها ينفصل الانسان عن غيره ويكسر في ذلكم الله فقل  
ان اكرمك عند الله انك لا انت سمعوا اليه يا ايها الناس انما  
الناس حيلان فمن اتقى كرم الله واجرته من عند الله  
ثم قرا الاية وعنه ثم انما مات غلاما سودا وحضر اجمع فقول  
عليه ودقة فدخل على المنهاج والافاضة امر عظيم فقلت  
ان اكرمك الا به ام لم ينسب يا محمد موسى وباراهم الذي كرمي  
ايهم واطمناهم في الاثر وبارهم ودر آخره وان كرم الله  
الا انما سمعوا ان من المحنة والمقالة وليس هو ما يوقه في محل

الح

الجديان لما في صحف موسى وباراهم او في محل الرقعة من شيا  
محمود في اي هو لاء كانه قبل ما كان في صحف موسى وباراهم  
به وان ليس عطف عليه والمعنى انه لا يواخذ احد منكم  
ولا يات بغير عطف ولا ما في الاول في قوله تعالى  
او في الارض فكانما قبل الناس جميعا وقوله علم  
في سبعة فله ويزر في عملها في يوم القيمة وسوطا  
تعمينا فيه مواخذة العاقلة في الخطا فخرج بالحق والاحكام  
لأنما في الاخرة ما هو المؤثر في الشرع وانتقاء الناس لعملهم  
والصدق والحق بل الصلوة وغيرها ما يفعل له بعد في  
عنه كانه سمع نفسه وهو ان يكون مؤثرا صالحا لذكره في  
سبعة ونتيجته ولذا لو لم يكن مؤثرا لم ينفع سمع غير اصله  
ولان سمع غيره لا ينفع اذا عمله لنفسه ولكن اذا نواه له فهو حكم  
الشرع كالناتبة عنه والوكيل للقيام مقامه بما فعل اذا لا شك  
ان التواتر الواضح اليه مثلا في الصدقة وهو تواتر الصدقة وهي  
لن فعله وتوطأ وتكون ان يقال انه قد من موسى وباراهم وان  
تعالى استب بالحق والاحكام وصولا وان لا يخصص بفعله غيره  
تقدم لا بد من خصص هذه الام لها وليس كذلك غير وان يقال  
ان ليس له ابتداء الاجرا سبعة وهذا ليس ابتداء بل تفرقة  
اعطاه اياه كالتفضل الذي يفضل به الله تعالى وانما هو صوت  
طابت سمع طلبة الاجر او علمه سبعة فاما او يقال بقاءه في الناس



مطلقا جزاء الاجزاء عمل ان اوله فيه تصرف بان لا يحد الا  
 جزاء عمله فتأمل ولا عني استكراه فيكون لفظا  
 محلا عن الحاشية عن فاعل عني اريد لا تعطف مستكراه او اربا  
 عادلا كما تعطف كثيرا عظيما معتبرا في نظر كل واحد حقا كما لا  
 سني ويحتمل كون الممنوع بطلان الحق قال في القانون من  
 عليه من انتم واصبطنه عند ضيقه ومنه امن كما ورد في  
 الروايات ان المحسن ان يبعد عنه للغير حق بل كما قدم  
 وبذلك بخلاف الاحكام ان اليه فانه ينبغي ان يعود عظماء ولا يسه  
 وان كان قليلا او غير اقل استكثر قد يكون حراما اذا لم يكن  
 على الوجه المأمور به خصوصا اذا استكثر في المعطى فضيلته بالم  
 وكيفية العقاب من جهة الذي والاسراف والسرف والتم  
 است في قوله تعالى ولا تبطلوا صدقاتكم بالبنو الذي تم لا يتبعون بالانفوا  
 فناء ولا اذني فيكون النهي للتحريم والافعال العتد قال في وقطالها  
 لغرض كثر في الموهوب فيكون نبيعا عن الاستقراء وهو ان يبي  
 شيئا ويظهر ان يتعوض في الموهوب في كثر الموهوب والظاهر ان هذا  
 جائز في قوله ان يقيم اليه بالحرمة فيكون النهي للترك والكره  
 او يكون حراما ومخصصا به كما رخصنا في قوله في وقطالها  
 ولكنه في قوله لكرهه اذا كان رضيا فان العسر طريق المعاضة  
 رضيا الطريق لم يظهر وجه كراهتها وما قاله الفقهاء انهم وباعده  
 فخصنا به انهم ان يكون عندهم كذلك بهذه الآية وقال في

الله

ايضا انه قد مضى بقدر ان وقد تولى بها ويحتمل حذفها  
 على تقدير الرفع ايضا مع ابطال علمها رور القرائن في العصر  
 في قولنا انما امر الالهة اللامية احضر الرعي من ان حذر الحذر والموت  
 وقد مضى بالجزم بدلا من فليجزم بلا مثله ويكون في قوله تعالى  
 لا تتبعون الاية وعلى الاول في العطف كما ظهر في وقطالها  
 اذ قد عرفت ان الاول في الاول كونه بمعنى مطلقا لا ان استطاع  
 المعروف في غيره ايضا بهج العطف وان قراءة النصف في التوازي اذ  
 مع اظهار ان وعدم وان هذا ان يخص صانع عدم العمل اذا لم يكن  
 ظاهرا ويكون الامر ملتبسا غير محسوس على كلام العرب وظاهر  
 حذفه في السوفان من دون تقدير لا معنى له وان البعد ان كان  
 جملة عن جملة اخرى لا تعلى لفظ البعد في العطف لفظا فان البعد  
 الذي يعرف بغيره من التواضع المعربة بغيره بغيره في  
 المفرد بلا الاسم كانه قد كثر في العربية المستهزاة والظان حكم  
 التواضع غير مخصص بالاسم وان خصه في الكافية به لانه محرم في  
 الفعل ايضا وهو كثر في الدان وغيره في العطف نعم لا يكون ذلك  
 في الجملة الامع وقوعها في محل اللوات ويحتمل ان يكون  
 الجزم اجرا حكم الوقوع في الوصف ايضا قال في قوله في قوله  
 ولا تتبعون وهو بعيد ولربك قاصيرا في يوم الله والعرب به واستكر  
 ارادته للغير اضيق على جميع الشا في التالف لفظ الطاعة وترك  
 المعصية مخصصا على كماله في التبع والامر بالمعروف والنهي



عن المنكر بحيث لا يظهرك شكك فيه وشي يوجب الجحيم والنار فان  
اجل الصبر كثر انما يوفي الصابرون اجورته ثم يفرحهم فدا عنك وعن  
الصبر على الحرب على انك كذا فيمكن عدم سقوط الامر بالمعروف  
والنهي عن المنكر كحصول اذ قليل فما لم يتم ذكره نعوذ بالله  
السلام على وجوه الصلوة ووجوب اطعام المسكين ومجتمعي  
في الباطل على الكفار ايضا وان خلافا من حيث لا يفهم انما يقول  
على نسا ابان اي ان اهل الكعبة الذين هم اضياع العمير الذين  
يعطونهم ما يمانهم يوم القيمة روي في انك انه قال الباقون هم نحن  
وكنتما امتا لميت في جنات بيت النبوة عن الميت عن ذنوبهم  
التي استحقوا بالسوء والوقوف في النار وتعلم اننا نملك في سقر  
قالوا لم نكن من المصلين تركنا ما دام نكن نطعم المسكين تركنا اطعامهم  
وكنا نخوض مع الخافضين قالوا المراد ترك الصلوة الواحدة وترك  
الركوع والخوض والسرعة في الباطل مع يقول ذلك ويحمل التهمة الا  
ان العقاب بما ترتب على ترك الواجب فعل المحرم ويمكن في اطعام  
كونه سبلا للكفارات والاطعام حال الضرورة وبالحكمة ينبغي العمل  
بالعموم لا بغير ما استثنى به دليل ويؤكد التاكيد في حال الاطعام  
في قوله تعالى في سورة الحاقة ولا تحض على طعام المسكين فان ترك الغيب  
والحصر في الحضر على اطعامهم جعل قوتين لعدم الايمان بالاسماء  
لجواز الخي والكون في سلسلة دهرها يتبعون ذراعا وعلم  
صديق وحيهم له وعدم طعام الافاعي الذين لا ياكلون الا الحية

الموتور

المذنبون فكيف تارك فعله فلا ينبغي ترك اطعام مكنت ان قلدهم صبا  
 اذ اسال واسبه الموفق في اعظم الرعايا لا اطعمه ما فعله المصنف  
 فترك بذلك كونه ملحقا في فوائده وروى عن ابن عباس ان الحواريين  
 مضوا فعاد بهم ارسول الله من ناسهم فقالوا يا ابا الحواريين  
 على ولد قد رزق على وفاطمة وفضلته حاربه لكان براء ما بها ان تصولوا  
 بلبنة ايام ففيا واما عنهم فاستقروا على ستمعون اليهودي الخيري  
 تلكه اصوغ كمن غير هذا فاطم على بن عمر واخبرته عن ارام على  
 عدهم فوضعوها بين يديهم ليعطوا فوقف عليهم سايل فقالوا  
 عليك يا ابا محمد وسكن في بيتك لئلا يظنوا ان اطعموا الله واسبه  
 الخيرة فاروه وابتوا لم يذوقوا الا الماء واصبحوا اصبا كما ظلموا  
 ووضعوها الطعام كرايهم وقبض عليهم فاروه ووقف عليهم  
 الثالثة ففعلوا املا في فمها اصبحوا اخذوا على يديهم الحواريين  
 للرسول الله صلى الله عليه وسلم فقاموا بهم وهم ريقون كالنراة في ذلك  
 قال ما اسد يا سوزي فاراكم وقلتم فانطلق معهم فرائ فاطمة  
 محميا فاذ المصطفى ظهرها ببطنها وعاينها بها فساء ذلك فترك  
 جبرئيل نعم واما اخذها يا محمد هناك الله في اهل بيتك فافروا الله  
 وهذه صريح مع السهر الفطيم في الحاربه والعام في كونه ادينه  
 مع ذلك كنت مكتبة بعض المواضع حتى عنوان السور في روي  
 ونقل اليعاقبة للطبرسي الروايات عن ابن عباس في الطبرسي



وعن الحسن تفصيل كون السور التي فيها ملكية ومدينة  
 وذكر بل في المدينة ونقل عن ابن عباس عن ابي هريرة  
 ع انه قال اخبرني رسول الله ص ثلث سور على نحو  
 ما نزلت في السماء وذكر ان تفصيل السور التي فيها  
 ملكية والمدينة وذكر السور التي فيها تفصيل عدد ما فيها  
 وجوزها جميعا والقرآن مائة واربع وعشرون وحجته  
 آيات القرآن بلكية الفجر واحد وعشرون الزمر واحد وعشرون  
 وطه واحد وعشرون النجم واحد وعشرون الزمر واحد وعشرون  
 والعنبر واحد وعشرون النجم واحد وعشرون الزمر واحد وعشرون  
 في بعضه كقول الله تعالى ان فتاد لاله لعل كواكب  
 موجب ارفع الحسن خصوصها المرفوعة في قوله تعالى  
 الايات والاعتبار والالهام والاعجاز في قوله تعالى  
 الذين اذنبوا من قبل الله وانا اخرجهم من قبل الله  
 شانهما وقول الله تعالى اولادهم طهروا وان الله عليم  
 في كسبيل السور ولا الله ص استودع وودعه وذلك  
 يدل على حصول الالهام باذانهم بخلاف حقوقهم وفيه عن ابيهم  
 وقد لا يتم فكيف يفيضون في ذلك فلا شك ان ذلك هو الحق  
 واللفظ به كما ذكره صاحب التفسير في تفسيره لاسيما في قوله  
 الا المودة في القرني علم انما ايقن بذكره على حسن الطول والجماع  
 والاعتبار ولو كان ما يطعم به قضاوان بقي بالانعام مع انك  
 واولاده

واولاده ومملوكه مع كونه صايبين بل في عدم احتياج المطم  
 الى اكل جميع ما اطعم به قبل احتياجه اذ قد يندفع جوعه ويحصل  
 حاجته ببعض الاقراهن فلا يسرف ولا يندبر في القوت كما هو  
 مشهور ويدل عليه الايات والاحبار ومثله في معونه عزرايا  
 عبدا لله ع في قصص رسول الله ص ابي المومنين ع باعلى اوصيت  
 بوضيعة وحفظها وقال اللهم اعنه ومنها واما الصدقة فمخندك  
 حتى تقول قد اسرفت ولم تسرف فلعل قوله لا يندبها كل  
 فقعد بلوا محسورا محسورا على ما ذكرناه فينا والظاهر غير محقق  
 بهم على بل كل من فعل ذلك بعد فوط لا يبره مثله ذلك لاجل التماسي  
 قوله ان ومن حارته في كل من فعل ذلك بعد فوط لا يبره مثله ذلك لاجل التماسي  
 وان التبر لو صرف في جميع ما في التوبة فهو يتدبر بالنسبة اليه لانه محمل  
 الباطل وسواء في ذلك من وافقه يدل على الصبر على ما لا يتقوى  
 يقفم فسوف لا يبره تركه من الحق ان لا يراى من  
 لا يؤذون الذين استوبون في كل من الزمان اذا كان كما هو في الحق  
 كان فراجها كما هو في كل من الزمان اذا كان كما هو في الحق  
 الكافور البياض والريح والبر عينا بذكر الكافور في قوله تعالى  
 في قوله تعالى في قوله تعالى في قوله تعالى في قوله تعالى  
 المست علمهم لم يوفون النذر قال في قوله تعالى في قوله تعالى  
 ذلك في القصة في وقتهم بالتوفير على الواجب لان في قايما اوجبه



نزلوا به اسد كان بما اوجب ان عليه او في مخافون بوما كان من منظر  
 متبشرا ويطعموا الطعام على حسب قال فيها الضمير للطعام الاستهانة  
 والحلم اليه ويخوفه وان الما على حسب ان تناولوا البر حتى ينفقوا  
 مما يحبون ويحلموا الاطعام والله تعالى على ما يشاء من حال الصا  
 وتدل على المبالغة انما يطعمكم الله لا يرد منكم جزاء ولا شكورا  
 قال في قوله ارادة التواضع ان يكونوا قايلا في مخوف ان يكون قول  
 بالذات مع انهم على المحاربات بمثلهم اوقات الشكر وقار على ارادة  
 القول بالبيان كما في المقال ان ارادة التواضع في وقوع المكافاة  
 المتضمنة قبل ما علم الله كونه خالصا لوجهه لا التسوية في اللزوم  
 وما ينقض التواضع انما انقطع ما مالها من وهو الما وبارادة القول  
 وان كما لا يشاء له لانه يمكن ان يتبع ان يطعم الطاعة ان لا يفعل  
 الا ان شاء روي عن امير المؤمنين عليه السلام في طمعا للجنة ولا خوف من النار  
 بل وبتلك الامانة فبعد ذلك انما مخوف من النار ان يخاف ويقتصد غير ما  
 في الغذاء بوعدها ان يعلش في حرمه من يد طاعة الله غير الله وغيرهم  
 في الطاعة ويحتمل ان يترك الطعام من مخوف من حرام الخداة في قوله لا يحفظ  
 الله خوفهم عن ذلك التوهم في حفظهم عن الطاعة وترك المعاصي غير ذلك  
 الموت العقاب فيه ولتتمه نظره في ذكره اعطاهم من اعطى من الخوارق  
 نظرة الى استاتته وما لها من في الوجود وكونها في القلوب وحياتهم  
 حرم بما صبروا قال في قوله يصبرهم على الاثبات وما يودي اليه في الحزم والقول

سنان

بسنا نغفر ما كل يمتني وحريرا فيه ملبس عني وقال اي يصبرهم على  
 اداء الواجبات واجتناب المحرمات وانتار الاموال اجنة سنانا  
 يوكل منه وحريرا يلبسوه ثم نقلوا ايديهم عن ما يقتصدوا ما في الحيلة  
 وباقي الايات قوله من شكورا او من غير ان يعلم الله السلام والظان ذلك  
 فخصوا صبرهم على السلم وما وقع في الزمان وغيرهم بل لا يقع الا في السلم  
 كما في التقديري بالحيات في الصلوة والصدقة والتجسس على ما فان ذلك  
 لا يتحقق الا بهم انهم في ذلك في حرم الله وحرر الضمير للمني هم في ادب  
 المستر كمن راوا لطلوع الناس في ترك المعاصي وقول الطاعة وفي العلياء  
 بقوله فاصبر حكمهم من غير ان يتابعوا للذات والحق يقولون ولا  
 تطع منهم انما او كفوا ثم امر باسم ذكر ايديهم يقولون واذا كررتم يكن  
 بكم اي اول النهار واجبلا الى الفتي في حرمه وقد انصرف عن كونها ان  
 لا يصلوه الضمير في وقت او الوقت او الموضع او يطلق الذم كما  
 هو الظاهر في هذه الوقت من استمر فيهما ثم ان الشك فطلق لليل يقولون  
 وفي الليل اي في يقظة او تحذيره في حله ليل الطول لا بعد المراد بالطول  
 الطول في الحيلة ان يترك ما في قليل لا يشاء له لانه لا ينبغي ضرره سنانا  
 كله في النوم والغذاء ويحتمل ان يكون بطلان السجود والتسبيح الليل  
 لانه محتمل اكل النفس في جميع الخاطر والتسبيح في سجود الذم في الليل  
 او وان يكون صلوة المغرب والعشاء في وقت الصلوة النافلة  
 في الليل قال في قوله من يرد المظنة بعد المكتوبة وروى عن الرضا عليه السلام  
 احمد بن محمد عن هذه الآية وقال ما ذلك التسبيح في صلوة الليل فيبدل



على غيب الصلوة في الليل وتوعيتها مطلقا عن اخضاعها لوقوع حصول  
خاصة وتحتل التمسك بالخصص قائم في فمائل كذا السبع  
وفيها مات الاورثا بها الذين امنوا الا تاكلوا اموالكم بينهم  
سورة  
الباطل الا ان يكون تجارة عن راض من بينكم ولا تقتلوا النفس  
ان اسد كان بكم جميعا اي لا يتصرف بعضكم في اموال البعض  
وجم شرعي في الربا والغصب والفرار ولكن تصرفوا في ما تعلقون شرعي  
وهو التجارة عن راض من الطرف ومنه ذلك بالتصرف بالباطل  
منه عنه ولكن تصرف بالتجارة عن راض عن راض عنه فالاستثناء  
منقطع لعدم دخول راض لو كان الاستثناء مقبلا لزم التناول  
لعدم التصرف بالمباح في التجارة عن راض اذ انصرف عنه ان يكون  
واسم ظم التجارة او الاكل والتصرف في سبهم اما في وقوعه ان يكون  
تامه وانما لم يرد ان يكون المراد بالتجارة في المعاملة على وجه العقوبة  
مطلقا او البيع الشرا عن قصد الربا بالراض الذي يرضى به التجارة  
صدور التجارة والمعاملة عند العقد عن راض فاذن ويرضاهما  
المال الا الربا وفرضها قائل وقا الراض في هذا المعقود  
بما تعاقدا عليه حال البيع في التجارة والقبول وهو قد اذن في بيعه  
في اذ حاله المالا او كذا ما وقا في ثم وصف التجارة وقا عن  
راض منكم اي رض كل واحد منكم فذلك لا يرد على عدم اذ التفرق  
فيما لا يغير اذن صاحبه بالمرد في السبع اذن في الاية التجارية  
تغير رايه القمار والربو النجس والظلم فالايه واحده ويدل على رايه

التجارة

التجارة واكل المال الحاصل بها وانما لا بد في التجار فاذن هذا المال  
حتى العقد فيبيع العتق في لا يبيع على تقدر كون الاذن سببا لا كافيا  
يكافيا ايقم ويظهر على انه لا معنى لذلك وهو ظاهر وقد بينه  
في تعليلنا القواعد والارشاد ايقم بدلا حصول الملك وحواز  
البيع في محضر العقد قبل التفرق ومضى فان الخيار اذا اظهرت  
الراض ما ذكرناه وقال في مجمع الباء قبل للراض تعضاها ايضا  
السبع بالتجارة قوله وقد بينا في فقه الامامية بعد العقد والايه  
انه السبع بالعقد فوطا والعيان لا يجرى عنهم ولعل في الاول  
بقاء الرضا لا ان يلزم السبع خيارا في التفرقة ومع عدم اختيار العقد  
والترزام والايه في العقد بالرضا حال العقد فوطا فكلما وقعا  
غرق ومجمع العيان ايضا وهو ظاهر المتبادر في الامامية  
اللزوم بدليله في زمان الخيار فلا يقتضي في البيع الا اتمية  
المعنى الاول في لا تقتلوا النفس بدلا على حكمه قبل الا ان يقر وقيل  
المراد اقباعها في التملك وفي الغد انما هو الا ان يظلم ان يملك  
البعض ويحتمل اذنه الحرج والضرر فان قتل النفس الحرج والضرر  
غير معد وما لو اخرجهم من الاذن في نفسه فيقتل نفسا فكل النفس  
لو استحق الحرج ما عدا ما وظلما في طائفي التجارة عن راض في البيع لا  
يسحق في المراد بالعدوان العقد على الفرض والظاهر ان مقتضى  
بصليها ما كان في راض اذ لا يرد على اذنه ان يكون القتل كبره ولو كان  
رجوعا الى الاية في الباطل ايضا يكون في ايقم لذلك الباطل الذي يملكه



الربا لا يقولون الا كما يقولون الذين يتخبطون الشيطان المذموم بانهم  
 قالوا انما البيع مثل الربوا واحل الله البيع وحرم الربوا فمن جازاه  
 موعظه فاستقام فانه في قلبه من الله نور من الله تعالى فاولئك  
 اصحاب النار هم فيها خالدون نحو اسم الربوا ويرى الصدق والصدق  
 كفار اسم الذين يوعى في هذا جزم لا يقولون واللاستنا واما  
 مشتق من المشتق منه مخذوف في التقدير قياما الا قياما كما بينا  
 نحن قيام المصروع والجوار والمجور وسبق في قوله صفة له المحذوف  
 واقم مقامه وبما صنفه في المسحوق اما باليقينون  
 او يقولون او يتخبطون وذلك مبتدأ وبيانهم قالوا جزم وانما البيع  
 مثل الربوا جزم من مبتدأ وخبر يقول قالوا واحل الله البيع حمله متناهي  
 لانكار قولهم وفافى في البغية ومن مع صفة مبتدأ وهي جاء  
 مع مفعوله وفاعله وهو موعظه وتذكيره للفصل وكوتانيتها  
 غير حقيق وكوتانيتها بغير الوعظ وهذا قال في موضع اخر جازية موعظه ومن  
 من سبق بمقتضى صفة الموعظه اي كايته فربيه وفانته عطف على  
 جاءه فلم يجز بالسلف الجملة خبر من ولطفها معنى الرطاح وهو الفأ  
 فخره وامر لل الله عطف على ما سلف وهم فيها خالدون حمله حاله  
 وقبها متعلق بخالدون بمعنى ما الذي يخذلون الربوا ونفرون  
 فيه فغير الاكل في آخر الا انه لغير غايتها الاخذ وكذا قال في القول  
 لفظه كالسلطان الحار واحد التقدير والقضاء بالمباطل  
 اكلوا احراما او التفرقة لانه العمد ويكن يكثر عقاب الله  
 ويكون

ويكون محرم غير بالعلم المشار اليها وبالاجماع وبالاخبار ويقولون  
 حرم الله الربوا لا يقولون اذ البعوث والبيع يوم القيمة الا قياما  
 مثل قيام الشخص الذي يتخبط الشيطان ان جعله موعضا  
 والمجنون وهذا بناء على زعم الذين ان الشيطان كخط الان  
 فصرع والمخط ذهاب الارض على غير الساق مثل العتوى لا  
 يصير لهما والمسكر المجنون وهذا ايضا بناء على زعم ان الحرام است  
 الان ان يتخطى عطفه فصرع والحاصل انه لا يقولون فيقولون  
 لا المحرمين ومنهم من يوقله عليهم فليكن قيام هي العقل  
 بل مثل قيام المجانين فيقولون بآية وتكون علم الاستقام  
 اخرى ولا يقولون على القيام اخر فليكن ما اكلوا من الربوا  
 اولى في طوبى وصار شيئا لنفسه على طوبى فلا قدرون  
 على ما كانوا قادرين عليه القيام المستعمل الاستقام وقيل  
 يكون ذلك علامة لهم بالقيمة يعرفون بها ان بعض المعاصي  
 علامة لغيرها بغيرها وكذا الطاعة وذلك انهم جعلوا الربا  
 حلالا لابتداء البيع وقالوا ان الله الربا يعني كما ان في البيع الذي  
 لا ربا فيه يحصل كبر وهو لا وليس له يستعمل في ذلك  
 كذلك في البيع الذي فيه الربا يحصل ذلك ارضه قدوة في معنى العكس  
 ولكنهم اختاروا هذا المباحث فكانهم جعلوا الربا اصلا في كل واحد



عليه السبع ودر اسد قياهم وانكم بقوله واحل الله البيع  
 الربا اي وان كانا قدامك لكن احدهما حلال والاخر  
 حرام بحكم يعلم الله بحوزة اختلاف الحكم مع التاخير بعض  
 الامور المبيته كونه عليه لم يقفها دلاله على عدم صحتها  
 العاقل وان العاقل لم يدوم عند الله حيث ذهب في بقوه وعظ  
 فليس بامرواوي وقبض وقبض فانما تعظ وقيل الله او انك  
 المامور بحكم ما سلف في ذلك ما اخذ سائلا وقبض وقبض حازم  
 العوض فيما فعل في الله الامور وكذا فيما ثبت على ترك ما هو المأمور  
 به لان الله اخذ على ما سبق الامر والله واما بعد ما حل الله  
 فيجازيه يعلم فان تعظ الله وقيل بغيره الامر والله لانما الله  
 فينبه والافعال فيه بقدر العمل او ان الله حكم في شأنه وعلية  
 العراضه فيلزمها بعد المعظم والحكم فاقدم الله فان  
 عصم عن الحكم وان شاء الله لم يحل في الله فاقدم الله فان  
 انما يستلزم الله فان شاء الله وان شاء الله وان شاء الله  
 سيقوله فشرط بالانتهاء والرجوع امره الله على العواقب  
 فيما ناتي شرطه فقامه فان الله في تعظ فاعلم انما سبق  
 شي واحده فيماني الله فان تعظ فاعلم انما سبق  
 ودر الزكوة تعلم في الله سببهم انما اذا علم الربا يكون للعامل  
 منهم

اخذه

اخذه سيما اذا كان العيز باقيه بل يروه للاسلم وتوهم ان  
 المتعظ ليس به بعد الاتعظ اليه او يكون المراد فلم يمسك  
 في غير عقاب فيكون للتعظ في لو لم يمتنع ليس يمسك بالما  
 بل هو مع العقاب فكانه ليس له ذلك لانه لا يخرج كون الله  
 تعاقب او بالجمله ان ثبت عدم هذا المعنوم لا يجمع ونحوه  
 بمعنى لانه انما يعين مع عدم ما هو اقوى منه والافعال في وعاد  
 اي للكل الربا اذا الكلام فيه الظاهر ليس بقوله فانه اي  
 حاصله ح ان الذي جاءه الله فانه اي قبل الله واعتقد تحريمه  
 فلم كذا وان لم يقبل فكذا ولا يناسب لفظ العود ح بل هو حله  
 عطف على حله فخره الله للآخر فكانه قال الذين ياكلون الربا  
 ويقولون انه حلال ثم يعودون اي ويمكن ان يكون المراد بالعود  
 الرجوع لكل الربا وعدم قبول تحريمه وح لا فساحه في الحكم الاضائي  
 وخلودهم لان الذي يعتقد تحليل ما حرم الله بعد علمه بانه من  
 كافر ومخلد فلا دلاله تخفيه على ان الفاق مخلدون كاذبين المعظم  
 وقال صاحب في هذا دليله عليه نعم ان كان المراد بالعود فعل  
 الربا بعد الترك فيكون طائفة فيما قاله في الجمله ويمكن  
 التاويل بالجمله على المبالغه والملك الطويل كاقوالهم فيمن قبل يمتنع  
 معتدا وغيره لما ثبت في عدم خلود المؤمنين في النار والعقل النقي  
 ثم اعلم انما نزل على تحريم فعل الربا وتحريم الحكم اخذ به بل مطبق



التعريف فيه فيكون العود للربا كسائر اكل الربا في قولنا تحليل  
 كما كان قبل فانه كان يقول انما البيع مثل الربا وعلى تحليل جميع البيوع  
 اذ المبادىء من العموم فاما قالوا ان البيوع ظاهرة في عموم في الكتب القديمة  
 وغيرها واما الربا فقبل انه في اللغة بمعنى الزيادة ومعلوم انه ليس  
 بهذا فقبل المراد الزيادة في البيع بل البيع المستعمل عليها ولهذا قيل في  
 التفاسير ان معنى قوله انما البيع مثل الربا ان البيوع الخا في الربا  
 مثل المستعمل عليه فعمل هذا يكون محرم الربا مخصوصا بالبيع ولا يكون  
 سائر المعاملات مثل الصلح على تقدير كونه عقدا في البيع ولا يكون  
 بعض الاضمار ويدل عليه الاصل وعموما لا يفيء بالعقود ومع عدم دليل  
 عليه سائر المعاملات ووجود الاجماع في البيوع وغيره وقيل هي الزيادة في  
 مطلق المعاملات وهو منه اكثر فالظاهر عدم حواجز الزيادة في البيع  
 المعوض عنه ايضا فامل ودليله انه الزيادة مطلقا وخرج منها ما يجوز  
 اجماعا وبغيره من غيرها والظاهر ان لا تكون المانية بالمعنى اللغوي  
 والتعريف غير ثابت ولكن الاحتياط وظاهر الاية فيكون المراد الزيادة  
 المعاملة مطلقا بل المعاملة المستعملة عليها يقتضي من قبله اكثر وتخصها  
 بالبيع بخلاف ذلك لاكثر وايضا علم التحريم الموقوف اليها في الاخبار وهي عموم  
 نفوس اصطناع الموقوف بالعرض المحذور في الموقنين يستعمل جميع المعاملات  
 فلا يوجد الربا التحريم في كل ما بخلافه اذ اخصيص البيوع وتوجد  
 اخصر في الصلح وان كان بائنا تحليله على ذلك التقدير انه مقتضى اعم

ذكرنا

ذكرنا بها لكنه حمله لا يخرج عن شبهة ثم اعلم عمو الزيادة في العيني وهي  
 مثل الزيادة الاجل وعمل صنعة وغيرهما وايضا حصة في استيفاء  
 باجماع ونحوه حتى قالوا ان الذي يحرم في الربا اجماعا هو استيفاء  
 الحنطة والسفر والتمر والماء والذهب والفضة والارضى قالوا شرط  
 ان يكونا متجانسين ما كانا او يوزن في الموضع خلافا وكذا  
 في غير الكليل والموزون اذ ابيع منه خلاف وكذا في غير المتجانسين  
 في الجملة المسئلة بحقيقتها وشرائطها وتخصيصها يحتاج لكل  
 نظير كثيرة وهو محل عقودنا متناع وجودها في غير هذا الجملة الا  
 انه ينبغي ان يعلم ان ظاهر الاية حاله في شرائطه فبعد تنوع معنى الربا  
 فكل دليل يصلح لتقييدها تقييدها في ما لا فلا عملنا من زراعتهم  
 القياس وان لم يكن تحريمه اذ لو كان كذلك كما ساء الدم عليه وان  
 خطأ المستعمل كما هو الثابت في الاصول الا ان يحمل الاية على انهم  
 قالوا ذلك مع شئ تحريم وهو خلافا للظاهر وقيل في النزول  
 وهو انهم كانوا يفعلون الربا ولا يستغنون عنه ويقولون بالقياس  
 المذكور في ذلك وخطاها بعد تحريمه في ذلك قالوا انما كان القياس  
 وخلافه الظاهر قوله وفرضه اجماع في بطلان قوله في ان قوله واصل  
 اسره لقوله وانما وليقيانه وان قياسه باطل لمعارضه النص  
 وان القياس بطله النص لان الله جعل الدليل على بطلان قياسه احلال  
 اسره وتحريمه الا ان يقال يريدان ما قلناه فهو بعيد لما مر وتدل على  
 تحليل الربا في بعض الاوقات في الجملة وان كان كذلك فبعد الاجماع  
 والقياس بل الظاهر بعد العقد الا انه ينبغي في الثانية ما يدعى نفسه

الربا  
 قوله لا ان  
 قوله لا ان  
 قوله لا ان



ويعلم منها وما سبق ايضا ان الرب لا يملك به كون فعله حراما  
 كون البيع متعلقا عليه باطلا كما نقول الاصل ان الشافعي وغيره  
 الاما نقل عن ابي حنيفة في صحة البيع اصله ونظائره في الزنا  
 ووجوبه بدنيا للصلوات فلعل وليد الاصحاح اجماع اهل البيت  
 وان الذوق وقع عليه النراضى ما الفتد اجماعا متوافقا في حقيقته  
 وما وقع النراضى على غيره وهو شرط في النجاسه وايضا ان  
 الذي علم حوائره ولو كانت مملوكا وصحى السوء الحاد والربا  
 وغيره غرط والاصلاح من حصول الملاءمة لئلا اذا الطائفة  
 اراد الله في الامر بالعبود كرها والاياف الاما احرازها وصحتها  
 منها لا غير وفيه علم ما تحمله دليله فاعلم ان في الآية التي بعد ما  
 تاليد الامر بحريم الربا بانه يحكم الله اي ينقصه ويدنس كونه  
 في العاجل وتوافق علمه في الاحل وان لم يكن الصدقة ونوطها  
 البركة ينفها وترتد بها بان يعمد الى العاجل روي انه ما نقضت  
 التزويد عن مال قط اي بانقص شي بالاحرجت عنه فطلا عطاء  
 الله البركة فيه ومقتضى علمها في الماحل حتى انه غير فاعل الربا  
 بالكفار الاتيم المصالح حريم ملك الله والله في ارتكابه في التي  
 بعد ما دلالة على كون الصلوة والزكوة وسائر الاعمال الصالحة توجب  
 للاجر العظيم وعدم الكفر والخوف على فاعلمها والمجمل بحريم الربا  
 معلوم في الدين الشرعي وقد علم فيه في بعض الآيات الاخر الباطنة  
 يا ايها الذين آمنوا اتقوا الله وذروا ما بين يدي الرب ان كنتم تعلمون

كون البعد

فان لم

فان لم تفعلوا فاذنوا بحرام الله ورسوله وان تبتم فلما روي ابو الك  
 لا تظلموا ولا يظلمون اي اتركوا البقيا التي شرطت على الناس ومن الربا  
 في بيان بيع او يتعلق بيعي فيكون ابتداءه او بتعويضه الاول  
 اولي ان صدقتم بحريمه فان العلم يمنع من عمل المحرم في الآلات  
 بعيت كما سبق في القفل قال في تعجيل المحرم فكأنه جاهد  
 غير قصد وان العلم الذي لا يعمل بمقتضاه هو الجهد سواء وروى  
 في العلة ما روي في اداة تنفع العالم من خلاف ما يقتضي علم تقييد الزنا  
 بالايان يكون لذلك لو يكون على طاهره اي يحل عليكم ترك ما بيني وبين الربا  
 بعد علمكم بالتحريم فالذي في فعلته واخذتم قبل العلم لا يحسد له الاضاحا فم  
 في قوله ولا ما سلف قبله وروايت كان لتقف ما على بعض قولي  
 وظالمهم عند المحل المأثور والرافع قلت فان لم تفعلوا اي ان اتركوا  
 ذلك فاذنوا اي فاعلموا بحرام الله ورسوله فاذن مال في العلم وكذا  
 فاذنوا اي فاعلموا بها عنكم والاذن هو الاستماع فانه فطر العلم  
 قبل التنوير المظلم كانه المبلغ حرام الله ورسوله لان المعنى هو عظم  
 فالحرم عند الله ورسوله ويحتمل كون حراما واحدا وهو المسكن  
 معهم حتى يحدوا كون حرام الله في الاخر فادخاله في النار حرام الزكوة  
 في الدنيا لا في الآخرة فاذن فاذن على حوائره قبل العلم على الزنا  
 حتى يرجع فتركوا ما بين الزكوة وغيره وعلى تحريم اخذ ما بين الزنا  
 الذي شرطه الله بحريمه ولا بد من العلم لاخذ تركه انما كانت



قال ثقف لاسر لنجس الله وروى ان لا طاقه لنا وانتم ان جوع  
اعتقاد حل الربا كما فيهم والبعضا واما عمل الربا كما هو ظاهر وظاهر  
الايه ايضه فلكم ورسول الله ففقط لا الزيادة التي شرطتم لا تظنون  
معاملتكم بخذ الزيادة والربا ولا تظلمون انتم ياخذون الناس  
عن راس مالكم ولا تحقن ان مفهوم الشوط المقتصر على الأصول  
يعني عدم جواز اخذ راس مالهم مع عدم الرجوع وهو محل العمل وفكر  
القاضي وهو سد يد على قلناه اذ المصير على التحليل هو تدويعه  
في وقته في قالوا يكون ماله في المال فانه كثر الموقوف  
قال ابن خشر والظاهر ان لم يملك يكون في المصير على التحليل  
فيكون في تدويعه في وليس في المانع ان اذ الربا يكون  
مقتصر على تدويعه ان يقبله ويعتقد تحريمه وفيه ما ذكره ابن خشر  
ما قاله بل يقبله عن قوم وفيه يكون ذلك القابل بقوله تعالى على ان  
معنى قوله ان يتم حقه عن تحليل الربا كما يقول القاضي فلا ريب  
ما اورد مع انه ما خرج ما كثر زيادة بل قد يكون له وجه في ذلك واما القاضي  
فانه خرج بان معنى يتم حقه عن تحليل الربا فكون ما كثر في تدويعه  
شك فلا معنى لان على المصير على اعتقاده التحريم نوعا على التقدير  
ما قاله ليس في لان دليله لان دليله ان مال المرشد في المال قاصح  
لان ان كان ملكا فالما يقبل ملكه لانهم محققون وان كان وفظ  
فما يستقل للروايات فانه غير الموقوف على المال المحار ولعل  
ادلتهم اجمعهم والروايات لان من يملك ايضه كذا في تدويعه ذلك  
والا يملك الاصل عدم خروجه فذلك المقتصر عنه ويتبعه خروج ملك  
ملك مختص بملكه ولا يملكه وانه يخرج الرده فمقتصر على اجماع

وقول

وقول التوبة الا بدليل ظاهر وهو غير واضح والمفهوم معتبر مع  
عدم ظهور وجه التخصيص وما هو اقوى منه فاذا عارضنا اقوى منه  
اوله وجه تخصيصه لا يعنى هناك قد يكون كذلك فاما او يقال  
ان النطوق حصورا للمال فقط ومفهوم عدمه وهو كذا كقول  
القاضي مع وبوطاهر ويمكن ان يقال ايضه ان منطوق الاية ان  
التأيين عن فعل الربا او تحليله تمام راس مالهم حال توبتهم عن  
نظامه لا انفسهم بترك التوبة وان كانت المحرم ولا الغريم بطلب التوبة  
عليه ولا تظلمون بنفسه ماله ولا حصوا على ان عند انفسهم تحل  
تظلمون حال وفهمها ان غير التأيين ليسوا بهذه الحال لعدم النطوق  
عند عدم الشوط وهو كذا لانه ليس لهم راس مالهم في حال التوبة  
مع نقيضه بافانه لو كان لهم راس مالهم يكون حال التوبة نظاما لا انفسهم  
بل الغريم ايضه وتظلمون ايضه فظلم انفسهم وهذا المعدل كمن التمسك  
المفهوم ولا يلزم رفع جميع ذكره للتدوير وبوطاهر فعمل ان ما قاله  
ليس في التوبة قلناه لا كما قيل فانهم الرابع ما اياه الذين  
امتنوا الا تاكلوا الربوا الصغار فاضاعف قد مضى ما هو  
تحريم الربا ولعل التكرار لكيد والميل في التحريم وايضه تصح النبي  
فان الذي مضى كان كالحظيرة او لفظ ذنب هذا القول وهو ان  
اضعافا مضاعف وكان الواقع كذا وكذا لكن في ضرورة الناس  
وكان الاكل كناية عن اخذ الربا وهو معارفه يقال فلان ما كل  
الربا يعنون به انهم يتقبلوا ويأخذوا ولا يحتسبوا لانه ما كل  
حقيقه فيحتاج الى قايمة غير عليه ومعنى اضعافا مضاعف قد ان

اركان  
سورة







واخلاقهم وما اتى بهم وبسهل في غير كلهم ولا تداقهم ولا  
 تطلب منهم الجهد وما يلقى عليهم حتى لا ينفذوا القول علم  
 يستروا ولا تعسروا والعرف المعروف والجهد في الافعال  
 واعرض عن الجاهلية ولا تكافوا السفسا بمثل سنهم ولا  
 تمارهم واحلم عنهم واعرض عما يسوونهم وقيل لما تركت  
 الاله سال جبرئيل علم فقال لا ادرى حتى اسال الله عز وجل  
 يا محمد ان ربك لم ير ان تصلي في قطعك وتقطعي عن ربك فتعفو  
 عن ظلمك وعن جبر الضيق ضيقا عنه امر الله بنبيه بمكارم  
 الاخلاق وليس القرآن اجمع لما اخلاق منها فنهت  
 داله على حجاب الخلق والعفو ما كان الكفيان في ذمة  
 العفو الحقوق في غيره واستعمال الله والملائكة في العبادات  
 والامر بالمعروف والنهي عن المنكر من الجاهل فعدم موافقتهم ما فعلوا  
 بالنسبة الى ان يوبدهم واذا ضابطهم كما يكون قالوا  
 سلاتنا وعلينا انما قاعطا الراية واخذنا ناقصا وعدم  
 الرجوع على المعصية والاحتكام بطلان الحق ونحو ذلك  
 الاحتكام الى الله ولو جعل الله للكافرين على المؤمنين سبيلا  
 قالون قبل فسر اقول المراد ان يجعل الله للثمود على المؤمنين  
 نصرا ولا ظهورا قبل بالحج وان جاز ان يغلبه البقوع ولو علمنا  
 على الغلبة كان ينبغي ان يغلبه الكفار على المؤمنين ليس  
 لكافوا قال في اي في الامم او في الدنيا والمراد بالسبيل الحج واجب

سورة

بسم الله الرحمن الرحيم

ب

به اصحابنا على فساد شري الكافر المشرك والحنيفة على حصول  
 البينة فونه اي بين الزوج والزوجة في الزنا او في غيره من  
 ما ينبغي ان يكون اذا عاين الايمان قبله في القوة الاستدلال  
 على عدم جواز الشك بعد قوله والمراد بالسبيل الحج تامر ان يكت  
 على العموم هو الظاهر الاستدلال صحيح وكذا يمكن في الاستدلال  
 به على عدم تسلط الكافر بوجوب على المسلم بجاهة وعلمه وعينه  
 مثل الربيل وقد استدلال بعض اصحابنا به على عدم التملك انهم  
 وقال البعض يجوز التملك بان اسلم عنده ولكن لا يمكن التملك  
 للابيه بل يباح عليه ويمكن الاستدلال به على عدم تسلط الكافر  
 على المسلم بوجوب تملكه واجاره ومن غير ما ذكر في كتاب النفي لانه  
 تفيد العموم فلا يسي السبيل الى علم المسلم وصح استدلال الحنفية  
 ايضه لان الزوجية تسلط وسبيل واضح والغرض من تفصيلا  
 بالابيه والعجز في انه منقذ بعد القول باستدلال اصحابه به  
 بانه لا ينبغي ان يكون اذا عاين لانه اذا اتقن السبيل في  
 بيني تكاف فكتف نفوذ الزوجية بغرض عقيد ولانه قد سلم زالم  
 لانه سبيل متفق فنفوذ يحتاج لا دليل وحج ورفع للمرا والمالان  
 لم يكف بل يحتاج الى البقعة في غير وعينه ان ليس الزوجية  
 على الزوج عرفا انهم فلا يدعي لانه العقد بل يدعي ادراك  
 والا يلزم انفق كالرق وحر وحر الملك عكس للمولى بانه  
 لو قيل ان قبل وجوب النفي سلطنة وايضا قد يقال

اي الاستدلال

لمر عام



يكفر في رفع السلطنة عدم يتصور احكام النكاح والخلع  
 وغيره حتى يجمع للاسلام فيكون الردة ما فيه وهو لو  
 كان نقول اصحابنا على التفسير الذي ذكره فاما الكتاب  
 الدين وروايع وفيه اثبات الاول بايها الذين اسما اذا  
 تدانتم بدين الاجل فسمي فالكسوف وليكنتم بينكم كما يقول  
 ولا ياركانت ان يكتف كما علم الله فليكنتم في قوله والله  
 بكل شيء عليم خاطب الله المؤمنين للشفقة بهم والاسهام بحاجهم  
 وعدم انتقال غيرهم بانه اذا تدانتم اي اذا دارن بعضكم  
 بعضا كذا في التفسير بدين اي دين كان وما في قوله  
 وفقت بينكم وشروطا كونه مفيدا بوقت معلوم يقصود بانه  
 لا يعمل بدينه كالحاج بحيث يكون الغرض ان او احدهما دنا  
 اي بالاول للزم من جملة لا يدرى لكن الدليل على بطلان الاول  
 عندهم وبقي الثاني وهذا بيان للمعنى وتفصيل التفسير  
 لابي ان المعناه اللغوي ثم يرد عليه انه فرق بين التعليل  
 والمفاعلة فان الاول لازم والثاني معتد فلا يصح  
 احدهما بالآخر كما اورد في كثر العرفان عامه في معنى  
 انه قد يمنع هذا الاول لللازم والثاني في المتعدي ولعل  
 فهم بهذا التفصيل كما اورد في كثر من مع انه معلوم  
 قوله تدانتم وفيها ذكر يكون في جوف التفسير في قوله  
 معصود بهم ان ذكر الدين غير حسن واجماع الصمغ  
 انما

نكاح  
اضد  
سورة  
المعزة

انما تركب للضرورة مع ان المعص قد يكون التفسير بكتابة  
 الدين الذي يقع عليه المعاملة وذلك بقوله بترك فلا يرد  
 عليه ما اوردنا ايضا بقوله فيه نظر لا يمتنع وجوز ذكر الدين  
 لاحتمال عوده للصدر وقيل لا يمتنع احتمال التدين بمعنى  
 المجازاة كقولهم كادرت تدان فيقول الاستنباه ونقل  
 مراده خراول الامر والايضول على حظه ثم الاية وقيل يحرم  
 التاكيد كافي طاريطي بجناسه فالكسوف اي الكسوف الذي  
 لانه او ثوب النسيج صخر الحق والمديون وان الله وفيه  
 مصلحه الدين والدنيا لهم فدل على احكام الاول لا يمتنع المعامل  
 بدين من اجل اخذ واعطاء ما ي نوع كان المعامل وسلفا على  
 واجارء وقصدا وغير ذلك والثاني بامسراط المعصية الاجل ان يسي  
 اجلا اي اياما او شهورا او سنوات بان يسي اجلا لا يقبل الزيادة  
 والنقصان لا يعمل مثل عضو الحصاد وقدم اتحاج في شرط  
 اللقطة ولا يكتفى كون ذلك مقصودا لهم فاما في الثالث فغلب  
 النجاة عن ذلك مثل ان يطالب قبله او يخرجه وعدم لزوم  
 قبله اذ الظان فائدة الاجل وتبين ذلك الاما اخرهم دليل  
 مثل وجوز الاخذ قبله وعدم لزوم في الغرض على ما قاله الرابع  
 استحسن الكتابية او كونه للارشاد لاجلهم على عدم الوجوه والاربع  
 الظان الغرض حفظ ماله ومصلح حاله فاذا ارضوا بتركه كونه  
 لانه يجوز ان لا يرضوا اطلاقا بل ويجوز وجود ما يدل عليه



انهم في الروايات قال في ان واختلف في هذا الامر فبعضهم يقول  
 ان الله هو اللاحق ويدل عليه قوله تعالى فان امي بعثكم بعضا من فيه  
 تأمل اذ يدل على عدم الوجوب على تقدير الايمان لانطلاق  
 بل يدل على تقدير عدم وجود الكاتب والاشارة بحوزة كمال  
 والالتفات بالايان وهو لا يمكن جعل الاشارة اذ لا  
 لفظ خامس فيمكن جعل الاشارة الصيغة المعاملة فتأمل  
 واما اواخر الدين الغير الموحى كما يعرف من الكتب في كل اذ  
 الظاهر ان هذه الامة علمية طاهرة انهم لم ينفذوا في غير  
 وقد يقال انهم ذكروا بطريق الاول في اشارة الموحى فتأمل وقد  
 يقال انهم لم ينفذوا في غير ما عدا كتب الكتاب لغير الموحى  
 فتكون سائغا فانهم لم يكتبوا كتب بالعدل ولا ما كانت  
 ان يكتبوا كما علم الله فليكن امي يكتب بالحيوية لا يزيد ولا ينقص  
 فيما بعد متعلق بقوله الكتاب او حار عنه او متعلق به او متعلق  
 يكتب ولا يمنع احد في الكتابات الكتاب مثل ما علم الله في الوفاق  
 فيكون كما شاعرا بقوله صنفه ليعهد الى كتاب امي في كتاب الله  
 اياه او لا بار ان ينفع الناس بكتابته نفعاً مثل النفع الذي تقدم  
 بتعليمه لقوله احسن اليك فيكتب الكتاب بهذه الكتابة المعه  
 ويحكم ان يكون كما علم الله به ما بعده امي فليكن في الاول والى  
 قد ثبت على احكام وجوب الكتاب بالعدل ليعرف عن تقدير كتابته  
 وان لم يكن عليه واجبه بحيث يكتب بالعدل ولا يغيره في الاستثناء  
 على الكتابة مطلقاً على ان الثاني فيكون الكتاب واجبه على من يكتب

في المعاني  
 او لغيره  
 في كل  
 لفظ  
 الصيغة  
 ص

عليها

عليها والظاهر ان كفاي اذا وجب راعى وان الغرض من الكتابة  
 في اي شخص تباين كالتسليم في غير الاول على حكم الاستثناء  
 عن الكتابة المتقدمة فيكون معناه لا راعى بعض وليكن  
 ويكون تأكيداً على فليكن في حكم ان يكون وليكن امرا  
 للعاملين بالدين باختيار كاتب بالعدل فليكن اختيار  
 الكتابة واختيارها يكون اختيار الكاتب بالعدل واختيار  
 كما في صورة وجوب الكتابة فلا تكرر وجب واشارة من  
 الكاتب في الكتاب واشارة ففته بما عمل الوجه المتقدمة  
 الموافق للشروع ولعل الذي عليه الحق اي وليكن المملوك  
 الدين والحق لانه الحق المشهود عليه والاولى في  
 هو الاملا فيقر بلسانه بما عليه ليعتد الكاتب وليست  
 سببه امي المملوك في حق او ما اقل ان يمل غلقه لا ينقص من الاول  
 كما قيل في الكاتب فان كان الدين عليه الحق كغيرها اي ناقصاً  
 من غير ان يفرق في غير الغرض الصوري او ضعيفاً ان يفسد او  
 مخوناً او يتخلفاً او لا يستطيع ان يمل هو اي الذي لا  
 لا ضعف في حاله وعقله ولا في معرفته لكنه لا يعتد على الاملا  
 كما هو في فهم الكاتب بان يكون احسن من طهلاً بالغ  
 فليمل وليس بالعدل الاول هو الذي لا يمل ولا يمل ولا يمل  
 منه والاوصياء في العبي المجنون واليتيم ان كان لهم الولاية



عليه والافالحكم وامينه عود الى المحل والمرم والدي  
 بقدر على الاملا لاول جاسر الكفر والاخر ساعدا  
 بالدين عليها سواء كانا حاضرين على المعامل او هما  
 من عليه الحق ولكن شكل الكفا الكاتب على من  
 واحد واحد واحد فانها في الحقيقة ابدان على ابدان  
 زمنية او على فزاد في لا بد من كل واحد على  
 على اعتبار في غير هذا المحل الا ان يكونا معا في المعاملة  
 او يكون الكاتب عالما بالمحل وهو شكل ايضا  
 لا يحتاج الى المحل على تقدير تعاونهما ايضا فالتكاتب  
 ان يكتب كونه في ذمة المدون بقولها وهذا الاشكال  
 وانه في كل اذيجر اقول في كيف يكتب بنبوت المال  
 في ذمة المولى بمرجع اليهود لانهم يعتبرون لا انما المال  
 في الذمة باليهود انضمام حكم الحاكم اليه وقيل الصريح فالحلل  
 وتية بعد ارجاع الحق الى حكم الدين وهو بعد الاشكال  
 فيه اقول الا ان يكتب تذكر له اقول انما انما يتوقع يكون  
 محله ورجح بكتبه ثمانية مثله وان سولوا الدين مضى اليه  
 ولا اشكال فيما قد لفت هذه على حوز اقراره عليه الحق  
 لا ان يكتب له سده عليه وهو كونه على ما هو عليه وكذا على  
 الاولياد على ان سولوا المدونين في النفي والضعيف

وفيما يقدر لا يفي اقرارهم ولا يعتبر قولهم فلا يجوز معاملتهم  
 وان لغيرهم عليهم ولاية جيل عليهم ويقبول قولهم منهم  
 وتصرفهم في اموالهم فيكون المعامل معهم وهم المذكورون فان لم  
 علم ان لهم اولياء وليسوا غير هؤلاء المذكورين اجماعا  
 فلا يكونون الا لهم ويتم اعل ان هذه التاكيدات في امر  
 الكتابية تدل على اعل انها معينة وحجج شرعية اهل  
 يقولون بعلم اعتبارها فكانت للاجماع والاختيار فيكون  
 للتذكير وهو بعيد ويمكن ان يكون حجج مع نبوت انما  
 في عليه الدين وانما يكتب بالعدل وما دخل عليه النفي والنزول  
 باقرار او بالسهو ولهذا استرط الاملاء منه فليس على اعتبار  
 الكتابية اجماعا ومثلها معينة عندهم فخصيص عدم اعتبار  
 الكتابية ودليله ان كان غير ذلك فاذا قال خص منه وضعتي  
 واعلم بجميع ذمته من انما يكتبه ينبغي قوله وانما عليها  
 والعلم به الذي ظهر في ذلك خلافا منه كما ينبغي قوله  
 ائتماله فانهم او شئت شهدوا انما يطلبوا ان يشهد  
 على الدين من انما يكتبه متصفان بان يكون في حال المدين  
 فان لم يكونا انما يكتبه انما يكتبه في حاله في حاله وان  
 اي فليشهدا فان شهدوا وامر امان فدخل فاعل فعل محذوف  
 او خير ميتا محذوف وامر امان وعطف عليه من مضمون  
 من انما يكتبه بان ترضوا دينهم وانما كتبهم في اقراره

بعدم



ايقن ان يكون التمسك مطلقا سواء كان الرجلين او حلا او ابراش  
 في الدين تعرفون عدالتهم فيظهر ذلك عندكم ان يكونوا في بعض  
 الامر عدولا فتدل على اعتبار العدل ظاهر او ان كل من يكون كذلك  
 عندك تشهد فهو يصدق شهادته لان الظاهر انما هو  
 لكن الظاهر ما يكفي للحكم والالزام بل المخرج عن عيبه او الاستشهاد  
 ولما الحكم فلا بد ان يكون كونه كذلك عندك او عند المدعي  
 فبما لم فذلك على عدم كفاية الايمان والاسلام في الاستشهاد  
 اعتبار العدل فيه في الحمل وعلى وجوب الاستشهاد على الشرط الكامل  
 الا ان في كل ما يحتاج لشرط الشهود في المعاملات وغيرها ولكن  
 ظاهر الاحتياج عدمه فهو للاستشهاد او الاستحباب على وجوب  
 كون الشاهد من رجال المسلمين وهو من ذلك الاحتياج والشرط  
 خلافا للاختصاص فانه قال يجوز سماع شهادته لبعض الكفار على بعض  
 كذا في الحديث وعلى حواشي شهادته رجل وامرأتان في الدون وقيل  
 بحقت في مطلق الاصل في شرط وهو من هذا الاحتياج والشرط  
 ويمكن عمل الآية عليه من حيث الحقيقة انها تجوز لكل من الايمان  
 والقصاص وظاهر الآية الاول فكان التوقيت بالاجماع او الايمان  
 او القصاص على الاصل الا ان على وجوب سماع شهادته رجلين عدلين  
 او حلقا امرأتين كذا في الحكم بالآية الظاهر ان الله قد افاد

ارجل ان احدهما ان ضللت الشهادة بان نسبتها ذكرتها  
 الاخرى والعلم في الحقيقة هو التذكير ولكن لما كان الضلال  
 سببا لم تنزل منزلة كقولهم اعوذت بالسلاح ان يحرم عود  
 فادفعه فكانه قيل اربعة ان تذكر احدهما الاخران ضللت  
 وفيه شعار ينقص ضبطه ولا ياتي الشهادة اذا ما دعوا  
 وهو خبر بمعنى الشئ للمباينة فظاهره مخبر عن سماع الشاهد  
 ادا الشهادة اذا ظلت منه فحتمل تخبرهم من العمل ايضا  
 اذ انودي وتسميهم بالشهاد المحار المارفة ولا يشاؤون  
 ان تكسبوا ان لا تعلموا او كرهه ما يفتكم او غير ما ان تكسبوا  
 الدين او الحق او الكتاب قبل كني بالكامر عن الكل  
 لانه قنينة النافقة لذلك في منعه من لا يقول الموت  
 كسلف صغيرا ان الدين كذا او الكتاب كذا فحقير كان  
 او موطا الى ارجله الى وقت خلو له الدين حتى الدين  
 او قنينة المدون في كذا اي الكتاب المفهوم وان تكسبوا  
 اقسمة اي الترفقا وعدلا عند الله واقول الشهادة  
 انت ولعمري على اقامتها والحق وبها مطمئن من  
 اوسط واقام على غير قياس او في قارطه يعني في رفسط  
 وقوم فقدر على شهادته في الحمل على ما في قنينة انما قال  
 بمعنى في رفسط ان صار في اعدائه فكل ما هو ولا يفتكم  
 ثم وذا البر الذي عاين ان يكون بمعنى جبارا لان الشاهد



فكانوا لهم خطبا ولما جعلوا اولافرا طفا كان بمعنى  
اعدل ونعل الذبح للارائه كواستكي وعلى هذا  
القياس قوم فرا قام لا فر قام ويحمل في نه وقوم  
بمعنى ثابت فيكون بمعنى اثبت افعال في عبارة ولعل  
وجه كونه على غير قياس عدم محي افعال في المريد فيه كقوله  
استد اقساطا و اقلعت وفيه ان ذلك ليس بمحقق عليه  
فان سيبويه يحذف في تلك خراب الافعال خاصه في المحقق  
الرضي في شرح الكافية حيث قال وعند سيبويه سوفيات  
عن افعال كونه وازياده ولويده كثره السماء كقولهم  
هل عظامهم للدينار واولهم بالمعروف واثبت الهم  
فلان وقلة التبعث للهلكة في سنة الله وورد في القرآن  
ثم سبى منهم افعاله فاستار الله الكفان فيهم فاستار  
فان قلت هم من فعلا التفضل اعني افعالهم قلت  
يكون على قدر سيبويه ان يكونا بمعنى في افعالهم وان  
يكون افعالهم على طرفة الذم بمعنى في افعالهم  
فوقهم فانهم عوم في جميعها فرقا وقام بحتا في كل المكان  
الذي كراه بقولها بمعنى ان يكون الامم دليلا على ان  
سبويه وسوط واخوه وجود غير العباس في القرآن العزيز  
غير مفعول وان لا يربوا الى اقرح ان لا تكونوا

انهم

انتم السهو وحبس الذين قد تم وحوال احله في ذلك  
كلها لا كيد للكتاب وبيان فائدة الا ان يكون  
تجدي حاضرة تدريو نهاسينكم فليس عليه جناح  
ان لا تشبهوا ولا تحاوه الحاضرة نعم الميا لم يعب  
او دين لكن غير حليل لم يوازم مع الدين سقا  
وغيره فالحاضر ان التمام وادارتهم يعاطفها  
ايها وتداولها وتعارفها بينهم ونسبها في افعالها  
حيز يكون والايام فغير فيها ان يكون المعاملة والحقا  
المفهوم من صف الكلام وحاضرة هفقه لها وتدريوها  
كذلك افعالهم فاعلم ان يكون تام او من اسمه وان  
تدريوها ولا يستتاعف الهان والتعاقل والدين  
وفي قوله استتاعف الهان والدين والدين  
على قوله الكفاية الحارم الحاضرة فامورها المتماثلين  
في المذنبين او على اياحه المعاملة بالدين والاعتقاد  
از اننا نعلم هذا المتماثل المذكور شيئا الى التحا الى حرة  
او مطلق الكفاية وهو الاصل في مطلق المعاملة فليس على  
وجوب الاستناد عليها او على التباين مطلقا او المعاملة مطلقا

عدم



بان يطلق السبع ويراد مطلق المعامل لكن الاكثر على الاستصحاب  
 كما هو ظاهر الاصحاح قال في الاول او امر التي في هذه الآية  
 عند اكثر الائمة وقيل انها للوعود ثم احتجوا بحكمها  
 وشجها وفيها ما اذا انظر في قوله تعالى الله لا يهدي  
 الضالين فكأنه عندهم انهم وكذا انكنا به الجود والافلال  
 فصاحب الحق والواجب في هذه الآية اخبرنا في الاضرار  
 الاضرار كاتبة ولا تنهيه الى التمسك بحمل الاضرار الى التمسك  
 والد والمفقود كما في الآية الرضا وموتهم بما في اضرار المظالم  
 بولدهما يترك الاجابة والتحريف والتفسير القليلة والبيارة او  
 الضمير ما في السبع من غير انهم ضرر ومن حصل المكار  
 وتكليف السبع في الاضرار والوعود عليه وتكليفه في  
 او مدار او قوط السبع في الجواب على القول بانها في الاضرار  
 وغير الضرر الاضرار فيكون في هذه المارة على لغة في الاضرار  
 ما في هذه الاضرار كما في قوله تعالى في الاضرار في الاضرار  
 عنه فانه في قوله تعالى في الاضرار في الاضرار في الاضرار  
 اسفي مخالفة امر في الآية وتبعها الى احكامه المتضمنة الحكم  
 والمصالح والله كل شيء علم كقولنا ان الله لا يهدي  
 الا الضالين فان الادراج في قوله تعالى في الاضرار في الاضرار

بالنظام

بالنظام والمبالغة لمعظم شأنه ولانه ادخل في التعميم الضمير  
 فدللت على التعميم لحيث كطلق الاضرار المعنى الذي في قوله  
 بان فعله في قوله تعالى في الاضرار في الاضرار في الاضرار  
 عاد لا وعلى وجوب الشق والوعود والوعود التامة وان  
 كان في عسرة فتظفر في الاضرار في الاضرار في الاضرار  
 ذو عسرة فكان تامة وما صلبه ان كان عنكم في قوله تعالى في الاضرار  
 الذي عليه حق والمال في عسرة في قوله تعالى في الاضرار في الاضرار  
 شرطية والجراء فتظفر في الاضرار في الاضرار في الاضرار  
 او فليكن نظره في النظر التام وهو قائم بقام المصدر  
 اي الاضرار ومثله كغيره في المصدر والمصدر في الاضرار  
 والتعريف والسعة كذا في مجمع البيان واختلف في هذا العبار  
 وروى عن ابي عبد الله نعم انه قال هو اذ لم يفتقر الى  
 يفضل عن قوله وفوت عماله عن الاضرار في الاضرار في الاضرار  
 فوات لومهم والعمال الذين يجب عليهم نفقة في الرزق والمال  
 والاباء والاولاد على ما ذكره في الاحكام والنفقة في الاضرار  
 بحمل نفقته وخادم ان كان في الاضرار في الاضرار في الاضرار  
 ولعل بالاعتبار في الروايات كما في قوله تعالى في الاضرار في الاضرار  
 والاحكام عنده في عدم ذلك بتحقيق المصدر والمصدر في الاضرار  
 ايضا في الذين الذين في الاضرار في الاضرار في الاضرار  
 مطلق الذين الذين في الاضرار في الاضرار في الاضرار  
 والذين عن ابي جعفر وابي عبد الله نعم في الاضرار في الاضرار في الاضرار

الاعمار

المعنى بالنفقة



الربا كما هو ظاهر الآية قبل الامم مخصوص به والباقي كذلك بالقياس  
 كذا في مجمع البيان وان تصدقوا اي تصدقتم عما لكم على التزم  
 بالاراء او تصدقوا بالصدق والاول الصق بمعنى والباقي لفظ  
 اذ لا يوافق الصدق في عرف الفقهاء لما في الذم بل الاراء احقر  
 اي كثر ثبوتها وانظارها واما ما أخذتم عن بعضكم فواو وواو  
 فان تصدقتم فواو بعد سد او ثابوا بل المصداق حرم  
 ان كنتم تعلمون حقيقة الخير والشر او حقيقة الصدق وتوابعه  
 وما فيه فالخير الجوزي والذكر الجملي والانظار وما فيه او انتم  
 فاول العلم والتميز تعلمون ان التصديق حرم لكم وفي الحقيقة  
 علمهم ان التصديق حين يعلق على علم المعاني المذكورة الخيرية  
 التصديق في نفس الامر كما هو الظاهر في الآية دلالة على ان التصديق  
 يطلق على الاراء وفيها الاراء بالصدق مطلقا لان  
 يظهر من غير قواهم وان خالف الانظار ولا استبعاد  
 في فضلية المصدوق على الواجب والظاهر ان يقال  
 كثيرة ولا يمكن ان يقال ان التصديق يشمل على الانظار  
 انهم في الحقيقة الواجب التصديق في الواجب كما قيل  
 اذ لا معنى للتصديق في الواجب التصديق في الواجب كما قيل  
 المراد ان زكوا لانظارهم اذ لا انظار مع الاراء فيكون له  
 زكوا لانظارهم التصديق على الغرض الذي هو الغرض  
 في انظارهم وتحقيقه في اربابهم فهو موجب لكثرة

النوادر

لكثرة التوابع في انما يترك واجبا ذاتي بما هو الغرض منه وفيه لك  
 فلو فاعلا فمخا فواو به اكثر ولا تصدق فيه بوجه وعلى ان اذا  
 علم ان صاحبها لا يجوز الاطلاع الجبري بل يجب الانظار  
 ان الاراء احر وجيز وان الانظار راجحة وان كان بالنسبة فان  
 يكافؤا وتعلل مع غشاه واعماره ايقضه وبالجملة يدركان  
 الاحكام وان لم يكن المح اليه وسهله ويدركه ما روى عنه  
 اصنع المعروف في كل احد فان لم يكن له اسلاف انت امر لذلك وعموما  
 قوله عم انظر انظر بواو وضع عنه اظلم الله في ظلمته  
 يوم لا ظل الا ظله وعنه ايضا عن انظر بواو كان له بكل يوم  
 وفي هذا الحديث ذهب بعضهم الى ان المراد بالصدق في الآية هو الاكراه  
 وهو بعيد ولا يشعك اذ انهم في فضلية الاراء الانظار  
 مع بقاء المال في الذم وحصول كل يوم بل كل سنة صدقة فيه  
 مع ان الفرض افضل من الصدقة لاحتمال خيرية هذه الصدقة  
 بخصوصها بالنظر في الالباء للسرعة والاخبار ثم الكساحم التي  
 للاطاعت كما الصدقة والانظار والتمتع عن فعل المعاصي  
 يقولوا والتوابع يوم يرجعون فيه للسر ان يوم القيمة او يوم الموت  
 فتأهبوا المصير اليه ثم توفى كل ما كسبت اي تستوفي فيه  
 اجر كسبه حيث راو شراؤهم لا يظنون بفرض ثواب الاعمال  
 وزيادة عقاب المعاصي وعن ابن عباس انها اخراية تنزل بها  
 حشر شرا وقل صدقات في الدنيا والآخرة وما ينزل من البقرة

نفس







مجازي  
المراد  
المراد

الاجتناب مثل كنف الكبر عن المسلم وقضا حاجته وادخال السرور  
عليه وما يدرك عليه في الكفا والسنه كثير جدا ويدرك عليه العقلاء وما  
توابع الدين فمن انواع الاول الربوت وفيه آية واحدة وهي وان كنتم  
على سفر لم تجدوا كتابا فربها ان تبصروه فان امن بعصم بعضه  
فليود الذرا وتمت امانته وليتق الله ربه ولا تفتوا الشهاده  
من كتمها فانه اثم عليه واسمها تعلقون عليه يعني ان كتمها  
التعاطفون بالدين المجلد بقرينه ولم يجدوا كتابا فان الكفايه  
انما كانت فيه ويحتمل في مطلق المتعاطف بالدين وان كان  
انها المتدانيون المتعاطفون وانما يحقق عن شدة ويكون لم يجدوا  
الحج استانه لا شرطه وان الربوت في جميع انواع الدين فانه  
وجد لم يحتمل في المجلد انه او يكون استانه لاجل ان الكفايه مطلق  
الدين على سفر اي ثابتين في السفر من كتم اي ان كتم ما توفى  
ولم يكن معكم فليكتب لكم ولا شهدا بهم ذكره في مجمع السالكين  
يريد ان الله لا يقول لم يجدوا كتابا في مجمع السالكين  
من قضا سبق وهو الكفايه والشهاده فاليقين قد توفى الاول  
وهذا كنف في حاجه اليه فانه زبد شرط آخر للربوت في الاجتناب  
كذلك لا يتوافق على الظاهر ان يفتق منه ان قالوا بان كتم  
ربها ان يفتق منه او في الربوت في ربها او فليود خبرها  
او فليكتب ربها او في ربها ان يفتق منه يقوم مقامه وفيه  
منه التوفى وهو قضا والربوت في جميع من يفتق منه وكذا  
الربوت فيهم وهو ما يوتى في الظان استراط الشرع وعدم

كاتب

كاتب شرعية الربوت في خانة مخرج الغالب في ذكر ما هو الاجتناب  
اليه اذا لم يجدوا كتابا في سفر وعصمه بدونها وما ذكره القاضي  
مقولته من التعلق لاستراط الشرع في الاربعين للقول في الاثبات  
التوفى بالكتب في السفر الذي هو شرطه لعولها في فقره الكفايه  
غياطه ولعل عدم الكفايه شرطه عنده وهو بعد ان كلامه  
على خطية السفر في كل واحد ويحتمل ان يكون مستحاج فقط وان كان  
حازي بالاجماع والخبر ان قطا بهما الحوت ولكن الظاهر ما  
اليه في محمل الاستحباب والامر شاد مثل الكفايه الا انه لا يبعد  
كون المخاطب بفعله والمرد فيه المريد في الحق والذم عليه  
كل في الكفايه والشهاده او تفتق بهما ومعنى الربوت والقين  
يعلمون كتب الفقه وكذا سائر الشرط فثبت على اباقر الربوت  
بالكونه في غير ما اخذوا وعطوا فلو علم كون القين شرطه في  
الربوت وتفتق فابده عليه قال القاضي في الجملة لا شرطه في ذلك  
وهو قد ثبت في الاصحاب فانه ان لم يفتق من عقد بالاجماع  
وكذا به ريد الا انه لم يفتق المخالف به في غير ذلك في اختلاف  
وموضع في البسط والعلامه ان ادر فيهم في عدم الشرط وقال  
في اثر العرفان المحقق في الاصحاب عليه في آية غير ما علم ان  
الايه فيهم في عدم الشرط الا انه كاتل في كل واحد ان يكون دليل  
من باب الاثبات ان يكون الوصف للبيان كايدي عليه في خبر محمد بن



جعفر عليه السلام قال لا يبرأ الا بمقتضىها وان كان فيه محمد بن قيس  
 المشترك فيه العدل وغيره اذا نظر فتوى الاكثرية مع عدم  
 الفتوى بخلاف العدل انه هو العدل فيما ذكر فيه نعم عليه السلام  
 روى عنه عاصم بن محمد وهو يملكنا التوفيق فليس الضعيف في حكم الكافي  
 بل هو جرح من سمعته وقهره صحة الطريق اليه وانما هو الواسع في  
 المزية علمها الاحكام التي حكم الشرع مثل سقوط سلطة الحاكم  
 عن ملكه وجعله تحت سلطة غيره الاصل عدمها لا العمل استناد  
 الا في الشرع لان امر به يحتاج لكل دليل شرعي والى قوله ولا يلزم فيه  
 الاصل والعقل والذين علم انه كذلك لا يحتاج والاشياء والذين  
 المقتضى وغيره في تحت عدم في ايض في عموم مثل او فوا  
 بالاعتقاد اذ كون الرتبة البتة عند استبعادها من  
 العلم داخل تحت غير معلوم ولا يظنون مع ما ذكرناه وايضا ان كان المراد  
 بالاعتقاد الصحيح فلا فلا يتم صحة العقد الواقع بدور البتة اذ لا يتم  
 ان كل ما وجد عليه العقد في الجملة انه عقد صحيح او ان خلافه انه صحيح  
 اذ لا شك في اعتبار الترابط الزايد عليه وليس خصوصها معلوما ولا مطلوبا  
 وبالحكم في اعتبار الصحيح في هذه الصفة فيمكن منه وان كان الامر  
 او الفساد في معلوم عدم دلالة على عدم استراط البتة في العقد الصحيح  
 على انه قد قيل لا يجوز ان يكون المراد بها الامر كما هو الظاهر في الالفاظ  
 بمقتضى مطلق العقد صحيحا كان او فاسدا فالحكم بمقتضى الصحيح في الفساد  
 بمقتضى

بمقتضى الفساد اذ لا بد من ايض احكام شرعا فليقل فان او بعضهم  
 بعضا اى ان وثوق واعتمد صاحب الحق صاحب الدين عليه حتى بان لا  
 يجحد ولا ينقص ولا يماطل لم يستوثق من هذا هو الظاهر الكلام  
 على تقدير عدم وجدان الكاتب لان الامر بالبرهان كان على ذلك التقدير  
 وهذا امر يتعلمه قارئ الفاضل واستغنى الامانة عن الامانة  
 وزاد في ثبوت نفي الكتاب ولا يغدر زيادة نفي الشهادتين ان استغنى  
 لامانة عن الامانة عند الرتبة والكتابة الشهادة فليدرك الذي  
 ائتمن امر الذي عليه الحق امانة اى يثبت الذي او ثبوت عليه كاه امانة  
 لذلك والظاهر ان غير شرط بالعدل العقل وفلا واداء واعطاء  
 واصالة لل صاحب غير محمود يحتاج الى الاثبات ولا ينقص شيئا  
 ويعطيه محله في غير مطلق وتوقف فاما بالامانة ما او ثبوت عليه  
 فهو مقتضى نفي المفعول وليتق الله في احيائه وعلماء اداء  
 الامانة او مطلقا في مخالفة الله وفيه مبالغة زائدة ولا يلتزم  
 الشهادتين اياها الشهود عن الاداء وهو اداء ما دعوا او فليدرك  
 بهم او مع فعله الحق فيكون شهادته على نفسه ففهم ما او  
 هو فقط في محله اقل والسوق بما سبق وركبتهم فانهم معهم  
 الى الضم حيث اى اتم وفيه فاعل اذ ان قلته مستدا وان حيز  
 مقدم والجملة خبران خبر من فانه هو يتوقف مع ضلته مستدا  
 وايضا نفي الشهادتين في قول الفاضل في خبره وهو لما نفي في الخبر  
 عن ترك الشهادة فانه ما التفتي بالتميز في اعادته مرة اخرى



بان من يفعل ذلك ياتم قلبه وامسناد الاثم للقلوب لان الكتمان  
 فعله لان العزم على الكتمان انما يقع بالقلب لان اضافة  
 الاثم للقلوب ابلغ في الذم كما ان اضافة الايمان  
 للقلوب ابلغ في المدح كذا في قوله واسمى بالقلوب والاولى  
 واطهار الحق عليه ويحار الكمال على تعلمه فيه رغبة وتوسل  
 فقلت على حجب اداء الدين بغير تقصير على ما مر على الذر او غير  
 وترك اخذ التوبة منه وتعلل التوفيق ذكره بخصوصه وشرط  
 الامانة في ذلك بآداب المبالغة والاولوية والافواه على كل من  
 عليه حق الغير عند تطلبت القدر اجمعوا وعلوم منها انه  
 يقيد بها لذلك لانه كان محل الحجب والاكراه اذ يقع  
 بخصوصه تأمل لو مبالغة ويمكن استفادة ان محاربات  
 المحسنات لا يمكن كونها مستقصية فانهم ويمكن كون  
 اشان للوجود اداء كل امانه التي صحتها لا يحصل منه دين  
 ولا دين ولا بالمراتب والمرتبة فيسمل الدين في بدايته  
 والمرتبة وغيرها والدين مطلقا ويجعل ان يكون المراد ان  
 الدين سيد الراتب اعتمادا في المرتبة عليه وعلى امانته او يكون  
 صلا وجوز التوفيق وهو محرم كتمان الشها الثاني  
 في الكتمان وتعلل فيه اشان الاول في جوابه حمل بعد انا به  
 زعم الثانية سلمهم انهم بذلك زعم وانت تعلم عدم دلالة انها على الفهم  
 المشروع عند الفهم شيئا الاخر فليس لهم الاجماع والاختيار زعم

الاول  
 سور يونس  
 الثانية  
 سور يونس  
 والثالث

والاول

في الاول اشارة بالاسم ودعيه الجعل وضمانه قبل الشروع في العمل  
 في سعة قلبنا في الاستعداد ومن فقه دليل على حواء الحوام  
 وضمانه الجعل قبل عام الغد وفيه تأمل الثالث الفصل ونقل  
 فيه ايات سنة لا اوردنا في كثير من حجابهم الى اسرارهم  
 وتوالاتهم الا ان اشيت كما لا دعوى الا في امر صدقة فان في حواه  
 خيرا او موقوف يعني به ابواب البر لا عتاف العقول بها وان  
 اهل الخير يعرفونها واصلاح من الناس اهل الكف بينهم بالمودة  
 ودفع النزاع بل اصدار النفع للناكس طلقا اصلاحهم  
 في الحيلة وظاهره اصلاح ذات الدين وكتمان العيوب وتعلل  
 قوله فاذكر في نون وقال علي بن ابي راسم في نفسه حكمتي  
 التي عن ابن ابي عمير عن حماد عن ابي عبد الله ع قال ان الله عز وجل  
 التحمل قال فقلت وبما التحمل جعلت فقال قال ان يكون  
 وجهك بعرض من وجه اخيك فيحمله وهو قوله لا خير في  
 كثير من حجابهم الا ان قاله عتيق ابي راسم في الامم المؤمنين قال  
 ان الله فرض عليكم زكوات جبايتكم كما فرض عليكم زكوات ما بليت  
 ايديكم فانتم وانتم الله واصلحو ذات بينكم وقد رخص  
 في ان يحمل لئلا يله قوله تع ان يريد اصلاحا لو فقه الله منها  
 ان من يريد الحكم ان اصلاحا في هذا حال الزوج والزوج  
 يوفق الله منها للصلاح والسادد ورفع التقاق والتفاق  
 او يوفق الله من التحمل لنفسه كلامها ولا يقع منها خلاف جمعا  
 على اصلاحها فيصدق ذلك من الزوجين الا ان يريد الزوج هو الزوج

والاول



اصلاها يوفق الله بينهما او ينزلهما اليه فاعلم ان صلحا  
 وسداد ولعل يوفق الله بينهما اختيارا فقد اعلم انه ينبغي  
 الصلح بل ان يريد شي بطلاقا ينبغي ان لا يريد الاخر او انه  
 اذا كان كذلك وتوافق ظاهرهما باطنهما يحصل بطلان هذا  
 قيل وفيه تنبيه على ان من اصله نية فيما يتجرأ اصله الله  
 يستغاه ان الله كان عليها جنيل بطوار لا الامور وواظها بفعل  
 اتفاق كيف يرفع التفاف ويوقع الوفاق على وجه الحكمة والمصلحة  
 بدفع غلبتها اليه فانه لا يمكن اخفاء حق عليه فلا ينبغي اظهار  
 الصلح بل لكل احد بموافقة علامته سره الرابع وان امره جاز  
 من اجلها يتقوا واعراضا فلا جناح عليها ان فلا يخرج ولا اثم  
 تغل كل واحد الزوج والزوجه ان يصليها صلحا بان يترك  
 المراه له يوما او تضع عنه بعض ما يحب ما في نفقة او تسوة او غير  
 ذلك مستقطعة له بذلك فتدبر للقلم في خيالها هكذا في واقعها  
 لانه يلزم الاحتياط لا يمان بالحق عليه ترك ما يحرم عليه الجواز  
 صاحب الحق بان يعطي شيئا حتى يستوفى الحق وعلوم الله  
 وعدم الخرج عند تحمل التامل ولا شك في عدم الاعراض والنفقة  
 اذا كان غايها عليه فيمكن ان يجعل على ترك بعض الامور المتعارفة  
 المتداول بين الزوج والزوجه في الرظف وحسن المعاشرة والبر  
 الواجب بان يتركه وعمل بعض النزاع المتراضا عنها وتوجهها  
 غيرهما ما يجد فيها من التفرات فلا جناح ان يستعطف المراه  
 فيبدل له ما يريد حتى يتوجه اليها بالمعاشرة وحسن المعاشرة والمحبه الكو  
 الزايد

صلحا

الزايد على الواجب ترك المحرم او ان المراد بان يصليها صلحا  
 لا يتلزم فيها اثم قال والصلح غير معناه ترك الحق من  
 طلب الزوجه او في النفقة والاعراض وسوء العاد وهو غير  
 في المحضوه في كل شي والصلح غير المحقق كان المحضوه شر  
 في الشرور فليس فعل التفضيل بمعناه بل استعماله بمعنى  
 اصل الفعل وهو كونه هذا اذا كان بطن نفسه  
 فان لم يكن كذلك فلا يجوز الا ما يسوغ في القيام بالكيوم  
 والنفقة والقسم والاطلاق فدل على الرغبة في العاد  
 بحيث لا يوقع منها النفقة والاعراض على تقدير الوقوع  
 رفعها وطلب اداء النكاح دون الطلاق والمقارفة انه  
 ينبغي تركه وانه يجوز ترك النفقة مع طمس النفس  
 الحق للزوجه مثلا وليس يحق فيه قياسا فاطها صل  
 النفقة والقسم ليقط ويقيم من ظاهر التفاسير ليقط  
 باسقاط قبل وقتة ايضا فدل على جواز اسقاط ما لم يجب  
 فاذا سقطت ليلتها او وسمتها الغيرة بقبلتها ليقط  
 كما نقل فاعلم سودة بنت زفره بالنسبة للمعات قتابل  
 الخ من المومن اخوة واصلحوا به فترك السار فان قال  
 واصلحوا بها بالعد لمضمونها الرغبة في الموت والصلح  
 واعلم ان في ذلك كله على الصلح الشرع المذكور في الفقهاء في  
 كتاب الصلح تأملا واصنى الرابع الوكالة واستدل على

في الشرع

كونها

مولاها



مستوعبتها بثلث آيات الاولى ان يعفون او يعفو الذين  
 بيده عقد النكاح فانه مثل الموضع والكثرة وسبيل في  
 الطلاق الثانية فابعدوا احدكم بوزن مثله لآل المديونة  
 ايها الاله الثالثة فلما جاوزا قال الفداء استأذنانا  
 ظاهر الثانية لا يخرج عن دلالة ما وفي الاولى والاحد لادلاله  
 على ما يقتضيه فانهم كتاب قيل فيه حله والعقد  
 وفيه مقدمه واجبات اما المقدمه ففقه انه واحد مسلمه  
 على احكام كلمه يا ايها الذين امنوا او قولوا بالعقد الوفاء  
 والايضا القيام بمقتضى العقد والعهد والعقد العهد  
 وهو المسمى بالثبوت في كل عقد عهد دون العقد لعدم  
 الموثق كزوج الشراء والاثني في العقد العهد وهو عقود الله الى  
 عقد ما على عباد والرفها ايها من مواجب التكليف احرم  
 ويحتمل كون المراد العقود الشرعية الفقهاء ولعل المراد  
 اعظم التكليفات العقود التي تترتب اليها عتق الامان  
 فالايضا بالكل واحد الاله ويلزم وجودها لثبوتها لان اصل  
 في العقود المزموم احلت لكم به الامان محتمل ان يكون اشاره  
 لبعض فضيل العقود قائم في قول فالايضا بمثل الواجب  
 اعتقاد حله اكلها ووجوبه مع احكام ويحتمل ان يكون المراد  
 اياها اكلها او مطلق الانتفاع بها قيل اليهم كل في العتق  
 وقيل كل ذات اربع واصنافها كالا انعام لكن بيان ان اليهم  
 والا انعام

في الانعام ومن الارواح الثمانية والحق بها الطيبا وبقر  
 الوحش وحمام وقيد في المراد باليهيمه هذا اخصصه عن راض  
 فان الظاهر يمتثل بها جميع ذات الاربع او كل حي لا ينزله ولا يعبد  
 اراؤة ذلك في الانعام ايضا ويكون ذكرها للمالكه كاليهم  
 في مجمع البيان فتدل على اباة كل ذلك مثل الحمار والفر والسبع  
 وغيرها وتخرج ما علم تحريمه بدليل من غيركم المسمى ويؤيد  
 العموم قول الامام علي عليه السلام ان الذي يملكه المير تحريمه او تحريم  
 ما يملكه عليكم لقوله جئت عليكم المنة الاله غير محلي العتق فصار  
 حكمه في ملكه وقيل في صميمه او فوا وفي مقتضى اياها وحل النعمه بامل  
 وقيل استئنا وكانه عن يمين الانعام وتقف لفظ العقد مكان فيه  
 استئنا محلي اليهم به وانتم تحريمه عن صميم محلي الحرام جميع  
 حرام اي المحرم ان الله يحكم ما يريد ويحليل ويحرم ما يشاء لا يفتقر  
 السؤال في العلم والاعمال الوفاء واما اباة اباة واستئنا  
 فاحرم لعدم المنفعة كما حصل عندك ففقه استأنا لطلان  
 القياس في استخراج العلم فانه تدراجا لما على الاثبات  
 بجميع العقود فلقد ذكرنا في ايضا اوطاها اعل ذلك هو انواع الاول  
 الثاني وفيها ايات قول يا ايها الذين امنوا وقوله اني اريد  
 ان اتحكم احدى بيني وبينك على ان يبرئني ثمان حججه لاله  
 على شروعيه الاحكام في الجملة في شروعيه وقيل انها حججه ثابتة  
 على لونه حججه عندنا وليس بتأنيث وتحقيقه في الاصول والامكان اصل

حرام  
 حرام  
 حرام



عدم النسخ في دلالتهما عليها عندنا وكون ذلك العقد مما يتوقف عليه  
 حفظ النسخ ان تم فليس يدل على دلالة الدلالة عليها بل هو دليل عليها  
 وفي الاختصاص دلالة على جواز جعل المهر على الزوج بل هو دليل على جبر  
 عدم بغير الزوجية وانقاده بقوله اريد ان انكح الالة  
 وفيه دليل في شرعية دلاله الثانية اذ هي العاني الشكر وفيه  
 ثلث ايات الاولى فكلوا مما نعمة خدا لا طيبا فانها تارة على امر  
 القامت في العيوب الثانية فهم شركاء في التلذذ وكذا في المودة  
 لا تقتضيه المحرمات انما الدلالة انما الصدقات للمفقرو والمساكين  
 على القول بالبيد في دلاله الاولى من انقضاء الاختصاص لادلاله على ما  
 لا قابل بها في تركه عندنا لانقضاء الوازم الشكره مثل اختيار المالك  
 في بغير الخرج وجواز بغيره بغير اذن الفقراء وعدم حصول النماء  
 لهم وغير ذلك ولا يدل على القول بوجوب المهر على الزوجية وهو  
 وليد ذلك منسبا عليها ايضه بل لا يغني عن القول بانها تدل عليها على  
 القول بوجوب البسط نفع الثانية ظاهر في ذلك ولا يحتاج الى  
 دلالة على ذلك احكامها فانما دلالة المفسارية وفيها انما  
 ايات الاولى في انشروا في الاخرة واستغفروا فضل الله التام  
 وانما نعيم الالة الثانية واخرون يرضون في المارض يستغفرون الالة  
 لادلاله فيها الالة الموعود بعبد وانه البطل المحارب اذ منتهى الفضا  
 في اصطلاحهم دفع احد القديس لكي يحضر في الجنة ويكون اخف من  
 الرجح الرابع الاضباع وفيه رتبة ايضه ثلث ايات الاولى وقال

سوى الركن

الخصيار

الحجج  
المزول

لعمامة

لعمامة اجعلوا اجزاء عظم من حالهم الالة الثانية وحيثما يبقاه  
 من حياة الثالثة ولما افترقا ساعدهم كونه عليهم عدم دلالة  
 على المطالب واضع فانه دفع ما لا احد يجهل به نجاسا ومعاون  
 المراد في الايات ما لا يخفى بغيره انما استمر وابه طوعا وما كان  
 منها لا يحتاج الى الايات والاطمئنان ان ايات التجار والوكالة اذ  
 الحاشية الاضباع وفيه ايضه ثلث ايات الاولى ان الله يريد ان  
 تودوا الامانات للالامان الثانية فان ارض بعضكم بعضا  
 فليؤدوا النذر التي امانته الثالثة وفي اهل الكتاب فان امانته  
 الالة بمضمون قوله ان تودوا الامانات وفي اهل الكتاب ما يدل  
 على العمل ايضه فان وجوب الامانات لكل بالامر بالمعروف والنهي  
 والظاهر في ذلك الطلب بخلاف ويمكن نفعه لاداء جميع الواجبات  
 كما نقلت وفيه تفسير فليؤدوا الذي اتمت فانه في الرتبة الاولى  
 التي العارية وذكر كونه رتبة امان الاولى تعا ونوا على البر  
 والتقوى اي فليعاون بعضكم بعضا على الحسن او اجتناب  
 المعصية وامتنعوا الاول والثانية وكما يقول المفسرون الاول  
 دلاله على العموم وفي الثانية تأكيد عظمه ونفع الامانة على الطائفة بحيث  
 لا يمكن حملها على ظاهرها فانما نفعها انما كلفوا الربا وهاجرت التوريق  
 المراد بالمعروف ما يستفاد به الربا والبر ما به وفيه ايات  
 الاولى واعدا والامانة استبطنه فوقع فكل من الرمي الثانية قالوا  
 يا امانا انا وبنينا شقيقا فليؤدوا النذر التي امانته الثالثة  
 فاذ جفتم عليه فليؤدوا النذر التي امانته الثالثة فليؤدوا النذر التي امانته

سوى الركن

النسب  
العمل

سوى الركن

الامر  
السوق



تأمل ظاهرهما الاخيرين التامين ان يقع يمكن ان يكون يتبدل عليه  
 بايات لا قد يحصل بالتدريج فينبغي ان يكون غير متبدل على راقع  
 كقولكم نعم ما جعل عليكم في الدين من حرج وقوله ولو شاء الله  
 لاغنىكم وقوله يريد الله ليهلك بقايا الذين كفروا ولا يريد بكم العسر ولا  
 العناء ولما كانت دلائله عليها علم ما يقع فيها من المعنى المطلق  
 ولم يرد ما يدرك فيه من علمها بل عمومها وتعاونها على القول  
 في استيقظ الحجة يدل عليه لكن على القول بالماضي كقولكم  
 نعم فانقطع الزعمون وقوله لم يبق فيكم من العلم الا ما  
 بعين احد افاضه كروا انها في محاورها ما يكون في  
 تدبر الامر بالبعاد وكيفية العاشر الغرض من قوله  
 نعم ولا تأكلوا أموالكم بينكم بالباطل وقوله وان كنتم اعداء  
 والربيبان لياكلوا أموالكم بالباطل ويدل على صحة  
 وعلى حوازي القاصه قوله نعم انما اعطى عليكم فاعطى عليكم  
 نعم انما اعطى عليكم وقوله وحزاء كسبه فكلها وقوله نعم  
 ونزل ينص بعد ظلمه قائلين ما علمهم من عمل المظلمين فاعطى  
 الغضب وقابل عليه غير ظاهر فيما مل الحاد من عسر الا ان  
 اما الاولي فاعرفوا انهم في محال الحجاب السور الباسية  
 واخرون اعترفوا انهم في محال القدر على ذلك امر  
 الرابع قالوا انما هو قوله كقولنا انما هو قوله  
 انما هو قوله انما هو قوله كقولنا انما هو قوله  
 المطلق غير ظاهر نعم الاخير ظاهر فيه وكان  
 ينبغي

واحد

ينبغي فعل هذه العقود هذه الادوار ولكن بقاها اشاعا  
 والظاهر عدم فهم الدلالة على ما فهمت الثانية والوصية فيها  
 قلت ايات الاولى كتب عليكم اذا حضر احدكم الموت فكلوا مما  
 خيرا الوصية للوالدين والاقربين بالمعروف وحوا على الميت  
 المصروف وجود الشيء بحيث يمكن ان يدرك ما هو المال لغته  
 واختلف في تقديره هنا فنقل في مجمع البيان عن بعض ائمة  
 فليلا او كثيرا ثم نقل عن امر القنن نعم انه دخل على مولاه  
 وله سبع مائة درهم او ستمائة فقال الا اوصي فقل لا انا قال  
 الله سبحانه ان كل حشر وليس لك شيء وهذا هو المراد  
 به عندنا لان قوله حجه وانتم تعلم انه اذا قيل المراد بالام  
 وجوب الوصية كما قيل انها كانت واجبة ونحو او المراد  
 الاحتجاب الخاص لا اخذ به سيد ان ثبت واما اذا  
 لم يكن كذلك فاعلم به بشكل فان الوصية ليست بعهدة  
 والامر ولهذا ما نجد نصه بها في الفقه نعم محققا عن  
 استحبابها بطلانها بالثبوت او التحمل او العسر وقالوا  
 الرابع اولى في البيت والخمس اولى منه ويدل عليه ايات  
 ليسوا محملها والتفضل لغيره وعدم وجود الوارث المحض  
 وعدم غير الوارث بالتبني بالقبض في معنى لا يخرج عن الوصية  
 العقل والدليل التبعي والمعروف هو العدم الذي لا يكون  
 ان يترك ولا يترك فيه ولا يكون والمعنى على الظن فرض علم  
 يا ايها الذين آمنوا اؤكل مما فضل للخطايا ان اظهر عندكم اسما

بني الوصية



الموت وامارته بالمريض والهوام والوباء وغير ذلك مما ينظر الموت عنده  
 ان كان لكم مال ان توصوا للموت والدين والآقارب تبتى منه حق ذلك  
 حقا بوجه الا تخشون عن الترخع كما الوصية لم قبل اخراج جميع  
 الواجبات وحرمان الصغار فاذا اظن حصة الوصية مرقوع  
 بكتب والتذكر لانه يتاويل ان توصوا والا يصدا او ايصدا  
 ولما ذكر الضم في قوله من يبدله ويبدلونه او يكون التبايت  
 غير حقيق واما ما قاله من ان سميت تكثر الفعل يعني كتب  
 وقوع الفصل بين الوصية فقد علمت انه مما لا يجتمع اليه  
 على انه يوصي انه لو لم يكن الفصل لم يصح مع انه يصح لما قيل  
 معناه فرض عليكم الوصية في حال الوصية ان تقولوا اذا حضرنا  
 الموت فافعلوا كذا وكذا او يوصي وصفا يقول مطلق للموت  
 في ضمنون الجملة للمالك يد يعني ثبت ذلك وجوب وهو على احوال  
 وثابت على الذين ينفون وعذاب الله ويمنفون نعاية فحاشا  
 حصوا بعد ذلك التوفيق عليكم لشرفكم وكثرة انتفاعهم وصلاحتهم  
 اسمعوا بالعروف وانما يتعلق بالوصية او بمقتضى حال غنايكم اعلم  
 انه قال في ان الوصية كانت في بدو الاسلام واجبة ففتحت  
 بآية الملة ويقولون ان الله اعلم كل ذي حق منه الا الوصية لو كانت  
 وتلقاه الام بالقبول حتى الحق المبين وان كان الاحاد وفيه  
 اذ لا منافاه بين الارث والوصية كما انه لا منافاه بين ميراث الدين  
 فتخرج اول الدين ثم الوصية ثم يعطى الارث والله تدكون والآقارب  
 غير وارث فكيف يمكن ان الوصية قد بينة الوصية وحق الجواز الا  
 او التبرع على ما قيل فلا تخزم الوصية لم كما يقولون وايضا كون الجز

صحي

صحي او متواتر اغترظ وبقية كلامه ايض وتلقى جميع الامم غرض  
 بل ان لم يعدم بل الاكثر ايض مع انه ليس بمصلحة بها الوارث  
 القطع فيمكن حمله على تقدير تواتر الوصية الغير الجارية  
 كما اذا زاد على الثلث كما قيل فحملها على الاحتمال غير بعيد  
 فكذلك الحكم باقيا او التخصيص بالاباء والآقارب تأكد الحكم فقلت  
 يعني يثبت بدليل الاجماع على عدم الوجوب اصل عدم التبع والآقارب  
 فيمنع منها الاحتمال المؤكد المذكورين ويقيم الآية التي تعدى بها من  
 بدله بعد ما سمعنا فانما ائمة على الذين يبدلونه ان الله يجمع عليه يحرم تبديل  
 تلك الوصية كما هو الظاهر لا يحرم جميع الوصايا ويحمل التعميم للفعل الظاهر  
 وعدم القابل بالفصل ولكن الاول قد يمنع واذا كان الاجماع ثابتا  
 فلا يحتاج للضم هذه الآية بل يستدل به او لا فاستدل بالاحتمال  
 سيما المحقق الثاني على تحريم تبديل الوصايا مطلقا والحد والموقف  
 وغير ذلك محل الباطل بعد ذلك حكمها وعدم نسخها الفهم العناء  
 للتفصيل من سيد اوصولهم فمنع من معنى الشرط وبعد ظرف التبديل  
 مضافه للمصدر والمصدر هو تحريم الوصولة ويكون عبارة عن  
 الوصية المسعومة وهو تغيير الحق عن موضعها والتقاء حرامها  
 كما في نفع العمل كما في حتمها ومنها وعلى الذين متعلق بمقتضى  
 خبرائهم وهو مبطل او الضمان كما للوصية لا ختم ائمة فانه راجع  
 للام لان الجملة خبره ولا بد فيه وعابده وتبرع عنه او راجع للبدل  
 اي تبديل هذا الراعي بغيره او انه راجع للبدل اي تبديل البصر



الوصية اي الايصاء الغير يكون على المدين <sup>عائده</sup> الا انه ذكر في الوصي  
 ان العايد قد يكون وجع المظهر فتصنع للمضمر وهذا الدين يقتضا  
 فكلما قال فانه انما عليه اي الغير مني وعلما اني الدين للبر  
 ووصف التقييد والتبديل او تجمع لان المبدل كثيرا وقد يكون  
 وارثا ووصيا او تاهدا وغيرهم ان الله كسبه عليه وعند  
 وعييد للعامل بالوصية بل سائر العبادات او سائر  
 وانه يعلم السر واخفى وبان تحققاته فيجازي بما عمل  
 وعلما في قوله بعد سمعته عليه عدم حوز التكليف والام في العلم  
 كما يدل عليه العقل ايضا ثم اعلم انه قال في هذه الآية دلاله على  
 ان الوصي والوارث اذا فوط في الوصية وغيرهما لا يتم الوصي  
 بذلك ولا يقتصر في اجزائها وانه يجوز اعادة العمل فيها  
 دلاله على بطلان قوله فيقول ان الوارث اذا لم يقتض دين الميراث  
 يواخذ به في قبره وفي الحرم لما قلناه فانه يدل على ان العبد لا يواخذ  
 بحرم غيره اذ لا يتم عليه مبتدئ غيرم وكذلك لو قضى عنه الوارث  
 فغير ان يوصي لم ير له ذلك عقابا لان مقتضى الله عليه ببقا  
 عقابه وانت تعلم ان الدلالة غير واضحة فان يقتضي ما الله تعالى  
 المبتدئ على المبدل وذلك لا يدل على ان يتم الوصي به في الاموال  
 للزكوة او الدين او الحج او الصلوة والصوم وغير ذلك في الوصايا الواجبة  
 بالاصل وغيره من النذور والعهود وغير ذلك قبل الحمل والعين  
 والعبادات الاجبارية وهي ما وما لا يراد في الفعل او هي وغير ذلك

بالبر

مما بعد لا يحصى على المبدل اعل الوصي وانما يبقا لو قصر شخص  
 في اخراج الاموال من الحقوق الواجبة كالزكوة والحج واكمل اموال  
 الناس عسبا او ظمنا بقطع الطريق والسرقة وغير ذلك ثم اوصي  
 بجنبه فذلك الحقوق بالكلية ولا يبقى على شيء وكذا لو قصر  
 اعطاء النفق لمن وجب له القضاء وقتل الزوجه وفي كل الزا  
 وفي قصر واخذ الزكوة وانما يقتضي سحاف وغير ذلك ثم اوصي  
 لا يكون عليه اتم ذلك كله فانه بعد حجبها وانما قد يكون  
 انا افعل هذه المذكورات كلها ثم اخلف بالوصي  
 من لا يخرج يكون الا انه على الاصل في ذلك لا يفعل الا في الاصل  
 الحق لا اهل له ويطلب حقوق الناس من الاموال والعبادات  
 الموصية بها ايضا فانه على ذلك التقدير ايضا انما لا ينافي  
 واجبة على الوارث وهو الميراث والميراث لا يحازر احد العقل  
 غيره الا ان يرد عن العقاب على المبتدئ لا غير وهو  
 في يمينه ولكنه تعبد في كلامه وكذا يرد بقوله فيها ايضا  
 دلاله على انه لا يقتضي عقابا لتقصير تعذر الدين  
 لا اصل الدين في العمل بل طاهر كلامه في العمل والاحتياط  
 للاموال وما بعد ثم انما انما نواف بالخاص والاحتياط  
 وانما يرد بالاصح ما لا يرد في قوله من غير ذلك  
 الحيلولة بينهم وبين انما لهم من تقديرات التنازل وكما للوارث

للوارث



لان نيتي نعم قد يكون المبدأ ايضا معا فسا وواخذ اهل مقدار  
 نقصه سواء كان شائعا او وارثا او وصيا او مانعا او اخرج  
 الوصية ليعمل اي وجب كان ولو كان باعنة بالنظام او غير ذلك  
 لمن الاوصي له او عدم بيان الحكم الذي عليه كان في تقديره عاجلا او  
 فرأى الحق وكان موقوف عليه فان طانه فواخذ في ذمه وفي الاخر  
 عند الله التقير في عذاب الاخر في ثم الطانه لو ادعى عنه الوارث بل لا يجزي  
 ايضا ما عليه المحقوق ان يطالب او بها عنه او اخرج وصيا ما الهو  
 الا اخرج عنه بمراد في تلك الحقوق والوصيا باو غير ذلك لا يفتقر  
 عليه من الاصول المبركة وانه اذا بقي لا يملك عنده شيء فلو  
 ولم يؤخذ في لوقته الاداء والوصية الواجبة بواجب والافلا  
 والحق ما ذكره قد مر غرضي الا قول احد لا يخفى في تقديره  
 صحت وهو ما دل عليه العقل والنقل مثلا ولا تزوروا زواجره وادرك  
 وهو واضح واما دلاله هذه الابه علمه ايضا فغرضي فان لانه  
 ان لم يكن المقتضى لهذه الوصية الخاصة الاعلى قبلها فلا بد على  
 الكلمة الا ان مقتضى اخرى واما دلاله هذه الابه على ان الذم  
 ذمه المدعوى بالوصية كذا اعتقاد كل جدر وغيره فغرضي واضح كما  
 من اذ قد جمع ضمير في الوصية الخاصة وهي الوصية المنبذة  
 فانه ينشأ من ان على الوصي ان يذم فلا يجرم ان لا يكون  
 منها انما الاعلى قبلها وهو طر مع ما مر في الاستعدادات  
 وغير ما في الامور الواجبة ثم انه ينبغي ايضا التحيف والتفصيل بان

الحق

الموصي

الموصي لم يكن مقصرا او لا وكذا المبدأ لو طانه لو لم يقصر المبدأ  
 لم يكن عليه ان وصيانا كما يعلم التقييد في الآية وفي كلام ايضا  
 ومعلوم عدم الاتم على الموصي ايضا على تقدير عدم التقصير والتفريط  
 ولكن يحمل الضمان بحيث يعطى العوض كما انه يقع في الدنيا  
 كبر الضمان مع عدم الاتم وبهذا في الموصي ايضا فيصير بعد  
 التقصير ولكن تضمنه ما بعيد فانه بعد التقصير في الاجرم  
 مع عدم التكليف ولا يفتقر امور الاخره بالدين التقصير خصوصا  
 فغرضي في ان لا يضيع حوصا حيث الحق ايضا ما يعطيه الله العوض  
 الله يعلم وفي خاف من موصى حيث او انما في اصيله منهم فلا  
 انهم عليه ان الله عفو رحيم اجنب الحق وهو المبدأ الحق قاله  
 ان او قال ايضا ان في معلق عقيد حالف حيث ان اجنب حالف  
 كونه كانيا عن موصى وكان له نصيبه للتقديم وكما ايضا  
 يعلقه بخاف والمعنى على الطان وعلم لا يخاف حيث يقع على  
 قبله التفاسير فموصى ان يفعل جودا وغيره في الوصية خطاء  
 او انما يعني بفقد ذلك عداق صلح بين الموصي له وبهم الولدان والاقران  
 في الوصية المذكورة ويحمل ان يكون المراد في موقع ونظر حيث  
 الموصي ان يكون الوصية فاصلي لكتفه فان الاو اعلم الشرع  
 ونقله عن ابي جعفر فاني عيدا الله في الاو اعلم ولا يفتقر ولا يفتقر  
 على المبدأ في الباطل الحق فان الله عفو رحيم فليفتقر لا يفتقر

الموصي



لم فكانه كما كان ميلا والتبدل كان حراما وانما رفع هذا  
 الوهم وذكر ان الائم على التبدل الباطل لا الحق فذكر عدم  
 والمفهوم والرحم لذلك المقابل الذي لا يملكه والاصلح الاخر  
 وتوارى عن ذلك بل نوبه بفعل كان عليه انما قال في جمع البيان وروي  
 عن رسول الله انه قال في حضور الموت في وضع وصية على كتاب الله  
 كان كفارة لما صنع فذكر نوبه في حيوته ولعل المراد حقوق الله واما  
 سقوط حقوق الناس بالخطية فمجرد ذلك فحل السائل ولعل هذا  
 الاخر واما له مويد لما تقدم فرسقوط العقاب عن الموتى في الرد الوهم  
 فاما في الثانية ايها الذين امنوا شهادة تتكلم اي الاكثار الذي  
 شرع بينكم وامرهم به في شهادة اذا حضر احدكم الموت اي وقت  
 حضور الموت واسرأفة عليه فدل ان تعوقا وتفاقم الوجود  
 على السكوت والوصية خير الوصية يمكن كونه بدلا فاذا حضر قبل اظرف  
 حضره شي والاول والاول يمكن كونه ظرفا لآخر للاشهاد اشهادا لشي  
 او في كل ما شهد به على حذفي المضاف على التقدير اي شهادة  
 انسان فحذف في المضاف واقم المضاف اليه مقامه واعترض به  
 ذوا عدل فكم اي صاهر على انه حال كونها تعضك اي الموتى  
 فهو صفة اشان ويحتمل ان يكون بينك صفة ذوا عدل وتكلم في  
 في اعتبار البعد والعدالة في الشهادة في اليهودي والمسيحي والارطقي  
 اذ لم يصدق في اشهاد ذوا عدل البعد بوسط في كمال الشهادة  
 وجابت او اخوان وغيرهم وتعلم المراد او اخوان كمال ذوا عدل

غزل

عدل فغركم فهو عطف على اشان مع التزام حذف للعلمية ولا يرفع  
 كون العدل المعنى في مذنب الاخر ولعدم طرح الصريح بذلك لاوله  
 ويحتمل جعل عطف على اشان وسوانش المعنى ولكن نصيب الاخران  
 كالزائد ويحتمل كونه للتصريح والمبالغة في عدم ترك العدد وان ترك  
 العدد له الحقيقة ويحتمل الاكتفاء بغير العدل في العزبان لا يصدق  
 اخوان بذلك وهو صحت وان كان للضرورة لا الله العدل  
 لا يكتفي بغيره فغركم بالظرف الاول وحمل الاخران باهل الذمة كاقبل  
 في البيت قول للمباحث على قدم كمال شهادة الحري عدل الله بطلاق  
 الكافر الا في هذه المسئلة عند اهلنا واما غيرهم فتمنوا ان المراد  
 وغيرهم هو المبعوث الاجنبي ومنكم الافاروق وهو بعد السبيل وغير  
 او انه ينسوخ لوعودهم الاجماع على عدم كمال شهادة الكفار نظما على كمال  
 حاله في والاصار والاشهاد يعقلى العدم والاحياء ممنوع لقول علماء  
 الامامية وروايتهم ولكن شرط بعدم المكان المساء العدل كاشع  
 ان انتم صرتم في الارض اي ساكنيها فاصابتكم كصيبة الموت اي بآيكم  
 الاجل فليس شرط لمطلق هذه الشهادة بل اشارة الى شرط الاستعمال  
 وشهادة العدل من المسلمين الى شهادة غيرهما بقدمها والمكان السمع حضور الموت  
 غالبا سببا لذلك الكفى في ذلك يعلم في قول الاصحاح كان له بعد للاعلى  
 ذلك والقاء للعطف والجزاء فحذف في حذفي قوله واخران وغيرهم  
 او هو جزاء مقدم واعترض الشرطية بالموصوف في الصفة اي كجسودها فانه  
 صفة لاخران اي يقفونها ويصرون فيها للاشاع لئلا يفتنوا في سماع  
 شهادة الغيب شرط بالشهادة فانه كما يفهم في صريح في عدم عزمهم



المقر وغيره كالمعبد ومن عدم نسخ الآية فأنما إذا المحض  
 هو الفسوق فيجوز به ما دام وحده فهو مستأنس لا يفتنه استنساخ  
 العشر بعد الصلوة قبل صلوة العصر لأنه وقت اجتماع  
 الناس فيه فتلحق الصلوة وهو الظاهر والآية في بيان  
 بآية الأخرى أن آية من آيات الوصية  
 في صدقهم أو الحكماء فهو اعتراض بناء على ما عدهم من العلم  
 والمقام عليه أن لا يترك في شيء من آيات القرآن التسلل  
 بالقرآن أو بالقرآن من الدنيا وهو المراد بالآية القليلة فإن  
 كلما في الدنيا قليل بالعلم للآخر وعقد بها صلب لا يخلو  
 بالعلم كاذب في طاعة الدنيا للأشياء لأن العلم لا يخلو  
 والآن فأنزل ولو كان ذا قرينة يعني هيان ويقولان لا يخلو بالله  
 كاذبا ولو كان المحلوف له قريبنا قال في جوابه يفهم مخدوف  
 أن لا يشترى وقته أنه وصل في الجحيم لا يقدّر آخره ولعلم بناء  
 على عاونه أنه ما يجمع الجحيم مخدوف لا يقدّر أو ما يقدّر  
 سواء كان المحلوف له بعيدا أو قريبا فأنزل ولا تفتنه  
 الله أي لا تفتنه الشيطان الذي أمره بأوامره وحكمه عطف على  
 المحلوف عليه أن لا يشترى وحكمه الاستيفاء والاول أظهر إذا  
 لا لا يفتنه أن كتمان الشيطان أو استنساخها كتمان يقولون هذا  
 انصر في شيء من غير أي ملوك حصل العلم على أنها كتمان أي  
 استعفاء عما لا يحب في الشيطان فيقولان ولا تسبح بها فخران  
 يقولان

يقولون فقلها ما الذين استخفوا عليهم الأوليان أن يقوم  
 اثنتان في العرش الذي صلى عليهم فقلها يقوم مقامه فقلها  
 الأوليان أي الجمعان بالثناء للقرآن والمعرفة  
 هو خبر مبتدأ مخدوف أي ما الأوليان أو يدركهم يقولان  
 في بيان الأوليان بالثناء لثناء الحق يقولون في الشهادتين  
 أي شهادة الأخران والغير وأنا عندنا وكما في الحق في الشهادتين  
 أنا إذا الظالمين أن عندنا فحق الظالمين بوضع الباطل  
 موضع الحق أو الظالمين لأنفسنا قال في معنى الآية  
 أن المحض أن أراد الوصية ينبغي أن يشهد عدلين ذوي نسب  
 أو دينه على وصيته أو يوصي إليها أحيا طافان كجدهما بان  
 كان سفره فخران وغيرهم ثم إن وقع نزاع وإبرأ القسما  
 على صدق ما يقولان بالتعقل في الوقت فإن اطلع على أنها  
 كذبا بامان فهو نطق حلف آخران فوالله الميثاق والحكم  
 أن كان للثلاثين شاهدين فأنه لا يحلف الميثاق إلا بعد  
 بميثاق الواسع يثبت أن كان أو وصية رواه الشيخ  
 أما الظاهر في الوصية فأن تصديق الوصي بالعلم لا يفتنه  
 لتغير الدعوى وفيه من الظاهر والآية الاستيفاء على الحق  
 للفقهاء أن أراد الوصية بعد ذلك أحيا طافا وهو الأحكام  
 في الوصية يصنع ويصدق ذلك غير جاز فأنما الذي ذكره  
 في الخبر ما رواه الشيخ في الصحيحين

في الخبر ما رواه  
 الشيخ في الصحيحين



فقد ذكر اولاً انها من جنس على تقدير كون المراد باخوان الكفار  
 وبنسب ذكرانه من جنس على تقدير كونها من اهل بيت مطلقا لعدم  
 الخلف ان اهل البيت ايضا طائفة الامة انما هي اهل البيت  
 وقسمها به لان نوصي الله اهل البيت واهل البيت  
 وصوت كونه كافر ليس كصوت كونه كافرا  
 كلفوا الوفاء اذ هو حلف لا حلف للعدو  
 ايضه غرض اذا وصي الله اهل البيت لانهم لم يحنوا لولا حلفهم في شئ  
 وبوضابط اليمين لا باخر من بدليل ولا يعارض به الوفاء فان  
 جوزه ذلك ليدلوه باليمين فيما لم يجز في الوفاء لانه بل  
 هو اول ظهور في اليمين قال بعد قوله او التقيين الدعوى ان  
 ان يمين الدارم وعده في حلفه لا يمين الامة فرض بدليل قد  
 ما عده في حلفه بطرحها في معامه ولم يجز لها واولى اليمين  
 ان يدفعها معامه للامانة ومايت افضت اه واخذ منه  
 الامة فضته في كتمانها معامه منقوص بالذمة فغيبها عن  
 اهل البيت وطالبوا بالانابة في اقل احوالهم الى الله  
 فقلت فحلفها رسول الله بعد صلوة العصر عند الميمنة  
 ثم جحد الامة في يديها فاما من منوهم في ذلك فقالوا  
 منه ولكن لم يكن لنا عليه شبهة فكذلك ان نقره فنفق بها كل  
 الله من قرك فان عتره مقام عمر وبن العاص في المظلمة  
 فقام السهيان وحلفوا لئلا تخيض العود بخضه الواقع

توفي في حارة الكوفة وكان من اهل البيت وكان من اهل البيت وكان من اهل البيت

وفيه

وفيه خالف بعض الفقهاء الفقيه فليتحديد الدعوى بعد  
 الاحلاف واخذ المار فيا مل فانه يمكن انطباعه عليها وحلف  
 المدعي يمكن جعله مثكرا للشر ولكن لا يمكن ان يكون عليه  
 عيشة الميت فكانتم التفتوا بالخط والقرآن او على نفي العلم  
 ذلك فكري اما الحكم الذي يقدم ان تخلف الامة من اولى الامة  
 لا ان ياتوا بالشرارة على جهل بها على نحو حملوها في خوف حنان  
 فيها او يخافوا اوتب لان يخافوا ان ترد ايمان بولائهم  
 ان ترد واليمين على المدعي ايما فيفتضحوا بظهور الخيانة  
 واليمين الكاذبة وانما جمع الصم لان حكم يعم اليهود كلهم وهذا  
 يقتضي منه بان المراد اليهود لا الاوصياء وانما الله تعالى  
 باركك انما من ترك يوايهما واصلوا ما يوصون به سمعوا  
 راجعاً بقوله لا يدين القوم الفاسقة اي فان لم تنقوا  
 ولم تسمعوا انتم قوما فاقبضوا انتم لا يدينكم الله اول  
 طاعة الحق بمعنى انه تركهم وانفسهم حتى لا يختارون تلك الهدية  
 بل الضلالة وليستع التطلع حال الاولاد وحفظ اولادهم  
 النعمان اليتمام وقته ايات الاول واثو السامع اموالهم  
 شئت لو الخبث الطيب لا تأكلوا اموالهم لا اموالكم ان كان جواباً  
 امر الله تعالى اولاد الخلف الذين يدينهم لكونهم ابناء الاطفا  
 بان يعطوهم اموالهم لئلا ياتوا بغيرهم ان لم يكونوا اولادهم



رطوبتهم ان كانوا اوليا والهم ولكن بعد البلوغ والرسوخ  
 بالبدن العقل والنقل وهو فليكون اليتم حجازا  
 لانه في اللغة فقامت ابوع مع عدم بلوغه باعلنا  
 وعبره ثلاثا اولها البلوغ وعدم الناحية بعد حقه تمام  
 عن استبدال امواله التي هي غيبية كبرى الى البنية الاخرى  
 به الحرام وان كان حيدا صغيرا في الدنيا باموال انفسهم  
 الجلالا لطيف لا تشتر فوا في امواله بدل تصرفكم في اموالكم  
 فهو منى تحريره انصرف امواله واستجارة تمل ان ذلك حبيب  
 في اموال انفسهم طيب لان الحبيب الطيب يكون باقتدار العاقبة  
 ويحتمل ان يكون معناه لا يتبدلوا الطيب الحبيب اي لا تعطوا  
 الخ من اموالكم بالطيب امواله قبل ان توافوا اخذون الطيب  
 التي اموال الايتام ويحلون بدل الحبيب التي اموالهم  
 فنها عن ذلك ثم الكد التحريم بعدم جواز اكل امواله ولو كان لعلها او  
 التصرف مطلقا ويكون الاكل كناية عنه بانضمام اليها اموالهم  
 فيفهم الاتقاد بالطريق الاول ويحتمل ان كان الواقع ذلك فهي عنه  
 فالتدبير ذلك الاكل كان ذنبا غضا وهذه محضصة اكل فقامت ابوع  
 المسئل او ما يجيبه العلم بوضوح ما دل عليه قوله فلياكل بالبلوغ جازيا  
 اكل امواله بالانضمام مع التحريم بحيث يعلم عدم اكل ذنبا على امواله لا  
 انه لا يترك هذه الاكل بوضوح في امواله في شق ذلك عليهم فلو كان ذلك  
 لا يكون له فانه لا يتركه حانه وليتولد عن النية في امواله

خيرة الاله قال في ت وهو المروي عن السيد الباقر والحق  
 عليها اللهم فامل الثانية وابتلوا السامح للقول حسا الايتام  
 بالاختيار والامتحان وهو هنا يتبع اموال السامح حتى يستبين  
 حالهم في الشك فان ثبت تعطوا اموالهم والافترس حتى يثبت  
 وقد بينا في شرح الارشاد كون الايتام قبل البلوغ او بعد  
 قوله فان اتمم الح كونه بعد البلوغ لانه اوجب له مع دفعه الاول  
 الهم بعد ان يترك له فلو كان الاحكام قبله لم يجز ذلك  
 فكيف الاجرة ولا يدل السامح على كونه قبل البلوغ فان  
 اطلاقه على ايتامه خصوصها الذي له حال البلوغ المنوع  
 المنصرف في حاله باعتبار ما كان شايع ذابوع كاسر ولكن  
 يدل على كونه قبل البلوغ دلاله واضحة فيقيد الدفع بما بعده  
 ايضا قوله تع حتى اذا بلغوا النكاح اي جدا للبلوغ بان  
 يعقدوا على الوطى الذي يحصل به المنى يحصل المنى او الن  
 وهو عند الاصحاب بلوغ خمسة عشر سنة في الذكر وتسعة  
 الانثى على المشهور للامتنعاب ودلالة الآية على عدم البلوغ حتى  
 يبلغ النكاح او الحكم وهو في عدم الحصول الا بالمنى وحج  
 خمسة عشر والتسعة الاجماع في حصول المنى وبقي الباقي وتكر  
 يدل على الاقل بعض الاخبار ويمكن الجمع بالخبرين في كل  
 وتكر ظاهرا حصوله بارتقاء عشر وثلاثة عشر وكان صحيح على  
 تقدير توقيف الحسن على الوطى او هو لا بأس به ولكن لا يجرى



على عدم اعتبارها في بقا الرشد في التذكير وقد ادعى عليه الاجماع ايضا  
 في ذلك وكان المراد من العقل واصلاح الما هو المروي عن البلوغ  
 في ايد ما قلناه وقد حذف العقل في تعريف الرشد في عبارة  
 الفقهاء لان العدم حصول العقل بل البلوغ ايضا وبيانها  
 بعينه بعد ذلك وهو اصلاح الما وانت تعلم انه لا يحتاج  
 على تقديره على الكسب ايضا عدم الكسب بل تركه وعدم حصول الما  
 على تقدير العدم ايضا ولا العدم على تحصيل الما الما بل لا العدم  
 على العدم لا يتغير بل الحفظ فقط بحيث لا يوجد حصوله وان  
 لا يتغير فيه واغلا في حاله ولا يحتاج الى كون ذلك كلامهم بل  
 للاصل وهو ثبت تحت المالك على تلك بالفعل والفعل وخرج الموضع  
 بالدليل وبقي الباقي وحصول المعصية والان كل احد له من الكسب  
 او قدره على تحصيل الما والحاصل فاذكر في كتب الفقهاء  
 الشرايع محل التاويل وقد حققنا الامر فيه من شرح الارشاد في الام  
 ند على جوار الامتحان حتى يعلم البلوغ والرشد على مبدء  
 الما ووجوب الدفع بعد ذلك ولا يحتاج الى حاله والولي لا  
 بل الطلبة في الحقوق قبل الدن كأنه بمنزلة الامانة  
 الشريعة ولا يبعد ذلك الا ان رضى بالحق عند وفاء  
 ولا يبعد القولية ايضا بل طلقا للفقهاء الاجماع بالبقاء  
 بعد البلوغ وانما هو الرشد وسبق في الاشهاد عند الدفع  
 لا قاله في اخر الاية وطاهر الوجوب ولكن حلت على الارشاد

على عدم

على عدم اعتباره في خبر مع عدم توثيقه صرحا ونقله في استكان  
 واقفيان ثم رجع بكل الا انه يظهر كلامهم عدم التوقف  
 في توثيقه في ذاته فانهم يسمون الخبر الذي هو في نفسه  
 ولا يذكرون ذكر اليمين انه كان واقفا وجمع وكان للرجوع  
 ركوبه فامل ويمكن حملها على الشروع في الخطة ولا يمكن  
 ظهور على الما اخرى فامل او الجبض الا في ولا المعنى في الدن  
 ظهور في نفسه ولا في اية علاقة يسبق البلوغ ولا يحصل البلوغ  
 لان المراد ما يعلم به بلا فصل وسو جاصل او الاشارة فيها  
 على ما ذكرناه ويمكن ان يكون المعنى فان انتم بعد البلوغ بل  
 هو انظر منه وان كان الامتحان قبيل والدفع بعد الانكسار  
 الكسب لا يستلزم كون الامتحان بعد الاحتمال ان يكون  
 قبل حتى علم الرشد ويؤكد انه لا يلزم من منع التوقف  
 حق فامل والخطا ايضا قيل للاوليا ولا يبعد كونه  
 لمن يبدء حال اليقين ويمكن اطلاق الولي على من يحكم فيكون  
 القابل للخطا والاوليا ذلك في الموضع قبل النكاح كناية  
 عن البلوغ وهو يحصل كالتقدم والمراد بانكسر الرشد والبصيرة  
 به في سيج ان الظان المراد اصلاح الما بل حفظه وعدم فرضه  
 فيما لا يتفق بحاله وانما يمكن عالمه في الفعل فيما ينبغي عدم  
 معرفته بالعرف وعدم قدرته على ابداء تحصيل التوال وانما لا  
 يعين فيه العدم وقيل باعتبارها في حصول الرشد ونقل الاجماع







مال الاتام واخذة اذا كان غنيا غير محتاج وفوق تحمل اية الغنى  
 الموقوف الشرعي هو فقيه على قوت سنة او لعلكم الذين  
 ضد الفقير الشرعي فلا يجوز الاخذ للشمع بمال الاتام وان كان  
 فقرا فما يحتاج لللاجرم فلا يأخذ بماله ايضا هذا هو صواب  
 المال اشد ما يحتاجه او صار وصيا كذلك اما غير بان جعله  
 احكام فيما يمكن له جواز اخذ اجرة المثل وجواز تغير احكام  
 ذلك له اذ لم يوجد البازا في غير موضع فيفيد بالوصية للشمع  
 دون فلا يستاجر احكام واما الفقير فلا يأخذ والاطل منها بالموقوف  
 يحمل ان يكون المراد به ما هو معروف في الشرع والعرف اجماع  
 الذي هو حفظ الاولاد والاعوال فلا يجوز الاخذ للمنفعة والحق  
 ذلك كله وان كان زائدا على الحاجة اليه فمسكه وحمله انما  
 يحتاج اليه ولكن سبب جواز اخذه مع عدم الاجرم او زاده عليه  
 ويحمل اقل الامر من الاول اظهر الا ان يكون مفعولا او جديدا  
 فلا تملك الاتام والاموال الاجرم بل سبب للمنتفع نعم ان  
 جعله الموصي وصيا لا يبعد ذلك انظر ان الاكل هو الوصية والكل  
 جعله احكام وصيا وقما ويحمل الذي كان المال اشد بعد موت  
 انفس مع عدم الوصي وتقدر احكام للموقوف ايضا الظاهر ان الاكل  
 مع وجود الاولاد بقدرته ان يملكه او يحمل جواز التمسك بالمال  
 مطلقا بحمل الاكل كذا تقرر عنه ويحمل الاخصاء من به كافي  
 اية تفضل الاكل في سواها لا باء وغيرهم ويحمل جوازهم مع عدم  
 الاولاد

الاولاد ايضا الموقوف كان له قطع القطع فترتبه ان يكون  
 فاعلم ولا شك ان الاحتياط احوط والظاهر ان هذا  
 الامر للاجرام كما ان الامر بالاستهاد للامراء وحقن  
 الاستحسان مع عقبة بان اشد بكم حسيبا الى حسيبا  
 وعلمنا ان كافي في الشهادة عليهم باخذ اموالهم ويران  
 ذمهم وسواهم لا يعدم وجوز الاستهاد فان الله  
 كافي وسأله فقدر على جواز الاستبراء عن الاعطاء  
 مع اخرى بالانذار عن الحكم واليمين بها في حسيبا  
 حال ويحمل التمسك بالبازا ايضا القالة والشمع  
 تركوا التامة الذين فاعل ونحو تركوا فاعل شرط فاعلم  
 صميم الذين وذرته مفعولهم وصفا فان صغارا صفتها  
 وخافوا عليهم خراء الشرط والحكمة صلة الذين على معنى حالهم  
 وصفتهم انهم لو تار فواعل ان تركوا خلفه اولاد اصغارا  
 خافوا عليهم كيما يكون الخاطبة بهم اولياء السامى والضم  
 تحوّلهم والمقر فيهم وفي اموالهم على غير حق ويؤيد  
 في من عن موسى بن جعفر قال امر اعدى وبال الشتم عقوب  
 اما احدهما فعقوبة الدنيا قوله ونحو الآية قال تعالى كذا  
 ليخبر ان يخلق ذرية يرضعهم كما صنع بهؤلاء الاتام والظاهر  
 ان القاميه ان الذين وروايتهم فاعلم ان الصادق عم قال ان في  
 الامم كافي عندنا

الدين  
 سورة



كتاب علي ابن ابي طالب ع الله اعلم بالصواب في بيان ما  
 ذكر في عقبة وتبعه الحجة وبالله التوفيق والحمد لله  
 يقولون في الخبرين الآتين واما في الآخر فانهم يقولون  
 ان الذين الآتين ويحملون الخطايا الحاضرة عن عبد الله  
 فلا يتركون ان يوصي بحب ابيهم ولولده وتفقوا  
 فيقولون على اولادهم ويحملون عندهم ما يتبعون  
 الآن مع نفوس اولاده او نفس غيره واولاده عندهم  
 على الاول ويدبرهم ويعملوا الصالح لهم ويخاف عليهم الحجة  
 الا ان ذلك لا يتبع في الخاف على الثاني ويخافون ان ينقض  
 حق الثاني فيصرف حق الاول في المضار ما يدل على كثير العقل  
 رعد احسن ودرانه في ربي ربي ما يملك فيك على حكم السلام  
 للقول ما يصرا بغيره بل يحرم تركه في قولهم لا ضرر ولا  
 وغيرهم فذلك غير بعيد قرب الامور المعروفة والمنهج المتبع  
 ثم كذا كذا يقولون فليستقوا الله رعايته للمسلمين والمنهج  
 الاول بدون الثاني بل الاصل هو العاقبة ثم فيهم ان يقولوا  
 سيدنا لا يتام كما يقولون لا اولادهم بالشفقة من الاولاد  
 فذلك الآية في علي بن ابي طالب في القول لا نقول الله لا يوفق  
 بماله كاحد من علمه ويحمل ان يكون المراد ان يقولوا لا يتام  
 وضوايا وموافقت للشريعة والعقل لا يفي في اصابة منجزة الزناد

عالمی

عن النبي صلى الله عليه وآله في الروايات أن الملك كثر والربيع الحس  
أولى وإنه ترك لأولادكم حتى لا يتكفوا أو لي يأمروا بالصا  
ما عليه وماله وبالبؤس وغيرهما فامل ما في القول السديد  
الذكر في كل واحد وعامل حال الذين يأكلون أي فكل يحتمل أن يكون  
حالاً أن قال في الأكل وغيره فحبه الظلم ويحتمل أن يكون المراد أن  
المصرف مطلقاً كما في قوله ولا تأكلوا أموالكم التي بينكم  
بالباطل وغيرهما فإن القسمة عن مطلق التصرف في الأكل كثر ولعل ذلك ليطهر  
اللسان عند نظر حبا فيه ويحتمل أن يكون ظلم اللسان والكشف  
فإن أكل ما لا يستعمل إنما يكون ظلماً في يعملون الشيء كقولهم  
قد يجوز أكل ما لهم بأكله ينكر الأكل بالمعروف وأما أو عوضاً عن الشيء  
الذي اقتضه إياه أو استوفى من ماله وإن أمكن تأويله أن ذلك ما لا  
ماله لأنه يكفي ذلك المقدار دفع التوهم والمراد بأن أكل ما لا يستعمل  
إنما يحتمل أن يكون أكلاً بوجهاً أن أكل ما لا يستعمل إنما يأكل بالوجوه  
النار وإن المراد منه كفاية عن دخول النار وفاداً دخل النار وكله  
في طينه ناراً وإنه يأكل ما يوجد دخوله النار وإن المراد كفاية عن  
دخول النار لل يوم القيمة النار فيسعد ما در غير السابق علم أن فاع  
فأمره ولا منه صفة تباين في قبحه يوم القيمة ما جأقوا لهم  
فقال رسول الله صلى الله عليه وآله وفي هذا العلم ولا يكون غير أن يكون النار  
المتقلم ويقاسون حرها فاعل الأصل الآخر في حره ولا يعني المتقلم  
استحقاق النار ولنبتفع بهذا الحديث بائتين الأولى ولا تقوتوا  
الفسقها أموالكم باليوم المعروف فاختل اختلاف في تفسيره والظن  
المتبادر منه غير الركنية أعني البذر لحواله وفرضها فيما لا ينبغي ولا



باصلاحها وتغييرها والتمسك بها ولذا قسمه في نوعين وقد  
فصل في الكتب الفقهية ايضا بمبحث صار حقيقة في ذلك عندهم  
وهو قري من بعينه اللغوي فيعتبر حكم عليه لو حان على  
سائر قائل فيه اذ لا دليل عليه ثم ان الظاهر اكثر الفقيهين  
بحجج ان المراد باموالكم اموال السفها والخطايا والديار  
والعمود اطر والذين يدين على ان المراد اموالهم قوله تعالى وارزقوهن مما  
فان الضمير ارجح للاموال فلو لم يكن المراد اموالهم بل من ايجاب  
او راق السفها على غيرهم مطلقا او على الاوليا على اموال السفها  
والاوليا عليهم والتقدير ان كانوا ممن يحس نفقتهم بكونهم مدعيهم  
قوله وقولوا لهم قولوا لهم وفاقا فان الظاهر ان الخطايا والديار  
او لمن يدين ما لا يسفها لانهم قسريان يقولوا لهم قولوا لهم وفاقا  
سريعا وعقلا بان يوعدهم وعدا حسنا مثل ان صلحتهم ودينهم  
سكننا اموالكم اموالكم واذا حكم اعطيتهم او ان يتلفوا في الغار  
لهم كلامه والتمسك وسهولته على ذلك كسر دهم النبي بطريق  
حسنة وتكون ذلك فيكون اضافة الاموال اليهم للملازمة فيكون  
عليها وتصرف فيها كالملاك ولا يستأجر الى ان لا يفرق المالك  
في حفظها كحفظهم اموالهم ولا يفرق اموالهم التي بها قوام الحكم في  
قوله تعالى ولا تغفلوا انفسكم مما مملكت ايمانكم فقولوا ان المراد  
عدم فعل بعضه وجعل ما مملكت الايمان او جعله في التكاليف  
المخاطبة بما مملكت به كسبهم وقتلهم فقط ولعل ان كانت هذا  
المقتضى في الاضافه التي لنفسه اذ في ملازمة ولي فعمل الاموال  
للمخاطبة عرفت فاقول ويدل عليه ايضا بالبعد الاني فانه في بيان احكام  
الانعام

الانعام والربيع وفي بيع المال وهو مريد للمعوم الذي قلناه  
وقال القاضي في رد المالا وليا عن ان يكونوا الذين لا يملكون  
اموالهم لا قوله وهو المالك للملازمة المتقدمة والمالك كان مريد  
بالمقدمة قوله وانما التيام اموالهم وهو بعد لانه يدر على  
علم حوازلهم اموال السفها اليهم بيده فانه في بعض المعطى  
مطلقا على الظاهر وجوابنا فيهم وكسبهم في اموالهم فانه  
ويمكن اذ حال سائر الضرورات مثل السكنى في الانفاق وهو  
في الولي ظاهر وفي غيره اذ كان له مطلقا فهو غير له فالا عطاء  
اليه اعطاء اليهم واذا لم يكن والى الصلح لا يبعد وجوبه على التصرف  
كالقول مع عدم الظمان وينبغي الاسناد ويقع منه انه يحسب  
المال في غير شرط العدا له لا اذن الولي والحاكم ويمكن استخراج الاذن  
مع الامكان فظاهر ويدل ايضا على وجوب القول المعروف في عدم حوازل  
قول يوزيهم بما يجرم ويحتمل كون الامر للندب على علم ان ظاهر الاموال  
وقوله تعالى والتلوا التي في قوله فان انتم منهم شرا والي  
تقدمت في اخر البيوع وكان سفها او ضعيفا فليملك له  
ان السفيه يجره طوبى منه محجوب عليه في ماله مطلقا فلا يجوز  
المالية ولا تسلط ماله اليه لا اخذه منه فيجرم فيه سوا كان  
بالمعاوضة او لا مثل اليه الزكوة والخمس وغيرها وقد مر تفسيره  
فلو صرف ماله فيما لا ينبغي فعلا ورعا وان كان له فابده يديه ودينه  
فانه يضيع لذلك المال شرعا ويبدل وسفيه وقد ادعى الاجماع في التبرع  
على ان صرفه في مجرم مثل الخمس سنة واستراف وظاهر اجماع الامم في وقت



في غير قوله ولا يتغير بتدبير ان المذنب كانوا اجروا  
وكذا الشيطان لم يتركه كقول المتن في قوله تعالى فما لا يسعهم  
على وجه الاسراف وكانت اجناسهم تنحى اليها وتباعد  
وتستأصداها في الفخر والسعة ويدكر ذلك في اسرارها فامر الله  
بالنقمة وجوبها ما لم يفر منها ورأى عدمه هو انقضاء المآل في  
غير حقه وعن محاسبه لو انفق مدا في باطل كان مقتدر لو فاقه في بعض  
نقمة في غير ما كثر فقال لصاحبه لا خير في فعلك لا تقرب في الخي ومن عند الله  
عمر من هو السهم بعد وهو يتوضا فقال يا هذا السر في ما لا تقدر  
سرف قال نعم وان كنت على نهجك وصله فمروا عن امر الله عز وجل  
فان في ذلك آية لغيرك قال فما لا يسعهم واصلا ان يقول كان في المذنب  
الا انه يختص بما يكون على سبيل الافساد والارادته فان الشيطان  
في السرايم ومن غايه المذمة لانه لا سرف الشيطان او لم يمتدوا به  
لا يطيعونهم فيما يأمرونهم من الاسراف اوهم قروا وهم في النار على  
الوعيد وكان الشيطان لم يتركه كقول المتن في قوله تعالى فما لا يسعهم  
ان يطاع فانه لا يدعوا لامتناع فعله وهو في حيزه وحيزه كقول المتن في قوله  
وفيه بياضه في ذلك حينئذ المذنب الشيطان والشور والحق في ذلك  
فاخترتم ان قد جعل الله في كل قبيح منها ومذنب في سبيل  
العوالم في ذلك عند وزوال الحجب ورايت روايت عن الحسن الكوفي  
ان شارحنا في سفيه الا انه نقل عن الشيخ ان ذلك في ابتداء السند  
وزوال السفيه واما اذا رتب في ذلك فلا شك في تبارك في قوله تعالى  
ان يكون سديا او فاسقا بل قد اذن في ذلك الاجماع في التذكرة وانه قد مر

بعض

بعض الاصحاب مثل العلماء في بعض تصانيفه بانه شرط  
في الجحيم وعدم جواز تصرفات النفس الما ليه ان يحكم الحاكم  
على حجب بقوله جعلتكم محجوبين عليه وتجاوز ولا يكون ذلك  
مجرد السفيه كما ان المفسر في ذلك فان مجرد زيادة الدين على المال  
ليس مجرد وجوب بل انما يصير محجوب اعلى بعد حكم الحاكم ودليل ان العقل  
والنقل لا يعل جواز تصرف العقل في امواله الا ما يخرج باليد  
ولا دليل على ما قد خرج ما انضم اليه حكم الحاكم بالاجماع في  
غير محجوب الجواز وانه يلزم المحجور والفقير فان التمسك بغير  
المحال عنه فاما في مكانه قال ان الايات لا تفرق فيهما في حصول  
مطلق العقل سفيه او اية العقول فلان اطلاق الوكيل في الملاية  
في امره بالسفيه كما يدل عليه تنكير سفيها باليدل على المحجور  
وهو الحكم انما لا يتناول اختصاص الوكيل في امر واحد وهو الا  
الخصص في حصوله او يكون النقص في سفيه خاص ويكون المراد السفيه  
الخاص في سفيه برشد متصل بالبلوغ ولا نزاع في عدم سفيه اذا  
حصل في هذا السفيه المحكم وحصوله مجرد السفيه ولا في  
المراد منه بدونه وفي فهم الاجماع على ذلك عدم النزاع فيه في بعض  
كتب الفقيه على انه قد فرس في سفيه السفيه في ذلك في قوله تعالى  
المعني فاسات سفيها حكمه بطلان بان يدعى بالطائفة العموم  
وان اعلم بالسفيه وان لا يكون في قوله ولا يفرق بين الايداء والسفيه

بعض



وعدم فرق معقول بحكم الحاكم وعلمه متكل الادب  
 والى عجز النفس خلاف ما ثبت بالدليل العقلي والنفلي  
 في الكتاب والسنة والاجماع ومثلهم لم يحج ما قابل  
 بل في الاثار المتباينة بلان عدم اعطائهم  
 وكذا يجوز لبعضهم حق الاستدلال على جواز تصرفه في المولى  
 ما لا ينفك اليه حتى يستدل بالدليل على عدم جواز تصرفه في المولى  
 مطلقا لاحتمال ان المواقف قبل البلوغ والمقتضى بالبلوغ  
 ما قبله فيكون الخطاب في تلك التقدير الاول لا اذا قطع  
 الولاء عنهم بعد البلوغ واستند وان جعلنا الخطاب في  
 بيده مالم فلا يملكه مطلقا لاحتمال عدم جواز اعطائهم  
 اليه وجواز تصرفاته المالية في الحمل اذا وقت في ذلك  
 فيه بان يهدى وزر حتى يفتقر في حال معاينة لا غنى  
 اصلا لغاية الامران لم يحرم ذلك في الاستدلال  
 والاهو الا انه لا يجوز معاينته ايضا اعطاه مال له بل هو  
 للمولى ويمن جوار الاخذ حقيقة او جوار تصرفه فيما هو  
 فيه ولو كان بعد التسليم الغير المحقق في الالية التامة اظهر  
 في اختصاص النفس مال تلك التفتيش في البلوغ بعد ذلك  
 في استدلاله انه محقق وبالحكم المستكلا  
 الفن وتوابع استدلالات الاحكام بعضها عدم الامران  
 بحكم الحاكم وادقة النظر في ما هو المتعارف في البرقة

النظر

القدر عن قوانينهم واكتفاهم ببعض المقدار مثل ان  
 لا قابيل بالرفق والظلمة انعموا وان الظالمين  
 الرفق وان السفة اذا كان موجب للحكم الحاكم الا ان لم  
 فيفرض الاستدلال والاحتياط لا يترك ان الكلي الشبهة  
 في استدلاله بعد املوك لا يقدح على شي في المولى  
 قد استدل بها على كون المملوك محجوعا عن جميع تصرفاته  
 وعدم صحته فيها الا باذن سيده لكن هذا لعدم حضور  
 تصرفاته قبل طلاقه وصحة ونفوذ اقراره بالمال وسبعه بعد عتقه  
 وقيل قول الماذون في ذور ما حارته الماذون فيها  
 وكذا علم انه لا يملك شيئا اصلا وامله بولاه ام لا لا يثبت  
 عنه العتق مطلقا وليس حقيقة فيكون المراد تقي التملك  
 لا في المخابرات وفي الاستدلال نظر فان عامة دلائلها  
 على وجوده عند مملوك الماذون له على وجوده عند مملوك  
 قادر في الحمل فاني الدلالة على عدم التملك لمملوك اصلا ولو لم يكن  
 الاختيار وتتملك المولى وعنه فانه يحمل ذلك ان يكون عبدا  
 عاجزا ولا يملك المولى او يغير اذن المولى او المولى لا يضر  
 وغير ذلك او يكون المراد المحجوع عنه المولى والاعوان المملوك قد  
 ما الكا وجوزح كالحصنة في حال الطلاق لا يقدح على كونه مملوكا

نفسه



بل بين كونه محجورا عليه وغيره ما كنت توافقه في الجملة فان  
 المتنازع في الاول الملكة الالهة متفرقة في الصفات  
 والمفلس في نفسه فتأمل ثم انه يدل على اتحاد قولهم  
 وانكسروا الايام في نفوسكم والصالحين من عبادهكم واما ان  
 يكونوا قسرا في نفوسكم ففضلهم فافهم ولا يحسن  
 الصحيح وان دل على عدم ايضاح بعضها ويكن الجمع بينهما في العلم  
 بالجملة في التملك والحج وقد فضلنا المسلم في الاستدلال  
 الثالث عشر العطاء بالخير كالوقوف في الصدقة والسكنى  
 والمساكين وغيرها وليس يدل عليها بالخصوص بل يدل على عمومها  
 على فعل الخيريات وقد ذكر الراوندي وغيره ايات لا اولي  
 لن تالوا الي حتى تنفقوا مما يحبون الباقية وما تقدموا  
 لانفسكم فخير مما عند الله هو خير او اعظم كما في الثالثة  
 ليس البر ان توفوا بعهودكم قبل المشرق فان كنتم اوفوا بالمال  
 على حبه ووراء القربى واليتامى والمساكين وابن السبيل واليتامى  
 وفي الزكوات وقد مر تفسيرها والآيات والاحاديث على ذلك لا بعد  
 ولا يحسن في قوله لا يحتاج لان يكون في الرابع عشر التذرع  
 والبر في هذه ايات الاول التذرع في ايمان الاول وما تقدم  
 فتنقذ او تذكروا فتنقذ كل ما تقدم في قوله او تذكروا

ما تسم

ما اوجبه على انفسكم بالتقوى ويجعل الله اليهم بعدا  
 اسما يعلموا انهم انفسهم ايضا فيعلموا انفسهم  
 لا يصرون فيه فاعلمه فيجازيه على ذلك ان خير اخوان  
 شراوترا فلا يبعدد لالهكم ان يحسن فعل التذرع  
 انك في الله وطلعت وجرتم ان كان معصية بالانفاق  
 للغيرين في الله ووعده فاعلمه بالاجازة فاعلم على الله  
 واوعد بالنعاق وهم بان يعلمه وكذا هو الوفاء كشمس  
 تحافظ الماعلى ما هو لظانه سجي يابى على الوفاء  
 وقال في التذرع بعد المروءة على نفسه فاعلم في الله  
 شرط ولا ينفقه ذلك لا يقول له على اذ او سبب  
 لهذا اللفظ واصل التذرع كونه لا ينفقه على نفسه في التذرع  
 في الامر ومنه تذكروا وهو العقد في نفسك لانه كونه  
 في نفسه في حبه ومنه الاثارة وفي هذا الكلام تامل في  
 نفسه في حبه في نفسه والاولى لان يقول التذرع ويريد  
 بالمراد في حبه لان وانما في المعايير والمراد في حبه  
 وايض التذرع في حبه في حبه في حبه في حبه في حبه  
 بعض الاحاديث في حبه في حبه في حبه في حبه في حبه  
 علم شما اعرف في حبه في حبه في حبه في حبه في حبه



في التشديد الشارعي انفقوا القدر اذ ان لم يكن فتنه اية  
 كما من ثم يتركها فيم في التعامل مع الماد وعلو العلم  
 باعتبار في بقاءه وكون اصله الخوف فكل من كلفه ذلك  
 الاصل هو الزيادة ولهذا اذ من الماحل ان يكون عليه علم  
 وكونه من اعتبار وهي منصوص من عازم عن ابي عبد الله  
 قال هذا انما هو الجاعل في الشيء لا يتركه الا في حق  
 من يتركه كذا فليس في حق من يتركه على الشيء الا في حق  
 الله على من يتركه وكذا ان لم اقل كذا وكذا او اما من يتركه  
 بهذه الصفة على عدم انعقاد اذا ان لم يتركه اخر مراد في  
 له في المشقة المضمومة لبعض الروايات الصحيحة  
 ايقن على انعقاده اذا اخذ عن التمسك في التمسك  
 خلا في التمسك فان لم يتركه فكلما وان لم يتركه  
 ودليل التمسك انما هو العلم بالطلاق في التمسك  
 وان لم يتركه فكلما وان لم يتركه  
 الاستدلال على ذلك في الصحيح في وفي  
 او كفو من كماله في الله تعالى لا يخفى كذا في قوله  
 تعالى واعلموا ان الله يعلم ما في انفسكم فاحذروه نعم بما لا بد ان  
 على

عنه

على العقاب بافعال القلب ولو قصد العمى وذلك غير  
 بعيد فان قصد القلب عقلا وشرا ايضا الا انه  
 لا يعاقب عليه العقاب الذي يعاقب عليه فيعلم في  
 وفيه يجمع بين الاصل وبين الاقوال الثانية يوقون بالتقيد  
 يوما كان شره مستطيرا قال في يوقون جوار من عسي  
 يقولوا لم يوقون ذلك والوفاء بالشرع في صفتهم  
 بالتوقي على اداء الواجب الا ان وفيه جوار حية هو على نفسه  
 لوجه الله كان بما اوجبه عليه الله او في ذلك وفي الايمان  
 في مواضع فيدل على حور الوفاء بالتقيد في ما لم يتركه  
 اني تتركه للشرع ما قل في اليوم ان يتركه على حور  
 تتركه عدم التمسك وكانه مخصوص بتركه التمسك ولهذا قال الا  
 ان يتركه حرام الثاني العهد وفيه ايات الاولى ولو فوا  
 بالعهد ان العهد كان مسوولا الثانية ولعمد الله او فوا  
 متعلق بما بعده اي او فوا التاكيد والمبالغة في المستفاد  
 اي يجب ايفاء ما عهد الله له الخلف لا يخفى انما يصار لغيره  
 ولا يجعل معارضا له ويتركه به فيفاد لا يعمل وحور الايمان  
 بالشرع والعهود والتعهد والعقود والامتنان في ما امر  
 به من العمل بالعدل في القول والفعل وايضا في التمسك والوفاء

سورة المائدة

سورة المائدة

سورة المائدة

سورة المائدة



وغيرها واما العهد فعمل بنية اضر او امر الله وتذو والازن  
 والعقود الحايث من بين الناس فتخرج الازن الوفا بجميع  
 ضرور الايات والعهد والقيام بما يتولاها منها التاكيد  
 الحث وفيه ايا الاولى ولا تجعلوا الله غرضه لائمانكم ان تروا  
 وتثقوا وتصلحوا بين الناس والله يجمع عليهم طائفة مما تنبؤ  
 الايمان والحلف على كل شيء اي لا تجعلوا الله غرضه لائمانكم ولا تروا  
 الحلف حتى في المحقرات وغيره كما ان الضرورة وبود الله على كل شيء  
 الحلف ولا تطع كل حلاف من ان تروا عليه للنبي محمد ونصاوي  
 ارادة بكم وتقولكم واصلا حكم بين الناس فان الخلاف محرم على الله  
 فيكذب ولا يصلح ان يكون بارا ولا صفي ولا مصلحا بين الناس  
 وقد قيل غير هذا المعنى ايضا وسواء لا تجعلوا الله حائزا او مانعا  
 لما خلقت عليه في البر والتقوى واصلاح ذات البين فيكون الايمان  
 بمعنى المحلوف عليه وان تروا ابيانا لم ويكون اشارة لله بها هو  
 المشهود المحلوف اذ كان من حو لا ينفك وكذا اذا كان  
 اجماع صار من حو كما يدل عليه الاخبار والعام الى صير  
 قوله لله لعبد الرحمن ع ما اذا حلفت على غرض فزيت غير ما حلف  
 منها فانما بالبر هو حرا فاما على التاميم لا يواخذكم الله باللفظ  
 في ايمانكم ولكن يواخذكم بما حلفتكم والله عفو رحيم فلهذا  
 اللفظ الكلام الذي لا يابى فيه فيقال اني لم اذ اطعتم الله ولا  
 فيما والملاغية الكلمة القوية القاطعة فمنه اتفاق اللفظ لا كلام  
 لا يابى فيه عند غير ما بها والاصلا الحكم الا انه ولو من غير

المعارج  
 سورة

سورة  
 البقرة

وغير ذلك لكم وصياكم به لعلكم تتذكرون اي جميع ما تقدم  
 او حصل الايمان بعهد الله فانه يشمل على ما تقدم وما  
 وصياكم الله بحفظه والعمل بحفظه رضاء تذكركم الله  
 وعقابه وتوايه فتتقوا وفيه تأكيد بالبع وكذا الذي  
 يوفون بعهد الله قبل عهد الله باعقده الله على انفسهم  
 الشهاد بربوبيته واشهادهم على انفسهم الربوبية قالوا انا ولا  
 ينقصون الميثاق كلما ونقول على انفسهم والمواثيق بينهم  
 الله والعهد والتذو والايان وغير ذلك من حلقه والعهد  
 والشرط والبر فربهم فهدى الله بعد خصص في حلال ان يكون  
 معناه ما احدا فيكون الثاني تأكيد الاول فيمكن جعله دليل على  
 حو الوفا بالتذو والعهد والشرط والوعد ولذا في قوله تعالى  
 والذين ايمانهم وعهدهم راعون في قولهم ايمانهم وعهدهم  
 امانتهم وعهدهم امانتهم ان تودوا الامانات ولا تخونوا اماناتكم  
 وانما تودوا الصيول المعاني وخافوا للويع الى الامانة والراعي  
 يحمل العمود كل ما انتموا عليه حبيته نوا والحلوف الخصوص  
 امانات المالك وعهدهم وقرن اي حافظوا وافون والامانات  
 ضمان ضر امانات الله وامانات العباد واماناتهم تعالى  
 كالصيام والصلوة ونحوها وامانا العباد منهم في الودائع والشهاد  
 وغيرها



يتلخص العقاب على الذنب قال في قولنا اللغو الذي الباقط الذي  
 لا يعتد به الايمان وهو الذي لا يعتد به بقرينة عقده الامانة  
 وهو الذي يحرم على الله عاقبة مثل قول الله لا واسئل الله  
 فغير عوفد على من بل يحرم التاكيد لقولها او جازلا او جازلا  
 او سبق لنا الهاتوف القضي القط للصيد فغناه في السبل او غم  
 بما لا قصد مع تلك الايمان يعقوبه لا في الدنيا بل في الآخرة والافى  
 الاخره بعد ما بل الواخذ بانه في القبوله اذ انتم في قصدكم  
 تقولونم وخالفتم اواذ كنتم عدا بان خلف على المضي كما في اقامه  
 ريت الغنى كس هو حرام ولا كفارة فيه غنما الا يحا بل ايماننا عن قول  
 صوفع راجح اورد كذلك اوباح وتحقق بالوجه الكفار في بعض  
 اية الكفار ان الله وكل ذلك اذ قصدتم الايمان وعقدتم عليها  
 القلوي وطارت قلوبكم السنتكم اوانه يواخذكم بما تعمدتم وطبيع  
 في الايمان على خلاف احوال الايمان الكاذبه فلا كفارة في ذلك  
 في الكلام والله عفو لغفر الذنوب لعلم مع التوبة وجوابا او فضلا  
 فغير توبة اضر حليم بوجع العقوبة ولا تجل بها لانه انما تغل في تخاف  
 الفوت السالمة لا يواخذكم الله باللغو ايمانكم تحمل ان يكون  
 المردم اللغو ما يصدر الان ان تعقد قول الله لا واسئل الله وادانه  
 حيل القبل والقصد وغير ذلك لهذا سطر في العقوبة قصدت بوجع  
 كما في عمل الخلق على ظن ان الله لا يكله لم يكن وعلى قوله لكل الطان في

الايمان

ايمانكم حمله اللغو لا قصد اوجال عنه اوضحه بان يقال دعوا  
 باللام مثل الحاصل والمراد نفى الواحدة مطلقا في الدنيا  
 بعدم الكفار وعدم المغفور وفي الاخره بعدم العقاب  
 وتضمن يواخذكم بما عقدتم الايمان بالقصد في كل ما فعل  
 الوجه السري ان كان مستقبلا قابلا للحث بالكفار والتور  
 بل العقاب اضر ويحمل سقوط الكفار ان كان ناصيا بالعقاب  
 والمغفرة ان كان كذبا عن عمد فغير ذاع سر عام مع عدم التوبة فلكذا  
 بيان للمواخذة اي كفارة تلك الحيلف والمواخذة به قال في المراد  
 بالكفار الفعل التي تدرك الائم ونسب الذنب واستدل بطاير على  
 جواز التكفير بالمال قبل الحث وهو عندنا خلافا للحنيفة لقولهم  
 حيلف علميت وراي غير ما حيرتمها فيكفر عن عيبي واما الذي  
 حير وعلل بقوله عم دليله كذبهم للمذنب الحنفية وظهور الائم ثم لان  
 الكفار انما يكون بعد الذنب تخاف منه كلام اضر مثل الكفار  
 افطاره مضان وعنه فلا معنى لتقدمها وعلى تعدد ظهور  
 الائم في ذلك فالتخصيص لا وجه له وكذا الحث مع ان جعله دليل طائر  
 الائم غير مدلل على انه مقيد بوجع غير ما حير او المراد عم  
 وانه غير معلوم انهم والذين ثبتت عقبة الاحباب ان اذ حيل  
 للصد اعلى شي عم راى عن اولي تحمل الائم بغير كفارة  
 ان حيل كضر عدا او لم ياكل الطعام القلاني ولم يفعل الفعل  
 القلاني وهذا هو المصنف في عدم ويكون سواء في التوبة البشير



البية غير كونه فكانه يدخل في البنية التي لا يواخذها علم  
 الروايات وكانه جمع عليه ايضاً عندهم والخفية توافقهم في علم  
 الكفار قبل الفعل فطلقوا اسما فيه بغير العلم والطعام  
 ما ليس فاعطوا ما يطعمون اهل بيته من كفايته والاراد بالبيوت  
 هو الفقر الذي لا يحق ان يكون الا في الدنيا على قوت سنة ولو  
 بالكرم على ما قالوا او اسطاني اقصده ووسط باعتبار النوع  
 ويمكن القول فيه ولكن القدر مقتضى الاخبار بالمدى كل من عند الله  
 وقيل ان الجنس هو الخط مثلاً ان كان هو الاو اسطاني والاعلى  
 والظان الاو اسطاني من وانه لا يجوز لان العلم لا يجري  
 وقيل يحل في او اسطاني صفة مفعول محذوف وهو فعله  
 وتقدر ان يطعموا من كسب اطعموا او اسطاني والاراد على البدل  
 فاطعموا واطن جوارى تعلقه باطعموا ومعنى البدل غرضه  
 موجب للتكرار وايضا ان لم يقع على تعلقه باطعموا فيكون  
 فكونه صفة لا فلا يحتاج الى تقديره موقفاً بل انما هو اية  
 ايضاً واهل بيته يصوت به تقول ما كان محذوفاً بالاضافة  
 والمفعول الاول محذوف والمطعمون اهل بيته وصرح الامام اعجاز الورد  
 في المسالك فلا يحرر مقدار اطعموا العزم لولا ان المقصود العدد  
 معيار اطعموا كما قالوا في قوله لا يكون ذلك معصوم الا واما  
 له ثم اذ في تقدير الاصح من صريح لا يوجد واحد في استقامة الدعاء  
 والقول

والقول عند الله وبالجملة رعاية فواظ اعظم رعاية فواظ  
 وهو واضح في جميع الالام لا يخرج عن كونه عطف على اطعموا  
 اما لكونه مصداقاً او تقدير الباس كونه وقيل في او اسطاني  
 اذا كان بدلاً وما عرفت معنى البدل انما يمكن تقديره او كونه  
 فواظ ما يكون اهل بيته والاراد ما يصدق عليه الكرم لعم او كونه  
 مثل توريثه يكون معطوياً للمعصية كالصبر ويحتمل التورث والاراد  
 والاراد في الجيبة او في اما جوارى والاراد في كل لانه لا يعمل له  
 ان كان صغيراً يحصل به محذور الازدواج كعمل ان يكون المراد من  
 الكسب التي تحتاج اليها الا ان توفى ما لا يطعم فانما لا بد  
 كونه مقداراً في كونه توفى وانه انما يحل على الروح والمملوك  
 في تفرقة فواظ او كسبهم على الروح وان التورث واما جميع  
 يحتاج اليه عرفاً وكونه توفى ما لا يطعم وتحرر الرقبة فيجب  
 ما شتر جميعه من مثله فيصير حرة مع عامه او فليكون على وجه  
 المتعارف في زمانه ولكن القابل عن طاعة والى قدر حاجته  
 فيصير اذ اراد اذ رقيه تامل خصوصاً في الرد او تحرر رقيه  
 اى او اعان في ان وفظاً له لانه لا يخرج كل انسان كما تدعيه  
 الاصح في كسبها في كونه متافقاً على كونه القدر القليل  
 وهو شرط لو كان بعض مقيد بذكر محذور الا فلا فلا يخرج الفطر  
 انهم الا ان لم يكن ياباه في الامانة والاطمان تكتفي بالامانة  
 الاصح ان لم يكن كونه توفى ما لا يطعم الا في كونه فالتكثير في



اختيار اي ثلث شاء ان وجدت والاختيار واحد  
وان لم يجد شيئا اصلا كما هو الظاهر فليس له شي  
منه فثبت ان ثلثة ايام اي كفارة حليفه صام ثلثة ايام  
اخرى ثلثة على اي وجه جاز الا ان يفهم الاصل ان كل واحد  
بالثابع للاجماع والرد عليه وانما ثبتا بعد في التواتر  
وان لم يكن ان كان محتملا لم يثبت كذا باول رد عليه  
لم يرد علينا الامر نعم نرد على من خالفه حيث قلنا بالثابع  
واستدل بالقرامات ان قال لي كنت بحجة ذلك كذا  
ايانكم ان خلفه كانه رددت عنكم انتم تمارون رددت التاكيد  
والا بصلح والا فاما كان يحتاج الى ذكره خصوصا اذا خلت  
واضطرنا ايمانكم ظاهر بان لا يخالفوها ولا تنكروها  
فيدل على ان خلفه اكلت فاحتمل حرام بطريقا كرام لا  
هم في الكفارة بعد الحنث وان لا يكون ثلثة يوم على  
تقديره جواز لا وجه للكفارة فمن يدعي ان في يومه  
بعد الكفارة محال ان يكره كذا في الحنث المستدرك وان  
على تقدير ان يفادى به في حفظ لدمه ونحوها فليس يجوز  
رفق الكفارة الا ان يقال ان كل واحد من احوالها النقص  
واللحاق والان لا انعقاد شرط يكون والحليف عليه راجح  
اوتى واما بالاجماع على الظاهر والاختيار وعلى تقدير ان كنت

بالموجود

بالموجود لا يبقى شرط الانعقاد ودوامه فيما قبل فيه  
وللايمان شروط واحكام فذكر في محله كذا مثل  
ذلك السبعين اية الله لكم اية اعلام شرابوه لعلكم تكون  
اسد على النعمة او سائر نعمة الواحدة كبرها فان كسر الله  
يسهل لكم المخرج والحصيل ان خلاصه بالثالث في الدنيا على العقاب  
فيجب شكر نعمة شرع الكفار وسائر ما على وجه واضح كما  
الغير في عشر العنق وفيه ما يمتل قوله نعم اذ يقول للذي  
انعم الله عليه وانعمت عليه ان طالع سوا الله صم والذي  
زيد بن الحارث انعم الله عليه نوقية للاسلام وانعم الله  
اعناق بعد ملكه الاكر فقلت الاله على مشروعه على ملكه  
وعتقه بل نجاة وتكون العنق منعا والاية الاله عليه السلام  
لا يحتاج الى الذكر ولنذكر ان الله لكاتبه ومن قوله والذي يتقون  
الكتاب ما ملكت ايمانكم فكما ترون ان علمه فخر اوفت  
الذين فرقوه على الاشد او منعه من جعل ليه فكا ترون  
كقولك نداء فاضربه وخلصت الفاتنة فبني الشرط والكتاب  
والمكاشاة كالتعاقب والمعاينة وهو ان يقول الرجل لمكول  
كاستدرك على الفديتهم فان او اها عتوه ومعناه كنت  
لك على نعمتي اعني على اني اذا وفيت بالمال وكنت على الحق  
على علمك ان نفي بذلك وكنت عليك الوفاء بالمال وكنت

سورة الاحقاف

سورة البقرة



على الحق ان الذين يطلبون الكتاب منكم ايها المولى والعبيد الاماء  
فكما يقولون ومن ان تفرق فمع ان تفرق منكم لا معينا في حق او  
بحكم معينه فيبقى بذلك في ذلك على حوائرها وطلقاتها لا في حق  
منها بل في حق واحد او متعدد ومرتبط ومطلق وعلى مال قليل  
وكثير عز ومنفعة واحكامها فذكر في الفقهاء ان علمه في حق  
الامر بها تعلق بعلم الخير المملوك فيقتل هو المال وقليل هو العلم  
وقيل هو العلم على الامتداد يحصل بالكتابة والامانة  
والمستاد بالوسط ويحمل الاخر في الاول بعد حصولها على الكثرة  
المستوفى عن علمكم شيئا في حق الامر للندرة عند عام العلماء  
وجميع الفقهاء ونقلوا عن ابن تيمية انه امر حرم واحكامه موقوف  
بالاجماع والعرفان والادلة على استحقاق الكتابة شرط طلبة وخبرته  
وانتبه في مال الله الذي اتاكم امر المولى باعطاء المكاتب بغير مال  
الذين اعطاهم الله اياه فهو يدل على وجوب اعطاء المكاتب بغير مال  
في المال الذي اعطاه الله اياه قال بعض اهل العلم بوجوب اعطاء المكاتب  
للمكاتب شيئا من الرزق وهو فهم الرزق وان لا يوجب شيئا الا  
استحقاقه في حق الرزق ثم ماخذ ما منه وان يكتب  
الرزق في حق الرزق والكتابة وجميع الرزق الذي هو من غير نصيب  
كما اذا اكرمت في الفقر كونه ولكن قالوا ان يملك ما تصدق  
بشيء يختاره ولا يبعد اخراجه من هذه الالية فماله وكان حمل الام

عليه وهو بعيد لا يفهم الا ان يكون لهم دليل على ما قيل في حق  
معناه حطوا عنهم في حقهم الكتابة شيئا وقيل ردوا عليهم بغير  
الاشارة الى المال الذي اخذتم منها شيئا او شيئا وقيل الحجاب  
وقال قوم من الفقهاء ان خطا المومنين لا يوجب عليهم على تخلص  
منها بل في حق الرزق وقال انه خطا لغيره اخذوا في قدر ما  
يجب الاول في قدر ما يعطى فيقتل بتقدير يرجع المار عن التوري  
وروي ذلك عن علي عم وقيل ليس فيه تقدير بل يحط عنهم شي وهو  
الصحيح للصدق فانه يصدق الامتثال فكل في حق عن العبد  
ثم ان ظاهر الالية وجوب ما يصدق انه في المال الذي اعطاه الله  
ولكن ينبغي ان يكون مما لم يعطى او ما يستغنى به عما لا يملك  
فليس احد مما قيل وان المخاطب هم المولى وان لا يملك  
كانت في حق من اعطى في حق من اعطى وانما يحصل بالخط ولا يحتاج  
الى الوقوع في الاخذ وان كان رعاية طائفة اللفظ اول في مال  
كتاب الفلج وهو يتنوع انواعه الاول في سر عتبه واسلم وغير  
ذلك وفيه ايات الاول والحق الامام في ملكه والصالحين من عبادكم  
واما ان يكونوا فقراء يعنيهم الله بفضله واسم واتع عليهم في  
في الامام في التسمية اصلها ايامهم وقيام فقلنا والام لا لغير الام  
اذ لم نر حاكم من فانا او يبين الاول ان يقول لا رزق له المالك او شيئا  
وفي الامارة كما قاله القاضي من احد تفهوا في الحق واخذ في التدرج  
انكحوا الامام في الرضا منكم في انكم والناس في حاكم والصالحين من عبادكم

كتاب الفلج



واما في المهر او ان تزوجوا فاني منكم في المهر والحرار  
 وحرار من صلح في علمائهم وحواريلهم وفضل الصلح لست  
 الا تمام بانهم وللات ان والترتيب الصلح فانهم  
 ان راو من وجه من صلحهم رغبوا فيه ولا نوايه الكرا  
 ولا نهم في النكاح اذ لا حظون اياهم فيهم فغالبون انفسهم  
 بغير الزوج وان اتوا وحياروا في الاخر في وقت لان الصلح في  
 الارض انهم الذين مواليهم يفتقون عليه ونزلون من الاولاد  
 ٢ الموده فكانوا مظنة للمقصود بانهم والائتمام بهم  
 المصير فيهم واما المفرد منهم محال عند مواليهم على ذلك  
 وهذا الامر كذا علم ان النكاح امر مندوب اليه قد يكون  
 للحوادث حقا لا وليا عند المهر في ذلك ما يدعيه المفسرون  
 اليه فواضع في احد قطري فليس تن استثنى من النكاح  
 وعنه عم في كان له ما تزوج به فالتزوج فليس ونداء على  
 الحو في ما قل وعنه عم اذا تزوج احدكم عتق به سبطه ما وليه  
 عصم ابن ادم في ثلثه وعنه ما غياض لا تزوجن عتق او لغيره  
 فاني كافر والاحاديث عن رسول الله صلى الله عليه وسلم ان لا يجزى  
 كما اذا لم يصح له وعن النبي صلى الله عليه وسلم اذا انى على انى ما يوافق  
 سبعة اذ تزوجت في عقد حلت له الزوجه والغرم والبر على من  
 احبها وحدثت ما في عمل الناس من ان لا يشال المقتضى في المهر  
 فاذا كان ذلك الزمان حلت الزوجه وهذه المهر تدل على حوز الزوج

في المهر

في الجملة ويعنيهم في كلامه ان الامر اذا اكل المهر فذلك اما  
 فتكون ما يتوقف ويحصل به الحرام حراما كما يكون ما يتوقف  
 عليه الواجب واجبا وبغض العلماء فيه نزاع وهذا ليس محمداً ونزل  
 الابه على وجوب قبول الولي الخطبة وتزوج المولى عليها حراما او مملوكا  
 وذلك غير بعيد اذا كان فيه نصلي ما كان الزوج قادرا على  
 نفقه وكفوا كما يدعيه بعض الاخبار وفي كلام الاصح ان يجب  
 اجابة الكفو القادر نفقه الزوج على الزوج المهر وفيه تأمل ذكرناه في  
 وظ الاية عموم استراط القدر والكفو وكانه معنوم والحجز والاجماع  
 فالاية دليل على ان لا وليا والوكلا وان لم يكونوا اوليا شرعا في  
 فليس كلامهم ويشعهم وعدم جعل فقر الزوج والتوجه ما يتوقف على ان  
 الله المعنى في الاحاديث ما يدل على ان الزوج في حق اللغيا وان  
 تركه خوفا او فقر سوء الظن بالملء ولكن جواز في ذلك وطا  
 بمسألة الله تعالى حيث قال ينبغي ان شرط الله عز وجل في هذا الموضع  
 وتطاريه وهي مشبه ولايت الحكم الاما اقتضت الحكومات  
 مصلحة ونحوه وفيه ان الله تعالى محجبا ورزقه حيث لا يجد وقضاء  
 الشرط منصوصه في قوله تعالى وان خفتهم عليه فزوجوا غنيكم ايمن  
 فضله ان يشاء الله ان الله علم حكمه ولم يمس هذه الشرط المتيقن  
 معوضا لغيره كان غنيا فافقه النكاح وكان هذه الشرط محجوز  
 في مثل اجابة الدعاء في قوله ادعوني استجب لكم فلا راد الشبهة فيها  
 دلالة على غلبة النكاح بطلقا واقتضائه وعلى استقلال الابه والاولاد

في المهر



وان كان المولى عليه ما بلاغا مأملا وعلى استقلال المولى ان يرضى في ذلك  
 المالك ايضا فربما دلالة على ملك المالك لقوله ان يكونوا اقربا  
 يعنيهم الله في فضل اذ انظر انه راجع الى الكل لا الى احد خاص  
 خلافا لظنهم ان يعال عتباتهم وفوقهم باعتبار موالهم وادبهم في  
 المقر في ماله وهو بعيد فاما بالنسبة الى التبعين لا يجوز ان  
 المستوف حتى يغنيهم الله في فضل في وجهه في الغنى وظلم التفرق للبيضة  
 طالع في تقف العفاو حاكمها عليه لا يجوز ان يملكها الى سبطا غير زوج  
 ويجوز ان يراد بالنكاح ما ينكح في المال حتى يغنيهم الله من حيلة مستغنى  
 وتقدمه وعن التفضل عليهم بالغنى ليكون انتظار ذلك في تامين  
 لطفهم في استغفارهم ورباطا قلوبهم ولنظره في ذلك ان فضل  
 اولي الاعفاد اذ في الصلح وفيها دلالة على الصلح وطلب العف  
 اذ لم يجد ما ينكح به حتى يعطيه الله في فضل ما ينكح به في ذلك ان  
 كان فليعلم ان الصلح العف انما رغبت فيهما بعد عدم وجود ما ينكح  
 به في الزوج اصل لا في كونه سياتي في التحمل ولا يسبق طلب الصلح والعف  
 ليحد ما لا كثير او يصيب غيبا وهذا لا يجوز ان يحتمل ان يكون  
 معنى حتى غايته لا يتفق فيكون المراد بالنكاح الزوج في النسب  
 بحاله وبالحكم على التفادير لا منافاة في تقدمه وبذلك اولي  
 امر للاولياء بالنكاح وعدم جعل الخوف مانعا وبذلك لا راجع  
 بطلب العف حتى يغنيهم الله وان زوجهم ولكن له الاول عدم ذلك او  
 يكون المراد بالنسبة مجرد الابطاع وان خصه دون الرجحان والاول

والاول

والاول ان يكون المراد هو عدم الزوج وعوضه كذا في كل محفل  
 ايضا ان يكون معناه هو الصلح لا يستغنى عن عدم  
 التقدي والميل الى الصلح فكانه قال لا الذي لا يجوز  
 فالحا يعنيهم الله في مال المالك وان خصه لا ان يملكها او ان يملكها  
 وان يملكها ما طار اليهم في النكاح في ثلاث ورابع وان خصه لا ان يملكها  
 فواحدة او ما ملكه اياهم ان لا يملكها ان لا يملكها او ابل يجوز  
 في نكاح النكاح اذ ايرضهم بهن من زوجوا غيرهن في طاب  
 لكم في النكاح الذي لا يقدرون على عدم البعد العشر من ونحوها  
 فتعدوا بينهن ولا تقصوا في حقتهم في المهر والنكاح في  
 انهم كانوا اذا وجدوا بينهم ذمالا في حال تزوجوا في نكاح  
 فجمع عندهم منهم عدة من فقروا فيها من واجب  
 عليهم فذلك وروى ايضا انهم لما كانوا يجر حوزة السباي  
 والتصرف في اموالهم خوفوا من العقاب بعد ان عرفوا عظم امر  
 السباي والتصرف في اموالهم ولا يجرزون عن الجور او النكاح  
 في عدم التقصير والتقصير في النكاح فذلك من ذلك ان  
 خصه في العقاب في محرمه في السباي لذلك في نكاح في  
 اموال النكاح ايضا عن ترك ما يملكه على امره والحقوق في زوج  
 ما هو حلال عليه فيقدرون على العدل منهن في انفسهن او ببلش  
 او ايرضهم اي عذر كانت في هذا البعد في نكاح وترك العدل لعدم  
 الاحتياج الى القسط والعدل وان احتجوا في ذلك على المهر

سورة النسا







الخرم فاعلم قال فان استدل بعض الناس على وجوب التزويج بقوله  
 فانكحوا وهو خطأ لان محض العقد يدل على الظاهر لا يدل على  
 الدليل على عدم الوجوب وانت قد عرفت عدم الدلالة والا  
 يلزم بوجوب شيء وان وجود الدليل على عدم الوجوب لا يقتضي  
 والوجه الثاني في دلالة على الوجوب ظاهر الا ان يقال انه  
 قال به لذلك فيمكن ان لا يسلم بوجود دليل لفهم انهم انهم  
 الاجتناب عن جميع المحرمات فلو لم يذكر سلطان المحقق  
 فعدم قبول التوبة عن بعض الذنوب ومن البعض لفهم انهم  
 جواز النكاح للاربع وتخرم الحرام وعدم ترك النكاح  
 ما حكمه فانه لا بد من احدى اولى الحكم فيهم كمال الاتمام  
 بالتزويج وعدم التزويج وانما ترتفع بملك التمتع لا بتمام النكاح  
 بالعقد والكل موجود في الاحتمار وانه لا حكم بالتعديلات  
 السارية بل بالنكاح عند تن وجواز الفرائض وقلة مؤنة  
 ما يحتاج اليه منهن ثم اوجب عطاء وهو الف فقالوا  
 البناء صدقاته تحل اي عطية من الله تعالى وبشيء ما يزوج  
 عوض البضع لا يشترك فوايد التزويج فتحل حالها الصدقات  
 ويحتمل عن فاعلى انما المعنى يا حلية فكان عطية منهم وهو اظهر  
 كون البضاعة المصلحة انما لا تخلو من حلية وظاهر ما يرد على  
 وهو المخرج العقد مطلقا لان العقد يصير الزوج اخل في  
 النكاح فدل على ان الوجوب هو العقد فقط ولا دخل للزوج في

قد يتصف بالطلاق وهو من يد المصاحبات بل على وجوب اعطائه  
 ح فكانه مقتد بطلب صاحبه كما ان الحقوقي فيمكن ان يكون  
 بها الا امتناع حتى تاخذ فاعلم قيمة ويدل على ان محض الاعطاء  
 فطه النفس فان طهر خطيب للارواح اي فان طاب  
 نفوسهن بهمة لكم عن شيء منه فصدقاته فتذكر الصمت  
 باعتبار المهر او باعتبار النفقة المذكور فيهما نفسا هو عين  
 وتلك شي يدل على عموم والظان بهمة الكل ايهم كذلك الا انه  
 ذكر البغض للاشارة الى انه ينبغي اعطاء البعض كما دل عليه  
 بعض الروايات على تقدم شي في المهر فكلهم اي فكلوا المهر  
 لكم ويحتمل ان يكون المراد التزويج في القول مطلقا من غير ما  
 فالنبي الطيب الساع الذي لا ينفصه شي والمرى محمود العاقبة  
 الذي لا يضر ولا يوزي قال في ان الصدقات المخلطة العظمى  
 وسمى النخل بخلا لان الله تعالى نخل منها العسل والهي شفاء  
 والمرضون وقال في الطعام وقراني اي صار له دواء  
 شيافيا وفي كتاب العباسي هو فروع الامور الممنوعة جاز حل  
 فقال في امر المؤمنين اني يوجبني بطني فقال للزوج قال  
 نعم قال لا يسو بيننا شطراته تقسمها فاما العالمين  
 ثم علم انهم اسلموا في ما السامع ثم في ما السامع  
 في كتابه وازلنا السامع جاز كما قال في فوطه باركان







قبل المخاض وبعد على جوارحه لا خيار العيني غايته على ذلك  
 فلو الحكم لا يبرر وادخلوا التحليل في أحد ما لم يفعل رجل  
 التزويج فان المحلل منع والتحليل تزويج وبعضهم اذ حل في الملك  
 جعل الملك اعز المنع والعتيق والتحليل عليك منقول الاول  
 بعيدا فليس خاصا من المنع فهو يقتضي المهر والمبلغ والصغير  
 الخاصة الثاني اظهر يخرج عن بعد اذا نظر الرابع ان ملك العت  
 لا الاية ولذا لا يحل عليك المنع بزوج التحليل على ان يكون  
 البعض قبل المحلصة او الما في النظر فقط وعرضه او  
 مباحة التحليل لنفسه الصحيح او حاله في الملك تسكن او حال  
 المستجر في جميع فاعلم اولها وثبوت فلا بد في المحلصة  
 لما ثبت التحليل فلا بد في التاويل وان كان بعيدا فاعلم  
 فاما اخره فيمنع ويخصص هذه الآية فانه عز عن عملها  
 انه ما في عام الاول فخر حتى ينفذ فاعلم في المحلصة  
 والنساء الا ما ملكت ايمانكم كتاب الله عليكم واهل الكتاب واذنكم  
 عطف على المحر ما عوتد اي حرم عليكم المحلصة اي المهرجات الا ما  
 ايمانكم في السبا فانه يجوز طهرت كونن تزوجا كطلان  
 يجوز من بالسبي والملك كما ورد في آية اي بعيدا فخر  
 ايضا سببا ما تروى وطاس فيهما زواج فخر فيها ان يقع  
 في النبا النبي فخر في الآية او ما ملكت الا ما في الآية  
 المزاجات فانه لما كان ابطال فخر فيهما زواج وطلها بعد

النسا  
 سورة

العود

العود اذا كان زوجها ايضا لما لكها بغير خلاف ودر علم الروايات  
 نقل صحيح محمد بن مسلم قال سألت الباقر عمن قول الله عز وجل  
 والمحصنات والنساء الا ما ملكت ايمانكم هو ان يملك الرجل  
 عبدا وحنية امته فيقول اعتزل امرائكم ولا تقربها من محصنات  
 حتى يحضرن مسيها واللاية تدل على جواز نكاح الاما المروجات  
 لما لكها بطلقا والمحرر فخصها وبينها بل الاجماع اقيم وكتاب  
 مصدق لفعل محمد واني كتب الله كتابا وفرض فرضه عليكم واجل  
 امركم ما وراء ذلك الذي تقدم في المحررات وسو عام فخصوا  
 في الاخبار والاجماع كتحريم نكاح الاية ونكاح الاحبة على الخاتم  
 بغير فنها وما غير ذلك ان يتفقوا فيقول لم يقدروا اية اي  
 احل الله ذلك لارادة ان يتفقوا بما هو الكاشرة لال ايماننا  
 وعموم العتق في المبالغة في المهر بان يعطوا وعلى او حال نكاح  
 الرار كما اقيم فيه محصنات يعقبت غير صالحين الرفاه  
 الزنا في استنقته فمن منع به فمن النساء المحللات  
 فالواحد في عتقكم ان توثقن اجود المهر وقع العقد  
 كسائر الاجراء فرفضه اي فرفضه حال الاجور او بعد  
 او صفة مصدق محمد واني كتابا وفرضنا قال من قبل الماردين نكاح  
 المنع وهو نكاح المنع فخر في الآية او ما ملكت الا ما في الآية  
 وسعيد راجح وعلية في التابعين هو ترتيب المحصنات الاما







هذه المنفعة كانت على عهد رسول الله صلى الله عليه وآله واصناف النعمان  
 لغيره الراي فلو كان النبي نسخها او نهى عنها واما الجاهل  
 مخصوص دون غيره لا يضاف اليه ولا يفرق عنه فانه  
 ما فرق بينه وبين غيره من النعمان في النعمان والخلل في ان  
 منعه لا يخرج من نفعه ولا يخرجه في حرام يكون حكمه في النعمان  
 حكمها وقوله والاجتماع عليكم فيما راضيت به بعد الترضية  
 ان المراد بالاستمتاع الانتفاع والجماع قال المراد لا يخرج انتم  
 عليكم فيما راضيت به من نفعه او نقصانه او حظه او اريه  
 فقال استوفى نفعه واجتماع عليكم فيما راضيت به استيفاء  
 عند اخره بوقفه المدة المفروضة عقبا للمنفعة  
 في الاجر ورتبه في المدة وهذا قول الامامية في تطاير الروايات  
 على انهم عم قالوا انما تلت الامم المنفعة التي كانت لله اياه فثبت  
 ملكه ثم تحت ما روي انه عم الجاهل اصبح يقول يا ايها الناس اني كنت  
 امركم بالاستمتاع ففعلت النعمان الا ان الله حرم ذلك اليوم القيمة  
 ومن الكفاح الموقت بوقت معلوم سمي بالمنفعة اذ الغرض منه  
 الاجتماع بالمراد ونفعها بما يعطى وجوبها على عباده من الله  
 ثم سمي عنه قال في قوله تلت الامم المنفعة التي كانت لله اياه  
 الله تبارك وتعالى لم ينسخها كان الرجل يملك المارءة وقد يملكها  
 ليلة اول ليلة او يملكها بغيره ذلك ونقصها وطرفه ثم نسخها

مكتوبة

سميت منفعه لاستمتاعها بها او لنفعها لبايعها بها عن عمر  
 انه لا اولى برجل تزوج امرأة للاجل الا لاجلها بما يجازي عن  
 النبي صلى الله عليه وآله انه اباحها ثم اصبح يقول اني امرتكم بالاستمتاع من هذه  
 النعمان الا ان الله حرم ذلك اليوم القيمة وقيل ان نسخ تزوج  
 مرتبة وعن ابن عباس رضي الله عنهما في قوله تعالى وكان لغيرنا ما نمتنع  
 به فثبت للاجل من غير ان يروى انه رجع عن ذلك عند موته وقال اللهم اني  
 اتوب اليك في قولك بالمنفعة وقولك بالمراد بالحكم الذي يظهر ان الآية  
 ظاهرة في المنفعة والقراءة المنقولة صريحة في ذلك في الاجماع وقيل  
 انها كانت جارية والروايات كذلك في الكسائر والاولا انه تنفع على  
 جوازها وقد اختلفت الامم في بيانها والاصل والاصح ان النعمان  
 واضح على ذلك لكونه على خلاف الاصل بخلاف في حوازل الكتاب  
 بالاشتمال وعلم الاجماع بعدم العلم بالبيان في حوازل الكتاب  
 الواحد العقل والنقل في الاجماع وغيره دليل لعدم وجود  
 خبره في قوله تعالى والنكاح المهر والنكاح المهر والنكاح المهر  
 بقايه للزنا في عمره واستلذه التبرع بالنكاح المهر والنكاح المهر  
 المهر متواتر وان رجوع من غير ما علمه والنكاح المهر والنكاح المهر  
 حراما بل كان قوله واجتماع عليكم فيما راضيت به بعد الترضية  
 عند الموت مع عدم ظهور دليل خلافه في حيوته ويعتقدون ان النكاح  
 وكونه مخفيا عليه وعلى غيره حتى يموت عنه لا يثبت الموت  
 للموت حيث كان قالوا يقولوا واجب ولما انقضى في غيره في الرجوع  
 وما تقدم من تفسيره في بيان النكاح المهر والنكاح المهر والنكاح المهر  
 باطل لما عرفت عدم نصيبه من عقله ونقل كتابا من واجعا لوجود



الخلف في الخاص والعام مثل الذي وعينه حيرة جملة في الشيء  
 وابن عباس وكذا نقل جوعه عنه وما يدل على بطلان كونه علة  
 والنوبة عنه لما عرفت على ان كلامها اضطراراً فانه يفتى بان  
 ايجها معتمدها واما ان كان مرتباً فانه ايجها معتمدها قال ابن  
 حزم ما ايدى فانه يفتى عنه فانه يوجب واحد بل يوجب واحد  
 يملكه اياه مع انه قال كان الرجل منهم يجمع اسبوعاً وسبباً الا  
 تنافضاً واضطراراً وما ايدى ليقول عمر فانه لا يملك  
 فاقه والحاصل ان الجواز كان يفتى بالكتاب والاشياء العام  
 ولا نزول الا يفتى بمثل عقلاً ونقلاً والعام والخاص  
 فانه لا يحصل الا في الدليل العقلي والكتاب والسنة والاجماع اليقينية  
 ومعلوم عندها ان الله كان علماً بمصالح حكمها فيما رغب في الاحكام  
 التي او لم يستطع منكم طولاً او في لم يجد قنطرة وعني في اصل الفصل  
 والرباع ومنه الطول انتم المحضات الموهبة ايتروها وهو  
 النصيب طولاً او فعل مقتضى له في الاستطاعة فانه يفتى  
 بانها تكاح المحضات او لم يستطع غني يبلغه في تكاح المحضات  
 السماوية والعمى وكما هو في ما ملك ما لم يملك اي فليس  
 من اي فليس ما ملكه فريد اما الغرقان الروح لا يملك الا بشا  
 ويحكم ان يكون المعنى فان لم يفتى في تكاح المسلم في حذوا  
 الاماء سواي في التكاح في كل المعنى في قبائل في قبائل في قبائل  
 يعني الاما المسلمات وظاهر الآية هو ان حذوا المسلم في حذوا العبد

لا يجوز  
 لغيره

لعدم ضلاله فيكون الخطار الاحرار وعلى حذوا في الكافرة مطلقاً  
 كتابية وغير كتابية من اوامم للعبد والحر ليعتد الموقنات  
 في الموضوعة ولكن مفهوم الوصف وما ثبت في حذوا في  
 عيونه له احل ولا يستلزم احوط في سبجي حقيقة وعلاج ان  
 عقدا الام مع عدم فلهذا على الاحتمال الاول ان حذوا في عيونه  
 من وقيل على عدم جواز اخذ الام بالعقد مع العبد على الحر  
 كانه مفهوم الشوط الذي ثبت محضه وفيه ما لم الاحتمال ان يكون  
 معينا اذا كان من حذوا او لئلا يفتى في بعض عبار الاصول  
 بمفهوم ان ولان المفهوم بان اذ لم يفتى للعقد فائدة غير فلهذا  
 في المسكون كانه مفهوم في الاصول وتساو حذوا في حذوا في حذوا  
 والحر يفتى على التكاح وعدم التزويج ولو كان بامه وافاد ان  
 الحر اولى فلهذا في حذوا في حذوا في حذوا في حذوا في حذوا في حذوا  
 الاعلى والافضل وهو تكاح المسلم الحر في حذوا في حذوا في حذوا  
 على تقدير العدم والافضل في الصنف الحر الاول في حذوا في حذوا  
 وهو جواز في مفهوم الصنف المذكور في حذوا في حذوا في حذوا في حذوا  
 ليس المقصود ذلك فان النظر ان المقصود هو الارشاد لا لا في حذوا في حذوا  
 والامر والنهي ولذا لما حلت على تعيين تكاح الحر المسلم في حذوا في حذوا  
 وتعيين الامر على تقدير العدم والنهي لا يستلزم في حذوا في حذوا في حذوا  
 فانه مع حذوا في حذوا في حذوا في حذوا في حذوا في حذوا في حذوا في حذوا



ولو كان المقنن من جنس النعمان لكانت له اليد الطولى على غيره من الملوك  
 المقنن لا يعارض غيره من الملوك الجوانب لعل الملك ما وادعوا فلا يرد  
 عنه الا بدليل اقوى او مثله وبوجهه والله اعلم بما تكلم به  
 ما انتم تكلمون الا بظاهر الحال فكل من نظر الايمان فهو كمن  
 اوتى كنهكم واحكموا به تكلموا به كما لو كانوا قد اوتوا بغير  
 الامر فان ذلك لا يعلم الا الله فلا يمكن تكليفكم به بعضكم لبعض  
 اي كل منكم فلو ادم فلا يابوا النكاح الا ما كان له من نفسه  
 والايمان كما انتم لا تفاضل بينكم الا بالايمان وهو امر غير  
 الله ويؤيد الجوانب اية عموم قوله فالحكم من اذن الله  
 يعني تزوجوا من الفتيات الموثقات بذن الله وامر الله  
 وفيما دلالته على عدم جواز العقد على الام بغير اذن الله لا بد لطلعا  
 منقطعاً ودواماً كسداً اي حله فتنفي ما قبلها وفي بعض  
 فحوار العقد المنقطع على انه ينقض اذ بها عدم الصحة والفسخ  
 وتام حقيقتها في الفروع فاجوبها وتوابعها والله اعلم بالايات والآية  
 ويمكن انهم لا يبالوا على عدم اعتبار اذن الام حبيباً طاعة الام  
 فقط وانما هو اجوبها الى العظمى من غيرها وتعمل المراد الله  
 فانها ملوكهم بالمعنى بطريق يقتضيه التسرع وتوقع عليه  
 الرضا والعقد وهو الذي لا يقع في العقد وعلى وجهه  
 دون مما طله وفيه محضنا اي تزوجوا من عفاين غير ما

زينة

زانية والاختذات اخذان اي خلا في السر لان الرجل كان  
 يختد قسمة فيزني بها والمرأة تختد صدقاً فيزني  
 بها وروى بها وروى ابن عباس انه كان قوم في الجاهلية يحرمون  
 ما طهر من الزنا ويستحلون ما خفي منه فنهى الله سبحانه عن الزنا  
 سرا وجهر افعل هذا يكون المراد بقوله ولا تختذات اخذان عن  
 زانية جهر ولا سرا كلها كما لا يعلم الغايبه التي عنده المتصف  
 لا عدم جواز غيرها فاذا احصى في بعض الله والاصدا  
 مبيها للفقول اي فاذا زوج من فاحصن وحفظن الزنا  
 بازواجهن وبالفتى للفاعل محتمل ان يكون معناه احصى  
 في الزنا بالزوج كما يحتمل ان يقال ذلك في وفاة محسن او قبل  
 احصى واجهت خزانة وقيل اسلم فاحصن الاسلام فاحصن  
 الا زواج فان اتى بفاحشة اي فان زنى المحسن لا يفسد  
 فعليه يصح باعل المحصنة والعذر اي الصفه باعل المحصنة  
 الحد في الزنا وهو ما به حمله ونصفه لا الزنا لا ينفذ  
 فلا يحرم على الاماء مطلقاً بل العبد لعدم ملكه الزنا في  
 الملوكة المحصنة ولكن انظر عند الفقهاء بالاحصان والملك  
 فحين فانه يدونها اي كذا على ما تقرر فالحق في الاول ان  
 فيجعل البهاذ قد يقال لان الزنا الكافر للشيء المحمل الاول انه  
 لانها قد تقول يجوز الزنا مع الامم الزوج لا يفسد ولا يفسد  
 الشبهه مطلقاً على ورسطة الحد الا انه قد يكون زواجا



اظهر شامل ويمكن ان يقال بما كان الكلام في الاماوت و  
 الرجوع مع الاحصان من بعد وفاته وبتصنيف الجمل وبعدهم الباقي  
 في عدم التماثل بالفضل والاجزاء والاخبار فصار في ذلك ما  
 لا جواز في تلك الامور التي هي الغنى من الامور التي هي  
 لغلبة الشهوة اي في سائر الاصل تلك العظم بعد الجواز في  
 مقته ولاستحقاقه في الامور وعلمه في المقترين في مقته  
 لمن خاف الحد بان هو ما وان في بها فخذ وقيل في الغنى  
 الضيق الشديد في الدنيا والدين لغلبة الشهوة والاولا في  
 ان قيل في هذه اية تدل على ان تلك الاماوت في حال العقد  
 ولكن زيد له شرط اخر فمن بدو نها و اجاز في شرط  
 الامكان في خوف الغنى في قول بعض اصحابنا انه قد  
 عدم الدلالة على التحريم بالشرط الا في اذ كراهه من اهل  
 على اجواز في قوله وان يقبلوا خبركم وتزوجكم بها والقصر  
 على ما يحصل لكم في قولهم والعارف يحصل الاولاد وما يحصل  
 في العارفين في جهة عدم صلاح البيت كادل عليه روي  
 عنه من احرار فصلاح البيت في الامور البلية فان الظاهر ان  
 المراد ان ترك الزوج بالامانة في شرطه في حق فله في ذلك  
 لو كان المراد بعد الشوط لا ينبغي التزوج ولا يكون راجح  
 الزوج في كفاها في الغنى انما يحل النكاح اذا خاف الوقوع في الزنا  
 او يحصل منه لا يحل نكاحه ولا ينبغي له ذلك نفسه فلا كس

ان

انه من مطلقا فلا يكون ترك الزوج بالامانة مع عدم الغنى  
 على الرجوع في الضرر او خوف الوقوع في الزنا فله في ذلك ما  
 مع عدمها بان يتزوج بالحرم ما تقدم وللغنى في النكاح في  
 الاخبار والامانة والاجزاء وبعد تخصيصها بالحرم مع عدمها  
 ايضاً والضمان فيه وهو شرط ولذا قال في الغنى بالاجزاء  
 مع اللزوم الامانة الشرطية ويهاجم من الاول لم يولد بها  
 محمد بن سلم قال سالت ابا جعفر عن من ان يتزوج في حال  
 اذا اضطرر الغنى فلا كس في سلم ابن بكر عن الصادق لا ينبغي  
 ان يتزوج الحر المملوك الحديث والله عفو عن من يغفون  
 عبادته بفضلا وكرها او بالتوبة وعلما ان اية في قوله  
 في تقدير من الحدود المتقدمة عن الله وامر بالتوبة واجزاء  
 والطلب النوع الثاني في الامانة وفيه ايات الاولى ولا شك  
 فانك انما تحل التحريم الحقيقي على اية عقد عليها الا في  
 والنكاح فانه حقيقة في حال اقبل وتحمل الوطء حارا او بالكر  
 وتحمل حله على الامانة عموم مجازا وعموم شرعا في الوطء والعقد  
 على الامانة في عقد عليها الا بالوطء بالملك فله في ذلك ما  
 والسيرة ولكن الغنى مشكل فانه لا يخرج عن احوال فالتقدم والاجزاء  
 والاخبار وانما عدم الاخبار بخلاف في جواز نظر الامانة في  
 اية وسيرة وفي ذلك البيان في الامانة في عقد عليها  
 في شرطه في الايمان في قوله فانك ما يكون ولكن في ذلك  
 جازي وموصلا باعتبار اللزوم ان يتزوج على نكاح ما في حكم

الزنا  
سورة



الا التكاليف الذي سلف قبل مولد هذه الامه فانه العقب على  
 ذلك فانه فضل ورضن الحيا عليه فلا يتاخر في ما قبل في  
 انه ما كان جازا في امه اصلا كما يدل عليه قوله انه كان فاضلا  
 ونفست اعلم للنهي اي نهى عن ذلك فان عند الله ووجهه المفضل  
 والبعض وما رخص فيه امه والامه وسوء سبيلها من طريق  
 في قوله او يفعله وقد ذكر في سبيل قوله وجوده كذا فعل  
 تحريم بالامه ويجعل ان يكون في سبيلها ولا يتحقق في الموت  
 الا الموت الاول ولا يعين من غير ان يتوفى ولا يفسد الا ان  
 قرئ للماتعة والتاكيد التاميم حرمت عليكم امهاتكم الطاهر  
 ان المراد من ذلك ما يقع من ما حرم من سبيلها كذا  
 الاكل حرمت عليكم الميتة ولحم محرمة الذان والخنزير  
 اولها يمكن تقديره في الام امراة رجع نسكها بالولادة  
 بغير واسطه او بواسطه الاب او الام وبما تمك النسيان امراة  
 رجع نسكها بالولادة بواسطه او بلا واسطه واخوانكم  
 الاخت امراة ولدتها وولدت من شخص بغير واسطه وعانكم  
 العمة امراة ولدتها وولدت من شخص بغير واسطه وعانكم  
 بالولادة بلوغ شخصه خلاكم الحاله فكل القوم الا ان النسب  
 منها الام غير له الا بغيره او بنات الاخ وبنات الاخوات  
 يعلم ان ما يكون اذ بعد العلم بالاخ والاخت والعم  
 يعلم بناتها وبنوط وفي الامه دلالة على ان اطلاقا والنسب

التي  
 سورة

والام

والام والعمة والحالة وبنت الاخ وبنت الاخت على سبيل  
 اذا كانت بواسطه او بلا واسطه حقيقة وهو خلاف ما  
 استشهد به من الاطلاق على الاول حقيقة وعاء مجاز  
 والطان المراد بحريم البعد لانه حقيقة فيه ويعلم الوطن  
 بالطريق الاول ويجعل اياها بنات اخواتهم النسب  
 والنظر ان لا خلاف في الامه فيها وفي كونها نسبا او عقد  
 صحيح نفرا لامي او عند الفلعل وابا الى احد ما يزوجنا  
 فان لم يعدم الخلاف عند الاصحاب في ذلك انه وان لا  
 خلاف في حوازي النظر والام والنسب لغيره فهو الاصل  
 العود وكذا الاصحاب في ذلك غير متفق وحكمه ان يكون  
 كذلك بالنسبة الى المحرم الغير النسب كما هو في الامه  
 على حوازي النظر الى الوجه وما يقع عنه نقل اليد والرجل  
 واما النظر الى اطلاق الاجابة وعورهم وسائر ما يرض  
 ذلك فكل الامهات في ذلك اية في غير نفيل فكل حوازي  
 ذلك على حمل السهم والترسية لهذه المطلوبه وسكنى العور  
 مع الحام والاحسان اخوطها امكن وانها لم تكن  
 الرضاع اقوى بسبب دوى انها حمة كحمة النفس في وقت  
 الرضاع ما يورث من النسب (ون) الا في مستلحق







مع وجود التبرم وتقييد بلاد بليل غير حازر ومجرد صلاحية واحتمال المحرم  
لذلك هو ظاهر وعدم إمكان كونه قيدا لها اذ يلزم تعليقه بالوضع  
وجعله المعنوية والابتداء وهو غير ممكن ان الملك استعمل لفظ  
منه في نفسه محازا او حقيقة لعدم إمكان تعليقه بالموضوع وجعله قيدا  
لها في التركيب الا بالمجرد وهو خلاف الماهية والظ والمصداق لا يترك  
في ان يقيد الا في خلاف الاصل والظ ولا بد له دليل يوجب  
في الآية نعم في بعض الروايات الصحيحة على ذلك فلا بد ان يثبت  
او من حيثها بغيره فظاهر الاية وتقييد الآية وتخصيصها  
الاخبار لعدم صحة معارضتها للاخبار وجواز تخصيص القرآن بخبر  
الصحيح في المسئلة تكلم ونظام التفصيل في الكتب الفقهية وفي قوله  
لما كان محمدا ابا احد فرس خلفه اي التبع وغيره من السلف والاولاد  
ابوة له دلالة على ان فاشيت بن الارب والولد في حق المصداق  
وغيره من الخلف من غير ان يثبت له حق الابوة والحق في حق  
زوجاته فقط والمسلم التبرم بقوله وانزاجهم اهلهم وغيره من الاجماع  
والاخبار حتى لا يحرم نياتهم على المسلمين الا بوليهم حقيقة  
بل لا بد من التبرم ونظامه لا يلزم العقدي في جميع الاوراد وفي قوله  
فان لم يكونوا ذلهم فلا جناح عليكم دلاله ما علم عدم اعتبار منوم  
العقود فانه والظاهر ان المراد بالثبوت العقود عليها مطلقا  
فلا يشتمل الكسرية بخبر ما ثبتنا بغير الاية في الاجماع والرواية

والعياش

والعياش والظاهر ان المراد بالام والرسايعم فان يكون بواسطهم او  
بغير واسطه في المأكله ونبت الثبوت بل في الآية ايها لا يثبت  
للمأكله ثبوت الثبوت كما تقدم وكما يدل عليه ايضه قوله وحلالا لنا  
الذين فرأيناكم فان الظاهر انه لا خلاف في ان المراد بالابن ابن  
منه وابن الابن وابن الابن من الابن من الابن من الابن من الابن من الابن  
حل وطهنا يشتمل العقود مطلقا والرسايعم ولكن الظاهر ان يقيد بوطهنا  
ويحتمل البط او فعلا يحرم على غير المالك في القيد وليس المحرم يومه في الابن  
ولا ينفرد في حوز الوطى فان للابن وطهنا لا يثبت له الا في حوز الوطى  
اذا كانت مخدعة للتسري دون الخدمة ولعل ظاهر الآية يشتمل  
فما علم فدللت هذه على ان الابن بواسطهم هو ابن الصلة والاحتمال  
بعد الصلة عن الولد المشتمل الذي ينفذ الاثر ان ابنا وسمية  
للتفقه والمجتهد وتكون ابنا لزوجته ومحمودا فان لم يضر ذلك ابنا  
حقيقة وان تجوزوا لاجتنب ايضه عطف على المحرم وقايد في  
الجمع لا الافراد مع مفارقة احدتها يجوز اخذ الاخر من وجه الابا فدل  
ان الله كالعفو عنهما اشارة لعدم يفسر بعدد واحد والله عز وجل  
اسم فان الله كان غفورا رحاما في قوله ويعود اياي حتى يورثه بالثبوت  
والعفو والكلمة الثالثة ولا تنكحوا المشركات النكاح لغة التوطى والعقد  
ايضه فقيد بالانكاح لفظا في حقيقة في الثاني ومحاز في الاول في قيل  
بالعكس لا لانه علة في العقد وقال في ان ما جاء في القرآن لا يعني  
العقد او لا يابى عليه لا لانه وجوده في ريفه الثاني لا لانه وجوده في ريفه



للملأ الشراي الكافر مطلقا كآبويه وغيرهما فان الكفاي يقال اليه  
 مشرك بدليل قوله تعالى وقال اليهود عزير الله وقال النصارى  
 المسيح ابن الله لا قوله سبحانه عاتر كونه في ذوق وغيرهما وفي  
 الدليل على تقدم وسمي ويمكن أن يستدل كما قيل بقوله تعالى الله  
 لا يغفر ان يشرك به ويغفر ما دون ذلك لمن يشاء فان قالوا  
 ومن ينسخه يقول فالحصن والذين اوتوا الكتاب كآبويه كآبويه  
 ثابته لم ينسخ منها شي قط وهو ان الله لا يرد عن عبده عتاه اخيرا  
 نزلت على الملائكة لاجل ما اوحى اليها وفيه نظر فان التحصن في الشيء  
 على تقدير التناهي والامكان وهو بطلانها بالمرحوم بالكلية حتى يكون  
 منسوخا ولهذا قال القاضي ولكن عتاه بقوله والحصن اي واما  
 اصحابنا فبعضهم موافق للقاضي وبعضهم لا يجوز كلام الكتاب مطلقا  
 ولو انما يذهب كما في الجملة ان لا يستدل ذلك بالايجاب وقال بنو تميم  
 ونحو في محله وبعضهم يخصه بان كلام الكتاب لا ينقطع من الدوام  
 وسمي العن ذلك في نظائره المأيد حتى يوفى ان يصدق من الله قوله  
 وسلم لا اله الا الله من الله اي امرأة مسلمة كانت او مملوكة حتى يشركه  
 وكذا اول عبد من غير مشرك فان انما يسمي عبدا له واما ما ذكرنا  
 في تفسيره من وجوب ان لا يظن مفعول من الله والعباد لا يبالون  
 فيه والظاهر ان المفعول الاول لو انما يسمي اي ان كان الحلال  
 المشرك تعجبك ويحتمل ما لها وحالها وخلقها وحياتها ولو لم يكن  
 ان كما قاله في الجملة الحالية الغرض من ذلك على المعنى في الجملة وانما المفعول

وكذا

وكذا الكلام في الجملة الثانية من قوله تعالى ولا تشركوا الله شيئا  
 ولعبد من غير مشرك ولو لم يكن له ولد اعلم بقوله اولئك فان  
 نزلت على العبد بان المشرك كان عتاه اليه فلا ينبغي ان يظن  
 يجوز من كونه فانه قد اخذ احد من اصحابه فانه دائما يكون  
 له ذنب وانما هو الكفر المعاصي والخطايا يعتبه على  
 ذلك في روجه اوليا الله وهم المؤمنون يدعونهم للدين والحق  
 والمغفرة وهو الايمان والطاعة الذين يحثونهم ويواصلونهم  
 والمغفرة والمغفرة كما قال فيها والله يدعو الى الحق والمغفرة  
 فالحق محذوف كما قال فيها والله يدعو الى الحق والمغفرة  
 ودعوى الله فيها فلهذا ينبغي ان يضافوا ولا يكون منهم ولا يكون  
 الا التقوى والعداوة لا المحبة لان الله لا يحب الذين لا يتقون  
 كما فعلت من ياذن ان يشر الله وتوفيقه للعمل الذي ينبغي  
 به الحق والمغفرة وبين الله ما بينه وبينه وقيل او امر ونواهيهم  
 وما اوصى وما حرمه للفعل الذي يذكرون حتى يتعلموا او يتذكروا  
 ويتقوا اولئك اولئك الحق من الله الذي لا يفرق بين الحق والباطل  
 والمثل لا يخرج من الفقه ان قالوا وهو ما بين الحق والباطل لا  
 الشرعي بل ان الكلام في استنباط الاحكام ان يقال طاهر من  
 دال على تحريم الكفار بل المصالح والكافر الذي هو المشرك الحقيقي  
 وتكون المشرك الكتابي الذي يقول بوجود الله الواحد على طاعة الله  
 وكون القول بان الله انما لا يستلزم التبرك الحقيقي فاطلاقه عليهم  
 في الآية السابقة لا يستلزم كونه حقيقة فهم ايهم حتى يرادوا مطلقا



وايضه لا يستلزم جميع غير الشر كالحقيق في اخصا ونحو كونه والا اصل  
وعوم ادا النكاح يد على احوال ولا يمنع عدم جواز تزوج المسلم  
بالكافر مطلقا اجماعا ولا يستلزم ذلك كونه مستقارا او مدبرا  
وعلى تقدير التسليم بالاستلزام عموم المشركا وانه لما لم يشرط في احوال  
فانظر زيادة التحقيق هناك وان يقال انما تدل على عدم جواز نكاح  
المشرك لوصار كتابيه لقوله حتى تومن حيث جعل على الايمان  
فلو كان تلك ايضا غايه فلا يقصر الغايه غاية ولا يبعد دلالتها على  
عدم تقرير جواز نكاح الكفايه وانما تدل على جواز نكاح المخالفة اجماع  
المسلمين الايمان بمعنى الاسلام على ما يظهر في التفاسير وهو الظاهر  
ولعدم المكلف اكثر من الاسلام في احوال الاسلام وكذا اذع المومنين  
بالمخالفة كما ورد عليه في بعض الروايات على ما يحتمل اخبار المتكلمين  
المنافاه على الكراهيه او على النكاح الكافر فانه تدل على جواز تزوج  
الامه مطلقا كما يد على عدم جواز فطر الكافيه بالملك ايضا اجماعا  
على الوطو ولكن ذلك بعد وخلافا لظا لا يقصر عليه بعد وانما  
وحصل منه وط الكافيه مطلقا لكن يحصل منه العقد في احوال  
عليه وعلى العقد ارض بعد على ظهوره في شره بها اصله لا  
هنا وانما تدل على عدم الرزق لنفس الزوج والزوج وتوحيها  
النوع الثالث في لوازم النكاح وفيه ايات الاول ان اردتم  
استبدال زوج مكان زوج ايمانهم ففارقوه وتزوجوا اخرى

على ما في المتن من ان النكاح لا يفسد جوار

لوازم  
الزوج

وانتم

واستم احدهم التي تريدون ففارقوها الضمير للزوج وهو الزوج  
المتزوج فخص اجماع ضمن الجمع للابتنين باعتبار المعنى فطاراما لا كثيرا  
فيما انه ممكن فيهما او دية ان فلا تأخذوا منه شيئا  
تأخذونه بهنا وانما صيغ استفهام انكاري ان لا تأخذوه من  
باعتين وانتم او للبهت والائتم فان احد مطلقا وانتم واضع  
نحو الكفر المواجه به صاحب عا وجه الحايين له اصله الحرف في قول  
الذكر كقوله في تحت لا نقطع حجة فالهنا كذا تحت حجة كقوله  
تأخذونه وقد اقصى بعضكم لبعض انكار ونحو تعظيم ما فعلوا  
والاقتضا الوصول اليه بالملا فليس بهنا كذا عن الوطو وقيل المراد  
به الخلو الصحيح وقال في نكاحها مومنين وانما تدل على  
المزوجة حيث لا يرجع اليه شي وذلك لم تكن الا بالوطو على  
المزوجة واحذرن منكم متافا على هذا ان اخذت الزوجة منكم عهدا  
وعقدا بالعقد واحكم نوان بها بالوصية من اير اصلوا فانما يكون  
بمعروفه وانما يكون معروفه بالوصية من اير اصلوا فانما يكون  
الله انكار الكافيه وانما تدل على المعاصي كالزنا على الزوج  
المزوجة دون غيرهما فانه لا يرجع الى الزوج منه شي اصله  
بالطلاق في الفسخ وعلى الرواية الاخرى الخلو على الوطو الاول  
استدلالا في ما تقدم فان المهر لازم بحمد العقد وفيها دلالة  
على جموع التمسح الزوج بالطلاق قبل الوطو والاقتضا وعمل دلائلها  
على عدم جواز الرجوع في المهر وغيره بالنكاح كعموم الاية وتد على جواز



الغلاف المنزعهما وقع عليه الرضا كما دل عليه السمت على غير ذلك  
 الحسد ذهب للعدم بجواز الرضا وحقه في السمت وهو تعينه  
 لانه خلافه في الالبه والسمة الشريفة والعقل او انه نقول لا يجزى  
 ولكن يلزم بالعقد والوطى وسوايه بعيد ويكره كل كلام  
 على الاحتياط فمفعول من غللاه وجعل الزنا في السمت لا يوجب  
 وان كان لا يوجب كقولنا لا يوجب الاوجه للماني وكان كذلك  
 جعل من وطاعته او لكونه خليفة واما ما فرق بينه وبين  
 وتقول اعراض المراه وقول كل آفة فرغم ما في وعنه غير  
 انه ولم يبين فقال ايها الناس اتعالوا بصداق النبا اذ  
 لو كانت في الدنيا وتبقى عنده لكان اولادها كل  
 الله صم فانه ما اصدق في سبابه اكثر من اي سباب  
 فقاتت البهامة فقالت لم لم تعبت احقا جعل الله  
 لنا واسه يقول تعالى ثم احسن فطارا الآية فقال عمر كل العداقة  
 فرغم قال الصحابة السمعوني لقول مثل هذا فلا تكونه على ذلك  
 على امران ليس اعلم النساء انه لا تكفي عدم جواز اخذها المخل  
 في المهر بعد اخذ المهر كواو اراد الزوج الاستدلال لا فذكر الاموال  
 يحتمل كونها ذلك وقت زوالها وتكون محل الاختصاص بها او قد  
 طلقها واراد بها اخرى وهي كساح للمهر والمهر ما يكون له وام  
 الاجتماع وبما استمع الا في بعض الزمان وتكونه بل في عدم جواز  
 مع عدم الاحتياط ولا يبدل بالطريق الاول بالمعلم سنا لا يتوهم

الاعتبار

اعتبار المهر لعدم شرطه في النكاح والعمل به وهو ظاهر في الالبه  
 لا احتياط عليه ان يطلق في النكاح ما لم يتوهم او تزويجها  
 فرضه اي لا يقع عليه في المهر وما وجد عليه لم يترتب وجوبه  
 بقائه وهو قول وان يطلق في المهر فمفعول من غللاه وجعل الزنا في  
 على ان المني او لا هو المني تافيا ان يطلق في المهر قبل المهر او  
 وقيل فرض المهر فيكون او بمعنى الواو ويدل عليه وقد فرضه او  
 يكون بمعنى الما ان اوحى كذا في النكاح فانه ما لم يجر الاول  
 التمهيد فرضه وعلى الثاني يلزم جواز الفرض ولو لم يسم به بعد الطلاق  
 وقيل لا وهو لا يطل ويحتمل ان يكون المراد من المهر ما كان في قوله فلا  
 جناح عليه ان يطوف بها ما وليا او تزويجها او يحتمل ان يكون عدل  
 او محذورا ولا يتغير ان لم تزويجها او فرضها او تزويجها او يعلقوا  
 اصبغ عوم ظهور فائدة النكاح قبل المهر فان بعد اضر الا اعم  
 الا ان يقال انه لا اتمح مطلقا بخلاف ما بعد المهر فيقال انه لا يخل  
 انه لا يحصل فيما يدر النكاح لم يحج الطلاق ويمكن الجواز الا اعم  
 وارتكابه خلاف الظاهر في القرآن لا دليل عليه والمراد بالوضعي  
 المهر قبل الدخول والطلاق منعونه كان عطف على محذور او  
 فطلقوه ويتقون كان عطف على محذور اي فطلقوه ويتقون  
 على الوضعي قد علم دفع الدالة لكونها المقدار الذي يتقون على  
 والمهر الفتي الذي لم يمتنع عليه حاله وعلى المحقق قد علم  
 ان النكاح الذي يمتنع بعينه ام الواجب عليها ما لم يمتنع  
 مناعا بالمعروف يعني بمقتضى ما بالوجه المعروف من شعاع وفاتح المهر



حقا يعني شيعا حقا واجبا ثابتا او حقا كحقا على المحسوس  
 يريدون ان يحسنوا الى انفسهم باخراجها عن المعاصي بفعل الواجبات  
 وترك المحرمات او الى المطلق باعطائهم حقوقهم على الارواح المطلقون  
 ترغيبا وحرصا على المأمور والمأمر اليه فجزاء الشرط محذوف وجب  
 او مقفول بطلوع ما سبق وهو رفع الجناح وما يعنى المدة اي زمان  
 ترك الموشع مقفول مطلقا وحقا صفة واما قدر المفاظ الاله  
 ما يقتضيه العرف فيسمى شيعا بحسب اللفظ وعينه وقد عجزت عن ان اورد  
 في ان وقال ان مروي عن الباقر وانصافا في علمها اليه وغيرهما وبه يتبين  
 ان افعليه وظاهره في هذا الاصحاب خلافه فانه قالوا ان اللفظ يمتنع بالام  
 والتوب المرتفع او شرفه وتبينه والمثبط بحسب او التوب الموقوف والفقير  
 بالدينار او الخاتم وفات كلمه وارواه الجليل عن ابي عبد الله عمه ان اذا  
 نوى ما عليه متع امراته بالعتد الام والمعتد بالخطبة والعتد بالتوب  
 والدينار لا تنافي في انقسامه الى ثلاث اقسام ولا ما ذكر في كل قسمها لان  
 جميعها اليها والغوا فتنفى عن كل مرتبة وقوله في الدينار التي هي العتد  
 والام وقوله فيها البغى والتعدي فكيف في القيمة لان الحكم في كل  
 لا التحديد فتأمل وعلمه في سبب اللفظ في درع وخار وحقه على حسب  
 الى الام ان يكون مهر نسكها اقل من ذلك فلها ما اقل من نصف مهر  
 المثل والمعتد ولا يفتقر في مرتبة لان اقل المهر عتد راتبه فلا  
 يتوقف عن نصفه وذلك خلاف ظاهر الآية وكذا يعين اقل المهر خلاف  
 الاصل فذلك الاله على حوايز الطلاق وعدم وجوب المهر للمهر المطلق

فيل

فيل الذوق في فعله شيعا له لاد وجوب المقتضى بالملفوظ وعلى  
 عدمها العتد والمفهوم وهو مذهب الاصحاح والمحققين والفقهاء  
 بها في احد قولهم ان مقتضى المقتضى هو غير ما قبلت لانه مقدم على المقتضى  
 وكذا في قوله في قوله خلاف الظاهر والاصح والاحكام التي لم يرد  
 القياس الذي لا علم بعلمته هو في الحقيقة طائفة من القرآن البقعة في  
 بعينه اذ قد يكون العلم المطلق مع عدم الضرر وعدم الكاثر  
 الظاهر وايضا يلزم المقتضى وهو دليل القابل بالمفهوم وان الجاوب  
 الميسر في الغير المقتضى بعد وتعلم ان ذلك ما قال به في قوله الاخر  
 وبالجمله في سورتها فيهم تحصيل المقتضى بالذكور في الاستصحاب  
 الاصحاح في هذه المسئلة وان طلقين في قبل ان يمتنع وقد علم  
 ان فرضه من البقعة في المطلق المقتضى قبل المرافعة وبن  
 في هذه الحالة بعد فرض وقيل ان مقتضى المطلق بعد ما فان حكمها  
 لزوم المسمى في المطلق بعد المسمى قبل المسمى في حكمه في الاصحاب  
 المثل وقد فرضت عليه حاله عن فاعل الشرط ان طلقين في نصف  
 ما فرضت جوابه مرفوعا بان مقتضى المقتضى في حروف او على التقدير  
 فالواجب ان لا يرضى عليك نصف ما فرضت او قلته نصف او علمك نصف  
 ما فرضت واحكامك ان لا يعقوب او يعقوب الذي به عتد  
 النكاح والاشهاد كانه في هذا الواجب نصفه عن التقدير  
 والحالات الاعلى في حرمه لا يعقوب المطلق في كل احوال  
 سيق المهر فليس يحتاج في هذا الاحوال النصف واجب بل لا واجب  
 او الواجب اقل من النصف ويعقوب عطف على ما يعقوبون فانه



بمعنى البضايان والذي يبيده عقدة النكاح قيل هو والى المطل  
 المخوف ففى الاول المعنوية من شرط البلوغ والزوج في الثاني  
 والى الثاني من غير تقدير عندها والى الاول من غير المعنوية وهو من حيث  
 الوجود في الاصحاب ولكن يكون منوطا بالمصلحة وعدم المعنوية  
 في الجميع فانهم ما يجوزون الاول في المعنوية على الكل ويجوزون  
 على الثاني وايضا بعد وجود المصلحة للمعنوية بعد حصول المطل  
 الا ان يكون دفع من وجه ليس بعقد ولا اوله اختيارا واجبا قال  
 ٢٠٠ وهو المروي عن ابي حنيفة وابي عبيدة عليه السلام ويحتمل ان يكون  
 الذي عيان فيه الزوج يعني المأخوذ بغير النصف الا ان يعقوب  
 فيقول لا يعدم او يعقوب الزوج عن الباقي فيصير النصف النصف اما كل  
 او لا وهو من حيث الحقيقة وقال في كتابه في نكاحه يعقوب  
 وهو بعيدا عن تقابل الذي يبيده عقدة النكاح كما لا يخفى  
 وان المعنوية ليس بها كناية بل هي كلمة الا ان اداه الزوج  
 فنعقد غير النصف ولم يأخذ فيه فيكون عتقا حقيقة وايضا  
 كان الوجه نصفه ومع استثناء المعنوية لا يصير الوجه عتقا  
 والاول اظهر في اللفظ والثاني في المعنى ولا استبعاد فيكون  
 العفو للولى بالنصف والى لا بد لعدم تجوز الكل في الاول ولعل  
 لهم دليل عليه على الحمل على المعنى الاول ايضا وهو الروايات  
 لا سيما في الاول الاحماء وان يعقوب للمعنوية كما هي خطا للزوج  
 والمائة وعليه المذكور او يكون للزوج والجمع باعتبار الاول وهو  
 مويد للكونه العافي في قوله استناد العفو اليه كونه العفو

والاول

والى اقرب غير معلوم لكن المنكر كحصر العافية ما في الولي كونه  
 الخطا بانه قد يقال مع المصلحة كونه اقرب الى الولي فيكون  
 الخطا في الثاني والعرض ان العفو اقرب الى احد كان ولا يكون العفو  
 كونه في شخص بل مجرد من العفو ولا تنسوا الفضل بينكم ان لا تنسوا  
 انما يفضل بعضكم على بعض وقد يقال ان جبره قطع زوج وطلق  
 قيل المصلحة على جميع المهر فيقول في ذلك فقال انما الحق بالعفو وعدم  
 نسيان الفضل ان الله ما يعلمون بصيرة اى علم ما علم العفو فنعقد  
 عليه وهو غير عليه ويحتمل ان يسيبهم لزيادة طلاق الحق طلاقا ويحتمل ان يكون  
 الخطا بينهما ايضا عما افادت على وجود نفق المهر بعد الطلاق وقيل  
 المستبعد الزوج في طاهر التظن بالطلاق الا انه يحتمل النصف  
 ما قسمه فقل ان الجميع زوج وجبر بالعقد وخطا بالطلاق وقيل الخطا  
 العفو بطلان او غير شرط الاستعانة وعلى اختيار الفضل والاحسان  
 وعلى احسان العفو للولى وعلى استقلال المرأة في العفو قبل من في العقد  
 بل على استقلال الولي حيث استند العقد اليه الا انه يحتمل من الذي  
 يبيده عقدة النكاح الرابعه الرجال فوائدها على النساء افضل  
 بعضهم يقولون بانهم ورسل طوبى عليهم في تمام الولاية  
 على عتقهم ونعتق الله نوحا ما بهم علم من اموالهم واللات الخافون  
 نوحا ان الرزق انما يخافون الله الا اذاج عسانا ورفعهما  
 وعن بطونهم في ما يجب عليهم الطوبى انما العتق والنون والاولى  
 حلا المخوف على القلم كما هو في عن العتق انما العتق يعلمون نوحا



فاروقيون الحوزة بمعنى العاكفوا في قولهم لو كانوا في حوزة  
 جنت الالهة حوزة الشؤن لا بوجه البحر والضرر فقولهم  
 المضاعفون من ارضهم بالقول والتقصير ولم يتركوا بالتونين  
 فابجروا في المراقدة والمقا فلا تخلوهم تحت الحف فان قولهم فرائسها  
 او حواياها التي تظهر لكم في الفل كرايد عليه ما روي عن ابي جعفر عليه  
 السلام في قوله تعالى ولا تحاربوا ولا يجمعون قلني بالمضاعف اجمعوا كما في المراك  
 اي لا يجمعون حتى يتوكلوا فيكونوا يجمعون فاضربون قبل فقولهم  
 بكتان السبع او لا واذن ان يقولوا ان الله وارضى للطاعة فان  
 جعت والاعطى عليها القول فان جعت والارض باقر من ج  
 فقولهم ان لا يقطع كما ولا يقطع او قل ان لا يكون سدا وروى  
 عن ابي جعفر في قوله تعالى فان اطعتم ابي جعفر للطاعة كما لا يقطع  
 بامرهم فلا تنفوا عليهم سبيلا اي لا تطلبوا عليهم سبطا وعلوا بالكل  
 وسبيلا للارض والجران والوعظ ما ايج لكم فقل عند الشؤن يعني  
 ان يجعلوا اما كان منهن كان لم يكن فان السات الذي سلكوا في  
 له على ما روي في قوله تعالى ان الغرض فيمنع في الكون فقل ما كانوا  
 معن قبل الشؤن فيمنع فيمنع كل ما كان في ذلك من الاله على عروهم  
 الجران والفرق بالمفهوم من الشؤن واما في قوله المطوف في الاثر  
 لا انهم لا اجمعوا في الاحتجاب بل يمكن ان يكون في حوزة فان العن  
 يعلم الفساد في الشؤن فكل الاحتجاب لم يجمع في هذه الاحكام  
 احتجابا ولكن استطيعوا ان يقولوا ان الله لا يقطع واعل العد

والسوم

والتوبة سبيل نجيت لا يقع منكم اصلا ميل قلبي للاحدين  
 اكثر من غيرهما ويكون الميل العاشر معاوية بينهم فغير  
 الاحدين على الاخرى وهذا في قوله صم ان كان تفسيره ان  
 فيعدل ويقول هذه فتسمى فيما املك ولا يواخذني فيما  
 تملك ولا املك ولو حرص على ذلك في ذلك لم يحمدهم الا بكون  
 يقتضي الحرص الميل فرفع الله ذلك عنكم ولم يعلقكم به  
 ليعلم ولكن ينبغي الملاحظة في المقيد والكت وترى انكم  
 فلا تملوا كل الميل كما لا يجوز فاعل المرغوب عنها التي لا ميل  
 لكم انما كل الجود فيمنعوا عن شئها عن خبايا يعني  
 لا بد من اجتناب كل الميل فانه معدود والتكليف في افع فلا  
 تقطوا فيه وان وقع منك تقريط في العدل كما حثت كما كان  
 معدورا فلا يقع في الميل كله وتعلم فيه توجبها على وقوع  
 التقريط في العدل مع امكان عدم ان لم يكن واجبا وهذا  
 روي عن النبي صلى الله عليه وسلم ان ميل مع احد الجاهل يوم  
 القيمة واحد سعة ما بل فتدبر بها كما لمعولوه من التي لم يكن  
 بدأت بعد ولا غير بعد ولا ميل ولا يعاينها معارف الارواح  
 ولا يطلعها بل كعولها كالمعلقة من الامر من الاله هذه والاله  
 هذه ذلك والميل كما في المعروف او شئها كما في هذا دالة  
 على النبي صلى الله عليه وسلم كالمعلقة وتقطيعها ووجوب الاسان بالمعروف  
 او الطلاق في حريم الميل كل الميل وقدم التكليف بالتوبة وتجب



المساواة في الامور كلها ما لم يكن الراك وان امراته خافت  
ان عقلت وقيل ظننت من جعلها تشوذا اي مستقلا او متعلقا  
بنفسه عنها الى غيرها اما المفضة لها او لكلايته منها سأل العلو  
سناها وغيره او اعراضا يعني انصارا بوجهه وسبقه الى  
كانت لها منه فلا احتياج عليها الى الاخرج ولا انتم على كل الزوج  
والزوج ان يصالحا بينهما صلحا بان يترك المراه له كونهما او يرضع  
عنه بعض ما يجب في نفقة او كسوة او غير ذلك يستعطف بذلك  
فيستقيم المقام في خياله كذا في خبر وفيه ما مل لان المراه اياحه  
اخذ الشئ للامتنان بما يجب عليه وتركه له عليه وقد يكون الفصل  
فتذكر قائل ان ابي اسكنني بيتي فقلت اسكنني فزعموا  
تضارون من التضييق اعلم ان اشارة الى بيان كل الزوج  
التي تستحق ذلك يعني يجب ان كان الزوج حال الزوجية وبعد  
الطلاق الرجوع في العدة ودل اجزاء العلماء اصل البيت واختيارهم  
مع الاصل على تخصيص السكنى والنفقة بهما الا ان اخل في سكنى  
والا فكنية التي يكونانها ما تطبقونه وتقدرون على تحصيل  
بسبب لالة لا غشقة وهو معنى قوله في حد كما في حكمه فيل يوظف  
بيان لقوله في حيث سكنتم فان معناه ما واحد وهو المكان  
الذي يلبسوا به السكنى ولا تكون من فيها لا يسكن ولا يكون  
ما لا يتقرب من فيقرب وقد يلحق به اخره مع كونه عليه او طلبة  
الطلاق باليقين وان كن اولاهما فانفقوا عليه حتى يرضع كل من

الطلاق  
سورة

استأن

استأن الى وجوب النفقة المقررة للزوج الحامل بعد الطلاق  
البائن ايضه اذ الزوج الرجعية بنفقة لها ما لا كانت  
ام لا ولا مسلمة فزوج كثير من كونها التحمل او الحامل مع  
ظهورها في يد فكونه في حملها ولي قد ياج ويبيع في الكفاية  
عما سكت الله عنه وقطع النظر عن كونها التحمل او الحامل  
على ظاهر القرآن وهو وهو النفقة للحامل المطلقة وعلى  
فهم عدم وجوب النفقة على غير الحامل بالمقوم والقول بوجوب  
للمطلقة حاملا كانت ام لا كما ذكر في غير حديث ويؤيد الاصل  
والاخبار والاجماع والظاهر ان الامر كانت عام في الرجعية  
والبائنة تحصيل الاول لا دل على ان حكمها حكم الزوج في البائنة  
التي الدالة على ايجاب سكنىها والنفقة تابعها بالظن  
الاول لانها اكثر احتياجا اليها ولابد لا سكنى للحامل المتيقن  
عنها زوجها وان قلنا بالنفقة لعدم البصر وصحة العاقد في بؤنها  
بها ما مل والظن العدم لعدم الدليل فان ارضعتم لكم فانتم  
اجتمع استأرة للعدم وجوب الارضاع على الامام هو ذلك الاحتياط  
وان نفق ونفق الخلف عن الاحتياط حال الزوجية نفقه في بؤنها  
الاجرة لما غل الاب وظاهر ما تونه بعد انقطاع عقد النكاح بالطلاق  
وتحمل العدم ايضه لعدم وجوب الاجرة على الاب فرجعية وجوب نفقة  
التي عليه ورجع تكون من نفقة الولد وعنا الاب فان كان الولد  
مال يعطى للام الاجرة منه ويؤيده ان الاب لا يرضع عنه ولو كان الاجرة



فما الارث فانه لو كان فالولد ايضا يحيا للعطاء على الاب  
 وان لم يكن لم يارب فقد الارث يمكن الارث على الام لان الارث  
 مطلقا لانه يحق نفسه عليها فيكون فثبت للام انما يمكن  
 ارضاء الام وانما وارضعوا واعلموا انكم في الارض  
 وبالاتفاق والامكان واعطاء الامم غير تبايعوا في الامم  
 الشرعي واقبلوه فيكونون مؤتمرون حاملين للام بوجه حسن  
 جميل وغير تغار وتضايق وفي غير ذلك بعضكم بعضا  
 يحميكم الارض والامم وفيه تامل وفيه الامم يعني  
 التامر كالاستنوار بمعنى النور يقال اتمر النور ونوره  
 اذا ابر بعضه بعضا ان هو فنادر وان تغارتم اي تضاعفتم  
 وما رضى بعضكم بما قاله الاخر فترفع له امر اخر غير الام  
 وكان فتمت ان الامم على الام على المعام فان لم يرض  
 جانبها ان لاها استحق ولان ولد فلو تضرعوا لها في  
 لا يصنع لانه ما تضرع عنها بالحقيقة بل بالخلق الارث فانه في الارث  
 فماله وان كان فالولد قد علم المعام او لم يكن فترفعوا  
 الارض والامم غير تبايعوا واعلموا انكم في الارض  
 عليها وهو ان ارضاء غير ما على تقدير المعام ويد اعلمه الامم  
 ولعله اخلافا فيها لتنفق اشارة لا كيفية الاتفاق على  
 الزوج بل مطلقا بان يتفق ذو قوة على ما يليق بحال الامم من جهة

والعبر

في المعية ما كلا وشربا ولبسا ومكنا ولا يخرج عن ذلك  
 للارث فانه اسما فلو تضرعوا الذين هما منهن وان والفقر  
 لذلك واليه شارب قوله وفرد عليه رزقه فلينفق ما اياه الله  
 فلا يتكلف تكلفا الاغنيا بل يعطى وينفق ما قدر الله له لا يكلف  
 بالزائد ولا ينقص اللابوت بحال فانه منى عنه وبالحلم بغير ما  
 يتعارف في اماله مع القدر فان الله تعالى يكلف ما يندفع ذلك لانه  
 ما اعطاه فكيف يكلفه وبالبها شارب قوله لا يكلف استنفاد الاما  
 انما اشار به الله حسم فانهم من يد على الفقه العقل وان  
 التكليف بما لا يطاق بل بما ياتي لا يتبع فاعلم بل بحال وفيه  
 وفيما بعد سيجعل الله بعدكم سريرا يطبق لقلب الفقه بل من  
 يحققتم عليه ووعدهم بحصول العوض الغني في الدنيا وتبدل  
 او في الآخرة كل سلك في الخلق كذا في وفيه يطبق لقلب المؤمن والاول  
 اول السبع الرابع في استيفاء نواحي النكاح وفيه اثبات الاول قل  
 للمؤمنين يعضوا اوصابهم ويحفظوا فروجهم احفظوا انفسهم والمقول  
 لهم هم المسلمون ولعل الامم بعد التقدير ليعضوا اوصابهم بعد  
 ان يكون يتقيد يعضوا اذ المتبادر الفاعل المتقيد المعصم وذكر  
 وذكر غير المعصم غير توجبه وانما غير متبادر فتمت قد لا يتبع وفيه  
 فليست يعضوا الا دغض البصر على وجه والاقتضار على ما هو وجوه الحق  
 انه يكون من دغض البصر واما ما يبيوت وانما انما ان التعضد فتمت  
 غرض تعضد البصر دون التعضد لا يعضد البصر وهو الطول والفقول



كما يفهم من قوله والمراد بالتحفظ ما قبله فالمراد بالتحفظ ما قبله  
 اليه في ترك من في الفرج فقط دلالة على امر النظر في خواص  
 الفرج الا ترى ان المحاروم لا يبالى بالنظر في سمواتهم وصدورهم  
 وبدنهم واعضاءهم وانسوتهم واقدامهم وكذلك الجوارح  
 المستغضات للبتع الاجنبية ينظر اليها وكيفية قد مرها  
 في احد الروايتين واما امر الفرج فمقتضى كفاية فراقه في  
 النظر الا ما استثنى منه وحظر الجماع اللغا استثنى منه وقد مرنا  
 ما فيه ما تقدم فانه هذا الذي ادبته بعض من علموا انهم ليس  
 منطوق القرآن ابداً الاول وتحريم الثاني والاما استثنى فانه  
 ثم قال ويجوز ان يراد من حفظها عن الاضطرار الى الاحتفاظ بها  
 الا بداهة وفي هذا المعنى لا يخرج عن بعد نعم يمكن بعد العلم بالمسئلة  
 فخرج منه ثم عن ان يراد كل ما في القرآن فحفظ الفرج فهو عن  
 الترتب الاستدافانه اذ لا يستثنى قال في تيسر المودع عن  
 عبد الله قال لا يحل للرجل ان ينظر الى فرج اخيه ولا يحل للمرأة ان  
 تنظر الى فرج اخيها وقال ايضا عن ابي عبد الله عليه السلام ان  
 عا حيل النظر اليه يحفظوا فروجهم عما لا يحل لهم من البصائر وقيل ان  
 مراده وتقدم لغضوا البصائر عن عوارض النساء وقيل انها  
 للبتع لان بعض البصائر تحت بعض المواضع عن ان يلمس المعنى  
 يغضوا فنظرهم فلا يبصروا ولا ينظروا الا ما حرم وقيل انها لا بد

الغايه

الغايه وفي التبعيض ما تقدم فبما لم وايضا لا يخفى ان في الآية اجمالاً  
 فانما ما تعلم ما لا يحل وما يحل فلم تعلم غرض البصر اي موضع يحرم  
 وفي اي موضع يحل وينبغي ان يقال المعلوم يحرم النظر في سمواتهم  
 مطلقاً وقد علم الجواز في المحاروم والحلال بالآية والاجماع  
 وبقي الباقي حجة وتحفظوا فروجهم عطف على لغضوا ذلك  
 ان كل من ان الله يحرم البصائر ان يقع لديه ودنياهم  
 واطرافهم في الرثمة وافرقت النفوس عليه بما يعلمون  
 يعلمونه واعلم ان في الامر للمؤمنين بحفظ الفرج فقط  
 امر المؤمنين في الآية الثانية به وبعد انبأ الرثمة مع الاصل  
 وحصر التحريم في الآلة ظاهراً على عدم وجوب التحريم في الجوارح  
 سوى فروجهم فذهبهم ليس يعبراً وان كانت رويته عليهم  
 فلا يحل لهم ان ينظروا في المعاونة على الائم والعبد وان وان  
 علموا ذلك لا يتقدم ويمكن تحريم ذلك لو قصدوا ذلك فبما دلالة  
 البصر على ان يحرم ليس الفرج والفرج يطلق على المحرمات الثانية  
 وقيل للمؤمنين لغضوا البصائر ويحفظون فروجهم من هذا ظاهر  
 في نهى النفس عن النظر الى الاجانب اصلاً وراساً ويؤيده خبر انهم  
 مكثوم المشهورين زينة اي مواضعها الا ما لم ينه عنها  
 الاستثناء يبقى باطن وسجى الاستثناء منه اي بقوله لا يطلعون  
 الآية في وقت الزينة ما تزينت به المرأة فرجها او كحلها وعفتها



فما كان ظاهر منها كالحائض والفتنة وهي حلقه كالانقباض  
 الحمل والخصاب فلا يابس كابدائه للجانين ثم قال ان المراد  
 من الزينة موافقها والصحة العضو كالمقدار الذي لا يفسد  
 الزينة منه كافتة بواقع الزينة الظاهر الوجهة الحمل في  
 عينه والخصاب بالوقت في حاجته من سائر الزينة والفتنة  
 والكلف والقدم موقوف على الحائض والفتنة والخصاب بالحائض  
 وانما شج في هذه المواقف لان سائر ما فيها من فساد  
 لا يجد بدا من اوله للاشياء بعد ما في الحائض كلف  
 وجهها خصوصها في النساء والمحاكم والنكاح وتضطر  
 المشي في الطرق وظهور قدمها وخصوصها الفقرات من  
 وهذا معنى قوله لا ما ظهر منها يعني الاما جرت العادة على  
 والاصغر فيه الظهور الشك في بعد كون الوجه موقوف الحمل  
 والى كونه في سائر موع ان المناكبات في الحمل مخوف  
 المرء وايضا لا شك ان مع الضرر والحاجة نحو ان يات في  
 الزينة الظاهر الباطن كالعلاج للطبيب سائر والمحاكم  
 وايضا ان النظر في العادة الظاهر خصوصها الفقراء في العادة  
 ظهور الزينة بل الصلابة والصلابة في غير ذلك وبالجملة في  
 حمل الاشياء وقد اوضح في الجملة في محله في الزينة في الاراد  
 فاعلم وان يفرق بين محله على غير ما في غير محله على غير

لينة

لينة وما فوقه والرقبة فيها دلالة على عدم وجوب الزينة  
 فاقتم وكان جيبون واسعة يبدونها بخوذة من وقود  
 وما حولها وكن يستدلن الخراف وزاير فتعطي مكنونه  
 فامر ان لا يدلهن في فسادها حتى يعطيا ويجوز ان راد  
 بالحجب بل يصدر من يلبسها ولا يلبسها وقته قوله ناصح الحجب  
 وقوله ضربت بخمارها على حاجبها لقولك ضربت بيدك على الحجاب  
 اذا هي غفلة بغير يد يد زينة الى العجولة ان اولها او ابائ  
 او بالبعولته او بانيات او بانيات بعولته او بانيات او بانيات  
 الحوائض او بانيات او بانيات او بانيات او بانيات او بانيات  
 وان سفل والاحكام من ان يكون في الطواف واحد ما بين النكاح والفرج  
 وان سفلوا من اوله يستنون والظفر المني والضعف للضعف من  
 نكاح بعضهم على بعض في لاء محارم والمراد بالزينة المحارم  
 هو موضع الزينة لا نفسها اذ نفس يجوز النظر اليها كالحائض ليس  
 بحرام فلا يصلح تغطيتها المستني منه الا ان يكون هناك او شهود  
 او غشنة فالطواف بالنظر تطهير للمساكين الى البعد الى البعد  
 البعد الى البعد وما تقدمه من ظاهر هذه الآية حيث ان الظاهر  
 ان المراد بواقع الزينة الحفنة وكتمانها خصوصها في محله فقط  
 فلا يقدر على محضها الموضع الحفنة من الزينة والكلحاح  
 للساق واليد للعضد والقلادة للفتق والسراج للركب  
 والقرط للاذن وذكر الزينة دون موضعها للمبالغة كما في الاقرب  
 الزنا لان هذه الزينة واقعة على موضع محرم النظر اليها غير المذكور



قال في انما سمع في الزينة الحقة او لغير المذكورون لا كانوا  
مختصين في الخلق المضطرب لا بد اخلتهم ومخاطبتهم ولعله  
موقع الفتنة في حياتهم واما في الطباع والفتنة عن فساد  
القرار وتحتاج المراه الى محبتهم في الاسفار للزواجر والركوب  
وعن ذلك او نسا بين او ما ملكت ايمانين في فساد  
الموت لان للموت منه ان تجرد يديهم من اوكسيتهم  
عن ابن عباس فيكون ذكر استئناس الكسوف في قوله  
للكافرات فانه اذا اكلت اكلها داخل تحت حكم الفاسقة  
فيها الموتى بقيت الكافرات وموظاها قال في الظاهر عن  
بنسائين وما ملكت ايمانين هم الذكور والامهات جميعا وعن  
عائشة انها اكلت الفطر اليها بعد تمام قال المراه والامهات  
هو الصبي لان عبد المراه عمره لا يجزيه من اكلها او محلا  
فيها هو الكسوف في الصبي عنونا ايضه ولكن في بعض النسخ ما يدل  
على خلاف ذلك ففسخ الرجوع والتاخر فيها او انما يكون في  
الامهات من الرجال في الفطر التي لم يظفر واعلى عاتق  
النساء ولا يفر من باحان لم يعلم بالجنس في بعض النسخ وكونوا  
لا اكل جميعا انها الموتى في قوله كذا في في الاربع اكله قيل  
هم الذين يشقونكم ليقضوا فضل طهارتها واما ما في قوله  
لانه لا يفر من ثيابها او يفر من ثيابها اذا كانوا الكون  
غضوا ابصارهم او بهم عناء وافر غير انفسها الاستئناس

سورة النور

اوامر

او احوال واجبر على الصنف وضع كجمل التام من جملة اكله لا ينفذ  
وتشبه ما بعد انه يراد به اكله ويحرم من حكم طهارة اكله واما  
في حكمه على النسخ في اطلعه عليه اي لا يعرفون ما العورة ولا يفر  
بغيرها وبغير ثيابها او ما فطره على ذلك ان اذا فطره عاين فطره على  
الفران اخذوا واطاقت ان لم يبلغوا اوان التقدم على الوطى  
ولا يخفى ان النسخ الصالح الذي يعفون ابصارهم اذا كانوا معهن لا  
يحتجون للالاستئناس بل لا يصح فان الظاهر الاستئناس  
الكسوف لهم وجواز نظره قائم وان وجود لعنه لا يؤثر في  
لم يوضع الزينة الباطنة وان في استئناس غير تالفا فانظروا في  
الحال وانه ينبغي ان يقول يراد منه اكله وبنيته ما جعله اي الذين  
والطفل عطف على بعولتهن ويحمل ان يكون عطف على الوحيات  
والذين يكون صنفها فانظروا في هذا كرم نظر الحق في الزينة  
الباطنة ويحرم كسوف ذلك علم من عند في الخلاف والعول  
في الظاهر والباطنة ولا يبعد حملها على العز ولا يبعد  
حمل الظاهر على ما في في فطر كرم النظر لا الوجه وغير الابع  
او الفتنة والرسه فيحمل ان يراد النظر الاولى المتواركا قال  
في الاصحاح في محققا انما انهم للعموم لولا خلاف الامام للصديق  
عفا فاطمة وجوز في محققا على الجواب في محققا في كسوف الصديق  
وعنه ما جانب وجوبه من ثيابهم ويحرم كسوف الباطنة والنظر اليها



وقد استثنى من تقدم وقد مر بغيره وان المراد من المروءة  
 لغلا الجود الكف عن الدنيا والكفا وقيل اذا غلبت له الدنيا  
 ثابته وتبين ان بقية العبيد ليس بحجة الا ان الاستثناء بعد مطلق الحكم  
 يقتضي بقاء ثبوت الكفار تحت التحريم فيما يتعلق بالمراد بالملك  
 من الامارة والظهور عموم هو الذي عني ابي عبد الله عم فالظهور ان  
 روية الرزية الباطنة ايضا بعيدة وان المراد بالبايعين الذين انعموا  
 ولا يطعن في التنازع بين المطلق والظن الذي لا حظ له في معرفة  
 التنازع في التحريم على غير ما يفسر في بعض محرم الكسوف  
 عندهم ووجهه فيهم على الاوليات وان المراد بالظن الجماع  
 والاطفال الذين لم يظهروا على ارباب الناس او يولدوا لغيرهم  
 الذين لم يعرفوا عورات الناس العموم هو انهم وقيل لم يطبقوا في  
 الناس فاذا ابلغوا مبلغ الكسوف كان حكمهم حكم الرجال والظان قتل  
 ليحسد والموت تارفعه فلما اخرج ولا يضره قتل كالموت  
 تضرر بها ليس هو الحجة منها فمنها من في ذلك وقيل نعم  
 ولا تضرر بها اذا استلخصت الحجة او صرح بها في محرم  
 فيكون ذلك بقصد التوجه اليه ويرى موضع رتبة الباطنة  
 حر ابا حيت يوافق الاحكام ويحمل الشيء مطلقا عما وان المراد  
 كما هو في الآية وفيه كانت المراه تضرر الارض وحلها ليس بغير  
 خلقا ما في علم انما ذات خلقا وقيل كانت تضرر باحد من حلها

الاخر

الاخر ليس في انما ذات خلقا وانما انما من اطهار صواب الجلي بعد  
 ما نهى عن الظهار الحلي علم بذلك ان المنع عن الظهار هو اضع الحلي  
 المبلغ والمبلغ او امر الله ونوايه في كل باب لا يكاد العبد يفتقر  
 بعد عن امر الله وان يضبط نفسه واحده ولا يخرج من تقصير فيه  
 فلذلك من المؤمنين جميعا بالتوبة والاستغفار وما يدرى انما  
 اذا تابوا واستغفروا وعن ابن عباس ان توبوا ما كنتم تفعلونه في  
 الجاهلية عليكم سعدون في الدنيا والاخر فان قلت قد مضى التوبة  
 بالاسلام والاسلام بحالها في معنى هذه التوبة قلت اراد بها  
 ما يقول العلماء ان فرادى ذنبا من ذنوبه لم يتركها من عودته  
 التوبة ثم يتركها ان يتركها من ذنوبه وعن ابن عباس في وجوب التوبة  
 والتوبة كل ما ذكره لا دليل عليه هو مشكل فيم لو حاربها لم يتركها  
 بحسبها ذلك فاما ما قيل فان قلت لم يتركها الا في الاحكام والافعال  
 التي هي في ذلك فقال المصنف انما يصفها التوبة عند الله والحال كذلك ومعناه  
 ان تتركها القربان تتركها الا في الاحكام والافعال والحال كذلك ومعناه  
 وابنا وبها فادارها الا في الاحكام والافعال والاحكام والافعال  
 لها بالوصف نظره التوبة وهذا التوبة والادلة البليغة في وجوب  
 الاعتناء عليها في التوبة والاحتيا في التوبة والاحتيا في التوبة  
 ذكر في الآية لا ينفع مع ان عدم ذكره لفظ بعد جدا اذ فيه علم جواز  
 التوبة والحرمة التمسك بها في التوبة انما هو في ذكرها مع جواز التمسك  
 عند ما لان لا يتولا ولا يصفها كان حليدا ولكن لا يهتم وهذا العام



المحض بغيره ويمكن ان يكون ذلك كنه الركب فتأمل والامر ذكره واسلم  
 بعد العلم بالمسئلة بين الثالثة يا ايها الذين آمنوا اليستادتم الذين  
 ملكت ايمانكم في حق عبيدكم وامالكم ان يستادوا عليكم اذا ارادوا  
 الاضواء لخواصه عن ان عيسى فيل اراد العبد صفة ولو المروى  
 ان جعفر عم واز عبد الله عن والده ان لم يبلغوا الحد منكم ان الاطفا  
 الذين لم يبلغوا افرار حرارتك مرات ثم تفرها فوا ان قبل صلوة  
 الفجر لانه وقت القيام في المصاحبة وطرح ما ينال فيه من التباين وليس  
 ثبات الميظنة وحيث يقعون ثباتكم في الظاهر لا ينادون وقت وضع الثياب  
 للقيام وفي بعد صلوة العشاء لانه وقت الجود في ثبات الميظنة  
 والاستلخاف في ثبات الغيوم ثبات عودت لكم في يوم من بعد اخذوني  
 على تقدير رغبة والتقدير هذه ثبات عودت سور في ثبات من عبادك  
 نصية بقدر اوقا ثبات عودت هذه في المضاف وان المضاف اليه لانه  
 وفيه شئ واحد وهذه الاحوال عودت لان الناس يحمل الشئهم  
 وتحفظهم فيها والعوالم الخلاء ومنها الاعوام المختل العينة وفيه الان ان  
 يتضع هذه الاوقات ثباته فيقيد وعونه وعلى السور ان الناس من  
 الصالحين كانوا ايقون في هذه الاوقات وامرهم الله سبحانه بان يامروا  
 العلمان والمملوك ان يستادوا في هذه الاوقات والاطفال الذين ملكت ايمانكم  
 اعم العبيد لافاء والاجا والمجاري الذين عام لا يفسد لسان المراد  
 بالدين لم يبلغوا العلم ايقون في هذه الاوقات والمجاري لاجابته ولكن

لما قاله

القول

محل

يحمل ان يكون شرط الثمن الذي استار اليه في الايام المتقدمة او  
 الطفل الذين لم يظهروا على عودت النبي او في ارادة الصبي الذي  
 عيسى العبد وغيرهما وان حكم غير الاوقا الثلثة حكما اذا كانت  
 مثلمة على ما يسهل من فخر الموصى هو العشرة وان المراد بصلوة  
 العشاء وقت الغوم تمام الليل وبالحمل الظاهر المقصود من  
 الاضواء وقت مظنة كون الاضواء غلب على حاله فيصبح الظهور  
 عليه وان الاستدلال يحصل بكل ما رفع ذلك القبح وان ظاهر  
 التخييل الامر الجوهري ان لا نزاع فيه في البنية واما ما يسمي  
 في الاطفال فيحمل ان يكون على صفة ذلك فيقول بالانوار والى لكن  
 هو خلاف الظاهر فيحمل ان يكون على حقيقة فان في قال الحجابي  
 الاستدلال واجب على كل ما يقع في كل حال وعلى كل الاطراف في هذه  
 الاوقات الثلثة نظائر الامة وتكون هذه الوجوه شئ في  
 تكليف غير البالغ للسادس وتقبل الحرار وتكون في هذه  
 ندر حجاب المطلق او يكون لدار شكا وتعلمه كونهم وعزل  
 تعذر لا شك ان فيها دلالة على كون الطفل لا يفسد لسانه  
 بامر الله وفيها طاعة لانه الامر انما هو للاولاد وانه يامرون  
 بامرهم لا بامر الله فان الامر بالامر ليس امر الله ثم حقق في  
 الاصول وفيها دلالة على ان ذلك امر الله ثم حقق في  
 الاصول وفيها مع ما بعد ما دلالة على ان الامر بالامر



وخروج النفي مطلقا لا قبله الا ان يثبت بدليل في اجراء ويجوز  
 اكمال الحجة به سنة الا ان يراد ببلوغ الحكم بلوغ زمان على فيه  
 الاحتكام ولكن العلم بذلك مشكوك فيه بلوغ في الذكر ببلوغ  
 في غير ذلك سنة ما تفاقوا على انما هو دون سن قبل الشروع  
 وفي اربعة عشر سنة عشر رواته ولكن العمل باستكمال فردون  
 ظهور الغاية وان كان سنه ثمانية الى الاربعة خلاف ظاهر  
 والاصول ولكن الاحتياط يقتضي العمل بما وتمام ذلك مذکور  
 في محله وفي الثاني تحقق البلوغ بخروج النفي والحيفر والكال الشيخ  
 واثبات التفرقة والاصل عليه غير واضح وكان لا محلا وذلك  
 عندهم والله اعلم عليهم خراج بعد سن طوافون عليهم بعضكم  
 على بعض او لا اتم ولا يخرج فانه عليه ايها المؤمنون ولا  
 عليهم ترك الاستاذان وفي عدم منعكم ايها المؤمنون ولا  
 يكتفون في غير سنة الاوقات الفارقة في قصد وعلم وبيان  
 ثم عندهم في سن الاستاذان نور السنة المرات ويزوج من السن  
 طوافون عليهم يعني ان يكون لهم حاشية الى الخاتم والمخاض  
 بطوافون عليهم في سن طوافون عليهم في سن طوافون عليهم  
 في كل وقت لا ذلك لا يخرج ولا يخرج ان فيها نقصا وبادر في  
 بيان الجراح المنز عنهم وبيان كونهم طوافون عليهم في سن طوافون

كان

كان فيه بيان لبعضكم على بعض وسوا الظان الطوان  
 العبيد والاضفال لا اتم ولهذا قال في سن ثم ثبت المعنى في  
 طوافون عليهم انهم خدامكم فلا يجدون بدوا وقولهم عليكم في  
 غير سنة الاوقات ويعتد عليهم الاستاذان في كل وقت قال سبحانه  
 ويطوفون عليهم ولان نخلدون ثم قال في اذ ارفعون  
 عوارث مخصوصة بالاستاذان في تلك الاحوال فلهذا بعضكم  
 مرفوع بالابداء فيمنع على بعض على معنى طوافون على بعض وحذف  
 لان طوافون بدو عليه ويحذف ان يقع سقوط نصيب الملك الدال  
 الرابعه واذا بلغ الاطفال منك الحكم قلت ساذنوا كما استاذن  
 الذين في قبلكم في سن منك ان في الاحرار قلت ساذنوا في بلوغ  
 كما استاذن الذين في قبلكم في الاحرار الكبار الذين امروا بالعبادة  
 على كل حال في الاصول عليكم فالكاتب يستاذن في كل الاوقات  
 والطفل والمماول يستاذن في العوارض الثلث كذلك  
 يبين الله لكم اياته ايها الذين آمنوا فاستعبدوا في سنة سن  
 لكم الايات الدالة على الاحكام والله عليه بما يصنع حكمه فما يصنع  
 هذه الاطفال الاحرار الذين بلغوا الاخذ العبدان كما عليهم  
 ان ساذنوا للخدم على السب والنا من طلقا انا وانما  
 استاذنا كما استاذن الذين بلغوا او قبلكم وهم الرجال المتبع القولا  
 والذين ذكرنا او قبلكم في قوله يا ايها الذين آمنوا لا تبيحوا الالبسة



والعنى ان الاطفال يادون لهم في الرضوخ لغيره في العود  
 التلت فاذا اعتاد الاطفال ذلك لم يخرجوا وحدهم الطويل  
 بان كلوا ان يبلغوا السن الذي يحكم فيها عليهم بالبلوغ  
 ان يعطوا عن تلك العادة ويحلوا ان يستأذوا في الخروج  
 الاوقا كما يحل الرجال الكبار الذين لم يعتادوا الاطفال  
 عليكم الا باذن اهلهم وهذا ما يفعل عند الناس وهو عند  
 كالترقية المنسوخه وعن ابن عباس ان لا يؤمن بها الرافضه  
 اية الاذن وان لا يجازي ان تستاذن عن ابي اعطاه  
 على اخي قال نعم وان كانت في حجر نوحته وطلعه الاله عنه  
 تلت امان محمد بن النضر الاذن كلمه وقول ان التزم عند احد  
 اعلم فقال ناس اعظم سببا وقول واذا حضر الكرم وعن  
 ابن عباس عليكم ان تستاذنوا على اباكم وامهاتكم واخوانكم  
 هذا كله فرق ولا يخفى في هذه المباحه في الاستئذان  
 حتى ان طامعا لا يرد وجوب ذلك على الاطفال والمالكه  
 تلت مرات وعلى غيرهم وايضا الاقارب والاباعد والى وعرف  
 فلا يناسب الزك لوعه فاقبل وتكن يفرم قدوم الاستئذان لا يثبت  
 البالغ فبشر يقدم وجوب المستر عنكم كما هو في الآله الا  
 فافهم الخا والوعود في النساء اللاتي لا يرحون كما هو في بعض  
 جناح في فسك الوعد التي تعدت عن الحيف في الولد لكن بها لا يرحون  
 نقاحا لا يطهر فيه والمراد بالتياب القياض الطامعه كالحمل والجلبا

لوران النور

الذي فوق الحمار غير متجربا بوضعه غير مظهرات زينه يريد الزينه  
 الحفيه التي اراد بها في قوله ولا يبدن زينه البلعون له او غير  
 فاصوات بالوضع التبرج ولكن التبرج اذا اجتمع اليه والاشفاق  
 والوضع خير لمن لما ذكر الجار عقمه بالبحث بعينه على اختيار افضل  
 الاعمال واحسنها وان تعفوا امر للشوق وان قصدوا غيركم  
 وفيه تامل اذ قد تقدم جواز اظهار الزينه الظاهره على غير  
 القاعدة النسب ايضا جناح في وضع السيار الظاهر والظاهر  
 فسوف هذه الاية ان القاعدة في النساء مستثنات من الجمال التي  
 الذي هو وجوب التستر وحريم كشف الزينه الباطنه وموافقتها  
 المتقدم فلا يحرم عليها كشف مواضع الزينه الباطنه المحجبه بها  
 ولكن بشرط ان لا يتبرج بزيه اي لا يقصد اظهارها قال في  
 ان التبرج اظهار المراء عن محاسنها ما تحت عليها سره انهي فاذا جئت  
 بها يحرم عليها ايضا ذلك المحرم عليها لا يقصد التفتد الاظهار  
 وهي التي بلغت سن السك على الجماع والسر الهندس ايضا عنها  
 بمعنى ان لا يكون مطمعا ولا يكون لها طمع علوه وعرفا ولكن العلم  
 بذلك كحل فان الرجال والنساء يتفاوتون في ذلك تفاوتا  
 كثيرا جدا فان بعض النساء يفعلون بايديهم بل بالارض  
 والخت واره بعضه كانت فليست القاعدة اقل فذكرت على  
 كل حال الاستئذان والوعود في ما جاز لاحتمال ذلك وهو  
 ظ غير محقق في سنن التيسير والنساء اللاتي قدن عن

الذين



عن الريح لانه لا يرغب في تحريكه وقيل من اللاتي ارتفع جبهته ولا يطعم  
 نكاحه فلم يفسد عليه جناح ان يصغر ثيا به يعني الجلباب فوق الخمار  
 عن ابن معبود في عيده في جبهته وقيل يعني الخمار والرداغ جازي  
 يزيد وقيل ما فوق الخمار في المعانج وغيرها ايح لمن الفقود  
 يدك الاجناب في اتياب ايدان مكسوفة الوجه باليد فالاجناب  
 ما ذكرناه لاكل الثياب غير متجحات بوجهه اي غير قاصدة  
 ثيابه اظهر ريشته بل يقصد ان به التحفيف عن النفس فاطار الرية  
 في القواعد وغيره من خطوطها ايات فانه من معبره وضع الجلباب  
 او الخمار ويومرون بليل الشف الجلباب لئلا يصغر ثيا به وقد  
 عن النبي صلى الله عليه واله انه قال للروح ما تحت الدرع ولان والاح  
 ما فوق الدرع ولغيره من اربعة اوتار درع وخار وجلد ازار  
 ولا يخفى ان فيه ما هو غير طاهر فاعلموا ان السادس اوكم حركته  
 فأتوا حركته الى شتم وقد قوا لانكم وانقوا الله واعلموا ان السادس  
 وبشر المؤمن ان في موضع النفس لانها في مكان اذا كان  
 منى والعامل فيه فأتوا الى شتم جملة فعلية من المجرى باضافة الي  
 اليها واذا كانا بمعنى كنه في محل النفس المستند الى شتم  
 وتقدير فأتوا حركته الى نوع شتم قبل ان يردع الى الموت  
 اذ قالوا ان الرجل اذا اتى المرأة فخلعها في ثيابها خرج الولد حول

فلمنه

فكذبهم الله تعالى عن ابن عباس وجابر وقيل انكرت اليهود اتيان المرأة  
 قايمة وباركهم ورد عليهم وفيه نعت او كنه حركته ان في روع  
 لكم وحركته لكم عن ابن عباس والرداغ وان من موضع حركته وذوات  
 حركته لكم فمن حركته الولد فخذوا الاضافا ويكون حركته كان  
 التثنية اي حركته فأتوا حركته الى ادخلوا في موضع يريدون موضع  
 حركته الى شتم اي الى شتم كما يدركه اللغة عن قناده والربيع  
 كنه شتم عن جابر وقيل من شتم عن شتم في هذا خطا عند الله  
 اذا في ما جاء الا بمعنى ان كذا في شتم قال سند ان كذا عند الله  
 البخر وطرد البخر وذلك غير بعيد واما الاستدلال بما علم عدم  
 كما هو المشهور فذلك بعد اذ علم تقدير شتم ان المعنى فأتوا  
 حركته كنه شتم بناء على التثنية والدرع من موضع حركته  
 للامتنان في محل الحركه وهو النقل كصو الولد من شتم  
 لمن المزرع لقرار النطفه في ارضها من كالبند في المزرع لا يدل على  
 ذلك ما دل فيه المنع عن غير محل المزرع وغير الزراع ولانه حركه الامتنان  
 في المزرع في جميع اجزائه واي مكان فيه اراد ولقد احوال الامتنان  
 في المناس في غير القبل والدرع والانتفاع منها ولا شك انه لو صح  
 الامتنان بالقبل لادل على منعه عن الامتنان بعبد ليس به وبنو طاهر  
 بغيره اذ وقد قوا لانكم الاعمال الصالح التي امرتم بها وعلم فيها  
 لمكون جزاءكم عند الله وراكم اليوم فاقنكم وقيل هو طلب الولد  
 لما روي في ان آية اذا مات ابن آدم انقطع عمله الا من عمل فلهذا



وصلة جارية وعلم ينتفع به بعد موته وقيل هو تقديم  
 جمع فربط وهو الذي تقدمه الآن قبل بلوغه لما ورد في  
 الحديث فقدم بكتبة في الولد لم يبلغوا الحنث لم يمسك البنت  
 الا تحمله القسم فقيل يا رسول الله واثنان فيقال واثنان  
 وهو بعيد لانه ليس باختيار فيحتاج الى التاويل وقيل السعد  
 الجماع وقيل الدعاء بهامرويان وقيل التزوج لم يحصل منها  
 الولد الصالح ولهذا يسمى اختيار كرم الاصل والنفقة الولد  
 وانقوا الله معاصيه واعلموا انكم ملائكة اي ملائكة اجزاء يعني  
 توابعه ان اطعمتموه وعفابتموه ان تصوموا واما اضافوا الله  
 نعم على من في الجحيم اي تزودوا واما لا تقصصون عنه فهو  
 القصور فان قصر الزاد القصور وسرا محمد المومنين الكاملين  
 في الايام العالمة المشقة للعلم والنقطة بفتح الطاء  
 والاحتيا وركب الموصي والقبائح وكان لا يخرج منكم  
 لقول فحيث اكرم اني لما وعدت بالاثبات موصيكم فلكم فاكروتم  
 اين اردتم كما في الحث الا انكم كذبتمون في زمان الحيث  
 مكانه والله اعلم البع والوالدات بر صنفين اولادهن  
 حوازيك ما لم ينفك انتا غير منه بالخير لقول من رخص  
 للمباينة معناه لم ينفك الا بها اولادهن على طريق الاختار  
 والنفقة ولا يجب عليهن ارضاع اولادهن عند تم الا في  
 الصور

الصور المخصوصه فيه انه خلاف الظاهر مع البقية للمباينة والنفقة  
 الظاهر ان الارضاع في الحولين واجب فلا ينفك عن الابن لمجملها  
 على الفرض ان الاكثر لسد بابا عا حده او الوجه فيكون مخصوصا  
 بالصورة الخاصة مثل ان لا يعرض الابن امه بان لا يرضع الا منها او  
 لا يوجد غيرها او الواجب ان يكون على غير ما يحصل غيرها ولو قدرتم  
 على الاخر فيكون الولد يخرج نفقته على الام ان كانت قارحة  
 وكمل انتم ان يكون المعنى ان الارضاع في هذه المدة الام على ابنه  
 حقا يخرج على الاب عكسها منه ولا يجوز له الاخذ منها وارضاعها  
 فيكون ح اختيارا عن حق الام الواجب على الاب ولا يجوز له ان يرضع  
 المخرج عن الظن ولكن شرط الاصحى عدم رضاعها ما قارحا  
 رخص وعدم وجود مبرع اذ لم يتبرع عنها بالارضاع وهو الحقيقة  
 شرط وقد لقوله وعمل المولود له رزقتم على بعض النفقة  
 والظاهر حمل الوالدان على عمومها كما هو الظاهر لا يخصها بالطلاق  
 لان الكلام من غير عموم اللفظ وايضا الظان بقصد الحق بالطلاق  
 لدفع احتمال المتاح المستبعد في مثل تلك المدة عند فلان  
 سنة وفي البلد القلاني منه مع عدم تمسكها بالمراد ان  
 يتم الرضاع اي هذا الحكم وهو الارضاع في الحولين كما مر  
 اتمام الرضاع في الاباء وانها متعاقبة بر صنفين فان الولد  
 هو الذي يرضع الولد له ويرثه لينة لا الام والاعلى



والاكثر واكثر منها المفقود وعلى المولود لم يرضه وكسوتين  
 بالمعروف ما يكون معروف في الوضوء والسرعة لمثلها فمكلف  
 بما يحصل له السهولة ويليق بانها ولعل فيه عليه بقوله لا  
 تكلف نفسك الا ما تستطيع اي لا يكلف الله تعالى نفسا ما امر  
 بها فاما كيف يكون حرجا وصنفا فانه لا ينال السهولة السهلة  
 بل العقل ايضا الا انه لا يكلف بالارطاف أصلا كما قيل اذا  
 محتاج ذلك للنقل فان العقل يحكم به بدنه فبظاهرة  
 دلت على ان الارضاء حق لمن كل من فلا يمنع او على احتجابه  
 او جوبه الحليم على ما مر وان ذلك عام لكل امر فان خرجت  
 واحدة لدليل فالأبقت على العموم دلت ايضا على ان المحتج  
 حق لكل ولد سواء ولد له شهرا والكران اراد الولي العام  
 الرضا في بعضه فبعضه بالاول ويعلم كونه مقبولا للاصحاب  
 فرجوع البيان لقوله وحليم وفضاله يكون شهرا والظلاله  
 وعلى ذلك في وقت الرضا فلو علق امر الرضا  
 لا يستدبره كقولهم فانهم قد دلت بالبعد على جواز التقصير  
 مطلقا اقلهم رد اتمام الرضا ولكن قال الاصحاب لا يجوز  
 التقصير الا شهرا او شهرا وفي بعض العبارات علمه ايضا  
 وتعلم هذا الحديث بالجماع والروايات فتقول في البيان  
 واما هذا العلم فموقوف على الصبي فيما يشي به حق

الاقتدار

الاقتدار عليه والكثرة محدوده بالحوالين تحمل التام لم يظهر الاية  
 تحدد جانب الكثرة كما قلنا لكن الاصحاب جوزوا الرأيه عليه  
 ايضا بمقدار يجوزوا التقصير فكانه لما مر او للضرورة فلا ينال  
 الاية لان جميع الاحكام مخصوصه ظاهرا بالاختيار عقلا او نقلا  
 او بقوله تعالى فان اراد اقتضاها لما يشي دلت ايضا على جوب  
 التقصير والكسوة على والد الاب فاما جرحه زائدة على التقصير  
 الزوجيه بها بعيد ويمكن حملها عليه حيث قولت بالرضا فيكون  
 محجور على الجرح المشكل وكونها في وقت تزولها ذلك غير بعيد  
 ذلك يكون اجرة المشكل لها وذلك او زاد او نقص في هذا المكون  
 مخصوصا بما اذا كان الولد ما يحققه على الولد ان يكون  
 قصيرا وابوه غنيا اذا اظهر ان ليس في واجب على الولد  
 الا التقصير وهو مخصوص بما قلناه على امر حوايه والا يكون  
 وقال الولد وان لم يكن له مال فقل الام والافق ببيت المال  
 ولا اقتصار كما أنه تفصيل وبيان الاكلاف امر لا يكلف كل منها  
 ما ليس معه وقرا ابن كية وابو عمرو ويعقوب لا تضار بالرفع  
 بدلا عن قوله لا يكلف كذا قيل والظاهر معناه بغير معنى لا يكلف  
 ولو لبعض الاحتمالات وقرا اكثر القراءات في الراوي على التقدير  
 بحمل البناء للفاعل فاصله يضار ويكثر الاول والمعنى ان يكلف  
 يضار ويقتصر والمعنى المقصود على التقدير ان لا تضار والاول



زوجها وليها وبها وان تقف به وتطلب منه بالزعرور وعلى  
 من الرزق والكسوة وان تشغل قلبه في شأن الولد وان تقول بعد  
 الفرس الولد اطلب هذا وقال اسم ذلك فلان ترك  
 ارضاع الولد فحصل للولد مرض او موت في بدا الجنين لم يقبل  
 ما وجه علمها بعد الاجاز بحيث يحصل الضرر للولد فتشترى الولد  
 ولا يقبل المولود لم يقبل امرانه ربيبه بان ينفقها شيئا ما يجب  
 عليه من زيتها وكسوتها ويحتمل منها وهي تريد الارضاع فتشترى  
 بمبارقة الولد ويحتمل ولا يلزمها علمه اذا لم ترده بفقره بالاداء  
 وقا في آن ورور عن السيد المأقو الصامو عليها الم انقضاء  
 والده بان ترك جاء الحق والحمل لا حله ولها الم الرضاع والولود  
 له بولده ان لا تنزع فله الم الا حقه في الحمل فيضرك لا يملك المولود  
 2 الاول بعد ما روي بعد المرقاة في الم الم الم الم الم الم الم الم  
 منها الم الم الم الم الم وقيل فطلق الم الم الم الم الم الم الم  
 الامام لا ريب في ذلك فان الم الم الم الم الم الم الم الم الم  
 للمعاول والمعول فانه يكون منها عن ان ينجى بها الم الم الم الم  
 وان ينجى بالفرز فله الم الم الم الم الم الم الم الم الم الم  
 وان يكون بالباقر فله الم الم الم الم الم الم الم الم الم الم  
 ولا تنزع فانه ينجى له ولا تنزع بعد ما انفك والفرز والولد

نوع

تنزع فبيعها مع الالف في الضرع او تنقص عنها فنقص  
 من حق الولد واسناد الولد اليها بارة بقولها ولها  
 واليه بقوله ولده اسارة لل الاستقطاع في عدم التقص  
 في حق واستعمال التقص وعلى الوارث مثل ذلك  
 قيل انه عطف على المولود الم وما بينهما اعتراف لبيان  
 تقص المورث فكان المورث وعلى الوارث جبر مقدم  
 متعلق بمقدم مثل ذلك مبني على ان المولود  
 له الم من مرقاة ان يقوم مقامه في ان يورثها ويكسوها  
 بالمعروف في عدم الضرر وهذا حكم لعدم جبر المولود  
 غير المأقو في الم الم الم الم الم الم الم الم الم الم  
 الاصحاب وان في فقه الم الم الم الم الم الم الم الم  
 الرضاع ان تولد الم الم الم الم الم الم الم الم الم الم  
 اية كونها واجبة على المورث في مال الميت فان كان اوقع  
 او مات فخران لم يعلم الم الم الم الم الم الم الم الم  
 عدم بطلان الم الم الم الم الم الم الم الم الم الم  
 وهو خلاف الظاهر ان الم الم الم الم الم الم الم الم  
 الم الم الم الم الم الم الم الم الم الم الم الم الم  
 واطلاقه على ان يكون وارثا على بعد موت الم الم الم  
 بعد ما ينفق الم الم الم الم الم الم الم الم الم الم  
 في الم الم الم الم الم الم الم الم الم الم الم الم  
 فضلا لا ان قطع الولد في الرضاع قبل الم الم الم الم



كما قال في الكشاف فان النضال اعم فالحمل عليه دون ما قبله  
 كما في باقي التفاسير اولى صوابا وراعى تراص منها وتكون  
 على مصلحة الصبي وعدم ضرر به فلا جناح ولا اثم عليها  
 فيما فلا وحذف للظهور واسترطاضا الارضا لا الطعام  
 فيه لانه ولي اتفاقا واما الام فلانها احوال الترتيب  
 اعم في حال الصبي مع كثره حقها عليه وزيادة فقته  
 له فحينئذ اعتبار رضائها اذ لم يكن فقدها الا الاثم  
 ولا يصدق الرضا والمشهور في كمال الصبي فكيف  
 الام العارفة فكان في اطلاق التناور وغيره الاضافه  
 اليها اثاره لا ما قلناه فافهم التناور والمكاشفه  
 والمستعمله استخراج الراي في شكوك المعامل اذ اخرجت  
 فذلك الاية على جواز التقصير والزنايه على كونها كرجع  
 الراضي والمصلحة ومنها وقال الاصح اياهم لكن ما ذكره والفرق  
 وعددوا الشهر واثنين او ثلثه كانه للاجماع او الروا  
 كما وان ارجح خطأ للزوج ان يشترطوا المراضع  
 اولادكم ان لا اولاد فالا يشترط المراضع بقدر ما يقولون  
 حذفوا عنها الاستغناء عنه ولا اثم كل بقول اذ لم  
 يكن احدهما سوا الآخر فلا جناح ولا اثم عليكم في ذلك  
 الاسترضاع اذا علمتم سلبه لا تلك المانع ما يتم ما اثم  
 اعطائه

اعطائه اليه وشروطه له بالعرف وتعلق بسلمه ان يرضى  
 الحسن شرعا وعقد انكاه اذ استرطوا بالجزاء وحقوق التقديس  
 والتعجب على اعطاء الاجرة وعلية الاستقام باعطى حقوق الناس  
 او الاستقام بتربية الصبي فانها مع الاخذ بغير راضية بالرضاع  
 يحصل النفع فعمل غاية الجهد كافي للمهر العود الجواز والقصور على  
 فالوه وكانه للاجماع ويحمل حذف جواز غير عين ما تقدم من قبل قد  
 خرجتم عن عمدة الواجب اذ رأت ذمتكم ونحوه فلا جناح بهذا  
 المكلف وانقوا الله فماله في المحاوطه علم ما كره وامر الاطباء  
 والمراضع بل في مطلق الواجب والمحرم واعلموا ان الله يطلع  
 بصيرت وتديد وتخوف ووعيد فقد ظهر هذه الاية بالبدن  
 في امر الاطفال والمراضع بل مطلق الاحكام السابقة ولا جناح  
 عليكم فيما عرضتم به وخطة بنت او النتم في انفسكم علم اسم  
 انكم ستذكرون ذلك ولكن التواعد ومن سوا الا ان يقولوا  
 قول المعروف ولا تغزوا بعدة النكاح حتى يبلغ الكفاي اجماع  
 واعلموا ان الله يعلم ما في انفسكم فاحذروا واعلموا ان الله غفور  
 رحيم المتوفين بالتكويح والاهام محل العضود لم يوضع كمنع  
 ولا حجاب القول بل لا يكتفى لاسم عليه بتربية الاثر  
 لا طلبه في الكتابة بل لا اهل الشئ لغيره لفظ الموضع  
 لم يلبوا زنه كطوبى النجاة لطوبى القيام وكسر الرماه للضمان  
 وحظمة بالمرطوب المراه للزوج فمضى بها في الحج والام على العرف

النور  
 كونه



بطلب المراه في العدة بالزوج بعد ما سئل ان يقول انما يحل  
 وناقته وصالحه للزوج ونحوها فواضا في ما ورد في بعض  
 من انا محتاج الى التزوج وانا في شهر وخوف قال انا  
 الخطر بغير رضا الكل في العدة عند الوفاة والطلاق  
 فتخصر بالمتوفى عنها زوجها مع كونه قابلا للحوار  
 ومن الطلاق ايضا غير مد نظر العدة مع انطوائه  
 على المذهب التخصر ويكون الكلام قبله في المتوفى  
 يستلزم ذلك مع ان التخصر في غير ما يعلم ثم ينبغي تحصيل  
 نيات العدة الحقيقية فليس لا يجوز التعرض لغير الزوج  
 فانها كالزوج وكذا الاثم فيما التزم ان يضم في قلوبكم فلم  
 تذكره لا تفرح ولا تفرحيا او تذكره بقوله سارا غدا  
 جهر فالتزم عطف على ضم وفيه ما في خبره وخطية  
 التي اتيانكم علم الله انما انصرف عن عمل الكتاب على  
 ستدكره نكاحا كثيرا في النكاح فاذا ذكر من ذلك لا يجوز  
 جمعا فغير عنه بالاجابة فاستمر في الموضع باليهن  
 مثل عند زواج من سكران اجبا بعد كل ليلة ونحوه الا ان يقولوا  
 قول المعروف انما يستلزم في الوعد ومنه الوعد هو الا  
 معروف او الاوعد بغير الوعد في قوله في الاستدلال  
 به مطلق للوعد منكره كانه او موقوف وقال القاضي قبل ان

مستشاه

مستشاه منقطع سدا وهو ضعيف لا داية له قوله لا يجوز  
 الا بالعدة بغير وسع غير موقوف على ان المراد بالقول الموقوف على  
 ولا يلزم كونه موقفا لما ولا يجوز انعقد النكاح في ذكر العدة  
 في انهي عن العقد في العدة مثل النكاح في الزنا وغيره الى  
 تعقد واعتقد عقد النكاح كان المراد بالعقد الحال التام  
 في العقد في النكاح بين الزوج والزوجة قبل انعقاد  
 عقد النكاح لان العزم بمعنى القطع حقيقة الكتاب في  
 قوله في الحديث لا يصام لمن لم يعزم الصيام والليل والليل  
 اذ كتمت القصد والنية كما قيل في الروي لا يصام لمن لم يمت  
 الصيام حتى يبلغ الكفارة في القرآن اعم الى ان يقضي العدة  
 او يجتبه الواجب فيه اذ المراد بالكتاب التمسك به في الموضع  
 واعلموا ان الله يعلم ما في انفسكم ما تعرفون وما في قلوبكم من  
 على ما لا يجوز فاحذروه اني ابعده ولا تفعلوه خوفا ان تعاقبوا  
 فهو خوف في ريبك اشارة الى المانع في عدم في المعاصي حتى  
 كانت يعاقب بحمد العزم لانه يعاقب به كما هو الظاهر في  
 عند الاصحاب انهم لا يعاقبون بغير الحرام وكتاب العزم الطاهر  
 في حمله الظاهر في ان كان ذلك انهم محتملا وذهب اليه السيد  
 ويحتمل ان يكون معنى القول المشهور لا يعاقب بعقوبات الحرام المتوفى  
 وان يعاقب بعقوبات العزم بخلاف فيه الطاعة فانه تبارك النكاح  
 يتوان في الطاعة وتوعد ما ورد عنه عم نتم الموقوف في علم  
 وفي بعضنا بحسب هذا فاحتمل فاهم وايضا يوجب الاقوله بقاء







ارادة من ضايق حتى لا تصير في شئ فقال منع نفسي عن هذا ولا تأكل  
 ابد افعال الله تع لم يمنع نفسي عن شئ مما اكل من ضايق رزقها  
 فان ضايقا وسواها تقدم على ضايقها فافعل ما تريد وان فعلت  
 من ما اردت والاثم لك لا لك فيكون التجرع بمعنى اللغو كما في قوله  
 تعاوج ضايقه المراضع اي منعها عنى عن ارتضاع ادم اية مطلقا  
 الا اثم حتى خرج اليها ونقل في عن النعي لم يمنع منى لا قوله  
 قوله تع وحر ضا عليه المراضع اي منعها منها وحمل الله ان يكون  
 المعنى التجرع ويكون من يعرف حلية ذلك اما بالعقل او بالوحدة قد  
 كما يكرهها قال الله تع ذكر انك لم تترك هذا المباح وتقول المكره  
 لمضار رزقها ما لم يكن لا يباح ان تترك المباح وتقول ما لم  
 والكرم انا انهم ذلك فلما زلة للنبي ص في هذه الاية يحرم ما احل الله  
 كما قاله في محاسن اه فان مثل ذلك لا يجوزون لا اذن منعهم  
 فكيف لا يكره خلق الله عز وجل عنده اسم واعلم بل يحرم ما احل الله  
 كفر وقمع العلم والظلم ان مع الجهل لا شئ عليه لكنه كمنعها فلا دلاله  
 والحيث ينف وان قال وكان هذا زلة فمنه لانه لم يحد ان يحرم ما احل الله  
 لان الله عز وجل انما احل ما احل حكمه وصلى عن هذا في احكامه فاذ احرم  
 تلك المصلحة بعده لان عدم حوازم يحرم ما احل الله طاعة ولا يحل الا للسلطان  
 ومعلوم انتفاءه عنه ص والله عفو رطل يوس فيعفو لمن يند بالعفو  
 او بالعفو له بان يوفق له صم قد يحرم لمن لا يحل ان يكون  
 لان هذا الذي فعلت لا يوافق له ولا يتقصد ذلك من غير انك  
 التي عند الله فانه يغفر الذنوب ويحرم المذنبين فكيف يجوز ذلك بكن

في قوله

ويؤخذ من بعض المباح المصالح اذ واجبك ومصلحه راسها ودفع العنته  
 فعقب على اعتبار ما بعد الدفع وهم المتوهم وتسلية صم يحل  
 ايضاً انه خطيئته ص ان هذا الفعل يصير سبباً للصود والذنب  
 عنها فتعاقبان فاحتمل ترك خطيئته من وقوع الذنب والمعاوي  
 وخلاف من ضايق الله لها قال الله افعل انك ما تريد فاعفوا بعض  
 المذنبات او يحرم من المصالح ويعاقب من لا يحق فافعل ما هو  
 مباح كذا في شئيه وحل المذنب من تعصا الله الى قام عبيد  
 ان اساء اعاقب ان اساء اعاقب قد فرض لك حكمه اياكم  
 قد سوع اسم وجوز ويؤخذ من كل محل ما عتد على انك في حرم  
 ما هو حلال لكم في الاصل في كل الجوار واكل العسل ويجوز ذلك  
 ما لكم فيه منع ولا ضرر عليكم فسم سواء وقع عليه اكله السرعي  
 والحيث المقر لقطا او حرم المقر على نفسه وقصد ذلك فان اكله  
 في قتله لا ينفق ولا يحرم خلفه ولا كفارة فيه كذا لا عنت حيث  
 ولا يترك عليه ان فوجوده كعدمه فدل على عدم تعقاده اليه على مثل  
 مثل وظل الله او الرزق كما ذكره الفقهاء وقالوا الوسيط ان لا يزوج  
 عليها ولا يتوسر وحلف علمها لم يزوج ولا حيث ما حلف وقال في  
 من عنته تحله الايمان يجوز الاستئنا يعني يجوز ان يعيد اليه بعد  
 الوقوع بان يقول عقيبه ان شئ الله من الاحت من قد حلف فلان  
 في عنته اذا استثنى منها او قد نزع ذلك بالكفارة وما بعد ان اما لا  
 فلان يجوز حل الاحت بقتل حيث يجوز خلف الاحت المفقود ولو زان  
 كثير يعيد على انه لم يعلم عدم نسيه الله تع فلهذا ولا لانه لا يعنى لا تعاقب



مثل هذا البعث قال المحرم فانه يدل على عدم اولوية ذلك  
 من وجوبه وعدم ترتيبه لا تخصه ما عدا قولها انه حرام واما الثاني  
 فللثاني ولان ظاهر الالاه عدم الكفارة حريه اطلاق ولم ينفذ الكفارة  
 ولانه غير معلوم وقوع الكفارة عنه هم ولهذا انقل الخلاف في وقوعه انه  
 كفور ام لا وقولها بان معنى حله البعث الاستتباب على عدم البعث  
 فلا كفارة فلم يعلم وقوع البعث ايم على ذلك ولهذا انقل الخلاف في وقوعه  
 والفقهاء يدل قول جرير الاموي الثاني اذا كان حلالا لا يحرم ذلك ام لا  
 واذا كان وطى المرأة يدل على طهارتها او طلاقا حتى ان لا ياتي بها  
 ذلك هو الذي قال اصله في قوله جرير واصحابنا على انه ليس  
 للامام المذكور فانه ظاهره في انه ليس في الالاه في وقوعه  
 عند ذلك ولا في عدم لزوم شيء بقوله والله عقود حرم بقوله قد  
 فخر الله ان يرفع قلن ضم هذا الالاه لا يصحح كونه كونه  
 كعدمه في عدم ترتيب الامار كوالا بالآخر والاختيار والعقل الى العمل  
 عدم ذلك وترتيب الالاه وهو موقوفان ما علم الله ان يرفع عنه الالاه  
 نعم بحمل الالاه على الكفر لو فعل معتقدا وعالما وهو قد تيسر ولا  
 يرأسيا ويقوزها الى اجرها او قصعة فزيد ولو كان الشعي  
 قال ليس بشي مخفي بقوله لا ولا تقولوا لما تصفون انفسكم الكذب  
 هذا حلال وهذا حرام وقوله لا تروا طيبا ما احل الله لكم وما احرم الله  
 فليس لاحد ان يحرم ولا ان يصير محرما حراما ولم يثبت في قوله انه  
 ص انه قال ما احل الله من غير ان يعلل هذا كلاما حريه عدا الالاه  
 قول

نقل بعد ذلك كلاما غريبا اذ قد ذكر مع ذلك الكفارة للبعث  
 لظهوره في قوله بحله ايمانكم مع انه اولى الكلام بقوله جرير  
 عليه المرتفع وشره بمقتضاه منها وعلمنا ان هذا ما صنف مع  
 ما ذكره والله مولكم سؤالي امركم وبما العلم بما نصحه فليس لهم  
 الحكيم المنقن في احكامه وافعاله فما احل الا لمصلحة وما احرم الا لمصلحة  
 لا بفعله الا لغرض صحيح ولا يحل الا ما هو اصله لكم فضعفتموه في  
 نصيحتكم وما احل الله اول ما يحرمون على انفسكم فلو كان الحر من تصلي  
 الحرم واعلم ان في شتم الرسول عفا بالبراءة وتوضيح كبرياء الله عز وجل  
 البعث هم وان ذلك هو حجب للقوة والعقاب بدنيا ولا يتبع بعث ذلك  
 النور في البعث وهو في جلد جلد حيث قال ان تقول الله قال  
 في ورر خطا كحضم وعاريت على طرفة الانفاس لما لغز في المعاني  
 فقد صفت قلوبكم فقد وجدتمكم ما توجب العقوبة ويتوصل قلوبكم  
 عن الواجبة في انفة الرسول في حجب ما تحب وتكره ما كرهه  
 ونقل في عن ابن عباس انه لم ازل حريصا على ان اسأل عن عمنها  
 للقول ثم قال لا ينبغي ان يمتنع عاريت وفي حرم من عمنها لوال  
 عن عمر عنها ثلثة فافهمها وان نظارها عليه في فري وان تعاونها  
 عليه بما يسوق فان الله هو موله وليه وناصره وكذا حرم عليه  
 كونه راسهم ولهذا فورد في الفاس صياح المؤمنين على صياح المؤمنين  
 هو حرم من كان مؤمنا وصالحا وري منهم في النفاق فيلزم الانسحاب  
 وصلى الخلفاء قال في المبراد الحديث في النفاق بالاضافة للثمة  
 الاضاقه لا ينفذ النعموم في المضاف وهو ظاهر نعم لو كان  
 المضاف جمعا قل ذلك في المعروف باللام بما قيل ان الاضاقه



معاني التعريف فتأمل والمراد منه ان المراد صالحيهم اي الذين اصباح  
كلهم لان الاضافه تفيد العموم كقولهم صالحي الزمان وعالمهم  
فلا يبعد كون المراد واحدا منهم يكون اصله وهو على اي حال  
كاورد في الاخبار انه الاقضى والاعلم والاصلح قال في الجمع  
وروي الرواية في طريق العام والخاص ان المراد صالحي المؤمنين  
على علمهم قال بعد ذلك ولا الله عليه الصالحين من اهل الجنة  
فحيث قال في كنه مولاه فعل مولاه واما الثاني فحيث تركت هذه  
الاية فان الله مولاه وجبرئيل وصالحي المؤمنين وقالنا اسمائيل  
معه رسول الله صلى الله عليه وسلم على اي طالع لا شك ان  
المؤمنين من اراد معرفة ذلك فعليه ان يقرأ الاخبار في العائنه  
بشرط ترك العنا وتطهير المعرف وترك ما انفردت به طائفة من نقل ما يدل  
على ما يقولون فاننا والله ضارح في العلم بذلك وبانه الامام بعد الرسول  
واللاحق كما عرف به ابي الحديد في شرح الخطبة الشافعية  
عم فغير شك في انها تدل على انه كان اول وقوع ترك الاول في الصلوات  
الراحدة واذ كان ترك الاول جائزا وانما شكافها عم فترك الاول  
لا يخرج من الذي فعله الصالحين وانما تعللنا في هذا الكلام بعد الاعتراف  
بكونها منه والعلم بذلك الكتابي المذكور فيها فان مثل ذلك لا يصح  
عن مثله في ترك الاول وقوع تركه اية الصلوات في بعض الامور  
مثل قولهم ويحفظون ما لا الله حقيقة الا بلفظية الجمع وفعل الاول  
كذا والثاني كذا ثم قام ثالث القوم كذا بطريق الكتاب الصريح وذلك  
ظاهر مع انه ليس من المحل كذا كونه الا ان النفس فعل في التقدير في غير

صلح  
مؤمنين  
اعترف  
به المولى  
الحديث

اختيار

اختيار ثم اعظم ما ذكر في المعانيه وعدم ضا الله تعالى  
نبيه وما يفعلون بها منهم فقولهم تعالى رسالنا طلقنا  
ان يبدل خير انما نحن على تغليب الخاطي والمعاد وخصم  
الخطايا ويحتمل التخصيص فقط حيث قال في فري ان الكلام  
كان معناه واما محطه اطلاق ضمير الجمع على الاكثر كما  
مؤمنات مولات مخلصات او نقادات مصدقات فانما  
مصلحا او موافقات علم الطاعة او مطيعا لله والرسول  
فقد ثلاث الامور في العبادات وفي الصلوات في  
التعارف في الفقه وقيل كالتعارف في الفصول انما هي في  
عائنه مستعدات وقد ثلاث الامور في الصلوات  
سما الصيام ساجي الله في النهار لما زاد تبادات وابتكارا وط  
العاطف لغيرها وعدم اجتماعها بخلاف آراء الصفا في جمع  
في البدلات هذه الصفا مع وجوده في الكساره والتوب  
والحكمة هذه تدل على عدم انصافها بهذه الصفا والصلوات  
هذه وان كان تعللنا بطلاق الكلام مع عدم وقوعه مع انه وطلاق  
حفظه لانه ليس اذ تعليل الوجود بل تعليل الحاجة لانه يعني في طلقنا  
يحصله غير ممكن في الموضوعات هذه الصفات التي ليس في كل  
المفهوم عفا والله يعني لا يتجمل هو ولا يتجمل انتم انتم لو طلقنا  
لم يحصل له مثل ذلك في حصوله كذا وكذا انما في جمع السان وعسى في  
الله تعالى في وجوده وعسى في عيسى وسوطه انما في كل كذا



يودون من ان يحجب عليهم كذا يقولوا قوا انفسكم من النار  
 وفعل الطاعة وكذا اسلمكم بان تفعلوا ذلك بالحق والحق  
 بالطريق المذكور في باب الامور المحرمة والنهي عن المنكر وكذا  
 اسلمكم عطفاً على قوا وانفسكم مراد به نفس القبيحة  
 على الدنيا الخاطبة على الغياب وهم الاسلاف وفيه تأمل ويحتمل  
 حذف وبقول اسلمكم نارا وقودها الناس والحجر ان نار الحكماء  
 بها وموتهم بها كقود سائر النار بالخطبة فيلزم ان المراد بالجنس القبيح  
 عليها فلا يملك على امر تلك النار الزمانية غلاظ اقوال شواهد  
 الاغفار او غلاظ الخلق شواهد الخلق وبالحكمة لا يحسن  
 الله ما امرهم ان يفعلوا ذلك ويعتقدون ويفعلون كما  
 يودون كما نزل لقطع الطمع انهم يحسون ولا يعتدون اصل  
 العذار وقفا ما او انهم وصفهم بانهم ما يحسنونهم فما مضى  
 وما استقبل وفي هذه الآية توبيخ عظيم وزجر كبير لمن ترك  
 طاعة الله ويعصيه ولو ترك الله فدل على وجوب الامس  
 ونهي عن العباد او عن المعاصي كما يدل عليه وجوب الامس  
 بالمعروف والنهي عن المنكر مطلقا فكان بالنسبة للامس زيادة  
 اعتناء فدل على وجوب تعليم الواجب والحكم ما امرهم بالتفصيل  
 ونهي عن الترك ثم اشار بعد قول العبد في العباد يقول  
 لا تعتذروا اليوم وهو ظاهر وانما دلل على وجوب التوبة والعذر  
 في الدنيا بقوله يا ايها الذين امنوا توبوا الى الله توبة نصوحا

عسى

عسى ان يكفر عنكم سيئاتكم ويحكم الاله توبة نصوحا لعلكم  
 التضرع وتوصية الغائب فانه يوضح كيف وصفه التوبة  
 للمبالغة وتذكير بكونه ففلا يعنى الفاعل عن ان يكون  
 قال قال معاذ بن جبل يا رسول الله ما التوبة النصوح قال  
 ان يتوب العاصي ثم لا يرجع كما لا يعود العاصي قال ان  
 يعود التوبة النصوح هي التي يباح الاذن فيها فانه  
 باخلاص التوبة مع الغرم على ان لا يعود للفساد في العبد  
 يعني ان يكون العبد ناهيا عن ما مضى مجمع على ان لا يعود  
 وقيل من الصادقة وقيل من ان تستغفر باللسان وتقدم  
 بالقلوب وتترك البدن وقيل من المبتولة ولم يقبل ما لم يكن  
 ملتحقا بحق ان لا ان يعقل وحيث ان يعقل وادب ان اعلم  
 وقيل من ان يكون الذنب لغير عينية ولا زال كان ينظر اليه  
 وقيل من التضرع بمعنى الخاطبة لان العاصي تكرر الذنب  
 والتوبة ترفعه وقيل لانها جمعت بينه وبين اولياء الله جميع  
 احباط التوب والتواضع لبعض وقيل لانها احل طاعة  
 وادبها كما احل احباط وادبها وعملها المومنين كما في  
 نوح البلاغة انه ما قال قائل بحضرة مستغفرا الله قال التمسك  
 امك الله ما لا تستغفرا ان لا تستغفرا ردهم العاصي ومواهب  
 على من يعان الى شرا في حجة تسميها اولها التوبة على ما مضى  
 والثاني الغرم على ترك العود اليه او بالالتزام لودى  
 الى المخلوقين فلو لم يكن الله وليس عليك بغيره ان



تعد لكل فرضية صنعتها فتدرك حقها الخا من تعدد للالح  
الذي ثبت على الترتيب بالاحزان حتى يلقى الجمل الف  
وضعت ايضا الجديدين الذين ان تدرك الحق المطلق  
كما اذنته حلاوة المعصية ذلك نقول لا تستغفر الله  
ومثل هذا المصنف في قوله وسر على علم عن التوبة فقال  
على الماضي والذنوب الندام والمغايير الاعادة المطاوع  
الخصوم تعرف على ان لا تقود ان تدرك نفسك في طاعة الله كما  
في المعصية ان تدركهم ارض الطاعة كما اذنتها علوة العاصي ومنه  
يقوم الشرايط المذكور لقبول التوبة في الكتب على ما نقل في الو  
والخاصة هو ان كان عصى الله بك في ثلثة اشياء العلم بوقوع  
المعصية والفرح على عدم العود ان كان عصى الله بك في ثلثة اشياء العلم بوقوع  
رابعها توبه الطلوع على صاحبها وطلب عفو عنها والابتناء على  
انه لا بد من هذه الاربع مما عجز عنها التي تهم في طاعة الله فكل من  
للكاملين ثم ان طاعة هذه الارب وسائر الايات وجوب التوبة  
على الله بمعنى سقوط العقاب على الذنوب الذي يات التوبة لانه  
وعد القبول ان الله يقبل التوبة ان الله يحب التوابين وهذا  
المصنف في التوبة وانه يلقى السب في القرآن كثيرا في الاخبار التي  
وعنها ما اشهر العام والخاص والخاص في التوبة لا تدرك  
ويور على انها يقول لكان يعاين الموت انه وضع يده على خلقه

مورث

صل الله عليه واله وقال والي منها وغيره كذا في احكامه في قوله ان  
على ذلك وقد نقل في مجمع البيان الاجماع على ذلك في قوله في  
الجبين فانه لا يجب القبول على الله كما هو في المعصية وقد ذكر في  
البيان ايض في قوله منع معناه عدم الوجوب العقلي اي منع قطع  
التطعن دليل السمع لانه في العقل يور عن وجوب القبول  
لان في ساء للاحد فلم اليه ان يعفو وان يوافق وكلاهما  
حسن الا ان العفو اعز من قد يقوم الدعاء مقام الاستغفار اذا  
كان صاحب الحق ميتا او غائبا عنه او تغدو الطول الذي كان  
الحق بمسك غرض الغيبة مثلا فقد وعد في كتاب العام والخاص  
وزاد في العام انه يدعو له كثيرا او يستغفر له وقد قيل ان  
لم يصل اليه الغيبة يلقى الدعاء ولا يجيبه الا لا يسير الى الدعاء  
والتوبة وقد اذنا استبرأنا بالاراء اولها في الكفاية البخل  
والعاقبة عن الناس وانه لا يجيبه وغير ذلك من الالفاظ  
والاخبار ثم اشار بالتبديل في قوله فاعفوا له في الالفاظ  
ينفع احد اصلا احد عصى عصى فاعفوا له وادارة لوط فانه لا  
النبي هم كافي امراني بعد من التوبة العظيمة فان امرائهم  
خائفا ما قال في في بالحقاق وقيل بان كانت امرأة نوح  
كافرة بغير النكاح ان الجنون واذا امرت به احد خير الجنان  
فان نوح وكانت امرأة لوط تول على ضيافة فكان ذلك خائفا  
اسد بعد الام طمرك في المعصية جاد ان ينفع صلا غير قال



الكافي في الدين النبيلين ترضى باجمي الموقر ربي في  
 اول السور وما فرط منها في النظام على رسول الله بآله وسلم  
 لما على اغلظ حوائج الدنيا في التمسك في ذلك الكفر ونحوه في التمسك  
 قولهم في قوله فان الله غني عن العالمين وان شاة الله ان يكون  
 في الاخلاص والكمال فيه كمال ما بين المؤمنين وان لا يتكلموا  
 انما جازى رسول الله ص فان ذلك العقد لا يفتقهما الا مع كونهما  
 مخلصين من العوض في حقهم لان امره لو طافت على كذا كانت  
 حفيضة على رسول الله ص واسرار الله سرور وموزع في كل باب في كل لطف  
 والحق احداد وعرف طه العالم وولع ببقية ونحوه في كل  
 فيه تسليمه للنبى ص وغيره في الموقر ما به لا يستبعد حصول الامارة  
 غير صالح للنبى وغيره ودحوها بالبارع كون حبه سائر في  
 ووجوب الزوجية ليس في ذلك المقصود واضح فافهم وكذا جاز  
 نقر في روحه وزوجيته صلوات الله عليه وسلم ولقد كانت الامم حبيبة  
 اي سفيان اخذ معاوية ايمه عنده ص وهو احد من وجاته وابوه  
 اكبر من الكفار وما جاز فيهم واخرى صفته في حق ابي اخطب  
 بعد ان اعتقها وقد قتل ابو سفيان الكفر واخرى سوره في حقهم  
 وكان ابو سفيان كاهن اعليه في قوله في رسول الله ص ابنته  
 قبل البعثة بكافرين كانا بعد من الاضمار احد من اعني ما لي  
 لغيره في الاخر ابو القاسم وما من عليه الكفر في الجمل ابو القاسم في قوله  
 اليه زوجته بالنكاح الاول انهم ما كان في حاكم الاموال  
 مواسيا

في حقه

مواسيا للكفار والحلم لا يتق صلاحي احد احد ارضيت  
 نعم عليكم الشفاعة بأذن الله ولطفه كان معصية  
 لا ترضى احد الكافر بامارة فرعون ورضى الله صلاحي الذين  
 امنوا امره فرعون اذ قال رب اني اريد ان اتبعك في  
 الجنة فرفعها الله في الجنة فمهر فيها ما كل ورضى الله صلاحي  
 بيتها في الجنة في ذوق وتحمي فرعون وعدا به قيل كان امره ان  
 يلقي عليها صخرة عظيم فدعت الله بآله وسلم الله صلاحي  
 والقيت الصخرة على جسد لاروح فيه فلم يجد المارق  
 عذاب فرعون وقيل انما تربط وتثقل اليه واذا انظر  
 عنها اطلقها الملائكة وجعلت من رزقها في الجنة وعلم  
 اي ذنبه وحيل حايته ونجته في القوم الطاهرين اهل  
 اتباع فرعون وقد حرمنا في هذا المقام عما نحن فيه في الجمل  
 لانه باعث على فعل الطاعة وترك المعاصي وهو المقصود  
 الحقيقي في كل فعل الانسان الذي يتوقع به المقصود في كل  
 الله بآله وسلم وحلقه فقلت استغفر واربع اطلبوا في الله المحقرة  
 بالتوبة والاستغفار عن الكفر والطغيان ما كان عقارا  
 كثير المحقرة المستغفرين التائبين وكل من طلب المحقرة وتاب  
 تغضنا منه وكرهنا رسل السماء عليكم بعد ان ان استغفر  
 رسل السماء الرقية وظاهر اي او السائر في المطر  
 او قد يطلق عليها في كل المطر سبلا ويكثر ذلك في كونه



عن كثرة المطر والعيش فيحصل لذلك خير كثير وعيدكم يا بنو  
و بنين اي بكنه امواتكم واولادكم الذكور ايفه وتجعل لكم  
جنات ابيستاتين ايفه في الدنيا وتجعل لكم انهارا  
تقون بها باب استنكم قيل ان قوم نوح عم كانوا قد  
خطوا وملكتم امواتكم لانهم منع منهم الغنم العيون  
وملكتم اولادهم وطهارت من ابيهم لا يلدن  
فأراد نوح عم حصول الغنم فاستنهم فاستنهم فاستنهم  
بالاستغفار الموحى لك كانه علم ذلك نوح عم بالهام  
الله مع اياه فقيه دلالة على الاستغفار والتورس  
فوايد له وبني كره المال والولد ولذا روي عن الحسن بن  
البيهقي في نسخة من كتابه في فضل الاستغفار وروى  
فأمرهم بالاستغفار وروى عن ذلك في كتابه في فضل  
بكر القرآن العزيز قال وروى في كتابه في فضل  
عن ابن عباس عن حماد بن عيسى عن محمد بن بشار  
قال قال ابا جعفر واما بعده فقال ارجعوا فاني  
اني لكسرا الى ابي ليس يولد لي ولد فاحمل قال لا تستغفر  
ربك سنة في آخر اليلام وقال في الفقه في كتاب  
في باب الاستغفار في كتابه في فضل الاستغفار  
فانظر الى الولد في لا تدرى في ذلك حيز الوارثين

والعمل

واجعل لي في الدنيا ولعالي في جنتي واستغفر لي بعد موتي والجعل  
لست بظان فيه نصيبا اللهم اني استغفرك واتوب اليك انك انت  
الغفور الرحيم سبغت من فانه في اكثر من هذا القول رزقه الله  
تعالى في مال وولد وفخير الدنيا والاخر فان الله تعالى يقول استغفروا  
وذكر الاله وايضا قال فيه في الصحيح عن عمر بن عبد العزيز عن ابي عبد الله  
عنه انه قال في قوله اذا اوتيت استغفرا الله واتوب اليه سبغت  
من وواظ على ذلك حتى يمضي سنة كسبه الله عنده والمنفقين  
بالاسحار ووجبت له المغفرة فاستغفره في جنة جلاله الميراد استغفروا  
واتوب اليه كانه في الروايات وايضا نقل عن صحيح البخاري في  
باب استغفار النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال استغفرا الله تعالى في  
لا اله الا انت فلعنني وان لعنك وان لعنك وروى في  
اعوذ بك من شر ما صنعت وابوء لك بنعمتك علي وابوء بذنبي  
فاغفر لي فانه لا يغفر الذنوب الا انت وقاله في السبل وروى في  
بها ذات قبل ان يصبح فهو في السبل الحنة عن كسبه التورس قال  
قلت يا بني بعد الواو حزن ممدودة بعناه او راعني  
وقال فيه ايفه وروى في صحيح البخاري عن ابي عبد الله  
سئل الله ما يقول فاني لا استغفر الله في اليوم الا مرة  
وفي حديث اخر ياب من وبالحكم الاما والاختار في الاستغفار  
وفوايد كسبه جديلا واستغفر لذنبك وسبح وبقدر لذنبك  
والمؤمنين الذين استغفروا عن ذنوبهم جنات تجري من تحتها الانهار



خالدين فيها وادراج مطهر ورصوان فاسد للقول المستقيم  
 بالاحكام وما كان الله ليعذبهم وانت فيهم وما كان الله ليعذبهم  
 وبهم يستغفرون والمذنب اذا فعلوا اثم او ظلموا  
 انت ذكروا الله فاستغفروا الذنوب فاستغفروا الله فاستغفروا  
 لهم فاستغفروا الذنوب الا الله ولم يصرف العلم ما فعلوا وهم لم  
 اولئك خيرا هم يغفرونهم وحيات تحرر من تحتها الانهار  
 خالدين فيها ولم يعلم لهم العاقبة وفي غير سوا او ينظم نفسه  
 ثم استغفروا الله كذا الله غفيرا حس ما وعدكم بالامان  
 والاضمار في حق العامي الخاصة ما يدرك على وجوه الاستغفار  
 وجوه التوبة وجوه قبول الله على الله بعضه سقوط التوبة  
 عندنا بل بيا وانما القوانيد شي دينا ودينا فلا تترك  
 لم يكن فيها التوبة العبد المذنب في التوبة وتلك التوبة لا تترك  
 فوارها النوع الحامس في واقع التكليف وفي قسم اللزوم والايضا  
 البني في اطلاق التوبة فطلقوا بعد من واحصوا العبد  
 الله في كل ما يخرج من التوبة ولا يخرج من الا ان ياتى بغيره  
 معينه في كل ما ياتى به في كل ما ياتى به في كل ما ياتى به  
 فاعلم الله بحد بعد ذلك انما انما في كل ما ياتى به في كل ما ياتى به  
 او فار فوبه بغيره في كل ما ياتى به في كل ما ياتى به  
 الله حشر السوم بالنداء في كل ما ياتى به في كل ما ياتى به  
 المراد هو ما ارادوا في كل ما ياتى به في كل ما ياتى به

لاذا

واذا قرأت القرآن فاستمع له هاديا وله تسليما قال في قوله كان  
 المسمى للصلوة والاشتغال بها في حكم المصل في قوله تامل ما فهم  
 فطلقوا بعد من اوقف عدته بان يكون ذلك وقت الصلاة  
 وهو الطهر الذي لم يوافقها فيه بالاجماع والاضمار في كل ما ياتى به  
 لان اللام الداخلة على الزمان ونحوه للتوقيت وقال في قوله بعد  
 بعد ذلك وفيه تامل فذلك الاية على ان اللام للطلاق وقتا وهو  
 وقت العدم ان الطهر فالاقراء التي هي لسان العبد الا لا يخرج  
 من الاطهار كما هو من هذه الاصحاح وانما في كل ما ياتى به في كل ما ياتى به  
 اى حشر وقد تكلف له بان يكون قبل محذوف اى قبل بدنه  
 في بانه قري فمل بعد من فان اللام متعلقة بمحذوف اى مستقبلا  
 بعد من كما قال النوضاء للصلوة والمصلح للقاء العبد  
 وانت تعلم في الاحتجاج بالسواذ وعدم جواز المكلف والخوف  
 مع عدم الاحتجاج ثم انظر ان اللام عام في كل ما ياتى به في كل ما ياتى به  
 بدوات الاقراء المذخورين في كل ما ياتى به في كل ما ياتى به  
 الجمع او جمع كما قال في القاموس في كل ما ياتى به في كل ما ياتى به  
 والفتوان والفتوان في كل ما ياتى به في كل ما ياتى به  
 في كل ما ياتى به في كل ما ياتى به في كل ما ياتى به  
 اللام ان لا يعمد به في كل ما ياتى به في كل ما ياتى به  
 محذوف التام في كل ما ياتى به في كل ما ياتى به  
 حاص صياح للعدم وان ذلك واجب في كل ما ياتى به في كل ما ياتى به  
 تسليم الطلاق فان كان المراد الطلاق الصحيح وكانه قال اذا اردتم



الطلاق الصحيح فطلقوه في وقت الطهر الذي يعتدون به في الجملة  
 لا وقت الحيض ولا نه نقل انما تزل في ان عمرها مطلق وحده  
 في الحيض فامر بها النبي صلى الله عليه وسلم امرها في تمام الطلاق في الطهر ان ارد  
 ولان التخلع عصمة ثابتة بالنفس والاجتماع وقد علمت في  
 بالطلاق الجائز ولم يدرك ليل على رفقها بالطلاق في الحيض  
 ويدين اخيارا راسل النبي صلى الله عليه وسلم واجماع علماءهم على كراهية  
 الائمة على جوبه في الطهر وسوطيته وتحريم في الحيض وطلانه في  
 والرفق واللويده فقالوا ان الطهر في ذلك الله في انما تزل في الطهر  
 الطلاق في الحيض لان الامر يقتضي الاجاب محله انما علم الا ان يول بها  
 ذكرناه وقالوا البعض من قضاة يدعي ان العدة بالظهار  
 وان الطلاق المعتد الاقرب ينبغي ان يكون في الطهر انما في الحيض  
 حيث ان الامر بالشهر المستوعب من الشهر ولا يدعى عدم وقوعه اذ  
 الشهر لا يستلزم الغياب فيكون قد مضى ان عمرها مطلقا امره بانما تزل في  
 علم بالرجوع وهو يستلزم وقوعه باقلا او لا فلا ينبغي ان يتوهم  
 بدل ينبغي وكانه ردد ذلك وهو لا ينبغي انما تزل في الامر بالموجوب منها  
 اذ لا يجب الطلاق فان ذلك فرع دلالة ان الامر بالشهر المستلزم الشهر في  
 الخضر والكرام انما في الطهر على خلاف ذلك فان كان فيهم ذلك والا  
 يكون مبدية فافانما تزل في تمام كلام في المنهاج فانه طاهر في ذلك  
 وبالنسبة فان الطلاق في الحيض من الطلاق في الطهر وارتبعا

فان

فان منعه الدلالة بالمفهوم وبما ذكرناه الا ان يتكلم في تعالينه  
 واجبا بالنسبة اليه اي بعدت فعدل على الوجوب المستلزم في  
 صفة وفيه منع استكلف باقلا لان في ليس واجبا في الحيض في الطهر  
 الشرط فعدل على عدم الوقوع لا التحريم فقط وهو لا يقول  
 او الواجب ان يحجب الايتاع في الطهر على تقدير الايتاع كالتعاقل  
 ذلك في الوقوع للمصلحة المندوبة والعقلية وغير ذلك في تعبد  
 عن الوجوب المصطلح الذي يد دلالة على تحريم الضيق فانه لا يترتب  
 على اخفاق ولا الدم على ترك الطلاق في الطهر انما يحجب بانما تزل  
 في الحيض وسوط وعلة تقدير التكليف فالظان دلالة على الاعتد  
 لظهر في الدلالة على التحريم وانه بالمفهوم لا بالوجه الذي ذكره فانه  
 وخامسا فانه يمكن ان يكون الرجوع في غير انما في الحيض في الطهر  
 لا يصح طلاق الفقيه لما قال انه يستلزم وقوعه في الحيض في الطهر  
 الطلاق الصحيح المرتب عليه في وقت ما فانه لا ينبغي في الامر  
 اذ لا معنى للمدة في الرجوع امره بطلانه بطلاق صحيح وقد تحقق الفارقة  
 لانه فاعلم انما تزل في اذ لم يضر ذلك سبيله وسوط في غير ما علم  
 حراما ايضا لعدم تحقق العلم بالابعد فالظان الامر بالرجوع في  
 لعدم الصحيح في ما فانه روى في ان الامر بالرجوع في وقوع  
 الطلاق كذا في طهر واحد وبانما فانه قد منع الصحيح على يد  
 على الصحيح والام يمكن لقوله بعد من الواجب في التابعية الدف  
 قالوا بطلان الطلاق على ما نقل عنهم في وجهه فاعلم انما تزل في  
 على صحة ذلك عندهم وبما فانه على تقدير التكليف دلالة على الصحيح



لا يستلزم دلالة الالبه ظاهر اعل عدمها ويمكن الاستدلال بها على عدم  
 صحة الطلاق تلقا في مجلس واحد كما فعله في مجمع البهالك عدم وقوعها  
 الا في العدة الواحدة وايدة باخبار البيت عليهم السلام والاولا علمائهم وفيه  
 تأمل يعلم من محله والطلاق احكام وفروعا فذكرها في محله ما يطلب  
 منها واحصوا العدة اي واضبطوا ما واكملوها سبعة فركا ورد  
 في آية اخرى كذا في كسوف ومحمل مطلق العدة العقب بالدليل  
 لتدخل المستباه وغيرها وانقوا الله ربكم فطوبى للعدوه والافراد  
 من كذا في كسوف ومحمل في فعل المعاصي والمنهيات وتلك الامور  
 مطلقا او احكام العدة وحيث ان الرجل بالتطويل والاضرار وفي المراه  
 بالنقص والانعقاد بعد حرمها كادته ليل يكون له الرجوع والتمزوج  
 وغير ذلك لا يخرج من ظاهر من يخرج من اخره على الزوج ما دفع في العدة  
 الرجعية مطلقا سواء كان رضائيا من غير ان ينعين في البيت  
 الشريفي كانت قضا وقت الطلاق ستكون اقامه وعلى من  
 يكون مسكنه عادة كما هو المتبادر ولا يخرج من كذا في علمه  
 يخرج مطلقا وان اذن له الزوج لعدم العقب في الالبه الزوجية فذلك  
 حق وعفو الله عليها وان كان كل واحد اياكم حق في ذلك في كسوف  
 هو استنداد من ابا الوائقف على الانقضاء اجازا ذلك للعدوه  
 وفيه ضعف واضح المعروف في عدم التحصين الالبه مع البالك التام  
 يذكروا التمسك بوالكيد با بعدد ونحو ذلك لا يجوز التحصين في كلام  
 في واحكامه المصنوع بها وانما لهم الالبه لعل وما ذكره في علمه  
 نعم في بعض روايات اصحابنا المعتبرة فليس في الجميع والعقد انهم

قال لا ينبغي

قال لا ينبغي للطلقة ان تخرج الا باذن زوجها حتى ينقض عداها  
 ثلثة قرا وثلثة اشهر ما يدخل حر وحر من اذن الزوج وكل من  
 انبه ما علم بها الاكثر فلا بد في التاويل وهو موقوف على الاصل  
 ويقوم في الاختصاص والعذر بها وكل من يخرج الالبه مع التاكيد  
 والبالغة بمثلها في كل حال وفي انما جمع بين التاكيد والبالغة  
 بان لا يلزموا وليس الا في انهم ائروا بوطول خبره نعم ان يخطن  
 للرجوع يخرج كحجة فالظاهر الجواز للرجوع والفسخ المنعقب  
 ونفلا فكلما كانت مستثنى مع ذلك هذا لا يصح ان يخرج لعدت  
 الدليل في الرجوع قبل الصبح للمروءة والظاهر ان الرجوع قهر  
 وذلك والافان الجواز وقت الضرورة الا ان ياتى بها حرم  
 فحينئذ مستثنى من الاول الى الا ان تغفل المراه في طائفة ما  
 فظهر ما قيل من ان بعدد الزوج وتوديه وتودى اسلامه ويجوز  
 الاخراج لهذا النصف والضر المنقضي عملا وتغلا وفيه غائب  
 كالنقير استعلا حقا وفيه تأمل اذ فهم ان يسكنها كونه  
 زوجها غير متزوج والظاهر ان ليس له ان يسكنها في كسوف  
 المنقضي لتعود الزوج لا يصح وعلية انه فاحش والظاهر ان  
 يكون في البيت الذي طلقته وفيه تأمل وانما يسكنها في كسوف  
 بائنه مع عدم استحقاقها للمنفقة والسكنى في نكاحها  
 المعنى من غير ان يسكنها في البيت علمه الله او ان يرضى ويقول بان حب  
 عدوها فخرج لان كسوف الطائفة انما يوجب في الثاني دلالة



يجعل الرجوع فيه ايضاً مع العلم بحصوله لا يحصل الا بالتخييل  
 كون الفاعل مطلقاً المعصية كما قيل او تخيلاً لا مستنداً الى الثاني  
 بما لغة في النهر يعني لا يجوز لها ولا يقع فيها الا ان يقع في حيز  
 وهو الخروج قال في ذلك من حدود الله وفي بعض حدود الله  
 فقد ظلم نفسه استبان ان جميع الاحكام المذكورة من عدم خروج الزنا  
 باذن زوجها وظلم الخارج في حدود الله مطلقاً واوجب للمذكور  
 ام لا في بعض اقسامها للعقارب من خط الله وعقوبة فهو بطلان  
 جواز الطلاق المطلق على فعل معصية ويمكن تخصيصه بما يكونا كبر  
 ولكن النظام المطلق وافراد والغرض من التاكيد المبالغة في ترك  
 المنية وفعل المأمور خصوصاً الاحكام المذكورة مما لا يترتب اياها  
 او لا يترتب النفس عواقب الامور الحوادث لعلم الله بحيث يورد ذلك  
 الطلاق امر ارغية في الرجوع رفع ما يكره في الحائض فكل ما  
 علم ان الخروج عن حدود الله تعالى يتكره ويؤدي صاحبه وتوجب للمعام  
 في الدنيا ايضاً اذ قد يحصل الرجوع بالاجتهاد وقد يحصل بالاعتكاف والرجوع  
 مع ذلك الخروج عن حدود الله تعالى فوجب اعتقاده في الدنيا والاخر  
 والحشران فيها وهو موقوف فاذا المقتضى اجلني اي قرون اخرى من  
 وشارف على الكلام منها فافسكون بموتهم او فارقوا بموتهم  
 فيجوز ان لا يكون بطلان بموتهم او فارقوا بموتهم  
 والانتفاء لا اذا انفارقت ترك الرجوع وعلمه سلباً او تركها بطلان  
 حسن جملها لا بطلان رجوعه وعقوبة معصية محرم تحقيقها كما لعقوبة

بان

بان يطلقن ولم يراجع ولم يحسن الطلاق ويطهر الزوجه حتى  
 لا تروج او يراجع فطلاق ثم اذا قرب الخلاص بفعل من ذلك  
 لاضرارها ونحو ذلك واستندوا دليل على وجود الشهادة  
 لان الامر للوجوب كما ثبت في محله وعلى ما ثبت في الاثر  
 للمعلم ولان الظاهر ان يقول بالوجوب يقول بالانطراح  
 ويدل عليه اخبار اهل البيت واجماع علماء ائمة ائمة والمراد  
 بوجوب الاستناد ايقاع الشهود على وجه يعلم ان ذلك  
 لا الاخبار والاستناد علام باني استنداني فقد كذا وقد  
 فيها ايضاً يدرك ان المستند ان الشهود في الطلاق لا الاثر واللع  
 تركها لهما ايضاً ويورد ان المعصية الاصلية بذا ذكر الطلاق واللع  
 في توبه قسوت طقت تلك ارجاعه وان الامر للوجوب فلا يمكن  
 ارجاعه الى الرجوع والفرقة كما فعله في وقت في بقوله القائل  
 فانما يصفى لم يقل بالوجوب اعملاً وان افعى يقول بالوجوب  
 في الرجوع دون الفرقة وقد صرح به فيهما بل لا معنى للاستناد على  
 ترك الرجوع الاثبات بل من عدم ايقاع عقوبته التي كانت عند  
 فعل المهر والتفقه فلعلم ان هذا الفرقة هو الطلاق وان كان  
 خلاف الظاهر لهذا في جمع البيان قال المفسرون انما وان  
 يستندوا عند الطلاق وما ذكره في الرجوع الى الفرقة وزعموا  
 ذكرناه لانهم يرون في اهل البيت عليهم السلام فعل قولها لا بدخول  
 عن نظام الامر والحرمان التذرع على قولها يصفى وعليه لا يمكن







بمعرفة اي انك كونهن حتى تقضي عدد من فيمكن امكن انفسهن  
 ولاعتك كونهن ضرارا ان لا ترا جعوهن لا الرغبة فيهن الطلب  
 الاضربهن او بصرين فهو نصيب املعل العلة او على الجسد  
 والضرر يتطوّل العدة كما زور انه كان الرجل يطلق المرأة ويتركها  
 حتى يقرأ النكاح بعد ثلث ايام راجعها الا في حليته ولكن تطوّل العدة  
 فهو لا ان ضرارا العقدة والتطوّل او لم يحقق الاقضية  
 وفيه يغفل ذلك فقد ظلم نفسه بغير اضرار العقاب الله ولا يتخذوا آيات  
 الله هزوا او جدوا واعلموا آيات الله وارعبوها هو الرعايه والا  
 فقد اتخذتموها هزوا ولعبا ويقال لمن لم يجد في الامر الحثاثة  
 لا عيب لاري واذكروا نعمه الله عليكم الاسلام وبنيوه محمد ص  
 وما اتزل عليكم والكتاب والحكمه والقرآن والسنة واذكروا ما قبلها  
 بال شكر والقيام بحقوقها والعمل بها اعظمكم به ايها اترل عليكم  
 في الوعظ واقفوا الله معاصيه واعلموا ان الله يحل شي علمه بدينا  
 وتأكد للوعظ فدلّت على وجود الرجوع والامساك والمعاد فيكون  
 بال التمسك والترك بال الله ان وعلا النهر الابن اخر ان اكيدا  
 للمحرم بعد ان علم حثا وعلم ان فاعل العدة وان ظالم النفس على  
 محرم اخذ آيات الله بزوجا وعدم الجحد في هذا الامر وترك الماين  
 وعلى وجود شكر النعمه والعمل بالكتاب والسنة والعباد بال الله  
 عالم بكل شي السالمة واذا اطلقت النكاح فليعلم ان النكاح فليعلم ان النكاح

ان ينكح

النكاح  
 سورة

ان ينكحن ازواجهن اذا تراضوا بينهم بالوعظ في ذلك غلط  
 به وكان منكم نكح في نكاحه واليوم الاخر ذكركم انكم كنتم  
 والله يعلم وانتم لا تعلمون المعنى اذا اطلقت النكاح فليعلم  
 فلا تمنعوا من نكاحه في حق قيل الخاطبون الا ازوج الذين يعقلون  
 انهم بعد منى الله ولا يتركوه من عدوانا وقتس الحثاثة  
 بقرينة ان الخطاير كان لهم فيكون معالهم في عضلهم انهم  
 فيكون ان ينكحن يخرج وراي قد رزوا طلاق الا ازوج على الخطاير  
 باعتبار ان يصرف ذلك كحصول الرضا وقيل لهم الاولياء بالاراد  
 انها تولت في عقل بن ربا وجيز عضل اخيه ان يرجع للزوج  
 بالمستيفاء عقد وقيل بها معا وقيل بالنكاح كهم معن لئلا يزوج  
 فيما ينكح العضل فانه اذا وجد بينهم وهم رضوان به كانوا  
 كاتفا صدين والعضل الجحد في المنع والعقيق بلكا في  
 التفسير ولا يحتاج الى ذلك لاحتمال ان يكون الخطاير للنكاح  
 بمعنى ان ليس لاحد منع المراه في التزوج بالكفو اذا حصل الرضا  
 بينهما ولا يحتاج ان يكون باعتبار عضل الولي او الزوج  
 ورضا غيره به وعلى تقدير كون النكاح له ما ذكره لا يكون  
 الخطاير بالاولياء خاصة لوجوب النكاح في عدم تسليم كون الاولياء  
 وليس في ما دلالة عليها فاعل النكاح في عدم ولا الله اعلم  
 الولي المراه الزوج بالكفو وعدم اعتبارها وان قلنا ان الخطاير  
 للولي والاخ ولي وشيب الزوج اذا استغفال المراه بالزوج







قال فيكون عليه جرحه كاسم من ذلك الشافعي واركبه القاضي بل  
 انظر سوال اول فان من يدعي من حيث الحقيقة والحقيقة وايضا  
 التعبير غير ظاهر اذ يقتضي ذلك كونه قاضيا مثل جرحه  
 علم ان لفظه المشا لا يناسب اليهم قول صاحب الكتاب في قلت  
 بل اللفظ مطلق في تناو الخفص وصالح الحكم وبعضه وجاء في  
 احد ما يصلح له كالاكم المشترك في جوار قوله فان قلت جاز  
 ارادة المدخول من نفعهم واللفظ يقتضي العموم لا يخفى عن بناء  
 اذ المطلق مقام لا مطلق لانه جمع معنوي الدام وهو مجموع  
 وقد مر هو ايضا في ذلك كما اراد في جوابه بل يخصص المفضل  
 كما استرنا اليه قالوا ايضا في ذكر الرخص انفسه استكران  
 العدم والبصر الترويج فتعبر على الشا فكأنه يحمل على العموم  
 والجور انفسه على الصبر في تلك الملام والعرو جمع قراء بالفتح  
 والضم ولا شك في اطلاقه على الحضر والطهر اما الاسترا  
 او الخفص والمجاز وان المراد منها هو الطهر عند الاحبار  
 وان لم يرد من ثابت وعالته وان عمر وماله في اصل  
 المدينة الا تحيدر السبب لعدم دليلهم بقول الاجماليين  
 وان كان معضدا بل علم انه الخفص والساو والجمع فيكون  
 في محله وقوله مطلق في العدم ان وقت عدله والى  
 لتوضيح اذ ظاهره هو وجوب وقوع الطلاق في زمان يحصل فيه

العدم

العدم ومعكم بالاجماع عدم جواز الطلاق في الخفص وبعد علمها  
 على ان يستقبل العدم وان كان يحكي بعد مدة طويلة كالملا عليه  
 صاحب الكتاب في ليوافق مذنب الخفص ولو جوده هذا المعنى  
 في بعض الاخبار متروك الصلوة ايام اقراكم في نفس ذلك ليل  
 وسوط ولعل النكته في البقية بالعرف التي هي جمع كمرود والاقراء  
 التي هي جمع فلم مع نكته جمع القلم التسمية اباد الخفص  
 بالاقراء والعرو الذي يكون المراد منه الخفص قس على ان كل جمع للكنه  
 والقلم يستعمل في مقام الاخرى والافاض ولعل الحكم المأمور المطلق  
 ذوات الاقراء بمعنى الكثر في تناوها وفي تناو الاقراء ان المراد  
 الحكم على مطلقه بان عدلها ورو وهو طوار وان العرو اطلاق  
 اليك التي اضعفت التناو وهي تميزها فليس يطلق على الاقراء  
 الاكثية فلا يحجر وجودها في افراد كثر والنساء ولعل مقتضى  
 انه اذا احراز الحكم في كثر النساء فضاء افراد كثر الاقراء كثر  
 فوجد افراد كثر الكثر فيهم باعتبار افراد في وفيه تكلف ولا يحل  
 لكن انك يا خلق الله في ارجاء من يعني بحرم عليهن ان يظن  
 ما في بطونهن والولد والخصم في الاكثية وانما لا يحل  
 الرجوع واخذوا للنفقة وقيل في هذه دلالة على ان قولها نقول  
 في ذلك ولعل الوجه انه لو لم يكن كذلك لكانت الاقراء على كثرهن



ولعلم يوجب بالاخبار والاجماع وعدم لزوم الخروج والعرض للنفية  
عقل لا ونفلا يقتصر الاطلاع عليهم في غالب الاذهنية قوله ليس التزم  
في التفسير بقوله ان كن يوم من يابيه واليوم الآخر استراط في الكلام بالماضي  
بل التنبيه على ان كمال الايمان يقتضي عدم الكتمان وعدم فعل امر وان  
المؤمن لا يجب ان لا يفعل ويعمل من الحق في ذلك  
ارواح تلك المطلقات اولى في تلك المدة و زمان التبرير دين و رجوع  
على النكاح والزوجية بغير نكاح مجد و بل يجد البهجة اما تظن او فعلا  
كما هو كيد في محله بمعنى ان ليس احدان يتزوجهن وليس كما ان  
يتزوجن حيث يتغيرهن فليس الرجوع الا للزواج فافعلنا بمعنى  
العمل بمعنى حقيقة من دون غيرهما وانهم احق بالرد في ان التبرير  
والزوج بعد فاعمل و البهجة بغير فعل والتا التايت الجموع  
جمع عم والخول جمع خال وليس لغرض من قوله ان اراد اصلاها استراط  
تفسير الحق بمرادة الاصلاح فانهم نقلوا الاجماع على صحة الرجوع وان  
ارادوا الاضرار بل الامس والتسليم انه لا ينبغي بل يجوز الرجوع  
بفقد الاضرار بل يحق قصد الاصلاح بل لا يبعد جعله سوطا كجواب ذلك  
كما هو الظاهر وان قلنا الصحة بمعنى عود الزوجية بناء على الاجماع المتقول  
ولا يبعد حصول الاثم وفعل الحرام بذلك قصد الاضرار كما نظرت  
جمع البيا فقوله العاقل وليس المراد منه شرطية قصد الاصلاح للرجوع  
بل التبرير عليه والمنع وقصد الفراق محله المنافاة في قولنا قلنا

ولكن

ولكن مثل الذين علمهم بالمعروف اي وليس حقوق واجبة على الرجال مثل  
حقوقهم عليهم في الرجوع واستحقاق المطالبة بها لا في الحسن  
لان حقوق النساء على الرجال المهر النفقة والنفقة المستحقة المصانعة  
والرجوع في الاول والاخرى استمرارية في الرجوع و كذا في ان الرجل  
كان يطلق فاذا فرج حرج العدة فيرجع ويملك البلاء فيرجع  
ولست نعلم عدم الرجوع فتنه في ذلك على ما فهمنا من حقوق  
الازواج عليهم في النفس ان يبدل من النفس لهم ولا ينفقهم ولا يبدل  
لغيرهم ولا يخرجهم من البيوت بغير اذنهم بل لا يخرجهم من البيوت  
بغير اذنهم ولا يخرجهم من البيوت الا باذنهم على ما ذكره فهذا معنى قوله  
عليهم في حق فان حقوقهم عليهم النفس من هذه المتابعة و حقوقهم  
فحقوقهم تارة على حقوقهم في الحق او في التبرير والفضيلة فانهم  
جهة القوام ومعلق بالنفس من حقوقهم ومنه و اياهم يعلم  
على ما حقوق المجانين مفضلة و زيادة حق الرجوع على من بعض  
عنه فم امر احد السيد لامر المرأة لتسجد لزوجها و قوله تعالى  
عليها قالت امره بعد ان سمعت مني حيث قالت في الحق  
عليه فله قال لا ولا فرأيه واحده والذين يقتل الحق بغير الاثم  
رقبتي حلا ابدانته و فاما العلم بمعنى قوله ولكن مثل الذين في معنى  
قوله وللرجال عليهم في حجة فلهن واسد عن تارة على الانتقام  
منه خالف الاحكام حكم رجع الاحكام حكم وصالح ولا يفعل فعلا



خالي عن الحكم والمصالح لانه عمت لغو ولو وابد منه عن ذلك علوا  
 كبير او قد علمت مما سبق ان الانية الكريمة مخصوصة بالحوادث لا بالاجماع  
 والاختيار وقوله تع فما لكم عليهن فعدة تغتدونها فعلها في هذا القول  
 بها وتغفروا الاحكام فان اجلها ان يصعب حملها فلا معنى لارتكاب  
 الذنوب والقول بانها تسخ بعضا مع انه خلا من الاصطلاح وما لا  
 ضرورة لارتكابه الحلو واللال ينسج المحض من انكم ان ارسم  
 فعدت بلمة في اللال لم يحضر واولات الاحكام اجلها ان يصعب  
 ولما يبرر عدة المطلقة المبرر فيها بقوله تع والمطلقا يبرر في  
 طية فواراد بيا عدة المطلقة غير المحض الكبر والصغر او خلافا  
 فقال واللال ينسج المحض من انكم ان ارسم اي يبرر المحض في الظن  
 ولم يحقق كونه كبر وصغورا لا محض بل بلمة بالحكمة كما نرى في المحض ان  
 في ذلك محضين انهم العدم لعدم تحقق الوصف لا في الحد لا في الصف وال  
 فعدت بلمة ته وكذا في المحض مع التكرار كون ذلك للصغر الذي لا  
 محض مع سوا هذه الفهم في دون حيث قلنا ان ارسم فعدت  
 ارض بلمة ته وفيه تامل لانه قد تقرر ان قبل التسمي لا محض اجلا  
 واختار ما والا اصل عدم الوصول اليه ويمكن التمسك في تجاوز  
 ولم يحضر قبلها محض كافتعال التسمي وعزم وفهم في جمع البيان انهم  
 فلا يكون المحذوف في اللفظ كذلك ان عدت انهم بلمة ته فخذ في الحث  
 دلالة الاول عليه على كس ما عندنا وانت بما عندك راض والرائي خلف

فلا يعد

فلا يعد على الدار والصغير وقيل فيها بان الف الالاس  
 في المحض وجهان عدت فعدت بلمة ته وكذا في المحض  
 فالبار في الصغير مطلقا على ان العدم مع الحو او هو بلمة  
 ارسم ولو في العام وبعض الخاصة كالسيد في ذلك عيب  
 ولكن بعيد المعنى الذي قيل لقوله ان ارسم اذ هو سيد  
 عن معنى التحمل مع عدم الاختصاص اليه اذ بان الاحكام في العوان  
 الغرض لا يغتد بلمة ته في الاحكام وانما في بعض الاخبار  
 مثل محبة حاد بن عثمان قال في انك الماعدة عم عن التي قد  
 في المحض والى لا محض قلها قال ليس عليها عدم في محمد بن مسلم قال  
 سمعت ابا جعفر عم يقول في التي قد سمعت في المحض بطلان زوجها  
 قال رايته في ولا يعد عليها او قلها كبر وعدم التقيد في  
 المذخورا وغيرها ولو يدع حر زاره عن اي عدته في الصبي التي  
 لا محض قلها والتي قد سمعت في المحض قال ليس عليها عدم وان دخل  
 بها وهي سلمة جميل بن دراج عن بعض اصحابنا عن ابي سعيد عن ابي جعفر  
 الصبي التي لم يبلغ ولم تحل ثوبا وقد كان دخل بها والمرأة التي قد سمعت  
 في المحض وارفع عصها ولا تكد قلها قال ليس عليها عدم وان دخل  
 بها ولا يضار راسه جميل بن دراج عن النبي وفي رواية جميل  
 انه قال في الرجل يخطب امرأته وكانه نقل بلا واسط عن ابي عبد الله عم  
 حيث تقدم الرواية منه عم ولكن يدل على اليان انهم اختاروا في  
 الحث على ابي عبد الله عم في عدة المرأة التي لا محض في التي قد  
 والحجازية التي قد سمعت ولم تذكر المحض بلمة ته في التي لا يسميها



قلت حمض حتى جاضتها وفق حلت للارواح والحيين  
 قال عدي التي ابتلع الحمض نكحته ورجح الاول عليه من الاجماع  
 والقابل قال في التذليل والدينون كراهه وسو على خبر ابن عدي ولو لم يكن مثلها  
 بحض لان الله تعالى شرط ذلك في قوله بمن زنا ب نكاحها من حيث  
 بن حكيم بن نعد في قولها نكح جميع فقهاها المشايخ ومن سوطا في  
 القرآن فتأمل فيه والجميع من الاول وبالاصول وعموم يد على حوازي التذليل  
 والنسب وعموما الثاني يخص بالاول ورواية ابن عدي ضعيفة  
 وصحي الحلي يحل على ما حله الشيخ عليه رواية ابن عدي تقدم قبل هذا  
 على انها مشتملة على حكم المتيحاضه والقابل في غير ظاهره وعلى ان عدي  
 المسترابة عليه حمض مع انها عدتها احد الامور اما بملكه ام لا بملكه  
 وفي غيرها ايضه شئ فتأمل وصحتها ايضه غير ظاهرة لان في طريقها اليه  
 اما بن عثمان وفيه كلام وان كان في التذليل بان ينفك عن  
 معلوم لانه بعد تعلمه عن الحلي مع كثر نقله في غيره وعنه ولعله  
 لذلك نقلها وتلك الاحتياط مع فلا يترك ويؤخذ على الرواية  
 محمد بن حكيم عن العبد الصالح عم قال قلت لاجارسة ان ابنتي  
 لا تحض ومنكها يحل طلقها زوجها قال عدتها بملكه ام لا واما عدي  
 ذات الحد المذكور في ظاهره انها المطلقة لا المطلقة والذين  
 على ان الكلام في هذه الطلاق لقوله يا ايها النبي اذا طلقتم النساء  
 والتحرر بعد المتوفى عنها زوجها عانا في قوله نعم والذين يتوفون  
 فتمكم ويذرون اراواحا يبرهن من اربعة اشهر وعشر اشهر الله

الحل

اعلم ان عدة كل زوجة كل زوجة توفى عنها اربعة اشهر وعشر ايام  
 والزوج الحامل المتوفى عنها زوجها داخله فيها بلا شك ولا يعلم  
 وخبرها في اولات الاحمال لان الزاوية في بيان حكم المطلق في  
 مكان اختلاف الذبح اللازم من الاقر المطلق بالاجماع  
 في الحكم منها في النصف بسوطا ولا اعتبار بالاشهر فلا يحل  
 منها بان هذا معلوم ان العموم من كل بالذات ومنها ما هو  
 لانه يحصل في عموم الزوج كما قاله في ولا يحل في الخبر المتفق  
 وهو ظاهر يمنع الصبي وقد نقل في ان في ذلك البصر  
 وبعض الصحابة ايضه فلا ينفي عنك الذي هو دعاء العلم خلاف ذلك  
 وهو كونها باعد الاجل في المتوفى عنها زوجها فتكون هذه المطلقة  
 كما في الاصحاب في قوله اجماع واحكام هذا المستعلم من العلم  
 زكرا في النفقة عن غيره من اجل المتوفى عنها زوجها بعد التوفى  
 الح وان تطول العدة في المتوفى في اول بسوطا وهذا اختلاف في عدة  
 الوفاة في عدة الزوجات وان كانت صبيحة او زوجها صبيحة فيقول  
 بها والبارع في عدة اهل المتوفى عنها زوجها ابو الجليل  
 بخبره عن عمه لوفوه وبالحمل واجماع علماء وبالا لانه تقدم  
 الوضع والا فمعلوم انه لا بد من وضع الحمل في هذا التتميم لعدم  
 لوفوه وبالحمل اذا كانت كونه فذلك هو المتوفى والتدبير  
 عليه السلام كما عرفت من صلح الله في المتوفى لوفوه وليس في  
 بيانها فانهم السواها الذين امنوا اذا نكحت المؤمنات  
 طلقهن فذلك انفسه والتم عليه فعدة بعد نفقة المتوفى

س



سراجيلا المراد بالطلاق هنا العقد ولعل في المونيات  
 استأن للعدم هو انكاح الكافرات والمراد بالدمج الموطأ  
 قبل او در افا المعنى اذا طلقت الزوجة قبل الدخول بطلاق المهر  
 عليها في أي حين لم ينفذ في حال فغيره لا يصح سماع  
 اذا لاعدت لم عليها بعد وراها وليست فون عدتها في غير ذلك  
 عليك في ان تمسك من ابى وتفصل تقدم وتقدم اطباء انتم  
 في المتعة انه لا يسمي لها مهر او الا يثبت لها نصف المهر المتفق  
 بما تقدم ويمكن ان يحمل على العموم ويجعل المتعة احدى الواجبات  
 مع التسمية ومع عدتها واجبة وفيها دلالة على انه لا عدو مع  
 عدم الدخول سواء تحقق الحمل أم لا فليس حكم الدخول المهر  
 والعدو كما قال به ابو حنيفة اذا لم يمسح الدخول والجماع والوطء  
 شكل ان مع الحمل التي تحقق معها الدخول فصيد وعلم قبل  
 المسح و سراجيلا اي تحلية في غير ضرار ولا منع واجبة  
 وصحة وفروغها استأنه للماتقاه في قوله ولا يمسك كونه ضرارا  
 في ذلك ويجعل لا يجوز الخرج والبرء فيجب الامساك بالجموع والبدانة  
 به في غير قصد اضلال السامع والذين يتوفون منهم وينزلون ارجاء  
 يترتب ما يقضون اربعة اشهر وعشرا في اي ارجاء الذي في المصنف  
 محذوف المظهر او يكون التقدير يترتب بعد ثلثين يوما  
 محذوف او بعد التقدير يترتب اربعة اشهر فلا خلاف في العائد  
 مذکور وان تحية يترتب اربعة اشهر والارواح والمراد ارجاءهم فلا ارجاء

لهم

جميع الرخص من الارواح الذين يموتون ويتركون زوجاتهم هذه الدخول  
 وتحبس نفسها عن التزوج والتفرض للمخاطبة في تلك المدة اربعة اشهر  
 وعشر ايام وقيل عشر للملاحظة الليل فانه احوط وعشر ايام  
 وانما يقضى دون الايام حتى انهم لا يقولون صحت عشر بل عشر  
 فاذا بلغت اجلهن اي انقضت عدتهن فلا جناح عليكم اي الحكام  
 والمسلمون فيما فعلتم في انفسهن من فروع التفرض للمخاطبة بالتزوج  
 بالوجه الذي لا يتكرره عاقل ففهم انهم لو فعلوا في انفسهم ما يتكررون  
 سراجيلا في الحكم بل انما لا يترددون على صغيره في باب  
 الهجر من المنكر في الامة على وجوب العدة على كل من توفي عنها زوجها  
 وانما تلك المدة سواء كانت صغيرة او كبيرة وجوز لاها ما دام لا مسلم او  
 كافر وهو او امة حامل او جارية او امة او كافر او مسلم او  
 ت او مسلمة والكسائية فم كما قال الشافعي واخرج الامام كما قاله  
 الاصم والحاكم وغيرهما لكن القياس يقتضي نصف المدة للامة والجماع  
 خصر الحامل منه لقوله تعالى واولات الاحمال ان نصفن حملهن وعي على  
 عم وانما عفاك واية بعد ما يقتضي الاجل من احشائها وفيه نظر ان  
 لا تسكن في العموم وسموها بل كلام الشافعي ان نصف المدة والمهر  
 وان القياس على التقدير صحة في نفق غير معلوم صحة ثلثا وعاشرا  
 صحته بها يكون في الاستنبط فلا يجوز خفض النوان الغريب  
 كما هو المذهب الحق في الاصول والاجماع المدعى غير معلوم ولا لا فظنون  
 كلف وقد يقال انه في غير المميز وان عفاك وعلم في الامة لولم  
 تفسر تطامن في الطلاق يكون محمول على الحامل الموقوف عنها زوجها

لان في  
 البقرة  
 باسما  
 القاتل



لما قال صحيح يحتاج الى دليل والعلم بعد الاجتهاد مع العلم بما وقد نقل  
عن علي بن ابي طالب رضي الله عنه وهو المتأخر عند الاصحاب من جهة فصول الخبر  
لا الزوج ولا الخبر فكانه للاجماع ايضاً وفيه يترتب اية شارة  
اليه حيث كانت جهة النفس على العدة تلك المدة وتوابع فصول  
الخبر لا يمكن ولو جرد الحداد للخبر وكانه للاجماع ايضاً وهو ترك  
الزينة لاجل موت الزوج وهو انما يمكن بعد موته واخيراً في  
العدة ولعلم لا يتحقق احدهما بدون الآخر ولهذا في الطلاق  
انما يعتبر به العدة في جميع الوقوع لا وهو خبر الطلاق لهما للخبر  
وكخصوصاً الفرض وسورة الرجم في الطلاق وزوال الوفاة ولهذا كانت  
مخصوصاً بالمحور اياً كان الا في الصغير عند الاكرام او ما هو ترك البعد  
عن المنزل على المتيقن في عنها زوجها كما قاله في آية من آياتها في  
ابن عباس ايضاً فغير معلوم انه في هذه الآية احد الاصحاب فيكون عندنا  
على المطلق الرجعية فقط لعدم خروج من الميراث التي طلعت قبله لا بعد  
الدليل على اجماع الرجوع في قوله في قوله ايضاً في قوله  
لا جناح على الفأق عليكم فيما فعلتم في انفسكم من النكاح والزينة  
التي لا تنكحها وهذا معنى الموقوف في قوله ايضاً في قوله  
النكاح انحلال الطلاق الاول لا ينكحكم بكم الميراث الا بالتمك  
شرعاً ومع الميراث يكون هو الثاني وانما الاصل اقص ما قلتم  
والله بما تعملون خبير علم فقه رعيه في نكاحها هو العادة  
في نكاحها الاحكام للمكاتب والامانة باقامة حدود الله

وقال في قوله ان منه ما نكح لقوله في قوله والذين يتوفون منكم  
غير اخراج وان كانت مقتضية في الملاءمة ولعل المتأخر  
باعتبار وجود العدة منه المفهوم في قوله لا يجوز انما قاله  
الفاضل وفيه تأمل واما باعتبار وجود الوفاة وانما لهم  
وعدم اخرجهم من نكاح الزوجات نكاحاً فغير ظاهر بل  
انما يتحقق بعد العلم بتفسيره في آية ان الله التام في الطلاق  
فان فاسد ما يجوز في جميع الناس ان الطلاق يجمع في  
كامل الكلام بمعنى السلم والتكليم ان الطلاق لا يجمع في  
فان الثالثة ما لا يمارى عنه انه سئل ان الثالثة فقال نعم او  
نعم كما ان اوان الطلاق الشرعي يطلعه بعد طلاقه على  
التفريق في الجمع والارسال في دفع واحدة ولم يرد التفسير في  
بل يطلق التكرار لقوله ثم ارجع اليه كترتي اي تكرر بعد كل  
فقط ومثله في المسمى التي رادها التكرار قوله لسكن بعد طلاق  
بمعروفه في نكاح الزوجات بعد طلاقهم كلف طلاقين يريان  
تسكنون في المعاش والقيام بحفظ الواجب عليهم وبيان في  
السراج المحمد الذي علمهم على الثاني في قوله بعد الطلاق  
ام كل الميراث ما رجعت من المعاش بالوجه الذي لا ينكر فلو كان  
مورداً او سرخ في ان طلقها التولية الثالثة او ان رجعت  
حتى يبين منه ويخرج من العدة فامسك الاخذ منه الطلاق والتمسك  
فامسك غير متبدل فيكون معروضاً في ما عيّن في قوله او شرخ

٥٥



اذ لا يخرج عن الزوج الاول او الزوج في ان يرجع كلامها للزوج  
 بان يقع بعد العقد ومهر جديد ان قلنا الانسان ملزم  
 الزوجية <sup>في الصحيح</sup> والمعاشر في سائر الامور اجتمع عليها  
 في عدم جواز نكاحها من ثمانية نظمتها اقام الزوجية فلا يجوز  
 بدونه في ذلك غير بعيد بمعنى انه ان يقع او يحتمل ان قلنا ايضا  
 الايجاب الواجبا وانكار المحرم لا يجوز لهما ذلك لانه مستلزم لمرام  
 فلما يصح العقد فان التمس من العباد الاستمرار بالطلاق  
 ويحتمل ان لا يكون العقد ايفاء ما يكون التمسيد فلا يلزم  
 على تأكيد المعاملات وعدم كرم الزوج على الطائفة وعدم منع الزوجية  
 عدم اقام الحدود اذ يرجع الى المفارقة ويبقى الاثم والعدوان  
 بالجمله المفهوم من جهة تعدد عدم شرط حجية او لا فم باقوى  
 منه والاجماع في نحو فان شرطه فلا يحل جزا او بعد منى  
 على الضم لفته ما اضيف اليه من الطلاق فلا يجنب جزا الشرط  
 التاوان لانه اجماع في محله كذا في وان يقع في محله النسيب  
 مفعول طنا وهو شرط طلاق محذور في حديث ما قبله ومثلهما  
 لا يحل له او صفة للحدود وذلك لان ما في الله محذور  
 الزوجية والطلاق الرجوع والنكاح واحكامها بسببها لعدم  
 ان يتركها بسبب طائفة لانها العلم والمعمل بقضائه او لم يصح  
 منهم العلم او العلماء والفقهاء لانهم المستغنون به دون غيرهم  
 فخصوا ذلك بالخطا ولا لاهم الروس والسوالم فالايام

علا

٢٠٩  
 على استتراط المحلل بعد كل طلاق ثالث كما هو لمرز والمجمع عليها  
 الا ان في الدلالة تأييدا اذ الظاهر ان بعد الثالث انكر بعد  
 التطلق الرجعة تحتاج اليه على احد الاحتمالين فيكون  
 الاحتمال الاخير يعني ان الطلاق المبرور الطلاق المفصل الواقع  
 كل واحد بعد اخر سواء كان بعد زوج العدم والعقد ثانيا  
 او في العدم بعد العقد والرجعة فيها الامر سل المحلل سلبا  
 طالق ثلثا او طالق وطالق وطالق كما في فاذا طلق ثلاثا  
 فيها فلا بد من المحلل ولت ايفاء على انه لا بد ان يكون المحلل  
 بالعقد الذي به مع الوطى على بعض ما في الاخير والاولا بدت  
 كونه الزوجية فله كبره في ذلك والاولى بالقانون في الزوجية  
 الا ان يقال بعدم اعتبار افعال غيره وهو محل المناقشة نعم في  
 قوله تلخ اشارة الى وقوعه فيها فيكون من الغيرة ولذا قيل  
 يدل على عدم اعتبار الولي في البالغة الرشد لاسناد النكاح اليها  
 وصحة النكاح على تلخ بدون الولي وقد يقال ان نكاح الولي كمالها  
 وانه قد يكون في القبول نعم اذ امتت بطلان النكاح بغاوان  
 الولي بعينه منته اية لا يمكن الاستدلال بها الا بعد تحقق  
 فضول شروط العقد وفيه ان الجارة لا يصار اليه الا بعد العجز  
 وكذا التخصيص لغيرها العيوب فبطلت الدلالة في المحل اذا  
 ثبت للمثبت ايفاء لغيره في وجه الجمع من هذه المسئلة عليه  
 وفيها اختلاف كثير وادله كل الافعال فيكون مظهرها



وذكر ما يحتاج للالتفات وليس من اجل واختلوا ايضا في التعلق  
 التحليل فحوز ابو حنيفة وقال الصبي وقيل لانه العقد ولا  
 الشرط فلا يحل للاداء ولا للملأني وهو منسب للاصحاح وان خفي  
 لان الشرط منافي لقتضي العقد اذ يقتضيه بقاء الزوجية وعدم  
 وجوب الطلاق وعدم صلاحية عقد النكاح للحناز على تقدير  
 عدم فعل الشرط وعدم لطلان عقد النكاح للصحة مع الوطأ  
 فلو لم يطلأ وفيه ما ثبت كونه معلوماً فلو لم يطلأ لم يطلأ  
 لم يطلأ للشرط فلا يمكن الاستدلال على صحة العقد كطلان الشرط  
 مع ان الطامراد في قوله حتى تنكح زوجا غيره في العقد المستلزم  
 في التارخ وغير معلوم كونه كذلك مع الشرط وانما قد قيل  
 ان الاستدلال بخوف العقد ولا يمكن الا بعد ثبوت تحقق  
 شرائطه وفيه تأمل وانما فعل عنه صم انه لعن المحلل المحلل  
 له فكان المراد من هذا المحلل الشرط اذ لا يمكن ان يكون محلهما  
 والمحل على الكراهية من الشرط او مع نية التحليل كما هو من البعض  
 بعد اذ ان الشرع يعلق الاحكام على العقد الواقع ظاهراً  
 بينهما ونية التحليل وخصوصاً بالبر لا وحده بل الطائفة فكذلك  
 ما ينفك عنه فهو لا يخرج ما الله يعلم واعلم ان الاحكام  
 استدلوا بهذه الاربعة ان الطلاق المثلث لم يلق واحد  
 لا يقع لانه قال الطلاق مرتان ثم ذكر البائن اما بقوله  
 او ان يجهل كما في الخبر او بقوله فان طلقها فان طلقها  
 بل فقط واحداً ما يثبت بالمرتين ولا بالبائن كالمعادوري

الحار

محبت الخلع  
 والمبار  
 ٥٠٧

الحار لا خلاف كذا في مجمع البيان وفيه تأمل الثاني الخلع والمبار  
 وفيه اية واحدة اعني ولا يحل لكم ان تأخذوا مما استغفرتكم  
 الا ان يخاف الا لئلا يحدود الله فلا جناح عليهما  
 فيما افترضا به تلك حدود الله فلا تعبدوها وبنوا فيه حدود  
 الله فاولئك هم الظالمون قيل لك في ثابت في قوله وفيه حيث  
 كما يقتضيه وانت النبي ص فقالت لا انا ولا ما نيت للمجمع اني ورس  
 بشي فقلت فاختلعت بحديقه كانت صداقها والخطاب  
 للحكام فلما كان الاخذ والاعطاء ما مر به سند الهم فقام  
 الاخذون والموتون فالعني لا يحل لكم ايها الحكماء ان تأمروا  
 ماخذ شي ما حكمتم باعطائه او لا في المهر ولا يحل لكم ان تأخذوا شي  
 مما اخذتم في الارواح واعطيت النساء فمهرهن وعطوهن  
 الا ان يخاف في الزوجه ان فتركا فانه حدود الله وهو الزوجية  
 لما حدث من تزويج المراه وسوء خلقها ولعل المقصظ منها فقام  
 الحدود بان يظهر المراه النشوة والبغض ولو يقول لا اخذ  
 راسي فحسنة والاصل كاي شرع احافظ وفيه المخاطبة لا يخرجني  
 سباني فان خفتم فانه الحكم ايضاً مع ان فاعلى افا كان غيرهم  
 فلا جناح عليهما فاما بقوله انما يحدود الله فلو اذن الزوجه  
 يعطيه الزوج ويخلص فمهرها فمهرها فانها يخلص منها  
 الملكية والقفل حيث خاف عودها بحسنة نكاحها وعينها



او يقتلها لانهم بعضها له او للمعاشي اي فلا ذنب على المرأة في اعطاء  
 عوض الخلع ولا على الرجل اخذته وهذا اخلاق الظاهر في  
 الطرفين اجتناب عن الحكم ولكن بغيرها يستلزم التفرغ عنهم  
 ويحتمل كونه للارواح في كل واحد واذا اتفقوا او في خلاف  
 للحكام قال في الكشاف وكذا في غير ذلك من الخلاف  
 الطمع والعدول الى الخطا لا الغش في ان يحا فواو الخطا بالخوف  
 لا الحكم مع اسناد او لا الزجر حيث يحتمل ان يكون الخطا في  
 الجمع للارواح ولكن عدل عن خطا الجمع للغيرية امر عام وتعمما  
 فيها لا الخطا بقوله فان عفتهم ثم فيها ايضا لا الغش في قول الرضا  
 فامل بالجملة بغير تفسير هذه الآية عدم قصور الشك في خطاب  
 واحد طام واحد فذكر حال الخوف لا آخر وان لم يجد من على قبيح  
 ليس غير فلا يعد في كون اية التطهير ان من يقول لا حجاب  
 ولا يكون مقتورة على الزوج كما سماع القول بكون اية الامسا  
 اخرجه دليل خارج تلك حدود ادراك ان لا باخذ الحكم  
 البتة افر العدة الرجعية والطلاق والخلع واحكامها اي  
 او امر الله ونوايه فلا يقتد بها فلا تجاوز بها بالمخالف والعمل  
 بخلافها وفي بعض حدود الله فان في تجاوزها فاولئك هم  
 الظالمون اي يظلمون انفسهم بوقوعها في العذاب الربوبية الله  
 في الاخر بل في الدنيا انفسهم بالغير والحدود واذا كان حراما  
 ثم اعلم ان هذه الطامع قد يجوز اخذ من من هو من بل جميع اعطيت للمهر  
 والنفقة

والنفقة والعطايا فدللت على لزوم العينة للزوج وعدم  
 العتبات التي اعطوا بها للكلوع فان بقيت جدد وطلعت  
 الاقواق الخلع فامل ثم ان ظاهر ما يفيد جواز اخذ  
 يحصلوا خوف اقامته الحدود في الجانبين فيكون المشاف  
 في الجانبين وليس ذلك بشرط في الخلع بل في المباشرة الا تحملا  
 انه يخاف الزوج وانها لو خفت عن مواعيد الزوجية  
 والشرع يخرج هو ايضا ولكن ذلك ايضا غير شرط في الخلع  
 بعد الاصحى كما هو المذكور محله بل الشرط ظهور في الزوج  
 فقط مثل ان تقول لا اغتسل لك فخبابة ولا ادع على  
 فوا شك في تلوهم وامثال في محله على المباشرة لا الخلع  
 ثم ان ظاهر ما عدم ان المراه انهم مع انها لو لم تكن فخبابة  
 الزوج ما هو حجب نفسها والاخلال بآثار الزوجية ويكره ان  
 لا يستلزم عدم حكم اعطاء المهر لتحقق نفسها في الامم وهو  
 الزوجية وهو ان الحكم على ما هو وذلك لا اعطاء المهر  
 بخوفها وظننا انها ما تكثر على صسط انفسها في عن الزوج  
 فلا سعد الجواز بل لا يوجب كسرا اما الزكوا لا اعطا  
 والخلع من الذنب وما عفت في نفسها عدم الاول  
 الثاني بل لا يبعد جواز اعطاء المال لاخراج النفس



عن المسئلة الحاصلة لها بالمعاش لان غير موافق لها بطريقا وعرفا  
وان كان مرافقا لها شرعا فيكون اخرج المال في فراغ النفس  
ولدتها وتخليصتها عن الكراهة جازا قال القاضي واعلم ان ظاهر  
الايه يدل على ان الخلع لا يجوز في غير الكراهة وشقاق ولا بجميع  
ساق الزوج اليها فضلا عن الزايد ويؤيد ذلك قوله عليه السلام  
ايما امرأة سالت زوجها طلاقا غير ما سألتم عليها راجي الحنيفة  
وتأروا انهم عليه السلام قالوا لا امرأة ثابت بن قيس بن عتبة حذيفة قال  
اردها وارزقها فقال نعم اما الزايد فلا والحكماء مستكرهون  
نفذوه فان المنع عن العقد لا يدل على فساد وان يصح بلفظ  
المفاداه فانه سماه افتداء وفيه تأمل لانها تدل على ان الاخذ من  
المراة تخليصها لا يجوز الا مع الخوف لا لعدم الجواز العقد المبرور  
الا مع الكراهة وايضا معلوم عدم الجواز في غير شقاق بل وقوعه ايضا  
في اخراجها كما عليه ان يبيى دلالة انها على حصوله في الحائض او  
المراة فقط او بالرجل وايضا لا يعلم عدم جوازها بجميع ساق  
بل يدل على جواز الزايد فضلا عن الجميع عموم فيما اقتدوا بالاصل  
عدم تقيدهم بتخصيصه بشيء يتقوون وان ينفذ ذلك ولو  
والحدس الاول هو عدم جواز الطلاق في غير ما سألتم عليها راجي  
جوازهم في ما اخذت عنه وعلى نفى الزايد فان عمل على عدم جواز  
فيما عدا عدم اعطاء الزايد واما ان عمل على عدم الاحتياج لانه كان

ايضا

راضيا بغير ذلك وهو الاول للاصل والسوق فلا بد من عقد  
قد يصح العقد وبملكه كما قال به وايضا المنع عن تقدير وقوعه  
الجميع والزايد لا عن العقد فدل على عدم صدق حقه في وقوعه  
ملكته للزوج نحو من عن الطلاق فلا معنى لصحة العقد كما ان المنع  
في بعض العايدات راجع احد الطرفين من عدم جوازهم المجرى او حله  
واحصا وبيع السقيم والطفل والراة وغير ذلك يدل على ان العقد  
كون الخلع طلاقا كما قال والظاهر انه طلاق لانه في وجه اختيار  
الزوج فهو كالطلاق بالعوض غير شرط ودليله قياس على اللغو  
على تقدير صحة لا يصح في اللغو والظاهر انه في الاصل عدم  
احكام الطلاق في الاحتياج والمحلل ومحرمة المهر في مقتضى الحكم  
وعلى تقدير عدم دلالة النفي على الفاء دلالة كونه دلالة على  
الصحة فلا بد لصحة فدل على ان الاية دلالة على صحة حال الشقاق  
فقط ودلت على تحريم غيره مع اسرارها بعدم الصحة في الظاهر  
في حال الشقاق عدم ترتب احكام الاعل ما رضى به الا ان ينص على  
خلافه فتأمل وايضا وقوة الخلع بلفظ المفادات غير ظاهر فان محو  
تسمية الزوج شيئا تخليص نفسها في قيد الزوجية لا يقتضي  
ذلك وهو ظاهر فتأمل وايضا نصف الثالث الظاهر وفيه دلالة  
الذين يظهرون منكم ايها المؤمنون فمن ايهم ما بين امهاتهم اي  
امهاتهم ان امهاتهم ان ثابته الا الايام ولذا لم يذكروا في ايها  
لاحيقكم ولا تشبهوا وانهم ليقولون منكم ان القول زورا فواذ ذلك  
الظاهر وتكونن كالام قول انكم تنكحوا اللغو والزوج والزوج  
وباطل وان الله لعنوا كفورا ليعفونهم ويعفونهم ان بابوا او غفلنا







قوله تعظيم من يعظمه ابتداء وللذين جبره والمعنى الموقر  
 والتكليف والمهله في هذه المدة وابتداء هذه المدة من حيث  
 لا وقت الا ابتداء بعض الاحياء فلا يطلق في هذه المدة  
 بشي ولا تكلف ولا يحسن ان يرجع عن اليقين بالحق بان جامع  
 مع القدم او فعل فيه العاجز هل تقدر ان اى غرض على الوطى  
 خيرا القدم واظهر ذلك للمراه فان الله يعجز لم اتم حخته  
 وحلقه فانه غير مشروع وذلك اعم من ان يقع في هذه المدة او بعد  
 على ما ذكره الاحياء فتعبد بالحق في معنى هذه المدة على ان  
 مذنب الحنفى وبعد ما كانوا قد سلكوا في غير سبيل واعلم  
 ان الظاهر انه في الحقيقة لا يبين شفعه فلا كفارة لها لما  
 هي عقوبة للحلف فلهذا حقه ثبات الكفار مع النفس المدة  
 عند الاحياء وبعد ثباتها ايقم على الخلاف ولو كانت بحيث  
 وكفارة حقيقة لما كان كذلك وبوط وايضا هذا اليقين  
 مشروع وشروطه المشروعية وان قصد والطلاق وصحوا  
 فان الله يجمع بين طلاقهم علم بعينه بمعنى لا بد من ابقاء لفظ  
 وقصد حتى يخلص فيه ان الطيف للاعتبار اللفظي والقصد  
 في الطلاق فانهم لم يعلم ان الظاهر انهم عدم الكفار كما بعد  
 كما هو مذنب بعض الاحياء ولكن قبل الاجماع على وجود الكفار  
 في المدة وان اشتد المدة خيرا الا كما هو مذنب بعض الاحياء  
 ايض وان الظاهر عدم انعقاد الاطلاق الذي يترتب عليه علم  
 الاطلاق المشهور انه وما دون بل يكون اما دايما او مقيدا  
 بالمر

بالمر في اربعة اشهر بحيث يسع الرجوع للحاكم والزام احد  
 الامرين كما هو مذنب بعض الاحياء والحق في مذنب  
 الحنفى وسواء انقضت اده في الاربعه وما دون كما هو البصفا  
 واربعه وما فوقه كما هو في الكشاف غير ظاهر واما اذا انقضت  
 احد الامرين فيطلق الزوج طلقه واحده بانيه عند الحنفى  
 ويطلق عنه الحاكم عند المالكي وكلاهما غير واضح الديك  
 او حل عند شخص بعينه بشي وبغير صفاه غير جائز حتى يثبت  
 الدليل الذي يصلح للتخصيص الادلة العقلية والنقلية ولا  
 يبعد كون دليل المالكي في الاضرار والاضرار ونحوه  
 وبكل حال جعل مثله دليل للمسلمة مع ثبوت اليقين  
 ويضيق عليه الطعام والشراب عند الاحياء حتى يطلق  
 او يرجع وكيف كما يبدى ما قبل اذا امتنع عن سائر الحقوق والوجوب  
 عليه وان جوزوا في بعضها نظر الحاكم وكان عدم يجوز به  
 ينقض او احتياط في الزوج واما سائر احكام الاملاء والشروط  
 فيطلب في الكتب الفقهية مثل اشتراط اطلاق المشرط  
 وكونها منكوجه دائمه وقد خولاهما وعموم الابه على عدم  
 الا الدوام لذكر الطلاق وكذا يدل على عدم الفرق بين العبد  
 والحر والام في الانتظار وهذا الرأى على عدم اعتبار  
 البلوغ والعقل والبرء الا في حصة العقل فان كلام بعضهم  
 لا اعتبار به فيعتبر العقل ولا يحتاج للبرء والاصل  
 المميز فلعلم الاحياء من هو البعد اعتبار كلام عدم التكليف



وليس لك بدليل اذ قد يكون في قبيل الاسباب في توجب المكلف  
 لكل الاولياء الا ان ظاهرها تكليف المولى وانما يجب عليه  
 او الطلاق معلوم عدم وجوبه عليه وعدم صحته ظاهرا  
 عندهم لكنه يمكن كونه غير الخبز الا بدلا وبالغايه ليس به  
 بعد احكام عندهم اجماع الخامس للعائى وقسمات اربع  
 من والذين يرمون ازواجهم ولم يكن لهم تدا الا انفسهم  
 احدهم اربع شهاداته انه لمن الصادقين والآخر اربع  
 اربع شهاداته ان كان الكاذب ويدور عنها العبد ان شهد  
 ان كان في الغيب للعائى احكام وشروط ذكره في محله  
 وليس محله ذكرها فلفظ كرمعنى الالة وتركها والذين شهدوا  
 وشهادته احدهم اربع شهاداته فتد امان واربع خبرتها  
 والحكمه خبر الاول اي فالشهادة التي يداء عنه احدهم اربع  
 فيمكن ان يكون شهادته فاعلا الفعل معتد به نحو بطلان  
 والحكمه الفعلية خبر الذين وعلا تقدير النص يحتمل ان يكون  
 شهادته احدهم اربع شهاداته واجبة لازمه ونحو ذلك اربع  
 مقبول شهادته فانها معتد بها في وقوع باليد لم يستدأ  
 فانه في كلام غيره عدا الى استدأ وان لعنه الله حرم وهو  
 كالباقي والمعنى الذين يرمون ازواجهم الا جنسيا فانها  
 مضت حكمها بالزنا اما بالقذف فسلالت زانية او زنيته

او ينفى

او ينفى الولد ولم يكن لهم تدا ليس هو على صحته  
 يدعونه اي الشهود الاربعة المعينة في ثبوت الزنا والا  
 يلزم المقدوم احد كل الا جنسيا فهدد الاية محضلة  
 القذف فان الزوجه التي قد فرت زوجها وليس عنده  
 الشهود المعينة داخله فيها كالا جنسيا كلها لا  
 انها في الا جنسيات فقط وهذا في الزوجات كما يظهر من  
 الاية فيهم معالفة في قولك شاهد فان انفسهم مدعيه فالذي  
 محضه هذا القذف ان لم يثبت مدعاه هو اربع شهاداته  
 باليه انه لمن الصادقين بان يقول اربع مرات اشهد باليه  
 اني لمن الصادقين فيما رستها به والزنا وهو مل عليه الا  
 يقول ان كنت في الكاذب فيما رستها به والزنا فقوم بك  
 الشهاده افعام الشهود الاربعة في اقطاع القذف عنه  
 ولهذا لو لم يفعلها محدد ذلك الحد ويدفع عن المراه احد  
 القذف ان تشهد على اربعة شهاداته باليه ان الرجل  
 الذي قد فرت الكاذب فيما قد فرتها به والزنا بان يقول  
 اشهد باليه اني لمن الكاذبين فيما راني منه في الزنا وفي الزنا  
 الحامض يقول ان غصبا الله عليها ان كان زوجها في الغيب  
 فيما راستها به في الزنا ووجه العسر واختار القضاة  
 لتقليد عليها لانها اصل العجز وسيعم ولهذا قد فرت  
 في امر الجلد ثم احكم للعائى القذف بعينها ولا يحل له ابدا



وعليها العدم فوقت اللعان كما فزواها وان كان للولد  
 يتفرغ عنه ولا تورث بينهما ولا محرم منهن بالكلية ويثبت  
 بينهم ونزاهم النكاح فيقتضيه اما بينهم وبين فروعهم بالاب  
 فثبت تأمل فذلك محله ويمكن بقوله مع اقوالهم ويستغنى عن  
 المحله واما ما ينزل الالبه فثبت مع ما فيه والحكم بقوله  
 الزنا وان الولد في العدم رابا بالثابت مع ان العباد لم يلزم  
 فترتيب ذلك السادس من واقع النكاح الارثاد لغوذا  
 منه وهو قطع الاسلام بقول او فعل فذا استدع عليها  
 ما لا يحرم المشركون والمشركا ولا اعتكوا بعضهم الكوا وقد  
 ذكر في محله ما قبل كتاب الطائفة والمشار الايات  
 المتعلقة به على اقسام الاول او ايد على الاصل بالجملة  
 يتفق به خليلي عن نفسه وهو اما الاول هو الذي  
 خلق لكم ما في الارض جميعا الثانية ما اهلها لكم ما في  
 الارض كلها الاطباء ولا يتبعوا اهلها الشيطان انه لم  
 عدو مبين فذكر نفسه ما في الحكم فذكر وما غيرها العن  
 قوله تعالى يا ايها الذين آمنوا اتقوا الله وان تقولوا على الله  
 ما لا تعلمون معناه اظهروا بيان العداوة ووجه دعا  
 الشيطان للان في سوء الفهم وان لا يطليه  
 الخبيث انما يطليه للمعصية والذنب سوء الان ان يفرغ  
 في ذنبه او دنياه وكان سيم ترضيه تارة الامر بالبوء والخيا

كما هو متفق في كل او الفحش قبل المراء منها الزنا وقال في ٣١٢  
 انكم العقل وانما يقتضيه الشرع والعطف الاختلاف الوصف  
 لانه سوء الاعتناء بالعاقبة وحسب الاستغناء اياه وقيل  
 للمساءلة في القبايح والفحش اما بما يحوز الحد في القبح والبيان  
 وقيل الاول كما لا حد فيه والثاني ما شرع فيه الحد وانما يعلم  
 ان كلامه يدل على القبح العقل مع انه اشهر بعينه ذلك  
 هو المسمى في الاصول وايضا ما مر في معنى ان يقولوا على الله  
 الشيطان يدعوكم ان تقولوا على الله ما لا تعلمون وهو مثل  
 قولكم هذا حلال وهذا حرام بغیر علم وتحرير على انفسكم ما احل  
 الله ولا تحل لكم ما حرم الله استشهدوا بانفسكم فثبت  
 تحريم القول على الله وان كان اطلاق الاسماء عليه او ملكها  
 بصحة بصحة فغير علم بل لا يبعد عنهم اعتقادها انفس  
 او بيان الاحكام الشرعية بان يقولوا هذا حلال وهذا حرام او  
 مكروه او مندوب او واجب فغير علم يجوز له ذلك بان لا يكون  
 مجتهدا وان يقول ذلك في غير ان يكون ناقلا عن الكس او المشايخ  
 كما هو الواقع كثيرا فيكون ما هو المبدأ اول الان من الطلبة  
 حراما الا ان يكون هناك قرينة تدل على انه فاقوا وقع ذلك  
 الاحتياط يقتضي الاحتياط لا مع الصريح بالكلية اليها  
 واما المجتهد فيقول ذلك شرط العدل الحمد او حسب علمه مع  
 حصول ظن شرعي اما لانه عالم بذلك الظن وقع في الظن  
 كما في الاصول وانما ركب اليه بها كما استغفله عنه ولعل



للتقليد ايضا مع انه ليس كذلك عنده الا ان يقول ذلك ان لم يكن  
 بظن بل المظهر الطريق كافتقاره ولكن يعيد كلامه حيث  
 ما ذكره مع خفاءه وذكرها بيوطه وذكره في ذلك الا ان يقال  
 وهو في اتباع ظن المجتهد فمما مل فيه او يقال ان ذلك حج  
 بالدليل اليقيني في اجزاء وكيفية ما ثبت اعتبارا بالدليل  
 اليقيني والاتباع جواز العلم بظن الطريق وبما فيه بعد كثيرا  
 في المسائل الاصولية مما تشبهت الظن كما يظهر لمن تتبع فقد يكون  
 منه كذلك الا ان يقال وجوب اتباع الظن الشرعي يقيني العقل  
 والنقل كما قيل ذلك في اتباع ظاهر القرآن والحسن المتواتر  
 فمما مل في حمل ان مراد بالمنع في اتباع الظن استصحاب القول  
 على ما هو يعيد جدا بل لا العبارات ذلك ثم اعلم ان قوله في  
 قوله ثانيا او لو كان اباوهم لا يعقلون سببا ولا مستدونا  
 دليل على المنع في التقليد في ذلك من النظر والاجتهاد واما اتباع  
 الخبر الذي اذ علم دليل ما انه محقق كالانبياء والمجتهدين  
 في الاحكام فهو في الحقيقة ليس بتقليد بل اتباع لما اتوا الله تعالى  
 بعد ان قالوا الواو للحال او العطف والتميز للمرد وانما العمل  
 انه يقول المعنى اصل الذي في المبالغة فمما مل والمعطوف عليه كل  
 كيتقرون وفيه ايضا جعل للحال في المطلق العطف وانما على قوله

الحال

الاحالية لا دليل فيه اهلا فان معناه ذم اتباع الايام عن عدم  
 وعدم الاستدعاء وهو لا يستلزم عدم جواز وكان ذاعقل  
 واستدعاء ايضا بل لا دلالة فيها الا على ان ما اتوا الله تعالى  
 الا باعلى تخويم التقليد مطلقا لمن قد عمل الاجتهاد في ذلك  
 لا يكتفي في اتباع حج كونه المنع محققا بل لا بد من دليل على اتباع  
 حتى يخرج عن التقليد المذموم ويظهر في اتباع الدليل كما اتوا  
 اليه سابقا فمما مل وادفع جواز تقليد في ذلك على الاجتهاد  
 ولين هو محقق في تتبع لما اتوا الله تعالى من غير ظاهر اذ لا يجوز للمجتهد ان  
 يقلد اخر كما بين الاصول فلا ينبغي كونه ذلك كما انه لا يجوز  
 كما هو عليه قوله من قبل دليل على المنع في التقليد لمن قد عمل النقل  
 والاجتهاد ولكن ظاهر كلامه الاخر ان اتباع المجتهد مطلقا  
 ليس بتقليد فمما مل وبالحكمة انما لا بد من جواز ذلك او معلوم  
 ان الظن الحاصل بالاجتهاد اقوى مما يحصل بالتقليد  
 مع ورود المنع في اتباع الظن والتقليد في القرآن  
 كشيء ظاهر كما اطلعت عليه ومطلعا ان الله تعالى  
 تأويله كما هو وجود الدليل عليه غير ظاهر اذ لا اجزاء فيه  
 وهو عمدة دليل جواز تقليد به ولا حرج ولا اضيق اليقيني  
 عيلا ونقلا وهذا يختلف في الاصول في اصل جواز التقليد  
 ثم في مادة في عرف صحة الدليل وفي ادائها كونه التقليد  
 فرغني كدليل عنده والمنع يتغير بعد وهو عند فمما مل

عدم جواز التقليد  
 وادفع جواز التقليد



في ادلة جواز التقليد مطلقا وعدمه وما مل في كلام المجتهد  
 وراي الخط والخلط والولم والسهو كلامهم كما هو شأن  
 الازن الغير المعصوم المسائل الطنية ولولا الضرر والخرج  
 لكان عدم جوازها مطلقا اوجه لكن الظاهر انه ضرر عظيم  
 وصيق معنى عقلا بل غير مفيد ولا كثر النافعا بل  
 الثالثة يا ايها الذين امنوا اكلوا واطيبوا ما رزقناكم ولا تكروا  
 الله ان كنتم اياه تعبدون مصنفون اولها قوله بتقديم  
 الا انها خاطئة باعتبار المخاطبة عام باعتبار ما يتعلق  
 به الاكل فانها تشمل غير ما يخرج من الارض ايضه والامر بغير  
 اولها اكل ما يستلذه المتيقنون ويستطيعونه  
 لا حقيقتا ينفر عنه الطيب كرم العقل بغيره اكله مثل  
 الدم والبول والمني والحشرات وغيرها فيفهم منه كونه  
 ظاهرا ايضه المحسن حقيقتا وليس ما يفدوه طيبا فهو  
 الدلالة على اباحته اكل جميع ما يعده العقل طيبا ولا احد  
 فيه ضرر او اذى وجعت اما رزقنا قايما اي ادم ان يستغنى  
 به في الاكل من ما تقدمها ففهم كون الاستسنا للاصل اكله  
 منها اوله قال ذلك في جمع البيان فيما تقدمها ولو ذكرنا  
 كان اوله مصنفون الثاني يتعلق بوجوب الشكر لله على  
 عبادته اياه وقال في جمع البيان ونخلص الكلام ان كانت

العبادة

العبادة واجبة عليكم لانه الحكيم قال انكر ايضه واجبة عليكم بانه  
 منكم في الحكيم حاصله كان العبادة له واجبة فانكر ايضه  
 كذلك فيفهم وجوب الشكر مطلقا كوجوب العبادة قال ايضه  
 ايضه انكر ايضه الاعتراف بالنعمة مع ضرب من تعظيم النعم فهو  
 على وجه واحد بها الاعتراف من ذكر النعم بالاعتقاد والبيان  
 الطاعة تحجلا لى النعمة فالاول لازم على طحال في احوال الذكر  
 والثاني يلزم في الحال التي يحتاج فيها الى القيام بالحق والعبادة  
 فهي ضرب من الشكر الا انه غاية فيه ليس لها شكر ونعمون  
 بها ضربا من الخشوع ولا يستحق العبادة الا الله لانه نعمه ظهور  
 النعم مثل الحيوان والعقود والتهنئة والنوع النافعة ولا  
 يوازيها نعمة الواو وكلوا مما رزقكم الله جللا لا طيبا اي  
 لا تحرقوا على انفسكم فاحل الله ولا تحسبوا ذلك قسرا  
 بل كلوا ما احل الله ورزقكم فان جميع رزقكم الله جللا لا طيب  
 لذنه فحلالا احل الله لا مفسدة لا طيبا وكذلك طيبا وسحق  
 التقيد ويكون كسب النعمة ما ياقبله لا تحرقوا طيبا ما احل  
 الله لكم حيث نهي عن اكل غير طيبا ما احل الله لكم اي طهارا ولذ  
 منه فانه قيل الطاهر ان تقدم طيبا ما احل الله فلو فوج وان تجل  
 للحرمة والجميع احل الله حرمانه من يحمل كون الاضامن عاينه  
 ايضه رزقنا من رزقنا من وصف النعم لاقصا به نوا وبالغ في



انذارهم فوقفوا فاجتمعوا في الصلاة والصيام في بيت عثمان بن مظعون  
 واتفقوا على ان لا يزالوا اوصياء في قايمة قد ان لا يخلوا  
 اللحم ولا يناموا على الفراش ولا يلبسوا الثياب الطيبة فوضوا  
 الناس الى الدنيا ويلبسوا المسوح اى الصوف ويسجوا في الارض  
 اى يسيروا قبل ان يروا الله ص ذلك فقال ان لم امر بذلك ان لا افعل  
 عليكم حقا فوضوا وافطروا ووضوا ووضوا ووضوا ووضوا ووضوا  
 واصوموا وافطروا اكل اللحم والدم فمن عنى عنى فليس منى  
 والرواية مشهورة وان لا انكتفى اليه اميل فلا دلاله في الاسب  
 على ان الرزق قد يكون حلالا وقد يكون حراما فالجرام ان يكون  
 رزقا كما سبق معتقدا الجاهل والعوام الذين ياكلون اموال النساء  
 ويقولون هذا رزقنا اعداياه وهو مقتضى هذا الشبهة  
 واليه شاركت بان لم يوقع الرزق على الجرام ان لم يكن  
 الحلال فائدة زائدة وهو عمل باطل اذا ما يحتاج ذكر كل ما  
 لا فائدة زائدة مع وجودها وهي سبب الاشارة على عدم  
 المنع بان ذلك حلال رزقكم الله فلا معنى للتحريم والمنع والجمل  
 القدر قد يكون للكتف والبيان وقد يكون للاشارة الى  
 عدم مقتضى الاحتياط وانما ذلك الوصف هو العاء المذبح  
 المأكل وقد يكون لغز ذلك وسنا يمكن الاولان فالاول  
 على عدم حواز النجاسة عن جود الله والشرع وعرض  
 الاحتياط عما احل الله وحكم ان يكون باعتقاد الحريم والحرمة  
 فلا مجال

فلا ينافي الترك للزهد وبعلا يصير سببا للمؤمن والكل  
 وقت آفة القلب كذا نقل ان رسول الله ص لما اكل  
 خبز الخنيط وما شبع قال شبع والحق وزهد امير المؤمنين ع  
 ولكن ينبغي ان يكون ذلك باعتقاد الياسى لا انه لو  
 احسب لتعصر القوياء بمثل كونه سببا لقلبه التمتع وصلاح  
 النفس بتوليها فالظاهر انه لا ينافي مع اعتقاد الحلية  
 يدل على اصالة اياحه ما يقتضيه قوله تعالى جعل لكم  
 الارض مفرا كالمهد الذي يمد للصحفي في محرابه  
 وسلككم فيها سبيلا الى جبل قد فيها طوبى لمن  
 والاوديه وعرفكم اياها لتسلكوها وانزلوا من السماء  
 ماء فخرج جناتهم ازر واجاز فنبات شتى اى الماء وازله  
 فخرج به من الارض اخصافا كثيرة ما يفت منها مختلفة  
 النفع والطعم واللون والرائحة تفكها وطعاما واولا  
 بعضها لكم وبعضها بهائم وبعضها شعوقكم وغير ذلك  
 وقية الثقات طخوا وادعوا الغافل فله حال في صحتها  
 اخر حضا اضاف النباتات اذ منكم في الاستغناء  
 بها فانك هذا القول وفيه تأمل وتحميل للاستغناء  
 وتكون مقتولا له والقدر لما طخوا وعرف ان في ذلك  
 لا انا لا اولى النبي لى من علمت الكدالة وخرج ليدوى  
 العقول على وجود القليل نه وسفاته النبوية والفهم







اسهل الجاهلية كانوا ياكلونها والموودة اي التي  
 تحت افرج فيجوز ذلك في العقل حتى في ذلك  
 اي التي تحت في براد فغير علو فاشد النظم  
 وهي التي تظن بها اخرى فاشت والباقيها للعقل  
 لان العقل يعني المفعول لا الفرق بينه وبين  
 بالغا وما اكل لا يفهمه فاشت قال في قوله ان  
 جوارح الصدا اذا اكلت معاً اصابت في الكانه كما  
 يريد ان يثبت علمه على قدر عدم اكله وان فعله الجوارح  
 ولم يتدرج في كانه العقل ولعل في ذلك  
 صاعدا اذا اكل السبع ولم ياكل منه شيئا وظهر ان  
 التذكير في بيتي ما يخرج الاما ذكيت اي الاما اذ  
 ذكوت وفيه صفة في قوله والظاهر ان الاستيعاب العقل  
 الذكوة لا ياكل السبع فقط كما في قوله في قوله العروق  
 الاربع مجزى من السرايط موزون وما في على العقل  
 وهو ان حمار كانت مضمومة ولا يستلزم عليها وكون  
 ذلك في قوله وقيل في الاصنام وكله على معنى الامام  
 سلام لكن اصحاب النكت على ذلك او على اصله في  
 ما ذكره في علمها كانوا يتفكرون في ذلك في قوله

ارماع

انه اعم من ان يكون على وجه البديع وغيره فيمكن ان يكون النوع على  
 ذلك الوجه جازما على المسألة وان تستقيم الامام  
 وحرم عليكم الاستقسام بالالزام قد اجاب في الواجب  
 وذلك نعم اذا قصدوا فعل لا ينهاه مثل ان يرضوا الله  
 اقداح فليس على احدتها امر في زني وعلى الاخرها في زني  
 والباقي عقل لا كانه فان خرج الامر وضوا على ذلك  
 وانما خرج النهي بحسبوا عنه وانما خرج العقل احوالها  
 ما في معنى الاستقسام طلب معرفة ما فيه دون عالمهم  
 بالالزام وقيل هو استقسام الجوارح بالاقادح على الانصاف المعلوم  
 وواحدها زني كحل في زني لم يصح وقال في دور على  
 ابراهيم في تفسيره البصائر في علمهم ان الالزام  
 عن قولهم وكانوا يحدون الى الجوارح في قوله جوارحهم  
 عليه فيجوزون المسهام ويدفعونها الى الرجل ويخرجون كل  
 يخرج له التي لا انصاف لها وهو القمار في قوله وقيل في  
 كعب فارس والروم التي كانوا يتغامرون بها وقيل في قوله  
 وقيل في الاول السبع لم انه دخل في علم الغيب فعلا او اعتقادا  
 وان ذلك طريق اليه واقراء على الله وعلى الله في قوله  
 المستودع الى قال الاكبر يجوز ان يطلع بها ويطلع عليه



فتدليل بطلان الاول ولا يكون المحرم ما ذكره بل هو النقص  
 المحصور بنزول الفعل الخافض والوجه اني اقولوا ان المحرم  
 خارج عنه بالنقص لكم فتنق تاكيد محتمل كونه مخصوصا بالنقص  
 ويحتمل الرجوع الى المحرم في نفسه عظم فزوج عن طاعة الله  
 معصيته فمن اضطر منه فكل بالحرمان المتقدم وما سمي بالحرمان  
 بما يوجب الخشع ومنها وهو ان تناولها فسوق حرمتها  
 فوجلة الدين الكامل والنعمة العامة التي في دعائه الضرورة  
 لا اكل منه في محضه ارجاء عن لا يملكه الاتصاف غير محقق  
 لا يتم غير ما يلزم لان ما كان يادى على الحاجه او التلذذ  
 غير متعذر الذكرك لا محتمل او غير عاص فان يكون باعضا  
 خارجا على الامام او عاويا متجاوزا عن حد الضرورة  
 شرع الله لربنا يقصد اللذة لاسد الموت فان اكل  
 كالضرورة معا فبه اسم فان الله غفور لذنوب عباده جميعا  
 ورحيم لعباده فان يجوز له الاكل في المحض ولم يلزم به الموت  
 الا اكل فان الغفران نيا في ذلك النية فكل واحد فيما اراد  
 محرم ما اراد القرآن او مطلق الوحي سواء كان قرآنا ام لا بهذا  
 تشبيه واضح على ان المحرم الاكل اوجبه بالوحي لا غير فلا محرم فيما  
 لم يجد الا بالوحي لانه لا ينطق عن الهوى ان هو الا وحيي

على طاع

على طاع بطعمه تاكيد الا ان يكون الطعام مشبه الادوية  
 ما فارق الروح بغير ذبح شرعي ذكره او اني اورد  
 مسوقا ان يصيب كالدم في العروق لا كاللحم الطالح  
 وان كان ذلك ايضا حراما لكن بوجه اخر لا انه دم فربما  
 عطف على ميتة وقال في عطف ان مع ما يجزى وفيه ما مل  
 وقد في البحث في بيان تحريم الدم ونجاسته وقبيح قائه  
 غير واضح او كم ختمه قائه خبيثا او كخبر او كحل او كحد  
 ما تقدم او فسقا عطف على لحم الحمار وما عطف عليه  
 اي احد المحرمات ما سوف تنق ولكن هو محتمل اظهره الا ان  
 ولعل قوله اصل لغرض الله به صفة موصفة لبيان وقيل  
 المراد ما ذبح بغير التسمية وادعى غير اسم ام لا والاهم  
 لانها تدل على عدم وجود محرم لئلا تلك الغاية الا بهذه  
 الامور نيا فيه تحريم الموتى بعد ما قتلوا وحدث محرم اخر  
 نجس لا يكون نسيان الكتاب بالانسان الطاهر عدم حواجز  
 ذلك الا ان يكون متواترا او متواترا غير معلوم نيا وبعده  
 لا يمكن بهذا استصحابا بالحق واقية لا ينافيه وجوده في ما اخر في ذلك  
 الحاله مع التسليم اذ قد يكون الحرام فيها او يكون داخلا  
 بدليل اخر في خصوص عدم الاباح المعلوم والحق بدليل اخر خارج



كسائر النعمان فلا يستحق ايضه وايضه لا يدل على  
الامور لان غير هذه الامور انضمام الاصل الى  
وشتيج دليل التحريم في الجملة اذ لا ينبغي الحكم باليقين  
يجوز ان الاصل هو عدمه فانه لا يورث التفتيش  
وان لم يحل الاستقصاء قيل في الاصول فان النفس  
الجملة ظاهرة فتأمل العالمه سلونك في الجزء المبرمج  
معلوم لانه عبارة عن كل شئ مكره وقطع للعقوبات  
له عند الاصحاب والشافعية عند ابي حنيفة فان لا يورث  
وقد في الزيد وعصير العنق والملاحات واما فصل كل مكر  
خوفه في الاصل مصدر عن نحر اذا استر شئ على المكر  
للبالغة والديور القار وقال في الاستوفاء الذي هو وجوب  
الانصاف في قولك ان هذا الشئ سراسر اذا وحي  
وقال في الميسر القار مصدر ليو كالوعد والمخرج فقولها  
ان بعد ورجع يقال ليوته اذا اقرت الاول بقول المخرج  
واستقاة في اليك لانه اقل من الجبر وهو في اول  
فغير كد ولا يقيد في اليك لانه سلسل بان ما وحي  
حكم الميسر انواع القار الاول ان يقول الميسر الميسر  
فرا لانه والسطح وغيرهما وعن النبي صلى الله عليه وسلم  
المؤمنين

المؤمنين فانما في صدر العجم وعن علي بن ابي طالب  
في اليك المعنى سلونك في ان تعاطيه استعماله المحر  
واليك يورث دليل فيهما انتم كثر عظم في اليك اربع يورث  
في ان كتاب سائر المحرمات وتركها واجب وينبغي للناس  
في كمال المال والطيب فانه الجواب عما في تعاطيهما وانما في العقاب  
الكثير تعاطيهما وهو القدر يشرب الخمر والغدا والطيب فيها  
والنفس يصل بها الى مصداقات الفتيان ومعارف الحكماء  
والنفس في مطالعهم ومشاربهم وسلب الاموال بالعار  
والاقتدار على العلم او لم يفعل كانه يقول فيها انتم  
عظيم ونفع قليل بل ليس باليسر لانه في ذلك تعاقب انما  
قارن ولذا قلنا ايضه في العقاب عظيم واداء فكان  
سلكه النفع هو الاشارة الى ان ليس باليسر بل يفتق  
عند العقل والشرع بل النفع الذي يحل له الان  
فيه ليس نفع حقيقة اذ ما سلكه في قول النار وخط  
الرب والقضيه في اداء القرار بعد الرسل والائمة المحمديين  
والدخول تحت النجاء والخروج عن ضرب الصلح والاراد  
ليس نفع حقيقة بل محاذ ايضه عند ذوق العقول والافئدة  
غير ضابط هذا المقام وفي تركه باليسر ايضه ومحملة الكفر  
ان اصحاب الخمر واليسر يورثون فيها الا انهم في وجوه كثر  
لازمة لعدم العقل والدخول في النجاء والفساد



في فتقهم ثم اعلم انه لا شك في دلالة الآية على تحريم  
الخمر موكدا ومعللا فانه قال فيها اثم وهو الذنب  
والكد بالثبوت بآيها وبرايه متعلم على انها كثيرة  
وهي اكثر مما يتخيل انه متفق والحكم يقتضي تحريمها  
فيه المفسد فكيف للمفسد كما ينبغي الاصل  
وان قلنا بالحرمة القبيحة الشرعية فقط وان لم  
يكن مفسدا بغير اضرار وانما تحريمها لانه من علال  
ومضاه لان ذلك لا يجوز عند ظهور المفسد والمقتل  
يخرج بقوله بالشرعية ولذلك احيى الفقهاء ما يكون  
كون وجود وصف مضاهي للعلية غير علم ولا يقولون  
بجواز الحكم عن علمه وان جازنا الخلوها امكن وقوع  
التقبيح لانه ان مفسدا مفسدا يصلي للركعة فلا  
قوله والظاهر انها ليست كما امر ان يكون المفسد محرم  
بالحكم لان الواجب ليس له بعقلية فمات فيه والظاهر  
ما كان محله في الاسلام بل في سائر الاديان على ما بين المشايخ  
من الاحباب ومقتضى هذا المقام يدل على التحليل فان  
الاسلام قال في ذي نر لم يملكه وفي غير ذلك التحليل والرواية  
تخبرون منه كرا فكان المشايخ يوجبون له خلال ذلك  
ليس بظاهر وقيل معنى كرا زكوة كرا وما يزيل العقل  
ليس

ليحسب ثم قال اثم ان عمرو معاذ او تغراو الصبي اية  
يارسول الله ما كنت في الخمر فانها من مية للعقل وعلية  
لذلك فتركت فيها اثم كية ومناخ للناس فترى قوم  
وتركها اخرون وهذا انفسه غرض اذ قيل سناد غليل  
حكم الله مع ان عمرو تغرا الصبي يعرفون كونها  
مفسدة ويريدون تحريمها ثم قال الادعاء عند  
نار الله فترى او كرا واقام بعضهم ارضاء من صلوة  
الجماعة اماما وقرا قل يا ايها الكافرون اعدوا قلوبكم  
فتركت ولا تتروا الصلوة وانتم سكارى فقد اوتيت  
فيه ايضا ان ما سبقها اذ على التحريم قد تم كرا لا كرا  
الا عند هذه لعدم فهم والسايقوا انهم منها يعيد  
قال الادعاء عتبان كرا ما كرا فوافقه سعد بن ابي وقاص  
فلما سكروا انتم واوتيتكم وادخلتكم ان سكر  
سعد بن ابي وقاص الانصاري لمحي بغيره فوجه  
فتكلم يارسول الله فقال عمر اللهم نزلنا قرا نينا  
شافيا فقلت انما الخمر والميسر لقوله فكلوا مما  
فقال عمر انهم من سكر او سكر على من الله ثم لم يبق  
قطر فيهم فنبهت مكانا منارهم الما وذن عليهم ولو



في الجرم حفو ونبت فيه الكلام اربعة وعن ابن عمر لو دخلت  
 فيه اجسعي فيه لم تشبعني يعني قطعها وهذا هو الاما  
 حقاوهم الذين اتقوا الله خوفاً ووقاراً وفي كلامهم بهذا  
 ايضاً تظن ان عدوهم فهم الصحابة المحرمين ما تقدم بعد كونهن  
 وانهم سائر الولا والبيات والجريم ولم يبين لهم في ذكر الجوارح  
 على المعاصي المذكورة وغير البيان عن وقت الجرم مع ان  
 معظم الاصول لا يجوز منه بل نقل الاجماع الاثر في ذلك  
 التكليف بالحياء وانه صلي الله عليه وسلم قال في كل  
 وان عمر بن الخطاب لما علم ان علي بن ابي طالب قد  
 الاجابة ما ذكره من ان عمر بن الخطاب لما علم ان علي بن ابي طالب قد  
 وان وصف لعلي بن ابي طالب ان عمر بن الخطاب لما علم ان علي بن ابي طالب قد  
 غير عمر بن الخطاب لما علم ان علي بن ابي طالب قد  
 وهذا هو الاما الى الكل بعد هذا واما بان يكون الكلام في  
 كذلك تركه التام في النقل عن علي بن ابي طالب لما علم ان علي بن ابي طالب قد  
 هو كالالايمان مع تعلم ما يقع ثم اعلم ان ظاهر الآية تحريم  
 الجرم وكل من سكر مطلقاً وكذا كل قار ومسكر للكرم في اخذ الرضا  
 على ما فهم من الاستقار والاحكام في بونه مطلقاً لعلم الاخبار  
 او لاجماع او كونه يجرى من عند الله وان كان الاصل خاصاً

المالك

الثالث في استباحة البيات وفيه ايات اولها ان  
 ما اذا احل الله لهم اي عن ما احل لهم بعد ما فهم الجرم  
 وحصل الاستباحة موضع تحريم الجرم ولم يستفوا بالبراهن  
 وطالبوا النقص فقال الله قل يا محمد احل لكم اي اخذ الله لكم  
 الطبيب ان بالمستحسنة الطبايع السليمة ولم تقترن عادة  
 وعلى سبيل العقلية ويمكن ان يكون عالم يدل على  
 تحريمه ويعتبر به يدل على جرمه في عقله او نقل  
 فيكون موقفاً للحكم العقلي فاجتمع العقل والنقل على  
 اباحة عالم يدل على جرمه ويعتبر به يدل على جرمه المستحب  
 لقابله الطبايع كادل عليه ومحرم عليه كحيات فيطوئة  
 وما علمت من الجوارح اي الكلام الذي يقصد ان شأنا قوله  
 فطبايعه كاستفاد الطبايع حال كونهم قدامي طار فيلزم  
 كون الجوارح كلها في ما ذكره الطبيب المعلم اذ لم يقصر في  
 الذبح ولم يغيب عنه والحكمة بالشرائط المبررة في الزرع  
 وقيل المراد بطلان الجوارح وهو الطبايع في اوقات الارادة  
 السليمة واطلاق الكل من اعتبار كونه العالم في الكل  
 كلياً فيلزم ابعدها ايضاً بالشرائط وهو خلاف ظاهر الآية  
 كونه مراد وخلافه في الجوارح ورواياته قال في معنى  
 تفسير الجوارح في قوله مالكين هذا الجوارح هي الطبايع  
 ابن عمر والفضائل الدينية في قوله مالكين هي الطبايع



قالوا ابن الكلاب المعلم خاصة اجل اسدا اذا ادر كره صبيح وقد قيل  
 لقوله فكلوا مما امسكن عليكم وروى عن ابن ابي عمير تفسيره  
 بسند عن ابي بكر الحضرمي عن ابي عبد الله عن قال سالت عن  
 صيد البراءة والصيود والفهود والكلاب فقال لا تأكل الا ما  
 ذكيت الا الكلاب فقلت ان قتلته قال كل فان الله يقول وما  
 علمت من الجوارح مكلت بل هو من ما علم الله فكلوا مما امسكن عليكم  
 واذا كروا اسم الله عليه ثم قال عم كل شئ في السباع ميسر الصيد  
 على نفسها الا الكلاب المعلم فانها ميسر على صاحبها ووالا اذا  
 ارسلت الكلب المعلم اذ ذكيت اسم الله عليه فهو ذكاته وهو ان  
 يقول بسم الله والكره ان يود هذا الحديث ما ياتي بعد قوله  
 مكلت اي اصحاب الصيد بالكلاب وقيل اصحاب التعليل للكلاب  
 تعلمون من ما اى تؤذ بوجه حتى يصرن معلم وفي هذا دلالة  
 على ان صيد الكلب الغير المعلم احرام اذ لم يذكر ذكاته وانما هي  
 تعلم الكلب في ذكته الفقهاء وظاهر الالة بالصدق  
 عليه المعلم فتأمل قيل بعد التعليم ان ذكاته اسرل ويقف  
 زجره وقيل ذكاته يكون قبل ان يرى الصيد اذ بعد لا يمنع بوج  
 وفيه حد ذكاته قلت مرات فاذا قفلا فليأكلوا غير المنع  
 امسك وعلم اعتبار ما فهم ان ذكاته عادة له ويؤذ بوجه  
 استراطة التذكرة حتى يعلم كونه مكلما يعلم او تعلم من حائل  
 او استتياق ومما علم الله متعلق به اي يعلم من الطيبات

استراطة الحمل وطرق التاديب فان المعالجة بالهامة من خواص  
 الكتاب باليعقل الذين هو عظمة فاسد انما هو يعقل  
 نكاح او فاعلمكم اسد اتباع الكلب الصيد بالاصابع  
 وانزاجه بزجره كما هو وسوا الاطمن فكلوا مما امسكن عليكم  
 متفرع على ما تقدم ويحمل كونه جزاء لقوله وما علمت فكلوا  
 هي سرعالي امسكن عليكم الجوارح المعالجة بالطريق الاخر  
 وهو ما لم يطل منه فاسد في حمله ان يكون الكلب المكل من قبل  
 حرم ثم قال واليه ذهبت الفقهاء ونقل فيه رواية فاسد فان  
 فهم هذا المعنى قوله ما امسكن عليكم لانح عن كمال فهم لو حق  
 الرواية او ثبت اتباع الاكثر فهو المتبع والا فلا ويمكن ان يقال  
 ثبت استراطة التذكرة لما خرج بالدليل وقد وجد في الطب العلم  
 الذليل بالكل فيبقى الباقي تحت غريم الله فيقابل والنظر في المراد  
 على تقدير استراطة عدم الاعمال كونه عادة له فلو اكل ما دارا  
 لم يضربوا ذكره واسم الله عليه الضمير علم والمعنى هو بعد  
 الكلب او لما امسكن عليكم اي مما علمه اذ ادر كنه ذكاته او بما  
 عننا كنه والاول هو المسنون وهو المعنى من الرواية السابقة  
 الا انه فهم منها بعينه بقوله بسم الله واسم الله والظاهر ان ذلك  
 اذ لا قال به فيحمل ما لا يحيا بالاول والعز بها والله اعلم



قالوا هذا الكتاب المعلم خاصة اجل اسدا اذا ادركه صبحه وقد قيل  
 لقوله فكلوا مما امسكن عليكم وروى عن ابن ابي عمير تفسيره  
 بسند عن ابي بكر الحضرمي عن ابي عبد الله عن قال سالت عن  
 صيد البراء والصقور والهنود والكلاب فقال لا تأكل الا ما  
 ذكيت الا الكلاب فقلت ان قتلته قال كل فان الله يقول وما  
 علمت من الجوارح مكلية بل هو من مما علم الله فكلوا مما امسكن عليكم  
 واذكروا اسم الله عليه ثم قال عم كل شي في السباع يسكن الصيد  
 على نفسها الا الكلاب المعلم فانها مسك على صحتها وان اذا  
 ارسلت الكلب المعلم وذكيت اسم الله عليه فهو ذكاته وهو ان  
 يقول بسم الله والبر ويؤيد هذا الحديث ما ياتي بعد قوله  
 مكلية اي اصحاب الصيد بالكلاب وقيل اصحاب التعليم للكلاب  
 تعلمون من امر اي تؤدبون حتى يصير معلما وفي هذا دلالة  
 على ان صيد الكلب الغير المعلم احرام اذ لم يذكر ذكاته وايضا  
 تعلم الكلب فتدركه الفقهاء وظاهر الالة بالصيد  
 عليه المعلم فتعلم قيل حد التعليم ان يذهب اذا سئل ويقتل  
 نحره وقيل ذلك يكون قيل ان يرى الصيدا بعد لا يمشي نوح  
 وقيل حد ذلك ثلث مرات فاذا قتلها فليكن والغيب والمشي  
 امسكت ويمكن اعتبار ما نفهم ان ذلك عادة له ويؤيد بكونه  
 استراط التذكير حتى يعلم كلبا معلما او تعلمون حد ما  
 او استيناف ومما علم الله متعلق به اي تعلمون الطيب علم

اسد

اسد فاحمل وطرف النادية فان المعالجة باليد منه او  
 الكتاب باليد الذي هو عظمة فاسد او فاسد فليعلم  
 نوح او فاسد علم الله اسد فاسد الكلب الصيد باليد  
 وان جاءه نحره كالمرو ويؤا لظن فكلوا مما امسكن عليكم  
 متفرع على ما تقدم ويحمل كونه جزاء لقوله وما علمت فكلوا  
 هي سرعان او مسكن عليكم الجوارح المعالجة باليد  
 وهو ما لم يطل منه فاسد في قوله ان يكون الكلب ما اكل منه فليعلم  
 حرم ثم قال لا يذهب الكلب الفقهاء ونقل فيه رواية فاسد فان  
 فهم هذا المعنى قوله فاسد علم الله لا يخرج عن كماله نعم  
 الرواية او ثبت اتباع الاكثر فهو المبيع والافلا ويمكن ان يقال  
 ثبت استراط التذكير باليد وليس وقد وجد في الطب العلم  
 الذي لم ياكل فيبقى الباقى تحت غريم الله فيعلم والظاهر ان المراد  
 على تقدير شرط عدم الاكل عدم كونه عادة له فلو اكل فادرا  
 لم يضرب واذكروا اسم الله عليه الضمير علم والمعنى على علم  
 الكلب او لا امسكن عليكم اي سموا عليه اذ ادركه ذكاته او سموا  
 عنده علم والاول هو المسنون وهو المعنى من الرواية السابقة  
 الا انه فهم منها بعضه بقوله بسم الله والله اعلم والظاهر ان ذلك  
 اذ لا قال به فيحمل الا كليات والاولى العزيم واسد الله







المحقق فهو اليوم المستوفى ويبقى الباقي على أصل العمل لكنه لا يخرج  
 عن بعد إذا نظرنا العموم فتدبر وقد استثنى في محرم  
 هذه الاشياء الاكل المضطر إذا لم يكن باقيا ولا عاديا  
 والاضطرار ما لم يمكن الصبر عليه مثل الجوع والفروغ ومنه الاجابة  
 ان الاجابة مستوفى الدواعي للتعلم فحتم الضر والنفع  
 وليد الاضطرار كذلك وأصل البغى الطلوع العود والتعدي كنهه  
 فاضطرار اهل هذه المحرمات لا فطر فطلق المحرمات للفظ  
 الاماخرية دليل مثل النفس على اي وجه كان الاضطرار كذلك  
 الضرورة ضرورية سد رمقاوا كراه اخرج او غير ذلك من ضرب  
 وشتم لا يمكن تحمله عادة هالك كونه غير باغ للذمة والاعاد اي غير  
 متجاوزا للضرورة فلا اثم ولا ذنب ولا محرم عليه وذكر الفقهاء  
 والرحيم بعد ذلك انه لا دلالة على ان غفوره رحيم لا يقضي عليه  
 بل يحرم عليه فكان لا يشرط الضرورة عليه لا يقضي عليه  
 بدون فعل المحرم او انه اذا فعل ما لم يشرط الله عليه محرم  
 هو التوارى الرحيم بالضم وعنه ما وقد قيل لا بد من ان الله  
 في النكاح يستلزم ما لا بد من ان الله في النكاح يستلزم ما لا بد  
 عبد الله ع انه قال الساعى الذي يخرج على الامام والوارد الذي  
 يقطع الطريق لا يحل له الميتة وفي الشد صنف بهل نيزاد وفي  
 المنز

المنز ارضه قصصا فافهم مع انه يمكن ان يكون بطريق التمثيل المذكور  
 داخل فنهما لا احصر وبالحكم الاعم او ايا ما لم يستثنى من مقتضى  
 اثبات الحكم عاما بطريق التقييد بالعلوم عليه كما قال في كذا غير باغ  
 على الوالي ولا يقطع الطريق فعمل هذا لا يباح للعاصي بالضرورة  
 ظاهر فنهما لا ينفى وقول واحد وانما يعلم انه قياس غير معلوم فنه  
 استدل ان العلم بل الظاهر عدم فان الخرج على الامام قطع  
 الطريق ليس بامتناع او ينز لعل المعاصي فيكون العاصي في  
 مثلهما وهو ظاهر ولعل لهما دليلا اخر لو كان هذا فنهما  
 فعالى ايضا فان قيل انما يقيد بضرر المحرم على ما ذكره في محرم  
 لم ينكر قلت المراد بضرر المحرم على ما ذكره في محرم لا لا مطلقا او  
 فضرر منه على حال الاختيار دون الاضطرار ويدل عليه العقل والفعل  
 يعاد السؤال فيمكن ان يقال المحرم ايضا بالنسبة للمحرم في محرم  
 على ما مر قبل فنهما الاية ربيته في قوله تعالى كلوا الاية يعني المحرم  
 ما حرمت بل فنهما او يحذف وغيرهما ما حرمت الله بل ما حرمت الله  
 حرمة التناول فنهما فقط مثل قوله لا احد الاية الرابع وما لا  
 مما ذكر اسم الله اي في غير ذلك في التخرج عن حكمه وما ينبغي عنه كعني  
 الاخرج فيه ولا يجوز جعل شي ما نفع عنه دون ما نفع الله عليه وانما  
 ان السباع فيفضل ما حرمت عليكم ما حرمت عليكم بقوله حرمت عليكم  
 الاية وغيرها واولئك انبياء في الاخبار انما اضطررتم اليه ما حرمت عليكم







لاية لعدم يعقلون ويكون منه تكرار الالهي كقولك زيد  
في الدار فيها وتذكر التخصيص باعتبار العصور والقيم والسكر  
مصدق على به الخمر لها لغة وحق اما ان يكون منقولاً من كاه  
قبل تحريم الخمر او يكون مجموع بين العتبات والمنه وقيل الخ  
مما سد الجوع والسكر وقيل المواد في السكر النبيذ  
العنب والتمر والزبيب افراط حتى يذهب بلسانه ثم يترك حتى  
يسند وهو خلل عندنا فيمنع من احد السكر ويجوز الالهي  
ويقولون الخمر ايام لعينها والسكر في كل ايام ايام  
الاية والخمر على مطلقا في جميعها قال في ثلث السكر لغة  
على تعريضها الا او اما السكر في السكران والثاني مطلق الطوام  
ونقل عن الرازي في الصلابة السكر او من السكر  
الحسن في السكر اصبانيا وقال فيهم في الفوائد كانت  
الاية قبل تحريم الخمر وروى في صحيح البخاري عن ابن عباس  
انه سئل عن هذه الاية قال لا السكر في الخمر في الزوال  
ما اكل في في كالحق والزبيب والسكر وقيل المراد بالسكر  
ما يشرب من انواع الاشربة مما حل والزن الخ ما ياكل  
قال ابو مسلم الخا كل ذلك سواء كان حراما ام حلالا لان  
خلط السكر به بعد انعام عليهم هذه الائمة والار  
اشربة ثم قلنا في علمه ونسبه كما هو قال فيهم وقد اخطأ

وتعلق

وتعلق بهذه الاية في تحليل النبيذ لانه سبحانه انما اخبر بفعل  
تبعاطونه فاي خصه في هذا اللفظ وانت تعلم ان البعض  
يخرج عن تكلف وهو ظاهر ويحتمل ان يكون هذه كقوله ولم  
في الاشجار ايضا لعبرة لتبينكم او يتخذون في ثمرات الخيل  
على تقدم فكون في ثمرات متعلقة بتفريق المفضل او يتخذون  
وقيل هذا الخذف غير عز في القرآن العزيز وهو ظاهر تأمل  
وح لا شك في وجود العظمة والعبر باحد الخمر الذي هو في غاية  
الملاءمة والسكر فيها منافع للبدن في الدنيا كالاشربة  
قوله ومنافع للناس انما هي في نفعها واخذ الدار من  
وكذا الخيل والتمر والعنب الغرض اظهار القدم على الاشياء  
الغرض البعيد عن العقل كتحول الاعادة للثواب والعقاب  
لرفع استبعاد المشرك وان لم يكن حلالا اذ يجوز عدم كون  
الغرض في النكاح الاقتناء فان الذر قادر على التجاد من هذه  
الامور في الشجر البائس في نواه من لا شك انه قادر على الاعانة  
كما ان القائد على اخراج الخيل الصفر في الفرس والدم عيش  
فيها الطم باحد هما الزنا وطعوا ورجا فتأمل وكذلك محتمل ان  
يكون الغرض في ذكر الخيل اظهار قدرته على التسلل  
على الامور الغريبة التي لم يقدر عليها قوت المهندسة وعصير  
العسل منه الذي يخرج عن غايته العقل وعن ادراك النحوي بحيث  
يتبعين كل واحد فلا انه لا يقدر على مثل ذلك المحكي بالواجب



والفادر على كل شيء المصفى بالصفاء الكامل التي لا يورثها الا هو  
 والمبرأ من الصفات الناقصة والمجمل لا شك في تحريم الخمر  
 والشكر وعدم بقوله الله على خلقه ولا يحرم الله العتق  
 في مثل هذه الاية فلا بد من تأويل بحيث يخرج عن ذلك وهو جعل  
 المحل هو التكميل في قوله فاما في قوله في ما لا يتعصب  
 الذي يفرغ بعض ما في النظر من في فريضة فربما يورد اسم  
 لان ما بين الفرس الدم مكان التي في فريضة منه وقد  
 اجتمع بعض راويي ما في طاهر على جعله في الحرة ملك  
 البعول بهذه الاية وان لم يفسر ان ملكه ملك البعول  
 وهو طاهر كخروج الدم من فريضة ودم طاهر اكانه يريد  
 بعضه اخرج ان لا يفرغ في المحنة عليه الذي جعله في الحرة  
 ملك البعول اضعفه والاجماع صحيح في الرد لان الحرة  
 في الملك لم يثبت انه في البعول ولا حكم لما فرغ الخبيث  
 والام يصح صلوة احد وهو طاهر ومن شبه الاصحاح ويدل  
 عليه انفردوا بقوله ليس فيهم الذي يخدمون لذكور بالامم والنفس  
 عن الاية هم واحد في ملك الخمر اليهم او قدوة قلوبهم  
 انه اتخذهم بان اتخذهم لان هدفه هو ان يكونوا فيكون  
 فيفسر لان الاية اذ تضمنت معنى القول كانه فاما لان  
 اتخذهم في الثانية باعتبار المعنى ان الجماعة الذين

فلنفس

فلنفس ذكر في الجبال بيوتهم من الشجر وما يبركون في الشجر  
 لانها لا تشيخ في كل ما ذكر بل في بعض الجبال وبعض الاسرار وبعض  
 ما يستغفبه مثل الطين وقد يفتقر به في الكرم وسحق التخل  
 وغير ذلك وفي كوا البيوت اشار الى ان ما بينه مثل البيوت  
 التي بناها الانسان العاقل الكامل يعرف ما طرييقهم وما  
 فيها يجدوا الضمير وحجة العتق ما لا يفتقر عليه خلاف  
 المهندسين الا ما لان انظار دقيقة ويجري ما في فاعل هذه  
 لا بد له في العلم وان لم يبرر الفاعل الا اسماء او بانها و...  
 ثم كل في كل التمرات التي تستهيم ما في علو ما في ملك  
 ما اكلت سبله في ملكه التي تجعل في ما يفتقر في النور  
 المرسل افرا صوا فاذ لو فاعل لكل الطرق التي التمرات في كل  
 او فاعل في حفة للستك سبله في ملكه على ذلك فلا  
 جميعه لو اورد من غير الاستسكان في ذلك الله وتلك الذي  
 او في الصفة في ملكي واسيد تلك معادة لما امرت به فتعجب في  
 في طين اعد او خطا في التخل في اعطى الناس لان في الاغص  
 والامتنان والنفق في التخل والهام شواير يعني العمل في  
 قد استمر في الوان في بعضه بعضه في بعضه بعضه  
 وبعضه اسود فيه شفاء للناس ما بينه في الامور في البلوغ  
 لومع غيره كان ياتي الامراض في كل ما يكون عجوزا والعمل في كل



خبر الله مع ان التنوين فيه قد يكون مشعرا بالنعوض في كمال  
 التعظيم وقيل الضمير للقرآن وفيه بعد ان في ذلك لانه لقوم  
 يتفكرون فان في تأمل في فعله ووجود الفعل وتبينه  
 حصوله علم قطعا ان الله يعلم قادر حكيم عالم متصف بجميع  
 الصفات الكمال ليس فيه نقص بوجه وتلك الدالة على حقيقة  
 العمل الكمال في حيد واحدا الخ لانه كماله يمنع مانع شئ  
 والاكتفاء بالادوية خصوص العمل وان الله شئ بالذات  
 وان كان قادرا على ذلك بعينه حكيم وطلب علم الطبع على  
 الكلام والتفكير في الافعال والاستدلال بها وجود واجب  
 وصفاته والحق والعقلية قائل والله فضل تفصيل  
 على بعض الرزق امر جعلكم تنفوا وتبين الرزق بان جعل  
 للموال رزقهم ورزق ما تملكهم وامرهم يعطاهم ثم يوزن  
 افضل من رزق ما تملكهم وهم يشكوا والحوالك فالذي  
 يراد من رزقهم انما ملكت ايادهم فيه كسواء لمن الذي  
 يعطى رزق الفضل عليهم بحيث يشكون فيه كان ينبغي ان  
 ما رزقوا على ما تملكهم غنى كذا وافي الملبس المطعم حتى  
 اى درهم الله عنه انه يحسبوا الله انما انفقواكم فاكسوم  
 ما تملكوا واضعهم ما تملكوا فإراى بعد ذلك الاوراد ما  
 وازاد الله في ثبات اقداره في جعله من الشقاء

رحمة بحدود النعمة على بيل النعمة ليا لفة فيها دلائل على اختيار  
 التوبة من نعم وما تملككم ويد اعلى الله الاخبار مثل ما  
 ويد اعلى الله فذلك ما روى عن امير المؤمنين ع انه كان يسمي  
 توبين يعطى افضلها لقبره وما يحسن الارض لفتة قال في  
 وقيل هو مثل ضرب الله للذين جعلوا الشركاء فقال لهم اني  
 لا اشرون بدينكم ومن عبيدكم فيما انتم به عليهم ولا يعقلونهم  
 شركاء ولا يرضون ذلك انفسكم فليكن رضىهم ان يعقلوا  
 عبيد لي شركاء وقيل المعنى ان المولى والمالك انما رزقهم  
 جميعا فهم في رزقهم سواء فلا يحسن الى انهم يردون ما تملككم  
 فرغ عنهم شيئا من الرزق فانما ذلك رزق اخر الله عليهم على  
 ايديهم ويملك الاستدلال بها على ملكهم فاما ملكات  
 الموارث وقدر ايات الاول في كل جعلنا موالى مما ترك  
 الوالدان والاقرابون والذين عرفت انما تملك الاس  
 اشارة على ما تركت الوارث احالا فكانه اراد بالمولى الوارث  
 وبالذين فصار الجور على الاحتمال فيلغى في ذلك اسم علم الله  
 واولو الارحام بعضهم اولي بعض كذا في الله والقراب والارحام  
 الا ان تفعلوا اليه او ما تملك معروفا يجوز ان يكون في التوبة  
 والمهاجر شيئا من الاولى الارحام اى الاقرباء من اولي بعض  
 اولي ان رزق بعض الارحام بل من بعض الاقارب  
 ايضا ويجوز ان فلا بعد القابته لى لولا الارحام بقى الزاوية



اولى بالبيت في الموضع تحت القبة في البيت وفي البيت  
 بحق الهم كذا قيلوا انما هي اولى بمعنى  
 الاستشنان اولى الارحام اولى الا ان يفعلوا وصية  
 فالصلى له اول فغنها دلالة على كون الوصية اول في الارث  
 وتقدمها على الارث وليس في دلالة عدم الوصية  
 وهو ظاهر وكما ان يكون الا ان تفعلوا انما هي  
 اية فدل على كونها في الاصل وخرجت الوصية بالاجماع التي  
 وصارت في التلث وبعين الخيرات فتأمل الثالثة  
 نصيب ما ترك الوالدان الاقربون وللنساء نصيب ما ترك الوالدان  
 والاقربون مما قل منه او كثر نصيبا مفروضا انهم  
 ولعل الوالدان اعم فان يكون بواسطة او بغيرها والراد  
 بالاقربون الاقارب الذين يورثون مما قل منه او كثر اقل  
 كان الميراث او كثر او يورثون مما قل منه او كثر اقل  
 ونصيبا يتم ان يكون مفعولا مطلقا للتأكيد في قوله  
 فرغبة او حال فرض للرجال نصيب مما ترك الوالدان  
 منصوبا باعني ان على نصيبا ومفروضا نصيبا في  
 مطلقا والمعنى ان الارث ما ينبت في ايدى فرضا  
 ولا ما في اختيار واحد من الارث وان كان ذكرنا في ذلك

من

لتقر ما كان في الجاهلية من عدم الارث للنساء والاطفال  
 فدل على نبوت الارث في الجاهلية فيها مطلقا وان فرض  
 في ذلك ملك الوارث بغير اختياره سواء اراد ولم يرد  
 فلا يخرج عن ملكه اللبيل يخرج شرع الرابعة  
 لو صيكم ائمة اولادكم اى امركم وفرض عليكم في ان  
 ميراث اولادكم والخطاب للآحياء بانه انما منهم احد  
 يعلم الباقون ان لو لم يرد في الارث كذا وكذا انما  
 محمل وتفصيل يعلم في قوله للذكر مثل حظ الأنثيين  
 اذا اجتمع الاولاد ذكر واناث فاللبن نصيبا والبنات  
 نصيب نصيب فان كن الاولاد اثنتين ففواشيتين  
 خريعتين فان كن الاولاد اثنتين ففواشيتين  
 كذا ما ترك الميت من الاموال بالفضل وفي المال في فضل  
 يعلم في غير ان في قوله فوق اثنتي عشرة شهرا  
 فصاعدا واطلاق ضمير كن والنساء على اثنتي عشرة شهرا  
 وان كان الميراث قد رده بنتا واحدة فلها الثلث من كل ما تركت  
 والميراث في ذلك حكم النسبة انما لا يورثها  
 في ذلك الوارث لو ترك العارية فان لم يكن حكمها حكم الميراث  
 القيد الميراث لما عرفت لا يورث اذا كان لها ميراث انما لا يورث



بين اهل العلم في ان حكمها اما حكم الواحد وهو من باب ان يعكس  
 فقط واما حكم فوق اشئ وهو من باب غير وايضا للخلو في ان  
 لا تخفى وحدتها هو الثلثان كما دل عليه القرآن العزيز مجازيا  
 فلا معنى للمحصنة البنية قبل حصنة ما مع انها اقرحت  
 فلا يكون نصفها ولا هو قاييل بغير الثلث والنصف فيكون  
 الثلث وايضا ان للثنت مع اخبتها الذي نصفه نصفها  
 الثلث فلا بد ان لا يكون مع اخبتها التي نصفها مثل نصفها  
 اقل من تلك المحصة فلا يكون لها النصف فكلو الثلث وان لم يكن  
 ان يكون مثله قوله صلى الله عليه واله لا تفر المراه تفر فوق  
 ثلثة اليم الا وبعها زوجها او ذومحرم لها فان المراد ثلثة وما فوقها  
 على ما قيل كانه بالثاويلا الذي قلناه والافضل كل ذلك انه  
 لما قال الله تعالى في الذكر فخط الاثنتي عشر فاعلم ان  
 للذكر مع الواحد ثلثين المذكر للثنتي فاعلم ان لها الثلثين  
 ما فوقها فكانه قيل في المافوقها قيل كذا ذكر في ذوق وغيرهما  
 وتعلم في ان غير عكس اليه وفيه ما دل ان العلم بان الواحد  
 ثلثين مع اجتماعه مع الواحد لا يستلزم كون الثلثين لها اذا  
 انزلت تا لان المعنى للذكر في ضعف الثاني مطلقا وبوجه كثر العلم  
 فان القول بعدم الثلثين اما بالضعف ما نقل الا عن ابن عباس

بل

بل مثل قرية الاجماع على ان لها الثلثين فان ظاهر الكلام يقتضي  
 ان الثلثين لا يثنى ثلثان الثلثين تثنى الامة جمعت على ان  
 حكم الثلثين حكمه فزاد عليها والبنات وقال ايضا بل  
 عليها الاجماع الاماروي عن ابن عباس ان للثنتي نصفها  
 اراد الاجماع بوجه او ما اعتبر خلافا او ما ثبت عنده ان  
 ذلك قول ابن عباس حيث قال الاروي واراد الثالث في العلم  
 كما قلناه وبالحجاء وان كان ظاهر الابه ان ليس حكمها حكمه فزادها  
 لا تكل نظايرها ان ليس حكمها ايضا وهو ظاهر وقد اتفق العلم  
 على ان لا حكم لها الا حكم احداهما فلا بد فارتكبت خلافا للظاهر  
 فادخلها في احداهما ولا تكل ان ادخلها فيما فوقها ارجح لما تقدم  
 ولا يوجب لكل واحد منهما السك من ان كان اولد فان لم يكن  
 لم ولد وورثه ابواه فله الثلث فان كان له اخوة فلاقه  
 السك من بعد وفيه نصيها او من السك من بعد وفيه نصيها  
 ولا يوجب لار الميث وامه وهو يولد معنى ولكل واحد منهما  
 بدل تكمير العاقلة وقايدته فائدة التاكيد ودفع وليم ان يكون  
 المراد كون السك مجموعا ولو اقتص على البدقات فائدة التاكيد  
 المراد في الاجمال والتفضل ولو قال في لا يوجب السك ان لتوهم  
 كونها مختلفين والمراد بولد الميت المولد ذكر او انثى واحدا



ادامد

[illegible]



لغيره ثبت بالجزم والاجماع ثم ان ظاهرهما انهما فكونا فروع الار  
او الامة وقد حصل للاصحاب بالحق الار وهو الشرط الثالث لغير  
دليلهم الرواية والاجماع وان النفع لانه فكان ان الار ينفع اولاد  
فهم ايضا فيكونون بزادة الار ثم وهذا المعنى غير موضوع في الار  
والام وانما الظاهر منها الذكور وقد علم وجعل اخيه لم يثبت  
انما هو بينهما من خارج كجاء وكذا الاربع لعلهم ليسوا غفرا  
والرابع كونهم وارثين في الحيلة فلا يحال في الرق ونحوها وعل  
لهم دليل على ذلك الخامس الفصل فلا يخفى ان الثاني والرابع ونحوهما  
ولعلهم دليل على ذلك الخامس الفصل فلا يخفى ان الثاني والرابع ونحوهما  
وتفصيلها في الفروع وقوله في بعد وصية بصرى او ذريح  
منقول بجميع ما تقدم فراوفا في الميراث او ميراث الخصومة  
انما هو اخذ ما او صيربه الميت بعد الدين وقوله بصرى ما بعد  
الموصية للتأكد وظاهرهما التناوب في الدين والموصية تقدمها  
على الارث وان كل واحد مستقل في التقديم فاما اول ذلك  
احدهما يقدم الا الجموع وهو ظاهر وتقدم الوصية مع كونها  
موجبة غير الدين وحكم الشرع للاستبراء في انما لا يحتاجها  
لا التاكيد المبالغ فيه لانه محال ان يسموها الوارثين فلو انها  
مع الدين في التقديم حتى تقدمها لا ينفرد ان الاستبراء لا يمكن  
ولانها مشبهة بالارث في حيث توقف ثبوتها على الوارثين  
بعد

بعد فثبت الاية على ان الوصية مطلقة والدين كذلك بعد  
على الارث فيخرج او الامونة بحسب الواجبة ثم الدين ثم الوصية ثم  
يؤتى ما بقي من الوارث على حكم الله والشرع فيكون من الاجماع  
والنسبة لا التناوب في الاية دلالة ما على عدم تملك الوارث  
الارث قبلها بل عدم حوزة الوارث لغيره الا بعد اهلها فانما ياتي  
على حكم ما للميت او يستقل بالدين والموصية بعد ذلك فلا يخفى  
لعلهم التصرف فيه الا بعد اخراج الدين والوصية سواء كانا  
مستغرقين ام لا فيعمل ان يكون معنى التملك للام لا التملك  
والدين انه انما يصرف ذلك بعد ان يكون في التركة ما يقض عنها  
وحيث لا تقضي ما قلناه فتمس حوزة التصرف للميت فيما يقضي عنها  
فيما اخذها ولكن يحتمل خلاف ذلك في غير الوارثين والوصية  
او يحتمل الوارث ان كان تحت عدا الوارث التملك في حكمه جواز  
التصرف في الكل بقوله لم يقض الدين والموصية بعد ان فور  
التصرف على نفسه في ذلك فثبت دينه الدين والوصية في كل واحد  
ويصرف في التركة فهما سواء فالاحتمالات ثلثة بوجهها  
لكل اسمها في فلا يجوز التصرف قبله بوجه بعد الوارثين فيكون  
قبله وبعد الوارثين وجودهما فيه فيجوز التصرف فيما يقض او في  
الكل ويكون ضمانا والاوا حوطا وسلم ويدر عليه في ان عدا  
صهيب بآثار هذا الزكوة عن الميت في غير ابي عبد الله ثم في كل فرد



في اخراج زكوة في صوته فلما حضرته الوفاة جميع ما كان فوطه  
 ما الزكوة من الزكوة ثم اوصى به ان يخرج ذلك في دفعه بل في كل  
 جائز يخرج ذلك في جميع الاماكن او غير ذلك ولو كان عليه دين  
 للزكوة حتى يوفى ما اوصى به فالزكوة ودلائلها ظاهره  
 في الدين والوصية بالزكوة ويحتمل ان لا يملك الزكوة بل يعلم  
 وسنيدنا جملتنا في حاله الا في عبادته من حيث يقال  
 ظاهر الالة يقتضي الاخر اذ ثبت ملكية التملك مثلا نقوله  
 ولان التملك فلها التصرف به كنفقات وقوله بغير الوصية  
 والدين يحتمل معنى لاني في قوله هو الاخر اذ لم يشر في  
 غيره بحيث يكون محمولا في قوله في الفاضل او مطلقا الا انها تكون  
 ضامنة بمعنى انه لو لم يصل الدين او الوصية للاب لم يكن  
 لها الرجوع عليها وعلى ما يراد الوصية التي تصرف في المال او  
 يبطل التصرفات فتكون موقوف وقته تاملا ويمكن دعوى طهر  
 لغيرها مقدمه ويولد الرواية واحكام المسئلة بحكمه وقيل  
 الاخير القول واختلفوا فيها حتى انه وقع الغش في البقاع  
 تلك مواضع كل واحد على خلاف الآخر ولكن ذكرها في الدين فوطه  
 نوح هو الال الوصية والظان احكم واحد لظاهر الالة فتسعى الرجوع  
 لا كلامه والحق فيها هناك ثم كون الوصية الدين والدين او في  
 الاصل والحق فيها يعلم في كل من كانت الامور وادياتهم وظاهر الالة  
 كونها الاصل في حق الوصية بالاجماع والسنن فاما ما علم انه قد  
 اختلفوا

اختلفوا في معنى اباؤكم وابناؤكم لا يدرون ابيهم اقر لكم نعموا ليس  
 في مقصود هذا التعليق بيان ويمكن ان يكون المعنى ان الذي  
 فعله نوح في امر الارث هو مقتضى علم وحكمة فغير الالة كذا اول الالة  
 كذا او ما فرض الامر اليكم ولعل علمكم بان فكان اقر نعموا اقر  
 والاقل اقل فانتم ما تعرفون اباها اقر نعموا واسم هو الغالب  
 نعموا وان مجرد كونهم اباكم وابنائكم كاف للارث ايا ان الاول  
 نعموا يكون الالة فانتم ما تعرفون فكل وانتم ما تعرفون ذكر وانتم  
 ما تعرفونهم قال في كذا نعموا نعموا لكم منكم والوصية وفي علم  
 وعلمكم واحكم فمحمدا فانه ما وصي الله فيه ولا تعبدوا الا الله  
 بعض محرم ان بعض قال في اى لا يدرون اباكم نعموا اباكم وابنائكم  
 الذين يقولون انما وصي منهم فلم يوصى نعموا ان في قوله نعموا  
 فغير نعموا لغيره باوصاء وطهته هو اقر نعموا نعموا  
 الوصية فو فر علمه غير الدين وبعيد نوح الاخر اقر نعموا نعموا  
 الدين دما بالحق حقيقة الامر نعموا فاقوا واخر وقال نعموا نعموا  
 الا قالوا بل يعلم للمعنى لان هذه احكام علمية وهو الاقر ان  
 يوكدها اعترض بينه وبينه في الفوارق فيقيم فاقوا وفرضه بصد  
 فقل محذوف للمناكدة في فرض اسم ذلك المذكور في الفقه فعد الله وقيل او  
 مصدر بوجهك اسمية فانه بمعنى يوصى اسم علمية فمحمدا فانه يعقل  
 مطلق في غير لفظه الخ والارث وقيل هو من لا واحكم ان لم يكن ولي



فان كان ولدكم الرابع ما ذكر في بعد صبي يوصى بها او درولين  
 الرابع ما ذكرتم انكم لم يكن لكم ولدان كان لكم ولد فلهم الميراث  
 ما ذكرتم في بعد صبي يوصى بها او درين وان كان حبلها اوتيت  
 كلاله او امراه او امراه او اخت فكل واحد منهما ان يرد في كلاله  
 التزويج فلهم شركا في الميراث بعد وصية يوصي بها او درين  
 غير مضار وكيفية فائدة والله اعلم حكم الظاهر انه يريد انهم  
 المفقودون عليها بالمعقود الدائم كما هو في الميراث الاصح وان كان  
 ظاهرا اعم للزوجات او ظاهرها بيقوت الزوج والي الزوج فكل من  
 ترك زوجا كما نصف الزوج له ما تركت زوجته لكن خضعت  
 ما ترك اجماع الاصحاب ونفهم الا ان في بعض ذلك خلاف الاختلاف  
 رواياتهم وحقائق المسئلة في الفروع يطلب منها ما لم يعلم  
 اعم فتكون مدخولا بها اعم لا او الصغرة والكبير وكذا في الزوج  
 ايضا ان المراد بالولد اعم هو الاعم وان يكون الزوج الوارث اعم لا الصغير  
 كان او كبير اذ كان او اتمى بواحدة من الابن او الابنة والاعم  
 الوارث وغيره اعم معلوم ان المراد اعم بالنفس ونحوه هو من جميع  
 ترك الميراث فهو يورث الميراث في ذلك في تلك الامم كما تقدم وحل اعم  
 كان ويورث صنفه حبلها او امراه او امراه او اخت او كان تامر  
 وكلاله اعم لا صغير يورث وقيل يحظر ان يكون المراد بالرجل الوارث  
 ويكون من اوتيت وهو بعيد والمراد بالكلام في ميراثه

والاولد

والاولد قبل اصلها بمصداق غير الكلال فاستغنى الميراث لوصية  
 لانها كالة بالاضافه اليها وصية المورث او الوارث  
 بها بمعنى في كلاله كقولك فلان في قراني وواله من والي  
 عن ابينا عليهم السلام ان الكلال لا يحرم وارضوات والنكاح  
 الاية وقيل الامم وفي آخر السورة كان منهم وقيل الاراء والامم  
 قبل الاراء امراه عطف على رجل وله راجع الى رجل واحد  
 الامم لانهم يعلمون الرجل ويكمل ارجاعه الى امهات الميراث  
 الكلال ما عدا ان الميراث او المورث وهو يدعى الميراث بالرجل  
 الميراث مكنيا فانهم فكل واحد من الاخ والاخت ترك  
 فان كانوا اى فرس كلاله او الميراث واحد واهل  
 واحد بان يكونوا الميراث فضاء فلهم ميراث ما تركت  
 فيه ولا فصل من الميراث والميراث في كلاله والاخت او الميراث  
 ان الاخوة والاختوات في قبل الامم وورث في الارث  
 وقوم معنى من بعد وصية وغير مضار كانه حاله في اعم  
 او الميراث بمصداق محتمل عن الوصية والدين لا يعمى  
 الوصية الدين الذي بها قد بان على الارث بها الدان الى  
 فيها قرع الوارث مثل القصد اليه من مخرج من الوارث  
 في قصد وصية حقيقة والدين كذلك ان يستدس وضاغر  
 محتاج اليه فيضيق للاقتدار او يقرئ مع عدم الاقتدار  
 فكل من ليس عليه علم الارث او اعم فيقوم عدم سماع مثل ذلك



الوصية والدين قال في وجوبها في الحديث انما الضابط الوصية  
الكبار فكل المراد بالوصية دين لا حقيقة لم يقصده احوالهم  
لعل اصل الوارث شي وكذا الوصية كما يصير له حقيقة وكذا  
الاقرار وان علمه كذا وليس له احد شي مع وجوده اضر بالجهة  
فما لم يكن له ان يراد تغير الوصية بقصد لفرضه والشرع  
حياده ولا يفعله الا انما هو خزانة الوصية الميراث وتقديم  
الدين والوصية عليه وعدم كساح الدين والوصية المهرين  
حليم لا يوجب العقبان بالعقوب بل يوجب علمه لان انظار الاله  
الانتم انتم تنفقون على الله فيستفي في الكلام ان الله  
لعله ولد وان كانتا تنفق على الله فيستفي في الكلام ان الله  
اخوه حيا وان كانتا تنفق على الله فيستفي في الكلام ان الله  
ان تضلوا والله بكل شيء عليم لما يرد في قوله تعالى  
ونفرا لبعض اراد بيانه في خلقه ان يصفوا كماله في قوله  
فكذلك حكم الله في ان الكلام قد عرفت معناها قل  
الله فيستفي ان يصفى حكمه في قوله تعالى في قوله تعالى  
والاخوانه سوا الذين عن الله علمه في قوله تعالى في قوله تعالى  
وليس ولد مطلقا بواسطة وغيره او كان او انى كما هو الظاهر  
لان الله يطلق عليه الفة هو فالمراد بيان السهام في اول  
السورة

السورة والبطانة بعيد بعدم الوالد ايضا للاجماع ولان الكلام في  
الكلام وهو في لا يكون والدا ولا ولدا ولا اخت اي للاخت الاب  
والاسم او للاب فقط لان حكم الاخت في الام فقط فمضى في  
اول السورة فخلاخت الواحدة كنهما او في الاب فقط فمضى في  
والاخ ايضا بينهما ان لم يكن لها ولد مطلقا وان كانتا خاتما  
كذلك علمها الثلثان كالبنت فضا عدوان كانت الوصية اخوة  
حيا او بعضهما ان منهما او في الاب فاما بينهم الله كمن حفظ الابن  
وطاهر الابن ان ارثت الاخوة مرسوطا بعد ولد اصله ولو ولد في  
او تها كما هو المعتبر عند الاصحاب وهو قد ثبت في كتاب الله تعالى  
فلا ينظر الى ما روي ان الاخوة مع البنات عصبة فلا تحجب البنات الاخ  
لان اخوة واحد من انظر الى القرآن واجماع علماء أهل البيت  
ورواياتهم صلوات الله عليهم فلا معنى للتولية لعصبة قولي في  
تفسير ان لم يكن لها ولد ذكر اكانا وانى ان اراد تيرها جميعا  
والا فالحق في قوله الذكر ان البنات لا تحجب الاخ وقوله كلام في قوله  
الاب عدم ارث الاخ مع البنات فانه شرط في الارث مطلقا في قوله  
مطلقا وللزوم الاجماع لعدم فهم شي في قوله تعالى في قوله  
ان كان المراد بها الميت كما هو الظاهر في عدم ارث الاخ مطلقا مع  
الولد والوالد وهو مقرر عندهم ايضا في الوالد وحجب اخوة الاحكام  
فالاية لان يطابق الآية بالاحكام التي في قوله تعالى في قوله  
يبين الله لكم احكام ما ارثتم من اهل بيوتكم ان تضلوا بان تحطوا



وقبل سيرة الله لكم فضلا لكم الذي فرستكم اذا علم وطباعكم لم تروا  
 عنه وتحتروا واعلم انهم مع انهم مع البيان ثم التاكيد بانهم  
 يبين لعدم الفضل قد وقع الفضل وانهم لم يزلوا الطوبى  
 وامراء مرفوع ليعمل بقدره من ذلك لان لا يدخل الاعمال الفعل  
 وسلك امراء فعمل شرط وتلقى ولد صفة الامر ويحكم الحار  
 والاخت حار ويحكم العطف ليكون صفة ايضا وحالها  
 نصف ترك جزاء وسواها الامر رتها ان الاختيب او غير جزاء  
 مقدم او غيرهم منه الجزاء لقول ان لم يكن له ولد وهو اسم لم يكن  
 جزاء لها وقرج صفة كانوا الظاهر انه الورث ورجل لا صفة  
 او حال كذا انتاء والجمل شرطه وقيل صفة اضاف  
 وفعل كرجله والجملة جزاء وانما لكل شيء علم فهو علم الجملة  
 العباد في الخوف والهم وتنف الموارث فلا يفعله الا بالحق  
 اصله بحالهم ذنبا فبال التامة وانى خفت الموارث ولا يلى  
 انما شئت عصيتى التي باقية بعد ما خذارتى وكان امرى  
 عاقر الم تكد ففتمت لوزك انما فتمت وليا وارتى فتمت  
 يعقوب الضم او جعله ان ذلك الوارث بارز صفة راضا في صفة  
 ولم يكن شرطه الى الذي خفت منهم فانهم كانوا استوارى من راسل  
 كذا ان فتمت دلاله على رتبته الانبى الاموال من راسل  
 لان السباد رتبته الارث هو ذلك فيكون حقيقة فتمت فلا تضار لزم

الباقى

مع الضرورة وليت ولان الموالي التي في ذنوبهم لذنوبهم  
 ما كانوا يرتبون البنوع لعدم صفتهم لما فانه كانوا ارارا  
 فلم يجعلهم انبياء ولا نهم لو كانوا بائس لما كان معنى  
 الحسنة ومنهم وطلب غيرهم لان بني الله عالم بان الله تعالى  
 لم يعط النبو لى يكون انما لها ولا نهم لم يكونوا راضا و  
 ايا الارث فلا يصار للزعم ولم يثبت نحن معاش الانبياء لا نور  
 فلا يمكن التخصيص على انه لو لم يكن له من الخصص الوان المتوارث  
 بحيث واحد ساد انكم كثر ولم ير والاعنى واحد مع العلم  
 نظروا ضح والمخوف التخصيص على انهم بالجملة الصي الحظ من الناص  
 لانهم كانوا الوان سوا من متنا وطفى الدلالة والخرطى متنا  
 ويعينى دلالة وانت تعلم انتقاد لكلهم متنا فالتل فقولون  
 والمراد بالارث ان السيرة العلم لان الانبياء لا يورثون الاما  
 باطل كما في سوط وكيف تحقق ارث العلم والسرعة وبطل الانتقاد  
 في محله محله اخر توفيت اذ حضر القسامة لولا القران والنبيا  
 والمسالك فارتز قوتهم وقولوا لهم قولوا لولا فاطمة بها انه  
 خطا للورثة التي فالتكون لم الى البليغ اليه دعا الميراث  
 وامر له باعطاء سيرة الارث لا فانهم اليه الارث لم اذا تموا  
 وحضروا الفسمة وكذا المطلق النبيا في المسالك حيث لم يعط



فتعطيهم كل ذي قسمة والظان نقول جميع حصته ليس في الدنيا وقد قيل  
 والمساكين في مال الفار ايضاً وجهه غير ظاهر وظاهره انما هو في ذلك  
 لكن الظاهر ان لا يملك الا بالان بوجوبه ولذا قيل انما هو في مال  
 قسمة الارض ويحتمل كونه للذئب فيكون غير متوخى ويولد قوله وقوله  
 لهم قولنا بعد فان يدعوا له بالزجر فليس من الله تركه فليس  
 الا بالظن والرد والاول او في محتملها على احتياط الطبع عند الاحتياط  
 وهو كسرها فيدور بشرابط لم يفهم منها وقيل هذا الخطا لم يضر  
 بالوصية لمولاه بسبب ولا يخفى بعده وبما جعله الغنم نظائر في كل  
 لعدم القابل وكذا احدثها وحملها على الطبع لا يخفى بعد الاحتياط  
 فينقض العمل بنظرها فاعلم انما احدث ود وهو افعال الاول والآخر  
 وفيه ايات الاولى والثانية اثبت الفاعل في كل ما استشهد  
 عليه من ثبوتكم فان شهدوا فافسكون في البيوت حتى يتوفوا  
 الموت ويحتمل ان لا يملك الا بوجوبه ولذا قيل المراد بالفاعل الزنا والنيا  
 القبيات بقرينة اضافته الى الرجال وبالا ما كان منعهم عن الفاعل  
 وقيل كان الا ما في البيوت حذو من قسمة بآية الجدة وحتم ان  
 يكون المراد بها المسحقة وبالا ما كان المنع وتوابعه من ذكره او  
 ويخصه الحكم بالنسب وعدم لزوم الفسخ وانما سند قوله في ان  
 المراد بالاية التي تعين اللواط وذكر الحكم الزانية والزاني في الثانية

كتاب

ليكون الاول مخصوصه بالحق والباقي بالباطل والباقي بالباطل  
 كما قيل ولعل المضاف محذوف في قوله الموت اي تلك الموت والمراد  
 بجعل اسد من سبيل البيان الحكم او التوبة او النكاح المعنى عن  
 الفسخ ولعل في الآية اشار الى عدم شهادته في شهادته  
 فيمكن استنباط عدم القبول ولذا قال الفقهاء في كتابه  
 المبرع ولعل كونه من الائمة الفاضلة اربعة رجال في كل  
 القسمة في موضع اخر الثانية واللذان بآياتها من قوله  
 فان تأبوا واصلى فاعرضوا عنها ان اسد كان توأما في كل  
 المراد الثانية والزاني فالكتاية الفاعل والمراد الزنا والاذ  
 التوبيخ والاستخفاف ويمكن الا على الوجه المعنى في الآية عن  
 النكاح والحد المعرف فلا يكون متوخى وقيل المراد بالاية في قوله  
 القتل الذري او في قوله يجرى مجرى يجرى مجرى يجرى مجرى  
 وما تقدم وهو يدل على وجوب اذا فاعل الفاعل وقوله يجرى مجرى  
 بعد التوبة وهو ما على ان يجرى مجرى يجرى مجرى يجرى مجرى  
 الفاعل على التوبة بحيث يفهم انه ضلع حاله وعلى انه ضلع مسقط  
 عنها الا اذا والظاهر ان الاحتياج للذكر في التوبة الى التوبة  
 فانه لا يحتج به الا لاحتياط الا بالاجماع والامات والاختيار في  
 مريد للكون العمل الصالح في الامات الاخر بعد التوبة بهذا المعنى  
 العالم به انه والى ما جلدوا كل واحد منها بآية جلد ولا تأخذكم بها



رافة في دين الله ان كنتم لتؤمنون بالله واليوم الآخر ولستم غداها  
طائفة من المؤمنين تركبها كما تركبونها ومعناها وجوها حديد  
على الحكماء الشرع النبوي الامام عليهم السلام وولاتهم بالايمان المستوفى  
كل امرأة زنت وكل حارس في العموم تنقاد في الزانية وفوقه  
كل واحد عرفا فافهم ولكن محضهم بالاجماع والاختيار بالجموع يخرج عن  
المحصنة فان العبد الام عليه نصف الحدة والمحضنة بمرحان وفي  
الامامة ايضا ولا حصصا شرطا يذكرون في الفروع فقولان بها لان  
على الجنس تحسب العفيفة دالة مطلقة والجنسية في الكل  
والبعض جميعا فاما فاصد السكك فلا عليه كما يفعل بالامم المشتركة  
غيره وان صح في نفسه فاعلم ان لا تعلمه وهو وطول المراه  
قبلا او ذرا بغيره ولا تتم بل بعد اعلم بالتحريم وهو يدرك  
تحريم ترك الحد والبعض كما وكيف رحمته لها بل فطلق الرجم بان  
يقال مسكينا بوجهه وحصل له عذاب كثير وخوف ذك وبالحمل الرحمة في الله  
اي طاقته وحكمه بخلافه فمضاه حرام بل يفهم انها تسلل الايمان بالله اليوم  
الاخر يعني المؤمن بها لا يفعله ذلك تدر انهم على حواضير طائفة  
لست بها طائفة انما غير المجد بل غير الحاكم ايضا فاعلم ان الطائفة  
تلكه وقيل اسان وقيل اربعة وقيل واحد وهو فنقول عن ابي جعفر عليه السلام  
وان عيسى في الحسن وحجته ورايته كذا في وفي عن ابن عباس اربعة  
ثم قال فصدقوا في عيسى لان الاربعة هي الجماعة التي تباينت هذا الحد  
في التفصيل كما لم يات احد الغد في قيمة والذين يرون المحضات

العفيفة

العفيفة من الزنا غير مشهور وان كان الغد في المطلقا وذلك يكون  
بغيره فمثل ما اكل الربا ما ربح الخمر والذين يرون غدا ذلك فمضاه  
وقد اليهود اربعة ونحوه الطام والقذف والزنا فمثل ان يقال يا اربعة  
وظاهر الذين يرون ما لم يربح والعدد والباقي والمحضون والباقي والمسلم  
وعينه ولكن فذا العفت والبلوغ كانه للاجماع ولعدم الخلف  
وبعضهم في الجارية وليس واضح وهو ظاهر المحضات انما اربعة  
للأمام والباقي غير المسلم والمحقنة ولكن الظاهر بانها قيد بعد من  
للاجماع وغيره وايضا ان المذكور الذين غلبت في المحضات  
فلو قد ثبت اربعة فذو حجة محضين به تكون تلك الاجماع  
المستوفى وغيره ولم ياتوا بآية في هذا القدر بل سقط القدر  
سقط فذكر في محله من قوله في جمع في الرضول المذكور في الزنا  
على الخلق فاجلدهم ثمانين لدا حذر الذين يتأولوا وهو يفتن  
لغيره السوط في حوز الغاء فبقه لدا ولا تقبلوا هم بها الا  
تقبلوا انهم يهاجروا اللوامر المذكورة الذين لم ياتوا بالسرور المسقط  
للحجبة كما دهم ابد اصلا في امور الامم صلا واما لا ولي  
الرد يا شيفا الحد كما هو من باب الحنيفية في حيد لا خلا لا اية  
ولو هو القوق ليعلم تو واو بيكتم الفاسقون فان ظاهرا الرجم في  
عدم الاستفاضة صلا ولا الظ ان لا يكون له عذرا في الذين  
لغيره السلوك الا انهم واقتفوا اهلهم بالثبوت في الذين  
معهم فاعلم ان في قوله لا يكون له عذرا في الذين بالثبوت في الذين  
فوقه علم لا يكون له عذرا في الذين بالثبوت في الذين بالثبوت في الذين







خبر العا وملك وخر او نكا المنصوب على المفعول اليه او المصنوع على  
 فعلها فاقطعوا واطاها الاول في ذكر الاربعة من كل باعة  
 في القطع وادبه عن ترك حكمه فادرك على الانتقام وبعاد حكمه في  
 الدنيا والاخر فمن تار في السرقة وقبض على رقبته واضلح اليه  
 كناية عن البقاء على التوبة والعمل والصالح واصلاح العمل  
 كما ورد في بعض الآيات الاخرى فمن تار في السرقة بالبقاء او بعبادة  
 اخرى غير التوبة بعدتها وتحملا ان يكون كناية عن استغفارها والجد  
 في العتاد والبرغم عليها لعدم وجوب غير التوبة للاصل بل  
 الاجماع والآيات والاختيار فان الله يتوب عليه قبل توبته  
 تفضلا لقوله ان الله غفور رحيم ولاننا في حقه لا نعدو بل  
 يدل على وجوبه كما في قوله لا يعزب عنك في الاخر بالوان كان  
 المال في ذمته قبيحت بحق الناس اليها العبداء الدنيا تعني القطع  
 قطاها لا الية السقوط العموم في تار الية فان ظاهرها بعد  
 لها اياه افعلا ولا شك ان قطع اليد تعذيبا لا ريبا ان  
 هذا القطع فيه حق الناس ولذا لو عني عنه قبل الانتقام قبل  
 المحاكم لقط وحق الناس لا يقط بالتوبة وبكس السقوط  
 قبل الامانة والظفر وعدم بعباد على ما قالوه كان للاختار  
 والاجماع وتبين انه ليس باعظم من المحاركة في حد المحارب  
 ايضا شائبة بحق الناس فاعلم ان اللقطة البرقة تار بغير كونه  
 اللوع وسخره والاختيار والجماع الام وان تحل القطع فاصول

الاصابع

٤٤٢  
 الاصابع عند الطائفة الامامية عند غيرهم من الزند فاعلم  
 ثم نعلم من الآيات التي بعدتها ان سماع الكذب حرام اما بقضي  
 الاستماع او اجابته وقبوله وقولنا مع الله عز وجل الى القاب  
 الرابع عند المحاربين ايضا ايتان اما جزء الذين يحاربون  
 الله ورسوله فيلحاربون الله ورسوله واوليائهم ومنهم  
 المسلمون جعل محاربهم محاربا او المراد محاربتها باعتبار  
 عدم سماع الله عز وجل المحاربين فيحاربون من غير محاربة  
 فكانه حاربوا الناس والمراد قطع الطريق في حق المحاربين  
 في الفروع بانه من جهة السلاح لاخافة المسلم والبر والى البلد  
 وغيرها والظان المراد من جهة الخوف والقتل لفظ اخذ الم  
 غيلة وجبر الحيت لولم يخف لم تكن المال لقتله فاخذوا  
 لاطن كسر السلاح للاخافة فيدخل فيه طمحوه عن كسره  
 السلاح وقالوا ايضا السلاح اعظم من المحرم وغيره فيدخل  
 فيه العصا والسيف في الارض اذا كانه بيان التحقق  
 معن المحاربة وبالكيد ليقوى حقيقة وفاد التحمل  
 كونه عليه ونصه ان يغل لفظ لاننا في الارض المحاربين فاذا  
 فكانه قبل ويغزون في الارض فيلحقه وقيم هذا ان لا  
 ان النفس قد توجب ان يقتلها لقتلوا احب من ان يقتلوا  
 فصاحوا بعدا على تقدير العفو فيصحب ان افقوا  
 على قتل النفس او يهلكوا او ان قتلوا واحدا الملك



قبل الصلوات بعد القتل وقبل القتل بالصلوات والخراج  
 في الآيات أو تقطع أيديهم وأرجلهم وخلافهم وتتركوا حتى يموتوا  
 قبل العبد المسمى أو العبد المسمى أخذوا المال ولم يقتلوا فيها  
 أجمالا من جهة قتل قطع منها وإن المراد من العبد المسمى  
 والعبد المسمى أو العبد المسمى أو العبد المسمى أو العبد المسمى  
 للمال لا حقوق يعلم أو ينفقوا في الأرض أو في بلد لا يملكه لا يملكه  
 في العتق من نكاح ولا يطعمونهم إن أقصر وأصل الإخافة والآية  
 محمولة على هذا التفسير وقيل للملحمة يعني الإمام يخرج جميع المملوكين  
 في كل محاربه أو الظفر والآية وأحكام المحاربه في المملوكين  
 ولما كان الحكم للملحمة نعم ما كان يحقها فوظفنا في هذا  
 تركنا الكبر ما يتطوّر عنه لأن العتق موقوف ما يجب على كل واحد  
 منه فلا يتعدى إلى غيره وذلك لم يخرج في الدنيا ذلك وصحة  
 ولهم في الآخرة عذاب عظيم لعظم ذنوبهم إلا الذين تابوا وقبلوا  
 أن تعذر واعلمهم يعلمون أن الرأى في التوبة إنما هو الحد الذي  
 هو الله لا حقوق العالم من قبل القتل قضاهما ويؤيد ذلك  
 أن الله عفو رحيم فالقتل الواجب أي يقطع ويحرق في النار  
 قضاهما وقيل التوبة بقتل العتق فلو قلنا في العلم بأننا  
 لم نقطع عنهم شيء من الحدود وحقوق الله في الدنيا وأما الدين  
 في الآخرة فينقطع بالتوبة مطلقا في حقوق الله كتابا للحنايا وفيه  
 آيات الأولى في جمل ذلك التبتنا على أسرار الله في الدنيا

قضيت على بني إسرائيل وحيث المسمى على أو يقع منه قتل  
 ما وقع منه أنه من قتل بقا بغير قتل أي بغير قتل القتل  
 العتق من أو بغير قتل في الأرض قبل كالتوبة وقطع الطرف  
 أو سائر الأجزاء من أحد كالجوارح أو القتل وإن في التحريم  
 لا بد من تقيدها أو الظاهر في الفاء داعم فتدريج على القتل  
 للفداء وقيل على جوارحه لطلق القتلة أشد القتل  
 العتق أشد القتل ولكن العتق والفاء محذورة  
 غير واضحة نعم الظاهر أن ما يؤيد القتل عدا واخل  
 فيه مثل اللواط وزنى المحصن يؤيد القتل عدا واخل  
 في موقع القتلة والفاء المبيحة ما لا يفعل ما لا يقتل  
 ظلالا مثل الذي يجرى في استحقاق قتل المملوك في أرضه قتل  
 في سبب وليس يحول به ويجعل قتلته كغيره لأن ذلك مستلزم  
 والله أعلم فكأنما قتل الفاسق مع ما وجبت أنه يقتل عدا  
 ومن القتل وحري الباس عليه أو وجبت أنه قتل الواحد  
 والجميع سواء فلا خلاف في هذا نعم نعم والقول العظم ومن  
 أحيائها فكأنما أحياء الناس جميعا أي في مكان تليق جميعا  
 يعفو عن قضاهما من غير القتل أو استبقاؤه من بعض النساء  
 مثل الحر والوفى فكأنما فعل ذلك جميع الناس للعقوبة تعظم  
 قتل النفس وأحيائها أو يكون آية الله في الكودود وعجبه  
 بعض البعض كأمير المؤمنين الأخيار إن قتل واحد عن الزمان في كل



فبما لم يجمع الناس فان من الواجب من الكل واذا حصل  
 نفع وفتح الواحد فيكون ذلك لكل فيسعى رفع الحسد  
 والبغض والتظلم لا نفع الكل والاجتناب عن اقربهم والقيام  
 لهم الاعل وجب مستور وعد وتغزير فبها ان لا ينج  
 الى جميع المقاصد والضرر قصد جميع الخير بالنية وتوقع  
 فربما يعجز عن ان ينفع الغرض وكذا ان يضره واذا عمل  
 الانسان ذلك لم يقع فساد اضلا الناس باها الذين  
 كتب عليكم القصاص القتل الحر بالحر والعبد بالعبد والاني  
 بالانبي ان يضره واجب عليكم العقوبة فبما قتل من كان  
 يفعل بالقاتل منكم عدا ما فعل بالقول بمعنى ان ليس انما  
 عن ذلك بل ان يضره لو اراد ما جاز الحق فلا ينافي حوائ  
 اخذ الله العفو ورجي فانه اسأى بوما على ان يربط كل  
 ذمة فاعلم الحق كالقيمة في الالام الاختيار ولا عدم حوائ القتل  
 من غير العمد لان المراد منها العود بالاجماع واد الاخرى في عدا  
 ان لم تنفع للقتل ان قتل حر اعدا وكذا العبد والاني سواء  
 كانت اثم حرمه والحيوان اما من يولى القصاص فهو امام  
 المسلمين وهذا خلافا باعلمه ان الاحبار فانه العالم والرجح  
 في البوط والعلام في النوع مع انها اقم فغير معلوم  
 الاثر او يدور على الاميل وعل الاختيار والابا وخصص قد  
 جعلنا لوليس سلطانا في عفا فاعلمه في قتل الزمان القابل  
 وبالاخ المستور في جميع العالم ما في القول يدور على عدم فوج

بالفصل

بالقتل عن اخوة الايمان فالقاتل مؤمن ولم يخرج عنه  
 بالقتل قتل على عدم اعتبار ترك العاصي من قتل  
 المؤمن في الايمان وقيل اراد بالاخ العافي الذي يولي  
 الدم سماه ابنه اخا للقاتل ليتفق عليه بان يقتل  
 الديه او يعفو بالكلية ولا يقتل على طريق المذمة فيقتل  
 فيقتل كمال الاتهام باخوة الايمان قال في فتوى ورفي  
 قوله شيء دليل على ان بعض الاوليا اذا عفى سقط القود لان  
 سائر الدم قد بطل بعفو البعض والله تعالى قال في  
 عفى له فاحتمى في الالام والضمير له وفي حقه كلاهما حرمان  
 بل قد هو القاتل اي ترك له القتل ورضى عنه بالدم هذا  
 قول اكثر المتأخرين قالوا العفو ان يقبل الدية في هذا العمد  
 ولم يذكر سبحانه العافي لكنه معلوم ان المراد من القصاص  
 والمطالبة وهو دال الدم وانما تعلم ان عفو بعض القاتل لا يبط  
 القود القاتل لعافي الوتر على ما هو كذا الاصحى في ادنى  
 الاجماع عليه السلام في مخرج البدائع ولا دلالة في الالام  
 عليه اذ معناها الله يعلم ان ليس في العافي الا الاتباع  
 وفي العفو له الا الادامات ولا يلزم حكم عفا فيهما  
 كان له باق على ساقط ونحو طاهر وان كان ان عفا في  
 بعض تركه فيكون شيئا يعفو لاس له ما جاز في اللغة اذ لا يقال  
 عفاه بل اعفاه فهو لازم فالمعنى عفا في تركه فانه في وقت  
 العفو فالتى يقول مطلق ثم قال في وقت والقول الاحمد



ان المراد بقوله فرغني له والى الدم والها في له واخيه  
 اليم وتقدر من قول لم فراخيه يعني اخ التواري وتوالت  
 الدين ويكون العاني معطى لما ذكره ذلك عن مالك ومن  
 نص هذا القول قال ان لفظ تنى منكرو والرد معلوم  
 فلا يجوز الكناية عنه بلفظ المنكر وهذا صنف القول  
 الاول اظهر وقد ذكرنا القول في تنى تنى هذا وقد عرفت  
 انه غير منطوق على كلام الاحرار اذا المشايخ عندهم حوا القبول  
 لبعضهم صاء البعض بالدين والعفو فيؤدى الى بعض  
 نعم قلنا الا سقاط روايته والعلو القابل لباغ غير معلوم  
 ويجوز ان يكون اسما للكل العفو وبعضه ساوفا الحكم  
 وهو اتباع بالمعروف واداء اليه بالحق وايقم قالوا اما الذي  
 له العفو عن العصا من كل مرتبة الدين الا الزوج والزوج عند  
 خطوبتهما فلا يستثنون ما وفيه ايقم تأمل اذا الزوج والزوج  
 لا يريان العفو والعلو ايقم خلاف عندهم نعم يريان في الدين مع  
 العفو عليها فلا معنى لعفو بها عن العصا من كل مرتبة  
 الدين فتأمل قوله فانباع بالمعروف واداء اليه من ان يقول  
 المعاني اتباع بالمعروف ان الشد في الطلب فظهر ان كان محسنا  
 ولا يطالب به الزاد معلومة وعلى العفو له اداء اليه من كل مرتبة  
 الى الدفع عند الامكان وغيره فظهر وهو المروي عن ابي عبد الله  
 عم وقد اريد بفعل العفو عنه الاتباع والاداء ذلك ان شاء  
 لا جميع ما تقدم تحفيظا فيكم ورحمة معناه جعل العفو اقل

والعفو

والعفو والتخفيف بينهما تحفة فراهيم ورحمة لكم قبل كمال  
 العفو القصاص ولا يخل الا بخل العفو بطلنا  
 فمن اعتدى بعد ذلك بان قتل بعد قبول الدين العفو والى  
 عزاي جعفر وابي عبد الله عليهما السلام وقيل بان قتل غير القاتل  
 سواء قتل ايقم لا او طلب الكفر ما وجد في الدين وقيل بان  
 تجاوز الحد بعد ما بين له كيفية القصاص وقالوا الحكم  
 للعموم فلم عذاب الله في الاثم كذا في نون وكما كان  
 العذاب في الدنيا ايقم القصاص وبالعفو وكذا الحكم  
 حمل الاعتداء الاثم في المذنبات بان لا يشيع بالثوب ولا  
 يودي بالاثم او لا يسل القاتل في القصاص وبالحكم  
 وفرق بين عاصي عام في العالم والمقتول وغيره ما عن  
 احكام القصاص وغيره للعموم اللفظ في كل الية ان القصاص  
 مقول في عام فاعل كسوا الى مستد او حرم معلوما  
 عيدين مستل يقتضون كذا اما بعد والمجموع في القصاص  
 او يكون المجرم فاعل يفعل المحذور في القصاص كذا في  
 وفرق بين عاصي عام في عام مستد او الجمل عليه وسى  
 مقول بطلان عام فاعل عصى وفاتبع مستد او حرم  
 محذور في فعله اتباع او فالواجب عليه اتباع لو حرم  
 مستد محذور في حكم اتباع او فاعل فعل بعد



اي فليكن اتباعوا الجملة خبر من نوال الفايضة لتفهم البسطة  
 معنى الشرط والظاهر انهم انهم راجع اليه وهذا  
 يدل على ان الاتباع والادراك لا بها حال المفعول اليه  
 له وهو ولي الدم كاجر الباويل الاخير وعلى الاول احتياج  
 لا التفسير بل على عاقل في عاقل في استماع وعلمه اذ ان  
 ذلك العاقل مضمحل اليه ايضه للعاقل المعلوم من عاقل وهو  
 ايضه خلاف الظاهر وهو للتفكيك ويكون اذ اذ اليه  
 عطف الجملة على الجملة لا على المفرد وان صح ذلك ايم على  
 الابهام كما في قولك واذك من هذا او تحققت في ورع  
 عطف على تحققت من ايضه موصوله بهذا او تحققت في ورع  
 وعابدهم من اعتدى وعذار مسترا او امضته وانما يتعلق  
 بمقتضى خبره والجملة خبره وهي الفايضة بمعنى الزكاة  
 ثم اعلم ان ظاهر الاية السوفية كونه القضاة من هو  
 القضاة حيثما تقع عليه والقضاة هو الذي في الاصل  
 وان سلم ان للوجود المستفاد في كسب العلم من التحصيل  
 وانه ليس بمتبادر وان الخبر ليس من حيث الواجب العيني  
 مع وجوده في اية فهو بمعنى الالة لان وهو القضاة  
 منصوب في القضاة في الاصل وان الخبر ليس من حيث الواجب  
 لانه كان قابلا باصل عدم الغير الذي انما يكون بحكم شرعي

فلان

فكان هذا معنى احتياج الحق فيه بما على ان مقتضى العمل  
 هو القود قلايد عليهم قول البيضاوي وهو صنفين الواجب  
 على التحصيل فيدق عليه كونه واجب وكسب ولذا قيل التحصيل الواجب  
 وغيره ليس بواجب لوجوبه وان ظاهره انما هو الواجب  
 القضاة ايضه انما يجب القضاة في اكان الثابت والمقتضى  
 مقتضى مقتضى في الحرمة والعبدية والتكليف والالتزام  
 بمقتضى مقتضى وان التحصيل لخرجه بيان للقضاة الواجب  
 فلا يكون غيره واجبا وزعمنا مقتضى التحصيل وهو مقتضى  
 في الجاهلية حيث من احيا العرب في ما وكان العبدية  
 طوار على الاخر كما في قوله وقيل في قاضي البيضاوي الخ  
 بالعبدية من اذ لا بالاشي فلما جاء الاسلام تحالوا الى  
 رسول الله ص فقلنا وامرهم ان يتبادروا ائمة العلم  
 جواز قتل الحر بالعبد وبالعكس وهو ظاهر مقتضى البيضاوي  
 انما لا بد اعلمه فان المفهوم من مقتضى النظر للتحصيل هو  
 اختصاصه بالعلم وقد بينا ما كان الفرق كما في اشارة لكل  
 التزول في مقتضى الفرق ما ارادوا ان يعقلوا انما لا بد من  
 التزول بل على ذلك فانهم ارادوا قتل الحر بالعبد فيقتلوا  
 بالاية وايضا قد يقال ان مقتضى التحصيل مفهوم عدم ظاهره  
 اختصاصه بالعلم لا بد في ظهور عدمه في الواجب فان ذلك  
 لزوم للمفرد ذلك لا بد من الاصل الثاني لا الاول فاما مقتضى



نعم يمكن ان يقال لم يظهر كون ذلك بانيا وعلى التقدير يكون  
منعيا بالاصل لا بالاية والمفهوم ليس منعيا لان ما لمقت  
او صفة وما ثبت في الاصول اعتبارها فارجع اليه وانما  
القول فان ظاهر منه ان المقدم تقيضا لحد الطرف  
على الآخر كما كان مرادهم والمفهوم وقوله كان لاحد  
طول وقوله لم يقتل احدا منكم بعد منكم وكذا في الذكر  
بالايتي وقوله واشتد لواحد كانه في قول بالايه  
وقال جمع السان فاستعملوا بالعبء من الجمل  
من الرجل منهم وبالرجل من الرجلين والظان في  
الكتاب سقم والصحة بالرجل من الرجلين وجعلوا الهم  
جراحاتهم على النصف فحرا حات ولو لم يكن على جراح الاسلام  
فانزل الله الامة ويكفيهم من ذكر الرجل من العبد العبد  
والايتي بالايه تخرجه تقيضا لهم والرد عليهم بان لا يقتلوا  
اشد لواحد ولا حرا حاتهم بعد علم فزون العبد وهذا  
المقدار على اخراج المفهوم عن المحبة على تقديره لانها  
التخصيص لو لم يكن فائدة تقيضا عن المذكور وبعد هذا  
كل فلا بعد ان يقول المفهوم يدل على ذلك وهو معنيها  
في الجملة لكن نعم هو اقل العبد بالرجل والاولى وكذا  
فمن الايتي بالرجل ولما لم يكن على العبد من ذلك فلا حرا حات  
مولا كاسي اخر في نفس العبد بخلاف الراه فانها تقتل بالرجل

وبن

ويمكن عدم اثبات شي سوى نفسها واما من قبل الخ  
بالعبد فتقول انه مفهوم من الاية وتقول به واما  
قتل الرجل بالرجل فيقول به الاصح في دليل اخر  
وهو الاخبار بل اجابهم فيخصص مفهوم الاية بالجملة  
المفهوم ولكن يترك في قوله منه وقد سبناه والحق اقبل  
العدم في بعض الاحكام والاختيار والاجماع ومن  
علم انها لا تنفي وان قلنا بمفهومها بقوله تعالى النفس  
بالنفس كما قال في حجة قال عن عبد بن المسعود  
والنهي وقاد والنهي وهو منكم اي حجة وهي ان  
انما تنفي بقوله النفس بالنفس فالعصا من ثبات العبد الخ  
ونزله ذكر والايتي الخ فانه لا يصح انا اول فلان النفس  
حكاية ما كان واجبا او يكتفى بالثبوت وليس معلوم من  
ذلك في المسئلة واما ثانيا فلانه لا عموم له بحيث ينفي  
خاص واما ثالثا فلان المفهوم على تقدير تحسبه دليل  
منعيق فلا يمنع بالمنطوق اذ لا صلاحية له للتعارف  
ترك مفهوم بالمنطوق الا ان يثبت العمل بالمفهوم ثم ترك النفس  
بالنفس واما رابعا فلانه يمكن التخصيص وهو اولى من الراجح  
واما خامسا فلانه لا يمكن في بعض الاحكام والايه  
فلا يصح الحكم بانها تنفي الا ان يريد تنفي المفهوم الصالح  
ولم يخصص ما اولي الالباب لعلم فتقول انما



متروكية القصاص من وامي الرابع ولا تقتلوا القتل  
حرم الله من تحريم عن قتل الانسان ويمكن ان يوجب  
بيع لذك القتل لا رشدا او القصاص من الاباحية من كسب  
المبيع لذلك ما مر واشاد الى بعض الاسباب التي وقفت  
فظلموا اي غير مبيح بل ظلموا وعدوا انما فقد جعلنا الله  
سلطانا فقد جعل الله تعالى المقتول الذي تتركه  
سلطمة وسلطانا ذلك القاتل في الاقتصام فتسقط  
ان يكون المراد بيعا مبيح وان لم يكن عدوا انما فقد جعل الله  
سلطانا على الاعوان في قتل الخطايا به في فلا فرق  
في القتل انه كان مضطرا الى الدم لا يتجاوز حد شدة  
له في الشدة فانه لو تجاوز حد في قتل عليه مضطرا  
شرع القصاص من قتل ان قتل الولي القاتل الله ثم اراد  
قتله فجعل الله القاتل مضطرا شرع القصاص من القاتل  
وتحوز ذلك بالجمل لا يجوز ان يعقد في الشرع بان يقتل اشكن  
بواحد وجرا بعدد ما كان كافيا ولا يتجاوز في قتل  
عاصدا ويحمل القاتل للولي بعض حياته الله تعالى قد  
اراد القصاص من القاتل فلا يشترط عدو ولا ان  
تفرق بغيره السلطان ويظهر الى من شرع القصاص  
فلا يشترط قاتل وعلم ويحمل المظالم لان الله تعالى  
محرره

حيث اوجب القصاص عليه ويصير في الاخر بالتوازي هذه الاية  
كالتمحيص في خواص استيفاء الحق والقصاص من الله مثلا  
بغير ذن اتحاكم ويثبت عنده فقول البعض عبد الحام  
وفيه قتل مومن متعمدا فخر او مومن فله ان يقتل  
الله عليه ولعنه واعلم ان القصاص من القاتل  
عالم بالامانة وحرم القتل وعصمة دم فحتم ان يكون  
الجلود كناية عن كثرة الدم ومقتد بعدم القصاص والتوبة  
او تحملا لذلك لو قال لا امانة فيكون كافرا فلا يحل  
على الماويل والاخير مروي وقارن وقيل يعني التعذر  
بقتل عدو دينه رواه العباسي باسناد عن الصادق ع  
فظاهر الاية يدل على عدم الكفارة والدية للمقاتل ولكن  
ثبت كفارة الجمع بالانفاق والاحياء بل القصاص  
ولم يذكروا بقاء ونقصا في اتم وتحقيق الكفارة  
وكذا مقتداه الحق للوارث فقط او له والمقتول  
بغير حق الوارث لو لم يصل اليه ويات في حق الاول  
كاتبه عليه الحق الثاني على ان القصاص من الماويل لا غرض به  
مغلق بتحقيق ذلك الظاهرية لها ولكن هو المقتول  
وان سلم القاتل للقصاص من القاتل لا ويرى حق الوارث  
الله تعالى كما يفهم القاتل توبه ولكن لا بد فيها من الخروج من كون



الوشم وايضا يجوز العقول لله عنه وعن سائر العباد ان شاء  
 الا لشركه ان الله لا يغفر ذكركه ويغفر ما دون ذلك  
 لمن استافعوض المقتول ووارثه حتى رضوا او يجاوز  
 عن حقوقهم والوعيد بالعقاب حق لله تعالى وتركه غير صحيح  
 بل كان توعد بعد كمال الضيق والقتل ثم هو المقتول ينفق  
 عنه فانه لا يحل له بعد استنائه ان يضمن نفسه حق غيره  
 وفقد اخرى والوعيد بالموت وعدم منة المقتول  
 وهو ظاهر في الدنيا وما كان الموتى اى فليصح وبما استقام  
 او ما جاز له ان يقتل موثقا بغير حق واستحقاقا كالقصاص  
 واخذ لعلمه في العدل اصلا الا خطا او ايا الا خطا بان قصد  
 مثلا بصدقه يقتل به موثقا وبالجملة فهو ان لا يقصد القتل  
 بفعله الذي يرتب عليه القتل ولو لم يكن فانه يرتب عليه القتل  
 فهو مفعول او في حاله في الحال الا احوال كونه غطا في حاله او طرق  
 او قتل خطا فهو حقة مفعول مطلق مخدوف قتل خطا مخدوف  
 المضاف واقسم المضاف اليه مقامه والاستثناء مفعول على التقابل  
 وقال السبكي او قتل ما كان نفيا في نفس الله والاستثناء مفعول  
 ان لكن ان قتله خطا فخر او صيانة كبره ويحتاج الى التمهيد ان  
 يحرم قتل المؤمن مطلقا الا خطا وفرضه بغيره ان ما ينبغي  
 له ان يقتله لعلمه في العدل الا خطا وحده وفيه ما في ان يعناه  
 ينبغي

ينبغي قتل المؤمن خطا فان كان اجمع المحققون بالخوف ان قوله  
 الا خطا استثنى مقتطعة الاول على معنى ما كان المؤمن ان  
 يقتل به في الدنيا البتة الا ان يخطى الموتى في قوله نعم الاية  
 على ما هو صحتها ليس بصفة الموتى ان يقتل موثقا الا خطا وعلى  
 هذا فالاستثناء مقتطعة او فاقا منقطع فاقا عند كماله عند قوله  
 ان يقتل موثقا قال فان كان القتل خطا وحكمه كذا وانما  
 لم يحكم قوله الا خطا على حقيقة الاستثناء لان ذلك يوجب  
 الامر بالخطا وما يشبهه ولا يجوز واحد منه لو الخطا لم يورد شيئا  
 فيصيرت الحجة وقية بالمرور وقيل موثقا خطا فخر برؤية موثقة  
 ان يكثر او فعليه او قالوا احد هو اما قاعلا او سبدا اذ لا مخدوف  
 والمراد بالرفقة هو الرق والتملوك مطلقا ولو صنف الموتى  
 بخبر غير كانه الذي يطلق عليه في التسرع ويكون فيكون  
 بحكمه فلا يبعد اجزا المولود من الموتى بل من موثق وغيره ايضا  
 لانه يحكم الموتى في الاعلى بقدر ما شراط البلوغ والظان لا  
 يشترط ولا فعلا الصلوات والصوم المراد بالموتى للمسلم  
 بنحو الجرم هو الموت بحكم كونه بالغير الحاص بعد الامحار وتام حقيقته  
 في اللغة قال في الرقبة الموتى به بالموت التي امنت و  
 وصات لا يحرم في لغات القتل الطاهر ولا الكافر على  
 عمار والسعي اراهم واي وقتلهم وقيل كل رقة كذا  
 على الاسلام عن غطا والاول اقول ان لفظ الموتى لا يطلق



الاعلى البالغ الملة ثم للفرايض الا ان فولد من نوح فثبت منها  
يصدق عليه الاسم ولو حكم للاصل وللصدق لغة وعرفا  
عاما وشرعا ولو لم يجد فان كان الالة فكله الملة البالغ  
مطلقا والحاصل في سلم وان كان احد ابويه كافرا كما يفرج  
في شروح الارشاد وغيره كما مر ودته في سلم فلا بد ان يكون  
بالعقل وبحيث هو اخر غير حق الله عز وجل وبنو تحت  
تسليمه لكل هذا المقتول وارثه وهذا اولي في تقدير عليه  
لعله التاويل في الزوم على العاقل وهو موثر في قدره مثل  
يلزم في الاول وطاهر الالة والعقل لزومها على القائل الا ان  
والاجماع حملها على العاقل وتفصيل بقدر الالة وان في  
يودي وانما على العاقل في العاقل وان في رتبها بطلان  
في الحق الما ان يصدقوا يعني لا يصدقوا على المقتول  
بالدبر على وجه عليه في العاقل استثناء في القلة الواجب  
على كل حال الترتيب عليه سلم ولزوم المصداق الذي هو  
متعلق بالدبر فان لا يصدق يلزم الدبر وعليه كما في بعض  
على الحال في انما على الالة او انظر في بيان اطلاق  
المصدق على ارباب في الذم ومحمية به والعفو فلم يخص  
بالغير فيصدق الصدق في العفو والدين كما لا بد عليه ان يكون  
يقول ان يصدق قواخر لكم وقاخر في عنتهم كل من يصدق  
وقيل في التغيير فيصدق على العفو فان لو ايا يصدق

ثم

كثير ومعلوم ومعروف وان كان في قوم عدوكم ومنه من ان  
كان المقتول خطاء في حلة قوم عدوكم ان كفا رتبة كيتا  
عهد ولا يصدق عليكم ومنهم من يصدق عليكم ولم يعلم  
قائله السلام فقتله وهو لظن انه ترك في رتبة  
مومنه فقط لا الالة ايضا للمقاتلة فلا ذمة له بهن  
لان ورتبة كفا رتبة المقتول المسلم اذ قد يكون له رتبة  
مسلم وقد ثبت انهم لا يعطون الدية مطلقا كما لا بد  
ولان الدية قد لا يكون كالارث وهذا يعطون ان كان  
فيهم ميتا ومنهم من يصدق مطلقا مع عدم الارث قال في  
فعل قائله تحرير رتبة مومنه وليس فيه ذمة عن ابن عباس في  
معضاة اذ كان القتل في عداد قوم اعداء يوفون من  
اطهرهم لم يهاجروا من قتله فلا ذمة له وعليه تحرير رتبة مومنه  
فقط لان الدية مراثى واسلم كفا رتبة عن ابن عباس  
في رواية اخرى وفيه تأمل لما مر واما تفصيل الدية الرقبة فانها  
في الالة في الميت الما اذ اكان في الجهاد فمعلوم في الفقه كون  
في الاحكام في تطبيقها فان كان المقتول في قوم مسلم ومنه ميت  
الاهل وذمة وليس فيكم ومنهم من يصدق في ذمة من الالة  
وتحرير رتبة مومنه تحرير الرتبة لقاره القتل والدية كقول



الموت والظاهر في سوق الكلام كون هذا القول انما خطا  
 وان دية ايقظ على المعاقلة لا يسل القول مطلقا والظاهر  
 على نفي الموت وهو من معنى الصادقهم وان المراد  
 كونه من القول انما هو من اول يعلم القائل والاول  
 بل كقوله قال في نفي انما كافر يلزم دية لا كونه  
 وقيل هو من يلزم قائله المذموم ويؤدى الى ان يكون من كونه لا يتم  
 اسلذه عن الحق او ما يسمو رواه اصحابنا انهم لا انهم  
 قالوا يعطى دية ورسمه انما من الكفار وهو خلاف  
 ظاهر الايمان الظاهر ان لا بد من الدية لا يسل المقتله  
 وكان وايضا كزعم عدم الدية على تقدير كون الابد الكفار  
 وهو ايضا خلاف ظاهر الاية الا ان يقال يكون للملأمة  
 وهو المراد ما يسلح لان المراد الوارث وهو الوارث  
 على ما به في محله فظاهر فيه الا ان يثبت دية في جميع  
 العمل بها والعمل بظاهر الاية وان لم يكون حكم الدية  
 غير ان الارث لو توريت الكافر المسلم والعمل المسلم  
 انما يقع مع مصنف العبور وسواء فيهما فلا يحتاج الى  
 كونه محقق عنها فتأمل من لم يجد ان يحرر الرقبة او ان  
 لا يحيا لرقبه ولا عنها او لم يجد بها نفع وجودتها او  
 ولكن

ولكن لا يحلقتها النور ان لا احد العبد ولا عنه محله ان  
 فصيانه من حيث استايعه حتى صيانه من طاعة الله  
 الدليل والعبد من كان الاول اظهروا ايضا انهم  
 بحقوق التتابع الاتباع الجميع لكن ذكرنا الاحباب  
 انهم يحصلون من يومهم الثاني للرواية ولعل للاخلاق  
 عندهم فيه وكذا اظهروا وجوبها على العبد ايضا لتصف  
 له بما هو عليه انه قد نزل العبد في اخلاقه لان الصوم  
 ان وجب عليه العتق ويحتمل ولا عتق عليه ويمكن الاى ملك  
 بانه قد يكون عليه العتق على القول بملكه كما هو الظاهر في  
 موبد او بانه يهدى عليه عدم وجوده في الوقت والعجز عن الاعاق  
 فيه حل حيث الصوم لم يسلطوا وهو الصوم ما كان وهو العتق  
 كما العجز عن طاعة في حفظ الاية بما تقدم فظاهر نوبة وانتهى  
 على المصداق على القول له انما اراد عليه نوبة بالكلية  
 اي قبل نوبته او للمقربة ان شرع ذلك للنوبة اي يقربها في  
 الله اذا قبل للنوبة من الله صفة نوبة وفي بعض ما مل  
 اذ لا بد من العمل خطا ولا يحتاج الى النوبة الا ان يسل  
 كان يمكن الاحتراز بالمحقق وتبين بان كان بكتفا وتبين  
 لذلك قال في نفي المراد بالنوبة هنا المحقق في العلم  
 سبحانه علم ان كونه في كونه فليت عليه فامل



وكان الله عليها ان لم نزل علما بكل الاشياء فنتجها العالم  
 وقصد والمقول واما انه حكيم ايها امر به ونهى عنه بطلانيا  
 وكان محققا علمينا ونقص المباد مثل التوبة في هذا العلم  
 وايضا للتقدم والدم مع عدم التكليف وكذا الحكيم  
 على العاقله فغيره غلبتها امر بالاشارة لان اذا  
 عليك الحكم لا تحكم بعدتها او عدم علم الى ان فانه كنفوذ  
 يامره وحقا وبها يدور على نفسها فينتج التفكير لمصلحة فان  
 لم يصلح حكم بوجوهها وعلم الى ان بها وعدم فنه لانا انما  
 التفكير على ما ينبغي او وجودها يمنع الفهم والكدور انما  
 والباطنية او حكم يكون في عدم الفهم الله يعلم الاعم  
 وكنتب اعلم فيها ان النفس بالنفس والاعلم والاعلم  
 بالانف والاذن بالاذن والاشيئ ان في نفسنا عليهم  
 في التوبة ان النفس تقتل النفس اذا قتلها النفس  
 وكذا العتق تقتل بالاعلم والاعلم كعدم الانف والاذن  
 تقطع بالاذن والاعلم بالاشيئ والجرح نقصا من  
 كل جرح في نقصا من حيث نقصا من نقصا من المباد  
 غير ما ذكر والاعم فلم يأتها الحكم فنفصله كما قاله  
 في والعلوم المباد في كل نقصا والافاضل الحكيم

ونفصل

وتفصيله في غير هذا المحل فمن تصدق به فكذلك ان  
 في تصدق بالتصديق ان يعفو عنه مطلقا والتصدق  
 كفارة للتصدق يكفر الله به في توبه فغيره انما  
 على اطلاق التصديق على الامور والعفو والاعلم  
 وعلى وقوع التكليف والامور والاعلم على وقوع  
 واعلم ان الظاهر في وقوع الاعمال على وقوع الحكم  
 بعينه كمن شرب عتلا كان تركه قولا كمن شرب عتلا  
 التوبة كذا ولذا في عتله فهو موقوف في امره كمن  
 هم بالانف والافلاستك في وجودها بالاختيار  
 والاعلم فقامل التامة ولما انقص بعد ظلم فلو  
 ما عليهم في سبيل التامة وجراسه سبيلها  
 فمن عتله واهلج فاجرم على الله ان الله لا يحل الظالم  
 ما يدلان على جواز العتق في الطرف والجرح في جرح  
 العتق في مطلقا من المصروف وشيئ المشيئ  
 بعد افعاله في حق ما لا يحق العتق في العتق في  
 مثل السرطعام والجرح والضرر في حق العتق  
 ونحو ذلك في باقي الجرح والضرر لان على جرحه ذلك  
 في غير اذن الحكم والاشيئ عتقه والاشيئ والاشيئ  
 على عدم الجرح والاشيئ كمن الظلم والاشيئ  
 وعلى العتق وعدم الانتقام والاشيئ بالامر عظيم



حيث اضاف الاجر للاله قالوا في فعله انما يكون ساعطيا  
 لا يقد على غيره في فاعله منهم لا يقد على غيره  
 في لقوله وعنا القوم هم اذا كان يوم القيمة نادى  
 وكان له على ارجلهم قالوا فيقوم على ارجلهم  
 لهم ما اجرهم على ما يقولون نحن الذين عفوونا  
 عن ظلماتنا فقالوا على ارجلهم الحق باذن الله تعالى  
 انهم يدعونهم على ارجلهم الى اخره فقالوا في حق  
 فاذا الذي يدينك في حق عداوة كانه ولي نعم الا  
 وقوله نعم ونحن على المظلم والاذي عفووا في حق  
 وقوله نعم نحن الذين انزلنا من عرش الانوار  
 فعاينوا عجل باعوا قلوبهم ولزوا بهيمهم هو حرم  
 واصبر وما صبرك الا اياك ولا تحزن على ما كان في  
 صديق مما يكذب ان الله مع الذين اتفقوا على  
 هم يخشون في حق سمي الفعل الاول باسم الثاني  
 للمكره في فعله الاول ان كل يد المظلم كان  
 مراده به هنا المتكلم والحق عدم الاحتياج للعدو لان  
 ما وقع عليه الثاني عقاب له وسواء ان لم يظلمه  
 مساو في الاول والثاني وسواء ان لم يظلمه  
 فان المعنى فان اردتم معاينة غيركم على الجوارات

والكاف

والمكافاة في التقدير الطوفان الما لفاعله باعوا قلوبهم  
 به وان لا تزيد واعليه ولا تجاوزا عن المثل المحذور  
 في جميع الوجوه ونظر هذه الآية قوله تعالى  
 مثلها ثم عفا واصبح فاجر مع الله انه لا يحل  
 ولا يرضاهم وسمايكم بالاحتياج للعدو لئلا يفسد  
 سببه مع انه يمكن ان يقال المراد المعنى للفقير وهو حاصل  
 بالنية بل في تقديره وباعتقاده فلا يحتاج بشا فاصح  
 منه مثل التي بعد التوبة وعمل صالحا فتم ان يكون  
 عفو احسن استنباطا في كماله وعلى وجه آخر ان  
 ولائته وقتهاد لاله على صواب اخذ الحق والحقصا من غير  
 فاعرف ان حاكم ولا يود فلان ليس في الحكم فيه كانا فيه  
 بعضه في القصاص محله كما ذكرنا الاشارة ان البقوة  
 وعملها المكافاة واولاها في حق من اغتصابه  
 والمكافاة الاستسليمه الفعل اطلاقا في خلاف العفو  
 فان فيه اجرا عظيما لا يعمل الا الله فله ايم واستدائه  
 وسو طاهر ومكره التقدير والتجاوز عن الحد في طاهر  
 عام في كل حق قالوا ان الاله عام في كل ظلم  
 فانما الجواز في عمل باعمل ولا يصح ان يتركه الجواز  
 والقصاص في جرحهم فاما القصاص في جرحهم



بها الصابرون وفيه شارة لئلا اجز العفو وتواب  
 يحصل اجز الصابرين ايضاً الذين يحسبون انهم  
 قتلوا احدكم فزعموا انهم قتلوا باطلاً واخذوا  
 بيوتهم عتبت عليهم فقلت يلوكم وخذوا انتم قاذرون  
 وقطعوا فذلكم وقال المسلم لو املت اسم الله لمتهم  
 بالاحسانهم فضلاً عن الاسوات فقلت وفيهم من  
 نامل وعمل القدر لا يخرج عن العدم كما هو المرفق فيما  
 لا يحد فيما يلفظ في الكفار ودعواكم وفيما لفتاه والادب  
 منهم وامرهم بما تحت عليه الطاعة واعلموا انهم  
 المعاصرون البقاء والمهبرين والاباسه توكيد  
 وامرهم وقدره ونسبهم فلا يكون ضابعا بل هو  
 لاجز العظم والخزينة على المنكرين في ارضهم عند  
 ايمانهم وقطعهم على الكفر المحجب لذهول الناس وخط  
 وقيل ولا اخر من على مثل احد منهم وغيره فانهم انما  
 القتل الله ويحكم واجرم والرب لفظه عند الشهاد  
 ولانك قضيت ما يكره ان لا يصدر عنك فتنق ما يكره  
 ويحكم ما لا يكره فان الله يرد كيدهم فيجزيهم بخيارهم  
 بايمانهم اسمع الذين اتوا الى انهم يوسعون في الشكر  
 وسائر المعاصي والفتور في كبرياءه في حفظ والكلان

ومع الذين

ومع الذين هم مخبونون في الاثنا عن المعاصي والحق في ارضهم  
 ايضاً عليهم والطاعة ومنها دلالة على اجز الصابرين  
 بل لا يصدر الكفار والناس منهم والصبور على الشكر والحق  
 وحسن الاحسان حال المحنة وقوله نعم ولا تروا زرع  
 اخرى ولا اعداء عدم جواز توافقه اعيدت من احز واحد  
 سبي لفظه شغل احز الالباسه تشي بالفساد لا باع  
 مثل توافقه العاقلة بفعل غير تكا القضا والشر  
 وفيه اما الاول وان احكم عنهم بما اتوا الله ولا تتبع الهوى  
 امر له فم بالحكم به اجزاء الكفر وكما اتوا الله وعدم شايعة  
 هو اهم فم غلبت اذ لك الثانية فلا ورثك لا يكون ان لا  
 يزعمون ان الايمان يحصل بمجرد الشك مع المثل في اليقين وعدم  
 الرضا بحكم اذ لم يوافق طبعهم والحق ان كل الطاعة فيهم  
 انه ليس كذلك انهم لا يؤمنون حقيقة حق الايمان حتى يحكم  
 فيما يشيرون حتى يحلوا ذلك كما لا غير فتاوى حدمه من  
 النجاة انهم في انهم اذ احل منهم بشي من الحق لا يحدوا في  
 انفسهم حكمة صفا في كفا انهم الحق ما قضت فاحلكت  
 وبسلكوا انفسهم وسقاروا انفسهم انا ما فخر  
 شوبه في كيد حرج وفتق خلق وعدم رضاه فان ذلك  
 عدم الايمان ففي هذه الآية لتريه كما الى المبالغة في الرضا بالحق



وعدم انكاره وعدم التفتيح به وان ذلك مناف للملأيا وانه لم يفتح بها  
 بحكمهم بل بالحكم الحق بل انكار حكم عالم ام عام كان هو  
 نفس انكار حكمه ومنوطا بذا الباشة وكره على ما انكر الله كان  
 المراد مستثناه ومنكره له وسخا به فاولئك انكارون  
 استحقاقهم بالشروع وانكارهم الضرورية فالتدين وبدون  
 العبد فاولئك هم الظالمون حكمهم بخلاف الحق وانما هو  
 محروجه عن الشروع الرابعه واذا حكمكم انتم من انكم لا يجوز  
 مراعاة تلك الاحكام ان يحكموا بالبعد افيدتم فمعه العبد بين  
 الناس حكمكم عبا انما اثر لنا البعد الكتاب بالحق حكمكم  
 الناس اراكم الله ولا تكن للخاصة خصما الخطا برسول الله  
 ص والكتاب هو القرآن والحق حجاز متعلق بملك او بارا ان  
 الله ان اعلم الله اياه بالوجه في نوره رويه بمعنى العلم بالاي  
 والحق فلا بد على هؤلاء القضاة والاجتهاد له بل يد على الله ويد  
 اتقى على عدم اذ يعاونه الله ان في هذا ما فيه اخذها وبصير  
 حصا للآخر او بعد ما يغلب على صفة ويخوذ ذلك الى فاق  
 جباوكن فحكم بينهم او اعرض عنهم كانه تحت للنبي ص ولم يتوهم  
 مقامه فالامام والفاضل ان حكم الله كذا يرتان حكموا بينهم  
 بالعدل الذي هو الحق فنفذ الامر وكفى بغير الاسلام ويزان  
 فيرخصوا عنهم بان يحيلوا على حكمهم يكون بينهم بعض من  
 انهم

ان كان في شرعهم فيه حكم كما ذكرنا صاينا قال اي تحيلوا رسول الله  
 يصل الله عليه واله اذ انكم اكلوا اليه بالحكم والاعراض ولهذا قيل لو  
 احكم الكتاب بيان للالقاضي لم يجب عليه حكمه وسوقوا الى قضي  
 والاصح وجوبه اذ كان الترافع ان واحد بما ذمنا لانا  
 الترتيب الذي عنهم ودفع الظلم عنهم والامانة في اهل  
 الذمة وفيه امل لان ظالم الله في اهل الذمة لقوله فما كنت هذه  
 وفر الذين سادوا الالية وقابعدتها وكيف يحكم وعقدتم التوبة  
 وايضا نظار ان دفع الظلم واجب سواء الترتيب الزام لا الحق  
 المستم والكافر كما سا كانا وغيره وايضا ظاهرا على حكمنا  
 علمه فلو لم يلق الا بالاولى التي في وسوقوا الى حياينا وقوله  
 ان الحكم بالكلف ان يحثو غير الله وحكوماته والامر بالمعروف  
 والنهي عن المنكر فذا استوفيت اقبل ذلك خطه ظاهرا وقاية  
 كبيرهم فوكله يع ولا يخشوا انفسا وخشوا ولكن انظر ان  
 خرج اللقمة من موضعها باجماع الاصح واجتاز انهم ايضا من  
 الرسول قوله ولا تستروا الى الاستدلو بالاماني تحتها  
 فليلا وان كان ملكا لدنيا فانه فكل بالبنية ايجز الابع  
 يا ايها الذين امنوا اطيعوا الله واطيعوا الرسول واولي  
 الامر منكم فان تنازعتم في شئ فردوه الى الله والى الرسول  
 ان كنتم تؤمنون بالله واليوم الآخر يا ايها الذين امنوا  
 ان الله ايقن احكامه باو الامارات لكل اسما لها الاله



والخلافه اذا كان يدعي غير الله بها وبالحكم بالبعد التام عن عموم  
 الظلم والجور يقول ان الله يامرهم ان تؤدوا الامانات  
 اليها واذا حكمتم بين الناس ان تحكموا بالعدل الا ان الله امر الناس  
 بالوعده بان يطيعوه وينزلوا على قضائهم وقوا الى الامر  
 خلافا قبل العلم والمجربون وقيل امر الله بالعدل والحكم  
 وان كانوا جاهلين وذلك هو العلم من الله تعالى في حقهم  
 طاعة حكام الجور وان كانوا فاسقين اعزذوا بطاعة  
 في غاية الفسق والجور لا يستطيعون الا ان يطاعوا  
 الله وطاعه رسوله وفيه نظر واضح وفاد ظاهر كيف  
 يامر الله بطاعة الفاسق ويجعل طاعتهم سببا لظلم  
 رسوله فانه امره بالابادة والامانة والحكم بالعدل والمساواة  
 بينهم وبين الله ورسوله ونهى عن سماع خبر الفاسق بقوله ان جعلتم  
 فاسقا نبيا الا انه وادعيتهم في الآيات والاحاديث  
 والاجماع وتوعد الظالم نازحا وذم كثير حتى قيل  
 بوجده في المصطفى كلف الحالك عنه ويبلغ في ذلك حتى  
 جعل المثل القليل اليه موجبا للسمع بقوله ولا تكونوا الذين  
 ظلموا فممن ظلموا من اهل البيت اطاعوا العصاة الانبياء  
 النبيه والعدالة والشهود والحكم والمغني في سنة واحدة بل في ايام

الجماع

الجماع كما مر به في سنة تفسيره لو اني جاعلك للناس ايماناً لآت  
 ولان حكم الجور كثير وقد يختلف في طاعتهم بحسب  
 بحسب الرعية منهم اذ اتركوا منكرا او تركوا موعودا في  
 الامر بالمعروف والنهي عن المنكر فكيف يطيعونهم ولان الذين  
 به ان كان ما ان يؤمر فلا حضرة صيته لديهم والامور يتابعون  
 وهو ظاهر وبالحكم فساد هذا القول اوضح وان تذكر قال في  
 والمهادين والامر منكم امراء الجور الله ورسوله برهان منهم  
 فلا يعطون على الله ورسوله في ظهور الطاعة لهم وانما يحسن  
 الله ورسوله والامراء الموافقين لها في اتياء العدل والحق والحق  
 والامر بها والنهي عن الضداد بها في قوله وقد جعل الله حجاج  
 الامر بطاعة اولي الامر بما لا يبغي قولا وقد جعل الله حجاج  
 الامانات وبالعدل في حكم وامرهم اخرا لاجل جوعه في الدنيا والآخرة  
 فيما اشكل امر الجور لا يكون الامانة ولا يحكم بالعدل لا  
 يردون شيئا من كتاب الله ولا ينهون شيئا من امر الله  
 وهم في مثل هذه من صفات الذين هم اولي الامر عند الله وتقدر  
 رسوله واهل اسماهم اللصوص المتقلبين وقد بالغ ابيهم في ذم  
 حكام الجور وعدم استقامتهم بالحكم وجور الطاعة في مواضع  
 مثل تفسيره قوله لا يسل عليكم الظالمين حتى يفعلوا مني حنيف  
 انه قال يؤدعون ظالم مثل الذين المتقلبين المتفسرين وانما لا  
 عدا جبرائيل عليه السلام راد بانه لما اجبته وهذا القول في



التمسك بالصداقهم وقارن انما هي انا فقد وواعى البصر  
 عما ان اول الامر لا يه العصور من وجبة طاعتهم بطلاق  
 كما وجبت طاعتهم وطاعة رسولهم ولا يجوز ان يوجبوا طاعة  
 احد على الاطلاق الا فرست عصية وعلم ان باطنه تطاهر  
 وامن من الغلط والامر بالقيم وليس في ذلك احد في العلم  
 والامر او جلا الله سبحانه وتعالى ان يامر بطاعة في عصية او  
 بالانقياد للمخالفين بالقول والفعل والى اصل طلاقه  
 هذا القول ظاهر والدليل عليه العقل والنقل والخبر  
 حضوره في طرق اهل البيت عليهم السلام كبره جدا وما يولد الله  
 قرن بهن وبين الرسول للنفقات الغطية وقارن بين الرسول  
 واول الامر للفرق فلا بد ان يكون بينهما قريبا ولا يه الرسول  
 غير اهل البيت عليهم السلام وهو ظاهر في قول المصنف فاقبل  
 ثم اكد الله تعالى على البرعية التسليم بحكم الله ورسوله يقول لم تر الى  
 الذين يزعمون انهم امتوا برأى الله وما انزل من قبله من  
 ان يحاكموا الا الطغوت وقد امروا ان يكفوا به الى يوم محمد  
 اولم تعجب منه هؤلاء الذين يزعمون انهم مؤمنون بما انزل  
 الله من الزمان وما انزل من قبله من التوراة والجيل  
 وفيه ذكر يدون التحكم للطاغوت وقد امرناهم ان يكفوا

لـ

بهما في قوله في تكفير الطاغوت ويومن بالله فلا تسكن بالوحي  
 الوحي انما يقصدهما يعني لا يمكن رغم الامان واردة الخاتم  
 للطاغوت فيفسد كمال المسالفة في المقاتلة لا بالان والحق  
 للطاغوت وقد اختلف في معنى الطاغوت قال في رواية  
 اصحابنا عن السيد العارف والصادق عليه السلام ان الطاغوت  
 كل من يخاطم اليه من يحكم بغير الحق ويردون يقولون ان الامر  
 ويحكم كونه حالاً ولم يترفع في النظر فقاموا واهله حاله  
 قال له داله على عجزه الخاتم لم يرفع وكانه يريد مواعيد  
 الحقيقة والعلم بجزئية الحكم انجو الفتن لا حقيقة الحكم كوا  
 كان جاهلا وعالما وفاسدا فمناهم لا يريد عليه الاخبار  
 انهم فلتطلب في موضعهم ولا يعد كون اخذ الحق او غير  
 الظالم القادر يكون مثل التي للطاغوت ولا يكون مقتضاها  
 بما الحكم لوجود المعنى وان كانت الاله مخصوص به ولم يزد  
 فانه يرى ان اخذ ما يه الرسول واصم وان حق والطان بذكر السالفة  
 مخصوص به وقد شتى الى الاحكام في ذلك صورة التعديل  
 يكون الحق تاسايشه ونزاهه وللمكن اخذ الاله التي للطاغوت  
 وكأنه لك وللمع العقل والرواية ولكن الاحكام في عدم ذلك  
 للحلاف وعدم محبة الشهم وعدم استقلال العقل وطول الرواية  
 واحكاما انصافا في عدم الحكم بالحق مع الحان الاساتة لو كان  
 كما يعرف بعض العبادات وما اذا كان انما موجود البعيدا في بيان



ولا يمكن الاثبات لعدم اليقين ونحو ذلك ويكون منكرا فلو لا ان  
 فائدة الحكم الحق والحق في الحكم فيكون لكل ذي حق ان يرضى  
 على ان يرضى بغيره وبما لا يطالب به وهو مشكل ان كان الامر اكلها غير  
 معترف بها فخذ فقال المدعى بغيره فانه وبغيره السور على علم  
 نعم لو كان معينا فوجوده غير محقق فلو ان امكن فغيره  
 ويحكم بما هو الاقل منه فذا لم وبالجهد لا يخرج عن ظاهره  
 الآلة المحركة لا يمكنها في الحجة زيادة المبالغه بقوله وبغيره  
 ان يرضى ان كان في اربعة ذلك اربعة في السبط اضلالهم  
 والحق والعدل والليمان ضللا لا بعد انهم بقوله واذا قيل لهم  
 تعالى الا انما اتوا الله والى الرسول انتم الفاسقون فبذلك  
 صدودا بان هؤلاء منافقون وليسوا بمؤمنين حقيقة وانهم  
 اذا امروا بالعدل الى ما اتوا الله والى الرسول انتم لم يرضوا  
 وعن المصير والى وعلى العمل بما امر واؤتمنا بعينه للعدل بما وافق  
 لطبيعتهم وبما هم ثم اكد ذلك بقوله فكيف اذا اصابهم مصيبة  
 ابدتهم ثم جاؤكم فيكون بآية ان اذنا الاحسان ولو خفف  
 ان تكلف صنع هؤلاء اذ اياهم تكلم وعقوبة الموت وغيره  
 فعلوا والى الحكم للباطل فسادا والتف وقدم الرضا فيكم التي  
 بينهم بالحق حوا والى النبي محمد من الله وقسموا بآية الله  
 ارادوا بالحق كما للباطل اغوت الاحسان الله فيهم وبغيره  
 وعدم ضد بغيره في الحق والحقوق عند والى الله فيهم  
 بالتمنى

بالتمنى واسلم ليصلح بيننا دون الاخذ بل الحكم الراسخ  
 اولئك الذين يعلم الله ما في قلوبهم من الشقاق وعند ذلك فاعرض  
 عنهم ولا تغافلهم بذلك شقاق والكل بعد الحكم وعظم  
 خوفهم من العقوبات وعدم بالتواتر ان يرضوا وتابوا  
 وقيل لهم في انفسهم خاليا به او لم يوافق انفسهم في قوله  
 تصيبكم من المصائب الا انهم اعظم قولا بليغا ملائما موافقا لمطابق  
 يبلغ لكل انفسهم ويوتر فيها ولا اعلم نزول المصائب بالذات  
 على استعجال حسن الخلق والملازمة وعدم الحجة في الامر  
 بالمعروف والنهي عن المنكر ولو كان الفاعل كما نوا من قوله تعالى  
 ويرون وقولا له اي لعنوا قولا لست اعلمه كما في  
 فيهم كالإمالة في استعجال الخلق وعدم الغلظة والعقب  
 ثم اشار فيما بعد بها لان الله تعالى ما رسل من الاطباء  
 لا ليصيح الفصيح لوجعوا واستيقوا الله انفسهم  
 الرسول يوجد والله توابع ما فاقا بل لا تقسم وراحا  
 لهم بعدم تغذيتهم بما يصد منهم كذا الرضا بالحكم الحاصل  
 وعدم الميل للغير بقوله تعالى فلا وربك الا انما اتوا  
 يا ايها الذين امنوا ان جازم فاقوا منكم فاستنوا ان  
 تصبوا قوا بالجهالة فنصبوا اعلان فقلوا انما اتوا  
 الحق في عا الطاعة والحق والعدل لا يسا ما يخرج به صاحبها عن



العدد فيكون المراد الكبير والنسب الخيرة وتكبرها  
 على العيون اذ اجاءكم ايها المشركين فاسوق كان بار حبر  
 كما فتق فتقوا فيه وتطلبوا بيان الامر والاشياء الخيرة  
 ولا تغمدوا قول الفاسق ولا تعملوا به فان انما في كونه  
 ان تصيبوا قويا جاسكا فيقبلوا كلامهم فتصبروا وانا ومن  
 علمنا فعلتم فقولوا لهم فقد ظهر تركيها ومعناها ويمكن  
 ان يسندكم معظومكم على عدم جواز قبولها الفاسق  
 فلا يجوز ان يقال صاديق ولا كاذب ليعطيه فخره احد يقول  
 ويعنفونهم على قبول خبر غير الفاسق فلا يشترط في قبول الخبر  
 المروي ويحذف ذلك من عدم العداوة ولا الودعة والقرابة  
 وعدم التهمة الا ان يثبت ان دليل ويمكن ان يسند اليه على قول  
 حرم مع انضمام القرائن فيقبل الخبر المروي بالقرائن وعلى عدم  
 قبول مجمل الخبر ان جاز الواسط الفاسق والعداوة  
 الظاهر بانها تدل بظاهرها على ان الفاسق لا يمكن ان يكون  
 فالعلم رفع المانع وتحقق وجود الشرط لا يعلم به بظاهر  
 ولا يلزم ان الاصل عدم الفسق بظاهر حال المسند فلا يمانع من  
 باصل عدم فعله الطاهر وان الوقوع كسبه وعلمه انما يبيح  
 الاعتماد فمامل وقد استدل بالتفسير بغيرها من بيان  
 الاصول

تعلق

بتعلق الامر بالنسب على قول المجتهد فيقول جواز قبول قول العدل  
 حيث ان المعلق على كل شيء ان عدم عند عدم وذلك في  
 حجة الفهم فيه بحث في الاصول لا في هذا الوجه على  
 قبول خبر مجمل لا محال ايض وهو ظاهر فاما الثالثة  
 يا ايها الذين امنوا كونوا قوائم بالقسط امر يحث على  
 بمواظبتهم بالقسط اي العدل والتجدة والاجتهاد على اقامته  
 وهذا دليله خبر ان تكونوا احرارا عن اسرها اي كونوا  
 شهداء بان حق تقتضيه شهداء انهم راضون وامتناع امر  
 يكون منقول الكثرة سواء ولو عز انفسكم اي ولو كان الشاهد  
 على انفسكم بان تقروا عليها لان الشاهد ببيان الحق واد  
 كان على انفسكم او على غيركم او الوالدان والاقارب  
 كانت عليهم ان يكون المشهود عليه او كل واحد منهم وفي المشهود  
 له غنيا او فقرا فاسد اولهما بالحق والحق والحق  
 فاعلمنا فلو لم يكن والاشهاد صلاح لما لم يكن بها  
 فهو على الخبر اقامة مقامه كافي قوله فان الله كان بما نقول  
 خيرا يستدرك في قول والقدان فحينئذ لا مشهود عليه فقط  
 لعدم ذكر المشهود له ولا دلاله السوف والفقه انه لا بد  
 من الشاهد ان كانت الحق ولا يجوز تركها في حق نفسه  
 والنعم والتعظيم للوالدين والاقارب في حقهم بالحق



الاول في ملاحظة الفقر والغنى في ادائها وانما يستشهد  
 للغنى دون الاول فانه وان كان فقيرا لم يكن له  
 ولو كان تركها اصلح له لم يكن بامرها الشهادة عليه فلا  
 فرق بين الغنى والفقر فان الضرر النفع بيد الله فكما  
 ان يصلح عمل الغنى يصلح عمل الفقير ايضا لان غنا الاول  
 فانه لا ينفق كما سئل فقرا لايه دلالة على كمال المال  
 الحكم بالعدل بل عدم فعل الله وفي وجوب الاقرار بما عليه  
 وفي اقامة الشهادة له وعلى جواز الشهادة على الولد  
 بل وجوبها فمضغ البغض بعيد وكذا يعلم وجوبها على المملوك  
 والحرف فيكم حوازي شهادته على سيد اليك بل وجوبها فمضغ  
 منها ايضا بعيد ثم ان الظاهر ان المقسم الشهادة  
 والامر بها والاخي الى المبالغة هو القبول فلا يشترط  
 اقرار المومنين على انفسهم كما هو المجمع عليه في ادول الاعيان  
 والظان ان لا قابلية للفرق في غير ذلك وعلى قبول شهادته  
 ابو له على الولد في الاقرار في العبد على سيد وللميد  
 في شهادته استعاريان الايمان يفي للقبول ولا يشترط  
 غير ذلك بل الا ان يولد دليل على اعتبار العبد في الاعيان  
 عدم طهر الشوق فانهم تم الكد يقولون ولا يتبعوا المدي

اي ارعوا امر الله كما امركم به ولا تنقصوا وفيه مقصود  
 فانه اعلم بمصالح العباد منكم فلا تتبعوا هواهم انفسكم  
 في اقامته ان شهادته تشهد واعل الفقر دون الغنى فلا يملك  
 للمصلي او علم من كان بينكم وبينه عداوة دون الله  
 وتتقوا عن الشهادة للماعد الكوايف لا بد ان الشهادة  
 لا امر الله لا لا تباع النفس المومنين كما امر ان يقولوا اي  
 لان يقولوا او لا جمل ان يقولوا في الشهادة قال ابو  
 هذا القول لا يتبع هو اكل له في رتبته كما ترضى قاله  
 ان وان تلووا او ترضوا عن اي ان يميلوا او ادا الله  
 او ترضوا عن اداها قبل الخطاب للحكام اي ان يميلوا  
 ايها الحكماء في الحكم لا تحققت على الاخر او ترضوا  
 عن احدتها على الاخر وقيل يفتتاه ان تلووا اي  
 تبدلوا الشهادتين او ترضوا اني لكم بها وسواها  
 عن ابراهيم عن فحاركم فان اسد كان بما يعملون  
 خيرا فعناه انه كان عالما بما يكون منكم اقامته  
 الشهادة او خريفها والاغراض عنها وكذا  
 ان عيسى مع قوله وان تلووا او ترضوا انها  
 الرجلان يخلصان من يد الفتن فيكون



الى القاضي واعراضه لاحد ما على الاخر سلكه اذن  
 الرابعة عشر وراظم منكم شهادة وما الله  
 بغافل عما تعملون ان يابعد الظلم منكم ما علم عند  
 من الله او يكتفوا فاسد تحت لا يقول كما عند الطلب  
 كما انه يريد يخفيها فاسد اذ لو كان يعلم ان الله يعلم  
 له فلا فائدة في الكتمان بل يعلم انه يضيق فلا يكتفوا او  
 وعباد الله فيكون المضاف محذوف والحق ان الله  
 توعا لم به ويعلم واعمال الحسني فحينما رغب  
 وترهب فاعملوا وكونوا على حذر فاسد كماله  
 اخفاوها فاسد يتعلق بكنتم او صفتنا خير منكم  
 والاول والاول والباقي ظاهر ويمكن تحريم الاستدلال بها على  
 محرم كتمان الشهادة ويقول ان الذين يكتفون  
 والبينة والمدرك فبما بيننا للناهي الكتاب او ليكن  
 يلعنهم الله ويلعنهم اللاعنون الا الذين تابوا واصحوا  
 وسينوا الفاء وليكن انهم انما التوار الرحيم تفسرها  
 ظاهرا ان كل شخص يخفي قلم يدين ما اوجبه الله تعالى  
 والادلة المبينة والذين يدين في المطلق بعد ان بينه

الله له ولغيره فالناس في الكتاب المنزلة كتاب  
 كان بدلا ليعبد الله اطلاقه على كتب الاخبار ايضا  
 بل جميع ما يمكن فيه البسائط ما كان او لا فجازا  
 او تغليبها او ليكن يلعنهم الله ويلعنهم اللاعنون  
 فهم ملعونين يلعنهم الله ويلعنهم عن رحمة الله  
 ايضا فربما في منكر اللعن بان يدعو عليهم البعد عن رحمة  
 الله ومع والذين منهم اللعن المسلمون والشركاء او  
 الكفار ايضا باعتبار لعنهم ذلك الشئ في الآخرة  
 او البهايم ايضا بان يلهم الله بالدعاء عليهم باللعن  
 بل طمخون في قتل الانبياء تباؤا وهذا اللعن  
 ثابت لكل واحد ايا لا بعد التوبة انما راي عدمه ففعل  
 واصح ما افسد بالكتمان او اخفى ما تشكك على التقى  
 او ضم العمل الصالح اليه ونزاع في توبته ليعلم  
 انه تابك واعلم الناس ان ما فعله كان قبيحا او غير  
 ما كتمه وخرج عن الجهل كما علمه كذا لا يبرهان  
 يكون اصلها وسينوا وادفع في موضع اخر مثل  
 وعملها كما بعد التوبة سار لكل حال التوبة



ما يندم عن جمع المعاصر والوزم على تركه فخلص من عقوب الله  
بالنوبة وعن عقوب الناس بارتكاب الذنوب فكل محرم يحتاج  
للبراءة الذنوب وإذا فعل ذلك يقبل الله توبته وتوبة كل ذناب  
ولو كان بعد تقصير التوبة مراده فان الله تعالى التوبة فبالنوبة  
مختصة فيه وانه في نهاية القبول كما يفهم وصيغة المبالغة والمحصنة  
وانه كثرة الرجوع والتلطفا والعامل بالعلم وفي الرجوع  
بالنسبة للتحسين والرجوع وقد عرفت ما ذكرناه في التفسير  
ولغتنا فمكن الاستدلال بالاول على تركه كتمان الشهادة  
وكتمان علوم الدين عن اهل العلم المختصين اصولا وفروع  
بطلان العلوم على ما روي في الخبر عنه صلى الله عليه وسلم واليه  
انه في سبيل من تغافل فكنه الحمد لله يوم القيمة بلجام والناس  
كذا في تركه فدخل فيه كتمان المجدد الحق والفتوى سيما  
عند السؤال وكذا ترك الامر بالمعروف والنهي عن المنكر  
مع شرائط لا يسجد اذ خمد تحريم فعل بعض المحرمات وترك  
بعض الواجبات بحيث يودي الى جوارها فان ذلك جازها  
للباطل فيكون ترك الحق فيكون كسر الامانة وعدم  
بدليل ولا يسجد ايضا الاستدلال بما غل جواز لغز ذلك التحصن  
المرتكبة للكتان وان كان يوفنا لان الله لغز وقار  
انه يخف اللعن في الناس وعندهم وعدم بحق كعرف  
التائب ويقيم وجوب قبول ما علم الله سمعا وكذا

علمهم

يعلمهم ايضا فكثير في الآيات والظواهر لالتزام في ذلك وانما التراجع  
في قبولها عقلا فان المقتدر في قبوله بوليها  
ان الكليم الغني الذي لا يقصود الكرم منه مع عدم تقصير  
صحة وتغنى بالنسبة اليه واحد مع كمال احتياج الغنى  
اليه بحيث لا يمكن التجاوع للغير فيقبح عقلا  
وعدم قبول اعذاره وعذابه مع عدم تغنى بقبوله فلهذا  
بانه مكافاة فلا يصح كالا في حق الانتقام للسلطة  
ودفع القصة والاول والاول تبعه والقبول سيما  
مع الفارق ظاهر البطالة مع انه لا غنى في هذا  
الحق فقد تحقق الاجماع بقبول توبته ودليل السمع  
فان في توبته فتكفر اذ لم يات به اجمع المسقط  
العقاب عند توبته وسقوط تقصير في التوبة واجبة  
عليه عند توبته وعند جميع المقتدرين واجبة وقال في هذا المحل  
ووصف تقصير الرجم عقوب قوله النوار يد علان  
استباط العقاب عند التوبة تقصير الله توبته  
ومرجه فرجهته على ما قاله الاصحاب وانما عرف واجب  
عقلا كما قد سب الله المقتدر في حق من معتق قول  
سلطان الحق في حوائج بعض الدين والحمد  
بعدم وجوب سقوط الذنب عند التوبة انه ليس  
بواجب عقلا اذ نقل اجماع المسلمين على ذلك وادلة  
النقل منطوقة عليه علم الكلام في انه سبيل تحقيق



التوبة عن بعض الذنوب ام لا والظا الاول لان الذي يظهر  
 انها عبارة عن الذم على القبيح وعدم الغرم على العود  
 وبها علم الحكم والبعض ليدل القول العقل والنقل وشرك  
 واستظهارها يكون بانقضاء الندام والغرم حيث يكون القبيح  
 قبيحا فلا يمكن التحقق في البعض دون البعض والا  
 لم يتحقق الشوط كما يفهم في اول كلام المحقق المذكور  
 فقد يرسل الشوط الذي هو منقبة الاصل لان عدم  
 اذ لا منافاه بين كون القبيح سببا للندم والندام  
 في البعض وينعكس في البعض الا واجب دون البعض مع  
 الاشتراك فيه وايضا تراها واقعة في النسيان انه غير متبادر  
 للتوبة السهلة وهذا يرجع عنه المحقق في آخر كلامه حيث  
 قال وان تحققنا ان رجع الداعي للندم في البعض  
 بيعت عليه وان اشتراك الدواعي في الذم على القبيح  
 لغيره ونشأ في الدواعي للفعل ولا اقول ان الله  
 انه لا يمان لا يكون المتقون خوف العقاب في كل كتاب  
 بل المحض القبيح بعيد انها واجبه وبها ما احلنا في  
 المحذور وايضا لا فرق بينها وبين سائر الواجبات فيبقى  
 الاختصار فيها على شية القربة مع باقي القبول  
 لو ثبت الاشتراط ما يزيد عليه وايضا انه لا يثبت

لهذا

منه السريعة بل لا يجد في انفسنا مثله نعم قد يكون  
 موجودا في الانبياء والائمة عليهم السلام كما نقل عن  
 امير المؤمنين ع في قوله ما بعد ذلك طمعا في جنيتك ولا  
 خوفا فارتكبت ولكن وجدته اسلا للقيان فعبدتك  
 فتكون مخصوصة بهم عليهم السلام ثم اعلم انه قال في فروع المرام  
 بالذين احباز اليهود الذين يجدوا انفسهم في  
 صل الله عليه واله مع كونها مثبتة في التوبة وقال في  
 مجمع البيان المعنى الالية اليهود والنصارى  
 الذين آمنوا امر محمد صل الله عليه واله وثبوت وتمام  
 بحججهم مع كونهم ملكوتيا في قوله انهم انجيلهم  
 اقول ان تقدير التسليم انهم كانوا اسبغ الذرول  
 لانها مصدوقة عليهم لان العبد يعوم اللفظ  
 لا مخصوصه السب كما يملح في الاصول وهذا احلنا  
 على العموم كما نقل في تاييض فينبغي في الاحكام  
 المذكورة فكل سب ترك هذه الالية في الاطعام  
 في كل العرفان كالتزول وكونها مصدوقة عليهم كما نقل  
 في فروع وانه غرض ان لا يتجدد في ملكه فكل  
 في كثير من الاحكام غرض ان لا يتجدد في ملكه فكل  
 ما اتم على تقدير التحفظ انهم لا يعود التوبة العلم  
 في كل الاحكام فكل علم كتاب من كتاب الله في كل  
 احكام الاحكام يوم الانبياء مع النبي

كلامه في كل كتاب من كتاب الله في كل احكام الاحكام يوم الانبياء مع النبي



در کتابی که در این کتابخانه است  
از کتابخانه کتب خطیه  
مکتبته العظمیٰ  
در شهر بغداد  
در تاریخ ۱۲۹۶ هجری قمری  
تألیف و تدوین

